

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بالحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله









للمشورة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الطبعة الأولى

١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

مطابع دار الصفاة للطباعة والنشر والتوزيع ج.م.ع

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

---

ص. ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

# الموسوعة الفقهية

الجزء الثاني والثلاثون

فأر - قُدوة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن  
كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا  
قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ۝ ﴾

(سورة التوبة آية : ١٢٢)

«مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»

(أخرجه البخاري ومسلم)

الحيوان الحي مطلقاً، قال الدسوقي: ولو كافراً أو كلباً أو خنزيراً أو شيطاناً<sup>(١)</sup>.

وقال النووي: الحيوان كله طاهر إلا الكلب والخنزير والمتولد من أحدهما<sup>(٢)</sup>.

وفي مطالب أولي النهى: ومالا يؤكل من طير وبهائم مما فوق مرّ خلقة نجس، وأما مادون ذلك في الخلقة فهو طاهر، كالنمس، والنسّاس، وابن عرس، والقنفذ، والفأر<sup>(٣)</sup>.

وذهب الحنفية إلى نجاسة الفأر<sup>(٤)</sup>.

(ب) حكم الخارج من الفأر:

٣- اختلف الحنفية في بول الفأرة وخرثها، ففي الخانية: إن بول الهرة والفأرة وخرثها نجس في أظهر الروايات، يفسد الماء والثوب، ولو طحن يعر الفأرة مع الحنطة ولم يظهر أثره يعفى عنه للضرورة.

وقال الحصكفي: بول الفأرة طاهر لتعذر التحرز عنه، وعليه الفتوى. وخرثها لا يفسد ما لم يظهر أثره، وفي الحجة: الصحيح أنه نجس.

وقال ابن عابدين: والحاصل أن ظاهر الرواية نجاسة الكل، لكن الضرورة متحققة

## فأر

التعريف:

١- الفأر معروف، وجمعه فئران وفئرة، والفأرة تمزمز ولا تمزمز، وتطلق على الذكر والأنثى، مثل تمرّة وقمر<sup>(١)</sup>. وكنية الفأر أم خراب<sup>(٢)</sup>، ويقال لها القويسقة، وفي حديث أبي سعيد رضي الله عنه: «قيل له: لم قيل للفأرة القويسقة؟ فقال: لأن رسول الله ﷺ استيقظ لها وقد أخذت الفتيلة لتحرق البيت»<sup>(٣)</sup>.

الأحكام المتعلقة بالفأر:

(أ) حكم الفأر من حيث الطهارة والنجاسة:  
٢- ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الفأر طاهر، ذلك أن المالكية يقولون بطهارة

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، وفي المعجم الوسيط: الفأر جنس حيوان من الفصيلة القاربية ورتبة القوارض، وهو يشتمل الجرذ والفأرة أي الكبير والصغير.  
(٢) البجيرمي على الخطيب ٢٦٤/٤ ط مصطفى الحلبي ١٩٥١ م.  
(٣) فتح الباري ٣٧/٤.

وحديث أبي سعيد: «قيل له: لم قيل للفأرة القويسقة؟...»  
أخرجه ابن ماجه (١٠٣٧/٢)، وضعف البوصيري إسناده في مصابيح الزجاجة (١٤٨/٢).

(١) حاشية الدسوقي ٥٠/١.

(٢) المجموع للنووي ٥٦٨/٢، ٥٧٢.

(٣) مطالب أولي النهى ٢٣٢/١.

(٤) مراقي الفلاح مع حاشية الطسطلوى ص ١٩.

الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور<sup>(١)</sup>.

وعند المالكية قولان: قول بالحرمة كذهب الجمهور، وقول بالكراهة<sup>(٢)</sup>.

وتفصيل ذلك في مصطلح: (حشرات ف ٣).

### قتل الفأر:

٦ - اتفق الفقهاء على جواز قتل الفأر في الحل والحرم، للمحرم وغيره<sup>(٣)</sup> لما روى نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «خمس من الدواب من قتلهن وهو محرم فلا جناح عليه: العقرب، والفأرة، والكلب العقور، والغراب، والحدأة»<sup>(٤)</sup>.

وتفصيل ذلك في مصطلح: (إحرام، ف ٨٩).

في بول الهرة في غير المائعات، كالثياب، وكذا في خرقه الفأرة في نحو الحنطة، دون الثياب والمائعات، وأما بول الفأرة فالضرورة فيه غير متحققة<sup>(٥)</sup>.

### ج) سؤر الفأر:

٤ - اتفق الفقهاء على طهارة سؤر الفأرة، لكن ذهب الحنفية والحنابلة إلى كراهته، قال الحنفية: للزوم طوافها وحرمة لحمها النجس.

والكراهة عند الحنفية كراهة تنزيهية، وعمل كراهة سؤرها إذا وجد غيره، أما إذا لم يوجد غيره فلا يكره<sup>(٦)</sup>.

### د) أكل الفأر:

٥ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا يحل أكل الفأر.

قال المحلي من الشافعية: لحرمته سببان: النهي عن أكله، والأمر بقتله.

فقد ورد عن النبي ﷺ: «خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن في الحرم:

(١) حديث: وخمس من الدواب كلهن فاسق... أخرجه البخاري (فتح الباري ٣٤/٤)، ومسلم (٨٥٧/٢) من حديث عائشة.

(٢) حاشية ابن عابدين ١٩٣/٥، وحاشية الدسوقي ١١٥/٢، والحرثي على خليل ٢٧/٣، ومواهب الجليل ٢٣٠/٣، ٢٣١، والقلوبي وعميرة ٢٥٩/٤، وكشاف القناع ١٩١/٦.

(٣) تبين الحقائق للزيلي ٦٦/٢، وحاشية ابن عابدين ٢١٨/٢، ٢١٩، وحاشية الدسوقي ٧٤/٢، والقلوبي وعميرة ١٣٧/٢، والمغني لابن قدامة ٣٤١/٣، ٣٤٢.

(٤) حديث: وخمس من الدواب من قتلهن وهو محرم... أخرجه البخاري (فتح الباري ٣٥٥/٦).

(١) الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ١٩ وحاشية ابن عابدين ٢١٢/١.

(٢) الطحطاوي على مراقي الفلاح ١٨، ١٩، وحاشية الدسوقي ٤٤/١، ٤٥، والمجموع للنزوي ٥٨٩/٢، وكشاف القناع ١٩٥/١.

## فَائِة

انظر: أُلغ

## فائحة الكتاب

التعريف :

١ - الفائحة لغة : مايفتح به الشيء .  
والكتاب من معانيه : الصحف  
المجموعة .

والفائحة في الاصطلاح هي : أم الكتاب،  
سميت بذلك لأنه يُفتح بها قراءة القرآن  
لفظاً، وتفتح بها الكتابة في المصحف  
خطاً ، وتفتح بها الصلوات <sup>(١)</sup> .

قال النووي : لفائحة الكتاب عشرة  
أسماء، الصلاة، وسورة الحمد، وفائحة  
الكتاب، وأم الكتاب، وأم القرآن، والسبع  
المثاني، والشفاء، والأساس، والواقية،  
والكافية <sup>(٢)</sup> .

وزاد القرطبي في أسمائها: القرآن  
العظيم، والرقية، وعبر عن السبع المثاني  
بالمثاني فقط <sup>(٣)</sup> .

## فَالَ

انظر: تفاؤل

## فَائِة

انظر: قضاء الفوائت

(١) لسان العرب، والمصباح اللغوي، وتفسير القرطبي ١١١/١

ط. دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م.

(٢) المجموع للنووي ٣/٣٣١ .

(٣) تفسير القرطبي ١١١/١ .

## فاتحة الكتاب ١ - ٣

الابتداء<sup>(١)</sup>.  
واختلف الفقهاء في كون البسملة آية من  
الفاتحة .  
فذهب الحنفية، والمالكية والحنابلة إلى أن  
البسملة ليست بآية من الفاتحة .  
وذهب الشافعية إلى أنها آية من الفاتحة .  
وتفصيل ذلك في مصطلح (بسملة  
ف ٥) .

ب) فضل فاتحة الكتاب:  
٣ - ورد في فضل فاتحة الكتاب عدة  
أحاديث، منها: حديث أبي هريرة رضي الله  
عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي  
بيده ما أنزلت في التوراة ولا في الإنجيل ولا في  
الزبور ولا في الفرقان مثلها، وإنما سبغ من  
المثاني والقرآن العظيم الذي أعطيته»<sup>(٢)</sup>.  
وعن أبي سعيد بن المعلّى رضي الله عنه  
قال: كنت أصلي في المسجد فقال لي رسول  
الله ﷺ: «ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن  
قبل أن تخرج من المسجد؟» فأخذ بيدي، فلما  
أردنا أن نخرج قلت: يا رسول الله إنك قلت  
لأعلمنك أعظم سورة في القرآن؟ قال:

وزاد السيوطي من الأسماء: فاتحة القرآن،  
والكنز، والنور، وسورة الشكر، وسورة الحمد  
الأولى، وسورة الحمد القصري، والشافعية،  
وسورة السؤال، وسورة الدعاء، وسورة تعليم  
المسألة، وسورة المناجاة، وسورة  
التفويض<sup>(٣)</sup>.

الأحكام المتعلقة بفاتحة الكتاب:  
أ - مكان نزول فاتحة الكتاب وعدد آياتها:

٢ - أجمعت الأمة على أن فاتحة الكتاب من  
القرآن، واختلفوا أي مكة أم مدنية؟ فقال  
ابن عباس رضي الله عنهما وقتادة وأبو العالية  
وغيرهم: هي مكة، وقال أبو هريرة رضي الله  
عنه ومجاهد وعطاء بن يسار والزهري  
وغيرهم: هي مدنية، قال القرطبي: والأول  
أصح، لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ  
الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾<sup>(٤)</sup>، وسورة الحجر  
مكية بإجماع، ولا خلاف في أن فرض الصلاة  
كان بمكة، وما حفظ أنه كان في الإسلام قط  
صلاة بغير الحمد لله رب العالمين، يدل  
على هذا قول النبي ﷺ «لا صلاة إلا بفاتحة  
الكتاب»<sup>(٥)</sup> وهذا خبر عن الحكم لا عن

(١) تفسير القرطبي ١/١١٤، ١١٥ ط. دار الكتب المصرية  
١٩٥٢ م.

(٢) حديث: «والذي نفسي بيده...»

أخرجه الترمذي (١٥٥/٥ - ١٥٦) وقال: حديث حسن  
صحيح.

(١) الإقناع في علم القرآن ١/٥٢ ط. مصطفى البابي الحلبي  
١٩٣٥ م.

(٢) سورة الحجر/٨٧.

(٣) حديث: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» .  
أخرجه أبو عروبة (١٢٥/٢) وأصله في البخاري (ضع البري  
٢٣٣٧/٢).



وذهب الحنفية إلى أن قراءة الفاتحة واجب  
من واجبات الصلاة وليست ركناً<sup>(١)</sup> لثبوتها  
بخبر الواحد الزائد على قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا  
مَآ تَنصَرِّحُونَ الْقُرْآنَ﴾<sup>(٢)</sup>.  
وللتفصيل في حكم قراءتها في الفرض  
والنفل للإمام والمأموم والمنفرد، والجهر والسر  
يراجع مصطلح (صلاة ف ١٩، ٣٨).

#### د - خواص فاتحة الكتاب:

٥ - ذكر العلماء أن من خواص سورة الفاتحة  
الاستشفاء بها، وقد عقد البخاري باباً في  
الرقى بفاتحة الكتاب، وقد ثبت الرقى بها في  
حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وأن  
ناساً من أصحاب النبي ﷺ أتوا على حيٍّ من  
أحياء العرب، فلم يقرؤهم، فبينما هم  
كذلك إذ لدغ سيد أولئك، فقالوا: هل  
معكم من دواء أو راق؟ فقالوا: إنكم لم  
تقرؤنا، ولا نفعل حتى تجعلوا لنا جعلاً،  
فجعلوا لهم قطعاً من الشاة، فجعل يقرأ بأمر  
القرآن، ويجمع بزاقه ويتفل فبراً، فأتوا بالشاة  
فقالوا: لا نأخذها حتى نسأل النبي ﷺ،  
فسألوه، فضحك وقال: وما أدراك أنها رقية؟  
خنوها، وأضربوا في بسهم<sup>(٣)</sup>.

(١) حاشية ابن عابدين ٣٠٦/١، وزيين الحقائق ١٠٥/١.

(٢) سورة الزلزال / ٢٠.

(٣) حديث أبي سعيد الخدري وأن ناساً من أصحاب النبي ﷺ أتوا  
على حيٍّ من أحياء العرب.

والحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني  
والقرآن العظيم الذي أوتيته<sup>(١)</sup>.

قال القرطبي: في الفاتحة من الصفات  
ماليس في غيرها، حتى قيل: إن جميع القرآن  
فيها، وهي خمس وعشرون كلمة، تضمنت  
جميع علوم القرآن، ومن شرفها أن الله  
سبحانه قسمها بينه وبين عبده.

والفاتحة تضمنت التوحيد والعبادة والوعظ  
والتذكير، ولا يستبعد ذلك في قدرة الله  
تعالى<sup>(٢)</sup>.

#### ج - قراءة الفاتحة في الصلاة:

٤ - اختلف الفقهاء في حكم قراءة الفاتحة في  
الصلاة.

فذهب المالكية والشافعية والحنابلة: إلى  
أن قراءة الفاتحة ركن من أركان الصلاة<sup>(٣)</sup>،  
لقول النبي ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة  
الكتاب»<sup>(٤)</sup>.

(١) حديث أبي سعيد بن الملق: «كنت أصلي في المسجد...»  
أخرجه البخاري (فتح الباري ٥٤/٩).

(٢) تفسير القرطبي ١١٠/١، ١١١ ط. دار الكتب المصرية  
١٩٥٢م، والإتقان في علم القرآن ١٥٣/٢ ط مصطفى البابي  
الحلبي ١٩٣٥م.

(٣) حاشية الدسوقي ٢٣٦/١، وفتاوى المحتاج ١٥٦/١، وشرح  
روض الطالب ١٤٩/١، وكشاف الفتاوى ٣٨٦/١، ومطالب  
أولي النبي ٤٩٤/١.

(٤) حديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب».  
أخرجه البخاري (فتح الباري ٢٣٧/٢)، ومسلم (٢٩٥/١)  
من حديث عبدة بن الصامت.

## فاتحة

التعريف :

١ - الفاتحة في اللغة : الفعل القبيحة ،  
والقبيح من القول والفعل ، وجمعها فواحش .  
يقال : أفحش عليه في المنطق ، أي قال  
الفحش ، ورجل فاحش أي : ذو فحش ،  
وفي الحديث : «إن الله لا يحب الفحش  
والتفحش»<sup>(١)</sup> .

وكل ما يشتد قبحه من الذنوب والمعاصي  
فهو فاتحة .

وتطلق الفاتحة بإطلاقات كثيرة ، أهمها :  
الزنا - كما قال ابن الأثير - كما تطلق بمعنى  
القبيح والتعدي في القول والفعل ، وبمعنى  
الكثرة والزيادة ، وبمعنى البخل<sup>(٢)</sup> .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
اللغوي .

قال ابن القيم : إذا ثبت أن لبعض  
الكلام خواص ومنافع ، فما الظن بكلام رب  
العالمين ، ثم بالفاتحة التي لم ينزل في القرآن  
ولا غيره من الكتب مثلها ، لتضمنها جميع  
معاني الكتاب ؟ فقد اشتملت على ذكر  
أصول أسماء الله وبجامعها ، وإثبات المعاد ،  
وذكر التوحيد ، والافتقار إلى الرب في طلب  
الإعانة به والهداية منه ، وذكر أفضل الدعاء ،  
وهو طلب الهداية إلى الصراط المستقيم ،  
المتضمن كمال معرفته وتوحيده ، وعبادته بفعل  
ما أمر به ، واجتناب ما نهى عنه ، والاستقامة  
عليه ، ولتضمنها ذكر أصناف الخلاق ،  
وقسمتهم إلى منعم عليه لمعرفته بالحق  
والعمل به ، ومغضوب عليه لعدوله عن الحق  
بعد معرفته ، وضال لعدم معرفته له ، مع  
ما تضمنته من إثبات القدر ، والشرع ،  
والأسماء ، والمعاد ، والتوبة ، وتزكية النفس ،  
وإصلاح القلب ، والرد على جميع أهل  
البدع ، وحقيق بسورة هذا بعض شأنها أن  
يستشفى بها من كل داء<sup>(٣)</sup> .

(١) حديث : «إن الله لا يحب الفحش والتفحش ...» .

أخرجه مسلم (١٧٠٧/٤) من حديث عائشة .

(٢) لسان العرب ، والمصباح المنير ، والمجموع الوسيط ، وقريب القرآن  
للأصفهاني ، والتعريفات للجرجاني ، والمغرب في ترتيب المغرب  
لمادة : فحش .

= أخرجه البخاري (فتح الباري ١٠/١٩٨) .

(١) فتح الباري ١٠/١٩٨ ط . مكتبة الرياض الحديثة ، والإفتاد  
في علم القرآن ١٦٣/٢ ط مصطفى الحلبي ١٩٣٥ م

## الألفاظ ذات الصلة :

### ب - الغبن الفاحش :

#### الفجور :

٢ - من معاني الفجور في اللغة : شق ستر الديانة، يقال : فجر فجورا فهو فاجر، أى : انبعث في المعاصي غير مكترث ويقال : يمين فاجرة، أى كاذبة .

وفي الاصطلاح قال الجرجاني : الفجور هو هيئة حاصلة للنفس بها يباشر أموراً على خلاف الشرع والمروءة <sup>(١)</sup> .

#### الأحكام المتعلقة بفاحشة :

من الأحكام المتعلقة بمصطلح فاحشة ما يأتي :

#### أ - في مبطلات الصلاة :

٣ - اتفق الفقهاء على أن الصلاة تبطل بالأفعال الكثيرة التي ليست من جنسها ولا من مصلحتها، وأنها لا تبطل بالفعلة الواحدة ما لم تتفاحش، فإن تفاحشت كالضرب، والوثبة الفاحشة، بطلت الصلاة <sup>(٢)</sup> .

وتفصيل ذلك في مصطلح : ( صلاة ف ١٠٧ وما بعدها ) .

٤ - اختلف الفقهاء في أثر الغبن الفاحش على العقود بالنسبة للخيار .

فذهب الحنفية - في ظاهر الرواية - والشافعية والمالكية - على المشهور - إلى أن مجرد الغبن الفاحش لا يثبت الخيار، ولا يوجب الرد .

وذهب الخنابلة وبعض الحنفية وبعض المالكية، إلى أن الغبن الفاحش يوجب للمغبون حق الخيار <sup>(١)</sup> .

وتفصيل ذلك في مصطلح : ( غبن ف ٦ ) .

### ج - في وليمة العرس :

٥ - ذكر الفقهاء أن من المنكرات التي تمنع وجوب إجابة الدعوة إلى وليمة العرس وغيرها من الولائم الأخرى، وجود شخص مضحك للناس بفاحش من القول أو الفعل أو الكذب <sup>(٢)</sup> .

والتفصيل في مصطلح : ( وليمة ) .

### د - في الصلة :

٦ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز إخراج

(١) حاشية ابن عابدين ٣/٣٩٨، وجواهر الإكليل ٢/١٢٧ ومغني المحتاج ٢/٢٢٤، والمغني لابن قدامة ٥/١٣٥ .

(٢) مغني المحتاج ٣/٢٤٧، والفتاوى وصغيرة ٣/٢٩٧، وكشاف القناع ٥/١٦٧ .

(١) المقدرات في غريب القرآن، والتعريفات للجرجاني .

(٢) مغني المحتاج ١/١٩٩، والجموع ٤/٩٣ .

وقال آخرون: الفاحشة في الآية خروجها من بيتها في العلة بغير ضرورة .  
وقال بعضهم: الفاحشة هي كل معصية كالزنا والسرقة والبذاء على الأهل .  
قال أبو بكر الجصاص: هذه المعاني كلها يحتملها اللفظ، وجائز أن يكون جميعها مراداً<sup>(١)</sup>.

هـ - في الشعر:

٧ - قال الفقهاء: يجوز قول الشعر، وإنشاده، واستماعه،<sup>(٢)</sup> لأن النبي ﷺ كان له شعراء يصغى إليهم، لما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: سئل رسول الله ﷺ عن الشعر فقال: (هو كلام، فحسنه حسن، وقيحه قبيح)<sup>(٣)</sup> إلا أن يكون هجاء لمسلم، أو غيره من المعصومين، أو إلا أن يفحش، وهو أن يتجاوز الشاعر الحد في المدح والإطراء، ولم يمكن حمله على المبالغة، لقول النبي ﷺ: (وما كان الفحش في شيء).

(١) البدائع ٢٥٥/٣، مفتي الحاج ٤٠٢/٣، وكشاف القناع ٤٣٠/٥ وأحكام القرآن للجصاص ٤٥٤/٣ - ٤٦٢، ونصير القرطبي ١٨/١٥٥، وأحكام القرآن لابن العربي ١٨١٧/٤ - ١٨١٩.

(٢) مفتي الحاج ٤٣٠/٤.

(٣) حديث ثلاثة: أنها قالت: وسئل رسول الله ﷺ عن الشعر...

أخرج أبو يعلى (٢٠٠/٨) وأبوه الميمني في المجمع (١٢٢/٨) وقال: فيه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وثقه دحيم وصاحبه، وضحه ابن معين وغيره، وفيه رجال رجال الصحيح.

المعتدة أو خروجها هي من مسكن علتها إلا لضرورة، وإلا أن تأتي بفاحشة، لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّوْءُ إِذَا طَلَعَتِ الْإِنْسَاءُ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَكَذَلِكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا<sup>(١)</sup>﴾.

ولكنهم اختلفوا في تفسير معنى الفاحشة الواردة في الآية فقال بعضهم: هي الزنا، فيجوز لصاحب العلة أو ورثته أن يخرجوها من المسكن إذا رتت وبيّن زناها، كما يجوز إخراجها من قبل الإمام لإقامة حد الزنا عليها، وقال بعضهم: معنى قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ إلا أن تبلى على أهل زوجها وأحائها، فإذا فعلت ذلك حل لهم أن يخرجوها، لما روي عن سعيد بن المسيب رحمه الله أنه قال في فاطمة بنت قيس - وهي التي أذن لها رسول الله ﷺ بالاتصال من بيت زوجها - تلك امرأة استطالت على أماتها بلسانها فأمرها عليه الصلاة والسلام أن تنتقل<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة الطلاق ١/١.

(٢) قول سعيد بن المسيب في فاطمة بنت قيس.

أسند الشافعي كما في ترتيب المسند (٥/٢).

فأحشة ٧، فارس، فارسية، فاسد، فاسق، فَتَحَ عَلَى الْإِمَامِ ١ - ٢

إلا شأنه، وما كان الحياء في شيء إلا زانه<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (قصيدة، وشعر ف ٧ - ١٧).

## فَتَحَ عَلَى الْإِمَامِ

## فارس

انظر: غنيمة

التعريف :

١ - الفتح في اللغة نقيض الإغلاق، يقال: فتح الباب يفتحه فتحا: أزال غلقه. والإمام كل من يقتدى به<sup>(١)</sup>.

والفتح على الإمام في الاصطلاح هو: تلقين المأسوم الإمام الآية عند التوقف فيها<sup>(٢)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - اللبس :

٢ - اللبس: اختلاط الأمر، من لبس الأمر عليه يلبس لبسا فالتبس: إذا خلطه عليه حتى لا يعرف جهته<sup>(٣)</sup> وفي الحديث «جاءه الشيطان فلبس عليه»<sup>(٤)</sup>.

## فارسية

انظر: أعجمي

## فاسد

انظر: فساد

## فاسق

انظر: فسق

(١) لسان العرب والمصباح.

(٢) معني المحتاج ١/١٥٨، ونهاية المحتاج ١/٤٨٣، والمغني

٢/٥٦، وفتح القدير ١/٣٤٧.

(٣) لسان العرب مادة لبس.

(٤) حديث: «جاءه الشيطان فلبس عليه».

إنجزيه البخاري (فتح الباري ٣/١٠٤)، (وسلم) ١/٣٩٨.

(١) حديث: «ما كان الفحش في شيء إلا شأنه...».

إنجزيه الترمذي (٣٤٩/٤) من حديث أنس، وقال: حديث حسن.

## فَتَحَ عَلَى الْإِمَامِ ٢ - ٥

قال: «فما منعك؟»<sup>(١)</sup> ويحدث المسور بن يزيد المالكي رضي الله عنه قال: «شهدت رسول الله ﷺ: يقرأ في الصلاة، فترك شيئاً لم يقرأه فقال له رجل: يا رسول الله تركت آية كذا وكذا، فقال رسول الله ﷺ: هلا أذكرتها»<sup>(٢)</sup>.

وكرهه ابن مسعود - رضي الله عنه - وشرح، والشعبي، والثوري<sup>(٣)</sup>.

### أحكام الفتح على الإمام:

٥ - اختلف الفقهاء في بعض أحكام الفتح على الإمام بعد اتفاههم على مشروعيتها إجمالاً.

فذهب الحنفية إلى أن المؤتم إن فتح على إمامه بعد توقفه في القراءة لم يكن كلاماً مفسداً للصلاة، لأنه مضطر إلى إصلاح صلاته، سواء أقرأ الإمام مقدار الفرض في القراءة أم لم يقرأ، لأنه لو لم يفتح عليه ربما يجري على لسانه ما يكون مفسداً للصلاة، فكان في الفتح عليه صلاح صلاته في

(١) حديث: «أن رسول الله ﷺ صل صلاة فقرأ فيها نلبس عليه...»

أخرجه أبو داود (٥٥٨/١) - (٥٥٩) - حديث ابن عمر. وصححه إسناده النووي في المجموع ٢٤١/٤.

(٢) حديث المسور بن يزيد: «شهدت رسول الله ﷺ يقرأ في الصلاة...»

أخرجه أبو داود (٥٥٨/١) - (٥٥٩) - حديث ابن عمر. وصححه إسناده النووي في المجموع ٢٤١/٤.

(٣) المجموع ٢٤١/٤.

والصلة أن اللبس قد يكون سبباً للفتح على الإمام.

### ب - الحصر:

٣ - الحصر: ضرب من العمى، من حصر الرجل حصراً: عيى، وكل من امتنع من شيء لم يقدر عليه فقد حصر عنه<sup>(١)</sup>.

والحصر قد يكون سبباً للفتح على الإمام.

### الحكم التكليفي:

٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن فتح المؤتم على إمامه إذا أرتج عليه في القراءة وهو في الصلاة ورده إذا غلط في القراءة إلى الصواب مشروع إجمالاً<sup>(٢)</sup>، وبه قال جمع من الصحابة والتابعين كعثمان بن عفان، وعلي ابن أبي طالب، وابن عمر رضي الله عنهم، وعطاء، والحسن، وابن سيرين وابن معقل، ونافع بن جبير.

واستدلوا بأن رسول الله ﷺ «صل صلاة فقرأ فيها فلبس عليه فلما انصرف قال لأبي رضي الله عنه: أصليت معناه؟ قال: نعم،

(١) لسان العرب مادة حصر.

(٢) ابن عابدين ٤١٨/١، والبحر الرائق ٦/٢ - ٧، وفتح القدير ٣٤٧/١، وشرح الزرقاني ٢٤٢/١، وحاشية المسكي ٢٨٢/١، والمجموع شرح المذهب ٢٣٨/٤، ومغني المحتاج ١٥٨/١، والقليوبي ١٤٩/١، والمغني ٥٦ - ٥٥/٢.

## فَتْحُ عَلَى الْإِمَامِ هـ

في وصلها ما يفسد الصلاة، أو ينتقل إلى سورة أخرى .

واختلفت الروايات في أوان الركوع، ففي بعضها: اعتبر أوانه إذا قرأ المستحب، وفي بعضها: اعتبر فرض القراءة: أي إذا قرأ مقدار ما يجوز به الصلاة ركع<sup>(١)</sup>.

وإن فتح المصلي على غير إمامه فسدت صلاته لأنه تعليم وتعلم، فكان من جنس كلام الناس، إلا إذا نوي التلاوة، فإن نوي التلاوة لا تفسد صلاته عند الكل، وتفسد صلاة الآخذ، إلا إذا تذكر قبل تمام الفتح، وأخذ في التلاوة قبل تمام الفتح فلا تفسد وإلا فسدت صلاته، لأن تذكره يضاف إلى الفتح .

قال ابن عابدين: إن حصل التذكر بسبب الفتح تفسد مطلقا، سواء أشرع في التلاوة قبل تمام الفتح أم بعده، لوجود التعلم، وإن حصل تذكره من نفسه لا بسبب الفتح لا تفسد مطلقا، وكون الظاهر أنه حصل بالفتح لا يؤثر بعد تحقق أنه من نفسه، ويشمل هذا إذا كان المفتوح عليه مصليا أو غير مصلي، وإن سمع المؤتم ممن ليس في الصلاة ففتح به على إمامه فسدت

الحالين، ولما روي عن علي رضي الله عنه قال: «إذا استطعتمكم الإمام فأطعموه»<sup>(١)</sup>.

واستطعامه مكوثه، وينوي الفاتح الفتح لا التلاوة على الصحيح، لأنه مرخص فيه، وقراءته ممنوع عنها، ولو فتح عليه بعد انتقاله إلى آية أخرى لم تفسد صلاته، وهو قول عامة مشايخهم، لإطلاق المرخص .

وفي البحر الرائق: وفي المحيط ما يفيد أنه المذهب، فإن فيه: وذكر في الأصل والجامع الصغير أنه إذا فتح على إمامه يجوز مطلقا، لأن الفتح وإن كان تعليما، لكنه ليس بعمل كثير، وأنه تلاوة حقيقية فلا يكون مفسدا، وإن لم يكن محتاجا إليه، وصحح في الظهيرية أنه لا تفسد صلاة الفاتح على كل حال، وتفسد صلاة الإمام، إذا أخذ من الفاتح بعد أن انتقل إلى آية أخرى، وفي الكافي: لا تفسد صلاة الإمام أيضا .

والحاصل أن الفتح على إمامه لا يوجب فساد صلاة أحد لا الفاتح، ولا الآخذ في الصحيح، ويكره للمقتدي أن يعجل بالفتح، ويكره للإمام أن يلجئهم إليه بأن يسكت بعد الحصر، أو يكرر الآية، بل يركع إذا جاء أوانه، أو ينتقل إلى آية أخرى ليس

(١) البحر الرائق ١/٢، وابن عابدين ٤١٨/١، فتح القدير ٣٤٧/١ .

(١) أثر على: «إذا استطعتمكم الإمام فأطعموه» أخرجه الدارقطني (١٠٠/١) .

## فتح على الإمام هـ

ومن الحكمي أيضا: خلط آية رحمة بآية عذاب، أو تغييره آية تغييرا يقتضي الكفر، أو وقفه وقفا قبيحا يفتح عليه بالتنبيه على الصواب، ولا سجود عليه للفتح على إمامه، وأما إن انتقل إلى آية أخرى من غير الفاتحة، أو لم يقف فيكره الفتح عليه حينئذ ولا تبطل صلاة الفاتح ولا سجود عليه<sup>(١)</sup>.

وذهب الشافعية إلى أن الفتح على الإمام مستحب، قال النووي: إذا أرتج على الإمام ووقفت عليه القراءة استحب للمأموم تلقينه، وكذا إذا كان يقرأ في موضع فسها وانتقل إلى غيره استحب تلقينه، وإذا سها عن ذكر فاهمله، أو قال غيره استحب للمأموم أن يقوله جهرا ليسمعه، واستدلوا بما روي عن أنس رضي الله عنه: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يلحن بعضهم بعضا في الصلاة»<sup>(٢)</sup>. والأخبار السابقة في مشروعية الفتح على الإمام.

ولا يقطع الفتح على الإمام موالاة الفاتحة، لأنه في مصلحة الصلاة، فلا يجب استئناؤها، وإن كان التوقف في قراءة غير

صلاة الكل، لأن التلقين من خارج، وفتح المراهق كالبالغ فيها ذكر.

هذا كله قول أبي حنيفة وعمر، وقال أبو يوسف: إن الفتح على الإمام لا يكون مفسدا للصلاة، فلا تفسد صلاة الفاتح مطلقا، لأنه قراءة فلا تتغير بقصد القارئ<sup>(٣)</sup>.

وقال المالكية: إذا أرتج على الإمام في الفاتحة يجب على المأموم أن يفتح عليه على القول: بأن قراءة الفاتحة تجب في الصلاة كلها أو جلها.

أما على القول: بأن الفاتحة تجب في جل الصلاة لا في كلها، وحصل الرجاج بعد قراءة الفاتحة في جل الصلاة، كأن يقف في ثالثة الثلاثية، أو رابعة الرابعة، فالفتح عليه سنة، أما صلاة الإمام فصحيحة مطلقا، لأنه كمن طرأ له العجز عن ركن في أثناء الصلاة، أما في غير الفاتحة فيسن الفتح عليه إن وقف حقيقة: بأن استفتح ولم يتنقل لغير سورة ولم يكرر آية، أو وقف حكما: بأن ردد آية، إذ يحتمل أن يكون للتبرك أو التلذذ بها، ويحتمل للاستطعام، كقوله: «والله» ويكررها أو يسكت فيعلم أنه لا يعلم أن بعده «غفور رحيم».

(١) البحر الرائق ٦/٢ - ٧، وابن عابدين ٤١٨/١، وفتح القدير ٣٤٧/١.

(٢) شرح الزرقاني ٢٤٢/١، وحاشية الدرر ٢٨١/١.

(٣) حديث: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يلحن بعضهم بعضا».

أخرجه الدارقطني ٤٠١/١، وضعف إسناده النووي في المجموع ٢٣٩/٤.



## فَتْحٌ عَلَى الْإِمَامِ هـ

بالإرتاج عليه فكالمعجز عن القيام في أثناء الصلاة، يأتي بما يقدر عليه، ويسقط عنه ما عجز عنه، ولا يعيدها كالأمي، فإن كان إماما صحت صلاة الأمي خلفه لمساواته له، والقارئ يفارقه للعذر ويتم لنفسه، لأنه لا يصح إتهام القارئ بالأمي، هذا قول ابن عقيل، وقال الموفق: والصحيح أنه إذا لم يقدر على قراءة الفاتحة تفسد صلاته<sup>(١)</sup>.

ولا يفتح المصل على غير إمامه مصليا كان أو غيره، لعدم الحاجة إليه فإن فعل كره ولم تبطل الصلاة به، لأنه قول مشروع فيها<sup>(٢)</sup>.



الفاتحة، لأنه إعانة للإمام على القراءة المطلوبة.

ولابد في الفتح عليه من قصد القراءة، ولو مع الفتح، وإلا بطلت صلاة الفاتح على المعتمد.

ويكون الفتح على الإمام إذا توقف عن القراءة وسكت، ولا يفتح عليه مادام يردد<sup>(٣)</sup>.

فإن لم يقصد القراءة بطلت صلاته على المعتمد إن كان عالما، وإلا فلا تبطل، لأنها مما يخفى على العوام غالبا، والفتح مندوب عندهم ولو في القراءة الواجبة، وفي حاشية القليوبي: وفيه نظر في القراءة الواجبة في الركعة الأولى من الجمعة، وقياس نظائره الوجوب في هذه، وأنه لا يقطع موالاة الفاتحة وإن طال، وهو كذلك على المعتمد<sup>(٤)</sup>.

وقال الحنابلة: إذا ارتج على الإمام في القراءة الواجبة كالفاتحة لزم من وراءه الفتح عليه، وكذا إن غلط في الفاتحة، لتوقف صحة صلاته على ذلك، كما يجب عليه تنبيهه عند نسيان سجدة ونحوها من الأركان الفعلية.

وإن عجز المصلي عن إتمام الفاتحة

(١) حاشية الجمل على شرح التلويح ٣٤٨/١، والقليوبي ١٤٩/١. والمجموع شرح المذهب ٢٣٨/٤، وابعده.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) المغني ٥٦/٢، وكشاف القناع ٣٧٨/١ - ٣٧٩.

(٤) المغني ٥٦/٢، وكشاف القناع ٣٧٩/١.

﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُغِيِبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾<sup>(١)</sup> وماروته عائشة رضی الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يدعو في الصلاة: «اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحيا وفتنة الممات، اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم»<sup>(٢)</sup> قال ابن دقيق العيد: فتنة المحيا ما يعرض للإنسان مدة حياته من الاقتتان بالدنيا والشهوات والجهالات، وأعظمها والعياذ بالله أمر الخاتمة عند الموت<sup>(٣)</sup>.

وهناك بعض الأحكام الفقهية المتعلقة بالفتنة ومنها:

أ - بيع السلاح زمن الفتنة :

٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى حرمة بيع ما يقصد به فعل محرم واعتبروه من أقسام البيوع المنهي عنها، ومثلوا له ببيع السلاح زمن الفتنة، وسبب النهي عنه أنه يؤدي إلى ضرر مطلق وعام، وفي منعه سد للذريعة الإعانة على المعصية .

(١) سورة الأنفال / ٢٥ .

(٢) حديث عائشة وأن رسول الله ﷺ كان يدعو في الصلاة اللهم ...

أخرجه البخاري (فتح الباري ٣١٧/٢) وسلم (٤١٢/١) .

(٣) فتح الباري ٣١٩/٢ .

## فتنة

التعريف :

١ - الفتنة في اللغة كما قال الأزهري : الابتلاء والامتحان والاختبار، وأصلها مأخوذ من قولك : فتنت الفضة والذهب إذا أذبتها بالنار لتميز الرديء من الجيد .

وتأتي الفتنة بمعنى الكفر كما في قوله تعالى : ﴿وَقِيلُوا لَهُمْ هَئِذَا تَوَلَّى سَوِىٌّ لِّفِتْنَتِهِ﴾<sup>(١)</sup> كما تأتي بمعنى الفضيحة كما في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ﴾<sup>(٢)</sup> وتأتي الفتنة بمعنى العذاب، وبمعنى القتل، والفاتن : المضل عن الحق<sup>(٣)</sup> .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي .

الحكم الإجمالي :

٢ - تظاهرت نصوص الكتاب والسنة على التحذير من الفتن والأمر بتجنبها واعتزالها وعدم الخوض فيها، فمن ذلك قوله تعالى :

(١) سورة الأنفال / ٣٩ .

(٢) سورة المائدة / ٤١ .

(٣) لسان العرب، والمصباح المنير، وغتار الصحاح .

فإذا قام عليه إمام عدل فيجوز الخروج عليه وإعانة ذلك القائم .  
انظر مصطلح (إمامة ف ١٢) .

وذهب الحنفية إلى كراهته كراهة تحریم ، وقال أبو حنيفة بعدم الكراهة ، لأن المعصية لا تقوم بعينه .  
والتفصيل في مصطلح (بيع منهي عنه ف ١٠٠ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٦) ومصطلح (سد الذرائع ف ٩) .

ب - اشتراط أمن الفتنة في جواز النظر إلى وجه المرأة الأجنبية وكفيها :

٤ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز النظر إلى وجه المرأة الأجنبية وكفيها عند خوف الفتنة ، واختلفوا في جواز النظر إلى وجهها عند أمن الفتنة .

والتفصيل في مصطلح (شهوة ف ١١ وعورة ف ٣) .



ج - الفتنة في عزل الإمام الجائر :

٥ - اعتبر الفقهاء - من حيث الجملة - قيد عدم وقوع الفتنة عند عزل الإمام ، فإذا فسق الإمام أو ظلم وجار استحق العزل إن لم يترتب على عزله فتنة ، فإن بعض الصحابة رضي الله عنهم صلوا خلف أئمة الجور وقبلوا الولاية عنهم ، وهذا عندهم للضرورة وخشية الفتنة ، فإن أدى خلعه إلى فتنة احتمل أدنى المضرتين من جوره وظلمه أو خلعه وعزله ،

والفتوى في الاصطلاح: تبين الحكم الشرعي عن دليل لمن سأل عنه <sup>(١)</sup> وهذا يشمل السؤال في الوقائع وغيرها .

والفتي لغة: اسم فاعل أفتى، فمن أفتى مرة فهو مفتٍ، ولكنه يحمل في العرف الشرعي بمعنى أخص من ذلك، قال الصيرفي: هذا الاسم موضوع لمن قام للناس بأمر دينهم، وعلم مجل عموم القرآن وخصوصه، وناسخه ومنسوخه، وكذلك السنن والاستنباط، ولم يوضع لمن علم مسألة وأدرك حقيقتها، فمن بلغ هذه المرتبة سموه بهذا الاسم، ومن استحقه أفتى فيما استفتي فيه <sup>(٢)</sup>.

وقال الزركشي: المفتي من كان عالماً بجميع الأحكام الشرعية بالقوة القريبة من الفعل، وهذا إن قلنا بعدم تجزؤ الاجتهاد <sup>(٣)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - القضاء:

٢ - القضاء: هو فصل القاضي بين الخصوم، ويقال له أيضاً: الحكم، والحاكم: القاضي .

## فَتَوَى

التعريف:

١ - الفتوى لغة اسم مصدر بمعنى الإفتاء، والجمع الفتاوى والفتاوي يقال: أفتيته فتوى وفتياً إذا أجبتَه عن مسألته، والفتيا تبين المشكل من الأحكام، وتفتاوا إلى فلان: تحاكموا إليه وارتفعوا إليه في الفتيا، والتفتاى: التخاصم، ويقال: أفتيت فلاناً رؤياً وأهاً، إذا عبرتها له <sup>(١)</sup> ومنه قوله تعالى حاكياً: ﴿يَكُنَّهَا آلُكَافِرِينَ فِي رُءْيَايَ﴾ <sup>(٢)</sup>.

والاستفتاء لغة: طلب الجواب عن الأمر المشكل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُ أَحَدًا﴾ <sup>(٣)</sup> وقد يكون بمعنى مجرد سؤال، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا﴾ <sup>(٤)</sup>، قال المفسرون: أى أسألهم <sup>(٥)</sup>.

(١) لسان العرب، والقاموس المحيط.

(٢) سورة يوسف آية/ ٤٣ .

(٣) سورة الكهف آية/ ٢٢ .

(٤) سورة الصافات آية/ ١١ .

(٥) تفسير الفريابي ٦٨/١٥ وتفسير ابن كثير ٣/٤ ط عيسى الحلي .

(١) شرح المنهاج ٣/ ٤٥٦، مطبعة أنصار السنة بالقاهرة، وصفة الفتوى والمسئول لأين حدان ص ٤ .

(٢) البحر المحيط ٦/ ٣٠٥ .

(٣) البحر المحيط ٦/ ٣٠٦ .

القاضي جزئي خاص لا يتعدى إلى غير المحكوم عليه وله، وفتوى المفتي شريعة عامة تتعلق بالمستفتي وغيره، فالقاضي يقضي قضاء معيناً على شخص معين، والمفتي يفتي حكماً عاماً كلياً: أن من فعل كذا ترتب عليه كذا، ومن قال كذا لزمه كذا<sup>(١)</sup>.

ومنها: أن القضاء لا يكون إلا بلفظ منطوق، وتكون الفتيا بالكتابة والفعل والإشارة<sup>(٢)</sup>.

#### ب - الاجتهاد:

٣ - الاجتهاد: بذل الفقيه وسعه في تحصيل الحكم الشرعي الظني.

والفرق بينه وبين الإفتاء: أن الإفتاء يكون فيما علم قطعاً أو ظناً. أما الاجتهاد فلا يكون في القطعي<sup>(٣)</sup> وأن الاجتهاد يتم بمجرد تحصيل الفقيه الحكم في نفسه، ولا يتم الإفتاء إلا بتبليغ الحكم للسائل.

والذين قالوا: إن المفتي هو المجتهد، أرادوا بيان أن غير المجتهد لا يكون مفتياً حقيقة، وأن المفتي لا يكون إلا مجتهداً، ولم

والقضاء شبيه بالفتوى إلا أن بينهما فروقاً: منها: أن الفتوى إخبار عن الحكم الشرعي، والقضاء إنشاء للحكم بين المتخاصمين.

ومنها: أن الفتوى لا إلزام فيها للمستفتي أو غيره، بل له أن يأخذ بها إن رآها صواباً وله أن يتركها ويأخذ بفتوى مفت آخر، أما الحكم القضائي فهو ملزم<sup>(٤)</sup>، وينبغي عليه أن أحد الخصمين إذا دعا الآخر إلى فتاوى الفقهاء لم نجبره، وإن دعاه إلى قاض يجب عليه الإجابة، وأجبر على ذلك، لأن القاضي منصوب لقطع الخصومات وإنائها<sup>(٥)</sup>.

ومنها: مانقله صاحب الدر المختار عن أيمان البزازیة: أن المفتي يفتي بالديانة - أى على باطن الأمر، ويدين المستفتي، والقاضي يقضي على الظاهر، قال ابن عابدين: مثاله إذا قال رجل للمفتي: قلت لزوجتي: أنت طالق قاصداً الإخبار كاذباً فإن المفتي يفتيه بعدم الوقوع، أما القاضي فإنه يحكم عليه بالوقوع<sup>(٦)</sup>.

ومنها: مقال ابن القيم: إن حكم

(١) إعلام الموقعين ١/ ٣٦، ٣٨، ٤/ ٢٦٤، والإحكام في تميز الفتاوى من الأحكام للقرافي ص ٢٠، حلب مكتبة المطبوعات الإسلامية ١٣٨٧ هـ.

(٢) البحر المحیط للزركشي ٦/ ٣١٥ الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية. ١٩٩٠ م

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٤/ ٣٠٦.

(١) إعلام الموقعين ١/ ٣٨.

(٢) القسوق للشيخ أحمد بن إدريس القرافي الصنهاجي المالكي ٤/ ٤٨، ٥٤.

(٣) مسلم الثبوت في أصول الفقه ٢/ ٣٦٢ بولاق، والإحكام للقرافي ص ١٩٥.

الدين، ودفع الشبه، والقيام بعلوم الشرع كال تفسير والحديث والفروع الفقهية بحيث يصلح للقضاء والإفتاء للحاجة إليهما<sup>(١)</sup>.

ويجب أن يكون في البلاد مفتون ليعرفهم الناس، فيتوجهوا إليهم بسؤالهم يستفتيهم الناس، وقدّر الشافعية أن يكون في كل مسافة قصر واحد<sup>(٢)</sup>.

تعيّن الفتوى:

٥- من سئل عن الحكم الشرعي من المتأهلين للفتوى يتعين عليه الجواب، بشروط:

الأول: أن لا يوجد في الناحية غيره ممن يتمكن من الإجابة، فإن وجد عالم آخر يمكنه الإفتاء لم يتعين على الأول<sup>(٣)</sup>، بل له أن يحيل على الثاني، قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ، يسأل أحدهم عن المسألة، فيردها هذا إلى هذا، وهذا إلى هذا، حتى ترجع إلى الأول: وقيل: إذا لم يحضر الاستفتاء غيره تعين عليه الجواب<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أن يكون المسؤول عالماً بالحكم

يريدوا التسوية بين الاجتهاد والإفتاء في المفهوم<sup>(٥)</sup>.

الحكم التكليفي:

٤- الفتوى فرض على الكفاية، إذ لا بد للمسلمين ممن يبين لهم أحكام دينهم فيما يقع لهم، ولا يحسن ذلك كل أحد، فوجب أن يقوم به من لديه القدرة.

ولم تكن فرض عين لأنها تقتضي تحصيل علوم جمّة، فلو كلفها كل واحد لأفضى إلى تعطيل أعمال الناس ومصالحهم، لانصرافهم إلى تحصيل علوم بخصوصها، وانصرافهم عن غيرها من العلوم النافعة، وما يدل على فرضيتها قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾<sup>(٦)</sup> وقول النبي ﷺ: «من سئل عن علم ثم كتمه ألجم يوم القيامة بلجام من ناره»<sup>(٧)</sup>.

قال المحلي: ومن فروض الكفاية القيام بإقامة الحجج العلمية، وحل المشكلات في

(١) الورقات للحويدي وشرحها لأن قاسم المعدي ٣٥٠ بهـ.  
الفتاوى ص ٢٤٧ والشوكاني في إرشاد الفحول ص ٢٦٥.

وصفة الفتوى لابن حمدان ص ١٣.  
(٢) سورة آل عمران / ١٨٧.

(٣) حديث: «من سئل عن علم ثم كتمه...» أخرجه الترمذي.  
(٤) (٢٩/٥) من حديث أبي هريرة، وقال: حديث حسن صحيح.

(١) شرح المنهاج للمحلي ٢/ ٢١٤.

(٢) شرح المنهاج ٢/ ٢١٤.

(٣) شرح المنهاج ٣/ ٤٥٨، مكتبة التوبة.

(٤) المجموع للنووي شرح المنهاج للشيرازي ١/ ٤٥ القاهرة، المكتبة التبرية.

ج - أن موضوع الفتوى هو بيان أحكام الله تعالى، وتطبيقها على أفعال الناس، فهي قول على الله تعالى، أنه يقول للمستفتي: حق عليك أن تفعل، أو حرام عليك أن تفعل، ولذا شبه القرافي المفتي بالترجمان عن مراد الله تعالى، وجعله ابن القيم بمنزلة الوزير الموقع عن الملك قال: إذا كان منصب التوقيع عن الملك بالمحل الذي لا ينكر فضله، ولا يجهل قدره، وهو من أعلى المراتب السنيات، فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسموات<sup>(١)</sup>، نقل النووي: المفتي موقع عن الله تعالى، ونقل عن ابن المنكر أنه قال: العالم بين الله وبين خلقه، فلي نظر كيف يدخل بينهم<sup>(٢)</sup>.

عيب الإقتاء والجرأة عليه:

٧ - ورد عن النبي ﷺ قوله: «أجروكم على الفتيا أجروكم على النار»<sup>(٣)</sup>، وقد تقدم النقل عن ابن أبي ليلى تراود الصحابة للجواب عن المسائل. وقد نقل النووي في حديثه عنهم رواية فيها زيادة: «ممنهم من يحدث بحديث إلا ود أن أخاه كفاه إياه، ولا

بالفعل، أو بالقوة القريبة من الفعل، وإلا لم يلزم تكليفه بالجواب، لما عليه من المشقة في تحصيله.

الثالث: أن لا يمنع من وجوب الجواب مانع، كأن تكون المسألة عن أمر غير واقع، أو عن أمر لا منفعة فيه للسائل، أو غير ذلك<sup>(٤)</sup>.

منزلة الفتوى:

٦ - تتبين منزلة الفتوى في الشريعة من عدة أوجه، منها:

أ - أن الله تعالى أفنسي عباده، وقال ﴿وَيَسْأَلُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾<sup>(٥)</sup>، وقال: ﴿يَسْأَلُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾<sup>(٦)</sup>.

ب - أن النبي ﷺ كان يتولى هذا المنصب في حياته، وكان ذلك من مقتضى رسالته، وقد كلفه الله تعالى بذلك حيث قال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾<sup>(٧)</sup>. فالفتي خليفة النبي ﷺ في أداء وظيفة البيان، وقد تولى هذه الخلافة بعد النبي ﷺ أصحابه الكرام، ثم أهل العلم بعدهم.

(١) إعلام المومنين عن رب العالمين لابن القيم ١ / ١٠.

(٢) مقدمة المجموع ١ / ٧٣ كلمة الطيحي وتحفيظه.

(٣) حديث: «أجروكم على الفتيا أجروكم على النار».

أخرجه الدارمي (١ / ٥٧) من حديث عبيد الله بن أبي جعفر مرسل.

(١) المواظفات ٤ / ٣١٣.

(٢) سورة النساء / ١٢٧.

(٣) سورة النساء / ١٧٦.

(٤) سورة النحل / ٤٤.

يستفتى عن شيء إلا ودَّ أن أخاه كفاء الفتيا ونقل عن سفيان وسحنون: أجسر الناس على الفتيا أقلهم علماً، فالذي ينبغي للعالم أن يكون متهيئاً للإفتاء، لا يتجرأ عليه إلا حيث يكون الحكم جلياً في الكتاب أو السنة، أو يكون مجمعاً عليه، أما فيما عدا ذلك مما تعارضت فيه الأقوال والوجوه وخفي حكمه، فعليه أن يثبت ويترث حتى يتضح له وجه الجواب، فإن لم يتضح له توقف.

وفيما نقل عن الإمام مالك أنه ربما كان يسأل عن خمسين مسألة فلا يجيب في واحدة منها، وكان يقول: من أجاب فينبغي قبل الجواب أن يعرض نفسه على الجنة والنار، وكيف خلاصه، ثم يجيب، وعن الأثرم قال: سمعت أحمد بن حنبل يكثر أن يقول: لا أدري<sup>(١)</sup>.

الفتوى بغير علم:

٨ - الإفتاء بغير علم حرام، لأنه يتضمن الكذب على الله تعالى ورسوله، ويتضمن إضلال الناس، وهو من الكبائر، لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا

(١) المجموع شرح المهذب ١ / ٤٠، ٤١.

بِاللَّهِ مَا تَدْعُوهُ بِهِ سُلْطَنًا وَأَنْتُمْ تَقُولُوا عَلَى آفَهِ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿١﴾، فقرنه بالفواحش والبغى والشرك، ولقول النبي ﷺ: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من صدور العلماء، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا»<sup>(٢)</sup>.

من أجل ذلك كثر النقل عن السلف إذا سئل أحدهم عما لا يعلم أن يقول للسائل: لا أدري. نقل ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما والقاسم بن محمد والشعبي ومالك وغيرهم، وينبغي للمفتي أن يستعمل ذلك في موضعه ويعود نفسه عليه، ثم إن فعل المستفتي بناء على الفتوى أمراً محرماً أو أدى العبادة المفروضة على وجه فاسد، حمل المفتي بغير علم إثمه، إن لم يكن المستفتي قصر في البحث عن هو أهل للفتيا، وإلا فالإثم عليهما<sup>(٣)</sup>، لقول النبي ﷺ: «من أفتى بغير علم كان إثمه على من أفتاه»<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة الأعراف / ٣٣.

(٢) حديث: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً.». أخرجه البخاري (فتح الباري ١ / ١٩٤) وسلم (٢٠٥٨ / ٤).

(٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص واللفظ للبخاري.

(٤) إعلام الموقعين ٤ / ١٧٤، ١٧٤، ٢١٧، ٢١٨.

(٥) حديث: «من أفتى بغير علم كان إثمه على من أفتاه».

أخرجه الحاكم (١٢٦ / ١) من حديث أبي هريرة وصححه

ووافقه الذهبي.



من النصوص أصلاً، احتاج أخذ الحكم إلى اجتهاد في صحة الدليل أو ثبوته أو استنباط الحكم منه أو القياس عليه .

الثاني: معرفة الواقعة المسؤول عنها، بأن يذكرها المستفتي في سؤاله، وعلى المفتي أن يحيط بها إحاطة تامة فيما يتعلق به الجواب، بأن يستفصل السائل عنها، ويسأل غيره إن لزم، وينظر في القرائن .

الثالث: أن يعلم انطباق الحكم على الواقعة المسؤول عنها، بأن يتحقق من وجود مناط الحكم الشرعي الذي تحصل في ذهنه في الواقعة المسؤول عنها لينطبق عليها الحكم، وذلك أن الشريعة لم تنص على حكم كل جزئية بخصوصها، وإنما أتت بأمور كلية وعبارات مطلقة، تتناول أعداداً لا تنحصر من الوقائع، ولكل واقعة معينة خصوصية ليست في غيرها. وليست الأوصاف التي في الوقائع معتبرة في الحكم كلها، ولا هي طردية كلها، بل منها ما يعلم اعتباره، ومنها ما يعلم عدم اعتباره، وبينهما قسم ثالث متردد بين الطرفين، فلا تبقى صورة من الصور الوجودية المعينة إلا وللمفتي فيها نظر سهل أو صعب، حتى يحقق تحت أي دليل تدخل، وهل يوجد مناط الحكم في الواقعة أم لا، فإذا حقق وجوده فيها أجراه عليها، وهذا اجتهاد

أنواع مايفتى فيه:

٩ - يدخل الإفتاء الأحكام الاعتقادية: من الإيمان بالله واليوم الآخر وسائر أركان الإيمان .

ويدخل الأحكام العملية جميعها: من العبادات والمعاملات والعقوبات والأحكام، ويدخل الإفتاء الأحكام التكليفية كلها، وهي الواجبات والمحرمات والمنذوبات والمكروهات والمباحات، ويدخل الإفتاء في الأحكام الوضعية كالإفتاء بصحة العبادة أو التصرف أو بطلانها<sup>(١)</sup>.

حقيقة عمل المفتي:

١٠ - لما كان الإفتاء هو الإخبار بالحكم الشرعي عن دليله، فإن ذلك يستلزم أموراً:  
الأول: تحصيل الحكم الشرعي المجرد في ذهن المفتي، فإن كان مما لا مشقة في تحصيله لم يكن تحصيله اجتهاداً، كما لو سأل سائل عن أركان الإسلام ماهي؟ أو عن حكم الإيمان بالقرآن؟ وإن كان الدليل خفياً، كما لو كان آية من القرآن غير واضحة الدلالة على المراد، أو حديثاً نبوياً وارداً بطريق الأحاد، أو غير واضح الدلالة على المراد، أو كان الحكم مما تعارضت فيه الأدلة أو لم يدخل تحت شيء

(١) المروق للقرافي ٤ / ٤٨ . ٥٤

وكذلك الفقر له أطراف ثلاثة - فيجتهد المفتي في إدخال الصورة المسؤول عنها في الحكم أو إخراجها بناء على ذلك .

وهذا النوع من الاجتهاد لا بد منه في كل واقعة - وهو المسمى بتحقيق المناط - لأن كل صورة من صور النازلة نازلة مستأنفة في نفسها، لم يتقدم لها نظير، وإن فرضنا أنه تقدم مثلها فلا بد من النظر في تحقيق كونها مثلها أولاً، وهو نظر اجتهاد<sup>(١)</sup>.

#### شروط المفتي :

١١ - لا يشترط في المفتي الحرية والذكورية والنطق اتفاقاً، فتصح فتيا العبد والمرأة والأخسر ويفتي بالكتابة أو بالإشارة المفهومة<sup>(٢)</sup>، وأما السمع، فقد قال بعض الحنفية : إنه شرط فلا تصح فتيا الأصم وهو من لا يسمع أصلاً، وقال ابن عابدين : لا شك أنه إذا كتب له السؤال وأجاب عنه جاز العمل بفتواه، إلا أنه لا ينبغي أن ينصب للمفتوى، لأنه لا يمكن كل أحد أن يكتب له<sup>(٣)</sup>، ولم يذكر هذا الشرط غيرهم، وكذا لم يذكر في الشروط البصر، فتصح فتيا

لا بد منه لكل قاض ومفت، ولو فرض ارتفاع هذا الاجتهاد لم تنزل الأحكام على أفعال المكلفين إلا في الذهن، لأنها عمومات ومطلقات، منزلة على أفعال مطلقة كذلك، والأفعال التي تقع في الوجود لا تقع مطلقة، وإنما تقع معينة مشخصة، فلا يكون الحكم واقعاً عليها إلا بعد المعرفة بأن هذا المعين يشمل ذلك المطلق أو ذلك العام، وقد يكون ذلك سهلاً وقد لا يكون، وذلك كله اجتهاد .

ومثال هذا : أن يسأله رجل هل يجب عليه أن يتفق على أبيه ؟ .

فينظر أولاً في الأدلة الواردة، فيعلم أن الحكم الشرعي أنه يجب على الابن الغني أن يتفق على أبيه الفقير، ويتعرف ثانياً، حال كل من الأب والابن، ومقدار ما يملكه كل منهما، وما عليه من الدين، وما عنده من العيال، إلى غير ذلك مما يظن أن له في الحكم أثراً، ثم ينظر في حال كل منهما ليحقق وجود مناط الحكم - وهو الغنى والفقر - فإن الغنى والفقر اللذين علق بهما الشارع الحكم لكل منهما طرفان وواسطة، فالغنى مثلاً له طرف أعلى لا إشكال في دخوله في حد الغنى، وله طرف أدنى لا إشكال في خروجه عنه، وهناك واسطة يتردد الناظر في دخولها أو خروجها،

(١) الموافقات للشاطبي ٤ / ٨٩، ٩٥

(٢) شرح المتن ٣ / ٤٥٧، وإعلام المقيمين ٤ / ٢٢٠، وحاشية ابن عابدين ٤ / ٣٠٢، وصفة الفتوى لابن حمدان ص ١٣، والمجموع ١ / ٧٥ تحقيق المطبعي .

(٣) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤ / ٣٠٢

الأعمى، وصرح به المالكية<sup>(١)</sup>.

أما ما يشترط في المفتي فهو أمور:

١٢ - أ - الإسلام: فلا تصح فتيا الكافر.

ب - العقل: فلا تصح فتيا المجنون.

ج - البلوغ: فلا تصح فتيا الصغير.

١٣ - د - العدالة: فلا تصح فتيا الفاسق

عند جمهور العلماء، لأن الإفتاء يتضمن

الإخبار عن الحكم الشرعي، وخبر الفاسق

لا يقبل، واستثنى بعضهم إفتاء الفاسق

نفسه فإنه يعلم صدق نفسه<sup>(٢)</sup>.

وذهب بعض الحنفية إلى أن الفاسق

يصلح مفتياً، لأنه يجتهد لئلا ينسب إلى

الخطأ<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن القيم: تصح فتيا الفاسق، إلا

أن يكون معلناً بنفسه وداعياً إلى بدعته،

وذلك إذا عمّ الفسوق وغلب، لئلا تتعطل

الأحكام، والواجب اعتبار الأصلح

فالأصلح<sup>(٤)</sup>.

وأما المبتدعة، فإن كانت بدعتهم مكفرة

أو مفسدة لم تصح فتاواهم، وإلا صحت فيها

لا يدعون فيه إلى بدعهم، قال الخطيب

البغدادي: تجوز فتاوي أهل الأهواء ومن لا

نكفره ببذعته ولا نفسه، وأما الشراة

والرافضة الذين يشتمون الصحابة ويسبون

السلف فإن فتاويهم مردولة وأقاولهم غير

مقبولة<sup>(١)</sup>.

١٤ - هـ - الاجتهاد وهو: بذل الجهد في

استنباط الحكم الشرعي من الأدلة المعتبرة،

لقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ

مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَاطِنٌ وَأَلْبَسَ بِتُغَيَّرَ الْحَقِّ

وَأَنْ تَشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَا يَرْزُقُهُ سُلْطَانًا وَأَنْ

تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>، قال

الشافعي فيما رواه عنه الخطيب: لا يحل

لأحد أن يفتي في دين الله، إلا رجلاً عارفاً

بكتاب الله: بناسخه ومنسوخه، وبحكمه

ومتشابهه، وتأويله وتنزيله، ومكيه ومدنيه،

وما أريد به، ويكون بعد ذلك بصيراً بحديث

رسول الله ﷺ، ويعرف من الحديث مثل

ما عرف من القرآن، ويكون بصيراً باللغة،

بصيراً بالشعر، وبمحتاج إليه للسنة والقرآن

ويستعمل هذا مع الإنصاف، ويكون مشرفاً

على اختلاف أهل الأمصار، وتكون له قرينة

بعد هذا، فإذا كان هكذا فله أن يتكلم

ويفتي في الحلال والحرام، وإذا لم يكن هكذا

(١) حاشية الدسوقي ٤ / ١٣٠.

(٢) صفة الفتوى لأبن حبان ص ٢٩، والمجموع ٤١ / ١.

(٣) جميع الأثر ٢ / ١٤٥.

(٤) إصلام السويعين ٤ / ٢٢٠ وشرح المنه ٣ / ٤٥٧، وابن

عابدين ٤ / ٣٠١.

(١) الفقيه والتفقيه للخطيب البغدادي ص ٢٠٢ القاهرة، نشر

زكريا علي يوسف، والمجموع ٤٢ / ١.

(٢) سورة الاعراف / ٣٣.

كلام المفتي ليأخذ به المستفتي . أهـ، وعليه أن يذكره على وجه الحكاية ولا يجعله كأنه من كلامه هو<sup>(١)</sup>، ومقصودهم أن فتيا المقلد ليست بفتيا على الحقيقة<sup>(٢)</sup>، وتسمى فتيا مجازاً للشبه، ويجوز الأخذ بها في هذه الأزمان لقلة المجتهدين أو انعدامهم، ولذا قال صاحب تنوير الأبصار: الاجتهاد شرط الأولوية .

قال ابن عابدين: معناه: أنه إذا وجد المجتهد فهو الأولى بالتولية<sup>(٣)</sup> .

وقال ابن دقيق العيد: توقيف الفتيا على حصول المجتهد يفضي إلى حرج عظيم، أو استرسال الخلق في أهوائهم، فالمختار أن الراوي عن الأئمة المتقدمين إذا كان عدلاً متمكناً من فهم كلام الإمام، ثم حكى للمقلد قوله فإنه يكفيه، لأن ذلك مما يغلب على ظن العامي أنه حكم الله عنده، قال: وقد انعقد الإجماع في زماننا على هذا النوع من الفتيا .

قال الزركشي: أما من شدّا (جمع) شيئاً

فليس له أن يفتي . أهـ، وهذا معنى الاجتهاد .

ونقل ابن القيم قريباً من هذا عن الإمام أحمد<sup>(١)</sup> .

ومفهوم هذا الشرط: أن فتيا العامي والمقلد الذي يفتي بقول غيره لا تصح، قال ابن القيم: وفي فتيا المقلد ثلاثة أقوال:

الأول: مانقدهم، وهو أنه لا تجوز الفتيا بالتقليد، لأنه ليس بعلم، ولأن المقلد ليس بعالم والفتوى بغير علم حرام، قال: وهذا قول جمهور الشافعية وأكثر الحنابلة .

الثاني: أن ذلك يجوز فيما يتعلق بنفسه، فأما أن يتقلد لغيره ويفتي به فلا .

والثالث: أنه يجوز عند الحاجة وعدم العالم المجتهد، قال: وهو أصح الأقوال، وعليه العمل<sup>(٢)</sup> .

وقال ابن عابدين نقلاً عن ابن الهمام: وقد استقر رأي الأصوليين على أن المفتي هو المجتهد، فأما غير المجتهد ممن يحفظ أقوال المجتهد فليس بمفت، والواجب عليه إذا سئل أن يذكر قول المجتهد على وجه الحكاية، فعرف أن ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس بفتوى، بل هو نقل

(١) حاشية ابن عابدين ٤٧/١، والمجموع ٤٥/١  
(٢) ابن الصلاح: الفتوى في ١٠ مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٨٨٩ أصول، والمجموع للفتوى ٤٣/١ .  
(٣) ابن عابدين ٤/٤ وأيضاً ٣٠٥/٤ وانظر إعلام الموقعين ٤٦/١، وصفة الفتوى لابن حمدان ص ٢٤، وإرشاد الفحول ص ٢٩٦ .

(١) إعلام الموقعين ٤٦/١ .

(٢) إعلام الموقعين ٤٦/١ .

ليس له أن يتخير في مسألة ذات قولين، بل عليه أن ينظر أيهما أقرب إلى الأدلة أو قواعد مذهبه فيعمل به، قال ابن عابدين: صرح بذلك ابن حجر المكي من الشافعية ونقل الإجماع عليه وسبقه إلى حكاية الإجماع فيه ابن الصلاح والباقي من المالكية، وإذا كان يعلم أن الصواب في قول غير إمامه وكان له اجتهاد فله أن يفتي بما ترجع عنده<sup>(١)</sup>.

وليس للمفتي المقلد أن يفتي بالضعيف والمرجوح من الأقوال على ما صرح به الحنفية والمالكية والحنابلة، بل نقل الحصكفي أن العمل بالقول المرجوح جهل وخرق للإجماع<sup>(٢)</sup> وصرح الحنفية بأن ليس للمفتي المقلد الإقتناء بالضعيف والمرجوح حتى في حق نفسه، خلافاً للمالكية الذين أجازوا له العمل بالضعيف في حق نفسه<sup>(٣)</sup>.

١٦ - وحيث قلنا: إن للمقلد الإقتناء بقول المجتهد، فيجوز له ذلك سواء كان المقلد حياً أو ميتاً، قال الشافعي: المذاهب لا تموت بموت أربابها. وصرح بذلك صاحب المحصول، وادعى الإجماع عليه، لأن

من العلم فقد نُقل الإجماع على أنه لا يحل له أن يفتي<sup>(١)</sup>.

١٥ - وليس لمن يفتي بمذهب إمام أن يفتي به إلا وقد عرف دليله ووجه الاستنباط.

قال ابن القيم: لا يجوز للمقلد أن يفتي في دين الله بما هو مقلد فيه وليس على بصيرة فيه سوى أنه قول من قلده، هذا إجماع السلف وبه صرح الشافعي وأحمد وغيرهما<sup>(٢)</sup>.

وقال الجويني في شرح الرسالة: من حفظ نصوص الشافعي وأقوال الناس بأسرها غير أنه لا يعرف حقائقها ومعانيها لا يجوز له أن يجتهد ويقس، ولا يكون من أهل الفتوى، ولو أفتى به لا يجوز<sup>(٣)</sup>، والأصح عند الحنفية أن المجتهد في المذهب من المشايخ الذين هم أصحاب الترجيح لا يلزمه الأخذ بقول الإمام على الإطلاق، بل عليه النظر في الدليل وترجيح ما رجح عنده دليله، فإن لم يكن كذلك فعليه الأخذ بأقوال أئمة المذهب بترتيب التزموا، وليس له أن يختار ما شاء<sup>(٤)</sup> وكذا صرح الحنفية والشافعية والحنابلة بأنه

(١) شرح المنتهى ٣/ ٤٥٨، وإسلام الموقنين ٤/ ٢٢٧، ومفتي لابن عابدين ص ١١ وللجمل ١/ ٦٨.  
(٢) الدر المختار بإشحات ابن عابدين ١/ ٥١، و٢/ ٦٠٢، والدر المختار على الشرح الكبير ٤/ ١٣٠، و١/ ٢٠، وإسلام الموقنين ٤/ ٢١١، ١٧٧.  
(٣) ابن عابدين ١/ ٥١ وحاشية الدرسي ٤/ ١٣٠.

(١) البحر المحيط للزركشي ٦/ ٣٠٦.  
(٢) إسلام الموقنين ٤/ ١٩٥، ١٩٨، ١/ ٤٥، وشك في رسم المفتي لابن عابدين ص ١١.  
(٣) البحر المحيط للزركشي ٦/ ٣٠٧.  
(٤) حاشية ابن عابدين ٤/ ٣٠٢، ١/ ٤٨.

المجتهد الذي يستنبط حكماً فهو عنده حكم دائم .

وفي وجه آخر للشافعية والحنابلة : لا يجوز ذلك لأنه لو عاش فإنه كان يجدد النظر عند النازلة إما وجوباً أو استحباباً، ولعله لو جدد النظر لرجع عن قوله الأول<sup>(١)</sup>.

١٧ - وما رجح عنه المجتهد من أقواله فلا يجوز للمقلد الإفتاء به، لأنه يرجوعه عنه لم يعد قولاً له، وهذا ما لم يرجحه أهل الترجيح، ومن هنا ترك القديم من أقوال الشافعي التي خالفها في الجديد، إلا مسائل معدودة يعمل فيها بالقديم رجحها أهل الترجيح من أئمة الشافعية، قال الشافعي: ليس في حل من روى عني القديم<sup>(٢)</sup>.

١٨ - و- جودة الترجمة: ومعنى ذلك أن يكون كثير الإصابة، صحيح الاستنباط، فلا تصلح فتيا الغبي، ولا من كثر غلطه، بل يجب أن يكون بطبعه شديد الفهم لمقاصد الكلام ودلالة القرائن، صادق الحكم، وقد تقدم في كلام الشافعي: أن تكون له قريحة، قال النووي: شرط المفتي كونه فقيه النفس، سليم الذهن، رصين الفكر، صحيح النظر والاستنباط. أهـ<sup>(٣)</sup>

وهذا يصحح فتياه من جهتين:

الأولى: صحة أخذه للحكم من أدلته .

والثانية: صحة تطبيقه للحكم على الواقعة المسؤول عنها، فلا يغفل عن أي من الأوصاف المؤثرة في الحكم، ولا يعتقد تأثير مالا أثر له .

١٩ - و- الفطنة والتيقظ: يشترط في المفتي أن يكون متيقظاً<sup>(١)</sup>، قال ابن عابدين: شرط بعضهم تيقظ المفتي، قال: وهذا شرط في زماننا، فلا بد أن يكون المفتي متيقظاً يعلم حيل الناس ودسائسهم، فإن لبعضهم مهارة في الحيل والتزوير وقلب الكلام وتصوير الباطل في صورة الحق، فغفلة المفتي يلزم منها ضرر كبير في هذا الزمان<sup>(٢)</sup>، وقال ابن القيم: ينبغي للمفتي أن يكون بصيراً بمكر الناس وخداعهم وأحوالهم، فإن لم يكن كذلك زاغ وأزاغ، فالغُرُ يروج عليه زَعَلُ المسائل كما يروج على الجاهل بالنقد زَعَلُ الدراهم، وذو البصيرة يخرج زَيْفَها كما يخرج الناقد زَعَلُ النقود، وكم من باطل يخرج الرجل بحسن لفظه وتنميته في صورة حق، بل هذا أغلب أحوال الناس، فإن لم يكن المفتي فقيهاً في معرفة أحوال الناس تصور له

(١) إعلام الموقعين لأبن القيم ٢ / ٢١٥، ٢٦٠، والمجموع للنووي ٥٥ / ١.

(٢) البحر المحيط ٦ / ٣٠٤، والمجموع ١ / ٦٦، ٦٨.

(٣) المجموع شرح المهذب ١ / ٤١.

(١) المجموع ١ / ٤١.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤ / ٣٠١.

وقد نيه أحمد إلى خصال مكملته للمفتي حيث قال: لا ينبغي للرجل أن يتصب نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال: أن تكون له نية، فإن لم يكن له نية لم يكن عليه نور ولا على كلامه نور، وأن يكون له علم وحلم ووقار وسكينة، وأن يكون قوياً على ما هو فيه وعلى معرفته، والكفاية وإلا مضى به الناس، ومعرفة الناس<sup>(١)</sup>.

#### إفتاء القاضي:

٢١ - لا خلاف في أن للقاضي أن يفتي في العبادات ونحوها عملاً مدخلاً فيه للقضاء كالذبائح والأضاحي .  
واختلف الفقهاء في إفتائه في الأمور التي يدخلها القضاء .

فذهب الشافعية في وجهه وصححه النووي، والحنابلة في قول وصححه ابن القيم إلى أنه يفتي فيها أيضاً بلا كراهة .  
وذهب آخرون من الفريقين إلى أنه لا يجوز، لأنه موضع تهمة، ووجهه أنه إن أفتى فيها تكون فتياه كالحكم على الخصم، ولا يمكن نقضه وقت المحاكمة، ولأنه قد يتغير اجتهاده وقت الحكم، أو تظهر له قرائن لم تظهر له عند الإفتاء، فإن حكم بخلاف

المظلوم في صورة الظالم وعكسه<sup>(١)</sup>، وما يتعلق بهذا ما نبه إليه بعض العلماء من أنه يشترط في المفتي أن يكون على علم بالأعراف اللفظية للمستفتي، لئلا يفهم كلامه على غير وجهه، وهذا إن كان إفتاءً في ما يتعلق بالألفاظ كالأيمان والإقرار ونحوها<sup>(٢)</sup>.

٢٠ - والقرابة والصداقة والعداوة لا تؤثر في صحة الفتوى كما تؤثر في القضاء والشهادة، فيجوز أن يفتي أباه أو ابنه أو صديقه أو شريكه أو يفتي على عدوه، فالفتوى في هذا بمنزلة الرواية، لأن المفتي في حكم المخبر عن الشرع بأمر عام لا اختصاص له بشخص، ولأن الفتوى لا يرتبط بها إلزام، بخلاف حكم القاضي .

ويجوز أن يفتي نفسه، قال ابن القيم: لكن لا يجوز أن يجاهي نفسه أو قريبه في الفتيا، بأن يخصص لنفسه أو قريبه، ويشدد على غيره فإن فعل قبح ذلك في عدالته، ونقل أبو عمرو بن الصلاح عن صاحب الحاوي أن المفتي إذا نابذ في فتياه شخصاً معيناً صار خصماً، فترد فتواه على من عاداه، كما ترد شهادته عليه إذا وقعت<sup>(٣)</sup>.

(١) إعلام الموقعين ٤ / ٢٢٩ ، ٢٥٠ .

(٢) المجموع ١ / ٤٦ .

(٣) حاشية ابن عابدين ٤ / ٣٠٢ ، والمجموع للنووي ١ / ٤١ ،  
شرح المنهاج ٣ / ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، وإعلام الموقعين ٤ / ٢١٠ .

(١) إعلام الموقعين ٤ / ١٩٩ ، ٢٥٠ .

يقال: إنه حكم بكذبه أو بأنه لم ير الحلال،  
لأن القضاء لا يدخل العبادات<sup>(١)</sup>.  
كما تقدم (ف/٢، ٩) .  
ماستند إليه الفتوى:

٢٢ - المجتهد يفتي بمقتضى الأدلة المعتبرة  
بالترتيب المعتبر، فيفتي أولاً بما في كتاب الله  
تعالى، ثم بما في سنة رسوله ﷺ، ثم  
بالإجماع، وأما الأدلة المختلف فيها  
كالاستحسان وشرع من قبلنا، فإن أداه  
اجتهاده إلى صحة شيء منها أفتى به، وإذا  
تعارضت عنده الأدلة فعليه أن يفتي بالراجح  
منها .

وليس له أن يفتي في السعة بمذهب أحد  
المجتهدين، مالم يؤثمه اجتهاده إلى أنه هو  
الحق، وليس له أن يفتي بما هو المرجوح في  
نظره، نقل الإجماع على ذلك ابن قدامة  
والباجي<sup>(٢)</sup>، وأما المقلد - حيث قلنا: يجوز  
إفتاؤه - فإنه يفتي بما تيسر له من أقوال  
المجتهدين، ولا يلزمه أن يسأل عن أعلمهم  
وأفضلهم ليأخذ بقوله، لما في ذلك من  
الخرج، ولأن الصحابة رضي الله عنهم كان  
السائل منهم يسأل من تيسر له سؤاله من

ما أفتى به جمل للمحكم عليه سيلاً  
للتشيع عليه، وقد قال شريح: أنا أقضي  
لكم ولا أفتي، وقال ابن المنذر: يكره  
للقاضي الإفتاء في مسائل الأحكام  
الشرعية<sup>(٣)</sup>.

وذهب الحنفية في الصحيح عندهم إلى  
أن للقاضي أن يفتي في مجلس القضاء وغيره  
في العبادات والأحكام وغيرها، مالم يكن  
للمستفتي خصومة، فإن كان له خصومة  
فليس للقاضي أن يفتي فيها<sup>(٤)</sup>.  
ومذهب المالكية أنه يكره للقاضي أن يفتي  
في مآثنه أن يخصم فيه، كالبيع والشفعة  
والجنائيات .

قال البرزلي: وهذا إذا كان فيها يمكن أن  
يعرض بين يديه، فلو جاءه السؤال من خارج  
البلد الذي يقضي فيه فلا كراهة<sup>(٥)</sup>.  
ثم إن أفتى القاضي لم يكن ذلك حكماً،  
ويجوز الترافع إلى غيره، فلو حكم هو أو غيره  
في النازلة بعينها بخلافه لم يكن نقضاً  
لحكمه<sup>(٦)</sup>، وإن ردّ شهادة واحد برؤية هلال  
رمضان لم يؤثر ذلك في الحكم بعدالته، ولا

(١) المجموع للنووي ١/ ٤٢، وإعلام الموقعين ٤/ ٢٢٠، وصفة  
الفتوى لابن حمدان ص ٢٩ .

(٢) حاشية ابن عابدين والدر المختار ٤/ ٣٠٢ .

(٣) الشرح الكبير وحاشية الدرر ٤/ ١٣٩ .

(٤) إعلام الموقعين ٤/ ٢٢١، وحاشية الدرر ٤/ ١٥٧، وابن  
عابدين ٤/ ٣٢٦ .

(١) شرح المنهاج ٣/ ٥٠١ .

(٢) روضة الناظر ٢/ ٤٣٨، والمروايات ٤/ ١٤٠، وإرشاد  
الفحول ص ٢٦٧ .



المفتين من الصحابة، وقيل: عليه أن يبحث عن الأفضل ليأخذ بقوله.

أما ماختلف عليه اجتهاد اثنين فأكثر، فإنه يجب عليه الترجيح بينهما بوجه من وجوه الترجيح، وليس هو بالخيار يأخذ ماشاء ويترك ماشاء، قال النووي: ليس للمفتي والعامل في مسألة القليلين أن يعمل بما شاء منهما بغير نظر، بل عليه العمل بأرجحهما<sup>(١)</sup>، وإن بنى المفتي فتياه على حديث نبوي فعليهِ أن يكون علماً بصحته: إما بتصحيحه هو إن كان أهلاً لذلك، أو يصرف عن أحد من أهل الشأن الحكم بصحته.

وإن كان بنى فتياه على قول مجتهد - حيث يجوز ذلك - فإن لم يأخذه منه مشافهة وجب أن يتوثق، قال ابن عابدين: طريقة نقله لذلك إما أن يكون له سند إلى المجتهد، أو يأخذه عن كتاب معروف تناقلته الأيدي، نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة، لأنه بمنزلة الخبر المتواتر المشهور، وكذا لو وجد العلماء ينقلون عن الكتاب، ورأى مانقلوه عنه موجوداً فيه ونحو ذلك مما يغلب على الظن، كما لو رأى على

الكتاب خط بعض العلماء<sup>(٢)</sup>.  
وليحذر من الاعتماد على كتب المتأخرين غير المحررة<sup>(٣)</sup>.

### الإفتاء بالرأي:

٢٣ - الرأي هو: ما يراه القلب بعد فكر وتأمل وطلب لمعرفة وجه الصواب، مما تتعارض فيه الأمارات، ولا يقال لما لا تختلف فيه الأمارات: إنه رأي<sup>(٤)</sup> والرأي يشمل القياس والاستحسان وغيرهما<sup>(٥)</sup>.

ولا يجوز الإفتاء بالرأي المخالف للنص أو الإجماع، ولا يجوز المصير إلى الرأي قبل العمل على تحصيل النصوص الواردة في المسألة، أو القول بالرأي غير المستند إلى الكتاب والسنة، بل بمجرد الخرص والتخمين.

وقد قال النبي ﷺ لعاذ رضي الله عنه: «كيف تقضي؟» قال: أقضي بما في كتاب الله، قال: فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ. قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله ﷺ؟ قال: أجتهد رأيي، فقال:

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٣٠٦ وانظر أيضاً المجموع. للنووي ٤٧/١.

(٢) عقد رسم المفتي لابن عابدين ص ١٣ ضمن مجموعة رسائل ابن عابدين.

(٣) إعلام الموقعين ١/ ٦٦.

(٤) الإحكام للأندلسي ٤/ ٤٦.

(٥) المجموع شرح المذهب ١/ ٦٨.

المقلد، فقد ذهب الأكثرون إلى أن المفتي ليس بخيراً يأخذ بما شاء ويترك ما شاء، بل عليه أن يرجع بوجه من وجوه الترجيح بين الأدلة على ما هو مبين في علم أصول الفقه .  
وفي تفصيل ذلك ينظر الملحق الأصولي .

الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>.

وعن عمر رضي الله عنه أنه قال لشريح: ما استبان لك من كتاب الله فلا تسأل عنه، فإن لم يستين لك في كتاب الله فمن السنة، فإن لم تجده في السنة فاجتهد رأيك<sup>(٢)</sup>.

الإفتاء بما سبق للمفتي أن أفتى به:

٢٤ - إذا استفتي في مثل ما سبق له أن أفتى فيه، فإن كان مستحضراً لفتياه ولدليلها فلا حاجة إلى إعادة النظر، لأنه تمصيل حاصل، ولأن الغرض من النظر أن تكون فتياه عن علم بما يفتي به، مالم يظن أنه لو أعاد النظر تغير اجتهاده .

وإن ذكر الفتوى الأولى ولم يذكر دليلها، ولا طرأ ما يجب رجوعه، فقيل: له أن يفتي بذلك، والأصح: وجوب تجديد النظر<sup>(٣)</sup>.

التخير في الفتوى عند التعارض:

٢٥ - إذا تعارضت الأدلة في نظر المفتي المجتهد، أو تعارضت الأقوال المعتبرة في نظر

تتبع المفتي للرخص:

٢٦ - ذهب عامة العلماء وصرح به النووي في فتاويه إلى أنه ليس للمفتي تتبع رخص المذاهب، بأن يبحث عن الأسهل من القولين أو الوجهين ويفتي به، وخاصة إن كان يفتي بذلك من يحبه من صديق أو قريب، ويفتي بغير ذلك من عداهم، وقد خطأ العلماء من يفعل ذلك، نقله الشاطبي عن الباجي والخطابي، ونص بعض العلماء منهم أبو إسحاق الروزي، وابن القيم على فسق من يفعل ذلك، لأن الراجح في نظر المفتي هو في ظنه حكم الله تعالى، فتركه والأخذ بغيره لمجرد اليسر والسهولة استهانة بالدين، شبيهة بالاسلاخ منه، ولأنه شبيه برفع التكليف بالكلية، إذ الأصل أن في التكليف نوعاً من المشقة، فإن أخذ في كل مسألة بالأخف لمجرد كونه أخف، فإنه ما شاء أن يسقط تكليفاً - من غير ما فيه إجماع - إلا

(١) حديث: أن النبي ﷺ قال لحاذ: وكيف تقضي... أخرجه الترمذي (٦١٧ / ٣) وقال: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمصطلح .  
(٢) إعلام الموقعين ١ / ٦٧ وما بعدها ٧٩، ٨٥ .  
(٣) المجموع للنووي ١ / ٤٧. وصفة الفتوى لابن حبان ص ٣٩، وصتهي السؤل ٣ / ٧١. مجمع الجوامع وشرحه ٢ / ٣٩٤، إعلام الموقعين ٤ / ٢٣٢، والبحر المحيط ٦ / ٣٠٢ .

الإقتناء بها فيه ترخيص إن كان له مستند صحيح .

قال ابن القيم بعد أن ذكر تتبع المفتي الرخص لمن أراد نفعه : فإن حسن قصد المفتي في حيلة جائزة لا شبهة فيها ، ولا مفسدة لتخليص المستفي بها من حرج جاز ذلك ، بل استحب ، وقد أرشد الله نبيه أيوب عليه السلام إلى التخلص من الحث : بأن يأخذ بيده ضغثاً فيضرب به المرأة ضربة واحدة ، قال : فأحسن الخارج ماخلص من المآثم ، وأقبحها ماوقع في المحارم <sup>(١)</sup> .

إحالة المفتي على غيره :

٢٧ - للمفتي أن يحيل المستفتي على غيره من المفتين ، إما بقصد أن يبرأ من عهدة الفتوى ، وإما لكون الآخر أعلم ، وإما لظرف يستدعي ذلك ، ولا تجوز له الإحالة إلا أن يكون المحال عليه أهلاً للفتيا ، سواء كان يعلم أنه يوافقه في الرأي أو يخالفه ، فإن أحال على من ليس أهلاً فإنه يكون معيناً على الإثم والعدوان ، قال أبو داود : قلت لأحمد : الرجل يسأل عن مسألة فأدله على إنسان ؟ قال : إذا كان متبعاً ويفتي بالسنة ، قلت : إنه يريد

أسقطه ، فيسقط في الزكاة مثلاً زكاة مال الصغير ، وزكاة مال التجارة ، وزكاة الفلوس وما شابهها ، وزكاة كثير من المعشرات ، ويسقط تحريم المتعة ، ويميز النبيذ ، ونحو ذلك ، قال أحمد : لو أن رجلاً عمل بكل رخصة : بقول أهل الكوفة في النبيذ ، وأهل المدينة في السباع ، وأهل مكة في المتعة ، كان فاسقاً . أ . هـ وقال الأوزاعي : من أخذ بنوادر العلماء خرج من الإسلام .

وإن أفتى كل أحد بما يشتهي انحرم قانون السياسة الشرعية ، الذي يقوم على العدالة والتسوية ، وهذا يؤدي إلى الفوضى والمظالم وتضييع الحقوق بين الناس .

قال ابن سريج : سمعت إسماعيل القاضي قال : دخلت على المعتضد ، فدفع إلي كتاباً نظرت فيه وقد جمع فيه الرخص من زلل العلماء ، وما احتج به كل منهم ، فقلت : مؤلف هذا الكتاب زنديق ، فقال : لم تصح هذه الأحاديث ؟ قلت : الأحاديث على مارويت ، ولكن من أباح المسكر لم يبح المتعة ، ومن أباح المتعة لم يبح المسكر ، وما من عالم إلا وله زلة ، ومن جمع زلل العلماء ثم أخذ بها ذهب دينه ، فأمر المعتضد بإحراق هذا الكتاب .

على أن الداهيين إلى هذا القول لم يمتنعوا

(١) الروايات ١١٨ / ٢ ، وما بعدها ١٣٤ ، ١٤٠ ، ١٥٥ ، ٢٥٩ والبحر المحيط ٦ / ٣٢٤ ، ٣٢٧ ، وإرشاد الفحول ص ٢٧٢ وإعلام المؤمن ٤ / ٢٢٢ ، والمجموع للزوي ١ / ٥٥ .

رضي الله عنه لما أطال بالناس الصلاة ويامعاذ  
أفتان أنت؟<sup>(١)</sup>، وبناهم عن الوصال،  
ولأنه إذا ذهب بالمستفتي مذهب العنت  
والخرج بغضٍ إليه الدين، وإذا ذهب به  
مذهب الانحلال كان مظنة للمشي مع الهوى  
والشهوة<sup>(٢)</sup>.

وجاء في المنتهى وشرحه من كتب  
الحنابلة: يحرم تساهل مفت في الإفتاء، لثلا  
يقول على الله مالا علم له به، ويحرم تقليد  
متساهل في الإفتاء لعدم الوثوق به، وقال مثل  
ذلك النووي.

وبين السمعاني والنووي أن التساهل  
نوعان:

الأول: تتبع الرخص والشبه والحيل المكروهة  
والمحرمة كما تقدم.

والثاني: أن يتساهل في طلب الأدلة وطرق  
الأحكام ويأخذ بمبادئ النظر وأوائل  
الفكر، فهذا مقصر في حق الاجتهاد، فلا  
يجل له أن يفتي كذلك ما لم تتقدم معرفته  
بالمسؤول عنه<sup>(٣)</sup>.

لكن أجاز بعضهم للمفتي أن يتشدد في

الاتباع وليس كل قوله يصيب، قال: ومن  
يصيب في كل شيء؟.

لكن لا يجل أن يدل على من يخالفه في  
القول إلا أن تكون المسألة اجتهادية، فيجوز  
ذلك، لأن اجتهاده ليس أولى من اجتهاد  
غيره.

أما إن كان في المسألة نص صحيح أو  
إجماع، أو كان المحال عليه ممن يتساهل في  
الفتوى فلا تجوز الإحالة<sup>(٤)</sup>.

تشديد المفتي وتساهله:

٢٨ - الشريعة الإسلامية شريعة تتميز  
بالوسطية واليسر، ولذا فالذي ينبغي  
للمفتي - وهو المخبر عن حكم الله تعالى - أن  
يكون كما قال الشاطبي: المفتي البالغ ذروة  
الدرجة هو الذي يحمل الناس على الوسط  
المعهود فيما يليق بالجمهور، فلا يذهب بهم  
مذهب الشدة، ولا يميل بهم إلى طرف  
الانحلال، وهذا هو الصراط المستقيم الذي  
جاءت به الشريعة، فلا إفراط ولا تفريط،  
وماخرج عن الوسط مذموم عند العلماء  
الراسخين، وقد رد النبي ﷺ على عثمان بن  
مظعون رضي الله عنه التبتل<sup>(٥)</sup> وقال لمعاذ

(١) حديث: أنه قال لمعاذ: ويا معاذ أفتان أنت؟. أخرجه البخاري (فتح الباري ٢ / ٢٠٠) وسلم (١ / ٣٣٩).

من حديث جابر بن عبد الله.

(٢) الموافقات ٤ / ٢٥٨.

(٣) شرح المنهاج ٣ / ٤٥٧ وللجسوع ١ / ٤٦ وصفة المفتي لابن حمدان ص ٣١.

(٤) إعلام الموقعين ٤ / ٢٠٧ وصفة المفتي لابن حمدان ص ٨٢.

(٥) حديث: رد النبي ﷺ على عثمان بن مظعون التبتل. أخرجه البخاري (فتح الباري ٩ / ١١٧) وسلم (٢ / ١٠٢٠).

الفتوى على سبيل السيادة لمن هو مقدم على المعاصي متساهل فيها، وأن يبحث عن التيسير والتسهيل على ما تقتضيه الأدلة لمن هو مشدد على نفسه أو غيره، ليكون مآل الفتوى أن يعود المستفتي إلى الطريق الوسط<sup>(١)</sup>.

آداب المفتي :

٢٩ - أ - ينبغي للمفتي أن يحسن زيه، مع التقيد بالأحكام الشرعية في ذلك، فإراعي الطهارة والنظافة، واجتناب الحرير والذهب والثياب التي فيها شيء من شعارات الكفار، ولو لبس من الثياب العالية لكان أدعى لقبول قوله، لقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾<sup>(٢)</sup> ولأن تأثير المظهر في عامة الناس لا ينكر، وهو في هذا الحكم كالفاضي<sup>(٣)</sup>.

ب - وينبغي له أن يحسن سيرته، بتحرري موافقة الشريعة في أفعاله وأقواله، لأنه قدوة للناس في ما يقول ويفعل، فيحصل بفعله قدر عظيم من البيان، لأن الأنظار إليه مصروفة، والنفوس على

الاعتداء يهديه موقوفة<sup>(٤)</sup>.  
ج - وينبغي له أن يصلح سيرته ويستحضر عند الإفتاء النية الصالحة من قصد الخلافة عن النبي ﷺ في بيان الشرع، وإحياء العمل بالكتاب والسنة، وإصلاح أحوال الناس بذلك، ويستعين بالله على ذلك، ويسأله التوفيق والتسديد، وعليه مدافعة النيات الخبيثة من قصد العلو في الأرض والإعجاب بما يقول، وخاصة حيث يخطئ غيره ويصيب هو، وقد ورد عن سحنون: فتنة الجواب بالصواب أعظم من فتنة المال<sup>(٥)</sup>.

د - وعليه أن يكون عاملاً بما يفني به من الخير، متها عما ينهى عنه من المحرمات والمكروهات، ليتطابق قوله وفعله، فيكون فعله مصدقاً لقوله مؤيداً له، فإن كان بضد ذلك كان فعله مكذباً لقوله، وصاداً للمستفتي عن قبوله والامثال له، لما في الطبائع البشرية من التأثير بالأفعال، ولا يعني ذلك أنه ليس له الإفتاء في تلك الحال، إذ ما من أحد إلا وله زلة، كما هو مقرر عند العلماء أنه لا يلزم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكون صاحبه مؤمراً متها، وهذا ما لم

(١) للجموع ١ / ٤٦، ٥٠.

(٢) سورة الأعراف / ٣٢.

(٣) الإحكام للفرابي ص ٢٧١ وشرح المتن ٣ / ٤٦٨.

(٤) تبصرة المحاكم لابن فرحون ص ٢١.

(٥) صفة الفتوى لابن حمدان ص ١١ وإعلام الموقعين ٤ / ١٧٢.

بنفسه عن المشاورة، لقول الله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾<sup>(١)</sup> وعلى هذا كان الخلفاء الراشدون، وخاصة عمر رضي الله عنه، فالتفتول من مشاورته لساتر الصحابة أكثر من أن يحصر، ويرجى بالمشاورة أن يظهر له ما قد يخفى عليه، وهذا ما لم تكن المشاورة من قبيل إفشاء السر<sup>(٢)</sup>.

ز- المفتي كالطبيب يطلع من أسرار الناس وعوراتهم على ما لا يطلع عليه غيره، وقد يضر بهم إفشاؤها أو يعرضهم للأذى فعليه كتمان أسرار المستفتين، ولثلا يحول إفشاؤها بين المستفتي وبين البوح بصورة الواقعة إذا عرف أن سره ليس في مأمن<sup>(٣)</sup>.

مراعاة حال المستفتي:

٣٠- ينبغي للمفتي مراعاة أحوال المستفتي، ولذلك وجوه، منها:

أ- إذا كان المستفتي بطيء الفهم، فعلى المفتي السرفق به والصبر على تفهم سؤاله وتفهم جوابه<sup>(٤)</sup>.

ب- إذا كان بحاجة إلى تفهيمه أموراً شرعية لم يتطرق إليها في سؤاله، فينبغي للمفتي

تكن مخالفته مسقطة لعدالته، فلا تصح فتياه حينئذ<sup>(٥)</sup>.

هـ- أن لا يفتي حال انشغال قلبه بشدة غضب أو فرح أو جوع أو عطش أو إرهاق أو تغير خلق، أو كان في حال نعاس، أو مرض شديد، أو حر مزعج، أو برد مؤلم، أو مدافعة الأخبثين ونحو ذلك من الحاجات التي تمنع صحة الفكر واستقامة الحكم<sup>(٦)</sup>. لقول النبي ﷺ: «لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان»<sup>(٧)</sup> فإن حصل له شيء من ذلك وجب عليه أن يتوقف عن الإفتاء حتى يزول ما به ويرجع إلى حال الاعتدال. فإن أفتى في حال انشغال القلب بشيء من ذلك في بعض الأحوال وهو يرى أنه لم يخرج عن الصواب صحت فتياه وإن كان مخاطراً<sup>(٨)</sup> لكن قيده المالكية بكون ذلك لم يخرج عن أصل الفكر.

فإن أخرجه الدهش عن أصل الفكر لم تصح فتياه قطعاً وإن وافقت الصواب<sup>(٩)</sup>.

و- إن كان عنده من يثق بعلمه ودينه فينبغي له أن يشاورة، ولا يستقل بالجواب تسامياً

(١) الموافقات للشاطحي ٢٥٢ / ٤ - ٢٥٨.

(٢) إعلام الموقعين ٢٢٧، وصفة الفتوى لابن حمدان ص ٣٤.

(٣) حديث: «لا يقضين حكم بين اثنين وهو...».

أخرجه البخاري (فتح الباري ١٣ / ١٣٦) وسلم

(٣ / ١٣٤٣) من حديث أبي بكر، واللفظ للبخاري.

(٤) إعلام الموقعين ٢٢٧، وصفة الفتوى لابن حمدان ص ٣٤.

(٥) الشرح الكبير وحاشية الدررقي ١٤٠ / ٤.

(١) سورة آل عمران / ١٥٩.

(٢) إعلام الموقعين ٢٥٦ / ٤، وللجموع للنوري ٤٨ / ١.

(٣) تبصرة الحاكم لابن فروخ ١ / ٢٢٠ يماش فتح العلي الملك

وإعلام الموقعين ٢٥٧ / ٤.

(٤) الجموع للنوري ٤٨ / ١.

ثلاثاً: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال<sup>(١)</sup> وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «ما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم» وقال ابن عباس لعكرمة: «من سالك عما لا يعنيه فلا تفته»<sup>(٢)</sup>.

هـ- أن يكون عقل السائل لا يحتمل الجواب، فيترك إجابته وجوباً، لقول علي رضي الله عنه: «حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟» وقال ابن مسعود: «ما أنت بمحدث قوما حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة»<sup>(٣)</sup>.

و- ترك الجواب إذا خاف المفتي غائلة الفتيا<sup>(٤)</sup> أي هلاكاً أو فساداً أو فتنة يديرها المستفتي أو غيره.

والأصل وجوب البيان وتحريم الكتمان إن كان الحكم جلياً<sup>(٥)</sup> فلا يترك المفتي بيانه لرغبة ولا رهبة لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْ بَعِثَتِ الْفِتْنَةَ لِلنَّاسِ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ فِي غَمٍّ شَدِيدٍ﴾ ولا تأخذ الله ببعثته للفتنة، ولا تأخذ الله ببعثته للفتنة.

بيانه له زيادة على جواب سؤاله، نصحاً وإرشاداً، وقد أخذ العلماء ذلك من حديث أن بعض الصحابة رضي الله عنهم سألوا النبي ﷺ عن الوضوء بقاء البحر، فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»<sup>(٦)</sup> وللمفتي أن يعدل عن جواب السؤال إلى ما هو أنفع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾<sup>(٧)</sup> فقد سأل الناس النبي ﷺ عن المنفق فأجابهم بذكر المصرف إذ هو أهم مما سألوا عنه<sup>(٨)</sup>.

ج- أن يسأله المستفتي عما هو بحاجة إليه فيفتيه بالمنع، فينبغي أن يدلّه على ما هو عوض منه، كالطبيب الحاذق إذا منع المريض من أغذية تضره يدلّه على أغذية تنفعه<sup>(٩)</sup>.

د- أن يُسأل عما لم يقع، وتكون المسألة اجتهادية، فيترك الجواب إشعاراً للمستفتي بأنه ينبغي له السؤال عما يعنيه مما له فيه نفع ووراءه عمل، لحديث: «إن الله كره لكم

(١) حديث: «إن الله كره لكم ثلاثاً...».

أخرجه البخاري (فتح الباري ٦٨/٥) ومسلم (١٣٤١/٣) من حديث المغيرة بن شعبة واللفظ لمسلم.

(٢) شرح المنهاج ٤٥٧/٣، وإعلام الموقعين ٢٢١/٤، والواقعات ٢٨٦/٤ - ٢٩٠.

(٣) شرح المنهاج ٤٥٧/٣، والواقعات ٣١٣/٤.

(٤) شرح المنهاج ٤٥٨/٣.

(٥) إعلام الموقعين ١٧٥/٤.

(٦) حديث: «هو الطهور ماؤه...».

أخرجه الترمذي (١٠١/١) من حديث أبي هريرة، وقال:

حديث حسن صحيح.

(٧) سورة البقرة / ٢١٥.

(٨) إعلام الموقعين ١٥٨/٤.

(٩) إعلام الموقعين ١٥٩/٤.

يَوْمَئِذٍ قَلِيلًا قَلِيلًا قَسَسَ مَا يَشْعُرُونَ ﴿١﴾

لكن إن خاف الغائلة فله ترك الجواب وكذا له أن يترك الفتيا إن خاف أن يستغلها الظلمة أو أهل الفجور لأمرهم <sup>(١)</sup>.

صفة الفتوى:

٣١ - ينبغي لسلامة الفتيا وصدقها وصحة الانتفاع بها أن يراعي المفتي أموراً منها:  
أ - تحرير ألفاظ الفتيا، لئلا تفهم على وجه باطل، قال ابن عقيل: يحرم إطلاق الفتيا في اسم مشترك إجماعاً، فمن سئل: أيؤكل أو يشرب في رمضان بعد الفجر؟ لا بد أن يقول: الفجر الأول أو الثاني، ومثله من سئل عن بيع رطل تمر برطل تمر هل يصح؟ فينبغي أن لا يطلق الجواب بالإجاعة أو المنع، بل يقول: إن تساويا كيلاً جاز وإلا فلا، لكن لا يلزم التنبيه على احتمال بعيد، كمن سئل عن ميراث بنت وعم؟ فله أن يقول: لها النصف، وله الباقي، ولا يلزم التنبيه على أنها إن كانت قاتلة لأبيها فلا شيء لها، وكذا سائر موانع الإرث <sup>(٢)</sup>.

على أن الذي ينبغي للمفتي إن كان في المسألة تفصيل: أن يستفصل السائل ليصل

إلى تحديد الواقعة تحديداً تاماً، فيكون جوابه عن أمر محدد، وهذا أولى وأسلم، وإن علم أي الأقسام هو الواقع فله أن يقتصر على جواب ذلك القسم، ثم يقول: هذا إن كان الأمر كذا، وله أن يفصل الأقسام في جوابه ويذكر حكم كل قسم، ولكن لا يحسن هذا إلا إن كان المستفتي غائباً ولم يمكن معرفة صفة الواقع فيجهد في بيان الأقسام وحكم كل قسم، لئلا يفهم جوابه على غير ما يريد <sup>(٣)</sup>.

ب - أن لا تكون الفتوى بألفاظ مجملة، لئلا يقع السائل في حيرة، كمن سئل عن مسألة في الموارث؟ فقال: تقسم على فرائض الله عز وجل، أو سئل عن شراء العرايا بالتمر؟ فقال: يجوز بشروطه، فإن الغالب أن المستفتي لا يدري ما شروطه، لكن إن كان السائل من أهل العلم الذين لا يخفى عليهم مثل هذا، بل يريد أن يعرف قول المفتي جاز ذلك <sup>(٤)</sup>.

ج - يحسن ذكر دليل الحكم في الفتيا سواء كان آية أو حديثاً حيث أمكنه ذلك، ويذكر علته أو حكمته، ولا يلقيه إلى المستفتي مجرداً، فإن الأول ادعى للقبول بانشرح صدر

(١) المجموع للفتوي ١/ ٤٨، وإعلام الموقعين ٤/ ٢٥٥، ٢٥٦

و ١٨٧، ١٩٤.

(٢) إعلام الموقعين ٤/ ١٧٧، ١٧٩.

(١) سورة آل عمران / ١٨٧.

(٢) حاشية ابن عابدين ٣/ ٢٦٤.

(٣) شرح المنتهى ٣/ ٤٥٨.



أُتصِبَ حُكْمُ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا؟<sup>(١)</sup>  
وهذا على قول من يجعل الصواب في قوله .  
أحد المختلفين، أما من يقول: كل مجتهد  
مصيب فيجوز أن يقول: هذا حكم الله،  
وهو مذهب مرجوح<sup>(٢)</sup> .  
هـ- ينبغي أن تكون الفتيا بكلام موجز  
واضح مستوف لما يحتاج إليه المستفتي مما  
يتعلق بسؤاله، ويتجنب الإطناب فيها لا أثر  
له، لأن المقام مقام تحديد، لا مقام وعظ أو  
تعليم أو تصنيف<sup>(٣)</sup> .

قال القرافي: إلا في نازلة عظيمة تتعلق  
ببؤة الأمور، ولها صلة بالمصالح العامة،  
فيحسن الإطناب بالحث والإيضاح  
والاستدلال، وبيان الحكم والعواقب،  
ليحصل الامتثال التام<sup>(٤)</sup> .

وإن كان لكلامه قبول ويحرص الناس على  
الاطلاع عليه، فلا بأس بالإطالة واستيفاء  
جوانب المسألة .

الإفتاء بالإشارة:

٣٢- تجوز الفتيا بالإشارة إن كانت مفهمة  
للمراد<sup>(٥)</sup> وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه أفتى

وفهم لمبنى الحكم، وذلك أدعى إلى الطاعة  
والامتثال، وفي كثير من فتاوي النبي ﷺ ذكر  
الحكم .<sup>(١)</sup> كحديث ابن عباس رضي الله  
عنهما قال: نهى رسول الله ﷺ أن تزوج المرأة  
على العمة والخالة وقال: «إنكن إذا فعلتن  
ذلك قطعتن أرحامكن»<sup>(٢)</sup> وقوله في وضع  
الجوائح: «أرأيت إذا منع الله الثمرة به يأخذ  
أحدكم مال أخيه؟»<sup>(٣)</sup> وقال الصيمري: لا  
يذكر الحجة إن أفتى عامياً، ويذكرها إن  
أفتى فقيهاً، وإن تعلق الفتوى بقضاء  
قاض فيومىء فيها إلى طريق الاجتهاد ويلوِّح  
بالتكسة، وكذا إن أفتى فيما غلط فيه غيره  
فبين وجه الاستدلال .

وقال الماوردي: لا يذكر الحجة لئلا يخرج  
من الفتوى إلى التصنيف<sup>(٤)</sup> .

د- لا يقول في الفتيا: هذا حكم الله ورسوله  
إلا بنص قاطع، أما الأمور الاجتهادية  
فيتجنب فيها ذلك لحديث: «وإذا حاصرت  
أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله  
فلا تنزلهم على حكم الله، فإنك لا تدري

(١) إعلام الموقعين ٤/ ١٦٠، ٢٥٩ .

(٢) حديث ابن عباس قال: نهى رسول الله ﷺ أن تزوج المرأة على العمة والخالة . . .

أخرجه ابن حبان (٩/ ٤٢٦) - الإحسان .

(٣) حديث: «أرأيت إذا منع الله الثمرة . . .»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٤/ ٣٩٨) من حديث أنس ابن مالك .

(٤) المجموع للنووي ١/ ٥٢ .

(١) حديث: «إذا حاصرت أهل حصن . . .»

أخرجه مسلم (٣/ ١٣٥٨) من حديث بريدة .

(٢) إعلام الموقعين ٤/ ١٧٥، ٣٩١ / ١، ٤٤

(٣) صفة الفتوى لابن حبان ص ٦٠ .

(٤) الإحكام للرافعي ص ٣٦٤، وانظر مجموع النووي ١/ ٤٩ .

(٥) حاشية ابن عابدين ٤/ ٣٠٢، وشرح المحلى على منهاج =

بالإشارة في مواضع، منها: حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ سئل يوم النحر عن التقديم والتأخير؟ فأولاً بيده أن لا حرج»<sup>(١)</sup> وقال ﷺ: «إن الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب، ولكن يعذب بهذا» - وأشار إلى لسانه - أو يرحم»<sup>(٢)</sup>.

الإفتاء بالكتابة:

٣٣ - تجوز الفتيا كتابة، ولكن فيها خطورة من حيث إمكان التبديل والتغيير فيها ونسبة ذلك إلى المفتي، ولذا ينبغي أن يتحرز في كتابتها بحيث لا يمكن فيها الإضافة والتزوير<sup>(٣)</sup>.

أخذ الرزق على الفتيا:

٣٤ - الأولى للمفتي أن يكون متبرعاً بعمله ولا يأخذ عليه شيئاً.

وإن تفرغ للإفتاء فله أن يأخذ عليه رزقاً من بيت المال على الصحيح عند الشافعية، وهو مذهب الحنابلة، واشترط الفريقان لجواز ذلك شرطين:

الطالين ٣/ ٣٢٧، والمواقف ٤/ ٢٤٧.

(١) حديث ابن عباس: «أنه سئل يوم النحر عن التقديم والتأخير...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ١٨١).

(٢) حديث: «إن الله لا يعذب بدمع العين...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٣/ ١٧٥) من حديث

ابن عمر.

(٣) المجموع للنووي ١/ ٤٧، ٤٩، ٥٠، وصفة الفتوى لابن

عدان ص ٦٣.

الأول: أن لا يكون له كفاية.

والثاني: أن لا يتعين عليه، فإن تعين عليه، بأن لم يكن بالبلد عالم يقيم مقامه، أو كان له كفاية لم يجز<sup>(١)</sup> وقال ابن القيم: إن لم يكن محتاجاً ففيه وجهان، لتردده بين القياس على عامل الزكاة أو على العامل في مال اليتيم<sup>(٢)</sup>.

والحق الخطيب البغدادي والصيمري بذلك: أن يحتاج أهل بلد إلى من يتفرغ لفتاوسم، ويجعلوا له رزقاً من أموالهم، فيجوز ولا يصلح ذلك إن كان له رزق من بيت المال، قال الخطيب: وعلى الإمام أن يفرض لمن نصب نفسه للفتوى في الأحكام ما يغنيه عن الاحتراف، ويكون ذلك من بيت المال، ثم روى بإسناده أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أعطى كل رجل ممن هذه صفته مائة دينار في السنة<sup>(٣)</sup>.

وأما الأجرة، فلا يجوز أخذها من أعيان المستفتين على الأصح عند الشافعية، وهو مذهب الحنفية والحنابلة، قال الحنابلة: لأن الفتيا عمل يختص فاعله أن يكون من أهل القرية، ولأنه منصب تبليغ عن الله ورسوله، فلا تجوز المعاوضة عليه، كما لو قال له: لا

(١) المجموع للنووي ١/ ٤٦، وشرح المنهاج ٣/ ٤٦٢.

(٢) إعلام الموقعين ٤/ ٤٣٢.

(٣) المجموع ١/ ٤٦.

القيم: لا يجوز له قبولها، وقال ابن عابدين: إن كانت سبباً ليرخص له بوجه صحيح فآخذها مكروه كراهة شديدة، وإن كان بوجه باطل فهو رجل فاجر، يبذل أحكام الله، ويشترى بها ثمنًا قليلاً<sup>(١)</sup>.

وفي الشرح الكبير للمالكية: يجوز للمفتي قبول الهدية ممن لا يرجو منه جاهاً ولا عوناً على خصم<sup>(٢)</sup>.

الخطأ في الفتيا:

٣٦ - إذا أخطأ المفتي، فإن كان خطؤه لعدم أهليته، أو كان أهلاً لكنه لم يبذل جهده بل تعجل، يكون أثماً، لحديث «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من صدور العلماء، ولكن يقبضه بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهلاً، فستلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا»<sup>(٣)</sup>.

أما إن كان أهلاً واجتهد فأخطأ فلا إثم عليه، بل له أجر اجتهد، قياساً على ما ورد في خطأ القاضي، وهو قول النبي ﷺ: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران،

أعلمك الإسلام أو الوضوء أو الصلاة إلا بأجرة»، قالوا: فهذا حرام قطعاً، وعليه رد العوض، ولا يملكه، قالوا: ويلزمه الإجابة مجاناً لله بلفظه أو خطه إن طلب المستغي الجواب كتابة، لكن لا يلزمه الورق والحبر. وأجاز الحنفية وبعض الشافعية أخذ المفتي الأجرة على الكتابة، لأنه كالنسخ<sup>(٤)</sup>. وقال المالكية: يجوز للمفتي أخذ الأجرة على الفتوى إن لم تعين عليه<sup>(٥)</sup>.

أخذ المفتي الهدية:

٣٥ - الأصل أنه يجوز للمفتي أخذ الهدية من الناس بخلاف القاضي، والأولى له أن يأخذها ويكافئ عليها، اقتداء بالنبي ﷺ فإنه «كان يقبل الهدية ويثيب عليها»<sup>(٦)</sup> وهذا إن كانت بغير سبب الفتيا، لأنه إنما يهدي إليه لعلمه، بخلاف القاضي.

وإن كانت بسبب الفتيا فالأولى عدم القبول، ليكون إفتاؤه خالصاً لله، وهذا إن كان إفتاؤه لا يختلف بين من يهديه ومن لا يهديه، وإن كان يهديه لتكون سبباً إلى أن يفتيه بما لا يفتي به غيره من الرخص قال ابن

(١) حاشية ابن عابدين ٤ / ٣١١، وشرح المنهاج ٣ / ٤٧١، وإعلام الموقعين ٤ / ٣٣٢.  
(٢) الشرح الكبير وشمس الدرر ٤ / ١٤٠.  
(٣) حديث: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً...» تقدم ترجمته ف ٨.

(١) حاشية ابن عابدين ٤ / ٣١١، وإعلام الموقعين ٤ / ٣٣٢، وشرح المنهاج ٣ / ٤٦٢.  
(٢) حاشية الدرر على الشرح الكبير ١ / ٢٠.  
(٣) حديث أن النبي ﷺ «كان يقبل الهدية ويثيب عليها...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٥ / ٢١٠) من حديث عائشة.

وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد<sup>(١)</sup>.

رجوع المفتي عن فتياه:

٣٧ - إذا تبين للمفتي أنه أخطأ في الفتيا وجب عليه الرجوع عن الخطأ إذا أفتى في واقعة أخرى مماثلة، لكتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى رضي الله عنه: «ولا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم، فراجعت فيه رأيك، فهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق فإن الحق قديم لا يسطله شيء»، ومراجعة الحق خير من التماسي في الباطل<sup>(٢)</sup>.

ثم إن كان المستفتي لم يعمل بالفتيا الأولى لزم المفتي إعلامه برجوعه، لأن العامي يعمل بها لأنها قول المفتي، وإذا رجع عنها فليست قولاً له في تلك الحال.

وإن كان قد عمل بها قال النووي: يلزمه إعلامه حيث يجب النقض<sup>(٣)</sup>. أي إذا خالف قاطعاً من نص أو إجماع، لأن ما رجع عنه قد اعتقد بطلانه.

٣٨ - وإن رجع المفتي عن فتياه، أو تبين

خطؤه، فليس للمستفتي أن يستند في المستقبل إليها في واقعة أخرى مماثلة.

وأما ما فعله ومضى فله أحوال:

أ - إن تبين أن المفتي خالف نص كتاب أو سنة صحيحة لا معارض لها أو خالف الإجماع، أو القياس الجلي، ينقض ما عمل، فإن كان بيعاً ففسخه، وإن كان نكاحاً وجب عليه فراقها، وإن كان استحلاً بها مალأً وجب عليه إعادته إلى أربابه.

ب - إن كانت فتياه الأولى عن اجتهاد، ثم تغير اجتهاده، فلا يلزم المستفتي نقض ما عمل، لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد، والفتيا في هذا نظير القضاء، لما ورد أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه أعطى الإخوة لأم الثلث، وحرم الإخوة الأشقاء، ثم وقعت واقعة أخرى فأراد أن يحكم بمثل ذلك، فقال له بعض الأشقاء: هب أن أبانا كان حماراً، أليست أمنا واحدة؟ فشارك بينهم في الثلث، فقليل له في نقض الأولى فقال: تلك على ما قضينا وهذه على ما نقضي، واستثنى بعض الفقهاء من الشافعية وبعض الحنابلة النكاح، فزاروا أنه لا بد أن يفارقها<sup>(١)</sup>.

(١) حديث: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب ...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ١٣ / ٣١٨) ومسلم (١٣٤٢ / ٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٢) إعلام الموقعين ١ / ٨٦.

(٣) المجموع للنووي ١ / ٤٥، والبحر المحیط ٦ / ٣٠٤.

(١) المجموع للنووي ١ / ٤٥، والبحر المحیط ٦ / ٣٠٤، وشرح المنهاج ٣ / ٥٠٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٠١، ١٠٢، قاعدة: (الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد).

ضمان ما يتلف بناء على الخطأ في الفتوى :

٣٩ - إن أُلِّفَ المستفتي بناء على الفتيا شيئاً، كأن قتل في شيء ظنه المفتي ردة، أو قطع في سرقة لا قطع فيها، أو جلد بشرب لا يجب فيه الحد - كمن شرب مكرهاً - فمات، فقد اختلف الفقهاء في وجوب الضمان على المفتي على أقوال :

الأول : قول المالكية، على ما نقله الدسوقي عن الخطاب : أن من أُلِّفَ بفتواه شيئاً وتبين خطؤه فيها، فإن كان مجتهداً فلا ضمان عليه، وإن كان مقلداً ضمن إن انتصب وتولى بنفسه فعل ما أفتى فيه، وإلا كانت فتواه غروراً قولياً لا ضمان فيه، ويزجر. فاما إن كان جاهلاً لم يتقدم له اشتغال بالعلم أدب<sup>(١)</sup>.

الثاني : وهو المشهور عند الشافعية عكس هذا، قال السنوي : عن أبي إسحاق الإسفراييني : إن المفتي يضمن إن كان أهلاً للفتوى فبان خطؤه وأنه خالف القاطع، ولا يضمن إن لم يكن أهلاً لأن المستفتي قصر - أي بسؤاله من ليس أهلاً - كذا حكاه ابن الصلاح وسكت عليه، واستشكله النووي، ومال إلى أنه ينبغي تخريجه على قولي الغرور في بابي الغصب والنكاح، أو يقطع بعدم

(١) الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ٢٠

الضمان إذ لا إلجاء في الفتوى ولا إلزام. وذهب ابن حنبلان من الحنابلة إلى مثل قول أبي إسحاق<sup>(٢)</sup>.  
الثالث : ذهب الحنابلة إلى إنه إن كان أهلاً لم يجب عليه الضمان إلا ضمن، وقاسه ابن القيم على ما ورد في المتطبب الجاهل، وهو قول النبي ﷺ : «من تطبب ولم يعلم منه طب فهو ضامن»<sup>(٣)</sup>، ولكونه غير المستفتي بتصدره للفتوى وهو ليس لها بأهل<sup>(٤)</sup>.

الإمام وشئون الفتوى :

٤٠ - على الإمام نصب المفتين في المناطق المتباعدة إن ظهرت الحاجة ولم يوجد متبرعون بالفتيا كما تقدم، ولا ينصب إلا من كان لذلك أهلاً وعليه الكفاية من بيت المال لمن يتفرغ لذلك.

وينبغي أن ينظر في أحوال المفتين : فيمنع من يتصدر لذلك وليس بأهل، أو إذا كان ممن يسيء، قال الحنفية : يجبر على المفتي الماجن والطبيب الجاهل والمكاري المفسد، ومرادهم بالماجن : من يعلم الحيل الباطلة،

(١) للجسوع ١/ ٤٥، ورواه الطالبي ١١/ ١٠٧، وإعلام الموقعين ٤/ ٢٢٥.

(٢) حديث : «من تطبب ولم يعلم منه طب فهو ضامن». أخرجه أبو داود (٤/ ٧١٠) والحاكم (٤/ ٢١٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

(٣) شرح المنهاج ٣/ ٥٠٢، وإعلام الموقعين ٤/ ٢٢٦.

غير علم فقد يرتكب الحرام، أو يترك في العبادة ما لا بد منه، قال القزالي: العامي يجب عليه سؤال العلماء، لأن الإجماع منعقد على أن العامي مكلف بالأحكام، وتكليفه طلب رتبة الاجتهاد محال، لأنه يؤدي إلى انقطاع الحرث والنسل، وتعطل الحرف والصنائع، وإذا استحال هذا لم يبق إلا سؤال العلماء وجوب اتباعهم<sup>(١)</sup>.

وقال النووي: من نزلت به حادثة يجب عليه علم حكمها، أي وجب عليه الاستفتاء عنها، فإن لم يجد ببلده من يستفتيه وجب عليه الرحيل إلى من يفتيه وإن بعدت داره، وقد رحل خلاق من السلف في المسألة الواحدة الليالي والأيام<sup>(٢)</sup>.

من لم يجد من يفتيه في واقعة:

٤٢ - إذا لم يجد المكلف من يفتيه في واقعة يسقط عنه التكليف بالعمل إذا لم يكن له به علم، لا من اجتهاد معتبر ولا من تقليد، لأنه يكون من باب التكليف بيا لا إطلاق، ولأن شرط التكليف العلم به، وقياساً على المجتهد إذا تعارضت عنده الأدلة وتكافأت فلم يمكنه الترجيح، ويكون حكمه حكم ما قبل ورود الشرع، وكمن لم تبلغه الدعوة<sup>(٣)</sup>.

كمن يعلم الزوجة أن ترتد لتبين من زوجها، أو يعلم ما تسقط به الزكاة، وكذا من يفني عن جهل<sup>(٤)</sup>.

وقال الخطيب البغدادي: ينبغي للإمام أن يتصفح أحوال المفتين، فمن صلح للفتيا أقره، ومن لا يصلح منعه ونهاه وتواعده بالعقوبة إن عاد، قال: وطريق الإمام إلى معرفة من يصلح للفتيا أن يسأل عنه علماء وقته، ويعتمد إخبار الموثوق بهم<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن القيم: من أفتى وليس بأهل فهو آثم عاص، ومن أقرهم من ولاية الأمور فهو آثم أيضاً، ونقل عن ابن الجوزي قوله: يلزم ولي الأمر منعهم، فهو بمنزلة من يدل الركب ولا يعلم الطريق، وبمنزلة من يرشد الناس إلى القبلة وهو أعمى، بل أسوأ حالاً، وإذا تعين على ولي الأمر منع من لم يحسن الطب من مداواة المرضى فكيف بمن لم يعرف الكتاب والسنة ولم يتفقه في الدين<sup>(٦)</sup>.

حكم الاستفتاء:

٤١ - استفتاء العامي الذي لا يعلم حكم الحادثة واجب عليه، لوجوب العمل حسب حكم الشرع، ولأنه إذا أقدم على العمل من

(١) للمصنف للقزالي ١٢٤ / ٢ القاهرة، المكتبة التجارية، ١٣٥٦ هـ.

(٢) المجموع للنووي ١ / ٥٤ ونظر الموافقات للشاطبي ٤ / ٢٦١.

(٣) الموافقات ٤ / ٢٩١، والمجموع للنووي ١ / ٥٨.

(٤) ابن عابدين على الدر المختار ٥ / ٩٣.

(٥) المجموع للنووي ١ / ٤١.

(٦) إعلام الموقعين ٤ / ٢١٧.

يسأل الناس، وإن لم يعرف العدالة فقد ذكر الغزالي فيه احتمالين، أحدهما: أن الحكم كذلك، وأشبههما: الاكتفاء، لأن الغالب من حال العلماء العدالة، بخلاف البحث عن العلم فليس الغالب من الناس العلم<sup>(١)</sup>.

وقال النووي: يجب على المستفتي قطعاً البحث الذي يعرف به أهلية من يستفتيه للإفتاء إذا لم يكن عارفاً بأهليته، فلا يجوز له استفتاء من انتسب إلى العلم، وانتسب للتدريس والإقراء، وغير ذلك من مناصب العلماء بمجرد انتسابه وانتصابه لذلك، ويجوز استفتاء من استفاض كونه أهلاً للفتوى، وقال بعض أصحابنا المتأخرين: إنما يعتمد قوله: أنا أهل للفتوى، لا شهرته بذلك، ولا يكتفى بالاستفاضة ولا بالتواتر، والصحيح هو الأول<sup>(٢)</sup>.

تخير المستفتي من يفتيه:

٤٤ - إن وجد المستفتي أكثر من عالم، وكلهم عدل وأهل للفتيا، فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المستفتي بالخيار بينهم يسأل منهم من يشاء ويعمل بقوله، ولا يجب عليه أن يجتهد في أعيانهم ليعلم أفضلهم علماً فيسأله، بل

وقال ابن القيم: في المسألة قول آخر، أنه يخرج حكمها على الخلاف في مسألة تعارض الأدلة، وفيها الأقوال: أنه يأخذ بالأشد، أو بالأخف، أو يتخير. ثم قال: والصواب أن عليه أن يتحرى الحق بجهده ومعرفة مثله ويتقي الله، قال: وقد نصب الله تعالى على الحق أمارات كثيرة، ولم يسو بين ما يحبه وما يسخطه من كل وجه، بحيث لا يتميز هذا من هذا، والفطر السليمة تميل إلى الحق وتؤثره، فإن قُدر ارتفاع ذلك كله يسقط عنه التكليف في هذه الواقعة وإن كان مكلفاً بالنسبة إلى غيرها<sup>(٣)</sup>.

معرفة المستفتي حال من يستفتيه:

٤٣ - يجب على المستفتي إن وقعت له حادثة أن يسأل متصفاً بالعلم والعدالة.

قال ابن عابدين نقلاً عن الكمال بن الهمام: الاتفاق على حل استفتاء من عرف من أهل العلم بالاجتهاد والعدالة، أو رآه متصباً والناس يستفتونه معظمين له، وعلى امتناعه من الاستفتاء إن ظن عدم أحدهما أي عدم الاجتهاد أو العدالة<sup>(٤)</sup>.

وقال النووي: يسأل المستفتي من عرف علمه وعدالته، فإن لم يعرف العلم بحث عنه

(١) روضة الطالبين ١١/ ١٠٣.  
(٢) المجموع ١/ ٥٤.

(٣) إعلام الموقعين ٤/ ٢١٩.  
(٤) رد المحتار ٤/ ٣٠١.

الترجيح يكون باعتقاد المستفتي في الذين أفتوه أهم أعلم، فيأخذ بقوله، ويترك قول من عداه.

قال الغزالي: الترجيح بالأعلمية واجب، لأن الخطأ ممكن بالغفلة عن دليل قاطع، وبالحكم قبل تمام الاجتهاد واستفراغ الوسع، والغلط أبعد عن الأعلم لا محالة، كالمرضى إذا اختلف عليه طبيبان، فإن خالف أفضلهما عدّ مقصراً، ويعلم أفضل الطبيبين أو العالمين بتواتر الأخبار، وبإذعان المفضول له، وبالتسامع والقرائن دون البحث عن نفس العلم، والعامة أهل لذلك، فلا ينبغي له أن يخالف الأفضل بالشهية. أ هـ  
وقال الشاطبي: لا يتخير، لأن في التخيير إسقاط التكليف، ومتى خیرنا المقلدين في اتباع مذاهب العلماء لم يبق لهم مرجع إلا اتباع الشهوات والهوى في الاختيار، ولأن مبنى الشريعة على قول واحد، هو حكم الله في ذلك الأمر أ هـ، وقياساً على المفتي: فإنه لا يحل له أن يأخذ بأي الرأيين المختلفين دون نظر في الترجيح إجماعاً كما تقدم.

وقال الغزالي: إن تساوى المفتان في اعتقاد المستفتي، وعجز عن الترجيح تخير، لأن هذا موضع ضرورة، وقال ابن القيم وصاحب المحصول: عليه الترجيح

له أن يسأل الأفضل إن شاء، وإن شاء سأل المفضول مع وجود الفاضل، واحتجوا لذلك بعموم قول الله تعالى: ﴿فَتَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup>، وبأن الأولين كانوا يسألون الصحابة مع وجود أفاضلهم وأكابرهم ومكثهم من سؤلهم.

وقال القفال وابن سريج والاسفريني من الشافعية: ليس له إلا سؤال الأعلم والأخذ بقوله<sup>(٢)</sup>.

ما يلزم المستفتي إن اختلفت عليه أجوبة المفتين:

٤٥ - إن سأل المستفتي أكثر من مفت، فاتفقت أجوبتهم، فعليه العمل بذلك إن اطمأن إلى فتوَاهم.  
وإن اختلفوا، فليلقهء في ذلك طريقان:

فذهب جمهور الفقهاء: الحنفية، والمالكية، وبعض الحنابلة، وابن سريج والسمعاني والغزالي من الشافعية إلى أن العامة ليس بخيراً بين أقوالهم يأخذ بما شاء ويترك ما شاء، بل عليه العمل بنوع من الترجيح، ثم ذهب الأكثرون منهم إلى أن

(١) سورة النحل / ٤٣.

(٢) روضة الطالبين للنووي ١١ / ١٠٤، والمجموع ١ / ٥٤، والبحر المحيط ٦ / ٣١١، وإعلام الموقعين ٤ / ٣٦١.



يلزمه إن لم يكن مقطوعاً بصحته، لاقتضائه إلى اجتهاد يقصر عنه فهم العمي .

وقال الشافعية وشارح المنتهى من الحنابلة: ينبغي للعمي أن لا يطلب المفتي بالدليل، قال الخطيب: فإن أحب أن تسكن نفسه لسامع الحجة طلبها في مجلس آخر، أو في ذلك المجلس بعد قبول الفتيا مجردة<sup>(١)</sup>.

ويكره كثرة السؤال، والسؤال عما لا ينفع في الدين، والسؤال عما لم يقع، وأن يسأل عن صعب المسائل، وعن الحكمة في المسائل التعبدية، ويكره أن يبلغ بالسؤال حدَّ التعمق والتكلف، وأن يسأل على سبيل التعنت والإفحام وطلب الغلبة في الخصام<sup>(٢)</sup>، لما في الحديث: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم»<sup>(٣)</sup>.

هل يلزم المستفتي العمل بقول المفتي ؟

٤٧ - لا يجب على المستفتي العمل بقول المفتي لمجرد إفتائه، وهذا هو الأصل، ولكن قد يجب في أحوال، منها:

أ - أن لا يجد إلا مفتياً واحداً، فيلزمه العمل

بقوله .

(١) المجموع ١/ ٥٧، وشرح المنتهى ٣/ ٤٥٧.

(٢) الموافقات للشاطبي ٤/ ٣١٩ - ٣٢١.

(٣) حديث: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم» .

أخرجه البخاري (فتح الباري ٥/ ١٠٦) وصلم (٤/ ٢٠٥٤) من حديث عائشة .

بالأمارات، فإن الحق والباطل لا يستويان في الفطر السليمة .

ونذهب البعض إلى أن الترجيح يكون بالأخذ بالأشد احتياطاً، وقال الكعبي: يأخذ بالأشد فيها كان في حقوق العباد، أما في حق الله تعالى فيأخذ بالأيسر.

والأصح والأظهر عند الشافعية وبعض الحنابلة: أن تخير العمي بين الأقوال المختلفة للمفتين جائز، لأن فرض العمي التقليد، وهو حاصل بتقليده لأيي المفتين شاء<sup>(١)</sup>.

أدب المستفتي مع المفتي :

٤٦ - ينبغي للمستفتي حفظ الأدب مع المفتي، وأن يحمله ويعظمه لعلمه ولأنه مرشد له<sup>(٢)</sup>. ولا ينبغي أن يسأله عند هم أو ضجر أو نحو ذلك مما يشغل القلب<sup>(٣)</sup>.

واختلف الفقهاء هل للمستفتي أن يطلب المفتي بالحجة والدليل، فقال ابن السمعاني: له ذلك لأجل احتياطه لنفسه، ويلزم العالم أن يذكر له الدليل إن كان مقطوعاً به، لإشرافه على العلم بصحته، ولا

(١) شرح المنتهى للبهوتي الحنبلي ٣/ ٤٥٨، وابن عابدين ٤/ ٣٠٣، وإسلام المومنين ٤/ ٢٥٤، ٢٦٤، والمجموع للنووي ١/ ٥٦، والبحر المحيط للزركشي ٦/ ٣١٨، ١١٣، والمستصفي للفراني ٢/ ١٢٥، والموافقات ٤/ ١٣٠، ١٣٣، ٢٦٢.

(٢) شرح المنتهى ٣/ ٤٥٧، والمجموع ١/ ٥٧.

(٣) شرح المنتهى ٣/ ٤٥٧.

فتوى المفتي من الله إذا كان يعلم أن الأمر في الباطن بخلاف ما أفناه، كما لا ينفعه قضاء القاضي بذلك، لحديث: «من قضيت له بحق أخيه شيئاً بقوله، فإنما أقطع له قطعة من النار فلا يأخذها»<sup>(١)</sup>، والمفتي والقاضي في هذا سواء، ولا يظن المستفتي أن مجرد فتوى الفقيه تبيح له ما سأل عنه، سواء تردّد أو حاك في صدره، لعلمه بالحال في الباطن، أو لشكّه فيه، أو لجهله به، أو لعلمه بجهل المفتي، أو بمحاباته له في فتواه، أو لانه معروف بالفتوى بالحيل والرخص المخالفة للسنّة، أو غير ذلك من الأسباب المانعة من الثقة بفتواه وسكون النفس إليها، فإن كان عدم الثقة والطمأنينة، لأجل المفتي يسأل ثانياً وثالثاً حتى تحصل له الطمأنينة، فإن لم يجد فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، والواجب تقوى الله بحسب الاستطاعة<sup>(٢)</sup>. أ هـ.

وكذا إن اتفق قول من وجده منهم، أو حكم بقول المفتي حاكم<sup>(٣)</sup>.

ب - أن يقتضيه بقول مجمع عليه، لعدم جواز مخالفة الإجماع<sup>(٤)</sup>.

ج - أن يكون الذي أفناه هو الأعلّم الأوثق<sup>(٥)</sup>.

د - إذا استفتى المتنازعان في حقّ فقيها، والتزما العمل بفتياه، فيجب عليهما العمل بما أفناه.

فلو ارتفعنا إلى قاضٍ بعد ذلك فحكم بينهما بغير ما أفناه به الفقيه لزمها فتيا الفقيه في الباطن، وحكم الحاكم في الظاهر، قاله السمعاني، وقيل: يلزمها حكم الحاكم في الظاهر والباطن<sup>(٦)</sup>.

هـ - إذا استفتى فقيها فأفناه فعمل بفتواه لزمه ذلك، فلو استفتى آخر فأفناه بغير فتوى الأول لم يجر الرجوع إليه في ذلك الحكم، نقل الإجماع على ذلك الهندي وابن الحاجب<sup>(٧)</sup>.

حكم المستفتي إن لم يطعن قلبه إلى الفتيا:

٤٨ - قال ابن القيم: المستفتي لا تخلّصه

(١) المجموع ١/ ٥٦، شرح المتن ٣/ ٤٥٨، والبحر المحيط ٣١٦/ ٦.

(٢) البحر المحيط ٦/ ٣١٦.

(٣) المجموع ١/ ٥٦.

(٤) البحر المحيط ٦/ ٣١٥ - ٣١٦.

(٥) شرح المتن ٣/ ٤٥٨.

(١) حديث: «من قضيت له بحق أخيه شيئاً...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٥/ ٢٨٨) من حديث أم سلمة.

(٢) إعلام الموقعين ٤/ ٢٥٤.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - المروءة:

٢ - المروءة هي: استعمال ما يحمل العبد ويؤينه وترك ما يندسه ويشينه<sup>(١)</sup>.

قال ابن القيم: والفرق بين الفتوة والمروءة أن المروءة أعم منها.

فالفتوة نوع من أنواع المروءة<sup>(٢)</sup>.

ب - الشجاعة:

٣ - حقيقة الشجاعة: ثبات الجأش وذهاب الرعب وزوال هبة الخصم أو استصغاره عند لقاءه، ولا بد أن يتقدم هذا رأي ناقد، ونظر صائب، وحيلة في التدبير، وخداع في الممارسة، فقد قال ﷺ: «الحرب خدعة»<sup>(٣)</sup>.

والفتوة مسلك يؤدي إلى الشجاعة.

الحكم الإجمالي:

٤ - الفتوة - كما قال ابن القيم - استعمال الأخلاق الكريمة مع الخلق<sup>(٤)</sup>، وإحقيق الحسن صفة المرسلين، وأفضل أعمال الصديقين وهو على التحقيق شطر الدين،

## مقدمة فتوة

التعريف:

١ - من معاني الفتوة في اللغة: الحرية والكرم<sup>(١)</sup>، قال الجوهري: الفتى السخي الكريم، يقال هو فتى بين الفتوة<sup>(٢)</sup>.

وجاء في المعجم الوسيط: الفتوة: الشباب بين طوري المراهقة والرجولة والنجدة، ومسلك أو نظام ينمي خلق الشجاعة والنجدة في الفتى<sup>(٣)</sup>.

وفي الاصطلاح عرفها ابن قيم الجوزية بأنها استعمال الأخلاق الكريمة مع الخلق<sup>(٤)</sup>.

وقيل: الفتوة اجتناب المحارم واستعجال المكام، قال القرطبي: وهذا القول حسن جداً، لأنه يعم بالمعنى جميع ما قيل في الفتوة<sup>(٥)</sup>.

(١) مدارج السالكين ٢ / ٣٥٢

(٢) مدارج السالكين ٢ / ٣٤٠

(٣) المنهج السلوكي في سياسة الملك ص ٢٦٥، ٢٦٧

وحديث: «الحرب خدعة».

أخرج البخاري (فتح الباري ٦ / ١٥٨) من حديث جابر

ابن عبد الله.

(٤) مدارج السالكين ٢ / ٣٤٠.

(١) أساس البلاغة للريشدي لغة (رض).

(٢) لسان العرب.

(٣) المعجم الوسيط.

(٤) مدارج السالكين ٢ / ٣٤٠

(٥) تفسير القرطبي ١٠ / ٣٦٤

أظهر أنه لم يرها، لثلا يمرض صاحبها للوحشة، ويربحه من تحمل العذر. وأما نسيان الأذية فهو بأن تنسى أذية من نالك بأذى ليصفو قلبك له ولا تستوحش منه.

قال ابن قيم الجوزية: وهنا نسيان آخر أيضاً وهو من الفتوة، وهو نسيان إحسانك إلى من أحسنت إليه حتى كأنه لم يصدر منك، وهذا النسيان أكمل من الأول<sup>(١)</sup>.

ومن درجاتها كذلك: أن تقرب من يقصيك، وتكرم من يؤذيك، وتعتذر إلى من من يبغي عليك، ساحة لا كظماً، ومودة لا مصابرة.

وهذه الدرجة أعلى مما قبلها وأصعب، فإن الأولى تتضمن ترك المقاتلة والتغافل، وهذه تتضمن الإحسان إلى من أساء إليك، ومعاملته بضد ما عاملك به، فيكون الإحسان والإساءة بينك وبينه خطتين: فخطتك الإحسان، وخطته الإساءة.

ومعنى الاعتذار إلى من يبغي عليك أنك تنزل نفسك منزلة الجاني لا المجني عليه والجاني خليف بالعدو<sup>(٢)</sup>. وللتفصيل (ر: مروة).

(١) مدارج السالكين ٢ / ٣٤٤، ٣٤٥.

(٢) مدارج السالكين ٢ / ٣٤٥، ٣٤٦.

وشمرة مجاهدة المتقين، ورياضة المتعبدين<sup>(١)</sup>، فقد قال الله تعالى لنبه وحبيه مثباً عليه ومظهراً نعمته لديه: ﴿وَأَنَّكَ لَفَرَلْ خُلِقْتَ عَظِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup> وقال ﷺ «إنا بعثنا لأهم مكارم الأخلاق»<sup>(٣)</sup>. وقد أتم النبي ﷺ مكارم الأخلاق وحث على الرسوخ فيها<sup>(٤)</sup>. وقال: «اتق الله حيثما كنت وأتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن»<sup>(٥)</sup>.

#### درجات الفتوة:

٥ - من درجات الفتوة: ترك الخصومة، والتغافل عن الزلة ونسيان الأذية. أما ترك الخصومة فهو: ألا يخاصم بلسانه، ولا ينيو الخصومة بقلبه، ولا يحطرها على باله، هذا في حق نفسه، وأما في حق ربه: فالفتوة أن يخاصم بالله وفي الله، ويحاكم إلى الله، وأما التغافل عن الزلة فهو أنه إذا رأى من أحد زلة

(١) إحياء علوم الدين ٢ / ٤٧.

(٢) سورة الفلم / ٤.

(٣) حديث: «إنا بعثنا لأهم مكارم الأخلاق».

أخرجه الحاكم (٢ / ٦١٣)، والبيهقي (١٠ / ١٩٢) من حديث أبي هريرة واللفظ للبيهقي. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

وانظر إحياء علوم الدين ٢ / ٤٨.

(٤) الأدب المفرد للبخاري ١ / ٣٧١.

(٥) حديث: «اتق الله حيثما كنت»...

أخرجه الترمذي (٤ / ٣٥٥) من حديث أبي ذر وقال حديث حسن صحيح.

انظر تحفة الأحوي ٦ / ١٢٢، وتفسير القرطبي ١٨ / ٢٢٨.

## فُتْيَا

انظر : فتوى

## فُحْشُ القول

التعريف :

١ - الفحش لغة : ما عظم قبحه من الأفعال والأقوال. <sup>(١)</sup>

وفي الاصطلاح قال العيني وغيره :  
الفحش كل ما خرج عن مقداره حتى يستقبح، ويدخل فيه القول والفعل والصفة، يقال : فلان طويل فاحش الطول إذا أفرط في طوله، ولكن استعماله في القول أكثر <sup>(٢)</sup>.

وقال الغزالي : الفحش : هو التعبير عن الأمور المستقبحة بالعبارات الصريحة، وأكثر ذلك في ألفاظ الوقاع وما يتعلق به، فإن لأهل الفساد عبارات صريحة فاحشة يستعملونها فيه، وأهل الصلاح يتحاشون عنها بل يكونون عنها، ويدلون عليها بالرموز، فيذكرون ما يقاربها ويتعلق بها. <sup>(٣)</sup>

## فَجْر

انظر: الصلوات الخمس المفروضة

## فَجْرور

انظر: فسق

(١) المفردات للراغب الأصفهاني.

(٢) عمدة القاري ٢٧ / ١١٦، وضع الباري ١ / ٤٥٣.

(٣) إحياء علوم الدين ٣ / ١١٨ وانظر بريقة عمودية في شرح طريقة عمودية ٣ / ٢٠٢ ط الحلبي.

## فُحْشُ القَوْل ١ - ٦

ما يتعلق به، فالرُفْثُ باللسان ذكر المجامعة وما يتعلق بها، والرُفْثُ باليد للمس، وبالعين الغمز، وبالفرج الجماع. وفي الاصطلاح الرُفْثُ: الجماع أو الكلام الفاحش أو ذكر الجماع بحضرة النساء<sup>(١)</sup>.  
وبين الرُفْثُ وفُحْشُ القول عموم وخصوص من وجه.

### الحكم الإجمالي:

٥ - الفُحْشُ في القول مذموم ومنهي عنه في الجملة<sup>(٢)</sup>، قال النبي ﷺ: «إياكم والفُحْشُ فإن الله لا يحب الفُحْشَ ولا المتفُحِّشَ»<sup>(٣)</sup>. وقال ﷺ: «ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء»<sup>(٤)</sup>.

غيبة المعلن بالفُسْق أو الفُحْشُ:

٦ - تجوز غيبة المعلن بالفُسْق أو الفُحْشُ مع

والباعث على الفُحْشِ إما قصد الإيذاء، وإما الاعتقاد الحاصل من مخالطة الفساق وأهل الخُبْثِ واللُؤْمِ، ومن عاداتهم السب<sup>(٥)</sup>، وإضافة (فُحْشٍ) إلى (القول) هي من باب إضافة الصفة إلى الموصوف. الألفاظ ذات الصلة:  
أ - اللغو:

٢ - اللغو هو الباطل الذي لا يتصل بفعل صحيح، ولا يكون لقائله فيه فائدة وربما كان وبلاً عليه، كأن يتكلم الرجل بما لا يعنيه من أمور الناس فيفشي أسرارهم، ويهتك أسرارهم<sup>(٦)</sup>.  
والصلة بين فُحْشِ القول واللغو أن كلا منهما من آفات اللسان.

ب - السب:

٣ - السب: الشتم قال الدسوقي: هو كل كلام قبيح<sup>(٧)</sup>، وفُحْشُ القول أعم من السب.

### ج - الرُفْثُ:

٤ - من معاني الرُفْثِ في اللغة: اللغو من الكلام يقال: رُفِثَ في كلامه يرفُث إذا تكلم بالقبيح، ثم جعل كناية عن الجماع وعن كل

(١) تلج العروس بغير الوزي وابن كثير في تفسير آية: ﴿وَلَا رُفْثَ وَلَا فُسْقَ﴾، رفح القدير ١٤١/٢.

(٢) إحياء علوم الدين ٣/ ١١٧، ١١٨، والأدب الشرعي لابن مفلح ١١/ ١ وريقة عمومية في شرح طريقة محمديّة ٢٠٢/٣.

(٣) حديث: «إياكم والفُحْشُ...». أخرجه أحمد (١٩١/٢) والحاكم (١٢/١) من حديث أبي هريرة، واللفظ لأحمد وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٤) حديث: «ليس المؤمن بالطعان...». أخرجه الترمذي (٤/ ٢٥٠) من حديث ابن مسعود، وقال: «حديث حسن غريب».

(٥) إحياء علوم الدين ٣/ ١١٩ وريقة عمومية ٢٠٢/٣.

(٦) المهاج في شعب الإيمان للحملي ٣/ ٤٠١.

(٧) الدسوقي ٤/ ٣٠٩.

جواز مداراته اتقاء شره ما لم يؤد ذلك إلى  
المداينة في دين الله <sup>(١)</sup> .  
وللتفصيل (ر: غيبة) .

## فَخذُ

التعريف :

١ - الفخذ في اللغة - بكسر الحاء وتسكينها -  
قطعة من أعضاء الجسم، وهي ما فوق الركبة  
إلى السورك، أو هي وصل ما بين الساق  
والورك، والفخذ مؤنثة والجمع أفخاذ.  
والفخذ أيضاً اسم دون القبيلة وفوق  
البطن، وهو بهذا المعنى مذكر، لأنه بمعنى  
النفر <sup>(١)</sup> .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
اللغوي .

ما يتعلق بالفخذ من أحكام:

وردت أحكام الفخذ في عدة مواطن منها:

أ - العورة:

٢ - اتفق الفقهاء على أن فخذ المرأة الحرة  
عورة، واختلفوا في اعتبار فخذ الرجل عورة .  
فذهب جمهور الفقهاء إلى أن فخذ الرجل  
عورة، ويجب سترها، سواء في الصلاة أو في  
خارجها .

## فحوى الخطاب

انظر : مفهوم

## فحوى الدلالة

انظر : مفهوم



(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والمعجم الوسيط .

(١) فتح الباري ١٠ / ٤٥٤، وصلة القاري ٢٢ / ١١٧، ١١٨ .

والتفصيل في مصطلح (عورة) .

ب - المفاخضة :

٣ - يحرم على الرجل مفاخضة المرأة الأجنبية، ويجب فيها التعزير، وقد اتفق الفقهاء على أنه لا يترتب على المفاخضة أحكام الوطء والجماع، من وجوب الغسل، وإفطار الصائم، ووجوب الكفارة فيه، وقطع التابع في صوم كفارة الظهار مثلاً، وإفساد الاعتكاف، والحج والعمرة به، وصيرورة البنت ثيباً به، ووجوب الصداق به، وكذا العدة والرجعة والاستبراء وتحليل المطلقة ثلاثاً للذي طلقها، وسقوط الإيلاء عن المولى، وثبت بر من حلف أن يطأ وحث من حلف أن لا يطأ، وثبت إحصان الزوجين به، ووجوب حد الزنا، وغير ذلك من المسائل الشرعية التي يشترط لثبوت أحكامها حصول الوطء، وهو تغيب حشفة أو قدرها من الذكر في الفرج، فلا يثبت شيء من هذا الأحكام بالمفاخضة ولا بالمضاجعة، ولا بمقدمات الوطء الأخرى<sup>(١)</sup>.

ج - في القصاص :

٤ - ذهب جمهور الفقهاء من المذاهب الأربعة

فمن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أنكح أحدكم عبده أو أجزره فلا ينظرن إلى شيء من عورته، فإن ما أسفل من سترته إلى ركبتيه من عورته»<sup>(١)</sup>، فإذا كشف الرجل فخذه بطلت صلاته عند الجمهور إلا المالكية، فيقولون بعدم بطلان الصلاة بكشف الفخذ أو الفخذين.

وذهب جماعة من العلماء ومن بينهم عطاء وداود، ومحمد بن جرير وأبو سعيد الإصطخري من الشافعية - وهو رواية عن أحمد - إلى أن الفخذ ليس من العورة<sup>(٢)</sup>.

لما روت عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ مضطجماً في بيتي كاشفاً عن فخذه، أو ساقيه، فاستأذن أبو بكر رضي الله عنه فأذن له وهو على تلك الحال فتحادث ثم استأذن عمر رضي الله عنه فأذن له وهو كذلك، ثم استأذن عثمان رضي الله عنه، فجلس رسول الله ﷺ وسوى ثيابه. . الحديث وفي آخره فقال ﷺ: «ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة»<sup>(٣)</sup>.

(١) حديث: «إذا أنكح أحدكم عبده أو أجزره...» أخرجه أحمد (١٨٧/٢)، وصححه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه عليه (٤١/١١).

(٢) البدائع ١/١١٦، جواهر الإكليل ١/٤١، المجموع للنووي ٣/١١٦٧، المغني لابن قدامة ١/٥٧٧.

(٣) حديث عائشة: «كان رسول الله ﷺ مضطجماً في بيتي...» أخرجه مسلم (١٨٦٦/٤).

(١) البدائع ٣٧/٧، ٤١ والقوانين الفقهية ص ٣٤، ١١٧، ١٣٣، ١٣٥، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢١٠ مغني المحتاج ٣/١٤٧، ١٧٧، ١٧٨، ٢٢٤، ٣٤٩، ٣٥٩، ٤/١٤٤، المغني لابن قدامة ٨/١٦٦، ١٦٥، ١٨١، ١٨٩، ١/٢٠٤، ٧/٢٧٣، ٣٢٤، ٣٥٦.



إلى وجوب القصاص في قطع الرجل من أصل الفخذ وهو السورك، لانضباطه وإمكان المائلة به .

ونقل عن بعض الشافعية : عدم وجوب القصاص فيها إذا لم يمكن القصاص إلا بإجافة .

واتفق الفقهاء على أنه لا قصاص في كسر عظم الفخذ، لعدم الوثوق بالمائلة، لأن الكسر لا يدخل تحت الضبط وقد يتنج عن القصاص به زيادة عقوبة الجاني وهو معصوم الدم، إلا في قدر جنايته، قال تعالى : ﴿ وَلَئِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوْقِبْتُمْ ﴾<sup>(١)</sup>، وقال عز من قائل : ﴿ مَن آعَدَنِي عَلَيْهِ فَعُدُّوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا آعَدَنِي عَلَيْهِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وصرح الشافعية والحنبلة في وجه : أن للمجني عليه قطع أقرب مفصل إلى أسفل الفخذ وهو مفصل الركبة، لأن فيه استيفاء بعض الحق، وله - عند ذلك - حكمة الباقي، لأنه لم يأخذ عوضاً عنها، وهذا إذا قطعت رجله بسبب الكسر<sup>(٣)</sup> .

والتفصيل في مصطلحات : (قصاص، قود، عظم) .

## فَخَرَّ

التعريف :

١ - الفخر في اللغة : مصدر فَخَرَّ، والاسم الفخار بالفتح، وهو المباهاة بالكرام والمناقب من حسب ونسب وغير ذلك، إما في المتكلم أو في آياته<sup>(١)</sup> .

وفي الاصطلاح : قال الجرجاني : الفخر التناول على الناس بتعدد المناقب<sup>(٢)</sup> وقال صاحب دستور العلماء الفخر : الاستعظام على الناس بتعدد المناقب<sup>(٣)</sup> .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - العُجْب :

٢ - العُجْب في اللغة : الزهو والكبر<sup>(٤)</sup> .

وفي الاصطلاح : تصور شخص استحقاق رتبة لا يكون مستحقاً لها<sup>(٥)</sup> .

والعلاقة بين الفخر والمعجب عموم وخصوص، والفخر أعم .

(١) الصباح النير .

(٢) التعريفات للجرجاني .

(٣) دستور العلماء ٣ / ١٧ .

(٤) القاموس المحيط .

(٥) دستور العلماء ٢ / ٣٠٠، والتعريفات للجرجاني .

(١) سورة النحل / ١٢٦ .

(٢) سورة البقرة / ١٩٤ .

(٣) حاشية ابن عابدين ٥ / ٣٥٤، والبدائع ٧ / ٢٩٨، وجواهر

الإكليل ٢ / ٣٦٠، ومغني المحتاج ٤ / ٢٧، واللفظ لابن

قدامة ٧ / ٧٠٩ .

ب - الكبر:

٣ - الكِبَرُ في اللغة: اسم من كَبَر الأمر والذنب كُبرا إذا عظم، والكِبَر: العظمة، والكبرياء مثله <sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح قال صاحب دستور العلماء: الكبر الرفعة والشرف، والعظمة ومنه الكبرياء <sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حجر: الكبر الحالة التي يختص بها الإنسان من إعجابه بنفسه وذلك أن يرى نفسه أكبر من غيره <sup>(٣)</sup>.  
والفخر يعتبر ثمرة الكبر <sup>(٤)</sup>.

الحكم الإجمالي:

٤ - الفخر من الأمور المنهي عنها شرعا في الجملة، وقد ورد النهي عنه في أحاديث كثيرة:

منها: حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله عز وجل قد أذهب عنكم عبية الجاهلية وفخرها بالآباء، مؤمن تقي، وفاجر شقي، أنتم بنو آدم وأدم من تراب، ليدعن رجال فخرهم بأقوام، إنا هم فحم من فحم جهنم، أو ليكونن أهون على الله من الجعلان التي تدفع

بأنفها التّن» <sup>(١)</sup>.

قال الخطابي: معناه أن الناس رجلان: مؤمن تقي فهو الخير الفاضل، وإن لم يكن حسيبا في قومه، وفاجر شقي فهو الدني وإن كان في أهله شريفا رفيعا.

وقيل: معناه أن المفتخر إما مؤمن تقي فلاذن لا ينبغي له أن يتكبر على أحد، أو فاجر شقي فهو ذليل عند الله والذليل لا يستحق التكبر، فالتكبر منفي بكل حال <sup>(٢)</sup>.

ومنها حديث أبي مالك الأشعري رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال: «أربع في أمي من أمر الجاهلية لا يتركبن: الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة» <sup>(٣)</sup>.

قال الأبي: يعني الفخر بها مع احتقار الغير، لأن مُطْلَقه معتبر بدليل طلب الكفاءة في النكاح <sup>(٤)</sup>.

وقد عد العلماء، كالغزالي وابن قدامة

(١) حديث: «إن الله عز وجل قد أذهب عنكم عبية الجاهلية... أخرجه أبو داود (٣٤٠/٥) والترمذي (٧٣٤/٥) من حديث أبي هريرة والسباق لأبي داود، وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

(٢) تحفة الأحادي بشرح جامع الترمذي ١٠/٤٥٥، ط مطبعة الأستاذ، وروى للمود شرح سنن أبي داود ١٤/٢١، ٢٢، ط دار الفكر ١٩٧٩ م.

(٣) حديث أبي مالك الأشعري: «أربع في أمي من أمر الجاهلية...»

أخرجه مسلم (٦٤٤/٢).

(٤) شرح الأبي على صحيح مسلم ٣/٧٣، ط دار الكتب العلمية.

(١) المصالح للنير.

(٢) دستور العلماء ٣/١١٦.

(٣) فتح الباري ١٠/٤٨٩.

(٤) إحياء علوم الدين ٣/٣٥٢، ط المكتبة التجارية الكبرى.

الفخر من درجات الكبر<sup>(١)</sup> وقد استثنى العلماء من الفخر المذموم الفخر والخيلاء في الحرب، ونصوا على استجواب الفخر والخيلاء في الحرب لإرهاب العدو<sup>(٢)</sup>. وكان أبو دجانة رضي الله تعالى عنه يتبحر في الحرب، فقال النبي ﷺ: «إن هذه لمشية ييغضها الله إلا في هذا الوطن»<sup>(٣)</sup>.  
والتفصيل في مصطلح (كبر).

## فِدَاءٌ

التعريف :-

١ - الفداء - بكسر الفاء والمد، وبالفتح والكسر مع القصر - في اللغة: فكاك الأسير، يقال: فداه يفديه، وفادى الأسير: استنقذه من الأسر، وفدت وافتدت وفادت المرأة نفسها من زوجها: بذلت له مالا ليطلقها، وقال ابن بري نقلا عن الوزير ابن المعري: يقال: فدى: إذا أعطى مالا وأخذ رجلا، وأفدى: إذا أعطى رجلا وأخذ مالا، وفادى: إذا أعطى رجلا وأخذ رجلا، والفداء والفدية والفدى كله بمعنى، وقال بعضهم: الفدية اسم للمال الذي يُفدى به الأسير، ونحوه<sup>(١)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

### الألفاظ ذات الصلة:

أ) الفدية:

٢ - الفدية: ما يقي به الإنسان نفسه من مال

(١) لسان العرب، وحن اللغة، والمصباح المنير.



(١) إحياء علم الدين ٣/ ٣٥١، ومختصر منهاج القاصدين ٢٣٨، ط. المكتب الإسلامي ١٣٩٤ هـ.

(٢) الآداب الشرعية لابن مفلح ١/ ٤٦٩.

(٣) حديث: «إن هذه لمشية ييغضها الله...».

أخرجه ابن إسحاق، كما في السيرة النبوية لابن هشام (٣/ ٧١).

إمكان تخليصه،<sup>(١)</sup> فإن تعذر تخليصه بالقتال وجب فداؤه من بيت المال عند الحنفية والمالكية والحنابلة، لما روى سعيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن على المسلمين في فيثهم أن يفاذوا أسيرهم، ويؤثروا عن غارمهم»<sup>(٢)</sup>، ولأن بيت المال موضوع لمصالح المسلمين، وهذا من أهمها، فإن تعذر فداؤه من بيت المال، بأن لم يكن فيه مال، أو تعذر الوصول إليه، فمن مال المسلمين على قدر وسعهم، ويتولى الإمام جبايته، والأسير كأحدهم، وهو فرض كفاية،<sup>(٣)</sup> لحديث: «أطعموا الجائع وعودوا المريض وفكوا العاني»<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعية: إذا اضطررنا لبذل مال لفداء أسرى يعذبونهم أو لإحاطتهم بنا،

يبدله في عبادة قصر فيها، ككفارة اليمين، وكفارة الصوم،<sup>(١)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿فَفِدَّيْهُ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ مَسْكٍ﴾<sup>(٢)</sup>.  
والفدية أعم من الفداء

ب - الفكاك:

٣ - الفكاك: - بالفتح وقد يكسر - من فككت الشيء فانفك. وفك الشيء: خلصه، يقال: فك الرهن يفكه فكا، والأسير: خلصه، وكل شيء أطلقته فقد فككته<sup>(٣)</sup>.

وبين الفداء والفكاك عموم وخصوص وجهي.

الأحكام المتعلقة بالفداء:

فداء أسرى المسلمين:

٤ - الأصل أنه إذا وقع مسلم في أيدي المشركين أسيراً لزم المسلمين النهوض لتخليصه من يدهم، وإن لم يدخلوا دارنا باتفاق الفقهاء، لأنهم أجمعوا على أنه يجب على المسلمين وجوب عين النهوض لدفع المشركين إذا دخلوا بلداً للمسلمين، وحرمة المسلم أعظم من حرمة الدار، هذا إن رُجي

(١) المنهج ١٩٢/٥، وفي المحتاج ٢٢٠/٤، والتاج والإكليل على هامش مواهب الجليل ١٩٠/٣، والسير الكبير ٢٠٧/١.

(٢) حديث: «إن على المسلمين في فيثهم...» أخرجه سعيد بن منصور (٣١٧/٢) من حديث حبان بن أبي جيلة مرسلًا.

(٣) كشف القناع ٥٣، ٥٤، ٥٥، وفي المحتاج ٢١٢/٤، والبحر الرائق ٩٠/٥، وضع القدير ٢١٩/٥، وابن عابدين ج ٢٢٩/٣، والسير الكبير ١٦٦٠/٤، وحاشية الدرر ١٧٤/٢، والتاج والإكليل على هامش مواهب الجليل ٣٨٧/٣.

(٤) حديث: «أطعموا الجائع...» أخرجه البخاري (فتح الباري ١١٢/١٠) من حديث أبي موسى الأشعري.

(١) المفردات للراغب الأصفهاني.

(٢) سورة البقرة/ ١٩٦.

(٣) القاموس المحيط.

عند الشافعية والحنابلة فداؤهم بالمال، لأنهم يصيرون رقيقاً بالسي.

وعند المالكية يجوز فداء النساء والصبيان بالمال.

والمشهور من مذهب الحنفية أنه لا يجوز فداء الأسرى. وفي السير الكبير: لا بأس بالفداء إذا كان بالمسلمين حاجة استدلالاً بأسرى بدر<sup>(١)</sup>.

فداء الأسير المسلم، بالآلات الحرب، والكراع:

٦ - اختلف الفقهاء في جواز فداء الأسير المسلم بسلاح ندفعه للعدو.

فقال الشافعية في أصح وجهين عندهم: يجوز ذلك.

وفي جوازه وعدم جوازه قولان عند المالكية، لابن القاسم وأشهب: فالمنع لابن القاسم، والجواز لأشهب. مالم يكن الخيل والسلاح أمراً كثيراً يكون لهم به القدرة الظاهرة.

وعند الحنفية في ذلك أيضاً رأيان<sup>(٢)</sup>.

وخفنا استصالحهم لنا وجب بلله، قال الشبراملي: يئذل من بيت المال إن وجد فيه، وإلا فمن مياسير المسلمين، وينبغي أن يكون محل ذلك إذا لم يكن للمأسور مال، وإلا قدم على بيت المال، وقالوا يندب فك الأسرى غير المعذنين إذا أمن قتلهم<sup>(٣)</sup>. فإن لم يقد الإمام والمسلمون أنمو جميعاً، لأنها من فروض الكفاية التي تسقط بقيام البعض بها، وعلى الأسير في هذا الحال أن يفك نفسه من ماله، وإذا اقتداه مسلم بأمر الأسير رجع عليه بما اقتداه به قليلاً كان أم كثيراً<sup>(٤)</sup>.  
والتفصيل في مصطلح: (أسرى ف ٥٦-٦١).

فداء أسرى الكفار:

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الأسرى الرجال الأحرار العقلاء من الكفار يجوز للإمام أخذ الفدية بالمال عنهم، إذا رأى في ذلك مصلحة، لقوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَّعَهُمْ وَمَا يَفْكَهُ﴾<sup>(١)</sup>.

أما النساء والصبيان من الكفار فلا يجوز

(١) البحر الرائق ٩٠/٥، والزرقاني ١٢٠/٣، ونهاية المحتاج ٦٥/٨، ٦٦، والنفى ٣٧٦/٨، وحاشية ابن عابدين ٢٣٠/٣.

(٢) روض الطالب ١٩٣/٤، ونهاية المحتاج ٦٨/٨، وحاشية النسقي ٢٠٨/٢، وحاشية الزرقاني ١٥٠/٣، والبحر الرائق ٩٠/٥.

(١) نهاية المحتاج ١٠٢/٨.  
(٢) النجاشي والاكمل على هامش مواهب الجليل ٣٧٨/٣، وشرح الزرقاني ١٥٠/٣، وحاشية النسقي ٢٠٧/٢، والسير الكبير ١٦٢٩/٤، وفتح القدير ٢١٩/٥، وابن عابدين ٢٢٩/٣.  
(٣) سورة محمد ٤/.

وأضاف الشافعية :

ولا يجوز رد أسلحتهم التي استولينا عليها  
بإل يذلولونه لنا، لأننا لا نبيعهم سلاحا، لكنه  
يجوز في الأوجه عندهم مفاداة أسرائنا  
بسلاحهم الذي غنمناه منهم .

وقال المالكية : يجوز للإمام فداء أسرى  
المسلمين بخمر وخنزير، وطريق ذلك أن يأمر  
الإمام أهل الذمة بدفع ذلك للعدو  
ومحاسبهم بقيمة ذلك مما عليهم من الجزية ،  
فإن تمدد ذلك جاز شراء الخمر والخنزير  
لاقتداء أسرى المسلمين للضرورة، وقالوا :  
وعمل ذلك إن لم يرضوا إلا بذلك، أما إذا  
رضوا بغيره فلا يجوز الفداء بهما <sup>(١)</sup> .

فداء أسرى العدو بأسرى مسلمين :

٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن للإمام فداء  
أسرى المشركين بأسرى مسلمين أو ذميين،  
ولو واحدا في مقابل جمع من أسرائهم، قال  
الشافعية : رجالا، أو نساء، أو خنثا من  
المسلمين، إن رأى الإمام في ذلك مصلحة  
للمسلمين <sup>(٢)</sup> . لقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا مَتَا بَعْدُ

وَلَمَّا يَفْعَلُ ﴾ <sup>(١)</sup> . ولا روى عمران بن حصين  
رضي الله عنه، أن النبي ﷺ «فدى رجلين  
من أصحابه برجلين من المشركين في بني  
عُقيل، وصاحب العضباء برجلين» <sup>(٢)</sup> .

وقال أبو حنيفة في إحدى روايتين عنه : لا  
مفاداة بالأسرى، لأن في ذلك معونة للكفر،  
لأن أسرائهم يعودون حربا علينا، ودفع شر  
حربتهم خير من استنقاذ الأسير المسلم، لأنه  
إذا بقى في أيديهم كان ابتلاء في حقه غير  
مضاف إلينا، والإعانة بدفع أسيرهم إليهم  
مضاف إلينا، وهو من باب تحمل الضرر  
الخاص للدفع الضرر العام، ولقوله تعالى :  
﴿ فَإِذَا أَنشَلْنَا الْأَشْهُدَ الْكَفْرَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ  
حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وفي المفاداة ترك  
القتل وهو فرض، ولا يجوز ترك الفرض مع  
التمكن من إقامته بحال، وفي رواية عنه  
بجواز ذلك. وجاء في السير الكبير: وهي  
أظهر الروايتين عن أبي حنيفة، ووجه هذه  
الرواية : أن تخلص أسرى المسلمين واجب  
ولا يتوصل إلى ذلك إلا بطريق المفاداة وليس  
فيه أكثر من ترك قتل أسارى المشركين، وذلك

(١) حاشية الدسوقي ٢/٢٠٨، وشرح الزرقاني ٣/١٥٠،  
وأسن المطالب ٤/١٩٣، ونهاية المحتاج ٨/٦٥ .

(٢) روض الطالب ٤/١٩٣، ونهاية المحتاج ٨/٦٥، ٦٨،  
وكشاف القناع ٣/٥٣، والمفتي ٨/٣٧٦، وحاشية  
الدسوقي ٢/٢٠٨، وشرح الزرقاني ٣/١٥٠، وفتح  
القدير ٥/٢١٩، وابن عابدين ٣/٢٢٩، والسير الكبير  
٤/١٥٨٧ .

(١) سورة محمد / ٤ .

(٢) حديث عمران بن حصين «أن النبي ﷺ فدى  
رجلين...»

أخرجه مسلم (٣/١٦٢٢ - ١٦٦٣) .

(٣) سورة التوبة / ٥ .

وقال الشافعية: يجوز للإمام مفادتهم بالأسرى، وبالمال إن كان في ذلك مصلحة للمسلمين، إذا كان الأسير له ثم عشرة يأمن معها على نفسه ودينه، وإلا فلا يجوز، لحرمه الإقامة بدار الحرب على من ليس له عشرة تمنع عنه<sup>(١)</sup>.

وقال الحنابلة: إن أسلم الأسير صار رقيقاً كالمرأة، ولا يجوز أن يفادي إلا بإذن الغانمين، لأنه صار مالا لهم، لأنه أسير يحرم قتله فصار رقيقاً كالمرأة، وقيل: يحرم القتل، ويحرم فيهم الأمير بين رق ومن فداء.

ويحرم رده إلى الكفار إلا أن يكون له من يمنعه من الكفار من عشرة ونحوها،<sup>(٢)</sup> واستدلوا بما روي: أن أصحاب النبي ﷺ: «أسروا رجلاً فأسلم، وفادي به النبي ﷺ رجلين من أصحابه»<sup>(٣)</sup>.

وقال محمد بن الحسن من الحنفية: للإمام أن يفادي بالأسير، وإن وقع في سهم أحد الغانمين، رضي أم أبى، ويعوّضه قيمته من بيت المال، لأن تخليص المسلم من الأسر فرض عليه وعلى كل مسلم، بحسب القدرة

جائز لمنفعة المسلمين، وأن تخليص المسلم أولى من قتل الكافر ومن الانتفاع به، لأن حرمة المسلم عظيمة<sup>(٤)</sup>.

وللتفصيل انظر مصطلح (أسرى ف ٢٥) ٨ - وذهب الحنفية والحنابلة إلى عدم جواز مفادة الأسرى من صبيان المشركين بمال أو بأسرى المسلمين. ووجه الحنابلة عدم الرد بأن الصبي يصير مسلماً بإسلام سايه، فلا يجوز رده إلى المشركين. وقيد الحنفية ذلك بما إذا أسر الصبيان وحدهم بدون آبائهم وأمهاتهم وأخرجوا إلى دار الإسلام، لأنهم في هذه الحال يصيرون مسلمين تبعاً للدار، فلا يجوز ردهم لدار الكفر لذلك. إلا أن ابن عابدين قال: ولعل المنع فيما إذا أخذ البذل مالا وإلا فلا<sup>(٥)</sup>.

#### فداء أسرى المشركين إذا أسلموا:

٩ - قال الحنفية: إن أسلم أسرى المشركين قبل أن يفادي بهم أسرى المسلمين فإنه لا تجوز المفادة، لأنهم صاروا كغيرهم من أهل الإسلام، فلا يجوز تعرضهم للفتنة بطريق المفادة، إلا إذا أمن على إسلامهم وطابت أنفسهم بذلك<sup>(٦)</sup>.

(١) فتح القدير ٢٢٠/٥، والسير الكبير ١٥٨٧/٤، وابن عابدين ٢١٩/٣.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٣٠/٣.

(١) غاية المحتاج ٦٦/٨، وأسنى المطلب ١٩٣/٤.

(٢) كشف القناع ٥٤/٣، والمغني ٣٧٤/٨.

(٣) حديث: «أن أصحاب النبي ﷺ أسروا رجلاً فأسلم...»

تقدم ف ٧ من حديث عمران بن الحصين.

والتفصيل في مصطلح (رق ف ١٢٠)

فداء أم الولد:

١١ - يجب على المستولد فداء أم ولده إذا جنت بما يوجب المال، وإن ماتت عقب الجناية لمنعه بيعها بالإيلاد كما لو قتلها.

والتفصيل في مصطلح (استيلاد ف ١٤)



والإمكان، فإن امتنع عنه ناب عنه الأمير وعرضه من بيت المال، كما لو استحق سهم. أما أبو يوسف فلا يميز المضادة بعد القسمة وهي رواية عن أبي حنيفة<sup>(١)</sup>.

فداء المملوك الجاني:

١٠ - إذا جنى مملوك جنسية خطأ أو شبه عمد، أو عمدا وعفي على مال، فلسيده الخيار، بين فدائه بالمال، وتسليمه لولي الجناية فإن إختار الفداء فداء بأرض الجناية بالغة ما بلغت عند الحنفية والمالكية، وهو القول القديم للشافعي، وإحدى روايتين عن أحمد إن كانت الجناية أكثر من قيمته. وفي القول الجديد للشافعي يفديه بالأقل من قيمته وأرض الجناية.

وقال الحنابلة: إن كان أرض الجناية بقدر قيمته فما دونها فالسيد مخير بين أن يفديه بأرض جنائته، أو يسلمه إلى ولي الجناية، وأما إن كانت الجناية أكثر من قيمته ففيه عندهم روايتان: إحداهما: أن سيده مخير بين أن يفديه بقيمته أو أرض جنائته وبين أن يسلمه، والرواية الثانية: يلزمه تسليمه، إلا أن يفديه بأرض جنائته بالغا ما بلغ<sup>(٢)</sup>.

(١) فتح القدير ٢٢٠/٥، والسير الكبير ١٦٦٠/٤.

(٢) حاشية الدسوقي ٢٤١/٤، وفتح القدير ٣٥٥/٨، والقلوبي ١٥٨/٤.



ب - الدية :

٣ - الدية هي : المال الواجب بالجناية على  
حر في نفس أو غيرها <sup>(١)</sup> .  
وهي أخص من الفدية .

ج - الكفارة :

٤ - الكفارة لغة : الستر والتغطية <sup>(٢)</sup> ،  
واصطلاحاً : ما يغطي الإثم <sup>(٣)</sup> .  
وهي أخص من الفدية .

د - الخلع :

٥ - الخلع لغة : النزاع ، ومنه خالعت المرأة  
زوجها إذا افتدت منه بهال .

والخلع في الشرع : فرقة بعرض مقصود  
لجهة الزوج بلفظ طلاق أو خلع <sup>(٤)</sup> ، قال  
تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفِيَا بَعْدَ أُذُوقِ الْوَفَاءِ جُنَاحٌ  
عَلَيْهِمَا أَفْتَدَتْ بِهِ <sup>(٥)</sup> ﴾ .  
والخلع أخص من الفدية .

الحكم التكليفي :

٦ - يختلف الحكم التكليفي للفدية وجوباً أو  
ندباً أو إباحة بحسب مايلي :

## فدية

التعريف :-

١ - الفدية لغة : مال أو نحوه يستقذ به  
الأسير أو نحوه فيخلصه مما هو فيه <sup>(١)</sup> .  
قال تعالى : ﴿ وَفَدَيْنَهُ بِذَنبِ عَظِيمٍ <sup>(٢)</sup> ﴾ ،  
أي جعلنا الذبح فداء له وخلصناه به من  
الذبح .

واصطلاحاً : هي البذل الذي يتخلص به  
المكلف من مكروه توجه إليه <sup>(٣)</sup> .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الجزية :

٢ - الجزية هي : اسم للمال الذي يؤخذ من  
أهل الذمة لإسكانهم في ديارنا وحمايتهم  
وحقن دمائهم ، وتطلق الجزية على العقد  
أيضاً <sup>(٤)</sup> .

والصلة بين الفدية والجزية أن الفدية أعم

من الجزية .

(١) القليوبي وصمية ١٢٩/٤ .

(٢) الصباح المنير .

(٣) المفردات للراغب .

(٤) جواهر الإكليل ٣٣٠/١ ، والقليوبي ٣٠٧/٣ ، وكشاف

القناع ٢١٢/٥ ، وروضة الطالبين ٣٧٤/٧ .

(٥) سورة البقرة ٢٢٩/

(١) لسان العرب ، وختار الصحاح ، والقاموس المحيط .

(٢) سورة الصافات ١٠٧/

(٣) التعريفات للجرجاني ط دار الكتب العلمية .

(٤) القليوبي وصمية ٢٢٨/٤ .

أ - ارتكاب أحد محظورات الإحرام:

٧ - اتفق الفقهاء على أن من فعل شيئا من محظورات الإحرام كحلق الرأس وقص الأظفار والأدهان والتعليب ولبس المخيط أو نحو ذلك وجبت عليه الفدية .

وللتفصيل انظر مصطلح: (إحرام ف ١٤٨)

ب - الإحصار:

٨ - الإحصار: منع الحاج أو المعتمر من المضي إلى بيت الله الحرام، فيجوز له التحلل من إحرامه حيث أحصر لثلا يمتد إحرامه فيشق عليه، وإذا تحلل حل له كل ما كان محظورا عليه، فإذا كان الإحصار في الحل وجب عليه أن يذبح شاة إن كان مفردا أو متمتعا، وإن كان قارنا فعليه شاة عند الجمهور وشاتان عند الحنفية<sup>(١)</sup>، قال تعالى: ﴿وَأَيُّهَا النَّحْجُ وَالْمَمَرَةُ فَإِنَّ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ<sup>(٢)</sup>﴾. واختلف الفقهاء في وجوب الحل. والتفصيل في مصطلح: (إحصار ف ٣٨ - ٤٢) .

ج - الوقوع في الأسر:

٩ - الأسر لغة: الحبس، واصطلاحا: وقوع المحارب حيا في يد عدوه أثناء القتال، فإذا وقع المحارب أسيرا وجب فداؤه عند جمهور الفقهاء، ونذهب الشافعية إلى ندبه إذا لم يعذب، فإذا عذب وجب الفداء .  
والتفصيل في مصطلح: (أسرى ف ٥٦ - ٦١) .

ما تكون به الفدية .

أولا - الفدية في الصيام:

١٠ - اتفق الفقهاء على أن الشيخ الكبير إذا تكلف الصوم، فصام في رمضان، فلا فدية عليه .

واتفق الفقهاء على أن للشيخ الكبير الذي يبجده الصوم ويشق عليه مشقة شديدة أن يفطر في رمضان، فإذا أفطر فعليه فدية وجوبا عند الحنفية والحنابلة والأصح عند الشافعية<sup>(١)</sup>، لقول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الَّذِينَ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(٢)</sup>. وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ مِمَّنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ<sup>(٣)</sup>﴾، قال ابن عباس رضي الله عنهما في تفسيرها:

(١) فتح القدير ٥١/٣ - ٥٦، واللباب في شرح الكتب ٢١٨/١ - ٢٢٠، ولو جاز للمسالك ١٤٠/٥، وأحكام القرآن ١/٢٨٠، والتتوير في القواعد للزركشي ٢١/٣  
(٢) سورة الحج ٧٨ .  
(٣) سورة البقرة ١٨٤ .

(١) البدائع ٩٢٢/٢ - ٩٧، وجواهر الإكليل ١٦٦/١، والجمع للنزوي ٢٥٧/١ - ٢٥٩، والمغني ١٤١/٣ .  
(٢) سورة الحج ٧٨ .  
(٣) سورة البقرة ١٨٤ .

اشترط اليسار في وجوب الفدية  
١٢ - ذهب الحنفية إلى أن الفدية تجب لو  
كان موسرا.

وقال النووي: إذا أوجبت الفدية على  
الشيخ... وكان معسرا هل يلزمه إذا أيسر  
أم يسقط عنه؟ فيه قولان، وينبغي أن يكون  
الأصح هنا أنها تسقط ولا يلزمه إذا أيسر  
كالفتوة، لأنه عاجز حال التكليف بالفدية،  
وليس في مقابلة جنابة ونحوها، وقطع  
القاضي في المجدد: أنه إذا أيسر بعد الإفطار  
لزمه الفدية، فإن لم يفد حتى مات لزم  
إخراجها من تركته، قال: لأن الإطعام في  
حقه كالقضاء في حق المريض والمسافر، وقد  
ثبت أن المريض والمسافر إذا ماتا قبل تمكنهما  
من القضاء لم يجب شيء، وإن زال عذرهما  
وقدرا على القضاء لزمهما، فإن ماتا قبله وجب  
أن يطعم عنهما مكان كل يوم مد طعام،  
فكذا هنا، وإلى مثل هذا ذهب الحنابلة،  
قال ابن قدامة: والشيخ المهمم - أي القاضي -  
له ذمة صحيحة فإذا كان عاجزا عن الإطعام  
فلا شيء عليه<sup>(١)</sup>، قال تعالى: ﴿لَا يَكْفِيكَ﴾  
﴿أَلَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَرَسُولَهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

نزلت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما  
يطيقان الصيام أن يفطرا ويطعما مكان كل  
يوم مسكينا، والحنبل والمرضع إذا خافتا على  
أولادهما أفطرتا وأطعمتا، ولقول أبي هريرة:  
«من أدركه الكبر فلم يستطع صيام رمضان  
فعليه لكل يوم مد من قمح» وذهب المالكية  
ومكحول وأبو ثور وربيعة وابن المنذر وهو  
مقابل الأصح عند الشافعية إلى أنه لا تجب  
عليه الفدية، لأنه سقط عنه فرض الصوم  
لعجزه، فلم تجب عليه الفدية كالصبي  
والمجنون، وكالمريض الذي ترك الصيام  
لمرض اتصل به الموت، إلا أن المالكية يرون  
أنه يندب له إعطاء الفدية.

#### مقدار الفدية

١١ - ذهب المالكية والشافعية إلى أن مقدار  
الفدية مد عن كل يوم، وبه قال طاووس  
وسعيد بن جبير والثوري والأوزاعي.  
وذهب الحنفية إلى أن المقدار الواجب في  
هذه الفدية هو صاع من تمر، أو صاع من  
شعير، أو نصف صاع من حنطة، وذلك عن  
كل يوم يفطره، يطعم به مسكينا.  
وعند الحنابلة الواجب مدّ برّ، أو نصف  
صاع من تمر، أو شعير<sup>(١)</sup>.

(١) حاشية ابن عابدين ١١٩/٢، والمجموع ٢٥٨/٦.

والفتي لابن قدامة ١٤٠/٣.

(٢) سورة البقرة ٢٨٦/٢.

(١) البدائع ٩٧، ٩٨/٢، وجواهر الإكليل ١٤٦/١.

والمجموع للنووي ٢٥٧/٦ - ٢٥٩، والفتي ١٤١/٣.

تعجيل الفدية:

١٣ - اختلف الفقهاء في مسألة ما إذا كان يجوز للشيخ العاجز والمريض الذي لا يرجى برؤه تعجيل الفدية، فأجاز الحنفية دفع الفدية في أول الشهر كما يجوز دفعها في آخره<sup>(١)</sup>. وقال النووي: اتفق أصحابنا على أنه لا يجوز للشيخ العاجز والمريض الذي لا يرجى برؤه تعجيل الفدية قبل دخول رمضان، ويجوز بعد طلوع فجر كل يوم، وهل يجوز قبل الفجر في رمضان؟ قطع الدارمي بالجواز وهو الصواب<sup>(٢)</sup>.

من مات وعليه صوم فاته بعذر:

١٤ - قال الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة: من مات وعليه صوم فاته بمرض أو سفر، أو غيرهما من الأعذار ولم يتمكن من قضائه حتى مات لا شيء عليه، ولا يصام عنه ولا يطعم عنه، لقول النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم»<sup>(٣)</sup>. ولأنه حق لله تعالى وجب بالشرع، ومات من يجب عليه قبل إمكان فعله، فسقط إلى غير بدل كالحج.

وقال طائفة: يجب أن يطعم عنه لكل يوم مسكين، لأنه صوم واجب سقط بالعجز عنه فوجب الإطعام عنه، كالشيخ الهيم إذا ترك الصيام لعجزه عنه<sup>(٤)</sup>.

وأما من مات بعد تمكنه من القضاء فلم يصمه، فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة، وهو أشهر القولين عند الشافعية، وهو قول الليث والثوري والأوزاعي وابن عبيد إلى أنه يطعم عنه لكل يوم مسكين، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً»<sup>(٥)</sup>، وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «يطعم عنه في قضاء رمضان ولا يصام عنه».

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن رجل مات وعليه نذر يصوم شهراً، وعليه صوم رمضان؟ قال: أما رمضان فيطعم عنه، وأما النذر فيصام عنه، ولأن الصوم لا تدخله النيابة حال الحياة فكذلك بعد الوفاة

(١) البدائع ١٠٣/٢، والقوانين الفقهية ص ١١٠، والمجموع للنووي ٣٧٦/٦، والمغني لابن قدامة ١٤٢/٣، ومغني المحتاج ٤٣٨/١.

(٢) حديث ابن عمر «من مات وعليه صيام شهر...» أخرجه الترمذي (٨٧/٣)، ونقل ابن حجر في التلخيص (٢٠٩/٢) عن الدارقطني والبيهقي أنها صوابا وفقه على ابن عمر.

(١) حاشية ابن عابدين ١١٩/٢.

(٢) المجموع للنووي ٢٦٠/٦.

(٣) حديث: «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم».

أخرجه البخاري (فتح الباري ٢٥١/١٣) وسلم

(٩٧٥/٢) من حديث أبي هريرة.

كالصلاة .

وكذا إن خافتا على أنفسهما وليديهما<sup>(١)</sup> .

إلا أنهم اختلفوا فيما إذا أفطرتا خوفاً على وليديهما، فذهب الشافعية في أظهر الأقوال عندهم والحنابلة ومجاهد إلى أن عليهما القضاء وإطعام مسكين عن كل يوم، لأنها داخلتان في عموم قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾<sup>(٢)</sup> .

وسبق تفسير ابن عباس رضي الله عنهما لهذه الآية (ف ١٠) .

قال ابن قدامة: وروي ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما، ولا يخالف لهما في الصحابة رضي الله عنهم، ولأنه فطر بسبب نفس عاجزة عن طريق الحلقة فوجبت به الكفارة كالشيخ<sup>(٣)</sup> .

وذهب الحنفية وعطاء بن أبي رباح والحسن والضحاك والنخعي وسعيد بن جبير والزهري وربيعة والأوزاعي والثوري وأبو عبيد وأبو ثور - وهو وجه عند الشافعية - إلى أنه لا تجب عليهما الفدية بل تستحب لهما<sup>(٤)</sup>، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة، وعن

ذهب الشافعية في أصح القولين في الدليل عندهم، كما قال النووي وطاووس والحسن البصري والزهري وقتادة وأبو ثور وداود إلى أنه يصام عنه<sup>(٥)</sup>، لقول النبي ﷺ: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه»<sup>(٦)</sup>، ولأنه ﷺ قال لامرأة قالت له: إن أُمِّي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها؟ «صومي عن أمك»<sup>(٧)</sup>، زاد الشافعية: سواء في هذا الحكم بين من فاتته الصيام بعذر كالمريض، أو بغير عذر كالمتعدي بالفطر إذا مات قبل القضاء لما فاتته، كما أن الشافعية لم يفرقوا في ذلك بين من فاتته صيام رمضان وبين من فاتته صيام النذور والكفارات، لعموم الأدلة في ذلك<sup>(٨)</sup> .

الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على وليديهما: ١٥ - اتفق الفقهاء على أن الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً من الصوم على أنفسهما فعليهما القضاء ولا فدية عليهما كالمريض،

(١) المصادر السابقة.

(٢) حديث: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه» .

أخرجه البخاري (فتح الباري ١٩٢/٤)، وسلم (٨٠٣/٢) من حديث عائشة .

(٣) حديث: أنه ﷺ قال لامرأة قالت له: إن أُمِّي ماتت وعليها صوم نذر... .

أخرجه مسلم (٨٠٤/٢) من حديث ابن عباس .

(٤) مغني المحتاج ٤٣٩/١ .

(١) المجموع للنووي ٢٦٧/٦ - ٢٦٩، والمغني لابن قدامة ١٣٩/٣ - ١٤٠، والبدائع ٩٧/٢، والفواكه النونية ٣٥٩/١ وما بعدها .

(٢) سورة البقرة ١٨٤/١ .

(٣) المصادر السابقة.

(٤) المصادر السابقة.

فهو فطر ارتفق به شخصان: وهو حصول الفطر للمفطر، والخلاص لغيره<sup>(١)</sup>.  
من آخر قضاء رمضان مع إمكانه حتى دخل رمضان آخر:

١٦ - اتفق الفقهاء على أنه إذا كان على الإنسان قضاء رمضان أو بعضه، وأخره إلى أن يدخل رمضان، وكان معذورا في تأخير القضاء بأن استمر مرضه أو سفره ونحوهما، جاز له التأخير ما دام العذر ولو بقي سنين، ولا تلزمه الفدية بهذا التأخير وإن تكرر دخول شهر رمضان، لأنه يجوز تأخير أداء رمضان بهذا العذر، فتأخير القضاء أولى بالجواز.

ولكنهم اختلفوا فيمن أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر بغير عذر، هل تجب عليه الفدية مع القضاء أو لا؟.

فذهب جمهور الفقهاء - وهم المالكية والشافعية والحنابلة وابن عباس وابن عمر وأبو هريرة رضي الله عنهم ويجهل وسعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح والقساسم بن محمد والزهرى والأوزاعي وإسحاق والثوري - إلى لزوم الفدية مع القضاء، وهي مد من طعام عن كل يوم.

وذهب الحنفية والحسن البصري وإبراهيم النخعي وداود والمزني من الشافعية إلى أنه لا

الحامل أو المرضع الصوم أو الصيام قال الراوي: والله لقد قالها رسول الله ﷺ أحدهما أو كليهما<sup>(٢)</sup>.

وذهب المالكية والليث - وهو قول ثالث عند الشافعية - إلى أن الحامل تفطر وتقضي ولا فدية عليها، وأن المرضع تفطر وتقضي وتفدي، لأن المرضع يمكنها أن تسترضع لولدها، بخلاف الحامل، ولأن الحمل متصل بالحامل، فالتخوف عليه كالتخوف على بعض أعضائها، ولأن الحامل أفطرت لمعنى فيها، فهي كالمرضى، والمرضع أفطرت لمنفصل عنها، فوجب عليها الفدية<sup>(٣)</sup>.

وذهب بعض علماء السلف ومنهم ابن عمر وابن عباس وسعيد بن جبير رضي الله عنهم إلى أنها يطران ويطعمان ولا قضاء عليهما<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعية: والأصح أنه يلحق بالمرضع في إيجاب الفدية مع القضاء: من أفطر لإتقاذ آدمي معصوم أو حيوان محترم مشرف على هلاك بفرق أو غيره إبقاء لمهجته،

(١) حديث: وإن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة...  
أخرجه الترمذي (٨٥/٣) من حديث أنس بن مالك، وحسنه.

(٢) البدائع ٩٧/٢، والفواكه الدواني ٣٥٩/١، والمجموع ٢٦٧/٦ - ٢٦٩/٣، والمغني ١٣٩/٣.

(٣) المجموع للزوي ٢٦٩/٦.

(٤) مغني المحتاج ٤٤١/١.

وذبح الحنفية إلى أنه تجب عليه الكفارة إذا أفطر بإيصال ما يقصد به التغذي أو التداوي إلى جوفه عن طريق الفم، لأن به يحصل قضاء شهوة البطن، كما يحصل بالجماع قضاء شهوة الفرج، قال ابن قدامة: وحكي عن عطاء، والحسن والزهرى والثوري والأوزاعي وإسحاق أن الفطر بالأكسل والشرب يوجب ما يوجب الجماع.

أما ما لا يقصد به التغذي أو التداوي كبلع الحصى أو التراب أو النواة ونحوها فلا تجب فيه الكفارة عند الحنفية، وكذا إن باشر دون الفرج فأنزل أو استمنى<sup>(١)</sup>. وعن عطاء: أن عليه تحرير رقبة فإن لم يجدها فبدنة أو بقرة أو عشرون صاعاً من طعام.

وذبح المالكية إلى وجوب الكفارة عليه بشروط منها: أن يفطر متعمداً، وأن يكون مختاراً، وأن يأكل أو يشرب عن طريق الفم وأن يكون الإفطار في رمضان الحاضر، وأن يكون عالماً بحرمة الموجب الذي فعله وإن جهل وجوب الكفارة به. والكفارة الواجبة في هذا عند المالكية مثل الكفارة الواجبة بالجماع، لأنه إفطار في رمضان فأشبه الجماع،

فدية عليه، لأنه صوم واجب فلم يجب عليه في تأخيره فدية، ولأن الفدية تجب خلفاً عن الصوم عند المعجز عن تحصيله عجزاً لا يرجى معه القدرة عادة، كما في حق الشيخ الفساي، ولم يوجد المعجز، لأنه قادر على القضاء فلا معنى لإيجاب الفدية<sup>(٢)</sup>.

من أفطر في رمضان عدواناً بغير الجماع: ١٧ - اختلف الفقهاء في وجوب الكفارة أو الفدية على من أفطر في نهار رمضان عدواناً بغير الجماع.

فذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا تجب عليه كفارة ولا فدية، وإنما عليه قضاء اليوم الذي أفطر فيه، لقول النبي ﷺ: «من استقاء عمداً فليقض»<sup>(٣)</sup>، ولأن الأصل عدم الكفارة أو الفدية إلا فيما ورد به الشرع، ولأنه أفطر بغير جماع فلم تجب الكفارة، ولا يصح قياسه على الجماع، لأن الحاجة إلى الزجر عنه أمس، والحكم في التعدي به أكد، وإلى هذا ذهب سعيد بن جبير وابن سيرين والنخعي وهما ابن أبي سليمان وداد<sup>(٤)</sup>.

(١) البدائع ١٠٤/٢، والفواكه الدواني ٣٦٠/١، والمجموع ٣٦٣/٦ - ٣٦٦، مغني المحتاج ٤٤١/١، والمغني ١٤٤/٣ - ١٤٥.

(٢) حديث: «من استقاء عمداً فليقض». أخرجه الترمذي (٨٩/٣) من حديث أبي هريرة وحسنه.

(٣) المجموع للثوري ٣٢٨/٦ - ٣٣٠، المغني لابن قدامة ١١٥/٣ - ١١٦.

(١) المصدران السابقان، والبدائع ٩٧/٢ - ٩٨.

والتفصيل في مصطلح: (تمتع ف ١٦،  
وهدي وقرآن)

ترك واجبات الحج:

٢٠ - اتفق الفقهاء على أنه تجب فدية في ترك  
واجبات الحج والعمرة، كترك الإحرام من  
الميقات وترك الوقوف بالمزدلفة، وترك المبيت  
بمنى ليالي التشريق، وترك الرمي  
للجمرات، وترك طواف الوداع، وغير ذلك  
من المأمورات التي لا يفوت الحج بفواتها .

والواجب في هذا كله باتفاقهم ذبح شاة  
مستوفية لشروط الأصحية لمن يقدر عليها،  
فإن عجز عنها صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة  
إذا رجع إلى أهله كالتمتع<sup>(١)</sup>، على خلاف  
بين الفقهاء ينظر تفصيله في (حج ف ١٢٦  
وما بعدها)

وهل الفدية تجب في ترك الرمي كله أو في  
ترك الرمي لجمرة من الجمار الثلاثة، أو في ترك  
رمي ثلاث حصيات من الحصيات السبع:  
وهكذا في المبيت؟

تفصيل ذلك في مصطلح: (حج ف  
٥٧، ٥٨، ٥٩ وما بعدها)

فعل محظور من محظورات الإحرام:

٢١ - اتفق الفقهاء على أنه إذا ارتكب الحاج

حيث إن كلا منها هتك حرمة الصيام في نهار  
رمضان بمعصية<sup>(١)</sup>.

ثانيا - الفدية في الحج:

١٨ - ذكر الفقهاء أن فدية الحج تجب في حج  
التمتع والقرآن، وفي ترك واجب من واجبات  
الحج والعمرة، وفي فعل محظور من محظورات  
الإحرام، وفي الفوات والإحصار .

واتفقوا في بعض تفاصيل هذه الأحكام  
واختلفوا في بعضها كما يلي:

التمتع والقرآن:

١٩ - أجمع الفقهاء على أن على القارن  
والمتمتع فدية، وهي ذبح شاة أو غيرها من  
الأنعام، لقول الله تعالى في المتمتع: ﴿فَمَنْ  
تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ  
فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَإِنَّ الْحَجَّ وَسِعَ  
إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾<sup>(١)</sup>، ولأنه في  
القارن إذا وجب الدم على المتمتع لأنه جمع  
بين النسكين في وقت أحدهما، فلأن يجب  
على القارن وقد جمع بينهما في الإحرام أولى فإن  
لم يجد القارن والمتمتع الهدى فعليهما صيام  
ثلاثة أيام في الحج وسبعة عند رجوعهما إلى  
بلادهما .

(١) البدائع ٩٧/٢ - ٩٨، والمجموع ٣٢٨/٦ - ٣٣٠،

والمنهاج ١١٥/٣ - ١١٦، والفواكه الدواني ١/٣٦٥.

(٢) سورة البقرة ١٩٦.

(١) المجموع للنووي ٥٠٧/٧ وما بعدها، والمنهاج لابن قدامة  
٤٩١/٣ - ٥٥٢.



ويكون عند الخفية والمالكية والحنابلة من بيت مال المسلمين، وإلا فمن مال المسلمين على قدر وسعهم، والأسير كأحدكم، وهو فرض على الكفاية .

وقال الشافعية يجب المال الذي يفدى به الأسير على الأسير إن كان له مال، وإلا وجب في بيت مال المسلمين إن كان يعذب، وإلا ندب .

والتفصيل في مصطلح (أسرى ف ٥٦)

الاقتداء بتعليم المسلمين ما يفيدهم :

٢٤ - يجوز اقتداء أسرى الكفار بتعليمهم المسلمين ما ينفعهم كتعليم القراءة والكتابة أو تعليمهم حرفة كالحدادة والنجارة، أو صناعة من الصناعات النافعة، لأن تعليم مثل هذه الحرف والصناعات يقوم مقام المال ويقوم به، وقد ورد عن ابن عباس أنه قال: كان ناس من الأسرى يوم بدر لم يكن لهم فداء، فجعل رسول الله ﷺ فداءهم أن يعلموا أولاد الأنصار الكتابة<sup>(١)</sup>.

الاقتداء بتبادل الأسرى :

٢٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن للإمام فداء أسرى المشركين بأسرى المسلمين، لما روى

أو المعتمر محظورا من محظورات الحج أو العمرة فعليه فدية أو كفارة حسب المحظور الذي ارتكبه : ففعل بعض محظورات الإحرام كالجماع يفسد الحج كلية، بينما غيره لا يفسد الحج، وعليه تختلف الفدية الواجبة في هذا عن الفدية الواجبة في ذلك<sup>(١)</sup>.

وتفصيل هذه الفدية، وهل هي غيرة أو مرتبة، مقدرة أو معدلة؟ وهل تجب بمجرد ارتكاب المحظور أم يشترط لتكاملها تكرار الفعل وتعدده؟ أو استمرار ارتكابه لفترة زمنية محددة في مصطلح : (حج ف ١٠٨ وإحرام ف ١٤٥ وما بعدها)

القوات والإحصار:

٢٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى وجوب ذبح الهدي على المحصر، سواء كان محرما بحج فقط، أو بعمره فقط أو كان قارنا، أي محرما بحج وعمره معا .

وتفصيل هذه المسألة في مصطلح (إحصار ف ٣٦ وما بعدها) .

ثالثا - فداء الأسرى :

الاقتداء بالمال :

٢٣ - اتفق الفقهاء على أن الأسير المسلم في أيدي الكفار يجب فداؤه وما يفدى به المال،

(١) البداية والنهاية ٣/٣٠٧.

وحديث ابن عباس وكان ناس من الأسرى يوم بدر . . . أخرجه أحمد (٤١٧/١) .

(١) انظر المصادر السابقة.

عمران بن حصين أن النبي ﷺ «فدى رجلين من أصحابه برجل من المشركين»<sup>(١)</sup>.  
 وذهب أبو حنيفة في إحدى روايتين عنه إلى أنه لا يفادى الأمير المسلم بأسرى المشركين، لأن في ذلك معونة للكفر، فأسراهم بعد فدائهم يعمدون حربا علينا .  
 والتفصيل في مصطلح: (أسرى ف ٢٥)

## فَرَار

التعريف :-

١ - الفرار- بالكسر- والفر- بالفتح - لغة :  
 الهرب، يقال: فر من الحرب فرارا أي هرب<sup>(١)</sup>. وفي القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لَمْ يَزِدْهُمْ دُعَاؤُكَ إِلَّا فِرَارًا﴾<sup>(٢)</sup>.  
 ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(٣)</sup>.

الأحكام المتعلقة بالفرار:  
 أ - الفرار من الزكاة :

٢ - اختلف الفقهاء في حكم الفرار من الزكاة، فقال المالكية والحنابلة ومحمد بن الحسن من الحنفية والأوزاعي وإسحاق وأبو عبيد: إنه يحرم الاحتيال لسقوط الزكاة، وتجب مع الحيلة، كمن كانت عنده ماشية فباعها قبل الحول بدراهم

## فرائض

انتظر: إرث



(١) تاج المبروس، والمصباح المنير، وخزانة الصحاح، والقاموس المحيط، والمفردات .  
 (٢) سورة نوح / ٦ .  
 (٣) العناية على الهداية ٤ / ٣٢٠ ط بولاق .

(١) حديث عمران بن حصين أن النبي ﷺ «فدى رجلين من أصحابه...» أخرجه مسلم (١٢٦٢/٣).

فرارا من الزكاة، أو أبدل النصاب بغير جنسه ليقطع الحول ويستأنف حولا آخر، أو أتلف جزءا من النصاب قصدا لنقص النصاب لتسقط عنه الزكاة، بل تجب عليه الزكاة سواء كان المبدل ماشية أو غيرها من النصب، بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّا بَلَوْنَهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْبَيْتِ إِذْ أَقْبَمُوا لِيَصْرَفْنَاهَا فَصَبَّحُوا ۖ وَلَا يَسْتَنْتَوْنَ ۚ تَلَاَفَ عَلَيْهِمَا طَائِفٌ مِّن رَّيَّةٍ وَهُمْ لَا يَظُنُّونَ ۚ فَأَصْبَحَ كَالشَّرِيمِ ۚ فَتَنَادَوْا مُصْرِعِينَ ۚ﴾<sup>(١)</sup>. فعاقبهم الله تعالى بذلك لفرارهم من الصدقة، لأنهم لما قصدوا قصدا فاسدا اقتضت الحكمة معاقبتهم بنقيض قصدهم، كمن قتل مورثه لا يستعجال ميراثه عاقبه الشرع بالحرمات<sup>(٢)</sup>.

وهذا إذا كانت الحيلة عند قرب الوجوب، ولو فعل ذلك في أول الحول لم تجب فيه الزكاة، لأن ذلك ليس بمظنة للفرار، وكذلك لا تجب الزكاة لو أتلفه لحاجته.

وقال الشافعية والشيخان من الحنفية بسقوط الزكاة مع الكراهة، لأنه نقص قبل تمام حوله، فلم تجب فيه الزكاة كما إذا أتلفه

لحاجته<sup>(٣)</sup>.  
والتفصيل في مصطلح: زكاة (ف ١١٤).  
طلاق الفار:  
٣ - هو تطليق الزوج زوجته بائنا في مرض موته لحرماتها من الميراث.  
وقد اتفق الفقهاء على أن من طلق زوجته في مرض موته فرارا من إرث الزوجة يصح طلاقه كصحته مادام كامل الأهلية.  
كما اتفقوا على إرثها منه إذا مات وهي في عدتها من طلاق رجعي، سواء أكان بطلبها أم لا، وأما إذا مات وهي في العدة من طلاق بائن فقد اختلف الفقهاء في ذلك، فقال الحنفية والمالكية والحنابلة في الأصح عندهم والشافعية في القديم: إنها ترث منه معاملة منه بنقيض قصده، والذين قالوا بتوريثها انقسموا إلى ثلاث فرق: ففرقة قالت: لها الميراث ما دامت في العدة<sup>(٤)</sup>. وقال أحمد وابن أبي ليل: لها الميراث ما لم تتزوج، وقال مالك والليث: ترث سواء كانت في العدة أم لم تكن، تزوجت أم لم تتزوج<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة القلم ١٧ - ٢١.

(٢) ابن عابدين ٣٧/٢، مواهب الجليل ٤/٢ ط دار الفكر بيروت، وشرح الزرقاني ١٢٠/٢، والمغني مع الشرح الكبير ٥٣٤/٢ ط دار الكتاب العربي، ومطالب أولي النهى ٦٤/٢.

(٣) حاشية ابن عابدين ٣٧/٢، وبداية المجتهد ٨٩/٢، وأسنن الطالب ٣٥٣/١، ط مكتبة الكليات الأزهرية.  
(٤) حاشية ابن عابدين ٥٢٨/٢.  
(٥) بداية المجتهد ٨٩/٢، والمغني ٣٢٩/١.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُيَسِرَ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾<sup>(١)</sup> وقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُيَسِرَ فِتْنَةٌ فَأَنْشِبُوا وَادِّكُرُوا إِنَّ اللَّهَ كَثِيرٌ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. وقد عد النبي ﷺ الفرار من الزحف من السبع الموبقات، بقوله: «اجتنبوا السبع الموبقات» ثم ذكر منها: التولي يوم الزحف<sup>(٣)</sup>. وهناك خلاف وتفصيل في شرط وجوب الثبات (ر: جهاد ف ٣٧) و (تولي ف ٣).



واختلف الفقهاء في عدة طلاق الفار، فقال المالكية والشافعية وأبو يوسف من الحنفية: إن زوجة الفار لا تعتد بأطول الأجلين من عدة الوفاة أو ثلاثة قروء، وإنما تكمل عدة الطلاق، لأن زوجها مات وليست زوجة له، لأنها بائن من النكاح، فلا تكون منكوحة، واعتبار الزواج قائما وقت الوفاة في رأي المالكية إنما هو في حق الإرث فقط، لا في حق العدة<sup>(١)</sup>.

وقال الحنفية والحنابلة: إنها تنتقل من عدة الطلاق إلى العدة بأبعد الأجلين من عدة الوفاة وعدة الطلاق احتياطاً، بأن ترخص أربعة أشهر وعشراً من وقت الموت، فإن لم تر فيها حيضها تعتد بعدها بثلاث حيضات<sup>(٢)</sup>.

والتفصيل في مصطلح: طلاق (ف ٦٦) و(عدة)

الفرار من الزحف:

٤ - اتفق الفقهاء على أنه يجب الثبات في الجهاد ويحرم الفرار منه<sup>(٣)</sup>، لقوله تعالى:

= ٩٩/٧، وحاشية السبكي ١٧٨/٢، والمذهب ٣٢٢/٢، وتفسير القرطبي ٣٨٠/٧، ونهاية المحتاج ٦٥/٢، والمغني ٤٨٤/٨، وكشاف القناع ٤٥/٣، وتفسير ابن كثير ٣٣٠/٣ ط دار الأندلس بيروت.

(١) الأنفال ١٥/

(٢) الأنفال ٤٥/

(٣) حديث: «اجتنبوا السبع الموبقات...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٣٩٣/٥) ومسلم (٩٢/١) من حديث أبي هريرة.

(١) بدائع الصنائع ١٩٧/٢، وحاشية ابن عابدين ٦٠٥/٢ ط بولاق، والمذهب ١٤٦/٢، والقوانين الفقهية ص ١٥٧.

(٢) بدائع الصنائع ١٩٧/٢، وحاشية ابن عابدين ٦٠٥/٢ ط بولاق، وكشاف القناع ٤١٦/٥ ط عالم الكتب.

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٢٤/٣ ط بولاق، وبدائع الصنائع.

واصطلاحاً: هي الاستدلال بالأمور  
الظاهرة على الأمور الخفية، وأيضاً هي ما يقع  
في القلب بغير نظر وحجة<sup>(١)</sup>. وقسمها  
ابن الأثير إلى قسمين:

الأول: ما دل ظاهراً هذا الحديث عليه  
«اتقوا فراسة المؤمن» وهو ما يوقعه الله تعالى  
في قلوب أوليائه، فيعلمون أحوال بعض  
الناس بنوع من الكرامات وإصابة الظن  
والحدس.

الثاني: نوع يتعلم بالدلائل والتجارب  
والخلق والأخلاق فتعرف به أحوال  
الناس<sup>(٢)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - القِيافة:

٢ - القِيافة: لغة من قاف يقوف قِيافة فهو  
قائف، وهو: الذي يتبع الآثار ويعرفها،  
ويعرف شبه الرجل بأخيه وأبيه، والجمع:  
القافة.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
اللغوي.

والصلة بين القِيافة والفراسة أن كليهما  
يقوم على النظر إلا أن بينهما farkاً.  
وقد سئل ابن فرحون: هل القافة من

## فِرَاسَة

التعريف :-

١ - الفِرَاسَة لغة: من فَرَسَ فلان بالضم،  
يفرس فروسه وفِرَاسَة: إذا حلق أمر الخيل،  
والفِرَاسَة بالفتح: الثبات على الخيل،  
والحذق بأمرها، والعلم بركوبها، والفِرَاسَة  
بكسر الفاء هي: النظر والتثبت والتأمل في  
الشيء والبصر به، يقال: تفرست فيه الخير:  
تعرفته بالظن الصائب، وتفرس في الشيء:  
توسمه، ورجل فارس على الدابة: بين  
الفروسية.

والفارس أيضاً: الحاذق بما يمارس من  
الأشياء كلها<sup>(١)</sup>.

وفي الحديث: «اتقوا فراسة المؤمن، فإنه  
ينظر بنور الله عز وجل»<sup>(٢)</sup>.

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والنهاية في غريب الحديث  
لابن الأثير ٤٢٨/٣ ط المكتبة الإسلامية، وفيض القدير  
للمناوي ٤٣/١ ط دار المعرفة، بيروت.

(٢) حديث. «اتقوا فراسة المؤمن...»  
أخرجه الترمذي (٢٩٨/٥) من حديث أبي سعيد  
الخدري. وقال: هذا حديث غريب إنما نعرفه من هذا  
الوجه.

(١) قواعد الفقه للبركي  
(٢) النهاية في غريب الحديث ٤٢٨/٣.

إِلْتَوَيْتَيْنِ ﴿١﴾. قال القرطبي في تفسير قوله تعالى ﴿لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ روى الترمذي الحكيم في نوادر الأصول من حديث أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لِلْمُتَفَرِّسِينَ» (٢). ولقوله ﷺ: «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله» (٣).

ونقل القرطبي عن الشافعي ومحمد بن الحسن أنهما كانا ببناء الكعبة ورجل على باب المسجد، فقال أحدهما: أراه نجارا، وقال الآخر: بل حدادا، فتبادر من حضر إلى الرجل فسأله فقال كنت نجارا وأنا اليوم حداد (٤).

اعتبار الفراسة من وسائل الإثبات:

• - للمتفرس المؤمن الأخذ بفراسته في خاصة نفسه ما لم يؤد ذلك إلى محذور شرعي .  
أما فيما يتصل بحقوق العباد فقد اختلف الفقهاء في اعتبار الفراسة من وسائل الإثبات في القضاء أو عدم اعتبارها:  
فذهب الطرابلسي من الحنفية وابن العربي

الفراسة لكونها مبنية على الحدس؟ فأجاب: بأنها ليست منها، بل هي من باب قياس الشبه، وهو أصل معمول به في الشرع (١).

ب - العيافة:

٣ - العيافة لغة من عاف يعيف عيفا إذا زجر، وحدس، وظن .

والعائف: من كان صادق الحدس والظن، والظاهر عائف على الماء بمعنى: يحوم حوله ليجد فرصة فيشرب .

والعيافة: زجر الطائر والتفاؤل بأسماؤها وأصواتها وبمرها، وهي من عادة العرب وذكرت كثيرا في أشعارهم .

ومن اشتهر بها بنو أسد، فكانوا يوصفون بها، ويلجأ إليهم للبحث عن الحيوانات الضالة .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي (٢).

والصلة بينهما أن كلا من العيافة والفراسة مبني على النظر .

الحكم الإجمالي:

٤ - فراسة المؤمن معتبرة شرعا في الجملة، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ

(١) سورة الحجر / ٧٥ .

(٢) حديث أبي سعيد الخدري في تفسير قوله تعالى: ﴿لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾

أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه (١٩١/٣) وأشار إلى إعلاله .

(٣) حديث: «اتقوا فراسة المؤمن . . .»

سبق تخريجه ف ١ .

(٤) القرطبي ٤٢/١٠ - ٤٤ .

(١) النهاية لابن الأثير ١٢١/٤، وضع الباري ٥٦/١٢ ط المكتبة السلفية، وتبصرة الحكام ١٠٧/٢ .

(٢) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٣٣٠/٣ .

شروطها الاستقامة وغيض النظر عن المحارم، فإن المرء إذا أطلق نظره تنفست نفسه الصعداء في مرآة قلبه فطمست نورها ﴿وَكَيْفَ تَرَىٰ إِذَا فُتِنًا لِلَّهِ فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ﴾<sup>(١)</sup>. والحق سبحانه وتعالى يجازي العبد على عمله من جنسه، فمن غيظ بصره عن المحارم عوضه إطلاق نور بصيرته، قال البعض: من غيظ بصره عن المحارم، وكف نفسه عن الشهوات، وعمر باطنه بالمراقبة، وتعود أكل الحلال لم تخطئ فراسته، فكلما زادت تقوى المهيمن ألهمه الله تعالى التبصر بالأمور وسرعة الفهم، فكانت فراسته أثبت ممن كان أقل تقوى منه، لأن هذا النوع لا يعتمد فيه المتفرس على علامات محسوسة.

وأما النوع الثاني، وهو الفراسة المكتسبة، فإنها تنطلق من ملاحظة الصفات الظاهرة في أبدان الناس، وتتبع حركاتهم للتعرف من خلالها على أحوالهم الباطنة، وهي وإن اشتركت مع النوع الأول في بعض هذا فإنها تختلف عنها بما وضعه لها القائلون بها من مقاييس وعلامات<sup>(٢)</sup>.

على أن الأحكام المتوصل إليها بالفراسة ظنية يمكن أن يصدقها الواقع، ويمكن أن

وإن فرحون من المالكية إلى عدم جواز الحكم بالفراسة، لأنه حكم بالظن والحزر والتخمين، ووصف الحاكم الذي يعتمد ذلك في أحكامه بالفسق والجور، لأن الظن يخطئ ويصيب، ولأن مدارك الأحكام معلومة شرعا مدركة قطعاً، وليست الفراسة منها.

وذهب قاضي القضاة الشامي المالكي ببغداد إلى الأخذ بالفراسة والحكم بها، جريا على طريقة إياس بن معاوية في قضاائه، وذهب إلى هذا ابن القيم وقال: ولم يزل حذاق الحكم والولاء يستخرجون الحقوق بالفراسة والأمارات، فإذا ظهرت لم يقدموا عليها شهادة تخالفها ولا إقرارا<sup>(٣)</sup>.

#### مقاييس الفراسة:

٦ - الفراسة نوعان: نوع من المعرفة تحصل للإنسان دون سبب، فهي ضرب من الحدس، ونوع يكون نتيجة التعلم والتجربة.

أما الأول فليست له مقاييس يستعملها المتفرس، وإنما تتم هذه المعرفة بنور الله تعالى كما جاء في الحديث النبوي السابق، ومن

(١) مصيّن الحكماء ص ٢٠٦، تبصرة الحكماء ١٠٣/٢. وأحكام القرآن لابن العربي ١١١٩/٣ تفسير القرطبي ٤٤/١٠ - ٤٥، والطرق الحكمية ص ٢٤ - ٣٤.

(١) سورة النور/٤٠.  
(٢) فيض القدير للمتاوي ١٤٣/١

يحصل ما هو قريب منها أو عكسها .  
وفي كل الأحوال فإنه لا تأثير لها في حياة  
الناس بالتفاؤل أو التشائم والشعور بالشقاء  
أو السعادة، وينبغي أن تستعمل فيما ينفع  
الناس في حدود ما أجازته الشرع .

## فِرَاش

التعريف :-

١ - الفراش في اللغة يطلق على الوطاء - وهو  
ما افترش - كما يطلق على الزوج والمولى،  
والمرأة تسمى فراشا لأن الرجل يفرشها <sup>(١)</sup>،  
ومنه حديث «السود للفراش وللمعاهر  
الحجر» <sup>(٢)</sup> . أي لمالك الفراش .

وفي الاصطلاح يستعمل الفقهاء كلمة  
الفراش بمعنى الوطاء، كما يستعملونها  
بمعنى كون المرأة متعينة للولادة لشخص  
واحد، قال الزيلعي: معنى الفراش أن  
تتعين المرأة للولادة لشخص واحد <sup>(٣)</sup>، وفسر  
الكرخي الفراش بأنه العقد <sup>(٤)</sup> .



(١) متن اللغة والمقرب للمطري، والنهاية في غريب الحديث  
والأثر .

(٢) حديث: «الولد للفراش ...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٢٩٢/٤) من حديث سعد  
ابن أبي وقاص .

(٣) تبين الحقائق ٤٣/٣، وانظر التعريفات للرجائي .

(٤) حاشية الشلبي، بهامش الزيلعي ٣٩/٣ .



الحكم الإجمالي :

أولاً: الفراش بمعنى الوطاء :

٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجب على الزوج تدبير ما تحتاج إليه الزوجة للنوم من الفراش واللحاف والسادة، كل حسب عادته، فإن كان الزوج عن عادته النوم في الأكسية والبسط فعليه لها لنومها ما جرت عادته به، كما يجب على الزوج أن يعطيها ما تفرشه للقعود عليه، ويختلف ذلك باختلاف حال الزوج<sup>(١)</sup>.

وللتفصيل في أحكام الفراش بهذا المعنى (ر: نفقة)

ثانياً: الفراش بمعنى كون المرأة متعينة للولادة لشخص واحد :

٣ - اتفق الفقهاء على أن المرأة إذا كانت زوجة تصير فراشا بمجرد عقد النكاح ثم اشترط المالكية والشافعية والحنبلة إمكان الوطاء بعد ثبوت الفراش، فإن لم يمكن بأن نكح المغربي مشرقية، ولم يفارق واحد منهما وطنه، ثم أتت بولد لسته أشهر أو أكثر لم يلحقه لعدم إمكان كونه منه<sup>(٢)</sup>.

ويرى الحنفية أن الفراش في الزوجة يثبت بمجرد العقد عليها من غير اشتراط إمكان الدخول مادام الدخول متصورا عقلا، ويقولون: إن النكاح قائم مقام الماء مادام التصور العقلي حاصلًا، فمتى أتت الزوجة بولد لأدنى مدة الحمل من حين العقد يثبت نسبه من الزوج، كما في تزوج المشرقي بالمغربية، وبينها مسيرة سنة، فجاءت بالولد لسته أشهر يثبت النسب وإن لم يتوهم الدخول لبعده عنها<sup>(٣)</sup>. واحتج الحنفية فيها ذهبوا إليه بقوله ﷺ: «والولد للفراش»،<sup>(٤)</sup> أي لصاحب الفراش، ولم يذكر فيه اشتراط الوطاء ولا ذكره، ولأن العقد في الزوجة كالوطء<sup>(٥)</sup>.

وذهب ابن تيمية وبعض المتأخرين إلى أن الزوجة لا تصير فراشا إلا بالدخول<sup>(٦)</sup>. وللتفصيل في أحكام ثبوت الفراش بالزواج الفاسد وبالوطء بشبهة (ر: نسب)

مراتب الفراش :

٤ - نص الحنفية على أن الفراش على أربع

(١) البناية ٨١٨/٤، وابن عابدين ٦٣٠/٥، وفتح القدير ٣٠١/٣.

(٢) حلت: «الولد للفراش»... سبق ترجمه ف ١.

(٣) حكمة الفري ٢٥١/٢٣.

(٤) الفروع لابن مفلح ٥١٨/٥، نشر عالم الكتب.

(١) الاختيار ٤/٤، والشرح الصغير ٧٣٨/٢، وبهاية المحتاج ١٨٤/٧، وروضة الطالبين ٤٨/٩، والمغني ٥٦٨/٧.  
(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٣٨/١٠، وفتح الباري ٣٤/١٢، والمغني ٤٢٩/٣، والشرح الصغير ٥٤١-٥٤٠/٣.

مراتب: ضعيف وهو فرَّاش الأمة لا يثبت النسب فيه إلا بالدعوة (يكسر الدال)، ومتوسط وهو فرَّاش أم الولد، فإنه يثبت فيه بلا دعوة ولكنه يتنفي بالنفي، وقوي وهو فرَّاش المنكوحة ومعتدة الرجعي، فإنه فيه لا يتنفي إلا باللعان، وأقوى كفرَّاش معتدة البائن، فإن الولد لا يتنفي فيه أصلاً، لأن نفيه متوقف على اللعان، وشرط اللعان الزوجية<sup>(١)</sup>. وانظر تفصيل ذلك في مصطلحي: (نسب) و(لعان).

## فَرَّاعٌ

التعريف :-

١ - الفرَّاع في اللغة: الحلاء، والحلو، يقال فَرَّعَ المكانَ يَفْرِغُ فَرَّعًا، وَفَرَّعَ يَفْرِغُ فَرَوْعًا: إذا خلا، والاسم الفرَّاع<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح الفقهي عرفه الحنفية بأنه: النزول عن حق مجرد كالوظيفة بعوض أو بدونه<sup>(٢)</sup>.

الأحكام المتعلقة بالفرَّاع:

٢ - اختلف الفقهاء في صحة الفرَّاع - وهو أن يتنازل صاحب وظيفة عن وظيفته لغيره بعوض أو بدونه - فذهب الحنفية والشافعية إلى عدم صحة الفرَّاع، وأنه لا يترتب عليه آثار شرعية، وعليه إذا عزل صاحب الوظيفة نفسه وفرغ لغيره عن وظيفة أو غيرها، فإن كان المنزول له غير أهل فلا يجوز للقاضي



(١) المصباح المنير، ولسان العرب.

(٢) ابن عابدين ٣/٣٨٦.

(١) حاشية ابن عابدين ٢/٦٤٠.

كانت لرجل فرغ لغيره عنها بهال، أجاب بأنها لمن قرره السلطان، لا للمفروغ له، إذ الفراغ لا يمنع التقرير سواء قلنا بصحة المتنازع فيها أو بعدمها الموافق للقواعد الفقهية كما حرره العلامة المقدسي وأفتى في الخيرية أيضا أنه لو فرغ عن الوظيفة بهال فللمفروغ له الرجوع بالمال لأنه اعتياض عن حق مجرد وهو لا يجوز، وقال: صرحوا به قاطبة ومن أفتى على خلافه فقد أفتى بخلاف المذهب، لبناؤه على اعتبار العرف الخاص وهو خلاف المذهب . ولكن أفتى كثير باعتباره وعليه فيفتى بجواز النزول عن الوظائف بهال، وقال العلامة العيني في فتاويه : ليس للنزول شيء يعتمد عليه، ولكن العلماء والحكام مشوا على ذلك للضرورة، واشترطوا إمضاء الناظر لثلا يقع فيه نزاع<sup>(١)</sup>.

وما يقال في الفراغ عن الوظيفة، يقال مثله في الفراغ عن حق التصرف في مشد مسكة الأراضي - وهو عبارة عن كراب الأرض، وكري أنهارها - سميت مسكة، لأن صاحبها صار له مسكة بها بحيث لا تنزع من يده بسببها، وتسمى أيضا مشد مسكة، لأن المشد من الشدة بمعنى القوة، أي قوة

تقريره فيها، وإن كان أهلا لا يجب عليه تقريره، وله تقرير غيره فيها، لأن مجرد الفراغ سبب ضعيف فلا يثبت للمفروغ له حقا، إلا إذا انضم إليه تقرير ناظر الوقف، أو القاضي، جاء في تحفة المحتاج: ولو مات ذو وظيفة، فقرر الناظر آخر، فإن أنه نزل عنها لآخر، لم يقدح ذلك في التقرير لأن مجرد النزول سبب ضعيف إذ لا بد من انضمام تقرير الناظر إليه، ولم يوجد فقدم المقرر، وجاء في حاشية ابن عابدين: وقد جرى العرف في مصر بالفراغ عن الوظيفة بالدراهم، ولا يخفى ما فيه، وينبغي الإبراء العام، بعده، وفيه إشارة إلى عدم جواز ذلك، ونقل ابن نجيم عن الخير الرملي أنه قال لتعليل عدم الجواز: أنه حق مجرد، لا يجوز الاعتياض عنه، فلا طريق لجوازه<sup>(٢)</sup>.

ولأن الحقوق المجردة لا تحتل التملك، ولا يجوز الصلح عنها، وإتلافها لا يوجب الضمان، وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف العامة من إمامة وخطابة، وأذان، وفراشة وبوابة، وعلى وجه البيع، لأن بيع الحق المجرد لا يجوز. وسئل صاحب الفتاوى الخيرية عما إذا قرر السلطان رجلا في وظيفة

(١) حاشية ابن عابدين ٣/٣٨٦، ٤/١٤ البحر الرائق ٢٥٤/٥ الفتاوى الخيرية ١/١٥٩ .

(٢) ابن عابدين يتصرف ٣/٣٨٦، وفتاوى الخيرية ١٥٢/١، وفتحة المحتاج ٦/٣٦١ .

## فَرَجٌ

التعريف :-

١ - الفَرَجُ في اللغة: اسم لجمع سَوَاتِ الرجال والنساء، وكذلك من الدواب ونحوها من الخلق .

وقال الفيومي: الفرج من الإنسان يطلق على القبل والدبر، لأن كل واحد منفرج أي منفتح، وأكثر استعماله في العرف في القبل .  
والفرج أيضا الخلل بين الشيتين، والثغر المخوف، والعورة<sup>(١)</sup>.

واصطلاحاً: قال ابن عابدين من الحنفية: إن الفرج لا يشمل الدبر لغة، وإنما يشملهما حكماً، ووافقه على ذلك الخطاب من المالكية حيث صرح بأن الفرج حيث أطلقت العرب فلا يريدون به إلا القبل .  
وقال النووي: قال أصحابنا: الفرج

التمسك، وكذا في فراغ الزعيم عن تياره، ثم إذا فرغ عنه لغيره، ولم يوجهه السلطان للمفروغ له، بل أبقاه على الفارغ، أو وجهه لغيرهما ينبغي أن يثبت الرجوع للمفروغ له على الفارغ ببدل الفراغ، لأنه لم يرض بدفعه إلا بمقابلة ثبوت ذلك الحق له، لا بمجرد الفراغ، وإن حصل لغيره، قال ابن عابدين: وهذا أفتى في الإسماعيلية، والحامدية، وغيرهما، خلافاً لما أفتى بعضهم من عدم الرجوع، لأن الفارغ فعل ما في وسعه وقدرته، إذ لا يخفى أنه غير المقصود من الطرفين، ولا سيما إذا أبقى السلطان، أو القاضي التيمار أو الوظيفة على الفارغ، فإنه يلزم اجتماع العوضين في تصرفه، وهو خلاف قواعد الشرع<sup>(١)</sup>.



(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والمغرب، والكليات للكشوي ٣/٣٥٨ وانظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٢٢٣ .

(١) ابن عابدين ١٤/٤ - ١٥ .

والفصل في مصطلح (نجاسة) .

الوضوء من مس الفرج :

٤ - اختلف الفقهاء في نقض الوضوء بمس الفرج .

فذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة، إلى أن مس الفرج بالكف في الجملة ينقض الوضوء، لقول النبي ﷺ : «من مس فرجه فليتوضأ»<sup>(١)</sup>، وحديث بسرة بنت صفوان أن النبي ﷺ قال : «من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ»<sup>(٢)</sup> وقوله ﷺ : «إذا أفضى أحدكم يده إلى فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضأ»<sup>(٣)</sup>.

وقد روي ذلك عن بضعة عشر صحابيا، وهذا لا يدرك بالقياس، فعلم أنهم قالوه عن توقيف .

واشترطوا للنقض عدم الحائل، للحديث<sup>(٤)</sup>.

(١) حديث : «من مس فرجه فليتوضأ»

أخرجه ابن ماجه (١٦٢/١) من حديث أم حبيبة، وصححه أبو زرعة والحاكم كذا في التلخيص لأبن حجر (١٢٤/١) .

(٢) حديث بسرة بنت صفوان : «من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ» .

أخرجه الترمذي (١٢١/١) وقال : حديث حسن صحيح .

(٣) حديث : «إذا أفضى أحدكم يده إلى فرجه . . .» أخرجه ابن حبان (الإحسان ٤٠١/٣)، من حديث أبي هريرة، وأخرجه الحاكم (١٣٨/١) مختصرا وصححه .

(٤) مواهب الجليل ٢٩٩/١، وحاشية الدسوقي ١٢١/١ =

يطلق على القبل والدبر من الرجل والمرأة<sup>(١)</sup> .

الأحكام المتعلقة بالفرج :

للفرج - بما يشمل القبل والدبر - أحكام خاصة في الفقه الإسلامي منها :

الفرج عورة :

٢ - أجمع العلماء على أن الفرج من العورة، بل هو أشدها . وهو عورة مغلظة<sup>(٢)</sup> .

والفصل في مصطلح (عورة) .

رطوبة فرج المرأة :

٣ - رطوبة فرج المرأة هي ماء أبيض متردد بين المذي والعرق يخرج من فرج المرأة .

وذهب جمهور الفقهاء إلى نجاسة رطوبة الفرج الخارجة من باطنه، لأنها حيثئذ رطوبة داخلية، أما الخارجة من ظاهر الفرج وهو ما يجب غسله في الغسل والاستنجاء فهي طاهرة .

وذهب أبو حنيفة والحنابلة : إلى طهارة رطوبة الفرج مطلقا<sup>(٣)</sup> .

(١) حاشية ابن عابدين ١٠٠/٢، ومواهب الجليل ٤٠٥/٣، ونهذب الأساء واللغات ٧٠/٤ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٧٠/١، ٢٧٤، وحاشية الدسوقي ٢١١/١ وما بعدها، وغني المحتاج ١٨٥/١، وكشاف القناع ٢٦٤/١ وما بعدها .

(٣) حاشية ابن عابدين ١١٢/١، ٢٠٨، ٢٣٣، وحاشية الدسوقي ٥٧/١، ونهاية المحتاج ٢٢٨/١، ٢٢٩، وغني المحتاج ٨١/١، وكشاف القناع ١٩٥/١ .

٥ - واختلف الفقهاء أيضا في نقض الوضوء بمس الفرج المقطوع أو محله .

فذهب المالكية والحنابلة إلى عدم نقض الوضوء بمس الفرج المقطوع، لذهاب حرمة، وكذا مس محله، لأنه لا يسمى فرجا .

واستثنى الحنابلة مس الفرج البائن من المرأة، فإنه ينقض .

وذهب الشافعية إلى أن مس الذكر المنفصل - كله أو بعضه - ينقض الوضوء إلا ما قطع في الختان، إذ لا يقع عليه اسم الذكر . وأما الدبر وقبل المرأة فإن بقي اسمها بعد قطعها نقض الوضوء بمسها، وإلا فلا، لأن الحكم منوط بالاسم .

ويتنقض الوضوء عندهم أيضا بمس محل قطع الفرج<sup>(١)</sup> .

والتفصيل في مصطلح: (وضوء) .

وطه الحائض والنفساء والمستحاضة في الفرج:

٦ - اتفق الفقهاء على حرمة وطه الحائض والنفساء في الفرج، لقوله تعالى: ﴿ وَتَسْلُوكَ عَنِ الْمَجْجِ قُلْ هُوَ أَذَى

وذهب الحنفية إلى أن مس الفرج لا ينقض الوضوء، لما روى طلق بن علي الحنفي أن النبي ﷺ «سئل عن الرجل يمسه ذكره بعد ما يتوضأ؟ قال: وهل هو إلا مضغة منه أو بضعة منه»<sup>(١)</sup> .

قالوا: لكن من مس ذكره يغسل يده ندبا لحديث: «من مس ذكره فليتوضأ» أي يغسل يده، جمعا بينه وبين قوله ﷺ: «هل هو إلا مضغة منه»<sup>(٢)</sup> .

ثم ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الناقض هو مس ذكر الرجل وقبل المرأة، وكذا حلقة الدبر عند الحنابلة وفي الجديد عند الشافعية .

والمراد بالفرج الذي بمسه ينتقض الوضوء عند المالكية الذكر فقط، فلا نقض عندهم بمس المرأة فرجها إلا إن قبضت عليه أو أدخلت يدها فيما بين الشفرين، فإنه ينقض الوضوء عندهم اتفاقا<sup>(٣)</sup> .

= وشي المحتاج ٣٥/١، وكشاف القناع ١٢٦/١ .

(١) حديث: أن النبي ﷺ «سئل عن الرجل يمسه ذكره...»

أخرجه أبو داود (١٢٧/١) والترمذي (١٣١/١) والسياق لأبي داود وصححه جماعة من العلماء كما في التلخيص لابن حجر (١٢٥/١) .

(٢) حاشية ابن عابدين ٩٩/١ .

(٣) مواهب الجليل ٢٩٩/١ وحاشية الدرر ٣٠٢/١، وشي المحتاج ٣٦/١، وكشاف القناع ١٢٦/١، ١٢٨، ١٢٧/١ .

(١) مواهب الجليل ٢٩٩/١، وحاشية الدرر ١٢٦/١، وشي المحتاج ٣٦/١، وكشاف القناع ١٢٧/١ .

عصب المستحاضة فرجها للصلاة :

٨ - إذا أرادت المستحاضة الصلاة غسلت فرجها قبل الوضوء وحشته بقطنة وخرقه دفعا للنجاسة وتقليلها لها ، فإن كان دمها قليلا يندفع بذلك وحده فلا شيء عليها غيره ، وإن لم يندفع بذلك وحده شدت مع ذلك على فرجها وتلجمت <sup>(١)</sup> .

والأصل في ذلك قول النبي ﷺ لحمنة بنت جحش رضي الله تعالى عنها وأنت لك الكرسف ، فإنه يذهب الدم فقالت : هو أكثر من ذلك ، فقال : فتلجمي <sup>(٢)</sup> .

فساد الصوم بإدخال شيء في الفرج :

٩ - اختلف الفقهاء في فساد الصوم بإدخال شيء في الفرج أو عدم فساده ، كما اختلفوا فيما يجب في حال إفساد الصوم بشيء من ذلك .

فذهب الحنفية إلى أن جماع الصائم غير الناسي في الفرج يوجب القضاء ، وأما الكفاية فلا تجب مع ذلك إلا إذا توفرت الشروط الأتية :

١ - أن يكون عامدا .

(١) حاشية ابن عابدين ٢٠٤/١ ، والجمع ٥٣٣/٢ ، ٥٣٤ ، والمغني ٣٤٠/١ .

(٢) حديث : وأنت لك الكرسف ... أخرجه الترمذي (٢٢٢/١) من حديث حمدة بنت جحش ، وقال : حديث حسن صحيح .

فَأَعْرِضُوا لِلنِّسَاءِ فِي الْمَحْجِزِينَ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴿١﴾ ، ولقول النبي ﷺ : «اصنعوا كل شيء إلا النكاح» <sup>(٢)</sup> ، ولأن دم النفاس ماهر إلا دم حيض محتبس لأجل الحمل ، فكان حكمه حكم الحيض . واستثنى الحنابلة من به شبق لا تندفع شهوته بدون الوطء في الفرج ، ولا يحد غير الحائض <sup>(٣)</sup> .

٧ - واختلف الفقهاء في جواز وطء المستحاضة في الفرج .

فذهب الحنفية والمالكية والشافعية وأحمد في رواية إلى جواز وطء المستحاضة في الفرج ، لما روى عكرمة عن حمدة بنت جحش : «أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها» .

وذهب الحنابلة إلى حرمة وطء المستحاضة إلا أن يخاف العنت <sup>(٤)</sup> .

(ر : استحاضة ف ٢٦ ، ووطء)

(١) سورة البقرة / ٢٢٢ .

(٢) حديث : «اصنعوا كل شيء إلا النكاح» أخرجه مسلم (٢٤٦/١) من حديث أنس بن مالك .

(٣) حاشية ابن عابدين ١٩٤/١ ، ١٩٩ ، وحاشية الدروري ١٧٣/١ ، ١٧٥ ، والقوانين الفقهية ٤٥ ، وفي المحتاج ١١٠/١ ، ١٢٠ ، والجمع ٣٥٨/٢ ، ٥١٨ ، وكشاف القناع ١٩٩/١ ، ٢٢٠ ، والمغني ٣٣/١ ، ٣٧ .

(٤) حاشية ابن عابدين ١٩٨/١ ، والقوانين الفقهية ٤٦ ، والجمع ٣٧٢/٢ ، ٥٤٢ ، وفي المحتاج ١١١/١ ، ١١٢ ، وكشاف القناع ٢١٧/١ ، والفروع ٢٨١/١ ، والمغني لابن قدامة ٣٣٩/١ .

- ٢ - أن يكون مكلفا .  
 ٣ - أن يكون غتارا .  
 ٤ - أن لا يطرأ عليه شيء مبيح للفطر كحيض ومرض بغير صنعه .  
 ٥ - أن يكون قد نوى الصيام ليلا .  
 ٦ - أن يكون الصوم في نهار رمضان .  
 ٧ - أن يكون أداء .  
 ٨ - أن يكون المفعول به آدميا فلا يجب في الجن .  
 ٩ - أن يكون مشتهى على الكمال فلا كفارة بجناح بهيمة أو ميتة ولو أنزل، وبجناح الصغيرة خلاف، فالأوجه عندهم أن لا كفارة بجناحها .  
 ١٠ - أن تتوارى الحشفة في الفرج .  
 ١١ - أن يكون الجناح في الفرج، أما الجناح في الدبر فلا يوجب الكفارة فيما رواه الحسن عن أبي حنيفة، لقصور الجنابة، لأن المحل مستقذر ومن له طبيعة سليمة لا يميل إليه، وفيها روى أبو يوسف عنه تجب الكفارة في الدبر، قال الزيلعي : وهو الأصح وقال ابن عابدين : وهو الصحيح .  
 وتجب الكفارة على المرأة إذا جامعها صبي أو مجنون، وإذا أدخلت في فرجها عودا أو أصبعا أو نحوهما، أو أدخل رجل أو امرأة نحو ذلك في دبرهما، فإن كان الأصبع مبتلة
- أو غيب العود ونحوه في الفرج أو الدبر فسد الصوم، أما إذا كانت الأصبع يابسة أو بقي طرف العود أو نحوه خارج الفرج أو الدبر فلا يفسد الصوم، قال الزيلعي : لو أدخلت الصائمة أصبعها في فرجها أو دبرها لا يفسد على المختار، إلا أن تكون مبلولة بهاء أو دهن<sup>(١)</sup> .
- ويذهب المالكية إلى أن كل ما يصل إلى جوف الصائم عن طريق الفرج أو الدبر يفسد الصيام الواجب والتطوع، ويوجب القضاء والكفارة، سواء كان ذلك بجناح أو غيره إذا توفرت فيه الشروط التالية :
- ١ - أن يكون الجناح موجبا للغسل، فوطء الصغيرة التي لا تطبق الوطء لا قضاء فيه ولا كفارة إذا لم يحصل منه مني ولا مذي، ولا قضاء ولا كفارة كذلك على امرأة وطئها صبي ولم تنزل .  
 ٢ - أن يكون متعمدا .  
 ٣ - أن يكون غتارا .  
 ٤ - أن يكون عالما بحرمة الموجب الذي فعله، ولا يشترط أن يعلم وجوب الكفارة عليه .  
 ٥ - أن يكون الصوم الذي أفسده في رمضان

(١) ابن عابدين ٩٩، ١٠٧/٢، وتبين الحقائق شرح كنز الدقائق ١/٣٢٧، ٣٣٠ .



بالجماع في الفرج في نهار رمضان، سواء أنزل أو لم ينزل، أو كان الجماع دون الفرج وأنزل عامداً أو ساهياً غتاراً أو مكراً، وفي رواية أخرى عن أحمد: أن الجماع دون الفرج إذا اقترن به الإنزال فلا كفارة فيه، وظاهر المذهب: أن من جامع ناسياً كالعامد في وجوب الكفارة.

ولا فرق بين الجماع في القبل أو الدبر من ذكر أو أنثى في وجوب الكفارة.

واختلف في الوطء في فرج البهيمة، فذكر القاضي أنه موجب للكفارة، لأنه وطء في فرج موجب للفعل مفسد للصوم فأشبه وطء الأدمية، وذكر أبو الخطاب أنه لا يجب به الكفارة، لأنه لا نص فيه، ومخالف لوطء الأدمية في إيجاب الحد على إحدى الروايتين وفي كثير من أحكامه.

ولا فرق بين كون الموطوءة زوجاً أو أجنبية أو كبيرة أو صغيرة، ويفسد صوم المرأة ويجب عليها القضاء دون الكفارة بإدخال أصبعها أو أصبح غيرها في فرجها، وقال بعض الحنابلة لا يفسد صومها إلا بالإنزال<sup>(١)</sup>.

نظر كل من الزوجين إلى فرج الآخر:

١٠ - ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى

الحاضر، ولا تجب الكفارة، في أضداد هذه الشروط وعترزاتها، وإنما يجب القضاء<sup>(٢)</sup>.

وهذه الشافعية إلى أنه لو وصل إلى جوف الصائم شيء عن طريق الفرج أو الدبر بطل صومه، قال النووي: لو أدخل الرجل أصبعه أو غيرها دبره أو أدخلت المرأة أصبعها أو غيرها دبرها أو قبلها . . . بطل الصوم باتفاق أصحابنا، ثم قال: قال أصحابنا: وينبغي للصائفة أن لا يتألف بأصبعها في الاستنجاء، فالذي يظهر من فرجها إذا قعدت لقضاء الحاجة له حكم الظاهر فيلزمها تطهيره ولا يلزمها مجاوزته، فإن جاوزته بإدخال أصبعها زيادة عليه بطل صومها، ولا كفارة عندهم إلا على من بطل صومه بجماع أثم به في نهار رمضان بسبب الصوم، فلا كفارة على ناس أو مكروه أو جاهل التحريم، ولا على مفسد غير رمضان، أو بغير الجماع، ولا على مسافر جامع بنية الترخص، وكذا بغيرها في الأصح، ولا على من ظن الليل فبان نهاراً، ولا على من جامع بعد الأكل ناسياً وظن أنه أفطر به، ولا على من زنى ناسياً<sup>(٣)</sup>.

وعند الحنابلة: يجب القضاء والكفارة

(١) الفواكه الدواني ١/٣٥٩، وحاشية المدوي على رسالة ابن أبي زيد ١/٤٠٠، والقوانين الفقهية ص ٣٤.  
(٢) المجموع ٦/٣٩٤، صفح المحتاج ١/٤٢٧، ٤٤٣، ٤٤٢.

(١) للمفتي لابن قدامة ٣/١٠٢، ١٠٥، ١٢٢، وكشاف القناع ٢/٣٧٤، ٣٢٥.

وذهب الشافعية إلى كراهة نظر كل من الزوجين الفرج من الآخر ومن نفسه بلا حاجة، لحديث عائشة، وتشتد الكراهة بالنظر إلى باطن الفرج، وقالوا: إنه لا يكره النظر في حالة الجماع بل يجوز<sup>(١)</sup>.  
لمس فرج الزوجة:

١١ - اتفق الفقهاء على أنه يجوز للزوج لمس فرج زوجته . قال ابن عابدين : سأل أبو يوسف أبا حنيفة عن الرجل يمس فرج امرأته وهي تمس فرجه ليمسها هل ترى بذلك بأسا قال : لا ، وأرجو أن يعظم الاجر<sup>(٢)</sup>.

وقال الحطاب : قد روي عن مالك أنه قال لا بأس أن ينظر إلى الفرج في حال الجماع ، وزاد في رواية ويلحسه بلسانه ، وهو مبالغة في الإباحة ، وليس كذلك على ظاهره<sup>(٣)</sup>.

وقال الفناي من الشافعية : يجوز للزوج كل تمتع منها بما سوى حلقة دبرها ، ولو بمص بظرها<sup>(٤)</sup>.

= من الميزان للذهبي (١١/٤) .

(١) حاشية ابن عابدين ٢٣٤/٥ ، مغني المحتاج ١٣٤/٣ ،

وكشاف القناع ١٦/٥ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٣٤/٥ .

(٣) مواهب الجليل ٤٠٦/٣ ، والحرشي على مختصر خليل ١٦٦/٣ .

(٤) إعانة الطالبين ٣/٣٤٠ ط . مصطفى الحلبي ١٩٣٨ م .

جواز نظر كل من الزوجين إلى فرج الآخر مطلقا ، لما روى بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت : يا رسول الله عوراتنا مائتي منها وما نذر ، قال : «أحفظ عورتك إلا من زوجك أو ماملكت يمينك»<sup>(١)</sup> ، ولأن الفرج محل الاستمتاع ، فجاز النظر إليه كبقية البدن<sup>(٢)</sup>.

لكن صرح الحنفية والحنابلة بأن الأولى أدبا ترك النظر إلى الفرج ، لقول النبي ﷺ : «إذا أتى أحدكم أهله فليستر ولا يتجرد تجرد العيرين»<sup>(٣)</sup> ، ولقول عائشة رضي الله عنها : «مانظرت أو مارأيت فرج رسول الله ﷺ قط» وفي لفظ قالت : «مارأيت من رسول الله ﷺ ولا رأه مني»<sup>(٤)</sup>.

(١) حديث : «أحفظ عورتك إلا من زوجك ...»

أخرجه الترمذي (١١٠/٥) وقال : حديث حسن .

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٣٤/٥ ، وحاشية المسوقي ٢١٥/٢ ، ومغني المحتاج ١٣٤/٣ ، وكشاف القناع ١٦/٥ .

(٣) حديث : «إذا أتى أحدكم ...»

أخرجه ابن ماجه (٦١٩/١) من حديث عتبة بن عبد السلمي وضعف إسناده البوصيري في مصباح الزجاجة (٣٣٧/١) .

(٤) حديث عائشة : «مانظرت أو مارأيت فرج رسول الله ﷺ قط» أخرجه ابن ماجه (٦١٩/١) ، وضعف إسناده البوصيري في مصباح الزجاجة (٣٣٧/١) لجهالة في إسناده .

واللفظ الآخر : «مارأيت من رسول الله ﷺ» .

أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي (ص ٢٥٢) ، وفي إسناده راو متهم بالكذب كما في ترجمته =

الأبضاع، ومن ذلك أنه أقام شبهة البعضية بسبب الرضاع مقام حقيقتها في إثبات الحرمة دون سائر الأحكام من التوارث، ومنع أداء الزكاة، ومنع قبول الشهادة، فأقيم السبب الداعي مقام المدعو احتياطاً .

والمعتبر عندهم النظر إلى الفرج الداخل، ولا يتحقق ذلك إلا عند اتكاء المرأة، وهو ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف: النظر إلى منابت الشعر محرم .  
وقال محمد: أن ينظر إلى الشق .

وجه ظاهر الرواية أن هذا حكم تعلق بالفرج، والداخل فرج من كل وجه، والخارج فرج من وجه، وإن الاحتراز عن النظر إلى الفرج الخارج متعذر فسقط اعتباره<sup>(١)</sup> .

#### فسخ النكاح بعيب الفرج :

١٤ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى ثبوت الخيار في النكاح لكل من الزوجين بعيب من عيوب الفرج كالقرن والرتق والعغل للمرأة، والجب والخصاء والعنة للرجل، فعن سليمان بن يسار «أن ابن سنان تزوج امرأة وهو

وصرح الحنابلة بجواز تقبيل الفرج قبل الجماع، وكراهته بعده<sup>(٢)</sup> .

#### إتيان الزوجة في دبرها :

١٢ - اتفق الفقهاء على حرمة إتيان الزوجة في دبرها<sup>(٣)</sup> . لقول النبي ﷺ : «إن الله لا يستحي من الحق، فلا تأتوا النساء في أدبارهن»<sup>(٤)</sup> .

وتفصيل ذلك في مصطلح (وطء)

#### أثر النظر إلى الفرج في التحريم :

١٣ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى عدم حرمة المصاهرة بالنظر إلى الفرج، وانفرد الحنفية بالقول بثبوت حرمة المصاهرة بالنظر إلى الفرج بشهوة، وجعل ذلك فلو نظرت المرأة إلى ذكر رجل بشهوة، أو نظر هو إلى فرجها بشهوة تعلقت بهما حرمة المصاهرة مالم ينزل، فلو أنزل فلا حرمة، لأن النظر مؤد إلى الجماع غالباً فأقيم مقامه . فإذا أنزل علم أنه لم يؤد إليه فلا حرمة، وللشرع مزيد اعتناء في حرمة

(١) كشف القناع ١٧٠١٦/٥ .

(٢) حاشية ابن عابدين ١٥٦/٣، وصواب الجليل ٤٠٧/٣، ومغني المحتاج ١٤٤/٤، وإعانة الطالبين ٣٤٠/٣، وكشاف القناع ١٨٨/٥، ١٨٩ .

(٣) حديث: «إن الله لا يستحي من الحق» . . . أخرجه النسائي في سننه الكبرى (٣١٨/٥)، ولوجه المنفرد في الترغيب والترهيب (٢٥٣/٣) وقال: رواه ابن ماجه والنسائي بإسناد أحدهما جيد .

(١) فتح القدير ٣٦٨/٢ ط الأميرية ١٣١٥هـ، والفتاوى الهندية ٢٧٤/١، وحاشية ابن عابدين ٢٨٠/٢، والفتاوى وعصرة ٢٤٣/٣، وحاشية الدرر ٢٥١/٢، وكشاف القناع ٧٢/٥ .

وقال ابن عابدين نقلا عن الجوهرة: إذا كان المريض في سائر بدنها غير الفرج يجوز النظر إليه عند الدواء، لأنه موضع ضرورة، وإن كان في موضوع الفرج فينبغي أن تعلم امرأة تدأبها، فإن لم توجد وخافوا عليها أن تهلك أو يصيبها وجع لاحتمله يسترأ منها كل شيء إلا موضع العلة ثم يدأبها الرجل ويغض بصره ما استطاع إلا عن موضع الجرح، وينبغي هنا للجواب .

وقال الشربيني الخطيب: ويشترط عدم امرأة يمكنها تعاطي ذلك من امرأة وعكسه، وأن لا يكون ذميا مع وجود مسلم، وقياسه ما قال الأذري: أن لا تكون كافرة أجنبية مع وجود مسلمة على الأصح، ولو لم نجد لعلاج المرأة إلا كافرة ومسلما فالظاهر كما قال الأذري إن الكافرة تقدم، لأن نظرها ومسها أخف من الرجل .

وفي كتب الحنابلة: ولطبيب نظر ولس ماتدعو الحاجة إلى نظره ولسه حتى فرجها، وظاهره ولو ذميا<sup>(١)</sup>.

دية الفرج:

١٦ - اتفق الفقهاء على أن في الذكر أو

خصي، فقال له عمر: أعلمتها؟ قال: لا، قال: أعلمها ثم خيرها، ولأنه عيب يمنع الوطء الذي هو مقصود النكاح<sup>(٢)</sup>.

وذهب الحنفية إلى أنه ليس لواحد من الزوجين خيار فسخ النكاح يعيب في فرج الآخر، وهو قول عطاء والنخعي وعمر بن عبد العزيز وأبي زياد وأبي قلابة وابن أبي ليل والأوزاعي والثوري .

وروي عن علي قوله: «لا ترد الحرة بعيب» وعن ابن مسعود: «لا يفسخ النكاح بعيب»<sup>(٣)</sup>.

وللزوجة عند الحنفية طلب التفريق لعيب في فرج زوجها، وهو العنة والخصاء والجب، وليس ذلك للزوج، لأن الطلاق بيده .  
والتفصيل في مصطلح (طلاق ف ٩٣، ٩٤).

النظر إلى الفرج لأجل التدأوي:

١٥ - اتفق الفقهاء على جواز النظر للطبيب إلى موضع المرض، حتى وإن كان في موضع الفرج، ولا بد أن يكون النظر حيثئذ بقدر الضرورة، إذ الضرورات تقدر بقدرها .

(١) القوانين الفقهية ٢٢٧ ط دلو العلم للملايين ١٩٧٩م، ومغني المحتاج ٢٠٢/٣، وكشاف القناع ١٠٩/٥ وما بعدها، والمغني لابن قدامة ٦٥٠/٦ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٥٩٧/٢ .

(١) حاشية ابن عابدين ٢٣٧/٥، وسواهب الجليل ٤٠٥/٣، مغني المحتاج ١٣٣/٣، وكشاف القناع ١٣/٥ .

فإذا تقابل في المرأة حل وحرمة غلبت الحرمه، ولهذا لا يجوز التحري في الفروج كما يقول ابن نجيم، وهو عبارة عن طلب الشيء بغالب الرأي عند تعذر الوقوف على حقيقته<sup>(١)</sup>.

قال السيوطي: ولهذا امتنع الاجتهاد فيما إذا اختلطت عمرة بنسوة قرية محصورات، لأنه ليس أصلهن الإباحة حتى يتأيد الاجتهاد باستصحابه، وإنها جاز النكاح في صورة غير المحصورات رخصة من الله لثلا ينسد باب النكاح عليه<sup>(٢)</sup>.

وفي مبسوط السرخسي: إذا طلق إحدى نسائه بعينها ثلاثا ثم نسيها، وكذلك إن متن كلهن إلا واحدة لم يسهه أن يقرها حتى يعلم أنها غير المطلقة<sup>(٣)</sup>.

وصرح ابن نجيم بأن هذه القاعدة إنما هي فيما إذا كان في المرأة سبب محقق للحرمه، فلو كان في الحرمه شك لم يعتبر، ولذا قالوا لو أدخلت المرأة حلمة نديها في فم رضيعه ووقع الشك في وصول اللبن إلى جوفها لم تحرم، لأن في المانع شكاً<sup>(٤)</sup>.

الحشفه دية كاملة وفي شفر فرج المرأة نصف الدية، وفي الشفرين دية كاملة. كما تجب الدية كاملة في إفضاء المرأة عند جمهور الفقهاء.

وقال الحنابلة: في الإفضاء ثلث الدية. وتفصيل ذلك في مصطلح (ديات ف ٣٨، ٤٠، ٥١).

الختان:

١٧ - الختان في الرجل: قطع الجلد التي تغطي الحشفه، بحيث تنكشف الحشفه كلها، وفي المرأة ويسمى خفاضاً قطع ما ينطلق عليه الاسم من الجلد التي تعرف الديك فوق مخرج البول<sup>(١)</sup>.

وهو سنة عند الحنفية والمالكية في الرجال، مكروهة في النساء، وقيل هو سنة عند الحنفية في النساء أيضاً، وواجب عند الشافعية في الصحيح والحنابلة في الرجال والنساء<sup>(٢)</sup> والتفصيل في مصطلح (ختان ف ٢، ٣).

الأصل في الأضباع التحريم:

١٨ - من القواعد الفقهية المقررة قاعدة أن الأصل في الأضباع التحريم.

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ٦٧. والمبسوط ١٨٥/١٠.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ٦١.

(٣) المبسوط للسرخسي ٢٠٣/١٠.

(٤) الأشباه والنظائر لابن نجيم ٦٨.

(١) ابن عابدين ٤٧٨/٥، والفواكه الدواني ٤٦١/١ والنجموع ٣٠٢/١، والإيضاح ١٢٤/١، ١٢٥.

(٢) ابن عابدين ٤٧٩/٥، والفواكه الدواني ٤٦١/١ والنجموع ٢٩٧/١، وما بعدهما، والإيضاح ١٢٣/١.

لا يقف المصلي في صف وأمامه صف آخر ناقص أو فيه فُرْجَة، فيجوز له شق الصفوف لسد الخلل أو الفرجة في الصفوف وقد جاء في السنة من حديث ابن عباس - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ: «من نظر إلى فُرْجَة في صف فليسدّها بنفسه، فإن لم يفعل فمرّ مار فليتخط على رقبته فإنه لا حرمه له»<sup>(١)</sup>.

وللتفصيل انظر مصطلح (صف ف ٣، وصلاة الجمعة ف ٤٠، وصلاة الجماعة ف ٢٦، وتغطي الرقاب ف ٢ و٤)

ب - تريض الفرجة للرمل في الطواف:

٣ - من سنن الطواف الرمل، ولوقات الرمل بالقرب من البيت لزحمة فالرمل مع البعد عن البيت أولى، ولو كان من يفوته الرمل مع القرب بسبب الزحمة يرجو فرجة، فله أن يتريض ليجد الفرجة لرمل فيها، وإن لم يطمع بفرجة لكثرة الزحام فإن علم أنه إن تأخر إلى حاشية الناس أمكنه الرمل فليتأخر<sup>(٢)</sup>.

(١) حديث ابن عباس: «من نظر إلى فرجة في صف ... أخرجه الطبراني في الكبير (١٠٥/١١) وأبو داود الحنبلي في مجمع الزوائد (٩٥/٢) وقال: فيه مسلمة بن علي، وهو ضعيف.

(٢) حاشية ابن عابدين ١٦٩/٢، وسواهب الجليل ١٠٩/٣، وحاشية القليوبي وصميرة ١٠٨/٢، وكشاف القناع ٤٨٠/٢.

## فُرْجَة

التعريف :-

١ - الفُرْجَة - بالضم - لغة - من فَرَّجت بين الشيئين فرجا - من باب ضرب - : فتحت، وفرج القوم للرجل فرجا: أوسعوا في الموقف والمجلس، وذلك الموضع فُرْجَة، والجمع فُرُج، مثل غرفة وغرف .

وكل منفرج بين الشيئين فهو فرجة، والفرجة بالضم أيضا في الحائط ونحوه الخلل، وكل موضع مخافة فُرْجَة .

والفُرْجَة - بالفتح - مصدر يكون في المعاني، وهو الخلو من شدة<sup>(١)</sup>. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي .

الأحكام المتعلقة بالفرجة:

يتعلق بالفرجة جملة من الأحكام الفقهية منها:

أ - فُرْجَة الصف في صلاة الجماعة والجمعة:

٢ - من تسوية الصفوف في صلاة الجماعة أن

(١) المصباح المنير.

ج - الإسراع في المشي في الفرج عند الدفع  
من عروة:

٤ - من سنن وآداب الدفع من عرفة إلى  
مزدلفة السكينة والوقار في السير، فإذا وجد  
الحاج فرجة أسرع في المشي بلا إيذاء، وهذا  
ما يدل عليه حديث أسامة - رضي الله  
عنه - : «كان يسير العتق، فإذا وجد فجوة  
نص»<sup>(١)</sup>.

وقيل: لايسن في زماننا الإسراع لكثرة  
الإيذاء<sup>(٢)</sup>.  
وللتفصيل انظر مصطلح (يوم عرفة)

## فَرَض

التعريف :

١ - الفرض لغة: من فرضت الشيء أفرضه  
فرضا: أوجبتـه وألزمت به . ويأتي الفرض  
بمعنى التقدير، فيقال: فرض القاضي النفقة  
فرضا بمعنى: قدرها، والفرض كل شيء  
تفرضه، فتجبه على إنسان بقدر معلوم،  
والاسم الفريضة<sup>(١)</sup>.

واصطلاحاً: عرف الحنفية الفرض بأنه ما  
عرف وجوبه بدليل قطعي موجب للعلم  
والعمل قطعاً، أما ما عرف وجوبه بدليل ظني  
فهو الواجب عندهم<sup>(٢)</sup>.

الفرق بين الفرض والواجب:

٢ - الفرض والواجب عند الجمهور بمعنى  
واحد إلا في الحج .

ويدور اللغطان عندهم على معنى الثبوت  
والتقدير مطلقاً، وهو أعم من أن يثبت بدليل

## فرس

انظر: خيل

## فَرَسَخ

انظر: مقادير

- (١) حديث أسامة: «كان يسير العتق فإذا وجد فجوة  
نص» .  
أخرجه البخاري (فتح الباري ١٣٨/٦ - ١٣٩) وسلم  
(٩٣٦/٢) .  
(٢) حاشية ابن عابدين ١٧٦/٢، وحاشية القليوبي وصميرة  
١١٤/٢، وكشاف القناع ٤٩٦/٢ .

(١) لسان العرب، والمصباح للنير .

(٢) أصول الشرحي ١١٠/١ - ١١٣، وللحصول ١١٩/١ .

قطعي أو ظني . فَرَض كَفَايَةً ، وفَرَض عَيْن . أما فَرَض

الْكَفَايَةِ : فهو ما يقصد حصوله من غير نظر بالذات إلى فاعله ، فهو واجب على الكل ، ويسقط الوجوب بفعل البعض ، ويأثم الكل بتركه .

وأما فَرَض الْعَيْن : فهو المنظور بالذات إلى فاعله .

وذكر العلماء من أمثلة فَرَض الْكَفَايَةِ الديني : صلاة الجنائزة ، والأمر بالمعروف ، وإقامة الحجج والبراهين القاطعة على إثبات

الصانع ، وإثبات النبوات ، والاشتغال بعلوم الشرع من تفسير وحديث وفقه ، وتولي القضاء والإفتاء .

ومن أمثلة فَرَض الْكَفَايَةِ الدنيوي : الحرف والصنائع ، وما به قوام العيش كالبيع والشراء .

٤ - وذكر العلماء جملة من الفروق بين فَرَض الْكَفَايَةِ وفَرَض الْعَيْن وهي :

أ - أن فَرَض الْكَفَايَةِ أمر كلي تتعلق بها مصالح دينية ودنيوية لا يتظم الأمر إلا بحصولها ، فقصد الشارع تحصيلها ، ولا يقصد تكليف الأحاد وامتحانهم بها ، بخلاف فَرَض الْعَيْن فإن الكل مكلفون بها ممتحنون بتحصيلها .

ب - المصلحة من فَرَض الْعَيْن تتكرر بتكررها كالصلاة مثلاً ، فإن مصلحة

وذهب الحنفية وأحمد في رواية إلى التفريق بين الفَرَض والواجب ، فمقدار الفَرَض عندهم لغة على القطع ، وشرعاً على ما ثبت بدليل موجب للعلم قطعاً من الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع ، ومقدار الواجب عندهم لغة على السقوط وال لزوم ، وشرعاً على ما يكون دليلاً موجباً للعلم ، فثبت الواجب عندهم بدليل ظني .

ويظهر أثر التفريق بين الفَرَض والواجب عند الحنفية في أن جاحد الفَرَض كافر ، لأنه أنكر ما يجب عليه اعتقاد فرضيته قطعاً ، ولا يكفر جاحد الواجب ، لأن دليلاً لا يوجب الاعتقاد ، وإنما يوجب العمل ، ولذا يفسق تاركه ، ومثال الأول الصلوات الخمس ، فإنها فرض علمي وعملي ، ومثال الثاني صلاة الوتر عند أبي حنيفة فهي فرض علمي ، ويقال له : فرض عملاً ، واجب اعتقاداً ، وسنة ثبوتاً<sup>(١)</sup> .

وللتفصيل انظر الملحق الأصوي

تقسيم الفَرَض بحسب المكلف به :

٣ - ينقسم الفَرَض باعتبار المكلف به إلى :

(١) أصول الرضحي ١١٠/١ - ١١٣ . والتلويح على التوضيح ١٢٤/٢ . وحاشية المطالع على جمع الجوامع ١٢٣/١ ، والمستصفي ٦٦/١ ، والإحكام للأمامي ٩٩/١ ، وروضة الناظر لابن قدامة ص ١٦ ط السفلية .



الخصوع لله تعالى والتذلل تتكرر كلما تكررت الصلاة، فشرع هذا القسم على الأعيان تكثيراً للمصلحة .

أما المصلحة من فروض الكفاية فلا تتكرر بتكررها، كإنقاذ الغريق فإن النازل إلى البحر بعد إنقاذه لا يحصل شيئاً من المصلحة، فجعله الشارع على الكفاية نفيًا للعبث في الأفعال، ككسوة العريان وإطعام الجوعان .

ج - إن فرض العين يلزم بالشروع إلا لعذر باتفاق الفقهاء، وكذلك فرض الكفاية خلافاً للشافعية، فلا يلزم فرض الكفاية بالشروع إلا في الجهاد والجنادة والحج تطوعاً عندهم فإنه لا يقع إلا فرض كفاية .

د - إن من ترك فرض عين أجبَر عليه وفي فرض الكفاية خلاف كما في تولي القضاء وكفالة اللقيط وغيرها<sup>(١)</sup> .

المفاضلة بين فرض العين وفرض الكفاية :

٥ - ذهب أبو إسحق الإسفراييني وإمام الحرمين إلى أن للقيام بفرض الكفاية أفضلية على القيام بفرض العين من حيث إن في أدائه إسقاطاً للحرج عن نفسه وعن المسلمين . وذهب ابن عابدين والجلال المحلي في

شرحه على جمع الجوامع إلى أن القيام بفرض العين أفضل، لشدة اعتناء الشارع به بقصد حصوله من كل مكلف، ولأنه مفروض حقاً للنفس فهو أهم عندها وأكثر مشقة، ونقل العطار في حاشيته من كلام الإمام الشافعي والأصحاب ما يؤيد ذلك، فقد قالوا: إن قطع الطواف المفروض لصلاة الجنادة مكروه، وعللوه بأنه لا يحسن ترك فرض العين لفرض الكفاية، فإذا ازدحم فرض الكفاية وفرض العين في وقت واحد لا يسع إلا أحدهما وجب تقديم فرض العين إلا إذا كان له بدل، كما في سقوط الجمعة عن له قريب يمرضه، بل قالوا: لو اجتمع جنازة وجمعة وضاق الوقت قدمت الجمعة على المذهب، وقدم الشيخ أبو محمد الجنادة لأن للجمعة بدلاً .

وإن كان في الوقت متسع فيقدم فرض الكفاية، كما لو اجتمع كسوف وفرض، ولم يخف فوت الفرض، قدم الكسوف كيلاً يفوت، وكذلك يقدم إنقاذ الغريق على إتمام الصوم في حق صائم لا يتمكن من إنقاذه إلا بالإفطار لخوف الفوات<sup>(٢)</sup> . وتفصيل ذلك في الملحق الأصولي .

(١) حاشية العطار على جمع الجوامع ١/٣٣٦، والمثبور في القواعد للزركشي ٣/٣٣، والفرق للقرافي ١/١١٦، وأنوار البروق بهمش الفرق ١/١٦٢، والتقرير والتجويد ٢/١٣٥ .

(٢) حاشية العطار على جمع الجوامع ١/٣٣٧ - ٣٣٨، والمثبور في القواعد ٣/٤٠، وحاشية ابن عابدين ١/٣٠ .

## فَرْع

التعريف :-

١ - الفرع لغة من كل شيء أعلاه، وهو ما يفرع من أصله، والجمع فروع، ومنه يقال: فرعت من هذا الأصل مسائل ففرعت، أي استخرجت فخرجت، ويأتي الفرع أيضا بمعنى الشعر التام، والأفرع ضد الأصل، وتفرعت أغصان الشجرة: كثرت<sup>(١)</sup>. واصطلاحا: استعمل الفقهاء اللفظ في ثلاثة معان:

أ - الفرع بمعنى الولد، ويقابله الأصل بمعنى الوالد.

ب - الفرع بمعنى المقيس: وهو من أركان القياس في مقابلة الأصل، وهو المقيس عليه.

ج - الفرع بمعنى المسألة الفقهية المتفرعة عن أصل جامع<sup>(٢)</sup>.

ما يتعلق بالفرع من أحكام:

أولا: الفرع بمعنى الولد:

يندرج في هذا المعنى جملة من المسائل الفقهية منها:

أ - دخول الفرع في الوصية للأقارب والأرحام.

٢ - اختلف الفقهاء في دخول الفرع في

الوصية للأقارب، فذهب جمهور الفقهاء إلى عدم دخوله فيها، وخالف آخرون<sup>(١)</sup>.  
والتفصيل في مصطلح (وصية)

ب - هبة الأب مال ابنه:

٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز هبة الأب مال ابنه الصغير بشرط العوض.  
والتفصيل في مصطلح: (هبة).

ج - التسوية بين عطايا الأب لأبنائه:

٤ - ذهب الجمهور إلى استحباب التسوية في عطايا الأب لأولاده، وعند الحنفية والحنابلة - وهو رواية عن مالك - يباح التفضيل عند قيام الحاجة إليه، ككثرة العيال أو الاشتغال بالعلم ونحوها<sup>(٢)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (تسوية ف ١١) و(هبة).

(١) حاشية ابن عابدين ٤٣٩/٥، والقلوبي وعميرة ١٧٠/٣، بداية المجتهد ٣٦٤/٢.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٣٩/٥، والقلوبي وعميرة ١١٣/٣.

(١) المصباح المنير، وختم الصالح.

(٢) ابن عابدين ٤٣٩/٥، والتلويح على التوضيح ٥٢/٢، والأشباه لابن نجيم ص ١٢٠.

د - إعطاء الزكاة لفرع المزكي :

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم جواز دفع الزكاة من سهم الفقراء والمساكين للفرع إذا وجبت نفقته عليه ، وإلا جاز .

وذهب الحنفية إلى عدم جواز دفع هذا السهم من الزكاة للفروع مطلقاً<sup>(١)</sup> .

والتفصيل في مصطلح (بعضية ف ٥)

و (زكاة ف ١٧٧) .

هـ - قتل الأصل بفرعه :

٦ - جمهور الفقهاء على أنه لا يقتل والد بولده ، لحديث : «لا يقتل الوالد بالولد»<sup>(٢)</sup> . ولأن الوالد لا يقتل ولده غالباً لوفور شفقتة ، فيكون في ذلك شبهة في سقوط القصاص ، ولأن الوالد كان سبياً في وجود الولد فلا يكون الولد سبياً في عدمه<sup>(٣)</sup> .

وخالف في هذه الجملة بعض الفقهاء طاعنين في صحة الحديث ، ومستدلين بالقياس على ما إذا زنى الأب بابنته ، فإنه يرحم .

وللتفصيل انظر مصطلح : (قصاص)

و - إجابة القاضي وليمة فرعه :

٧ - تجب إجابة الدعوى أو تسن بشروط ، منها : ألا يكون المدعو قاضياً ، إلا إذا دعاه أصله أو فرعه ، وذلك لاستثناء التهمة<sup>(١)</sup> .

وللتفصيل انظر مصطلح : (قضاء) و (وليمة) و (دعوة ف ٢٧ و ٢٨) .

ز - وجوب النفقة على الفروع والأصول :

٨ - ذهب الفقهاء إلى أن نفقة الأصول الفقراء تجب على الفروع ، وكذلك تجب نفقة الفروع الفقراء على الأصول ، لقوله تعالى : ﴿وَقَعَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِنَاءَهُ وَيَأْتِيَنَّكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ، ومن الإحسان الإنفاق عليهما عند حاجتهما ، ولقوله تعالى في وجوب نفقة الفروع على الأصول : ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ يَرْزُقُنَّ وَالْكَافَّةُ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> ، فيقاس على الفروع الأصول بجامع البعضية ، بل هم أولى ، لأن حرمة الوالد أعظم ، والولد بالتعهد والخدمة أليق<sup>(٤)</sup> .

وللتفصيل انظر (نفقة) .

(١) حاشية ابن عابدين ٦٣/٢ ، وحاشية الدرر ٤٩٩/١ ، والمجموع ٢٢٩/٦ .

(٢) حديث : «لا يقتل الوالد بالولد» ... أخرجه الترمذي (١٩/٤) ، وابن ماجه (٨٨٨/٢) من حديث عمر بن الخطاب ، وصححه إسناده البيهقي في المعرفة (٤٠/١٢) بلفظ : «ولا يقاد الأب من ابنه» .

(٣) ابن عابدين ٣٤٤/٥ .

(١) حاشية القليوبي وصميعة ٢٩٥/٣ .

(٢) سورة الإسراء / ٢٣ .

(٣) سورة البقرة / ٢٣٣ .

(٤) حاشية ابن عابدين ٦٧٨/٢ ، وبلغت السالك ٥٢٦/١ . وحاشية القليوبي وصميعة ٨٤/٤ ، وكشاف القناع ٤٨٠/٥ - ٤٨١ .

فرعا عليه . ومن فروعها الفقهية قولهم : إذا برىء الأصل برىء الضامن - أي الكفيل - لأنه فرعه في الالتزام . وللتفصيل انظر مصلح (تبعية ف ٧) .

### ح - شهادة الفرع للأصل :

٩ - ذكر الفقهاء أن من شروط أداء الشهادة عدم التهمة، وذكروا أن من أسباب التهمة البعضية، فلا تقبل شهادة أصل لفرعه، ولا فرع لأصله، وتقبل شهادة أحدهما على الآخر .

وللتفصيل انظر مصطلح (شهادة ف ٢٦) و (بعضية ف ٨) و (ولد) .

### ثانيا : الفرع بمعنى المقيس :

١٠ - عرّف الأصوليون القياس بأنه : تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع بعلّة متحدة لا تدرك بمجرد اللغة، والمراد بالأصل المقيس عليه، والفرع المقيس<sup>(١)</sup> . وللتفصيل انظر مصطلح (قياس) والملاحق الأصولي .

### ثالثا : الفرع بمعنى المسألة الفقهية المتفرعة عن أصل :

١١ - من القواعد الفقهية التي قررها الفقهاء قولهم : الفرع يسقط إذا سقط الأصل، ونحوها قاعدة : التابع يسقط بسقوط المتنوع، فالشيء الذي يكون وجوده أصلا لوجود شيء آخر يتبعه في الوجود يكون ذلك

(١) التلويح على التوضيح ٥٢/٢، والإحكام في أصول الأحكام ١٨٦/٣ .



يذبحونها في رجب<sup>(١)</sup>.  
وفي الاصطلاح: عند الحنفية هي أول ولد  
تلده الناقة أو الشاة يذبح فيأكل ويطعم  
منه .

وقيل: هي نذر ينذر الرجل إذا بلغت  
غنمه كذا شاة يذبح من كل عشرة منها واحدة  
في رجب .

وعند المالكية والحنابلة هي شاة تذبح في  
رجب يتبركون بها في الجاهلية .  
وعند الشافعية ذبيحة كانوا يذبحونها في  
العشر الأول من شهر رجب ويسمونها  
الرجبية<sup>(٢)</sup> .

والصلة بين العتيرة والفَرَعَة أن بينهما عموما  
وخصوصا . فالعتيرة خاصة بها يذبح في  
رجب عند الجمهور .

الحكم الإجمالي:  
٣ - اختلف الفقهاء في حكم الفَرَع أو الفَرَعَة  
على قولين: فذهب المالكية والحنابلة في الفَرَع  
وكذلك الحنفية في العتيرة التي بمعنى الفَرَع  
إلى القول بنسخها، ولكل منهم تفصيل في  
مذهبه على النحو التالي:

قال الحنفية إن الناسخ هو ذبح

## فَرَعَة

التعريف :-

١ - الفَرَعَة والفَرَع في اللغة :- بفتحين - أول  
نتاج الناقة أو الشاة، وكانوا يذبحونه في  
الجاهلية لألهتهم ويتبركون به .  
وقيل: هو ذبح كانوا إذا بلغت الإبل ما  
تمناه صاحبها ذبحوه .

وقيل: إذا بلغت مائة بعير .  
وقيل: هو طعام يصنع لنتاج الإبل،  
كالخرس لولاد المرأة<sup>(٣)</sup> .

ولا يخرج الاستعمال عند الفقهاء عن  
المعنى اللغوي الأول، فالفرع أو الفرعة  
عندهم أول نتاج البهيمة كانوا يذبحونه ولا  
يملكونه رجاء البركة في الأم بكثرة نسلها<sup>(٤)</sup> .

الألفاظ ذات الصلة:

العتيرة:

٢ - من معاني العتيرة لغة: شاة كانوا

(١) المصاحح النير .

(٢) بدائع الصنائع ٦٩/٥، صواهب الجليل ٢٤٨/٣ والمغني  
٦٥٠/٨، والمجموع ٤٤٣/٨ .

(١) المصباح المنير، لسان العرب .

(٢) مواهب الجليل ٢٤٨/٣، والمجموع ٤٤٣/٨، والمغني  
٦٥٠/٨ .

وعند الحنابلة أن الفرعة لا تسن ولا تكروه، وأن المراد بالنفي في الحديث: «لا تفرع ولا عترة» هو نفي كونها سنة، لا تحريم فعلها ولا كراهته، فلو ذبح إنسان ولد الناقة لحاجة أو للصدقة لم يكن ذلك مكروهاً، وأيدوا نسخ السنة بأميرين:

أولهما: أنه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه، وهو متأخر بالإسلام، فإن إسلامه كان سنة فتح خبير، وهي السنة السابعة من الهجرة.

ثانيهما: أن الفرع كان من فعل الجاهلية، فأظهر بقاؤهم عليه إلى حين نسخه<sup>(١)</sup>.

وذهب الشافعية فيما رجحه النووي، إلى أن الفرعة مستحبة غير مكروهة<sup>(٢)</sup>. واستدلوا بجملة من الأحاديث منها: حديث نبیشه رضي الله عنه قال: نادى رجل رسول الله ﷺ: إنا كنا نعتز عترة في الجاهلية في رجب، فما تأمرنا؟ قال: «اذبحوا لله في أي شهر كان، وبروا الله عز وجل، وأطعموا»، قال: إنا كنا نفرع فرعاً في الجاهلية، فما تأمرنا؟ قال: «في كل سائمة فرع تغدوه ماشيتك حتى إذا استحمل للحجيج ذبحته فتصدق بلمحه»<sup>(٣)</sup>. وحديث عائشة رضي

الأصحية، مستدلين بما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن، ونسخ صوم رمضان كل صوم، ونسخ غسل الجنابة كل غسل، ونسخت الأضاحي كل ذبيح»<sup>(١)</sup>.

وعند المالكية قولان: منهم من ذهب إلى أنها منهي عنها ولا بر في فعلها ومنهم من ذهب إلى نسخ وجوبها وبقيت الإباحة لمن شاء فعلها، واحتجوا بقول النبي ﷺ: «ولا فرع ولا عترة»<sup>(٢)</sup>.

فهو يحتمل النهي ونفي البر، كما يحتمل نسخ الوجوب، وما يشهد لاحتمال الثاني حديث الحارث بن عمرو التميمي: أنه لقي رسول الله ﷺ في حجة الوداع، قال: فقال رجل من الناس: يا رسول الله العتائر والفرائع قال: «من شاء عترو من شاء لم يعتر، ومن شاء فرع ومن شاء لم يفرع»<sup>(٣)</sup>.

(١) حديث: «نسخت الزكاة كل صدقة...»

أخرجه الدارقطني (٢٨١/٤) من حديث علي مرفوعاً، وذكر الدارقطني أن في إسناده راوية متروكة، وانظر بدائع المتنازع ٦٩/٥.

(٢) حديث «لا تفرع ولا عترة...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٥٩٦/٩)، وسلم (١٥٦٤/٣) من حديث أبي هريرة.

(٣) حديث: الحارث بن عمرو التميمي أنه لقي رسول الله ﷺ في حجة الوداع.

أخرجه النسائي (١٦٨/٧)، وانظر مواهب الجليل ٢٤٨/٣.

(١) المغني ٦٥٠/٨ - ٦٥١.

(٢) المجموع ٢٤٥، ٢٣٤/٨.

(٣) حديث نبیشه «نادى رجل رسول الله ﷺ...»

الله عنها قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ بالفرقة من كل خمسين واحدة»، وفي رواية: «من كل خمسين شاة شاة»<sup>(١)</sup>.

## فَرَق

التعريف :

١ - الفرق في اللغة: الفصل بين الشيئين، وموضع المفرق من الرأس<sup>(١)</sup>.

والفرق اصطلاحاً عرفه العضد بأنه: إبداء خصوصية في الأصل هو شرط أو إبداء خصوصية في الفرع هو مانع<sup>(٢)</sup>.  
ويسمى الفرق سؤال المعارضة، وسؤال المزاحمة،<sup>(٣)</sup> ويسميه الحنفية المفارقة<sup>(٤)</sup>.

الحكم الإجمالي :

٢ - اختلف الأصوليون في اعتبار الفرق قادحا من قواعد العلة .

فذهب جمهور الحنفية إلى عدم اعتباره قادحا في العلة، وعدّوه من الاعتراضات



(١) لسان العرب .  
(٢) التفتازاني على شرح العضد ٢٧٦/٢ ط الأميرية ١٣١٦ هـ .  
(٣) البحر المحيط ٣٠٢/٥ .  
(٤) فواتح الرحموت مطبوع بنجل المستنصر ٣٤٧/٢ ط الأميرية ١٣٢٤ هـ .

= أخرجه أبو داود (٢٥٥/٣)، وكذا الحاكم (٢٣٥/٤) مختصراً وصححه ووافقه الذهبي .  
(١) حديث عائشة: «أمرنا رسول الله ﷺ بالفرقة ...» أخرجه البيهقي (٣١٢/٩) والرواية الثانية لأبي داود (٢٥٦/٣) .

يقاد المسلم بالنمي كغير المسلم بجامع  
القتل العمد العدوان، فيعترض الشافعي  
بأن الإسلام في الفرع مانع من القود<sup>(١)</sup>.  
والتخصيص في الملحق الأصولي .



القاسدة التي ترد على العلل، قالوا: ويندرج  
في الفرق سؤال اختلاف جنس المصلحة في  
الأصل والفرع كقول الشافعي: اللواط إيلاج  
فرج في فرج إيلاجا محرما قطعاً فيحد اللواط  
كالزاني، لكونه مرتكباً للإيلاج المحرم،  
فيعترض بأن المصلحة في الأصل في شرع  
الحد منع اختلاط النسب، فإنه يحتمل أن  
يكون الولد من زنا، وفي الفرع - وهو اللواط -  
دفع رذيلة أخرى لأنه لا احتمال للاختلاط،  
فقد اختلف جنس المصلحة فلا يلزم تعدية  
الحكم<sup>(١)</sup>.

وذهب جمهور الشافعية إلى اعتبار الفرق  
قادحا من قواعد العلة، وهو عندهم راجع  
إلى المعارضة في الأصل أو الفرع، أو إليهما  
معاً، لأنه على الأول - أي المعارضة في الأصل  
أو الفرع - إبداء خصوصية في الأصل تجعل  
شرطاً للحكم بأن تجعل من علته، أو إبداء  
خصوصية في الفرع تجعل مانعاً من الحكم،  
وعلى الثاني - أي المعارضتين في الأصل  
والفرع - إبداء الخصوصية معاً .

مثال ذلك: أن يقول الشافعي: النية في  
الوضوء واجبة كالتيتم بجامع الطهارة عن  
حدث، فيعترض الحنفية بأن العلة في  
الأصل الطهارة بالتراب، وأن يقول الحنفي:

(١) حاشية المطبع على جمع الجوامع ٢/٣٦٤، والبحر  
المحيط ٥/٣٠٣، وإرشاد الفحول ٢/٢٢٩ .

(١) كشف الأسرار ٤/٤٧، ٤٨، وقواطع الرجوت ٢/٣٤٧ .



إخواننا، فيكون ذلك متعا لهم عن التقاطع والتدابير، وليس فيه دليل على تحريم الاختلاف في الفروع، فإن ذلك ليس اختلافا، إذ الاختلاف ما يتعذر معه الاتفاق والجمع والذي هو سبب الفساد<sup>(١)</sup>.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَيْنِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «افترقت اليهود على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة، وتفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»<sup>(٣)</sup>.

قال أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي: إنه ﷺ لم يرد بالفرق المذمومة المختلفين في فروع الفقه من أبواب الحلال والحرام وإنما قصد بالذم من خالف أهل الحق في أصل التوحيد، وفي تقدير الخبر والشر، وفي شروط النبوة والرسالة، وفي موالات الصحابة وما جرى مجرى هذه الأبواب،

(١) تفسير القرطبي، ج ٤/ ١٥٩.

(٢) سورة آل عمران / ١٠٥.

(٣) حديث أبي هريرة: «افترقت اليهود على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة...»

أخرجه أبو داود (٢/٥)، وأبو حاتم (١/١٢٨)، وصححه الحاكم ويثبته المنهجي.

## فِرْقَ الأَمة

التعريف :-

١ - الفِرْقُ في اللغة جمع فرقة، والفرقة هي: الطائفة من الناس<sup>(١)</sup>.

والأمة من معانيها في اللغة: جماعة من الناس يجمعهم أمر ما، إما دين واحد، أو زمان واحد، أو مكان واحد، وفي التنزيل: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا﴾<sup>(٢)</sup>.

وفرق الأمة في الاصطلاح: اسم أطلق على الفرق المنتسبة إلى الإسلام والتي ظهرت بعد الصدر الأول.

الحكم الإجمالي:

٢ - أمر الله المؤمنين بالائتلاف، ونهاهم عن الفرقة، قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾<sup>(٣)</sup>. أي في دينكم كما افترقت اليهود والنصارى في أديانهم، وأمرهم سبحانه وتعالى بأن يكونوا في دين الله

(١) لسان العرب.

(٢) سورة النحل/ ٣٦، وانظر المقدمات للأصفهاني.

(٣) سورة آل عمران / ١٠٣.

## فَرْقُ الْأَمَةِ ٢ - ٥

والعقل، وأسَاء الله، والرسالة، والأمانة .  
وتفصيل ذلك في كتب العقيدة .

فيرجع تأويل الحديث في افتراق الأمة إلى هذا النوع من الاختلاف <sup>(١)</sup>.

### الفرق المذمومة:

الأحكام المتعلقة بالفرق:  
٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يَكْفُرُ أحد من أهل القبلة، إلا من أنكر منهم أمراً معلوماً من الدين بالضرورة، كنفى الصانع، أو نفى ما هو ثابت بالإجماع من الصفات، كالعلم، والقدرة، وإثبات ما هو منفي عنه بالإجماع، كحدوث الله سبحانه، وقدم العالم، أو اعتقد مذهب الحلول والتناسخ، أو اعتقد ألوهية بعض أئمتهم، أو أنكر ركناً من أركان الإسلام، كوجوب الصلاة، والصوم، والزكاة، والحج، أو أحل ما حرم القرآن بنص لا يقبل التأويل كالزنا، ونكاح البنات، وغير ذلك مما ورد في تحريمه أو تحليله نص صريح لا يقبل التأويل، وهذا الصنف من الفرق لا يعد من المسلمين، وحكمهم حكم المرتدين عن الدين، ولا تحمل ذبائهم ولا نكاح المرأة منهم، ولا يقر في دار الإسلام بالجزية، بل يستتاب فإن تابوا، وإلا وجب قتله <sup>(١)</sup>.

٣ - روي أن النبي ﷺ ذكر بعض الفرق قبل ظهورها بالاسم وضمهم، فروي عنه أنه ذم القدرية، وأنه ﷺ قال عنهم: «إن مجوس هذه الأمة المكذبون بأقدار الله» <sup>(٢)</sup>، وروي عنه ذم المرجئة مع القدرية . وذكر آخرين بأوصافهم، وقال: «إنهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية» <sup>(٣)</sup>، كما روي عن الخلفاء الراشدين، أنهم أخبروا أو أشاروا إلى افتراق الأمة إلى فرق، وأن الفرقة الناجية واحدة، وسائرهما على الضلال في الدنيا، والبوار في الآخرة <sup>(٤)</sup>.

### أهم ما اختلفت فيه الفرق المذمومة:

٤ - اختلفت الفرق المذمومة في أمور من العقيدة، أهمها: الصفات، والقدر، والعدل، والوعد، والوعيد، والسمع،

(١) تحفة الأحمدي ٣٩٨/٧، وصون المعيد في شرح سنن أبي داود ٣٤٠/١٢ .

(٢) حديث: «إن مجوس هذه الأمة المكذبون بأقدار الله» أخرجه ابن ماجه (٣٥/١) من حديث جابر بن عبد الله، وضعف إسناده البرهيري في مصباح الزجاجة (٥٥/١) .

(٣) حديث: «إنهم يمرقون من الدين» . أخرجه البخاري (فتح الباري ٦٧/٨) ومسلم (٧٤٢/٢) من حديث أبي سعيد الخدري .

(٤) الفرق بين الفرق ص ٩ .

### وأما شهادة أهل الأهواء من فرق

(١) معني المحتاج ٤٣٤/٤ - ٤٣٥، وطبقة المحتاج ٤١٤/٧ - ٤١٥، وأما بعد، وشرح الزرقاني ٦٣/٨ - ٦٤، وطلب أبي النضر ٢٨١/٦ - ٢٨٢، وأما بعد، والفرق بين الفرق ص ٣٥٦ - ٣٥٧، وحاشية ابن عابدين ٣٧٧/١ .

الأمة <sup>(١)</sup> . فقد اختلف الفقهاء في ردّها على أقوال ، ينظر تفصيلها في مصطلح (أهل الأهواء ف ٩) ، و (بدعة ف ٢٩) وأما رد روايتهم أو قبولها ، وحكم الاقتداء بهم في الصلاة وصحة ولايتهم في الأمور العامة للمسلمين ، فينظر في مصطلح (بدعة ف ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢)

## فِرْقَة

التعريف :-

١ - الفِرْقَة - يضم الفاء - اسم من المفارقة ، ومعناها في اللغة : المباعدة ، وأصلها من الفرق بمعنى الفصل ، يقال : فرق بين الشيئين فرقا وفرقانا : فصل بينهما ، واقترب القوم فرقة : ضد اجتمعوا . والفرقة - بالكسر - جماعة منفردة من الناس <sup>(١)</sup> .

وفي الاصطلاح : يذكر الفقهاء هذه الكلمة ويريدون بها انحلال رابطة الزواج ، والفصل والمباينة بين الزوجين ، سواء أكانت بطلاق أم بغيره <sup>(٢)</sup> .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الطلاق :

٢ - الطلاق لغة : الحل ورفع القيد ، يقال : طلق المرأة وأطلقته : سرحته <sup>(٣)</sup> .

وفي الاصطلاح : هو رفع قيد النكاح في



(١) لسان العرب ، ومن اللغة .

(٢) المتور في القواعد ٢/٢٤ ، ٢٥ .

(٣) المصباح للنبي ، والمصالح للجوهري .

(١) فتح القدير ٦/٤١٠ ، ٤١١ ، وبهية المحتاج ٨/٣٠٥ ، ونهني

المحتاج ٤/١٣٤ - ١٣٥ .

والعلاقة بين الفرقة والفسخ العموم والخصوص من وجه، فيجتمعان في فسخ عقد النكاح، والفرقة أعم من الفسخ في بعض صورها كما في الفرقة بالطلاق، وهو أعم من الفرقة في بعض الصور، كالفسخ في عقد البيع والإجارة ونحوهما .

ما يتعلق بالفرقة من أحكام:

أولاً - أسباب الفرقة:

أ - الفرقة بسبب الشقاق بين الزوجين:

٥ - الشقاق هو النزاع بين الزوجين، فإذا وقع وتعدل الإصلاح بينهما يبعث حكم من أهل كل واحد منهما للعمل في الإصلاح بينهما بحكمة وروية، مطابقاً لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْصُرُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّي اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ (١).

فإن نجحنا في الإصلاح، وإلا جاز لهما التفريق بين الزوجين إما بشرط التوكيل والتفويض لهما على ذلك كما ذهب إليه الحنفية والحنابلة في قول، أو دون حاجة إلى التوكيل والتفويض بل بموجب التحكيم، كما قال به المالكية والحنابلة في قول آخر، وعلى تفصيل عند الشافعية (٢).

الحال أو في المآل بالفاظ مخصوصة أو ما يقع مقامها (٣).

والعلاقة بين الطلاق والفرقة هي أن الطلاق من أنواع الفرقة، والفرقة أعم من الطلاق لأنها قد تكون فسخاً .

ب - الخلع:

٣ - الخلع - بالفتح - مصدر، وبالضم اسم، ومعناه في اللغة: النزاع والإزالة (٤).

وفي الاصطلاح: الخلع بالضم: فرقة بعوض مقصود لجهة الزوج بلفظ طلاق، أو خلع (٥).

والعلاقة بين الخلع وبين الفرقة هي أن الخلع نوع من أنواع الفرقة، والفرقة أعم من الخلع .

ج - الفسخ:

٤ - الفسخ لغة: النقض والإزالة .

وفي الاصطلاح حل رابطة العقد، وبه تنهدم آثار العقد وأحكامه التي نشأت عنه (٦).

(١) الدر المختار مع رد المحتار ٢/٢٢٦، وحاشية الدسوقي ٢/٣٤٧، ومضى للمحتاج ٣/٢٧٩، والمغني لابن قدامة ٢٩٦/٧ .

(٢) المصباح المنير .

(٣) جواهر الإكليل ١/٣٣٠، وحاشية الفليوي ٣/٣٠٧، وكشاف القناع ٥/٢١٢ .

(٤) المصباح المنير، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣١٣، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٣٨ .

(١) سورة النساء / ٣٥ .

(٢) روح المعاني ٥/٢٧، وحاشية الدسوقي مع الشرح الكبير .

والتفصيل في مصطلح: (طلاق ف ٧٣ - ٧٦).

ب - الفرقة بسبب العيب:

٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز التفريق بسبب العيب في الرجل أو المرأة على سواء، وخص الحنفية جواز الفرقة بينهما بعيوب في الزوج، وهي: الجب والعنة والخصاء فقط عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وزاد عليها محمد: الجنون<sup>(١)</sup>.

واختلف الجمهور في أنواع العيوب التي تجوز بسببها الفرقة بين الزوجين بين موسع ومضيق<sup>(٢)</sup>.

والتفصيل في مصطلح: (طلاق ف ٩٣ - ١٠٦).

ج - الفرقة بسبب الغيبة:

٧ - اختلف الفقهاء في حكم الفرقة بين الزوجين بسبب الغيبة بناء على اختلافهم في حكم استدامة الوطء، هل حق للزوجة كالزوج، أو لا؟

فذهب الحنفية والشافعية وهو قول

القاضي من الحنابلة إلى أن حق المرأة في الوطء قضاء ينتهي بالوطء مرة واحدة، فإذا غاب الزوج عنها بعد ذلك وترك لها ماتنقه على نفسها لم يكن لها حق طلب الفرقة.

وذهب المالكية إلى أن هذا الحق ثابت للزوجة مطلقاً، وعلى ذلك فلها طلب التفريق منه بسبب الغيبة، سواء أكان سفره لعذر أم لغير عذر.

وذهب الحنابلة - فيما عدا القاضي - إلى أن استدامة الوطء حق للزوجة مالم يكن في الزوج عذر مانع، كالمرض ونحوه، فإذا غاب الزوج عن زوجته بغير عذر كان لها طلب التفريق<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (طلاق ف ٨٧، ٨٨، غيبة).

د - الفرقة بسبب الإعسار:

٨ - الإعسار إما أن يكون بالصدائق، أو يكون بالنفقة.

أما الإعسار بالصدائق فاختلف الفقهاء في حكمه كالتالي:

ذهب الحنفية إلى عدم جواز الفرقة بالإعسار بالمهر أو غيره، لكنهم قالوا: للزوجة

= ٣٤٧، ٣٤٦/٢، ومغني المحتاج ٣/٢٦١. والمغني لابن قدامة ٧/٢٥٢.

(١) فتح القدير ٣/٢٦٧، والبحر الرائق ٤/١٦٦.

(٢) الشرح الكبير مع حاشية المدسوقي ٢/٢٧٧، ومغني المحتاج ٣/٢٠٢، ٢/٢٠٣، والمغني لابن قدامة ٧/١٢٧ - ١٢٥.

(١) الدر المختار ٢/٢٠٢، ٢/٢٠٣، والشرح الكبير مع المدسوقي ١/٣٣٩، والقيطي ٤/٥١، والمغني لابن قدامة ٧/٣٣٤.

شهر، أو نحو ذلك، وتحققت شروط الإيلاء، وأصر الزوج على عدم قربان زوجته، كان ذلك داعياً إلى الفرقة بينه وبين زوجته، لأن في هذا الامتناع إضراراً بالزوجة، فكان لها الحق في مطالبته بالعودة إلى معاشرتها، وإلا فللزوجة أن ترفع الأمر إلى القاضي فيأمر الزوج بالرجوع عن موجب يمينه، فإن أبى أمره بتطليقها، فإن لم يطلق طلقها عليه القاضي، وهذا عند الجمهور.

وقال الحنفية: إن الطلاق يقع بمجرد مضي أربعة أشهر إذا لم يقربها، ولا يتوقف على الرفع إلى القضاء<sup>(١)</sup>.  
والتفصيل في مصطلح (إيلاء ف ١٧، ١).

و- الفرقة بسبب الردة:

١٠ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أن الردة سبب للفرقة بين الزوجين فوراً، واختلفوا في كيفية الفرقة، فقال الحنفية: إذا ارتد أحد الزوجين المسلمين بانت منه امرأته مسلمة كانت أو كسائية، دخل بها أو لم يدخل، ويكون ذلك فسخاً عاجلاً لا يتوقف على قضاء.

قبل الدخول منع تسليم نفسها للزوج حتى تستوفي معجل صداقها.

وأجاز المالكية الفرقة بين الزوجين بسبب إعسار الزوج عن معجل الصداق إذا ثبت عسره، ولا يرجي زواله أما الشافعية والحنابلة فلهن في المسألة تفصيل يختلف أحكامه حسب اختلاف الأحوال<sup>(٢)</sup>.

والتفصيل في مصطلح: (إعسار ف ١٤، وطلاق ف ٧٩).

أما الإعسار بنفقة الزوجة فإذا ثبت بشروطه وطلبت الزوجة التفريق بينهما بسبب ذلك يفرق بينهما عند جمهور الفقهاء، خلافاً للحنفية الذين قالوا بالاستدانة عليه، ويؤمر بالأداء من تجب عليه نفقتها لولا الزوج<sup>(٣)</sup>.

والتفصيل ينظر مصطلح: (إعسار ف ١٩) - وطلاق (ف ٨٢).

هـ- الفرقة بسبب الإيلاء:

٩ - إذا حصل الإيلاء من الزوج كان حلف بالله تعالى أن لا يقرب زوجته أربعة أشهر أو أكثر، أو علق على قربانها أمراً فيه مشقة على نفسه كان يقول: إن قربتك فلله علي صيام

(١) ابن عابدين ٥٩٠/٣، والديسوقي ٢٩٩/٢، ومثني المحتاج ٤٤٤/٣، والمثني لابن قدامة ٨٨١/٨.

(٢) رد المحتار ٦٥٦/٢، والديسوقي ٥١٨/٢، والجمل على شرح المنهج ٤٨٨/٤، والمثني ٥٧٣/٧.

(١) بدائع الصنائع ١٧٦/٣، ومثني الأخبار مع شرح نيل الأوطار ٢٧٢/٦، والمثني ٣٣١/٧، ومثني المحتاج ٣٥١/٣.

العكس<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (اختلاف الدارين  
ف ٥).

ح - الفرقة بسبب اللعان:

١٢ - ذهب الفقهاء إلى أنه إذا قذف الرجل  
زوجه قذفا موجبا للحد، أو نفى حملها  
وولدها منه، فإنه يلاعن بينهما، لقوله تعالى:  
﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ أَنزَجْهُمْ وَلَا يَكُنْ لَهُمْ شَهِدَةٌ إِلَّا  
أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ وَأَوَّلُ إِثْمِهِ  
لِئِنِ الصَّادِقِينَ ٥ وَلِلْمُؤَسَّاةِ أَنْ لَعْنَتُ الْمُؤَلَّفِيهِ  
إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ٦ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابُ أَنْ  
تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ وَاللَّهُ يَعْلَمُ لِمَنِ الْكَافِرِينَ ٧  
وَلِلْمُؤَسَّاةِ أَنْ عَذِّبَ أَقْرَبُهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ٨﴾

وإذا حصلت الملائعة بين الزوجين يفرض  
بينهما، لقوله ﷺ «والمُتْلَعَانِ إِذَا افْتَرَقَا  
لَا يَجْتَمِعَانِ»<sup>(٢)</sup>.

ولاحتاج هذه الفرقة إلى حكم القاضي  
عند المالكية وهو رواية عند الحنابلة، لأن  
سبب الفرقة قد وجد فتنع.

وذهب الحنفية - وهو ظاهر مذهب

(١) تبين الحقائق ١٧٦/٢، والمقدمة ١٥٠/٤، والمغني لابن  
قدامة ٢٥٧/٧.

(٢) سورة النور ٦ - ٩.

(٣) حديث: «والمُتْلَعَانِ إِذَا افْتَرَقَا لَا يَجْتَمِعَانِ».

أخرجه الدارقطني (٢٧٦/٣) وأصله في صحيح مسلم  
(١١٢٩/٢ - ١١٣٠).

واستثنى المالكية حالة ما إذا قصدت المرأة  
بردتها فسخ النكاح، فلا تفسخ الردة في هذه  
الحالة النكاح، معاملة لها بنقيض قصدها.

وعند الشافعية لا تنفع الفرقة بينهما فورا  
حتى تمضي عدة الزوجة قبل أن يتوب ويرجع  
إلى الإسلام، فإذا انقضت العدة وقعت  
الفرقة، وإن عاد إلى الإسلام قبل انقضاء  
العدة فهي امرأته.

وذهب الحنابلة إلى أن الردة إن كانت قبل  
الدخول يفرق بين الزوجين فورا، وإن كانت  
بعد الدخول ففي رواية تنجز الفرقة، وفي  
رواية أخرى تتوقف على انقضاء العدة<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (ردة ف ٤٤).

ز - الفرقة بسبب اختلاف الدار:

١١ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن مجرد  
اختلاف الدار لا يعتبر سببا للفرقة بين  
الزوجين ما لم يحصل بينهما اختلاف في  
الدين.

وقال الحنفية: إن اختلاف داري الزوجين  
حقيقة وحكما موجب للفرقة بينهما، فلو دخل  
حربي دار الإسلام وعقد الذمة وترك زوجته في  
دار الحرب انفسخ نكاحهما، وكذا

(١) رد المحتار ٣٩٢/٢، وحاشية الدرر مع الشرح الكبير  
٢٧٠/٢، والأم ١٤٩/٦، والمغني لابن قدامة ٩٩/٨.

أن ترفع الأمر إلى القاضي ليجبره على التكفير أو الطلاق .

والتفصيل في مصطلح (ظهار ف ٢٢ - ٢٤)

ثانيا - آثار الفرقة :

١٤ - الفرقة طلاق أو فسخ أو انفساخ، حسب اختلاف الأسباب والأحوال، وتختلف أحكام الطلاق عن أحكام الفسخ والانفساخ كما يختلف الحكم على الفرقة بأنها طلاق أو فسخ حسب اختلاف أسباب الفرقة، وإجمال ذلك في الآتي :

الفرقة بسبب الشقاق بين الزوجين وحكم الحكمين طلاق بائن عند الجمهور، ولا يرى الحنفية الفرقة في هذه الحالة إلا بالتوكيل . والفرقة بالغيب طلاق بائن عند الحنفية والمالكية، وفسخ عند الشافعية والحنابلة .

والفرقة بسبب غيبة الزوج طلاق عند المالكية، وفسخ عند الحنابلة في رواية، وهي تحتاج إلى حكم القاضي، ولا يرى الحنفية والشافعية، والقاضي من الحنابلة الفرقة بسبب الغيبة أصلا .

والفرقة بسبب الإعسار بالمهر فسخ عند الشافعية، طلاق عند المالكية .

والفرقة بسبب الخلع طلاق بائن اتفاقا إذا وقع بلفظ الطلاق أو نوى به الطلاق، وإلا

الحنابلة - إلى أنه لا تتم الفرقة بين المتلاعنين إلا بحكم القاضي لما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : «فرق رسول الله ﷺ بين المتلاعنين» وقال : «حسابكما على الله»<sup>(١)</sup>، لكن يحرم الاستمتاع بينهما بعد التلاعن ولو قبل الفرقة .

وقال الشافعية : يتعلق بلعان الزوج فرقة مؤبدة، وإن لم تلacen الزوجة أو كان كاذبا<sup>(٢)</sup> .

والتفصيل في مصطلح (لعان) .

ط - الفرقة بسبب الظهار :

١٣ - إذا ظاهر الرجل من امرأته بأن قال لها : أنت كظهر أمي : وتوافرت شروط الظهار، تحرم المعاشرة الزوجية قبل التكفير عن الظهار، وهذه الحرمة تشمل حرمة الوطء اتفاقا، وحرمة دواعي الوطء عند جمهور الفقهاء .

وذهب الشافعية في الأظهر وبعض المالكية وأحمد في رواية إلى إباحة دواعي الوطء .

فإن امتنع الزوج عن التكفير كان للزوجة

(١) حديث : «حسابكما على الله ...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٤٥٧/٩) وسلم (١١٣٢/٢)

(٢) رد المحتار ومباحث الدر المختار ٥٨٥/٢، ٥٨٩، وبداية المجتهد ١٢١/٢، وصفي المحتاج ٣/٣٨٠، والمغني لابن قدامة ٤١٠/٧ وما بعدها .



المستحقة للزوج على زوجته، بخلاف ما إذا اعتبرت الفرقة فسخاً، حيث يبقى العدد المستحق بعد الفرقة كما كان قبلها<sup>(١)</sup>.

ب - من حيث العدة:

١٦ - لا يختلف الطلاق عن الفسخ في أصل وجوب العدة عند الفقهاء، لكن يختلف حكم المعتدة من الطلاق عن المعتدة من الفسخ في الجملة، وذلك لأن المعتدة من الطلاق الرجعي أو البائن بينونة صغرى تعتبر صالحة لوقوع الطلاق الآخر، بخلاف المعتدة من الفسخ، فلا يقع عليها الطلاق إلا في حالات خاصة، كالفسخ بسبب ردة أحد الزوجين، أو إياه الزوجة غير الكتابية عن الإسلام.

وتفصيل ذلك ينظر في مصطلح (عدة ف ٤٩).

ج - من حيث ثبوت النفقة أثناء العدة:

١٧ - اتفق الفقهاء على وجوب النفقة للمعتدة من طلاق رجعي، كما اتفقوا على وجوبها للمعتدة من طلاق بائن إذا كانت حاملاً، وفي غير الحامل عندهم خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح (نفقة).

فهي طلاق عند الجمهور، وفسخ عند الحنابلة في المشهور.

والفرقة بسبب الردة فسخ عند الجمهور وطلقة بائنة عند المالكية في المشهور.

والفرقة بسبب اللعان طلاق عند الحنفية، وفرقة مؤبدة عند الشافعية، وفسخ عند المالكية والحنابلة.

وتفصيل ذلك في مصطلحات هذه المسائل<sup>(١)</sup>.

ثالثاً - ما يترتب على الفرقة باعتبارها طلاقاً أو فسخاً:

أ - من حيث عدد الطلقات:

١٥ - من المقرر عند الفقهاء أن الزوج له على زوجته ثلاث طلقات، لا تحل له بعدها حتى تنكح زوجاً غيره، لقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جِلْدَ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

وعلى ذلك، فإذا اعتبرت الفرقة طلاقاً رجعياً أو بائناً ينقص بذلك عدد الطلقات

(١) انظر الموسوعة مصطلح (طلاق ف ٨٤، ٨٩، ١٠٧)، و(ردة ف ٤٤)، و(خلع ف ٧)، و(فسخ وانفساخ ولعان).

(٢) سورة البقرة / ٢٢٩.

(٣) سورة البقرة / ٢٣٠.

(١) روضة الطالبين ٣٧٥/٧، البسوط ١٧٢/٦، والمغني ٥٧/٧، وتفسير القرطبي ١٤٣/٣.

## فروسية

التعريف :

١ - الفروسية في اللغة: الخلق بركوب الخليل وأمرها وركضها، يقال: رجل فارس بين الفروسية .

ثم توسع فيه فأطلق على الخلق في أمر من الأمور، وأطلق على الشجاعة فروسية<sup>(١)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي .

الألفاظ ذات الصلة:

أ - السباق:

٢ - السباق مصدر سابق، ومصدر الثلاثي منه سبق، وهو في اللغة: التقدم في الجري، وفي كل شيء، يقال: سبقت الخيل، وسابقت بينها: إذا أرسلتها وعليها فرسانها، تنظر أيما تسبق، والسبق - بالتحريك - الخطر الذي يوضع في

واختلفوا في المعتدة من الفسخ، فقال الحنفية: إذا كان الفسخ من قبل الزوج، أو كان من قبل الزوجة في غير معصية، فلها النفقة، وإن كان من قبل الزوجة بسبب المعصية كالسرقة، فلها السكنى فقط دون النفقة، وذهب الحنابلة إلى عدم وجوب النفقة للمعتدة عن الفسخ إذا لم تكن حاملا .

وعند المالكية والشافعية في المسألة تفصيل<sup>(١)</sup>، ينظر في مصطلحي (عدة، ٦٣، وحامل ف ٨ ونفقة) .

د - من حيث وجوب الإحداد:

١٨ - اتفق الفقهاء على عدم الإحداد على المطلقة طلاقا رجعا وزوجها غير متوفى .

وأما المعتدة من طلاق بائن بينونة صغرى أو كبرى فقد اختلف فيه الفقهاء على اتجاهاين .

الأول: أن عليها الإحداد، والثاني: أنه لا إحداد عليها .

وأما المفسوخ زواجها، فذهب الجمهور إلى أنه لا إحداد عليها .

وتفصيل ذلك في مصطلح (إحداد ف ٣-٦) .

(١) الهداية ٣/٣٤٢، وحاشية النسوي مع الشرح الكبير ٣/٥١٥، ونفي المحتاج ٣/٤٤٠، والمغني لابن قدامة ١١٦/٧ .

(١) لسان العرب، تاج العروس، متن اللغة، مادة (فروس) .

النضال، والرهان في الخيل<sup>(١)</sup>. ما تكون فيه الفروسية:

٥ - من أهم ماتكون فيه الفروسية: اثنان:

هما:

ب - الشجاعة:

٣ - الشجاعة في اللغة قوة القلب والاستهانة بالحروب جراءة وإقداما<sup>(٢)</sup>.

واصطلاحا هي: هيئة حاصلة للقوة الغضبية بين التهور والجبن، بها يقدم على أمور ينبغي أن يقدم عليها<sup>(٣)</sup>.

والشجاعة ترادف الفروسية في أحد معانيها.

الحكم التكليفي:

٤ - الفروسية بمعنى الحذق بركوب الخيل مأمور بها شرعا<sup>(٤)</sup>، وقد ورد أن النبي ﷺ سابق بين الخيل التي أضمرت من الخفاء وأمدتها ثنية الوادع، وسابق بين الخيل التي لم تضمر من الثنية إلى مسجد بني زريق.

قال القرطبي: تعلم الفروسية واستعمال الأسلحة فرض كفاية وقد يتعين<sup>(٥)</sup>.

(١) لسان العرب، مادة (سبق).

(٢) المصباح المنير.

(٣) الترميزات للجرجاني.

(٤) الفروسية لابن القيم، ١٦ - ١٧.

(٥) حديث أن النبي ﷺ وسابق بين الخيل . . . .

أخبره البخاري (فتح الباري ١/٥١٥)، وسلم

(١٤٩١/٣). وانظر القرطبي ٣٦/٨.

١ - القتال في سبيل إعلاء كلمة الله تعالى، والدفاع عن بيضة الإسلام.

٢ - الدفاع عن الدين بالحجة والبيان والبرهان.

وتظهر الفروسية في القتال في أشياء:

١ - ركوب الخيل والمسابقة عليها والتمرن بذلك.

٢ - رمي الشباب واللعب بالرمح، وهي بنود كثيرة ومبناه التبطل، والنقل، والتسريح، والنشل، والطنعن، والدخول، والخروج، ومداره على أصليين: الطعن، والتبطل.

فالفروسية الحققة: أن لا يطعن الفارس في موطن التبطل، ولا يبطل في موضع الطعن، بل يعطى كل حال ما يليق به، وأن يعرف حكم ملازمة القرن، ومفارقه، ومضايقته، وهزله وجده، وكبره وفرو، وطلوعه، ونزوله، ومواضع الطعن والضرب، والإقدام، والإحجام، واستعمال الطعن الكاذب في موضعه، والصادق في موضعه، والاستدارة عند المجاورة يمينا، وشمالا.

ولما كان الجلال بالسيف والسنان، والجهد بالحنة والبرهان لازمين للدفاع عن

مَامُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ<sup>(١)</sup>.

الدين، كانت أحكام كل منها شبيهة بأحكام الآخر، وكان أصحاب النبي ﷺ أكمل الخلق في الفروسيات، ففتحوا القلوب بالحجة، والبلدان بالسيف والسنان، وما الناس إلا هؤلاء الفريقان، ومن عداهما، فإن لم يكن رداء وعصونا لها فهو كُلٌّ على نوع الإنسان، وقد أمر الله سبحانه وتعالى رسوله بجدال الكفار، والمنافقين، كما أمره بجلادة أعدائه المشاقيق والمحاريين<sup>(٢)</sup>.

## فَرِيَّة

انظر: قذف

وقد عد الفقهاء القيام بإقامة الحجج العلمية، وحل المشكلات في الدين، ودفع الشبه التي يثيرها الكفار والمنافقون، من فروض الكفاية، إذا قام بعض المسلمين بها يسقط الحرج عن الباقيين، وإن تركوها أثموا جميعا كالجهاد بالسيف والسنان تماما، لأن الحججة تسلط صاحبها على خصمه فصاحب الحججة له سلطان وقدرة على خصمه، وإن كان عاجزا عنه بيده، وهي أحد أقسام النصرة التي نصر الله بها رسله والمؤمنين في الدنيا<sup>(٣)</sup>.

## فُسَاء

انظر: ربح

قال تعالى: ﴿وَأَنَّا لَنَنْصُرَنَّ رَسُولَنَا وَآلِهِ﴾



(١) الفروسية لابن قيم الجوزية، ص ٢٤ - ٢٥ - ٢٦.  
(٢) المحلى على القليوبي ٢١٤/٤، كشف القناع ٣٣/٣،  
والنتاج والإكليل لمختصر خليل على ملخص مواهب الجليل  
٣٤٧/٣، والفروسية لابن قيم الجوزية ص ٢٦.

(٣) سورة غافر ٥١.

وقد استعيرت الصحة للمعاني، يقال:  
صحت الصلاة إذا سقط بها ويخوب القضاء،  
ويقال: صح العقد إذا ترتب عليه أثره<sup>(١)</sup>.  
ولا يختلف المعنى الاصلاحي عن المعنى  
اللغوي، فالصحة والفساد متباينان.

### الحكم التكليفي:

٣- فساد التصرف مجرمه ويؤثم فاعله إذا علم  
بفساده، سواء أكان ذلك في العبادات،  
كالصلاة بدون طهارة، والأكل في نهار  
رمضان، أم كان ذلك في المعاملات، كبيع  
الميتة والدم، والاستئجار على الغناء المحرم  
والنوح، وكرهن الخمر عند المسلم ولو كانت  
لذمي وما شابه ذلك، أم كان في النكاح،  
كنكاح معتدة الغير.  
وفساد البيع عند الحنفية وإن كان يفيد  
الملك بالقبض إلا أن الإقدام عليه حرام،  
ويجب فسخه حقاً لله تعالى، لأن فعله  
معصية، فعل العاقد التوبة منه  
بفسخه<sup>(٢)</sup>.

## فساد

التعريف:

١- الفساد في اللغة: نقض الصلاح،  
وخروج الشيء عن الاعتدال، قليلاً كان  
الخروج أو كثيراً، يقال: فسد اللحم: أتنن،  
وفسدت الأمور: اضطرت، وفسد العقد:  
بطل<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح: عرّف جمهور الفقهاء من  
المالكية والشافعية والحنابلة الفساد بأنه:  
مخالفة الفعل الشرع بحيث لا ترتب عليه  
الأثار، ولا يسقط القضاء في العبادات.  
وعرّف الحنفية الفاسد بأنه ما شرع بأصله  
دون وصفه<sup>(٢)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

الصحة:

٢- الصحة في اللغة ضد السقم والمرض،

(١) لسان العرب والقاموس المحيط والفرجانات للراغب الأصفهاني  
والمعجم الوسيط.  
(٢) جمع المراجع ١/١٥٥، للتشور ٣/٧، والأشباه والنظائر  
للسيوطي ٣١٢، القواعد والقوائد الأصولية ١١٠ والأشباه  
والنظائر لابن نجيم ٣٣٧.

(١) التوضيح والتلويح ١٢٣/٢، ومع المجموع ١/١٠٠.  
(٢) جمع المراجع ١/١٥٥-١٠٧، والتلويح على التوضيح  
٢١٦/١-٢٢١، والوافقات للشاطبي ٢/٢٣٣-٣٣٧، وابن  
عابدين ٤/٩٩، والبدائع ٥/٣٠٥-٣٠٥/٤، ١٩٠،  
والمستعصي للفتاوى ٢/٢٥-٣٠، وكشف الأسرار ١/٢٥٧-  
٢٦١، وروضة الناظر ص ١١٣، وفي المحتاج ٢/٣٠،  
والتلويح ١/٢٥٢-٣٥٥، والمغني ٥/٥٥٠، والمبسوط  
٥٤/٣.

فساد العبادة : وتفصيل ذلك في مصطلح (صوم

ف ٣٢ - ٣٩ .

ومثل ذلك الجماع في الاعتكاف .

وتفصيل ذلك في مصطلح (اعتكاف ف ٢٧) .

د - رفض نية العبادة في أثناء القيام بها، ومن ذلك : رفض نية الصلاة في أثناءها بأن قطع النية أو عزم على قطعها .

وتفصيل ذلك في مصطلح (رفض ف ٦)

هـ - مخالفة النهي الوارد على ذات الفعل أو على الوصف الملازم للفعل، لأنه يدل على الفساد في الجملة، كالنهي عن صوم يوم العيد .

أما النهي الوارد على الوصف المجاور للفعل، كالنهي عن الصلاة في الدار المنصوبة، فلا يفيد الفساد عند الحنفية والمالكية والشافعية، ولكنه يفيد الفساد عند الحنابلة<sup>(١)</sup> .

وتفصيل ذلك في مصطلح (نهي) والملاحق الأصولي .

أثر فساد العبادة :

٥ - فساد العبادة يترتب عليه عدة آثار، منها :

٤ - تفسد العبادة بأمور منها :

أ - ترك شرط من شروط صحة العبادة، كترك ستر العورة، أو الطهارة، أو استقبال القبلة في الصلاة .

وتفصيل ذلك في مصطلح (صلاة ف ١١٥ وما بعدها) .

و كترك الطهارة من الحدث والخبث في الطواف .

وتفصيل ذلك في مصطلح (طواف ف ٢٢) .

ب - ترك ركن من أركان العبادة، وذلك كترك النية، أو تكبيرة الإحرام في الصلاة عند الجمهور، أو القيام في الفرض للقادر عليه .

وتفصيل ذلك في مصطلح (صلاة ف ١٦ - ١٨) .

و كترك الإمساك عن المفطرات في الصوم .

وتفصيل ذلك في مصطلح (صوم ف ٢٤) .

ج - ارتكاب فعل من الأفعال التي تفسد العبادة، وذلك كالأكل والشرب في الصلاة .

وتفصيل ذلك في مصطلح (صلاة ف ١٠٧ - ١١٤) .

وكالأكل والشرب عمدا في الصوم .

(١) للشرح الكبير مع المسوي ٥٤/٣، المشور في القواعد ٣١٣/٣، القواعد لابن رجب من ١٢، وحاشية ابن هابدين ٢٥٥/١، والبحر المحيط ٤٣٩/٢، والفروق للقرافي ٨٢/٢، والتلويح ٢١٨/١ .

بالتقهنه عند الحنفية<sup>(١)</sup> .  
هـ - حق استرداد الزكاة إذا أعطيت لغير  
مستحق لها في بعض الأحوال<sup>(٢)</sup> .  
وتفصيل كل ذلك في مصطلحاته .

#### أسباب الفساد في المعاملات :

٦ - لا يفرق جمهور الفقهاء بين الفساد  
والبطلان، سواء أكان ذلك في العبادات  
كالصلاة بدون طهارة، أم في النكاح كنكاح  
المحارم، أم في عقود المعاملات كبيع الميتة  
والدم والبيع بالخمر - ذلك أن كلا من الفساد  
والبطلان يدلان على أن الفعل وقع على  
خلاف ماطلبه الشارع، ولذلك لم يعتبره ولم  
يرتب عليه الأثر الذي رتبته على الفعل  
الصحيح، وهذا في الجملة .

وأسباب الفساد عند الجمهور هي أسباب  
البطلان، وهي ترجع إلى الخلل الواقع في  
ركن من أركان الفعل، أو في شرط من شروط  
الصحة، أو لورود النهي عن الوصف الملازم  
للفعل، أو عن الوصف المجاور عند  
الحنابلة<sup>(٣)</sup> .

- (١) الاختيار ١١/١ .  
(٢) البدائع ٤٠/٢ - ٤٣، وجواهر الإكليل ١٤٠/١، والمهذب  
١٨٢/١، ضيل للمأرب ٢٦٦/١ .  
(٣) جمع الجوامع ١٠٥ - ١٠٧، والتلويح ٢١٨/١، وكشف  
الأسرار ٢٥٩/١، وروضة الناظر ص ٣١، وحاشية الدسوقي  
٥٤/٣، ونهاية المحتاج ٢٩٩/٣، وصغرى المحتاج ٣٠/٢،  
والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣١٠، والمشر ٧/٣ .

أ - بقاء انشغال اللمة بالعبادة<sup>(١)</sup> إلى أن  
تتؤدى، إن كانت العبادة ليس لها وقت محدد  
كالزكاة، وعبر بعض الفقهاء فيها  
بالإعادة<sup>(٢)</sup> .

أو تقضى إن كانت العبادة لا يتسع وقتها  
لمثلها كرمضان، أو تعاد إن كان وقتها يتسع  
لغيرها معها كالصلاة، فإن خرج الوقت  
كانت قضاء<sup>(٣)</sup>، أو يرقى بالبدل كالظهر لمن  
فسدت جمعة<sup>(٤)</sup> .

ب - العقوبة الدنيوية في بعض العبادات،  
كال كفارة على من تعمد الإقطار بالجماع في  
نهار رمضان<sup>(٥)</sup> .

ج - عدم المضي في الفساد إلا في الصيام  
والحج، إذ يجب الإمساك في الصوم، والمضي  
في الحج الفساد، مع القضاء  
فيها<sup>(٦)</sup> .

د - قد يترتب على فساد العبادة فساد عبادة  
أخرى، كالوضوء يفسد بفساد الصلاة

- (١) دستور المياه ٢٥٨/١، جمع الجوامع ١٠٥/١، وكشف  
الأسرار ٢٥٨/١ .  
(٢) فواتح الرحموت ٨٦/١، والمصنف ٩٤/١، ٩٥، والبدائع  
٤٣ - ٤٠/٢ .  
(٣) التلويح ١٦١/١ وما بعدها، جمع الجوامع ١٠٩/١ - ١١٨،  
والبدعني ٦٤/١ .  
(٤) المغني ٣٣٢/٢، وجواهر الإكليل ٩٧/١ .  
(٥) البدائع ٩٨/٢ و ١٠٢، والقواعد الدواني ٣٦٣/١، والمهذب  
١٩٠/١ .  
(٦) البدائع ١٠٢/٢ - ١٠٣، ٢١٨، وجواهر الإكليل ١٩٢/١،  
والمشر ١٨/٣ - ١٩، وسنن الإزدات ٤٥١/١ .

عقد القراض والمساقة<sup>(١)</sup> .  
والشافعية فرقوا بينهما في عقود ذكرها  
الزركشي فقال: الفاسد والباطل سواء في  
الحكم عندنا، واستثنى النووي: الحج  
والخلع والكتابة والعارية<sup>(٢)</sup> .

وعند الحنابلة يأتي التفريق بين الفساد  
والبطلان في الوكالة والإجارة والشركة  
والمضاربة والحج وغير ذلك<sup>(٣)</sup> :

قال ابن اللحام الحنبلي: البطلان والفساد  
عندنا مترادفان . . . . . ثم قال: إذا تقرر  
هذا فذكر أصحابنا مسائل فرقوا فيها بين  
الفساد والباطل ثم ذكر أمثلة كثيرة للمسائل  
التي فرقوا فيها بين الباطل والفساد<sup>(٤)</sup> .  
والتفصيل في الملحق الأصولي .

ما يتعلق بالفساد من أحكام:

٨ - يتعلق بالفساد أحكام أوردها الفقهاء في  
صورة قواعد فقهية أو أحكام للمسائل  
الفقهية، منها:

أولاً - فساد المتضمن يوجب فساد  
المتضمن:

٩ - هذه القاعدة من القواعد التي ذكرها

يقول ابن رشد في كتاب البيوع: أسباب  
الفساد العامة في البيع أربعة: أحدها:  
تحريم عين المبيع، والثاني: الربا، والثالث:  
الغرر، والرابع: الشروط التي تؤول إلى أحد  
هذين أو لمجموعهما<sup>(١)</sup> .

ويفرق الحنفية بين الفساد والبطلان في  
المعاملات، على أساس التمييز بين أصل  
العقد ووصفه .

وأسباب البطلان عند الحنفية هي حدوث  
خلل في أصل العقد، بأن تخلف ركن من  
أركانه أو شرط من شرائط انعقاده .

أما أسباب الفساد، فهي حدوث خلل في  
وصف العقد مع سلامة الماهية، فإذا اختل  
الوصف: بأن دخل المحل شرط فاسد،  
فالعقد فاسد لا باطل .

والتفصيل في مصطلح (عقد) وفي الملحق  
الأصولي .

التصرفات التي فرق فيها الجمهور بين  
الفساد والبطلان :

٧ - الأصل عند جمهور الفقهاء عدم التفرقة  
بين الفساد والبطلان، ومع ذلك فإنهم فرقوا  
بينهما في بعض المسائل:

فالمالكية فرقوا بين الفساد والبطلان في

(١) منح الجليل ٦٧١/٣ - ٧٢١ .

(٢) المنتصر ٧/٣ .

(٣) القواعد والفوائد الأصلية ص ١١٠ - ١١٤، والقواعد لابن

رجب ص ٦٥ - ٦٧ .

(٤) القواعد والفوائد الأصلية ص ١١٠ - ١١٤ .

(١) بداية المجتهد ١٢٥/٢ - ١٢٦ .



الفاصلة، لأن الفاسد ليس معدوماً بأصله، فصح أن يكون متضمناً، فإذا فسد المتضمن فسد المتضمن<sup>(١)</sup>.

والحكم عند جمهور الفقهاء يظهر في العقود التي يفرقون فيها بين الباطل والفاسد، كالعقد المتضمن للإذن، مثل الشركة، والمضاربة، والوكالة، فهذه العقود لا يمنع فسادها صحة تصرف المأذون ببقاء الإذن.

ففي كتب الشافعية: الفاسد من العقود المتضمنة للإذن إذا صدرت من المأذون صحت، كما في الوكالة المعلقة إذا أفسدناها فنصرف الوكيل، صح لوجود الإذن، وطرده الإمام في سائر صور الفساد<sup>(٢)</sup>.

وفي القواعد لابن رجب الحنبلي: العقود الجائزة كالشركة والمضاربة والوكالة لا يمنع فسادها تنفيذ التصرف فيها بالإذن<sup>(٣)</sup>.

ويقول ابن قدامة: إذا تصرف العامل في المضاربة الفاسدة نفذ تصرفه لأنه أذن له فيه، فإذا بطل العقد بقي الإذن، فملك به التصرف<sup>(٤)</sup>.

الحنفية في كتبهم، وعبر عنها ابن نجيم بلفظ آخر هو: (المني على الفاسد فاسد) ووضحوا هذه القاعدة فقالوا: يجوز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها، ويجب قطعها للحال، فإن استأجر الشجر إلى وقت الإدراك بطلت الإجارة، لأنه لا تعامل في إجارة الأشجار المجردة، فلا يجوز، وطابت له الزيادة - وهي مازاد في ذات المبيع - وذلك لبقاء الإذن.

ولو استأجر الأرض إلى أن يدرك الزرع - أي إلى وقت إدراكه - فسدت الإجارة لجهالة المدة، ولم تطب الزيادة لفساد الإذن بفساد الإجارة، وفساد المتضمن يوجب فساد المتضمن، بخلاف الباطل، فإنه معدوم شرعاً أصلاً ووصفاً فلا يتضمن شيئاً، فكانت مباشرته عبارة عن الإذن.

وحاصل الفرق أن الفاسد له وجود، لأنه فائت الوصف دون الأصل، فكان الإذن ثابتاً في ضمنه، فيفسد، أما الباطل فلا وجود له أصلاً، فلم يوجد إلا الإذن.

وفي حاشية الشلبي على الزيلعي: الفرق بين الإذن الثابت في ضمن الإجارة الباطلة وبينه في ضمن الإجارة الفاسدة: أن الإذن في الإجارة الباطلة صار أصلاً مقصوداً بنفسه، لأن الباطل لا وجود له، والمعدوم لا يصلح أن يكون متضمناً، وليس كذلك الإجارة

(١) حاشية ابن عابدين ٣٩/٤ - ٤٠، وحاشية الشلبي على الزيلعي ١٢/٤، وفتح القدير طبعته ١٤٩٠/٥ نشر دار إحياء التراث، والبحر الرائق ٣٣٧/٥، والاختيار ٧/٢.  
(٢) المنتهى في القواعد ١٥/٣ و ٤٠٩/٢، والجمل ١٧٣/٣.  
(٣) القواعد لابن رجب ص ٦٤ - ٦٦.  
(٤) المغني ٧٢/٥.

وقواعد المالكية لا تأبى ذلك <sup>(١)</sup> .

ثانياً - الملك :

١٠ - التصرف الفاسد لا يفيد الملك قبل

القبض باتفاق الفقهاء .

أما بعد القبض، فلا يفيد الملك كذلك عند الشافعية والحنابلة .

يقول الزركشي : الفاسد لا يملك فيه شيء، ويلزمه الرد ومؤتته، وليس له حبه لقبض البدل، ولا يرجع بما أنفق إن علم الفساد، وكذا إن جهل في الأصح .

ويستثنى صورتان :

إحداهما : الكتابة الفاسدة فإن المكاتب يملك فيها أكسابه .

الثانية : إذا صالحنا كافراً بهال على دخول الحرم، فدخل وأقام، فإننا نملك المال المأخوذ منه <sup>(٢)</sup> .

ويقول ابن قدامة : إن حكمنا بفساد العقد لم يحصل به ملك، سواء اتصل به القبض أو لم يتصل، ولا ينفذ تصرف المشتري فيه ببيع ولا هبة ولا عتق ولا غيره <sup>(٣)</sup> .

أما الحنفية فإن التصرف الفاسد يفيد الملك عندهم بالقبض المأخوذ فيه، ويملك القابض التصرف فيه ببيع أو هبة أو صدقة أو غير ذلك .

ومع ذلك فهو ملك غير لازم، لأنه مستحق للفسخ رفعا للفساد، ولذلك فهو مضمون <sup>(٤)</sup> .

وفي جامع الفصولين : الأصل في العقد الفاسد أن كل ما يملك ببيع جائز يملك بفاسد، فلو شري قنأ بخمر - وهما مسلمان - ملك القن مشترية بقبضه بإذن، ولا يملك البائع الخمر <sup>(٥)</sup> .

والهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض، وبه يفتى، وهي مضمونة <sup>(٦)</sup> .

والمقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه وينفذ التصرف، كالمقبوض بالشراء الفاسد <sup>(٧)</sup> .

وعند المالكية يتقرر الملك في المقبوض بعقد فاسد بالقوات :

يقول ابن رشد : البيوع الفاسدة عند مالك تنقسم إلى محومة وإلى مكروهة : فأما المحومة فإنها إذا فانت مضت بالقيمة، وأما

(١) الكافي لابن عبد البر ٧٧٧/٢، وضع العمل الملك ٢١٩/٢ -

٢٢٠، وضع الجليل ٢٦١/٣، ٧٢٢ .

(٢) المشتري في القواعد ١٣/٣ .

(٣) المغني ٢٥٢/٤ .

(٤) البدائع ٢٩٩/٥ وما بعدها .

(٥) جامع الفصولين ٣٦/٢ .

(٦) جامع الفصولين ٣٥/٢ .

(٧) غرر حيون البصائر ٢٠٨/٢، ٦٠٩ .

المهر، هو المسمى، فإذا فسدت هذه التصرفات، فإن المسمى يسقط، ويختلف الفقهاء فيما يجب إذا سقط المسمى <sup>(١)</sup>، ومن ذلك :

#### أ - الإجارة :

١٣ - إذا فسدت الإجارة واستوفى المستأجر المنفعة، فعند المالكية والشافعية والحنابلة وزفر من الحنفية يجب أجر المثل بالغاً ما بلغ، أي ولو زاد على المسمى .

وعند أبي حنيفة وأبي يوسف وعبد يجب أجر المثل، بشرط أن لا يزيد عن المسمى إذا كان في العقد تسمية، فإذا لم يكن في العقد تسمية وجب أجر المثل بالغاً ما بلغ <sup>(٢)</sup> .  
والتفصيل في: (إجارة ف ٤٣ - ٤٤) .

#### ب - المضاربة :

١٤ - الواجب في المضاربة الصحيحة هو الربح المسمى للمضارب، فإذا فسدت المضاربة فلا يستحق المضارب الربح المسمى، لأنها تسمية لم تصح، وإنما يكون له أجره مثل عمله إذا عمل، ويكون الربح جميعه لرب المال، لأنه نهاء ملكه .

المكروهة فإنها إذا فانت صحت عنده، وربما صبح عنده بعض البيوع الفاسدة بالقبض، لحقة الكراهة عنده في ذلك <sup>(٣)</sup> .

#### ثالثاً - الضمان :

١١ - يرى جمهور الفقهاء أن التصرفات الفاسدة ترد إلى حكم صحيحها بالنسبة للضمان وعلمه، فإن اقتضى التصرف الصحيح الضمان ففاسده كذلك، وإن اقتضى عدم الضمان ففاسده كذلك <sup>(٤)</sup> .

وللحنفية قاعدة شبيهة بما عند جمهور الفقهاء، وهي: الأصل أن كل ما قبض بجهة التملك ضمن، وكل ما قبض لا بجهة التملك لم يضمن <sup>(٥)</sup> .

والتفصيل في مصطلح: (ضمان ف ٣٥، وما بعدها) .

رابعاً - سقوط المسمى في التصرفات الفاسدة :

١٢ - الواجب في التصرفات الصحيحة التي يكون فيها تسمية نحو الأجر أو الربح أو

(١) بداية المجتهد ١٩٣/٢ .

(٢) القواعد لابن رجب ص ٦٧، وشرح منتهي الإزادات ٣٢٦/٢، والمغني ٤/٤٢٥ و ٥/٧٣، والقواعد والفوائد الأصولية ص ١١٢، وبناية المحتاج ٤/٢٧٤، ٢٧٥، الجمل ٣/٢٩١، ٥١٧، والفتاوى ٣/٨ - ٩، والفوائد البدلية ٢/١٢٩ و ٥/٢٢٨، منح الجليل ٣/٦٧٠، فتح المولى الملاك ٢/٢١٩ .

(٣) جامع الفصولين ٥٨/٢ - ٥٩ .

(١) المغني ٥/٢١، والفتاوى ٣/١٢، ومغني المحتاج ٢/٣٥٩، والبدائع ٤/٢١٨ .

(٢) البدائع ٤/٢١٨، وجامع الفصولين ٢/٣٨، والشرح الصغير ٢/٢٧٧ ط الحلبي، والفتاوى في القواعد ٣/١٢، ومغني المحتاج ٢/٣٥٨ - ٣٥٩، والمغني ٥/٤٤٥ - ٤٤٦ .

هذا مع استثناء بعض المسائل التي يثبت فيها نصف المهر قبل الدخول، كما إذا ادعى الزوج قبل الدخول رضاعاً محرمًا بلا بينة، وكذبته الزوجة، فإنه يفسخ النكاح وعليه نصف الصداق كما يقول المالكية والحنابلة<sup>(١)</sup>.

ويتفق الفقهاء على وجوب المهر في النكاح الفاسد بالدخول، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «أبيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحلت من فرجها»<sup>(٢)</sup>.

فقد جعل النبي ﷺ لها المهر فيما له حكم النكاح الفاسد، وعلقه بالدخول، فدل على أن وجوبه متعلق به.

واختلف الفقهاء في الواجب من المهر، هل هو المسمى أو مهر المثل أو الأقل منها؟ . فعند الشافعية وزفر من الحنفية لها مهر المثل.

وعند الحنفية - غير زفر - لها الأقل من مهر مثلها ومن المسمى.

وعند المالكية لها المسمى، وإن لم يكن

والمضارب يستحق أجره المثل بالغة ما بلغت، سواء أربحت المضاربة أم لم تربح، لأنه عمل طامعاً في المسمى، فإذا فات، وجب رد عمله عليه وهو متعذر، فتجب قيمته وهي الأجرة.

وهذا عند الحنفية غير أبي يوسف، والشافعية، والحنابلة غير الشريف أبي جعفر<sup>(٣)</sup>.

وأما المالكية فإنهم جعلوا للمضارب قراض المثل في مسائل معدودة، وأجرة المثل فيما عداها، ولم في ذلك ضابط، هو: كل مسألة خرجت عن حقيقة القراض من أصلها ففيها أجره المثل، وأما إن شملها القراض، لكن اختل منها شرط، ففيها قراض المثل<sup>(٤)</sup>.

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح: (مضاربة).

ج - النكاح:

١٥ - المهر يسقط في النكاح الفاسد - سواء اتفق على فساده أم لا - إذا حصل التفريق قبل الدخول عند جمهور الفقهاء، وقبل الخلوة فيما اختلف فيه عند الحنابلة<sup>(٥)</sup>.

(١) جواهر الإكليل ١/٢٨٥، والمغني ٧/٥٦٠، وصحى الإيرادات ٢٤٢/٣.

(٢) حديث: «أبيا امرأة نكحت بغير إذن وليها... أخرجه الترمذي (٣٩٩/٣) وقال: حديث حسن.

(١) الاختيار ٢٠/٣، وابن عابدين ٤/٤٨٤ وما بعدها، ومغني المحتاج ٢/٣١٥، والمغني ٥/٧٢.

(٢) الشرح الصغير ٢/٢٤٨.

(٣) بدائع الصنائع ٢/٣٣٥، والدرستي ٢/٢٤٠، والمشتور في القواعد ٩/٣، وصحى الإيرادات ٣/٨٣، والمغني ٦/٤٥٥.

أما إذا لم يمكن تخفيفه ورهن بموئجل يحل بعد فساد أو معه، لم يجوز إلا إن شرط أن يبيعه عند خوف فساد، وأن يكون ثمنه رهنا .

ولو رهن مالا يسرع إليه الفساد فحدث قبل الأجل ماعرضه للفساد - كحنطة ابتلت وتعلر تخفيفها - لم ينسخ الرهن، بل يباع وجوبا ويجعل ثمنه رهنا <sup>(١)</sup> .

وقال الحنابلة: يصح رهن ما يسرع إليه الفساد، سواء كان مما يمكن إصلاحه، بالتخفيف كالغنب والسرطب، أولا يمكن تخفيفه كالبطيخ والطيخ .

ثم إن كان مما يخفف، فعلى الراهن تخفيفه، لأنه من مؤنة حفظه وتبقيته، فيلزم الراهن كنفقة الحيوان، وإن كان مما لا يخفف، فإنه يباع ويقضى الدين من ثمنه إن كان حالا، أو يحل قبل فساد، فإن كان الدين لا يحل قبل فساد، جعل ثمنه رهنا مكانه، سواء شرط في الرهن يبيعه أو أطلق، لأن العرف يقتضي ذلك، لأن المالك لا يعرض ملكه للتلف والهلاك، فإذا تعين حفظه في يبيعه حمل عليه مطلق العقد، كتخفيف ما يخفف، وأما إذا شرط أن لا يباع فلا يصح، لأنه شرط ما يتضمن فساد وفوات المقصود،

(١) أسنى الطالب ١٤٦/٢ .

مسمى كنتكاح الشغار فلها مهر المثل . وعند الحنابلة لما المسمى في الفاسد (وهو ما اختلف فيه) ولها مهر المثل في الباطل (وهو ما اتفق على فساد) <sup>(١)</sup> .

وينظر تفصيل ذلك في (مهر - نكاح) .  
خامسا: الفساد في الأشياء المادية:

١٦ - يرد الفساد في الأشياء المادية كمطبخ الأطعمة، ويذكر الفقهاء ذلك في بعض أبواب الفقه من حيث إيراد العقد عليها، كما في الرهن، أو من حيث التقاطها، أو من حيث اعتبارها عيبا في المبيع يجب الرد بالعيب .

وبيان ذلك فيما يلي:

أ - رهن ما يسرع إليه الفساد:

١٧ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يصح رهن ما يسرع إليه الفساد، لكن الشافعية قالوا: يصح رهن ما يسرع إليه الفساد إن أمكن تخفيفه، كرطب وعنب يتجففان، فإن كان لا يمكن تخفيفه ولكن رهن بدين حال أو مؤجل لكنه يحل قبل الفساد ولو احتمالا جاز .

(١) بدائع الصنائع ٣٣٥/٢، وابن عابدين ٣٥٠/٢ - ٣٥١، والسنهوري ٢٤٠/٢ - ٢٤١، وجواهر الإكليل ٢٨٥/١، والمذهب ٣٦/٢، ونهاية المحتاج ٢٢٠/٦، والمشتور ٩/٣، وصحى الإرادات ٨٣/٣، والمغني ٧٢٧/٦، ونيل الملوب ٢٠٠/٢ .

وقال المالكية: الأصل أنه لا يجوز للمرتهن بيع المهرن إلا إن خشي فساد، فإن خشي فساد جاز بيعه<sup>(١)</sup>.

ب - التقاط مايسرع فساد:

١٨ - من التقط مالا يبقى ويفسد بالتأخير، كاللحم واللبن والفواكه، فإنه يعرفه إلى أن يخشى فساد، ثم يتصلق به خوفاً من الفساد.

وهذا عند الحنفية، وهو الأولى عند المالكية<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعية: من التقط شيئاً عما يسرع فساد ولا يبقى بعلاج، فإن أخذه يتخير بين خصلتين: فإن شاء باعه استقلالاً إن لم يجد حاكماً وبأذنه إن وجد. وعرف المبيع بعد بيعه ليمتلك ثمنه بعد التعريف، وإن شاء تملكه في الحال وأكله وغرم قيمته.

وإن أمكن بقاء ما يسرع فساد بعلاج، كرطب يتجفف، فإن كانت الغبطة في بيعه بيع جميعه بإذن الحاكم إن وجد، وإلا باعه استقلالاً، وإن كانت الغبطة في تجفيفه وتبرع به الواجد له أو غيره، جفّفه، لأنه مال غيره، فروعى فيه المصلحة كولي اليتيم، وإن لم يتبرع بتجفيفه بيع بعضه بقلر ما يساوي

فأشبهه مالو شرط أن لا يجفف مايجف. وفي وجه ذكره القاضي أن الراهن لو أطلق لا يصح.

وإذا شرط للمرتهن بيعه، أو أذن له في بيعه بعد العقد، أو اتفاقاً على أن يبيعه الراهن أو غيره، باعه، وإن لم يمكن ذلك باعه الحاكم وجعل ثمنه رهناً، ولا يقضى الدين من ثمنه، لأنه ليس له تعجيل وفاء الدين قبل حلوله، وكذلك الحكم إن رهنه ثياباً يخاف فسادها، كالصوف، قال أحمد فممن رهن ثياباً يخاف فسادها كالصوف: أتى السلطان فأمره ببيعها<sup>(٣)</sup>.

ونقل الحصكفي عن الذخيرة: ليس للمرتهن بيع ثمرة الرهن وإن خاف تلفها، لأن له ولاية الحبس لا البيع، ويمكن رفعه إلى القاضي، حتى لو كان في موضع لا يمكنه الرفع للقاضي أو كان المهرن بحال يفسد قبل أن يرفع، جاز له أن يبيعه.

قال ابن عابدين: وهذا إذا لم يبيع الراهن له البيع.

وفي البربري عن السلوالمجية: ويبيع ما يخاف عليه الفساد بإذن الحاكم، ويكون رهناً في يده، قال البربري: يؤخذ من هذا جواز بيع الدار المهرنة إذا تداعت للخراب<sup>(٤)</sup>.

(١) الدررقي ٣/٢٥٠ - ٢٥١.

(٢) الاختيار ٣٣/٢، والبدائع ٢٠٢/٦، ومنع الجليل ١٣٧/٤.

(٣) للفرق ٤/٣٧٧ - ٣٧٨.

(٤) الدرر المختار وشمسية ابن عابدين عليه ٣٣٣/٥.

التجفيف لتجفيف الباقي، طلبا  
للأخط (١).

وقال الخنابلة: من التقط مالا يبقى عاما  
وكان مما لا يبقى بعلاج ولا غيره، فهو غير بين  
أكله وبيعه وحفظ ثمنه، فإن أكله ثبتت  
القيمة في ذمته، وإن باعه وحفظ ثمنه جاز،  
وله أن يتولى بيعه بنفسه دون حاجة إلى إذن  
الحاكم، وعن أحمد: له بيع اليسير، وإن كان  
كثيرا دفعه إلى السلطان.

وإن أكله أو باعه حفظ صفاته، ثم عرفه  
عاما.

وإن كان ما التقطه مما يمكن إبقاؤه  
بالعلاج، كالعنب والرطب، فينظر ما فيه  
الخط لصاحبه: فإن كان في التجفيف جففه  
ولم يكن له إلا ذلك، وإن احتاج التجفيف  
إلى غرامة باع بعضه في ذلك، وإن كان الخط  
في بيعه باعه وحفظ ثمنه، وإن تعذر بيعه ولم  
يمكن تخفيفه تعين أكله، وإن كان أكله أنفع  
لصاحبه فله أكله لأن الخط فيه (٢).

## فساد الاعتبار

التعريف:

١ - الفساد في اللغة: نقيض الصلاح. (١)

والاعتبار في اللغة: يكون بمعنى

الاعتبار والامتحان مثل اعتبرت الدراهم

فوجدتها ألفا، ويكون بمعنى الاتعاض نحو

قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا كَأَنَّهُ أَفْسُوسٌ﴾ (٢)

ويكون الاعتبار بمعنى الاعتداد بالشيء في

ترتب الحكم، كقولهم: والعبرة بالعقب

أي والاعتداد في التقدم بالعقب. (٣)

واصطلاحا عرفه الكيال بن المهام:

بكون القياس معارضا بالنقص أو

الإجماع. (٤)

قال السعد التفتازاني: سمي بذلك لأن

اعتبار القياس في مقابلة النص فاسد، وإن

كان وضعه وتركيبه صحيحا، لكونه على الهيئة

(١) لسان العرب، والمصباح المنير.

(٢) سورة الحشر / ٥٩.

(٣) المصباح المنير.

(٤) التقرير والتحرير ٢/٣٥٢، ط الألفية ١٣١٧ هـ.

(١) مغني المحتاج ٢/ ٤١١

(٢) المغني ٥/ ٧٣٩ - ٧٤٠.

## فساد الاعتبار ١ - ٣

الصالحة لاعتباره في ترتيب الحكم عليه .<sup>(١)</sup> وأما المتقدمون فعندهم أنها مترادفان .<sup>(٢)</sup>

### الحكم الإجمالي :

٣- الأصل في القياس أنه يستعمل إذا عدم النص، وقد نقل الزركشي قول الشافعي في الرسالة : «القياس موضع ضرورة، لأنه لا يحل القياس والخبر موجود، كما يكون التيمم طهارة عند الإعواز من الماء ولا يكون طهارة إذا وجد الماء» .<sup>(٣)</sup>

لذا يعتبر الأصوليون القياس مع وجود النص أو الإجماع ومخالفته لهما فاسد الاعتبار .<sup>(٤)</sup>

وفساد الاعتبار من الاعتراضات التي ترد على القياس، ويكون القياس فاسد الاعتبار عندما يخالف نصاً أو إجماعاً أو كانت إحدى مقدماته كذلك، أو كان الحكم بما لا يمكن إثباته بالقياس، وذلك كالخاق المصرة بغيرها من العيوب في حكم الرد وعدمه، ووجوب بدل لبنها الموجود في الضرع، أو كان تركيبه مشعراً بنقيض الحكم المطلوب .<sup>(٥)</sup>

(١) البحر المحيط للزركشي ٣١٩/٥ وما بعدها ط وزارة الأوقاف الكويتية ١٩٨٨ م إرشاد الفصول ٢/٢٣٠ ط مصطفى الخليلي ١٩٣٧ م، وحاشية المطار على جمع الجوامع ٢/٣٦٨ .

(٢) البحر المحيط ٣٣/٥ .

(٣) حاشية الفتاوى على المصنف ٢/٢٥٩، وانظر التقرير والتحرير ٢٥٢/٣ .

(٤) البحر المحيط للزركشي ٣١٩، ٣٦٠/٥ .

### الألفاظ ذات الصلة :

#### فساد الوضع :

٢- فساد الوضع هو أن لا يكون الدليل على الهيئة الصالحة لاعتباره في ترتيب الحكم، كترتيب الحكم من وضع يقتضي ضده، كالضيق من التوسع، والتخفيف من التغليظ، والإثبات من النفي .

وقد صرح الأصوليون بأن فساد الاعتبار أعم من فساد الوضع، فكل فاسد الوضع فاسد الاعتبار ولا ينمكس .

وجعلهما الشيخ أبو إسحاق الشيرازي شيئاً واحداً .

وقال ابن برهان : هما شيان من حيث المعنى لكن الفقهاء فرقوا بينهما، وقالوا : فساد الوضع هو أن يعلق على العلة ضد ما يقتضيه . وفساد الاعتبار هو أن يعلق على العلة خلاف ما يقتضيه .

قال الزركشي : اصطلاح المتأخرين تغاير فساد الوضع وفساد الاعتبار، فالأول بيان مناسبة الوصف لنقيض الحكم، والثاني استعمال القياس على مناقضة النص أو الإجماع، فهو أعم .

(١) حاشية الفتاوى على المصنف ٢/٢٥٩ .



## فساد الوضع

التعريف :

١ - الفساد في اللغة : نقيض الصلاح <sup>(١)</sup> ،  
والوضع في اللغة : ضد الرفع <sup>(٢)</sup> ، وفي  
الاصطلاح : عرفه الأصوليون من  
الشافعية : أن لا يكون الدليل على الهيئة  
الصالحة لاعتباره في ترتيب الحكم ، كترتيب  
الحكم من وضع يقتضي ضده ، كالضيق من  
التوسع ، والتخفيف من التغليظ ، والإثبات من  
النفي

قال ابن السبكي في جمع الجوامع : ومن  
فساد الوضع كون الجامع ثبت اعتباره بنص  
أو إجماع في نقيض الحكم <sup>(٣)</sup> ، ففساد الوضع  
عند الشافعية قسمان : تلقى الشيء من ضده  
أو نقيضه ، وكون الجامع ثبت اعتباره بنص أو  
إجماع في نقيض الحكم <sup>(٤)</sup> .

ومن أمثلة فساد الاعتبار أن يقال : لا  
يصح القرض في الحيوان لعدم انضباطه  
كالمختلطات - أنواع المعاجين - فيعترض بأنه  
غالب الحديث أبي رافع رضي الله عنه أنه ﷺ  
استسلف بكراً وردّ رباغياً وقال : وإن خيار الناس  
أحسنهم قضاءً . <sup>(١)</sup> وكان يقال : لا يجوز  
للرجل أن يغسل زوجته الميتة لحمة النظر  
إليها كالأجنبية ، فيعترض بأنه مخالف للإجماع  
السكوتي في تغسيل علي فاطمة رضي الله  
عنهما <sup>(٢)</sup> .



(١) لسان العرب ، والمصباح المنير .

(٢) لسان العرب .

(٣) حاشية العطار على جمع الجوامع ٣٦٥/٢ ، ٣٦٦ ، والبحر  
المحيط ٣١٩/٥ .

(٤) حاشية العطار على جمع الجوامع ٣٦٧/٢ .

(١) حديث : أنه ﷺ استسلف بكراً ... .

أخرجه مسلم (١٢٢٤/٣) .

(٢) حاشية العطار على جمع الجوامع ٣٦٨/١ .

## فساد الوضع ١ - ٤

- وَعَرَفَ الْأَصُولِيُّونَ مِنَ الْحَنْفِيَةِ فساد الوضع بأنه :  
ثبوت اعتبار الوصف الجامع في نقيض الحكم  
بنص أو إجماع .<sup>(١)</sup>
- ب - القلب :  
٣ - القلب في اللغة : تحويل الشيء عن  
وجهه، والفؤاد<sup>(٢)</sup> .  
والقلب اصطلاحاً : هو دعوى أن ما  
استدل به في المسألة على ذلك الوجه عليه لا  
له إن صح<sup>(٣)</sup> .  
ويشبه القسم الثاني من فساد الوضع عند  
الشافعية القلب، من حيث إنه إثبات نقيض  
الحكم بعلّة المستدل، إلا أنه يفارقه بشيء،  
وهو أن في القلب يثبت نقيض الحكم بأصل  
المستدل، وهذا يثبت بأصل آخر، فلو ذكره  
بأصله لكان هو القلب<sup>(٤)</sup> .
- ج - القدح في المناسبة :  
٤ - القدح في المناسبة هو إبداء مفسدة  
راجحة على المصلحة التي من أجلها قضي  
على الوصف بالمناسبة أو مساوية لها<sup>(٥)</sup> .  
ويشبه فساد الوضع القدح في المناسبة من  
حيث إنه ينفي مناسبة الوصف للحكم  
لمناسبته لنقيضه، إلا أنه لا يقصدها هنا بيان  
عدم مناسبة الوصف للحكم، بل بناء  
نقيض الحكم عليه في أصل آخر، فلو بين
- ٢ - النقص في اللغة: هو إفساد ما أبرمت من  
عقد أو بناء أو عهد<sup>(٦)</sup> . واصطلاحاً : هو  
تخلف الحكم عن العلة، أي ثبوت الوصف  
في صورة مع عدم الحكم فيها<sup>(٧)</sup> .  
وقد صرح الأصوليون بوجود شبه بين  
القسم الثاني من فساد الوضع عند  
الشافعية - وهو كون الجامع ثبت اعتباره  
بنص أو إجماع في نقيض الحكم والذي هو  
بعينه تعريف الحنفية - وبين النقص .  
فساد الوضع يشبه النقص من حيث  
تخلف الحكم عن الوصف، إلا أن فيه  
زيادة، وهو أن الوصف هو الذي يثبت  
النقيض، وفي النقص لا يتعرض لذلك، بل  
يكتفى فيه بثبوت نقيض الحكم مع  
الوصف، فلو قصد به ذلك لكان هو  
النقص .<sup>(٨)</sup>

(١) سلم الثبوت ٣٤٦/٢، وكشف الأسرار ٤٣/٤ .

(٢) لسان العرب .

(٣) حاشية المطار على جمع الجوامع ٣٤٠/٢، وحاشية التفتازاني

على شرح المعتمد ٣٦٨/٢ .

(٤) حاشية المطار على جمع الجوامع ٣٦٧/٢، وحاشية التفتازاني

على شرح المعتمد ٢٦١/٢، ط الأميرية ١١٣١٦هـ، والتقرير

والتجوير ٢٦٨/٣ ط الأميرية ١١٣١٧هـ .

(١) لسان العرب .

(٢) حاشية المطار على جمع الجوامع ٣٥٦/٢، والبحر المحيط

٢٨٩/٥ .

(٣) التقرير والتجوير ٢٦٨/٣ .

(٤) المرجع السابق ٢٦٢/٣ .

مناسيته لنقيض الحكم بلا أصل كان قدحا  
في المناسبة<sup>(١)</sup>.

### الحكم الإجمالي:

٥ - فساد الوضع عند الحنفية من  
الاعتراضات الواردة على العلل المؤثرة<sup>(٢)</sup>.

وعند الشافعية من الاعتراضات التي ترد  
على الأدلة عموما ولا يختص بالقياس<sup>(٣)</sup>،  
وهو عندهم كون الدليل ليس على الهيئة  
الصالحة لاعتباره في ترتيب الحكم عليه، بل  
يكون صالحا لصد ذلك الحكم أو نقيضه،  
وذلك كتلقى التخفيف من التغليظ، والتوسيع  
من التضييق، والإثبات من النفي، والنفي  
من الإثبات .  
والتفصيل في الملحق الأصولي .

## فسخ

### التعريف :

١ - الفسخ لغة : يطلق على معان، منها :  
النقض أو التفريق، والضعف في العقل  
والبدن، والجهل، والطرح، وإفساد الرأي،  
ومن المجاز : انفسخ العزم والبيع والنكاح :  
انتقض، وقد فسخه إذا نقضه<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح : هو حل ارتباط  
العقد<sup>(٢)</sup>، أو هو ارتفاع حكم العقد من  
الأصل كأن لم يكن<sup>(٣)</sup>، أو هو : قلب كل  
واحد من العوضين لصاحبه<sup>(٤)</sup>، فيستعمل  
الفسخ أحيانا بمعنى رفع العقد من أصله،  
كما في الفسخ بسبب أحد الخيارات،  
ويستعمل أيضا بمعنى رفع العقد بالنسبة  
للمستقبل، كما في أحوال فسخ العقود الجائزة  
أو غير اللازمة<sup>(٥)</sup>.



(١) تاج العروس .  
(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٣٨ ، والأشباه والنظائر  
للسيرافي ص ٣١٣ .  
(٣) البدائع ٥ / ١٨٢ .  
(٤) القروق للقرافي ٣ / ٢٦٩ .  
(٥) تبين الحقائق للزليبي ٤ / ١٩٧ .

(١) حاشية المطار على جمع الجوامع ٢ / ٣٦٧ ، وحاشية الفتاوى  
على شرح المعتمد ٢ / ٢٦١ ، والتفريق والتحرير ٣ / ٢٦٨ .  
(٢) التلويح على التوضيح ٢ / ٨٥ .  
(٣) حاشية المطار على جمع الجوامع ٢ / ٣٦٥ .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الانفساخ :

٢ - الانفساخ هو : انقلاب كل واحد من العوضين لصاحبه .

والعلاقة بين الفسخ والانفساخ : أن الأول فعل المتعاقدين أو الحاكم إذا ظفروا بالعقد المحرمة ، والثاني صفة العوضين ، فالأول سبب شرعي والثاني حكم شرعي <sup>(١)</sup> .

وللتفصيل (ر : انفساخ ف ١، ٦)

ب - الخلع :

٣ - الخلع لغة : النزع والإزالة ، واصطلاحاً : هو إزالة ملك النكاح المتوقفة على قبول المرأة بلفظ الخلع أو ما في معناه <sup>(٢)</sup> . فالخلع خاص بحل الرابطة الزوجية ، أما الفسخ فهو أعم ، وهو حل ارتباط العقد مطلقاً ، والخلع يحدث بالتراضي ، أما الفسخ فيمكن أن يتم بالتراضي أو بقضاء القاضي .

فالصلة بينهما صلة عموم وخصوص .

ج - الطلاق :

٤ - من معاني الطلاق لغة : رفع القيد مطلقاً ، يقال : أطلق الفرس : إذا

خلاه <sup>(١)</sup> ، وفي الاصطلاح : رفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامه <sup>(٢)</sup> .

والصلة بين الفسخ والطلاق : أن الفسخ مقارب للطلاق إلا أنه يخالفه في أن الفسخ نقض للعقد ، أما الطلاق فلا ينقض العقد ولكن ينهي آثاره فقط <sup>(٣)</sup> .

د - الإبطال :

٥ - الباطل لغة : ضد الحق ، والإبطال اصطلاحاً : هو الحكم بكون العقد باطلاً ، لاختلال ركنه أو محله ، والعقد الباطل : هو ما اختل ركنه أو محله أو ما لا يكون مشروعاً بأصله ولا بوصفه .

(ر : إبطال ف ١ ، وبطلان ف ١)

والصلة بين الإبطال والفسخ : أن الإبطال يحدث أثناء قيام التصرف وبعده ، ويحصل في العقود والعبادات ، أما الفسخ فإنه يكون غالباً في العقود والتصرفات ، ويقل في العبادات ، ويكون في العقد قبل تمامها ، لأنه فك ارتباط التصرف .

(ر : إبطال ف ٢)

الحكم التكليفي :

٦ - الأصل في العقود شرعاً للزوم لقوله تعالى :

(١) الصباح المتبر .

(٢) ابن عابدين ٣ / ٢٢٦ ، وحاشية الدرقي ٢ / ٣٤٧ .

(٣) فتح القدير ٣ / ٢١ .

(١) الفروق للقرافي ٣ / ٢٦٩ .

(٢) الدر المختار ٢ / ٣٦٦ ، وفتح القدير ٣ / ١٩٩ .

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ مَآمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾<sup>(١)</sup>، قال القرافي : اعلم أن الأصل في العقود للزوم، لأن العقود أسباب لتحصيل المقاصد من الأعيان، والأصل ترتب المسببات على أسبابها<sup>(٢)</sup>.

وقد يرد الفسخ عليها، ويكون إما واجبا أو جائزا، فيجب رعاية لحق الشرع، كفسخ العقد الفاسد لإزالة سبب الفساد، واحترام ضوابط الشرع أو شرائطه التي قررها في العقد، حماية للمصلحة العامة أو الخاصة، ودفعاً للضرر، ومنعا للمنازعات التي تحدث بسبب مخالفة الشروط الشرعية.

ويموز الفسخ إعمالا لإرادة العاقد، كالفسخ في العقود غير اللازمة، والفسخ بالتراضي والاتفاق كالإقالة، وقد جاء الشرع بأدلة كثيرة في مشروعية الخيارات والإقالة<sup>(٣)</sup>، وقال عليه الصلاة والسلام : «المسلمون على شروطهم»<sup>(٤)</sup>.

والفسخ القضائي يكون إما رعاية لحق الشرع، وإما إحقاقا للحق ورفعاً للظلم الذي يقع على أحد المتعاقدين بسبب إضرار

العاقد الآخر، وإصراره على منع غيره من ممارسة حقه في الفسخ، لوجود عيب في المبيع أو استحقاق المبيع أو الثمن مثلاً، وحق القاضي في الفسخ ناشئ من ولايته العامة على الناس، أو لأنه يجب عليه رقابة تنفيذ أحكام الشرع .  
وحينئذ يكون الفسخ إما شرعاً أو قضاءً أو بالرضا .

#### أسباب الفسخ :

٧- أسباب الفسخ خمسة : إما الاتفاق أو التراضي ومنه الإقالة، وإما الخيار، وإما عدم الزوم، وإما استحالة تنفيذ أحد التزامات العقد المتقابلة، وإما الفساد .

#### أ - الفسخ بالاتفاق :

٨- يفسخ العقد بالتراضي بين العاقدين، والإقالة نوع من الفسخ الاتفاقي وتقتضي رجوع كل من الموضين لصاحبه، فيرجع الثمن للمشتري والثمن للبائع، وأكثر استعمالها قبل قبض المبيع<sup>(١)</sup>.

وقد ذهب الشافعية والحنابلة وزفر إلى أن الإقالة فسخ في حق الناس كافة، لأن الإقالة هي الرفع والإزالة، ولأن المبيع عاد إلى البائع

(١) سورة المائدة / ١ .

(٢) الفروق ٣ / ٢٦٩ .

(٣) حاشية ابن عابدين ٤ / ١٢٥ .

(٤) حديث : «المسلمون على شروطهم» .

أخرجه الترمذي (١٢٦ / ٣) من حديث أبي هريرة وقال :

حديث حسن صحيح .

(١) زاد المعاد لابن القيم ١ / ٧٦ .

بلفظ لا ينعقد به البيع، فكان فسخاً<sup>(١)</sup>.  
 وذهب المالكية في المشهور وأبو يوسف إلى  
 أن الإقالة بيع ثان يشترط فيها ما يشترط فيه  
 ويمنعها ما يمنعه<sup>(٢)</sup>.

وعند أبي حنيفة هي بيع جديد في حق غير  
 العاقدين، سواء قبل القبض أو بعده،  
 وفسخ في حق العاقدين بعد القبض، لأنها  
 رفع لغة وشرعاً، ورفع الشيء فسخه.

ويرى محمد: أن الإقالة فسخ إلا إذا  
 تعذر جعلها فسخاً، فتجعل بيعاً للضرورة،  
 لأن الأصل في الإقالة الفسخ، لأنها عبارة عن  
 رفع الشيء لغة وشرعاً<sup>(٣)</sup>.

وتفصيل ذلك في مصطلح (إقالة ف ٨)

ب - خيار الفسخ :

٩ - الخيار : هو حق العاقد في فسخ العقد  
 أو إمضائه لظهور مسوغ شرعي أو بمقتضى  
 اتفاق عقدي، فيكون للمتعاقد الحق في  
 الاختيار بين إمضاء العقد وعدم إمضائه  
 بفسخه إن كان الأمر أمر خيار شرط أو رؤية  
 أو عيب، أو أن يختار أحد المبيعين إن كان

الأمر أمر خيار التعيين<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (خيار ف ١ -

١٨)

ج - علم لزوم العقد أصلاً :

١٠ - يجوز لأحد العاقدين أو لكليهما بحسب  
 العقد المسمى أن يستقل بالفسخ، مثل  
 العارية والقرض والوديعة والشركة والوكالة،  
 فكلها عقود غير لازمة يجوز فسخها متى شاء  
 أحد الطرفين المتعاقدين، قال ابن رجب :  
 عقود المشاركات كالشركة والمضاربة، المشهور  
 أنها تنسخ قبل العلم كالوكالة، وكذا  
 الوديعة للوديعة فسخها قبل علم المودع  
 بالفسخ، وتبقى في يده أمانة<sup>(٢)</sup>.

د - استحالة تنفيذ الالتزام :

١١ - إذا استحال تنفيذ أحد الالتزامات  
 العقدية جاز فسخ العقد، لأن الالتزام  
 المقابل يصبح بلا سبب.

والتفصيل في مصطلح (بيع ف ٦٤)  
 ومصطلح (الزام ف ٥٧) ومصطلح (إجارة  
 ف ٧٤، ٧٦)

هـ - الفسخ للفساد :

١٢ - يفسخ العقد عند الخفية في المعاملات

(١) الدر المختار ٤/٤٧.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤/٤١٦، والقواعد لابن  
 رجب ص ١١٥.

(١) الأشياء والنظائر للسيوطي ص ١٥٢، والقواعد لابن رجب  
 ص ٣٧٩، والفتاوى ٤/١٢١ وما بعدها.

(٢) الشرح الصغير ٢/٢٠٩ وما بعدها، والقوانين الفقهية  
 ص ٢٧٢.

(٣) البدائع ٥/٣٠٦، وفتح القدير ٥/٢٤٧، والدر المختار و  
 المحتار ٤/١٥٤.

الحنفية - فإنه يفسخ بحكم القاضي إذا رفع الأمر إليه وامتنع العاقدان عن الفسخ .<sup>(١)</sup>  
والتفصيل في مصطلح (بطلان ف ٢٥) و  
(خيار العيب ف ٣٨، ٣٩) و (بيع ف ٥٩) .

### الفسخ بحكم الشرع :

١٥ - يكون الفسخ بسبب الخلل الحاصل في العقد في شرط من شروط الشرع، كفسخ الزواج عند تبين الرضاع بين الزوجين، وفسخ البيع حالة فساده، وهو المسمى بالانفساخ، كما إذا كان في المبيع جهالة فاحشة مفضية للنزاع<sup>(٢)</sup>.

### الفسخ للأعذار :

١٦ - يفسخ العقد للعذر إذا كان عقد إيجار ونحوه، أو عقد بيع للسيارة بسبب الجوائح

فقد أجاز فقهاء الحنفية<sup>(٣)</sup>، دون غيرهم فسخ عقد الإجارة وعقد المزارعة بالأعذار الطارئة، سواء أكان العذر قائماً بالعاقدين أم بالمعقود عليه، لأن الحاجة تدعو إلى الفسخ

(١) البائع ٢٨١ / ٥، ٢٩٨، وحاشية الدسوقي عل الشرح الكبير ١٢١ / ٣، وضئ المحتاج ٥٧ / ٢، والمهذب ٢٨٤ / ١، ١٣٨، والمغني ١٠٩ / ٤ .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) المبسوط ٢ / ١٦ وما بعدها، والدائع ١٩٧ / ٤ وما بعدها، وتبيين الحقائق ٤٥ / ٥ وما بعدها، ومختصر الطحطاوي ص ١٣٠، والدر المختار ورد المحتار ٥٤ / ٥ وما بعدها<sup>(٤)</sup>.

للفساد بحكم الشرع لإزالة سبب فساد العقد كجهالة المبيع أو الثمن أو الأجل أو وسائل التوثيق أو نحو ذلك<sup>(١)</sup> .

### أنواع الفسخ :

١٣ - الفسخ بإرادة العاقدين هو إنهاء العقد باتفاقهما، إذ إن فسخ العقد يكون بالوسيلة التي عقد بها العقد، فكما نشأ العقد بإيجاب وقبول متطابقين على إنشائه، كذلك يزول بإيجاب وقبول متوافقين على إلغائه، وقد يتم الفسخ بإرادة مفردة كما في حالة الخيار<sup>(٢)</sup>.

### الفسخ بحكم القضاء :

١٤ - إذا ظهر في المبيع عيب مثبت للخيار أو هلك بعض المبيع، فقد ذهب الجمهور إلى أن العقد يفسخ بقول المشتري : رددت بغير حاجة إلى القضاء .

وذهب الحنفية إلى أن المبيع إذا كان في يد البائع فيفسخ البيع بقول المشتري : رددت، ولا يحتاج إلى قضاء القاضي ولا إلى التراضي .

وأما إن كان المبيع في يد المشتري فلا يفسخ إلا بقضاء القاضي أو بالتراضي .

فإذا كان العقد فاسداً - وذلك عند

(١) المبسوط ١٣ / ٩ - ١٠ .

(٢) الأشياء والتفاوت لابن نجيم ١٧٧ .

المعسر عند الحنابلة ولو ببعض الثمن .  
ويرى الحنابلة أنه إذا كان الثمن حالاً  
غائباً عن المجلس دون مسافة القصر فلا  
فسخ ، ويجوز الأحكام المبيع وبقيته ماله حتى  
يحضر الثمن .

أما إذا كان الثمن الحال أو بعضه بعيداً  
مسافة القصر فأكثر ، أو غيبه المشتري المسافة  
المذكورة كان للبائع الفسخ .

ويرى ابن تيمية أن المشتري إذا كان  
موسراً عاطلاً فللبائع الفسخ دفعاً لضرر  
المخاصمة ، قال في الإنصاف : وهو  
الصواب .

وأما الحنفية فيرون أنه ليس للبائع  
الفسخ ، إذ نصوا أنه ليس الغريم أحق بأخذ  
عين ماله ، بل هو في ثمنها أسوة الغرماء .

ونص الشافعية على أنه إن كان في غرماء  
الميت من باع شيئاً ووجد عين ماله ولم تف  
التركة بالدين فهو بالخيار بين أن يضرب مع  
الغرماء بالثمن وبين أن يفسخ ويرجع في عين  
ماله <sup>(١)</sup> .

وتفصيل ذلك في مصطلح (إفلاس ف  
٢٥، ٢٦) .

وليس خيار الفسخ مختصاً بعقد البيع عند

عند العذر، لأنه لو لزم العقد عند تحقق  
العذر، لزم صاحب العذر ضرر لم يلتزمه  
بالعقد .

أما الجمهور فالأصل عندهم عدم الفسخ  
بالعذر، وقد يرون الفسخ في أحوال قليلة .  
وتفصيل ذلك ينظر في مصطلح (إجارة  
ف ٦٤، ٦٩)

الفسخ لاستحالة التنفيذ :

١٧ - إذا هلك المعقود عليه المعين انفسخ  
العقد لتعذر التسليم ، فإذا تعذر التسليم  
لغير الهلاك سواء أكان ذلك بسبب من  
العاقدين أم أحدهما أو غيرهما فقد اختلف  
الفقهاء فيه على أقوال تنظر في مصطلح (بيع  
ف ٥٩) ومصطلح (خيار العيب ف ٣٢ وما  
بعدها)

الفسخ للإفلاس والإعسار والمأطلة :

١٨ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى  
أن المشتري إذا ظهر مفلساً فللبائع خيار  
الفسخ والرجوع بعين ماله ، ولا يلتزمه أن  
ينظره ، عملاً بقول ﷺ : «من أدرك ماله  
بعينه عند رجل أو إنسان قد أفلس فهو أحق  
به من غيره» <sup>(١)</sup> ، وينطبق ذلك الحكم على

(١) البدائع ١٣٧ / ٧ ، وضع القدير ٣٢٨ / ٥ ، والشرح الصغير  
٣٥٢ / ٣ طبعة دار المعارف ، للهدب ١ / ٣٣٤ ، ومغني المحتاج  
١٥٨ / ٢ ، وشرح منتهى الإبداعات ١٧٨ / ٢ ، وكشاف القناع  
٢٤٠ / ٣ طبع مكة .

(١) حديث : «من أدرك ماله بعينه...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ١٢ / ٥) وصلم (٣ / ١١٩٣)  
من حديث أبي هريرة .



الجمهور، بل هو ثابت أيضا في كل عقود

المعاضات كالإجارة والقرض، فللمؤجر

فسخ الإجارة إذا أفلس المستأجر قبل دفع  
الأجرة، وللمقرض الرجوع على المقرض إذا  
أفلس وكان عين ماله قائما<sup>(١)</sup>.

وأجاز الجمهور التفريق بين الزوجين  
للإعسار أو العجز عن النفقة، والفرقة طلاق  
عند المالكية، فسخ عند الشافعية والحنابلة  
ولا تجوز إلا بحكم القاضي، وجوازها لدفع  
الضرر عن الزوجة.

ولم يميز الحنفية التفريق بسبب  
الإعسار<sup>(٢)</sup>، لأن الله تعالى أوجب إنظار  
المعسر بالدين في قوله تعالى ﴿وَلَنْ يَكُن  
دُخْرُكُمْ فَتُغْلَبُوا إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

فسخ النكاح :

١٩ - التفريق في النكاح إما أن يكون فسخا  
أو طلاقا.

والفسخ : منه ما يتوقف على القضاء،  
ومنه ما لا يتوقف عليه.

أما الفسخ المتوقف على القضاء فهو في

أ - عدم الكفاءة.

ب - نقصان المهر عن مهر المثل.

ج - إياء أحد الزوجين الإسلام إذا أسلم  
الأخر، لكن الفرقة بسبب إياء الزوجة فسخ  
بالانفاق، أما الفرقة بسبب إياء الزوج فهي  
فسخ في رأي الجمهور ومنهم أبو يوسف،  
وخالف في ذلك أبو حنيفة ومحمد، فلم يريا  
توقفها على القضاء، لأن الفرقة حيثن طلاق  
في رأيها.

د - خيار البلوغ لأحد الزوجين عند  
الحنفية إذا زوجها في الصغر غير الأب  
والجد.

هـ - خيار الإفاقة من الجنون عند الحنفية  
إذا زوج أحد الزوجين في الجنون غير الأب  
والجد والابن.

وأما الفسخ غير المتوقف على القضاء فهو  
في الجملة في الأمور التالية:

أ - فساد العقد في أصله، كالزواج بغير  
شهود.

ب - طرؤه حرمة المصاهرة بين الزوجين.

ج - ردة الزوج في رأي أبي حنيفة وأبي  
يوسف، فإن ارتد الزوجان فلا يفرق بينهما  
بمجرد الردة في الراجح عند الحنفية<sup>(١)</sup>.

(١) شرح الحرثي ٤ / ١٩١ - ١٩٣، وبداية المجتهد ٢ / ٢٣٧،  
٧٤٠، والمذهب ١ / ٣٢٣ - ٣٢٧، وضع العزيز ١٠ / ٢٣٣ -  
٢٤٣، والمغني ٤ / ٤٥٦ - ٤٦٠، ٥٠٥.

(٢) الدر المختار ٢ / ٩٠٣، والفروق ٣ / ١٢٥، والشرح الصغير  
٢ / ٧٤٥، ومغني المحتاج ٣ / ٤٤٢، والمغني ٧ / ٥٧٣.

(٣) سورة البقرة / ٢٨٠

(١) البدائع ٢ / ٣٣٦ وما بعدها، وضع القدير ٣ / ٢١، وابن =

فما بين الطرفين المتعاقدين، وبالنسبة لغيرهما.

أ- أثر الفسخ فيما بين الطرفين المتعاقدين:

٢٣ - يظل العقد قائماً إلى حين الفسخ، ويتتج جميع آثاره، فإذا فسخ العقد انحل واعتبر كأن لم يكن بالنسبة للطرفين.

ب - أثر الفسخ بالنسبة للغير:

٢٤ - إذا تصرف المشتري بالمبيع في البيع القابل للفسخ تصرفاً يربط للغير حقاً في الملكية امتنع الفسخ عند الحنفية حفاظاً على ذلك الحق.

وعند الشافعية والخنابلة يبقى حق الفسخ قائماً ولا ينفذ تصرف المشتري.

وعند المالكية إذا فات المبيع في يد المشتري الثاني فإنه يمتنع الفسخ وإلا فالفسخ على حاله<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في مصطلح: (استرداد ف ١١).

ثانياً: أثر الفسخ في الماضي والمستقبل:

٢٥ - بحث السيوطي أثر الفسخ بالنسبة للماضي بعنوان: هل يرفع الفسخ العقد من أصله أو من حينه؟ فقال:

الفسخ لعدم إجازة العقد الموقوف:

٢٠ - عدم إجازة العقد الموقوف ممن له ولاية أو ملك والذي يتوقف نفاذ العقد على رضاه يعد من أسباب انحلال العقد أو فسخه عند القائلين بانعقاده<sup>(١)</sup>.

وتفصيل ذلك في مصطلح (عقد موقوف).

الفسخ بسبب الاستحقاق:

٢١ - إذا استحق المبيع كله أو بعضه فقد اختلف الفقهاء: فذهب بعضهم إلى بطلان البيع.

وذهب آخرون إلى تخيير المشتري بين رد المبيع بالفسخ أو التمسك بالباقي وذلك في حالة الاستحقاق الجزئي.

وتفصيل ذلك ينظر في مصطلح (استحقاق ف ٩، ١١).

آثار الفسخ:

تظهر آثار الفسخ في شيئين: انتهاء العقد، وسريانه على الماضي والمستقبل.

أولاً: انتهاء العقد بالفسخ:

٢٢ - ينتهي العقد بالفسخ، ويكون له آثار

= عابد بن ٣٠٦/٢ والشرح الكبير وحاشية الدرر على ٣٢٤/٢، وبداية المجتهد ٧٠/٢، وحاشية الشرح ٢٩٤-٢٩٦، ولقني ٥٦/٢ وما بعدها.

(١) الدر المختار ورد المختار ٤/٥، ٦-٥، ١٠٤، البدائع ١٤٨/٥، ١٥٠، ١٥٥، فتح القدير مع العناية بهامشه ٣٠٩/٥ وما بعدها، بداية المجتهد ١٧١/٢.

(١) تبين الحقائق ٤/٦٤، حاشية الدرر ٣/٦١، والمذهب ٧٢٤/٢، ٧٣، ٢٦٨، ١/٢.

بتراضي المتعاقدين - رفع للعقد من حينه،  
وليس له أثر على الماضي، فتكون غلة المردود  
بعيب للمشتري من وقت عقد البيع وقبض  
المشتري له، وثبتت الشفعة للشريك بما  
وقعت به الإقالة<sup>(١)</sup>.

قال ابن نجيم نقلاً عن شيخ الإسلام:  
إن الفسخ يجعل العقد كأن لم يكن في  
المستقبل لا في ما مضى<sup>(٢)</sup>.

أ - فسخ البيع بخيار المجلس أو  
الشرط: الأصح أنه من حينه.

ب - الفسخ بخيار العيب والتصرية:  
الأصح من حينه.

ج - تلف المبيع قبل القبض: الأصح  
الانفساخ من حين التلف.

د - الفسخ بالتحالف بين البائع  
والمشتري: الأصح من حينه.

هـ - السلم: يرجع الفسخ إلى عين رأس  
المال.

و - الفسخ بالفلس: من حينه.

ز - الرجوع في الهبة: من حينه قطعاً.

ح - فسخ النكاح بأحد العيوب: الأصح  
من حينه.

ط - الإقالة على القول بأنها فسخ:  
الأصح من حينه<sup>(٣)</sup>.

ويلاحظ أن أغلب حالات الفسخ في رأي  
الشافعية ليس لها أثر رجعي.

وذكر ابن رجب الحنبلي خلافاً في الفسخ  
بالعيب المستند إلى مقارن للعقد، هل هو  
رفع للعقد من أصله أو من حينه؟<sup>(٤)</sup>

وذهب الحنفية والمالكية إلى أن فسخ  
العقد بسبب العيب - إما بحكم الحاكم أو



(١) الشرح الصغير ٢/ ١٨٦، ٢١٠.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٣٩.

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣١٧.

(٤) القواعد ص ١١٦.

### الألفاظ ذات الصلة:

#### أ - الكفر:

٢ - الكفر في اللغة: ستر الشيء، ومنه وصف الليل بالكافر لستره الأشخاص، والزراع لسترهم البذر في الأرض، وكفر النعمة وكفرانها: سترها بالجحود واستعمال الكفر في جحود الدين أكثر، واستعمال الكفران في جحود النعمة أكثر.

قال الراغب الأصفهاني: والكافر على الإطلاق متعارف فيمن يجحد الوجدانية أو النبوة أو الشريعة أو ثلاثها، وقد يقال: كفر، لمن أخل بالشريعة وترك ما لزمه من شكر الله عليه<sup>(١)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، والعلاقة بين الفسق والكفر العموم والخصوص.

#### ب - الظلم:

٣ - الظلم في اللغة: وضع الشيء في غير موضعه، وذلك إما بنقصان أو بزيادة، وإما بعدول عن وقته أو عن مكانه، والظلم مجاوزة الحد.

ولا يخرج معناه الاصطلاحي عن معناه

## فِسْق

### التعريف:

١ - الفسق في اللغة: الخروج عن الطاعة، وعن الدين، وعن الاستقامة.

والفسق في الأصل خروج الشيء من الشيء على وجه الفساد، ومنه قولهم: فسق الرطب: إذا خرج عن قشره.

وفي الاصطلاح قال الشوكاني: هو الخروج عن الطاعة وتجاوز الحد بالمعصية.

والفسق يقع بالقليل من الذنوب إذا كانت كبائر، وبالكثير، لكن تعورف فيما كان كثيرا، وقد يكون الفسق شركا، وقد يكون إثما، وأكثر ما يقال الفاسق لمن التزم حكم الشرع وأقر به ثم أخل بجميع أحكامه أو ببعضه<sup>(١)</sup>.

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والمفردات للراغب الأصفهاني، والتعريفات للمرجاني، والمعجم الوسيط، والقروء اللغوية لأبي هلال العسكري، ويصح التقدير للشوكاني ٨ / ٤.

(١) لسان العرب، والمعجم الوسيط، والمصباح المنير، والتعريفات للمرجاني، والمفردات للراغب

اللغوي<sup>(١)</sup>.

والعلاقة بينهما أن الظلم يؤدي إلى  
الفسق.

ج - العدالة:

٤ - العدالة في اللغة: التوسط والاعتدال  
والاستقامة، وهي صفة توجب مراعاتها  
الاحتراز عما يخل بالمسروعة عادة ظاهراً،  
والعدالة: العدل، وهو الحكم بالحق.

والعدالة في الاصطلاح: اجتناب الكبائر  
 واجتناب الإصرار على الصغائر، وقيل:  
اجتناب الكبائر وأداء الفرائض، وأن تغلب  
حسناته سيئاته، وقال البيهقي: العدالة هي  
استواء أحوال الشخص في دينه، واعتدال  
أقواله وأفعاله<sup>(٢)</sup>.

والعلاقة بين الفسق والعدالة الضدية.

الحكم التكليفي:

٥ - الفسق حرام ومنهي عنه بإجماع  
المسلمين، لأنه خروج عن أحكام الله،  
ومخالفة لأوامره ونواهيه، ويعاقب صاحبه  
بالحد أو التعزير<sup>(٣)</sup>.

أنواع الفسق:

٦ - قال ابن تيمية: إن الفسق تارة يكون  
بترك الفرائض، وتارة بفعل المحرمات<sup>(٤)</sup>.

وجاء في الزواجر عن اقتراف الكبائر لابن  
حجر: قال بعض الأئمة: كبائر القلوب  
أعظم من كبائر الجوارح، لأنها كلها توجب  
الفسق<sup>(٥)</sup>.

وقال الشوكاني ناقلاً عن الإمام القرطبي:  
والفسق في عرف الاستعمال الشرعي:  
الخروج عن طاعة الله عز وجل، فقد يقع  
عل من خرج بكفره، وعمل من خرج  
بمعصية<sup>(٦)</sup>، وفي حديث الصحيحين، قال  
ﷺ: «سباب المسلم فسوق، وقتاله  
كفر»<sup>(٧)</sup>.

والفسق أنواع كثيرة يذكرها الفقهاء في  
كتبهم، كالفسق المسمى أو فسق أهل  
الملة الذين لهم حسنات ولم سيئات، فهم  
غير مخلدين في النار<sup>(٨)</sup>.

ومن ذلك الفاسق بتأويل، كالذي يشرب  
الخمر متأولاً فقه العراقيين، فإذا كان تأويله

(١) مجموعة الفتاوى ٦٣٧/٧.

(٢) الزواجر ١/٢١.

(٣) تفسير فتح القدير ١/٥٦ - ٥٧.

(٤) حديث: «سباب المسلم فسوق».

(٥) أخرجه البخاري (فتح الباري ١٠/٤٦٤)، وصلم (١/٨١).

(٦) من حديث عبد الله بن مسعود.

(٧) مجموعة الفتاوى ص ٦٧٠، ٦٧٩.

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والمفردات للراغب، والتمهيد  
للمرجاني.

(٢) المراجع السابقة، ويدلج الصائغ ٦/٢٦٨، وفي المحتاج  
٤/٤٢٧، وكشاف القناع ٦/٤١٨.

(٣) التفسير الكبير للفتن السراي ١٠/٧٤، والزواجر  
لابن حجر ١/٤، ٥.

والقُدري<sup>(١)</sup>.

وأما الشافعية فإنهم يميزون الصلاة وراء الإمام الفاسق، وإنها يكره ذلك خلفه، ومحل كراهة إمامة الفاسق لغير الفاسق، أما لمثله فلا تكره ما لم يكن فسق الإمام أفحش<sup>(٢)</sup>.

وقال الحنابلة: لا تصح إمامة فاسق مطلقاً، أي سواء كان فسقه بالاعتقاد أو بأفعال محرمة، وسواء أعلن فسقه أو أخفاه، لقوله تعالى: ﴿أَمَّنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوِينَ﴾<sup>(٣)</sup> وقول النبي ﷺ: «لا تؤمن امرأة رجلاً، ولا يؤم أعرابي مهاجراً، ولا يؤم فاجر مؤمناً، إلا أن يقهره بسلطان يخاف سيفه وسوطه»<sup>(٤)</sup>، ويعيد من صلى خلف فاسق مطلقاً<sup>(٥)</sup>.

الفسق والإمامة الكبرى:

٨- من الشروط التي تشترط فيمن يتولى الإمامة الكبرى أن يكون عدلاً.

وعند جمهور الفقهاء لا يجوز أن تعقد الإمامة لفاسق، لأن الإمام يقام لإقامة الحدود، واستيفاء الحقوق، وحفظ أموال

لمقطوع بحرمته فلا يعذر بتأويله، أو كان غير متاول فلا يعذر بذلك<sup>(٦)</sup>.

ومنه الفاسق بالجوارحة كمن يشرب الخمر أو يزني<sup>(٧)</sup>.

ومنه الفاسق بالاعتقاد كالقُدري والجبري.

إمامة الفاسق في الصلاة:

٧- اختلف الفقهاء في الصلاة خلف الفاسق:

فيري الحنفية أنه يصلح للإمامة في الجملة كل عاقل مسلم، حتى تجوز إمامة العبد والأعرابي والأعمى وولد الزنا والفاسق، وإن كانت مكروهة<sup>(٨)</sup>.

وقال المالكية: تصح الصلاة - على المعتمد - مع الكراهة خلف الفاسق بجوارحة، كزنا وشارب خمر، فإن تعلق فسقه بالصلاة، كقصده الكبر بإمامته، فلا تصح. ومقابل المعتمد أنها لا تصح خلف الفاسق بجوارحة.

والمعتمد أنها تصح خلف المبتدع المختلف في تكفيره ببدعته، كالحروري

(١) جواهر الإكليل ١/ ٧٨، والفواكه الدواني ١/ ٢٣٩.

(٢) حاشية البجيرمي على الخطيب ٢/ ١١٢.

(٣) سورة السجدة / ١٨.

(٤) حديث: «لا تؤمن امرأة رجلاً...».

(٥) أخرجه ابن ماجه (١/ ٣٤٣) من حديث جابر بن عبد الله،

وضعف إسناده البوصيري في مصباح الزجاجة (١/ ٢٠٣).

(٦) شرح منتهى الإرادات ١/ ٢٥٧، وكشاف القناع ١/ ٤٧٤.

(١) بداية المجتهد ١/ ١١٥، والفواكه الدواني على الرسالة ٢٤١/ ١.

(٢) شرح ميارة الكبير على ابن عاشر ٢/ ٤٠-٤٥.

(٣) بدائع الصنائع ١/ ١٥٦، وأحكام القرآن للجصاص

١/ ٧٠، وراقي الفلاح بحاشية الطحطاوي عليه ١٦٤.

١٦٥.

لأن في الحكم بها تعديلاً له، ولأن اعتبار العدالة في الشاهد حق لله تعالى<sup>(١)</sup>.

أثر الفسق في الفتوى:

١١ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الفسق مانع من قبول الفتوى، لأن الإفتاء يتضمن الإخبار عن الحكم الشرعي، وخبر الفاسق لا يقبل.

وذهب بعض الحنفية إلى أن الفاسق تقبل فتواه.

والتفصيل في مصطلح (فتوى ف ١٢).

أثر الفسق في الحصانة:

١٢ - اتفق الفقهاء على أنه لا حصانة لفاسق، لأن الفاسق لا يملك ولا يؤتمن، ولأن المحضون لاحظ له في حصانته، لأنه ينشأ على طريقته.

وقيد الحنفية الفسق المسقط للحصانة بأنه المضيق للولد<sup>(٢)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (حصانة ف ٣).

الفسق والمعاملات:

١٣ - نص الجصاص في كتابه أحكام القرآن على أن أهل العلم اتفقوا على جواز قبول خبر

الأيتام والمجانين، والنظر في أمورهم، إلى غير ذلك، وما فيه من الفسق يقعه عن القيام بهذه الأمور والنهوض فيها<sup>(٣)</sup>.

والتفصيل في مصطلح: (الإمامة الكبرى

ف ٦).

أثر الفسق في رواية الحديث:

٩ - ذهب جماهير أئمة الحديث والفقهاء إلى أنه يشترط فيمن يحتج بروايته السلامة من الفسق.

وذكر الزين العراقي أن الفاسق المبتدع الذي لم يكفر ببذعه إذا كان داعية إلى بدعته لم تقبل روايته، وإن لم يكن داعية قبل، وإليه ذهب أحمد كما قال الخطيب، وقال ابن الصلاح: وهذا مذهب الكثير والأكثر، وهو أعداؤها وأولاءها<sup>(٤)</sup>.

أثر الفسق في الشهادة:

١٠ - اتفق الفقهاء على اشتراط العدالة في الشاهد، وأنه لا تقبل شهادة الفاسق، لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، ولقوله تعالى: ﴿يَتْلُوهُنَّ الذِّكْرَ مَا سَمَعْنَ مِنْ حَمَّادٍ قَلْبُهَا نَافِلٌ فَتَبَيَّنُوا﴾<sup>(٦)</sup>، فلا يجوز الحكم بها،

(١) تفسير القرطبي ١/ ٢٢٢، وأحكام القرآن للجصاص ١٠/ ١.

(٢) شرح مقدمة ابن الصلاح ص ١١٤، وشرح الزين العراقي على ألقية خطوط ص ٤٩.

(٣) سورة الطلاق / ٢.

(٤) سورة الحجرات / ٦.

(١) الفتاوى الحنفية ٢/ ٤٦٠، والنجرة لابن فرسون ١/ ١٧٣، والشرح الصغير ٤/ ٢٤٠، وصفه المحتاج ٤/ ٤٢٧، وشرح منتهى الإرادات ٣/ ٥٥٥، والمغني ٩/ ٦٣ - ٦٧.

(٢) حاشية ابن علبين ٢/ ٦٣٣، وحاشية الدسوقي ٢/ ٥٢٨.

وكشاف الفتاوى ٥/ ٤٩٨، وصفه المحتاج ٣/ ٤٥٥.

الفاسق في أشياء، منها: أمور المعاملات، فيقبل فيها خبر الفاسق، وذلك نحو الهدية إذا قال لك: إن فلانا أهدى إليك هذا، فيجوز قبوله وقبضه، ونحو قوله: وكلني فلان ببيع كذا، فيجوز قبوله وشراؤه منه، وكذلك جميع أخبار المعاملات<sup>(١)</sup>.

ونص القرطبي على ذلك بقوله: لا خلاف في أنه يصح أن يكون رسولا عن غيره في قول يبلغه، أو شيء يوصله، أو إذن يعلمه، إذا لم يخرج عن حق المرسل والمبلغ، فإن تعلق به حق لغيرهما لم يقبل قوله، وهذا جائز للضرورة الداعية إليه، فإنه لو لم يتصرف بين الخلق في هذه المعاني إلا العدول، لم يحصل منها شيء، لعدمهم في ذلك والمراد نذرهم<sup>(٢)</sup>.

#### الفاسق وولاية النكاح:

١٤ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أن الفاسق يكون ولياً في النكاح على موليته، لأنه يلي ما لها فيلي بضعها كالعدل، فهو وإن كان فاسقاً في دينه إلا أن غيرته متوفرة، وبها يحمي الحریم، وقد يبذل المال ويصون الحرمه، وإذا ولي المال فالنكاح أولى.

إلا أن المالكية كرهوا للولي الفاسق أن يلي زواج من يلي عليها، وقدموا عليه الولي العدل

#### المساوي له في الدرجة<sup>(١)</sup>.

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن النكاح لا ينقد بولي فاسق على المذهب، غير الإمام الأعظم، مجبراً كان أم لا، أعلن بفسقه أم لا، فلا يزوج الولي الفاسق وإن كان بحيث لو سلب الولاية لانتقلت إلى حاكم فاسق، والولي الخاص تشترط فيه العدالة مطلقاً بخلاف الحاكم، فلا تشترط فيه العدالة، لأنه يزوج للضرورة، والضرورة يغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها<sup>(٢)</sup>.

#### الخطبة على خطبة الفاسق:

١٥ - يحرم على المسلم أن يتقدم إلى خطبة امرأة سبق من أخيه المسلم خطبتها، كما ورد في الحديث الشريف: «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه»<sup>(٣)</sup>.

لكن إذا كان هذا الخاطب السابق فاسقاً، فقد ذهب المالكية إلى جواز الخطبة على خطبته، وذهب الشافعية إلى أنه تحرم الخطبة على خطبة من صرح بإجابه إلا بإذنه، وعند الحنابلة تحرم خطبة المسلم على

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٢٩٥، وجواهر الإكليل ١/ ٢٨١.

(٢) البجيرمي على الخطيب ٣/ ٣٠٦، ومغني المحتاج ٣/ ١٥٥، وشرح منتهى الإرادات ٣/ ١٨، ١٩.

(٣) حديث: «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٩/ ١٩٨) ومسلم (٢/ ١٠٣٢).

من حديث ابن عمر، واللفظ للبخاري.

(١) أحكام القرآن للجصاص ٣/ ٣٩٨ ط الاستانة.

(٢) تفسير القرطبي ١٦/ ٣١١.



المسلم، أما خطيبته على الكافر فتجوز<sup>(١)</sup>.

أثر الفسق في عزل الوالي:

١٦ - اختلف الفقهاء في أثر الفسق في عزل الوالي بعد انعقاد ولايته:

فذهب الحنفية والمالكية إلى أنه لا ينعزل بالفسق، ولكنه يستحق العزل به.

وفصل الشافعية والحنابلة في الفسق الذي يعزل به والفسق الذي لا يعزل به.

والتفصيل في مصطلح: (الإمامة الكبرى ف ١٢).

حكم التودد للفاقد:

١٧ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز التودد للفاقد لأجل فسقه، ولا الجلوس معه وهو

يمارس شيئاً من المعاصي إيناساً ومجاراة له، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزْكُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾<sup>(٢)</sup>، ولقول النبي ﷺ: «لا

تصاحب إلا مؤمناً ولا يأكل طعامك إلا تقي»<sup>(٣)</sup>، وقوله ﷺ: «الرجل على دين خليله، فلينظر أحداً من مخالء»<sup>(٤)</sup>.

(١) حاشية المسوقي ٢/ ٢١٧، وصفي المحتاج ٣/ ١٣٦، وكشاف القناع ١٨/ ١٩.

(٢) سورة هود / ١١٣.

(٣) حديث: «لا تصاحب إلا مؤمناً...»

أخرجه الترمذي (٤/ ٦٠١) من حديث أبي سعيد الخدري، وقال: حديث حسن.

(٤) حديث: «الرجل على دين خليله...»

أخرجه الأرمزي (٤/ ٥٨٩) من حديث أبي هريرة، وقال: حديث حسن صحيح.

كما أنه ورد النهي عن مخاطبة الفاسق والمتدع ونحوهما بسيد ونحوه من الألقاب التي تدل على تعظيمه، لأن في ذلك تعظيم من أهانه الله تعالى<sup>(١)</sup>.

وقد نص المالكية والشافعية على أن الجلوس مع الفاسق إيناساً له يعدّ من صفات الذنوب التي تغفر بالحسنات<sup>(٢)</sup>.

حكم غيبة الفاسق:

١٨ - الأصل في الغيبة الحرم، لنهي الله تعالى عنها في قوله: ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضاً﴾<sup>(٣)</sup>، لكنه تجوز غيبة الفاسق

المجاهر بفسقه فيما جاهر به من الفسق، دون غيره<sup>(٤)</sup>.

توبة الفاسق:

١٩ - تقبل توبة الفاسق إذا استجمعت شروطها، إلا ثلاثة اختلف الفقهاء في قبول توبتهم، هم: الزنديق والساحر ومن تكررت

ردته.

والتفصيل في مصطلح (توبة ف ١٢).

(١) تفسير القرطبي ٥/ ٤١٧ وما بعدها، ١٧/ ٣٠٨، ١٨/ ٥٢.

ودليل القاطن ٢/ ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٤/ ٥٣٢-٥٣٣.

والقواكه الدراني ١/ ٩٢، وصفي المحتاج ٤/ ٤٢٦، والآداب

الشرعية ١/ ٢٥٨ وما بعدها.

(٢) القواكه الدراني ١/ ٩٢، وصفي المحتاج ٤/ ٤٢٦.

(٣) سورة المجرات / ١٢.

(٤) أنواء الفروق يماشي الفروق ٤/ ٢٢٩.

## فَصَال

انظر: رضاع، فطام

## فَصَد

التعريف :

١ - الفصد لغة: شق العرق، يقال: فصدته يفصده فصداً وفصاداً، فهو مفصود وفصيد<sup>(١)</sup>.

واصطلاحاً الفصد: هو قطع العرق لاستخراج الدم الذي يؤذي الجسد<sup>(٢)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة :

الحجامة :

٢ - الحجامة في اللغة: مأخوذة من الحجم، أي المص، يقال: حجم الصبي ثدي أمه إذا مصه.

والحجامة في كلام الفقهاء قيدت عند البعض بإخراج الدم من القفا بواسطة المص بعد الشرط بالحجم لا بالفصد.

وذكر الزرقاني أن الحجامة لا تختص بالقفا، بل تكون من سائر البدن، وإلى هذا



(١) لسان العرب.

(٢) كفاية الطالب الرائي ٢ / ٣٩٣ ط الحلي، والشرح الصغير ١ / ٧٧.

ذهب الخطابي<sup>(١)</sup>.

والحجامة والفصد يجتمعان في أن كلاً منهما إخراج للدم، ويفترقان في أن الفصد شق العرق، والحجامة مَصّ الدم بعد الشرط.

الحكم التكليفي:

٣ - يجوز الفصد بشرط مهارة القائم به، لأن الفصادة - كما قال الأطباء - مخطرة فلا يؤمن بها إلا من ماهر، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «الشفاء في ثلاث: شربة عسل، وشرطة عجم، وكية نار، وأنهى أمتي عن الكي»<sup>(٢)</sup>.

قيل: المراد بشرطة عجم: الفصد<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حجر في تعليقه على الحديث: إنما خص الحجم بالذكر لكثرة استعمال العرب والفهم له، بخلاف الفصد، فإنه وإن كان في معنى الحجم لكنه لم يكن معهوداً لها غالباً، على أن في التعبير بقوله: «شرطة عجم» ما قد يتناول الفصد، وأيضاً فالحجم في البلاد الحارة أنجح من الفصد، والفصد في البلاد التي ليست بحارة

أنجح من الحجم<sup>(١)</sup>.

وكره بعض أهل العلم التداوي بذلك، ورأوا أن تركه والتمسك على الله أفضل منه<sup>(٢)</sup>.

أثر الفصد على الموضوع:

٤ - ذهب المالكية والشافعية إلى عدم انتقاض الموضوع بالفصد، لما روي من أن رجلين من أصحاب النبي ﷺ حرسا المسلمين في غزوة ذات الرقاع، فقام أحدهما يصلي، فرماه رجل من الكفار بسهم، فنزعه وصلى وجمه بجري، وعلم به ﷺ ولم ينكره<sup>(٣)</sup> وقال الرمي: وأما صلاته مع الدم فلقلّة ما أصابه منه<sup>(٤)</sup>.

ويرى الحنفية أن الفصد ناقض للموضوع<sup>(٥)</sup>.

ويقول الحنابلة إن خروج الكثير من الدم ينقض الموضوع، ويحتجون بقول النبي ﷺ في حديث فاطمة بنت أبي حبيش: «إنما ذلك عرق وليس بحيض، فإذا أقبلت حيضتك

(١) فتح الباري ١٠ / ١٣٨ ط السلفية.

(٢) شرح التنوخي القرقي على الرسالة، مطبوع مع شرح زروق من ٤٠٨ - ٤٠٩، وانظر كتابه الطالب الرباني ٢ / ٤٥٢ نشر دار المعرفة.

(٣) حديث: «أن رجلين من أصحاب النبي ﷺ حرسا المسلمين في غزوة ذات الرقاع...».

أخرجه أبو داود (١ / ١٣٦) من حديث جابر بن عبد الله والرواية عنه فيه جهالة كما في الميزان للمصنف (٣ / ٨٨).

(٤) المسوّي ١ / ١٣٣، ونهاية المحتاج ١ / ٩٦.

(٥) حاشية الطحطاوي على الدر المختار ١ / ٧٨.

(١) الزرقاني على الموطأ ٢ / ١٨٧، وإكمال الإكمال ٤ / ٢٦٥، وفتح الباري ١٧ / ٢٤٤.

(٢) حديث: «الشفاء في ثلاث...» أخرجه البخاري (فتح الباري ١٠ / ١٣٦) من حديث ابن عباس.

(٣) شرح زروق على متن الرسالة ص ٤٠٩.

### أثر الفصد على الإحرام:

٦ - ذكر الحنفية الفصد ضمن مباحات الإحرام<sup>(١)</sup>.

وقال المالكية: جاز فصد لحاجة، وإلا كره فيها يظهر إن لم يعصبه، فإن عصبه ولو لضرورة افتدى<sup>(٢)</sup>.

ويرى الشافعية أن للمحرم أن يفتصد ويحتجم ما لم يقطع شعراً<sup>(٣)</sup>.

وذهب الحنابلة إلى أنه يجوز للمحرم أن يفتصد ولا يقطع شعراً<sup>(٤)</sup>، ويؤخذ من عبارات الحنابلة أن المحرم إذا احتاج في الفصد إلى قطع شعر فله قطعه لما روى عبد الله بن بحنة أن رسول الله ﷺ واحتجم بلحيي جل من طريق مكة وهو عجمي في وسط رأسه<sup>(٥)</sup>، ومن ضرورة ذلك قطع الشعر، ولأنه يباح حلق الشعر لإزالة أذى القمل، فكذلك ههنا، وعليه الفدية<sup>(٦)</sup>.

### الاقتصاد في المسجد:

٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز

فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي، ثم توضئي لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت<sup>(١)</sup>، ولأنه نجاسة خارجة من البدن، فأشبهت الخارج من السيل<sup>(٢)</sup>.

### أثر الفصد على الصوم:

٥ - ذهب الحنفية إلى أن الفصد مكروه للصائم إذا كان يضعفه عن الصوم، أما إذا كان لا ينافه فلا بأس<sup>(٣)</sup>.

ومذهب المالكية قريب من الحنفية، إذ قالوا: تكره الفصادة للصائم إذا كان يجهل نفسه، وأما من يعلم من نفسه السلامة فهي جائزة، وعكسه عكسه<sup>(٤)</sup>.

وصرح الشافعية بأنه يستحب للصائم أن يحترز عن الفصد، لأنه يضعفه<sup>(٥)</sup>.

وذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا فطر بالفصد، وفي قول عند الحنابلة يفطر المقصود دون الفاصد<sup>(٦)</sup>.

(١) حديث فاطمة بنت أبي حبيش: «إني ذلك عرق...» أخرجه البخاري (فتح الباري) ١/ ٣٢٢.

(٢) كشف القناع ١/ ١٢٤، والمغني ١/ ٨٥، ومطالب لولي النص ١٤١/ ١.

(٣) مراقي الفلاح ص ٣٧٢، والبر الرائق ٢/ ٢٩٤.

(٤) المطالب ٢/ ٤١٦.

(٥) شرح المحلى على النباه ٢/ ٦٢.

(٦) مراقي الفلاح ص ٣٧٢، والمطلب ٢/ ٤١٦، ومغني المحتاج ١/ ٤٣١، وكشف القناع ٢/ ٣٢٠، والإيضاح ٣/ ٣٠٣، والروض المربع ١/ ١٤٠.

(١) منحة الحقائق بعلم البحر الرائق ٢/ ٣٥٠.

(٢) حاشية المسوقي ٢/ ٥٨، والشرح الصغير ٢/ ٨١.

(٣) روضة الطالبين ٣/ ١٣٥، وحلية العلاء ٣/ ٣٠٥، وشرح الإيضاح في مناسك الحج ص ١٨١ - ١٨٢.

(٤) الكافي ١/ ٥٦٠، نشر الكتب الإسلامي، والمغني ٣/ ٣٠٥.

(٥) حديث عبد الله بن بحنة أن الرسول ﷺ واحتجم بلحيي جل....

أخرجه البخاري (فتح الباري) ١٠/ ١٥٢.

(٦) المغني ٣/ ٣٠٦.

إمام، فانفضى ذلك إلى التلف<sup>(١)</sup>.  
ج - أن لا يتجاوز الفاصد الموضع  
المعتاد، أما إذا تجاوز الموضع المعتاد، فيجب  
الضمان<sup>(٢)</sup>.

الفصد في المسجد ولو في إناء<sup>(٣)</sup>، ويرى  
الشافعية أنه إذا اقتصد في المسجد واحتجم،  
فإن كان في غير إناء فحرام، وإن قطر دمه في  
إناء فمكروه، والأولى تركه، وحزم البندنجي  
في كتاب تذهيب المذهب بأنه حرام  
أيضاً<sup>(٤)</sup>.

وللتفصيل (ر: مسجد).

فصد البهائم:

٨ - يجوز فصد البهائم وكيها وكل علاج فيه  
منفعة لها<sup>(٥)</sup>.

تضمين الفاصد:

٩ - يشترط لعدم تضمين الفاصد ما تلف  
بعمله شروط منها:

أ - أن يكون التداوي بالفصد من ماهر لثلا  
يكون ضرره أكثر من نفعه، ولذلك قالوا: إن  
عالج العالم بالطب المريض ومات من مرضه  
لا شيء عليه، بخلاف الجاهل أو المقصر،  
فإنه يضمن ما نشأ من فعله<sup>(٦)</sup>.

ب - أن يتم الفصد بإذن معتبر، بأن  
يكون من المقصود وهو مستقل، أو من ولي أو



(١) ابن عابدين ٤٤١/١، والزيطاني ٢٣٦/٢، والكاظمي ٥٠٥/١.

(٢) إعلام الساجد بأحكام المساجد ص ٣١٠، والجميع ١٧٥/٢.

(٣) تنوير الأبصار ٥/٤٧٩.

(٤) الفتاوى الدرراني ٢/٤٤٠، وشرح زريق ص ٤٠٩.

(١) إسنَى للطلاب ٤/١٦٦.

(٢) تكملة فتح القدير ٧/٢٠٦ ط بولاق.

الكتاب والسنة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هُمْ أَقْرَبُ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله: ﴿وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شَفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله: ﴿قُرْآنُنَا هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةٍ أَقْبَىٰ﴾<sup>(٣)</sup>.

## فضائل

التعريف :

١ - الفضائل في اللغة: جمع فضيلة، وهي الدرجة الرفيعة في الفضل وحسن الخلق، وفضيلة الشيء: مرتبته أو وظيفته التي قصدت منه، والفاضلة: النعمة العظيمة، والفضل والفضيلة: الخير والزيادة، وهو خلاف النقيصة<sup>(١)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(٢)</sup>.

الأحكام المتعلقة بالفضائل :

أولاً - فضائل القرآن :

٢ - اتفق الفقهاء على أن قراءة القرآن أفضل من الأذكار والأوراد الأخرى التي لا تختص بزمان أو مكان معين<sup>(٣)</sup>، لما ورد في ذلك من

ومن السنة قوله ﷺ: «الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة، والذي يقرأ القرآن ويتتعتع فيه وهو عليه شاق له أجران»<sup>(٤)</sup>، وقوله ﷺ: «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: الـم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف»<sup>(٥)</sup>، وقوله ﷺ: «يقال لصاحب القرآن: اقرأ وأرتق، ورتل كما كنت ترتل في الدنيا، فإن منزلتك عند آخر آية تقرأ بها»<sup>(٦)</sup>.

٣ - إلا أن العلماء اختلفوا في المفاضلة بين آيات القرآن الكريم.

(١) سورة الإسراء / ٩ .

(٢) سورة الإسراء / ٨٢ .

(٣) سورة الحشر / ٢١ .

(٤) حديث: «الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام...»

أخرجه مسلم (١/ ٥٥٠) من حديث عائشة.

(٥) حديث: «من قرأ حرفاً من كتاب الله...»

أخرجه الترمذي (٥/ ١٧٥) من حديث ابن مسعود، وقال:

حديث حسن صحيح غريب.

(٦) حديث: «يقال لصاحب القرآن: اقرأ وأرتق...»

أخرجه الترمذي (٥/ ١٧٧) من حديث عبد الله بن عمرو،

وقال: حديث حسن صحيح.

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والمعجم الوسيط، وغريب القرآن للأصفهاني.

(٢) دليل القائلين ٣/ ٤٧١ .

(٣) مفتي المحتاج ١/ ٣٨، ودليل القائلين شرح رياض الصالحين

٤٧١/٣ وما بعدها، والإتقان في علوم القرآن

١٥١/ ٢ وما بعدها، وضع الميزان شرح الأربعين ص ٣٧٠ .

### فضائل ٣

فكيف يفضل بعضه بعضاً، وكيف يكون بعضه أشرف من بعض؟ ولشأن يوهم التفضيل نقص المفضل عليه، ولذلك كره الإمام مالك أن تعاد قراءة سورة أو تردّد دون غيرها.

ثم اختلف القائلون بالتفضيل في السبب الذي يفضل به بعض القرآن على بعض، فقال بعضهم: الفضل راجع إلى عظم الأجر، ومضاعفة الثواب بحسب انتقالات النفس، وخشيتها، وتدبرها، وتفكرها عند ورود أوصاف العلل الحكيم.

وقال بعضهم: إن التفضيل يرجع إلى أمر تعبدى لا يظهر لنا، فتكون سورة أفضل من سورة، لأن الله سبحانه وتعالى جعل قراءتها كقراءة أضعافها مما سواها، وأوجب بها من الثواب ما لم يوجب بغيرها، كما جعل يوماً أفضل من يوم، وشهراً أفضل من شهر، بمعنى أن العبادة فيه تفضل على العبادة في غيره، والذنب فيه أعظم من الذنب في غيره، وكما جعل الحرم أفضل من الحل، لأنه يتأدى فيه من المناسك ما لا يتأدى في غيره، والصلاة فيه يضاعف أجرها أكثر من الصلاة في غيره.

وقال آخرون: إن الفضل يرجع لذات اللفظ، فإن ما تضمنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَكْبَرُ﴾

فذهب الجمهور إلى أن بعض سور وآيات القرآن أفضل من بعض، للنصوص الواردة في ذلك، منها قول النبي ﷺ: «ألم تر آيات أنزلت الليلة لم ير مثلهن قط؟ قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس»<sup>(١)</sup>، وقوله ﷺ: «إن سورة من القرآن ثلاثون آية، شفعت لرجل حتى غفر له، وهي سورة تبارك الذي بيده الملك»<sup>(٢)</sup>، وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟ قلت: الله لا إله إلا هو الحي القيوم، فضرب في صدري، وقال: والله، ليهنك العلم أبا المنذر»<sup>(٣)</sup> وقوله ﷺ: «من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه»<sup>(٤)</sup>.

وذهب مالك، وأبو الحسن الأشعري، وابن حبان، ويحيى بن يحيى، والقاضي أبو بكر الباقلاني إلى أنه ليس في القرآن شيء أفضل من شيء، لأن الجميع كلام الله،

(١) حديث: «ألم تر آيات أنزلت الليلة...»

أخرجه مسلم (١/ ٥٥٨) من حديث حبة بن عامر.

(٢) حديث: «إن سورة في القرآن ثلاثون آية...»

أخرجه الترمذي (٥/ ١٦٤) من حديث أبي هريرة، وقال:

حديث حسن.

(٣) حديث أبي بن كعب: «يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب

الله...»

أخرجه مسلم (١/ ٥٥٦).

(٤) حديث: «من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٩/ ٥٥)، ومسلم (١/ ٥٥٥)

من حديث أبي مسعود الأنصاري، واللفظ للبخاري.

آية الكرسي، والإخلاص والمعوذتين، فإن القارئ يتعجل بقراءتها الاحتراز مما يخشى، والاعتصام بالله، ويتأدى بتلاوتها عبادة الله، لما فيها من ذكره سبحانه وتعالى بالصفات العلى، على سبيل الاعتقاد لها، وسكون النفس إلى فضل ذلك الذكر وبركته، فاما آيات الحكم، فلا يقع بنفس تلاوتها إقامة حكم، وإنما يقع بها علم الحكم<sup>(١)</sup>.

ثانيا - فضل العلم وأهله وطلبه :

٤ - اتفق الفقهاء على فضل العلم وأهله وفضل العالم على العابد، وأن الاشتغال بطلبه أفضل من الاشتغال بنوافل الصلاة والصيام والسيب وغيرهما من نوافل العبادات البدنية، لتكاثر الآيات والأخبار والآثار الدالة على فضل العلم، والحث على تحصيله والاجتهاد في اقتباسه<sup>(٢)</sup>.

ومن هذه الأدلة: قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى: ﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾<sup>(٤)</sup>

إِلَّاهٌ وَحْدَهُ<sup>(١)</sup> وآية الكرسي، وآخر سورة الحشر، وصورة الإخلاص، من الدلالات على وحدانيته وصفاته سبحانه وتعالى، ليس موجودا مثلا في: ﴿ تَبَيَّنَ بَدَأُ آيٍ لَّهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> وأمثالها، فالترفضيل إنما هو بالمعاني العجيبة وكثرتها.

وقال الحلبي: معنى التفضيل يرجع إلى أشياء:

أحدها: أن يكون العمل بآية أولى من العمل بأخرى وأعوذ على الناس، وعلى هذا يقال: آية الأمر والنهي، والوعد والوعيد، خير من آيات القصص، لأنها إنما أريد بها تأكيد الأمر والنهي والإنذار والتبشير، ولا غنى للناس عن هذه الأمور، وقد يستغنون عن القصص، فكان ما هو أعوذ عليهم، وأنفع لهم، مما يجرى مجرى الأصول، خيرا لهم مما جعل تبعا لما لا بد منه.

الثاني: أن يقال: الآيات التي تشمل على تعديد أسماء الله وبيان صفاته والدلالة على عظمته أفضل من غيرها.

الثالث: أن يقال: سورة خير من سورة، أو آية خير من آية بمعنى: أن القصارى يتعجل له بقراءتها فائدة سوى الثواب الأجل، ويتأدى منه بتلاوتها عبادة، كقراءة

(١) مفتي المحتاج ٣٨ / ١، ودليل الفالحين ٣ / ٤٧١، وما بعدها و ١ / ٢٩٦، والإنفاق في علوم القرآن ٢ / ١٥١، وفتح المين شرح الأربعين ص ٢٧٠.

(٢) المجموع للنويزي ١٨ / ١ وما بعدها، ومفتي المحتاج ٨ / ١، وكشاف القناع ١ / ١٢، ودليل الفالحين ٤ / ١٧٦.

(٣) سورة الزمر / ٩

(٤) سورة المجادلة / ١١.

(١) سورة البقرة / ١٦٣

(٢) سورة المد / ١.



وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْمُسْلِمُونَ﴾ (١).

وقول النبي ﷺ: «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين» (٢)، وقوله ﷺ: «من سلك طريقا يتقي فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضاء لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر» (٣) قال الشافعي: طلب العلم أفضل من صلاة النافلة.

وانظر في تفصيل ذلك مصطلح: (طلب العلم ف ٦ وما بعدها).

ثالثا: فضل الفرض على النفل:

٥ - اتفق الفقهاء على أن الفرض - سواء كان فرض عين، أو فرض كفاية - أفضل من التطوع والنفل، لقول الله تعالى في الحديث

القديم: «من عادی لي ولياً فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه...» (١) الحديث.

ولأن الأمر بالفرض جازم فيتضمن أمرين، أحدهما: الثواب على فعله، والآخر: العقاب على تركه، بخلاف النفل، فلا عقاب على تركه، ولأن الفرض كالأساس، والنفل كالبنا على ذلك الأساس، ولذلك كان الفرض أكمل وأحب إلى الله وأشد تقربا من النفل، إلا في مسائل مستثناة، النفل فيها أفضل من الفرض، وهي:

أ - تقديم الوضوء على الوقت لغير المعذور مندوب، وبعد دخول الوقت فرض، والمندوب - هنا - أفضل من الفرض، لأن تقديم الوضوء فيه انتظار الصلاة، ومنتظر الصلاة كمن هو فيها، ولأن فيه قطع طمع الشيطان عن تشييطه عن الصلاة.

ب - إبراء المعسر عن الدين سنة، وإنظاره حتى الميسرة فرض، لقوله تعالى: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ (٢)، ولكن الإبراء أفضل من الإنظار.

(١) سورة فاطر/ ٢٨.

(٢) حديث: «من يرد الله به خيرا...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ١ / ١٦٤) وسلم (٧١٨ / ٢)

من حديث معاوية بن أبي سفيان.

(٣) حديث: «من سلك طريقا يتقي فيه علما...»

أخرجه الترمذي (٤٨ / ٥) من حديث أبي الدرداء وأعله بالانقطاع.

(١) حديث: «من عادی لي ولياً...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ١١ / ٣٤٠ - ٣٤١) من حديث أبي هريرة.

(٢) سورة البقرة / ٢٨٠.

التمكنون منه كلهم، ولا شك في عظم وقع ما هذه صفة (١).

رابعا - فضل بعض الأماكن على بعض:

٧ - أجمع الفقهاء على أن بعض الأماكن أفضل من البعض الآخر بما أودع الله فيها من فضله، وما يقع فيها من إكرامه لعباده، لا بصفات قائمة فيها، لأن الأماكن في الأصل متائلة ومتساوية.

وقد أجمع الفقهاء على أن مكة المكرمة والمدينة المنورة هما أفضل بقاع الأرض.

ثم اختلفوا في أيهما أفضل؟

فذهب جمهور الفقهاء، ومنهم الحنفية والشافعية والحنابلة، وهو قول عند المالكية، إلى أن مكة المكرمة أفضل من المدينة المنورة، لوجوه عددها العلماء:

أحدها: وجوب قصدتها للحج والعمرة، وهذا واجب لا يقع محلها في المدينة.

الثاني: إن فضلت المدينة بإقامة رسول الله ﷺ فيها بعد النبوة، كانت مكة أفضل

منها، لأنه ﷺ أقام فيها بعد النبوة ثلاث عشرة سنة وأقام بالمدينة عشرين سنة.

الثالث: إن فضلت المدينة بكثرة الطارقين من عباد الله الصالحين، فمكة أفضل منها

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٣٠، والمجموع للنووي ١/ ٢٢، والفتاوى وعصمة ٤/ ٢١٣، وقواعد الأحكام للمز ابن عبد السلام ١/ ٤٨.

ج - الابتداء بالسلام سنة، ورد السلام فرض، لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُتِبْتُمْ يَبْتَغُوا قَصِيوْا بِأَحْسَنِ مِنهَا أَوْ رُدُّوْهَا﴾ (١) وابتداء السلام أفضل من رده (٢)، لما روى ابن مسعود رضي الله عنه يرفعه: «إذا مر الرجل بالقوم فسلم عليهم فردوا عليه، كان له عليهم فضل، لأنه ذكرهم السلام» (٣).

٦ - ولكن الفقهاء اختلفوا: هل الفرض العيني أفضل أم الفرض الكفائي؟

فذهب جمهور الفقهاء إلى أن فرض العين أفضل من فرض الكفاية، لأن فرض العين فرض حقا للنفس، فهو أهم عندها، وأكثر مشقة، بخلاف فرض الكفاية، فإنه مفروض حقا للكافة، والأمر إذا عم خف، وإذا خص ثقل.

وذهب بعض العلماء - ومنهم إمام الحرمين من الشافعية - إلى أن فرض الكفاية أفضل من فرض العين، لأن فاعله يسد مسد الأمة، ويسقط الحرج عنها بأسرها، ويتركه يائس

(١) سورة النساء/ ٨٦.

(٢) دليل الفالحين: ١/ ٢٩٦، ٣/ ٣٣٤، وصفي للمحتاج ٤/ ٢١٤، وضع المبين شرح الأربعين ص ٢٦٨ - ٢٧٠، وحاشية ابن عابدين ١/ ٨٥، والمجموع للنووي ١/ ٢٢، وقواعد الأحكام ١/ ٥٥.

(٣) حديث ابن مسعود: «إذا مر الرجل بالقوم فسلم عليهم...» أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٤٣٢) مرفوعاً ومرفوعاً، وصنف المرفوع.

بكثرة من طرقها من الأنبياء والمرسلين والصالحين.

الرابع: إن التقيل والاستلام ضرب من التقديس والاحترام، وهما مختصان بالركنين البيانيين، ولم يوجد مثل ذلك في المدينة.

الخامس: إن الله سبحانه وتعالى أوجب علينا استقبالها في الصلاة حيثما كنا من البلاد والقلوات، ولم يوجب علينا مثل ذلك في المدينة.

السادس: إن الله حرم علينا استقبال الكعبة واستدبارها عند قضاء الحاجة.

السابع: إن الله حرم مكة يوم خلق السموات والأرض، فلم تحل لأحد من الرسل والأنبياء إلا لنبينا ﷺ وعلى جميع الأنبياء، فإنها أحلت له ساعة من نهار.

الثامن: إن الله بوأها لإبراهيم الخليل ولابنه إسماعيل عليهما الصلاة والسلام، وجعلها مولداً لسيد المرسلين وخاتم الأنبياء عليه الصلاة والسلام.

التاسع: إن رسول الله ﷺ: «اغتسل لدخول مكة»<sup>(١)</sup>، وهو مسنون، ولم ينقل عنه مثل ذلك لدخول المدينة.

العاشر: إن الله سبحانه وتعالى أنثى على

البيت في كتابه بما لم يش به على المدينة، فقال: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِمَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

الحادي عشر: من شرف مكة أن الصلاة لا تكرر فيها في الأوقات التي تكرر فيها الصلاة، لقوله ﷺ: «يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء، من ليل أو نهار»<sup>(٣)</sup>.

الثاني عشر: الصلاة في المسجد الحرام بمكة تعدل مائة ألف صلاة وليس مثل ذلك في مسجد النبي ﷺ في المدينة أو غيره من المساجد.

وذهب المالكية في المشهور إلى أن المدينة أفضل من مكة. قال الخطاب: وهو- أي كون المدينة أفضل من مكة - قول أكثر أهل المدينة.

٨ - وهذا الخلاف يجري فيها عدا ما ضم الأعضاء الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم من أرض المدينة.

أما الموضع الذي ضم أعضائه الشريفة من قبره الكريم ﷺ، فقد قال العلماء: إنه أفضل بقاع الأرض حتى المسجد الحرام،

(١) سورة آل عمران / ٩٦ .

(٢) حديث: «يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً...» .

أنصروه الترمذي (٣/ ٢١١) من حديث جابر بن مطعم،

قال: حديث حسن صحيح .

(١١) حديث: «إن رسول الله ﷺ اغتسل لدخوله مكة» .

أنصروه البخاري (فتح الباري ٣/ ٤٣٥) من حديث

ابن عمر

خامساً: فضل بعض الأئمة على بعض:

١٠ - أجمع الفقهاء على أن بعض الأئمة أفضل من بعض بما أودع الله سبحانه وتعالى فيها من فضله، وما يقع فيها من إكرامه لعباده، لا بصفات قائمة فيها، لأن الأزمان في الأصل متساوية ومتائلة.

ففضل الله شهر رمضان على سائر الشهور، وجعل ليلة القدر خيراً من ألف شهر ليس فيها ليلة القدر، وجعل يوم الجمعة خير يوم طلعت عليه الشمس كما قال النبي ﷺ<sup>(١)</sup>، وسيد أيام الأسبوع، قال النبي ﷺ: «إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة، فأكثروا عليّ من الصلاة فيه، فإن صلاتكم معروضة عليّ»<sup>(٢)</sup>، وقال ﷺ: «إن في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه»<sup>(٣)</sup>، وفضل قيام الليل على غيره، والثالث الأخير منه على سائرته، وفضل العشر الأول من ذي الحجة على غيرها من الأيام.

= ص ١٦٦، وفني المحتاج ٣/ ٣٧٧ و ١/ ٢٣٠ و ٤/ ٣٦٧، وحاشية ابن عابدين ١/ ١١ و ٢/ ٢٥٧.

(١) حديث: وخير يوم... أخرجه النسائي (٨٩/٣) - ٩٠.

(٢) حديث: «إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة...» أخرجه النسائي (٩١/٣) والحاكم (٢٧٨/١) من حديث أنس بن مالك، والبيهقي، واللباق للحاكم، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

(٣) حديث: «إن في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٢/ ٤١٥)، من حديث أبي هريرة.

وحتى الكعبة المشرفة، وإنه أفضل من السموات حتى العرش والكرسي. كما أجمعوا على أن الكعبة أفضل من المدينة ما عدا الضريح الشريف على صاحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم<sup>(١)</sup>.

٩ - وبعد أن اتفق الفقهاء على أن مسجد رسول الله ﷺ والمسجد الحرام أفضل من مسجد القدس أو بيت المقدس، أجمعوا على أن المسجد الأقصى أفضل من بقية المساجد، حتى تلك المنسوبة إلى النبي ﷺ، كمسجد قباء، ومسجد الفتح، ومسجد العيد، ومسجد ذي الحليفة، لقوله ﷺ: «ولا تُشدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، مسجد الحرام، ومسجد الأقصى، ومسجدي هذا»<sup>(٢)</sup>.

وقد صرح الفقهاء بأن الأفضل بعد المساجد الثلاثة ما كان أقدم أو أكثر جماعة، فإن استوى المسجدان في الجماعة فالأقرب مسافة حرمة الجوار، ثم ما انتفت فيه الشبهة عن مال بانيه وواقفه، ثم من سمع نداءه أولاً، لأن مؤذنه دعاه أولاً، ثم يتخير<sup>(٣)</sup>.

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٢٥٦، وفروع الأحكام لابن عبد السلام ١/ ٣٩، وسوالب الجليل ٣/ ٣٤٤، ٣٤٥، ورواها الإكمال ١/ ٢٥٠، والفتاوى وصية ٢/ ١٠١.

(٢) حديث: «ولا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٤/ ٢٤١) وسلم (٩٧٦/٢) من حديث أبي سعيد الخدري، واللفظ للبخاري.

(٣) المصادر السابقة، وكشاف الفتاوى ٢/ ٣٥٣، وكشف المخدوت =

قال العز بن عبد السلام: وتفضيل الأماكن والأزمان ضربان:

أحدهما: دنيوي، كتفضيل الربيع على غيره من الأزمان، وتفضيل بعض البلدان على بعض بما فيها من الأنهار والثمار وطيب الهواء، وموافقة الأهواء.

والضرب الثاني: تفضيل ديني راجع إلى أن الله يجود على عباده فيها بتفضيل أجر العاملين، كتفضيل صوم رمضان على صوم سائر الشهور، وكذلك يوم عاشوراء، وعشر ذي الحجة، ويوم الاثنين والخميس وشعبان وستة من أيام شوال، ففضلها راجع إلى جود الله وإحسانه إلى عباده فيها، وكذلك فضل الثلث الأخير من كل ليلة راجع إلى الله يعطي فيه من إجابة الدعوات والمغفرة، وإعطاء السؤال، ونيل المأمول، ما لا يعطيه في الثلثين الأولين. (١)

سادسا - فضل الأذان على الإمامة أو العكس:

١١ - اختلف الفقهاء في أنه هل الأذان أفضل أم الإمامة؟

فذهب الحنفية في المعتمد وهو المشهور عند المالكية، وهو قول عند بعض أصحاب

(١) فرائد الأحكام لابن عبد السلام ٣٨/١، وتبيل القائلين ٦١٤/٣، وسفي المحتاج ٣٧٦/١، وكشاف القناع ٢٠/٢.

الشافعية، ورواية عند أحمد، إلى أن الإمامة أفضل من الأذان، لأن النبي ﷺ تولاهما بنفسه، وكذلك خلفاؤه الراشدون، ولم يتولوا الأذان، وهم لا يختارون إلا الأفضل، ولأن الإمامة يختارها من هو أكمل حالا وأفضل.

وذهب الشافعية والحنابلة في الراجح عندهما، وهو قول عند الحنفية والمالكية إلى أن الأذان أفضل من الإمامة، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مَوْلَاً مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحاً﴾ (١) قالت السيدة عائشة رضي الله عنها: نزلت في المؤذنين، ولقول النبي ﷺ: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا» (٢) وقوله ﷺ: «المؤذنون أطول الناس أعتاقاً يوم القيامة» (٣). ولقوله ﷺ: «الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن، اللهم أرشد الأمة واغفر للمؤذنين» (٤) والأمانة أعلى وأحسن من الضمان، والمغفرة أعلى من الإرشاد، قالوا: وكون النبي ﷺ لم يقم بمهمة الأذان ولا خلفاؤه الراشدون يعود

(١) سورة فصلت ٣٣.

(٢) حديث: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول... أخرجه البخاري (فتح الباري ٩٦/٢)، ومسلم (١/٣٢٥) من حديث أبي هريرة.

(٣) حديث: «المؤذنون أطول الناس أعتاقاً... أخرجه مسلم (١/٢٩٠) من حديث معوية بن أبي سفيان.

(٤) حديث: «الإمام ضامن... أخرجه الترمذي (١/٤٠٢) من حديث أبي هريرة.

وذهب الخنابلة وهو قول عند المالكية إلى أن الأذان أفضل من الإقامة، لزيادته عليها<sup>(١)</sup>.

سابعا - فضل صلاة الجماعة على غيرها:  
١٢ - أجمع الفقهاء على أن صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد، لقول النبي ﷺ: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة»<sup>(٢)</sup>.

وكونها في المسجد أفضل منها في غير المسجد<sup>(٣)</sup>.

وتفصيل ذلك في مصطلح: (صلاة الجماعة ف ٢).

ثامنا - فضل الصف الأول:  
١٣ - اتفق الفقهاء على أن الصف الأول من صفوف صلاة الجماعة أفضل من غيره من الصفوف الأخرى، لقوله ﷺ: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا»<sup>(٤)</sup> وقوله ﷺ: «أتموا الصف المقدم، ثم الذي يليه،

السبب فيه لضيق وقتهم عنه، لانشغالهم بمصالح المسلمين التي لا يقوم بها غيرهم، فلم يتضرعوا للأذان، ومراعاة أوقاته، قال المواق: إنها ترك النبي ﷺ الأذان لأنه لو قال حي على الصلاة، ولم يجعلوا لحقتهم العقوبة، لقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾<sup>(٥)</sup>، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لولا الخلافة لأذنت».

وفي قول عند الحنفية والشافعية والمالكية إنهما سواء في الفضل.

وفي قول آخر عند كل من المالكية والشافعية أنه إن علم من نفسه القيام بحقوق الإمامة وجميع خصائصها، فهي أفضل، وإلا فالأذان أفضل<sup>(٦)</sup>.

واختلف الفقهاء كذلك هل الأذان أفضل أم الإقامة ؟

فذهب الحنفية وهو قول عند المالكية إلى أن الإقامة أفضل من الأذان، لأن الأذان يسقط في بعض المواضع دون الإقامة، كما في حق المسافر، وما بعد أولى الفوائت، وثانية الصلاتين بعرفة.

(١) سورة النور / ٦٣.

(٢) حاشية ابن عابدين ١ / ٢٦٠، ٣٧٠، ومصاب الجليل ١ / ٤٢٢، والمجموع للنسوي ٣ / ٧٨، وكشاف الفتاوى ١ / ٢٣١، والفتاوى لابن قدامة ١ / ٤٠٣.

(١) المراجع السابقة.

(٢) حديث: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٢ / ١٣١)، ومسلم (١ / ٤٥٠) من حديث ابن عمر، واللفظ للبخاري.

(٣) المعنى لابن قدامة ٢ / ١٨٠، ومعنى المحتاج ١ / ٢٣٠، وكشاف الفتاوى ١ / ٤٥٥، وجواهر الإكليل ١ / ٧٦، وحاشية ابن عابدين ١ / ٣٧.

(٤) حديث: «لو يعلم الناس ما في النداء...» تقدم ف ١١.

فما كان من نقص فليكن في الصف المؤخره<sup>(١)</sup>.

كما اتفقوا على أن الصف الثاني أفضل من الثالث، وأن الثالث أفضل من الرابع، وهكذا، إلا النساء فخير صفوفهن أواخرها<sup>(٢)</sup>، لقوله ﷺ: «خير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها»<sup>(٣)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (صف ف ٤).

تاسعا - فضل المجاهد على القاعد:

١٤ - أجمع الفقهاء على أن الجهاد في سبيل الله من أفضل القربات إلى الله، وأن المجاهدين أفضل من القاعدين غير المذورين بدرجات كثيرة، لقوله تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاتِلُونَ وَالْمُؤْمِنُونَ بغيرِ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاتِلِينَ دَرَجَةً وَلَلَّاحِدَ اللَّهُ الْمُسْتَقِيمَ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاتِلِينَ أَجْرًا عَظِيمًا

دَرَجَتَيْنِ وَتِلْكَ الْأَمْوَالُ لِمَنْ قَاتَلَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾<sup>(١)</sup> قال بعض المفسرين: القاعدون الأول - في الآية - هم الأضرء، أي هم أولو الضرر، فإن المجاهدين أفضل منهم بدرجة واحدة، لأن لهم نية بلا عمل، وللمجاهدين نية وعمل والقاعدون الثاني: هم غير أولى الضرر، فإن بين المجاهدين وبينهم درجات كثيرة<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سئل رسول الله ﷺ: «أي العمل أفضل؟ قال: إيمان بالله ورسوله، قيل: ثم ماذا؟ قال: الجهاد في سبيل الله»<sup>(٣)</sup>، وعنه ﷺ: «لغدوة في سبيل الله أو راحة خير من الدنيا وما فيها»<sup>(٤)</sup>، وعنه ﷺ: «رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها»<sup>(٥)</sup>.

عاشراً - فضل الإمام والقاضي على المفتي وغيره:

١٥ - أجمع المسلمون على أن الولايات من

(١) سورة النساء / ٩٥ - ٩٦.

(٢) دليل الفالحين ٤ / ٧٩ وما بعدها، وفي المحتاج ٤ / ٢٠٨.

(٣) حديث أبي هريرة: سئل رسول الله ﷺ: «أي العمل أفضل...»

(٤) أخرجه البخاري (فتح الباري ١ / ٧٧)، وصلم (١ / ٨٨).

(٥) حديث: «لغدوة في سبيل الله أو راحة...» أخرجه البخاري (فتح الباري ١ / ١٣)، وصلم (٣ / ١٤٩٩).

(٦) من حديث أنس بن مالك.

(٧) حديث: «رباط يوم في سبيل الله...» أخرجه البخاري (فتح الباري ١ / ٨٥) من حديث سهل ابن سعد.

(١) حديث: «أتموا الصف المقدم...»

أخرجه أبو داود (١ / ٤٣٥) من حديث أنس بن مالك.

(٢) دليل الفالحين ٣ / ٥١٧، ٥٦٣، وما بعدها، وحاشية ابن عابدين ١ / ٣٨٢، وفي المحتاج ١ / ٢٤٧، وكشف القناع ١ / ٤٨٨.

(٣) حديث: «خير صفوف الرجال أولها...»

أخرجه صلم (١ / ٣٢٦) من حديث أبي هريرة.

وفي المقابل فإن ولادة السوء وقضاة الجور من أعظم الناس وزراً، وأخطهم درجة عند الله، لعموم ما يجري على أيديهم من جلب المفساد العظيم، ودرء المصالح الجسام، وإن أحدهم ليقول الكلمة الواحدة فيأثم بها ألف إثم وأكثر، على حسب عموم تلك المفسدة، وعلى حسب ما يدفعه بتلك الكلمة من مصالح المسلمين، كأن يأمر - مثلاً - بقتال طائفة من المسلمين، أو يأخذ أموالهم<sup>(١)</sup>، وغير ذلك من المحرمات.

حادى عشر- العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال:  
١٦ - قال العلماء يجوز العمل بالحديث الضعيف بشروط، منها:

- أ - أن لا يكون شديد الضعف، فإذا كان شديد الضعف ككون الراوي كذاباً، أو فاحش الغلط، فلا يجوز العمل به.
- ب - أن لا يتعلق في صفات الله تعالى، ولا بأمر من أمور العقيدة، ولا بحكم من أحكام الشريعة من الحلال والحرام ونحوهما.
- ج - أن يندرج تحت أصل عام من أصول الشريعة.

أفضل الطاعات، وأن الولاية المقسطين أعظم أجراً وأجل قدراً من غيرهم، لقول النبي ﷺ: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل وكلتا يديه يمين»<sup>(١)</sup>، ولكثرة ما يجري على أيديهم من إقامة الحق، ودرء الباطل، وجلب المصالح، فإن أحدهم يقول الكلمة الواحدة فيدفع بها مظالم كثيرة، أو يجلب بها مصالح كثيرة، فإذا أمر الإمام بجلب المصالح العامة، ودرء المفساد العامة، كان له أجر بحسب ما دعا إليه من المصالح العامة، وما زجر عنه من المفساد، ولو كان ذلك بكلمة واحدة لأجر عليها بعدد متعلقاتها، وكذلك أجر أعوانه على جلب المصالح، ودرء المفساد.

ومن أجل هذا أصبح القاضي أفضل وأعظم أجراً من المفتي، لأن القاضي يفتي ويلزم، فله أجران، أحدهما: على فتياه، والآخر: على إلزامه، وهذا إذا استوت الواقعة التي فيها الفتيا والحكم، وإلا فتختلف أجورهما باختلاف ما يجلبانه من المصالح، ويدرأنه من المفساد، ولكن تصدي القاضي للحكم أفضل من تصدي المفتي للفتيا.

(١) قواعد الأحكام ١/ ١٢٠ - ١٢٢، وفي المحتاج ٤/ ٣٤ وما بعدها.

(١) حديث: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور...» أخرجه مسلم (٣/ ١٤٥٨) من حديث عبد الله بن عمرو



د - أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط<sup>(١)</sup>.  
والتفصيل في الملحق الأصولي.

## فضة

التعريف :

١ - الفضة - كما قال الجوهري - معروفة، وجاء في المعجم الوسيط: الفضة عنصر أبيض قابل للسحب والطرق والصقل، من أكثر المواد توصيلاً للحرارة والكهرباء، وهو من الجواهر النفيسة التي تستخدم في صك النقود.

وقال الراغب: الفضة اختصت بأدوات التعامل بها من الجواهر<sup>(٢)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة :

الذهب :

٢ - الذهب: المعدن المعروف، وصلته بالفضة أنها مشتركان في النقدية، وثمانية الأشياء في أصل الخلقة<sup>(٣)</sup>.

الأحكام المتعلقة بالفضة :

أ - استعمال الأواني المصنوعة من الفضة :

٣ - اتفق الفقهاء على أن الشرب من الأواني

## فضالة

انظر : فضولي



(١) الصحاح، والمعجم الوسيط، والمفردات في غريب القرآن.  
(٢) الصحاح للثوري ولسان العرب.

(١) علم الحديث لابن الصلاح ص ٩٣، وشعير الرازي ص ١٩٦، وفي المحتاج ١/ ٦٢.

الحنفية عبروا في هذا المقام بالكراهة التحريمية لا الحرام، وأن علة تحريم الأكل والشرب هي: عين الفضة، أو الخيلاء والسرف<sup>(١)</sup>.

ب - اقتناء الفضة دون استعمال :

٤ - أجمع العلماء على أن اقتناء الفضة على غير صورة الأواني لا يحرم إذا كان لغرض صحيح، وأما ما كان من الفضة على صورة الأواني ونحوها مما يمكن استعماله، فللعلماء فيه آراء:

الرأي الأول: وهو قول الحنفية، والرواية الراجحة عند المالكية، والأظهر عند الشافعية، والمذهب عند الحنابلة وهؤلاء يرون أن اقتناء أواني الفضة محرم كما يحرم استعمالها، لأن ما لا يجوز استعماله لا يجوز اتخاذه، ولأن اتخاذه يؤدي إلى استعمال محرم، فيحرم، كإمساك الخمر، ولأن المنع من الاستعمال لما فيه من الخيلاء والسرف، وهو موجود في الاتخاذ، ولأن الاتخاذ والحالة هذه

المصنوعة من الفضة حرام، مستدلين بأدلة، منها:

عن أم سلمة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال: «الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم»<sup>(١)</sup>.

وبما رواه البراء بن عازب قال: «هنا رسول الله ﷺ عن الشرب في الفضة، فإنه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب في الآخرة»<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: قال أصحابنا: أجمعت الأمة على تحريم الأكل والشرب وغيرها من الاستعمال في إناء ذهب أو فضة إلا ما حكي عن داود، وإلا قول الشافعي في القديم - وقد رجح عنه - ولأنه إذا حرم الشرب فالأكل أولى، لأنه أطول مدة وأبلغ في السرف<sup>(٣)</sup>.

وهذا الذي قاله النووي محل اتفاق بين المذاهب الأربعة في تحريم الأكل والشرب، وكذا سائر أنواع الاستعمالات، ومنها تزيين الحوانيت والبيوت بها، كما نص عليه النووي ومن قبله إمام الحرمين، مع ملاحظة أن

(١) الباب للميداني ٤ / ١٥٨، وبدائع الصنائع ٥ / ١٣٢، ونتائج الأفكار المهدية والعناية ١٠ / ٧٨٦، والرسالة لابن أبي زيد القيرواني ص ٧٥، وشرح أبي الحسن على الرسالة بحاشية المدودي ٢ / ٤٣٠، والقوانين الفقهية ص ٢٦، وحاشية المسوقي على الشرح الكبير ١ / ٦٤، والخروشي مع حاشية المدودي ١ / ١٠٠، والمجموع ١ / ٢٥٠، وصحيح مسلم بشرح النووي ١٤ / ٣٧ - ٣٨، والأم للشافعي ١ / ٨، وخصر المزني جملش الأم ١ / ٤، والمغني ١ / ٧٥، والبدع ١ / ٦٦، وشرح منتهى الإذاعات ١ / ٢٤.

(١) حديث: «الذي يشرب في آنية الفضة ...» أخرجه البخاري (فتح الباري ١٠ / ٩٦)، وسلم (٣ / ١٦٣٤) من حديث أم سلمة .  
(٢) حديث: «هنا رسول الله ﷺ ...» أخرجه البخاري (فتح الباري ١٠ / ٩٦)، وسلم (٣ / ١٦٣٦) من حديث البراء بن عازب واللفظ لمسلم .  
(٣) المجموع شرح للمذهب (١ / ٢٥٠)

عبث، فيحرم<sup>(١)</sup>.

الرأي الثاني: أن اتخاذ أواني الفضة لا يحرم إذا لم يستعملها وهو ظاهر المدونة، وقول عند الشافعي، ورواية أو وجه عن أحمد، لأن الخبر إنما ورد بالاستعمال فلا يحرم الاتخاذ، كما لو اتخذ الرجل ثياب الحرير واقتناها دون أن يستعملها، فكذا اقتناء أواني الفضة دون استعمالها<sup>(٢)</sup>.

وقد نص الشافعي على تحريم الاتخاذ في باب زكاة الحل، فقال في المختصر: فإن اتخذ رجل أو امرأة إناء ذهب أو ورق زكياه في القولين<sup>(٣)</sup> لأنه ليس لواحد منها اتخاذه<sup>(٤)</sup>.  
الرأي الثالث: أن التحريم إنما يكون إذا كان الاتخاذ بقصد الاستعمال، أما إذا كان اتخاذه بقصد العاقبة، أولزوجته، أو بنته، أو لا شيء، فلا حرمة، وهو ما رجحه العدوي<sup>(٥)</sup>.

وقال الدردير: حرم اقتناؤه أي ادخاره ولو لعاقبة دهر، لأنه ذريعة للاستعمال، وكذا التجمل به على المعتمد، وقولنا: «ولو لعاقبة

ج - الوضوء والغسل من آنية الفضة:  
٥ - إذا توضع إنسان - رجلا كان أو امرأة - من إناء فضة فللفقهاء فيه مذهبان:  
الأول لجمهور الفقهاء: أنه لا يجوز التوضؤ والاعتسال من آنية الفضة والذهب، قال الدسوقي: فلا يجوز فيه أكل ولا شرب، ولا طبخ ولا طهارة؛ وإن صحت الصلاة<sup>(٦)</sup>، كالصلاة في الأرض المغطوبة، تصح مع الحرمة.

الثاني: المذهب القديم للشافعي أنه مكروه تنزيها، وهو وجه عند الحنابلة، وأنه لا تصح الطهارة منه<sup>(٧)</sup>.

والتفصيل في مصطلح: (آنية ف ٣) .

(١) نتائج الأفكار مع الهداية ٨/ ١٠، وحاشية العدوي على شرح أبي الحسن ٤٣٠ / ٢، للمجموع للمؤلف ٢٥٢ / ١. والمفني ٧٧ / ١.

(٢) اللب ٦٦ / ١، وشرح أبي الحسن مع حاشية العدوي ٤٣٠ / ٢.

(٣) مختصر المزني بهامش الأم ٢٣٨ / ١، والمجموع ٢٥٢ / ١.

(٤) المطلب العالي خطوط ج ١ ورقة ١٦٠ أ.

(٥) حاشية العدوي على الحاشي ٩٨ / ١.

(١) الشرح الكبير ٦١ / ١.

(٢) الدسوقي على الشرح الكبير ٦٤ / ١.

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدير ٦٤ / ١.

(٤) المجموع ٢٤٩ / ١، والإيضاح ٨٠ / ١ - ٨١.

د - التختّم بالفضة :

أسعد قطع أنفه يوم الكلاب ، فاتخذ أنفا من ورق ، فأتنت عليه ، فأمره النبي ﷺ فاتخذ أنفا من ذهب<sup>(١)</sup> .

ومن النصوص المذهبية في هذا مايلي :  
قال الحنفية : لو شدها - يعنى السن - بالفضة ، لا يكره بالإجماع ، وكذلك نص المالكية على جواز اتخاذ الأنف والسن من ذهب أو فضة ، أو ربط سن تخلخل بشرط مطلقا بذهب أو فضة .

وقال المحلي من الشافعية : وقيس على الأنف الأئمة والسن ، وتحجوز الثلاثة من الفضة أولى .

ويقول النووي : شد السن العليقة بذهب أو فضة جائز ، ويباح أيضا الأئمة منها ، وفي جواز الأصبع واليد منها وجهان .  
والحنابلة أباحوا اتخاذ السن وحلية السيف والكثير من الأشياء من الفضة ، فمن باب أولى يكون حكم اتخاذ الأنف وغيرها مما يحتاج إليه في الجراحات ، من الفضة<sup>(٢)</sup> .

٦ - اتفق الفقهاء على جواز تختّم الرجل بخاتم الفضة ، لما رواه أبو داود عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : «أراد رسول الله ﷺ أن يكتب إلى بعض الأعاجم ، فقبل له : إنهم لا يقرأون كتابا إلا بخاتم ، فاتخذ خاتما من فضة ونقش فيه : محمد رسول الله<sup>(١)</sup>» .

ويذكر الحافظ المنذري زيادة على هذا في رواية : «فكان في يده حتى قبض ، وفي يد أبي بكر حتى قبض ، وفي يد عمر حتى قبض ، وفي يد عثمان ، فبينما هو عند بشر إذا سقط في البئر فأمر بها فترحت فلم يقلد عليه<sup>(٢)</sup>» .

وللفقهاء في جواز تعدد خواتم الرجل ومقدار وزن خاتمه خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح (تختّم ف ٩) .

هـ - اتخاذ السن ونحوها من الفضة :

٧ - يجوز اتخاذ السن ونحوها وشدها من الفضة ، قياسا على الأنف ، لما رواه أبو داود عن عبد الرحمن بن طرفة «أن جده عرفة بن

(١) حديث أنس بن مالك : «أراد رسول الله ﷺ أن يكتب . . .» أخرجه البخاري (فتح الباري ١٠ / ٣٢٢) ، وسلم (١٦٥٦ / ٣) ، وأبو داود (١٢٣ / ٤) ، واللفظ لأبي داود .

(٢) رواية : «فكان في يده حتى قبض . . .» أخرجه البخاري (فتح الباري ١٠ / ٣٢٣ - ٣٢٤) ، وسلم (١٦٥٦ / ٣) ، وأبو داود (٤٢٤ / ٤) من حديث ابن عمر واللفظ لأبي داود .

(١) حديث عبد الرحمن بن طرفة : «أن جده عرفة بن أسعد قطع أنفه . . .» أخرجه أبو داود (٤٣٤ / ٤) ، والتبرلي (٢٤٠ / ٤) ، واللفظ لأبي داود . وقال الترمذي : حديث حسن غريب .  
(٢) بدائع الصنائع ٥ / ١٣٢ ، والدمشقي على الشرح الكبير ١ / ٦٣ ، والألم ١ / ٤٦ ، والجيسوع ١ / ٢٥٥ ، والمحلي على المنهاج ٢ / ٢٤ ، والمغني ٣ / ١٥ .

و- تزيين أدوات الجهاد ونحوها بالفضة :

٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز تزيين أدوات الجهاد ونحوها بالفضة، وإلى جواز تزيين المصحف بها .

واستدلوا بإقالة أنس رضي الله عنه : وكانت قبيلة سيف رسول الله ﷺ فضة <sup>(١)</sup> » والقبيعة ما كان على رأس قائم السيف وطرف مقبضه، ومارواه هشام بن عروة قال: كان سيف زبير رضي الله عنه على فضة <sup>(٢)</sup> » وقال الكاساني: أما السيف المصنوب والسكين فلا بأس به بالإجماع، وكذلك المنطقة المصنوبة، لورود الآثار بالرخصة بذلك في السلاح.

أما المالكية فقصرُوا إباحة التزيين بالفضة - وكذا بالذهب - على المصحف والسيف، وكذلك اتخاذ الأنف منها، أو ربط السن بها <sup>(٣)</sup>.

ز- الضبة من الفضة والتطعيم بها :

٩ - اختلف العلماء في حكم الضبة من

الفضة في الإناء .

والأصل في هذا الخلاف ما رواه الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: « من شرب من إناء ذهب أو فضة أو إناء فيه شيء من ذلك فإنما يجرجر في بطنه نار جهنم » <sup>(١)</sup>.

فأبو حنيفة يرى أن الإناء المصنوب بالذهب لا بأس بالأكل والشرب فيه، وبالأولى يجوز ذلك في المصنوب بالفضة لأنها أخف حرمة من الذهب .

واشترط المرغيناني لذلك شرطاً، وهو أن يتقي موضع الفم، وألحق بذلك الركوب على السرج المقضض، واشترط عدم المباشرة للضبة من الفضة <sup>(٢)</sup>.

وعند المالكية في المصنوب قولان: الحرمة والجواز، إما مطلقاً أو مع الكراهة، ورجح الدردير والدسوقي والحطاب وابن الحاجب الحرمة <sup>(٣)</sup>.

ومذهب الشافعية - كما ذكره النووي في المنهاج: أن المصنوب من الإناء بفضة ضبة كبيرة لزينة يحرم استعماله، وما ضسب

(١) حديث أنس: وكانت قبيلة سيف رسول الله ﷺ فضة . أخرجه أبو داود (٦٨/٣)، والترمذي (٢٠١/٤)، وقال الترمذي: حديث حسن غريب .

(٢) أثر هشام بن عروة: كان سيف زبير على فضة . أخرجه البخاري (فتح الباري ٧/٢٩٩) .

(٣) بدائع الصنائع ١٣٢/٥ . واللباب ٤/١٦٩، والهداية مع نتائج الأفكار ٧/١٠٠ . المحرر ١/٩٩، والدسوقي ١/٦٣، والآم ٢/٣٥، والفيلسوف ٢/٢٤، وشرح منتهى الإرادات ١/٤٠٦، والبدع ٢/٣٧١ .

(١) حديث ابن عمر: « من شرب من إناء ذهب أو فضة أو إناء فيه شيء من ذلك . . . » .

أخرجه الدارقطني (٤٠/١)، وأعله ابن حجر في فتح الباري (١٠١/١٠١) بجهالة راويين .

(٢) بدائع الصنائع ١/١٣٢، والهداية مع نتائج الأفكار ١٠/٧ (٣) المحرر ١/١٠٠، والدسوقي ١/٦٤ .

بالاستعمال، فلا يشرب من موضع الضبة، لأنه يصير كالشارب من إناء فضة، وكرة الحلقة من الفضة، لأن القدح يرفع بها، فيباشرها بالاستعمال، وكذا ما أشبهه<sup>(١)</sup>.

ح - الإناء الموه بفضة وعكسه:

١٠ - ذهب الحنفية إلى أن الأواني الموهة بهاء الفضة إذا كان لا يخلص منه شيء فلا بأس بالانتفاع بها في الأكل والشرب وغير ذلك، وما يخلص منه شيء لا يحرم عند أبي حنيفة أيضاً، ويكره عند أبي يوسف وعمر في الأشهر عنه، كالضبيب<sup>(٢)</sup>.

وللمالكية قولان في الموه، كالقولين في المضبيب، وهما التحريم والكراهة، أو المنع والجواز.

واستظهر بعضهم الجواز نظراً لقوة الباطن<sup>(٣)</sup>.

والشافعية يرون جواز استعمال الموه بالفضة في الأصح، لقلة الموه به، فكانه معدوم.

والقول الثاني المقابل للأصح، أنه يحرم للخيلاء وكسر قلوب الفقراء.

فإن كثر الموه بحيث يحصل منه شيء

بفضة ضبة صغيرة بقدر الحاجة فلا يحرم، وإن ضُبيب بفضة ضبة صغيرة لزينة، أو كبيرة لحاجة، جاز في الأصح مع الكراهة نظراً للصغر والحاجة، وضبة موضع الاستعمال نحو الشرب كغيره فيما ذكر في الأصح، والقول الثاني أنه يحرم إنائها مطلقاً لمباشرتها بالاستعمال<sup>(٤)</sup>.

وفي ضابط القلة والكثرة عندهم ثلاثة أوجه: أحدها: أنه الذي يستوعب جزءاً من أجزاء الإناء بكامله، والآخر: العرف، والثالث: أن الكثير ما يلمع للناظر على بعد، والقليل خلافه.

واختار الرافعي الثاني، وإمام الحرمين والغزالي الثالث<sup>(٥)</sup>.

وحجة ما ذكره الحنابلة أن الضبة تباح بثلاثة شروط: أحدها: أن تكون يسيرة، والثاني: أن تكون من الفضة، والثالث: أن تكون للحاجة أي لمصلحة وانتفاع، مثل أن تجعل على شق أو صدع وإن قام غيرها مقامها، وقال القاضي أبو يعلى ليس هذا بشرط، ويجوز اليسير من غير حاجة إذا لم يباشر الاستعمال.

وكره أحمد أن يباشر موضع الضبة

(١) شرح للمحل على المنهاج ١/ ٢٨ و ٢٩، ونظر نهاية المحتاج ٩٢/ ١.

(٢) المجموع ١/ ٢٥٨.

(٣) المفتي ١/ ٧٨، والمبدع ١/ ٦٨.

(٤) بدائع الصنائع ٥/ ١٣٣، واللباب ٤/ ١٦٠.

(٥) الشرح الكبير مع حاشية السوقي ١/ ٦٤.

(في الجملة) لبس الخفين من الفضة (وكذا الذهب) ولا سيما عند المالكية لأنها من الملبوس، لكن جواز اللبس لا يستلزم جواز المسح عليهما، لتخلف بعض الشروط، كالجلدية عند المالكية، ومتابعة المشي عند الحنفية والحنابلة<sup>(١)</sup>.

ي - بيع الفضة بالفضة وبيع الذهب بالفضة وعكسه:

١٢ - أجمع أهل العلم على جواز بيع الفضة بالفضة بشروط ثلاثة هي: الحلول، والتقابض قبل التفرق، والتأثر، سواء في ذلك القليل والكثير، وما نقل عن أبي حنيفة من أنه رخص في القليل، فهذا خاص بما لا يستطيع كيله مما يكال، لأن العلة فيه الكيل ولم توجد، أما اليسير من الفضة والذهب فهذا موزون يمكن وزنه بمثله على أي حال كان، وهذا متفق عليه، والدليل عليه مع شروطه ما رواه مسلم بسنده إلى عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: «والذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد،

بالعرض على النار حرم جزئاً، وإن كان لا يحصل منه شيء، فلا يجرم.

قال الشافعية: ولو اتخذ إثناء من الفضة (أو الذهب) وموهه بنحاس ونحوه، فإن حصل منه شيء بالعرض على النار حل استدامته، وإلا فلا.

ومحل ما ذكر بالنسبة لاستدامته، أما الفعل، فحرام مطلقاً، ولو على سقف أو جدار أو على الكعبة<sup>(٢)</sup>.

ومذهب الحنابلة أنه يحرم اتخاذ الإثناء ونحوه، إذا كان موهماً بذهب أو فضة، وكذا المطعم والمطلي والمكثت<sup>(٣)</sup>.

ط - المسح على الخف من فضة:

١١ - المسح على الخفين المتخذين من الفضة (وكذا الذهب) لا يجوز عند جمهور الفقهاء.

أما عند الحنفية والحنابلة، فلعدم إمكان متابعة المشي فيهما.

وأما عند المالكية فلعدم كونها متخذين من الجلد.

والأصح عند الشافعية أنه يكفي المسح على الخف من الفضة للرجل وغيره.

وقال الجمهور: إنه وإن كان يجوز للمرأة

(١) مراقي الفلاح ص ٧٠، والقوانين الفقهية ص ٤٣، والشرح الصغير ٥٤/١، وصفي المحتاج ٦٦/١، وكشاف الفتاوى ٦٦/١.

(٢) نهاية المحتاج ٩١/١، وشرح المحلى على المنهاج بحاشية القليوبي ٢٨/١.

(٣) كشاف الفتاوى ٥٢، ٥١/١.

أما إذا بيعت بعضها ببعض مصارفة، فقد فصلوا صورها وأحكامها على النحو المذكور في مصطلح (صرف ف ٤١ وما بعدها).

وهذا في التعامل بالمفشوش في عقود المعاوضات بجنسه، أما التعامل به في عقود المعاوضات بغير جنسه، أو في غير عقود المعاوضات كالسلف ونحوه، فتفصيله كما يأتي:

فالكاساني من الحنفية رتب الكلام في المراد هنا وهو استقراض الدراهم المفشوشة والشراء بها على الكلام في الأنواع الثلاثة من الغش.

أما النوع الأول - وهو ما كانت فضته غالبية على غشه، فلا يجوز استقراضه ولا الشراء به إلا وزناً، لأن الغش إذا كان مغلوباً فيه كان بمنزلة الدراهم الزائفة، ولا يجوز بيع الدراهم الزائفة بعضها ببعض عدداً، لأنها وزنية، فلم يعتبر العدد فيها، فكان بيع بعضها ببعض مجازفة، فلم يجوز، فلا يجوز استقراضها ولا التعامل بها إلا وزناً، صيانة لها عن الربا، وعن شبهة الربا.

وأما النوع الثاني - وهو ما استوى فيه الفضة والغش - فكذلك، لأن الفضة إذا كانت تبقى بعد السبك ويذهب الغش

فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدا بيده<sup>(١)</sup>.

وإذا اختلف شرط من الشروط الثلاثة، كان بيعاً ربوياً محرماً، أما بيع الذهب بالفضة وعكسه فجائز بشرط التقابض، يدل لهذا ما رواه مسلم بسنده إلى مالك بن أنس بن الحدثان أنه قال: أقبلت أقول: من يصطرف الدراهم؟ فقال طلحة بن عبيد الله، وهو عند عمر بن الخطاب: أرنا ذهبك ثم اتنا إذا جاء خادمنا نعطك ورقك، فقال عمر بن الخطاب: كلا والله لتعطينه ورقه أو لتردن إليه ذهبه، فإن رسول الله ﷺ قال: «الورق بالذهب ربا إلا هاء وهاء»<sup>(٢)</sup>.

وللتفصيل ينظر مصطلح: (ربا ف ١٢ وما بعدها)، مصطلح (صرف ف ٢٠ وما بعدها).

ك - الغش في الفضة وأثره في الأحكام:  
١٣ - يجوز عند الفقهاء في الجملة التعامل بالدراهم والدنانير المفشوشة إن راجت، نظراً للعرف.

(١) حديث عباد بن الصامت: «الذهب بالذهب والفضة بالفضة...» أخرجه مسلم (٣/ ١٢١١).

(٢) العناية مع المسندة ٣/ ٧، وحاشية الصلوي على شرح أبي الحسن ٢/ ١٣٠، بداية المجتهد ٢/ ١٩٩، وشرح المحلى على المنهاج ٢/ ١٦٧، والمغني ٤/ ٥٣٣، وحديث مالك بن أنس والورق بالذهب... أخرجه مسلم (٣/ ١٢٠٩ - ١٢١٠).



بها ويبيعها لمن يكسرها ولا يغش بها، فإن أمن ذلك جاز البيع، وقد حكى ابن رشد الاتفاق على جواز البيع حيثنذ.

فإن لم يؤمن غش المسلمين به كره البيع، وإن علم أنه يغش به المسلمين وجب على البائع أن يسترده ويفسخ بيعه إن كان قائما، فإن لم يقدر على رده لذهاب عينه أو نحوه، فهل يملك الثمن ويندب له أن يتصدق به، أو يتصدق به وجوبا، أو يتصدق بالزائد على فرض بيعه ممن لا يغش؟ أقوال ثلاثة، ورجح الأخير الشيخ العلوي<sup>(١)</sup>.

أما الشافعية فالأصل عندهم منع التعامل في هذه الدراهم المغشوشة إذا بيعت بمثلها أو بخالص جنسها، أما شراء سلعة أخرى بها فقال أصحاب الشافعي: إن كان الغش مما لا قيمة له جاز الشراء بها، وإن كان مما له قيمة، ففي جواز إنفاقها وجهان<sup>(٢)</sup>.

وعن أحمد في ذلك روايتان، أظهرهما الجواز، والثانية التحريم، قال ابن قدامة: والأولى أن يحمل كلام أحمد في الجواز على الخصوص فيما ظهر غشه واصطلح عليه، فإن المعاملة به جائزة، إذ ليس فيه أكثر من اشتياله على جنسين لا غرر فيهما، فلا يمنع

كانت ملحقة بالدراهم الزیوف، ولا تجوز عدداً، وإنما تجوز وزناً لإبعادها عن شبهة الربا، وإن بقي كل منهما على حاله بعد السبك فكل منهما جنس قائم بنفسه، والفضة لا تجوز عدداً لأنها وزنية، والصفر يجوز، وإذا اجتمع المانع والمجيز فالحكم بالفساد عند تعارض جهتي الجواز، والفساد أحوط.

أما النوع الثالث - وهو ما كان الغش فيه غالباً، فينظر فيه إلى عادة الناس، فإن تعاملوا به وزناً وجب التعامل فيه وزناً، لأن الوزن صفة أصلية، وإن تعاملوا فيه عدداً جاز التعامل به عدداً، ومثل الاستقراض الشراء بها كما سلف.

هذا إذا اشترى بالأنواع الثلاثة ولم يعينها، فأما إذا عينها واشترى بها عرضاً، بأن قال: اشتريت هذا العرض بهذه الدراهم وأشار إليها، فلا شك في جواز الشراء بها، ولا تتعين بالإشارة إليها، ولا يتعلق العقد بعينها، حتى لو هلك قبل أن ينقلها المشتري لا يبطل البيع، ويعطى مكانها مثلها من جنسها ونوعها وقدرها وصفتها<sup>(٣)</sup>.

والمالكية نظروا في التعامل بها إلى منع الغش بين المسلمين، فقالوا بجواز التعامل

(١) الحري مع حاشية العلوي ٥٢/٣.

(٢) شرح الجلال على المتعاج مع حاشية العلوي ١٧٠/٢، وللذهب ٢٧٢/١.

(٣) بدائع الصنائع ١٩٨/٥.

والتفصيل ينظر في مصطلح (زكاة ف ٦٧) وما بعدها.

م - الدية ومقدارها من الفضة:

١٥ - عند الجمهور دية الرجل المسلم اثنا عشر ألف درهم.

ويرى الحنفية أن دية الرجل المسلم عشرة آلاف درهم من الفضة<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في مصطلح: (ديات ف ٢٨ وما بعدها).



من بيعهما كما لو كانا متميزين، ولأن هذا مستفيض في الأعصار جاز بينهم من غير تكبر، وفي تحريمه مشقة وضرب، وليس شراؤها بها غشا للمسلمين ولا تغريرا لهم، والمقصود منها ظاهر مرئي معلوم<sup>(٢)</sup>.

ل - نصاب الزكاة من الفضة:

١٤ - نصاب الفضة مائتا درهم<sup>(٣)</sup>، لا خلاف في ذلك بين علماء الإسلام، وقد بيته السنة فيما رواه أبو سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، ولا فيما دون خمس ذود صدقة، ولا فيما دون خمس أواق صدقة»<sup>(٤)</sup>.

وفي رواية أحمد وأبي داود والترمذي عن علي قال: «... فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم»<sup>(٥)</sup>.

(١) المغني ٥٧ / ٤ - ٥٨ وهناك فروع أخرى كثيرة تراجع في مظانها.

(٢) والمائتا درهم تصادف في أيامنا حسبا ذكره بعض المحققين المتأخرين أن الدرهم ٩٧٥ غراما فيكون نصاب الفضة = ٩٧٥ × ٢٠٠ = ١٩٥٠٠ غراما ونصاب الذهب = ٢٠ × ٢٥٠ = ٥٠٠٠ غراما.

(٣) حديث أبي سعيد الخدري: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٣ / ٣١٠)، وسلم (١٧٣ / ٢) واللفظ لسم.

(٤) المغني ٣ / ٣ وحديث علي «فإذا بلغت مائتين...» أخرجه أبو داود (٢٣٢ / ٢)، والترمذي (٧ / ٣)، ونقل الترمذي عن البخاري أنه صححه.

(١) الأم ٩١ / ٦، وبسبب اللجهت ٤١١ / ٢، وشرح منتهى الإزادات ٣ / ٣٠٦، وتبلغ الدية من الفضة عند الحنفية ١٠٠٠٠ × ٩٧٥ = ٩٧٥٠٠ جراما من الفضة، ومن الذهب = ١٠٠٠ × ٢٥٠ = ٢٥٠٠٠ جراما من الذهب ويقس على هذا دية المركة والذمي، ودية الأطراف، مع مراعاة ما تقرر من قواعد الدية. (ر: ديات، ف ٢٩ - ٧٤).

وفي الاصطلاح: السولي من يملك  
الولاية، وهي تنفيذ القول على الغير. (١)  
ويختلف معنى السولي حسب اختلاف  
المواضيع، قال التمرناشي في باب النكاح:  
هو البالغ العاقل الوارث. (٢)

ويمكن تعريف السولي بوجه عام أنه من  
يتصرف للغير بحكم الشرع، كالوالد لولده  
الصغير أو المجنون، وكذا القاضي والإمام.  
والصلة بينه وبين الفُضُولِي، أن السولي له  
حق التصرف في حق السولي عليه شرعا،  
بخلاف الفُضُولِي.

ب - الوكيل:

٣ - من معاني الوكيل لغة: الحافظ  
والكافي (٣)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ  
وَكِيلًا﴾ (٤).

وفي الاصطلاح: الوكيل فعيل من  
الوكالة، وهي تفويض واحد أمره لآخر  
 وإقامته مقامه في ذلك الأمر.

فالوكيل هو المفوض والنائب عن الغير في  
أمر قابل للنَّيَابَة (٥)  
والصلة بينه وبين الفُضُولِي أن

## فُضُولِي

التعريف:

١ - الفُضُولِي لغة من يشتغل بما لا يعنيه،  
نسبة إلى الفضول، جمع فَضْل، وهو  
الزيادة. غير أن هذا الجمع - الفضول -  
غلب استعماله على ما لا خير فيه، حتى صار  
بالغلبة كالعلم لهذا المعنى، ومن أجل ذلك  
كان في النسبة إليه تلك الدلالة (١).

وفي اصطلاح الفقهاء يطلق الفُضُولِي على  
من يتصرف في حق الغير بلا إذن شرعي (٢)  
وذلك لكون تصرفه صادرا من غير ملك ولا  
وكالة ولا ولاية (٣).

الألفاظ ذات الصلة:

أ - السولي:

٢ - السولي لغة: من السَّوَّى، بمعنى القرب  
والنصرة، والسَّوَّى خلاف العدو.

(١) المغرب، والمصباح للنير، ومعجم مقاييس اللغة.

(٢) حاشية الشلبي على تبين الحقائق ١٠٣/٤، والبحر الرائق  
لابن نجيم ١٦٠/٦، والعناية على الهداية للبايزي ٥١/٧ ط.

الكتبة الإسلامية.

(٣) المحلى على المنهاج ١٦٠/٢، وفتح القدير ٥١/٧، البهجة  
شرح النخبة ٦٨/٢، ومغني المحتاج ١٥/٢.

(١) المصباح النير، وابن عابدين ٣٩٥/٢.

(٢) رد المحتار ٣٩٥/٢.

(٣) المقررات للأصفهاني.

(٤) سورة الأحزاب ٣.

(٥) قواعد الفقه للمركبي، ومجلة الأحكام العدلية م ١٤٤٩، وجواهر

الأكيل ١٢٥/٢.

والثاني للحنبلة والشافعية في المعتمد، وهو أن بيع الفضولي باطل، فلا ينقلب صحيحاً ولو أجازته المالك بعد<sup>(١)</sup>.

(ر: بيع الفضولي ف ٦)

شراء الفضولي:

٦- اختلف الفقهاء في حكم شراء الفضولي لغيره على أربعة أقوال:

أحدها للمالكية، وأحد في رواية عنه: وهو أن شراء الفضولي كبيع، ينعقد موقوفاً على إجازة من اشترى له، فإن أجازته نفذ، وإن رده بطل<sup>(٢)</sup>.

والثاني للشافعية في الجديد، والحنبلة في الصحيح من المذهب: وهو أن شراء الفضولي باطل لا يترتب عليه أي حكم أو أثر<sup>(٣)</sup>.

والثالث للحنفية: حيث فرقوا بين ما إذا أضاف العقد إلى نفسه، وبين ما إذا أضافه

كليهما يتصرف للغير، لكن الوكيل بالتفويض من الغير، والفضولي بغير تفويض.

ج- المالك:

٤- المالك فاعل من المالك، وهو شرعاً اختصاص العمل في التصرف، والمالك صاحب الملك<sup>(١)</sup>.

وقال ابن نجيم: الملك قدرة يشتملها الشارع ابتداء على التصرف إلا مانع<sup>(٢)</sup>.

وعلى ذلك فمالك الشيء هو القادر على التصرف فيه ابتداء، فهو مقابل الفضولي الذي ليس له التصرف ابتداء، وإنما تصح بعض تصرفاته بإجازة المالك انتهاء عند بعض الفقهاء.

الأحكام المتعلقة بتصرفات الفضولي:

بيع الفضولي:

٥- اختلف الفقهاء في حكم بيع الفضولي- في الجملة- على قولين:

أحدهما للحنفية والمالكية وأحمد في رواية عنه: هو أن بيع الفضولي ينعقد موقوفاً على إجازة المالك. فإن أجازته نفذ، وإن رده بطل<sup>(٣)</sup>.

(١) قواعد الفقه للبركي، نقلاً عن البدائع.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٤٦.

(٣) تبين الحقائق ١٠٣/٤ وما بعدها، والبحر الرائق ١٦٠/٦، والوسط ١٥٣/١٣ وما بعدها، والشرح الكبير للدردير وحاشية المسويقي عليه ١٢/٣ وبالهجة شرح للتحفة ٦٨/٢ والفروق للقرافي ٢٤٣/٣ وبإجازة المحتاج ٣٩٠/٣ والمجموع.

= ٢٥٨/٩ وما بعدها، وكشاف القناع ١٥٧/٣، والبدع ١٦/٤.

(١) مغني المحتاج ١٥٠/٢، وبإجازة المحتاج ٣٩٠/٣، والوجيز ١٣٤/١، وفتح العزيز ٢٢١/٨، والإيضاح للمردوي ٢٨٣/٤، وكشاف القناع ١٥٧/٣.

(٢) القوانين الفقهية لابن جزي ص ٢٧١ ط. دار العلم للملايين والإيضاح للمردوي ٢٨٣/٤، وبإجازة المحتاج ١٤٣/٢ ط. دار الفكر بيروت والمغني لابن قدامة ١٥٤/٤ ط. مكتبة القاهرة بمصر.

(٣) المجموع شرح المهذب ٢٦٠/٩، وفتح العزيز للرافعي ١٢٢/٨، والإيضاح للمردوي ٢٨٣/٤، وظل المسأب للشيخ ٨٣/١.

والرابع للشافعي في القديم، وحكي عنه في الجديد<sup>(١)</sup> وقد قسم شراء الفضولي إلى أربع حالات، وافقه الحنابلة<sup>(٢)</sup> في ثلاث منها في القسمة لا في الحكم. وبيان ذلك: الحالة الأولى: أن يشتري للغير بعين مال الغير، وللشافعي في ذلك قولان: الوقف، وهو رواية عن الإمام أحمد. والبطلان، وهو المذهب عند الحنابلة.

والحالة الثانية: أن يشتري ببال نفسه للغير، وقد فرّق الشافعي في هذه الحالة بين ما إذا سعى في العقد من اشتري له، وبين ما إذا لم يسمه: فإن ساء نظر: فإن لم يأذن لغت التسمية، وفي وقوعه عن الفضولي وجهان: الوقف، والبطلان، وإن أذن له، فهل تلغو التسمية أم لا؟ فإن قلنا: تلغو، فهل يقع عن المباشر، أم يبطل من أصله؟ وجهان، وإن قلنا: لا تلغو، وقع العقد عن الأذن.

وإن لم يسمه وقع عن المباشر، سواء أذن ذلك الغير أم لا.

أما الحنابلة فالمذهب عندهم في هذه

إلى الذي اشتراه له، وقالوا: إذا أضافه الفضولي إلى نفسه، كانت العين المشتراة له، سواء وجدت الإجازة من الذي اشتراه له أو لم توجد، لأن الشراء إذا وجد نفاذاً على العاقد أمضي عليه، لأن الأصل أن يكون تصرف الإنسان لنفسه لا لغيره، لقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾<sup>(١)</sup> وشراء الفضولي كسبه حقيقة، فالأصل أن يكون له إلا إذا جعله لغيره، أو لم يجد نفاذاً عليه لعدم الأهلية، فعندئذ يتوقف على إجازة من اشتري له، بأن كان الفضولي عبداً محجوراً، أو صبياً مميزاً واشتري لغيره، فإن شراؤه يتوقف على إجازة ذلك الغير، إذ الشراء لم يجد نفاذاً عليه، فيتوقف على إجازة الذي اشتري له ضرورة، فإن أجازته نفذ، وإن رده بطل.

وإن أضاف الفضولي العقد إلى الذي اشتراه له، بأن قال الفضولي للبائع: بع دابتك هذه من فلان بكذا، فقال: بعت، وقال الفضولي: قبلت البيع فيه لأجل فلان، أو قال البائع: بعت هذا الثوب من فلان بكذا، وقبل المشتري الفضولي منه الشراء لأجل فلان، فإن هذا العقد يكون موقوفاً على إجازة المشتري له<sup>(٢)</sup>

(١) سورة البقرة/ ١٣٤.

(٢) الفطوى الحانية ١٧٣/٢، والبحر الرائق ١٦٢/٦، والفتاوى الهندية ١٥٢/٣، ويدائع الصنائع ٢٠٣٣/٦ وما بعدها.

١- رتبين الحقائق ١٠٥/٤ وما بعدها، وجامع الفصولين ٣١٧/١

الطبعة الأخيرة ١٣٠٠هـ.

(١) روضة الطالبين ٣٥٣/٣ وما بعدها، والمجموع ٢٦٠/٩، وفتح المبرز ١٢٢/٨، والمحل على التبايع وحاشيته القليوبي وصحيفة عليه ١٦٠/٢.

(٢) الإصناف للمردوي ٢٨٣/٤، والمفتن لابن قدامة ٨/٢

الإجارة أم أنها باطلة شرعا؟ وذلك على قولين:

أحدهما للحنفية والمالكية وأحمد في رواية عنه: وهو أن إجارة الفضولي تنعقد موقوفة على إجارة المالك أو وليه، فإن أجازها نفذت، وإن ردها بطلت<sup>(١)</sup>

والثاني للشافعي في الجديد، والحنابلة على الصحيح في المذهب: وهو أن إجارة الفضولي باطلة، لأنها عقد صدر من غير مالك أو ذي ولاية في إبرامه، فيكون باطلا<sup>(٢)</sup> ثم إن الحنفية فرّقوا بين كون الفضولي في عقد الإجارة مؤجرا وبين كونه مستأجرا، فجعلوا إجارته كبيع، واستتجاره كشراؤه<sup>(٣)</sup>.

إنكاح الفضولي:

٨ - اختلف الفقهاء في حكم إنكاح الفضولي من غير ولاية أو نيابة على أربعة أقوال: أحدها للحنابلة، والشافعي في الجديد: وهو أن إنكاح الفضولي باطل لا تؤثر فيه

الحالة هو بطلان الشراء مطلقا، إلا ما روي عن بعض فقهاءهم من طرد قولي الوقف والبطلان فيها.

والحالة الثالثة: أن يشتري الفضولي لغيره في الذمة بغير إذنه، وفي هذه الحالة ينظر: فإن لم يسم ذلك الغير في العقد، فالشافعي في الجديد قال: يقع عن المباشر، وفي القديم قال: يتوقف على إجارة المشتري له، فإن أجازته نفذ في حقه، وإن رده نفذ في حق الفضولي، وقال الحنابلة: يصح - على الصحيح - ويكون موقوفا على الإجارة.

وإن ساء في العقد، فقال الشافعية: هو كشراؤه بعين مال الغير.

وعند الحنابلة قولان: الصحيح أنه لا يصح هذا العقد، والثاني أن حكمه حكم ما إذا لم يسمه في العقد،

والحالة الرابعة: أن يضيف الشراء إلى الغير بثمن معين، وهذه الحالة انفرد بذكرها الشافعية، ولهم حسب المحكي في الجديد وجهان:

أحدهما: يلغو العقد، والثاني، يقع عن المباشر.

إجارة الفضولي:

٧ - اختلف الفقهاء في حكم إجارة الفضولي لأعيان الغير، هل هي صحيحة موقوفة على

(١) الملزمة ٣٧٦/٥ ط مؤسسة الحلبي بمصر، والتاج والإكمال ٢٩٧/٥، ومنح الجليل ٥٦٤/٣، والقوانين الفقهية ص ٣٠١، وصفي المحتاج ١٥/٢، والمجموع للنسوي ٢٥٩/٩، والإتصاف للمرداوي ٢٨٣/٤، وانظر م ٤٤٦، ٤٤٧ من مجلة الأحكام المعدية، ودرر الحكم لملي حيدر ٤٢٢/١ وما بعدها.

(٢) المجموع شرح للذهب ٢٥٩/٩، وصفي المحتاج ١٥/٢، وكشاف الفتاوى ٥٥٨/٣.

(٣) بدائع الصنائع ٢٥٦٢/٥ ما بعدها.

إجازة الولي. <sup>(١)</sup> والثاني لأحد في رواية عنه، وأبي يوسف: وهو أن إنكاح الفضولي صحيح، لكنه يتوقف على إجازة الولي، فإن أجازته نفذ، وإن رده بطل <sup>(٢)</sup>

والثالث لأبي حنيفة، ومحمد بن الحسن: وهو أنه إذا كان المتولي لطرفي النكاح شخصا واحدا فضوليا، كان العقد باطلا، سواء تكلم بكلام واحد أو بكلامين <sup>(٣)</sup> ومثل ذلك في الحكم إذا كان فضوليا بالنسبة لأحد الطرفين، ولو كان أصيلا أو وكيلا أو وليا عن الطرف الآخر، مادام قد تولى العقد عن الطرفين.

أما إذا لم يكن المتولي لطرفي النكاح فضوليا، فيكون عقده موقوفا على الإجازة، سواء قبل فيه فضولي آخر أو أصيل أو وكيل <sup>(٤)</sup>. والرابع للملكية: وهو التفريق بين كون الولي مجبرا وبين كونه غير مجبر، فإن كان الولي

القدر الشريفة <sup>(١)</sup>  
وصية الفضولي:

٩- اختلف الفقهاء في حكم وصية الفضولي من مال غيره على قولين:

أحدهما للحنفية، وهو القديم عند الشافعية، وحكي في الجديد عن الشافعي وهو قول عند الحنابلة: وهو أنه تصح وصية الفضولي، لكنها تكون موقوفة على إجازة المالك، وذلك لأن الوصية تصح بالمعدم،

(١) الأم ١٢/٥، والمجموع ٢٥٩/٩ وما بعدها، وبغني المحتاج ١٥/٢، والإيضاح للردودي ٦٧/٨، والفتاوى لابن قدامة ٢٨/٧.

(٢) المجموع ٢٥٩/٩ وما بعدها، وبغني المحتاج ١٥/٢، والإيضاح ٦٧/٨، والفتاوى ٢٨/٧، ورد المحتار ٩٧/٣ ط البياهي الحلبي ١٣٨٦ هـ، وبدائع الصنائع للكاظمي ١٣٣٤/٣ وما بعدها، وجمع الأنهر ٣٤٣/١.

(٣) رد المحتار ٩٧/٣.

(٤) حاشية ابن عابدين ٩٧/٣، وبدائع ١٣٣٤/٣ وما بعدها، والمبسوط للسرخسي ١٥/٥.

(١) المحرر ١٨٢/٣ وما بعدها، وفتاوى عيش ٣٩٥/١، ٤٠١، والفتاوى الفقهية لابن جزي ص ٢٢٣ ط. دار العلم للملايين، وحاشية المدني على كفاية الطالب الرباني ٤٢/٢.

بطلت، وإن أجازها كان لإجارتها حكم  
الوكالة السابقة<sup>(١)</sup>

وقال المالكية: الفرق بين بيع الفضولي  
وهبته أن البيع تمليك في نظير عوض، أما  
الهبّة فالتمليك فيها مجاناً، ولهذا اختلف  
الحكم بينهما<sup>(٢)</sup>

وقف الفضولي:

١١ - اختلف الفقهاء في حكم وقف الفضولي  
لمال غيره على قولين:

أحدهما للمالكية على المشهور، والحنابلة،  
والشافعي في الجديد: وهو أن وقف الفضولي  
باطل، سواء أجاز المالك بعد أم لا<sup>(٣)</sup>  
والثاني للحنفية، وهو قول عند المالكية،  
ورواية عن أحمد: وهو أن وقف الفضولي  
صحيح، غير أنه يكون موقوفاً على إجازة  
المالك، فإن أجازته نفذ، وإن رده بطل<sup>(٤)</sup>

فأولى أن تصح من الفضولي<sup>(١)</sup>  
والثاني للمالكية وهو الأصح عند  
الحنابلة، والقول الجديد عند الشافعية - :  
وهو أن وصية الفضولي لا تصح مطلقاً، لأنه  
تبرع بمن لا ملك له ولا ولاية ولا نيابة، فيكون  
باطلاً<sup>(٢)</sup>.

هبة الفضولي:

١٠ - اختلف الفقهاء في حكم هبة الفضولي  
لمال غيره على قولين:

أحدهما للمالكية على المشهور، والحنابلة،  
والشافعي في الجديد وعليه المذهب: وهو أن  
هبة الفضولي باطلة، إذ يستحيل على المرء أن  
يملك ما لا يملك<sup>(٣)</sup>

والثاني للحنفية، وهو رواية عند المالكية:  
وهو أن هبة الفضولي تنعقد صحيحة، غير  
أنها تكون موقوفة على إجازة المالك، فإن ردها

(١) البحر الرائق ١٦٣/٦، وتكملة رد المحتار ٤٢٤/٨، والبدائع  
٣٦٧٩/٨، والبهجة شرح التنفة ٧١/٢، والمعدني على  
الحري ٧٩/٧، والمجموع للنووي ٢٥٩/٩، وصفي المحتاج  
١٥/٢، ودرر الحكام لمن حيدر ٨٥/١، ٣٨٥/٢، ٣٨٦.

(٢) الشرح الصغير وحاشية الصاوي ٤٣٣/٥.

(٣) الحري ٧٩/٧، وحاشية الدسي ٨٧/٤، والشرح الصغير  
للديور وحاشية الصاوي عليه ٤٣٣/٥، والقوانين الفقهية  
ص ٣٩٧، وصفي المحتاج ١٥/٢، والمجموع للنووي  
٢٥٩/٩، وكشاف القناع ٢٧٩/٤.

(٤) البحر الرائق ٢٠٣/٥، وأحكام الأوقاف للخصاف ص ١٢٩،  
والإسحاف في أحكام الأوقاف للطرابلسي ص ١٥، وحاشية  
السبكي على الشرح الكبير ٨٨/٤، والحري ٩٧/٧،  
والبهجة ٧١/٢، وحاشية المعدني على الحري ٩٧/٧،  
والمجموع للنووي ٢٥٩/٩، وصفي المحتاج ١٥/٢.

(١) البحر الرائق ١٦٤/٦، ويصمغ الأثر ٧٠٤/٢، وروضة  
الطالبين ١١٦/٦، والمجموع شرح المهذب ٢٥٩/٩، والأثر  
لأعمال الأبرار ٢٣/٢ وما بعدها.

(٢) الحري ١٦٨/٨، والشرح الكبير للديور وحاشية الدسي  
عليه ٣٧٥/٤، وحاشية المعدني على كفاية الطالب الرباني  
٢٥٥/٢، وروضة الطالبين ١١٦/٦، ١١٩، والمجموع  
٢٦١/١، والأثر لأعمال الأبرار ٢٣/٢، وبتنهي الإيرادات  
٤٣٠/١، ٤٩/٢، والتنقيح المشيع للمردوي ص ١٩٧،  
والفروع ٣٦/٤.

(٣) حاشية الدسي على الشرح الكبير ٨٧/٤ وما بعدها، والحري  
٧٩/٧، والقوانين الفقهية ص ٣٩٧، والمجموع للنووي  
٢٥٩/٩، وصفي المحتاج ١٥/٢، وكشاف القناع ٢٥٢/٤،  
وبتنهي الإيرادات ٢٨/٢، والمغني لابن قدامة ٦٤/٦، والمحرو  
٣٧٥/١.



### صلح الفضولي:

١٢- اتفق الفقهاء على جريان الصلح من الفضولي كجريانه ممن عليه الحق، واختلفوا في ضمن ذلك إلى أقوال وصور وشروط كثيرة.

والتفصيل في مصطلح ( صلح

ف ١٩-٢٢)

## فِطَام

التمرير:

١ - الفطام لغة: القطع، يقال: فطم العود يقطمه فطماً وفطاماً: قطعه، وفطمت الأم ولدها فطماً، فصلته عن رضاعها، فهو فطيم ومفطوم، والأنثى فطيم وفطيمة، وكل دابة تفتطم، وفطام الصبي فصاله عن أمه. (١)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة:

الرضاع:

٢- الرضاع - بكسر الراء وفتحها - لغة: مصدر رضع، يقال: رضع أمه يرضعها - بالكسر والفتح - أي امتصّ ثديها أو ضرعها وشرب لبنه، وأرضعت ولدها فهي مرضع ومرضعة، وهو رضيع.

وفي الاصطلاح: اسم لوصول لبن امرأة

## فَضِيح

انظروا: أشربة



= والإحصاف للمرداوي ١١/٧، ١٢، وللتقنين لابن قدامة ٣١٠/٢.

(١) لسان العرب والصالح للجوهرى.

وقال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: إن إرضاع الأم الحولين مختص بمن وضعت لستة أشهر، ومهما وضعت لأكثر من ستة أشهر نقص من مدة الحولين.

والغاية من التحديد دفع اختلاف الزوجين في وقت الفطام، إذ المدة المعتبرة شرعا للرضاع هي ستان، على أنه يجوز لها التنقيص منها لأمر ما إذا تشاورا وتراضيا. (١)  
على أن يكون التراضي عن تفكير ثلثا يتضرر الرضيع، واعتبر اتفاق الأبوين لما للاب من النسب والولاية، وللام من الشفقة والعناية. (٢) قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَفَشَاوَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾. (٣) قال ابن العربي: المعنى أن الله تعالى لما جعل مدة الرضاع حولين بين أن فطامها هو الفطام، وفصالها هو الفصال، وليس لأحد عنه منزع، إلا أن يتفق الأبوان على أقل من ذلك العدد من غير مضارة بالولد، فذلك جائز بهذا البيان. (٤)

ب - أثر الفطام في التحريم بالرضاع:

٤- ذهب الشافعية والحنابلة وأبو يوسف

أو ما حصل من لبنها في جوف طفل بشروط معينة. (١)

والصلة بينهما أن الفطام نهاية الرضاع.

ما يتعلق بالفطام من أحكام:  
١- وقت الفطام:

٣- حدد القرآن الكريم مدة الحمل والرضاع بثلاثين شهرا في قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (٢) ونص في آية أخرى على مدة الرضاع فقط فقال: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِيَ الرِّضَاعَةَ﴾ (٣) وصرح في آية ثالثة بأن الفطام يكون بعد سنتين فقال: ﴿وَفِصْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ (٤)، ومن الواضح أن العامين يبدآن من الولادة.

قال جمهور الفقهاء والمفسرين: الحولان غاية لإرضاع كل مولود. (٥) وعن قتادة بن دعامة السدوسي أن إرضاع الأم الحولين كان فرضا، ثم خفف بقوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِيَ الرِّضَاعَةَ﴾ (٦)

(١) ابن عابدين ٤٠٣/٢، نهاية المحتاج ١٧٢/٧، وأسنو المطالب ٤١٥/٣

(٢) سورة الأحقاف / ١٥

(٣) سورة البقرة / ٢٣٣

(٤) سورة لقمان / ١٤

(٥) التحرير والتنوير لابن عاشور ٤٣٢/٢ (الدار التونسية للنشر)

(٦) سورة البقرة / ٢٣٣، وانظر قول قتادة في: فتح الباري ٥٠٥/٩ دار المعرفة بيروت.

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦٠/٣ (دار الكتاب العربي بيروت).

(٢) إرشاد الساري للقسطلاني ٢٠٢/٨ (دار الكتاب العربي)

(٣) سورة البقرة / ٢٣٣

(٤) أحكام القرآن ٢٠٥/١ (دار الفكر) والبدائع ٦/٤، وأسنو المطالب ٤١٦/٣، ٤٤٣، والمغني ٥٤٢/٧

كما قال ابن قدامة: <sup>(١)</sup> «واتفق أبو حنيفة مع الجمهور في أن الفطام لا أثر له في التحريم بالرضاع لكنه خالفهم في مدة الرضاع فقال: إنها ثلاثون شهراً، لقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ أي مدة كل واحد من الحمل والفصال ثلاثون شهراً، إلا أنه قام المنقص في أحدهما يعني مدة الحمل، وهو حديث عائشة رضي الله عنها: «ما تزيد المرأة في الحمل على ستين ولا قدر ما يتحول ظل عود المغزل» <sup>(٢)</sup> فتبقى مدة الفصال على ظاهرها، وهي ثلاثون شهراً، فإذا حصل الرضاع في هذه المدة يثبت التحريم سواء أفطم أم لم يفطم، وإذا مضت المدة لم يتعلق بالرضاع تحريم، قال الكاساني: لو فصل الرضيع في مدة الرضاع ثم سقي بعد ذلك في المدة كان ذلك رضاعاً محرماً، ولا يعتبر الفطام، وإنما يعتبر الوقت، وإذا مضت المدة لم يتعلق بالرضاع تحريم، فطم أو لم يفطم.

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال: إذا

ومحمد من الحنفية إلى أن شرط التحريم بالرضاع أن يكون الرضاع في الحولين، قال ابن قدامة: وهذا قول أكثر أهل العلم، روي نحو ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم وأزواج النبي ﷺ سوى عائشة رضي الله عنهن، وإليه ذهب الشعبي وابن شبرمة والأوزاعي.

وعلى ذلك فلا أثر للفطام في ذلك، فالاعتبار بالعامين، لا بالفطام، فلو فطم قبل الحولين ثم ارتضع فيها لحصل التحريم، ولو لم يفطم حتى تجاوز الحولين، ثم ارتضع بعدهما قبل الفطام لم يثبت التحريم.

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ <sup>(١)</sup> قالوا: جعل الله الحولين الكاملين تمام مدة الرضاع، وليس وراء التمام حكم، ويقولون تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ <sup>(٢)</sup> وأقل مدة الحمل ستة أشهر فبقي مدة الفصال حولين، ويقولون ﷺ: «لارضاع إلا ما كان في الحولين» <sup>(٣)</sup> والفطام معتبر بمدته لا بنفسه

(١) سورة البقرة/ ٢٣٣

(٢) سورة الأحقاف/ ١٥

(٣) حديث: «لا رضاع إلا ما كان في الحولين». أخرجه الدارقطني =

= (١٧٤/٤) من حديث ابن عباس، وروى ابن القطان وفقه على ابن عباس كما في نصب الرتبة للزبيدي (٢١٩/٣)  
(١) البدائع ٧٠٦/٤، فتح القدير مع الهداية ٣٠٨/٣، ٣٠٩، وحاشية الدميري مع الشرح الكبير ٥٠٣/٢، ونهاية المحتاج ١٦٦/٧ - ١٧٥، ويصغي للمحتاج ٤١٤/٣، ٤١٦، والمغني لابن قدامة مع الشرح الكبير ٢٠١/٩ - ٢٠٣.

(٢) أثر عائشة: «ما تزيد المرأة في الحمل على ستين ولا قدر ما يتحول ظل عود المغزل»، أخرجه البيهقي (٤٤٣/٧)

فطم ولكن أرضعته بعد فطامه بيوم أو يومين  
نشر الحرمة باتفاق، وإن استغنى فلما أن  
يحصل الرضاع بعد الاستغناء بمدة قريبة أو  
بعيدة، فإن كان بمدة بعيدة لم يعتبر، وكذا  
إن كان بمدة قريبة على المشهور، وهو مذهب  
المدونة، ومقابلة لطرف وابن الماجشون  
وأصبح أنه يحرم إلى تمام الحولين ولو حصل  
بعد الاستغناء بمدة قريبة أو بعيدة. <sup>(١)</sup>

واستدل المالكية على ما ذهبوا إليه في  
المشهور من أن الرضاع بعد الفطام لا يؤثر في  
التحريم بقوله ﷺ: «لا يحرم من الرضاعة إلا  
ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل  
الفطام»، <sup>(٢)</sup> قالوا: ومن استغنى عن  
اللبان - أي الرضاع - فقد فتقت أمعائه  
بالطعام بحيث صار صلاحها به لا  
باللبان. <sup>(٣)</sup>

واستدلوا كذلك بحديث: «إنما الرضاعة  
من المجاعة» <sup>(٤)</sup> وفسروه بأن الرضاعة المحرمة  
هي ما كانت قبل الفطام، ودفعت عن  
الرضيع الجوع، أما إذا فطم أثناء الحولين فإن

فطم في الستين حتى استغنى بالفطام ثم  
ارتضع بعد ذلك في الستين أو الثلاثين شهراً  
لم يكن ذلك رضاعاً، لأنه لا رضاع بعد  
الفطام، وإن هي فطمته فأكل أكلاً ضعفاً  
لا يستغنى به عن الرضاع ثم عاد فأرضع كما  
يرضع أولاً في الثلاثين شهراً فهو رضاع محرّم،  
كما يحرم رضاع الصغير الذي لم يفطم. <sup>(٥)</sup>  
أما المالكية ففي أثر الفطام عندهم  
التفصيل التالي:

قال الدردير: يحرم الرضاع في الحولين أو  
بزيادة شهرين عليها إلا أن يستغنى الصبي  
بالطعام عن اللبن استغناءً بيباً ولو في  
الحولين، بأن فطم أو لم يوجد له مرضع في  
الحولين فاستغنى بالطعام أكثر من يومين وما  
أشبههما فأرضعته امرأة فلا يحرم، قال ابن  
القاسم: إن فطم فأرضعته امرأة بعد فطامه  
بيوم أو ما أشبهه حرّم، لأنه لو أعيد اللبن  
لكان غذاء له، وأما ما دام مستمراً على  
الرضاع فهو محرّم، ولو كان يستعمل الطعام  
ولو على فرض لو فطم لاستغنى به عن  
الرضاع. <sup>(٦)</sup>

وقال الدسوقي: إذا حصل الرضاع في  
الحولين فإن لم يستغن بأن لم يفطم أصلاً أو

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٠٣/٢، ٥٠٤.  
(٢) حديث: «لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان  
قبل الفطام». أخرجه الترمذي (٤٤٩/٣) من حديث أم  
سلمة، وقال: حديث حسن صحيح.  
(٣) كفاية الطالب مع حاشية العلوي ١٠٥/٢، ١٠٦.  
(٤) حديث: «إنما الرضاعة من المجاعة» أخرجه البخاري (فتح  
الباري ١٤٦/٩) وسلم (١٠٧٨/٢) من حديث عائشة.

(١) البدائع ٧٠٦/٤، وفتح القدير ٣٠٨/٣، ٣٠٩.  
(٢) الشرح الصغير ٥١٥/١.

والتفصيل في مصطلح: (حضانة ف  
١٠، ١٩ وما بعدها).

د- أثر الفطام في تنفيذ الحد على أم الفطيم:  
٦- اتفق الفقهاء على وجوب تأخير الحد على  
الحامل حتى تضع، فإذا وضعت ففيه  
التفصيل التالي:

إن كان الحد رها لم ترجم حتى تسقيه  
اللبأ،<sup>(١)</sup> ثم إذا سقته اللبأ فإن كان له من  
يرضعه أو تكفل أحد برضاعه رحمت، وإلا  
تركت حتى تطفمه، ليزول عنه الضرر.

وإن كان الحد جلدًا فلا أثر للفطام فيه،  
فتحدد بعد انقطاع النفاس إذا كانت قوية  
يؤمن معه تلفها، وإلا فالجمهور على أنه لا  
يقام عليها الحد حتى تطهر وتقوى ليستوفي  
الحد على وجه الكمال.<sup>(٢)</sup>

والأصل في ذلك حديث الغامدية وقد ورد  
فيه: «فجاءت الغامدية، فقالت: يا رسول  
الله إني قد زنت فطهرني، وأنه ردّها، فلما  
كان الغد، قالت: يا رسول الله لم تردني؟  
لعلك أن تردني كما رددت ماعزا، فوالله إني  
لخيل، قال: أما لا، فاذهبي حتى تلدي،

رضاعته ليست من المجاعة لأنه استغنى  
بالطعام عن اللبن.<sup>(٣)</sup>

ج- أثر الفطام في حضانة الأم:

٥- اتفق الفقهاء على أن فطام الصبي لا  
يجوز نزع من حضانة أمه عند الطلاق إذا لم  
تحدث أسباب أخرى لتحويله منها إلى  
غيرها، لما ورد في الخبر أن امرأة أتت رسول الله  
ﷺ فقالت: يا رسول الله إن ابني هذا كان  
بطني له وعاء، وحجري له حواء، وتلدي له  
سقاء، وزعم أبوه أنه ينزعه مني، فقال:  
«أنت أحق به ما لم تنكحي».<sup>(٤)</sup>

قال القرطبي عند تفسير الآية الكريمة:  
﴿وَالَّذِينَ يُضْعِفُونَ أَوْلَادَهُمْ حَتَّى  
كَاْمِلِينَ﴾،<sup>(٥)</sup> الآية في المطلقات اللاتي هن  
أولاد من أزواجهن، فهن أحق برضاع  
أولادهن من الأجنبية، لأنهن أحق وأرق،  
وانتزاع الولد الصغير إضرار به وساء، وهذا  
يدل على أن الولد وإن قطع فالأم أحق  
بحضنته، لفضل حنوها وشفقتها، وإنما  
تكون أحق بالحضنة إذا لم تتزوج.<sup>(٦)</sup>

(١) بداية المجتهد ٢٧/٢، ٢٨

(٢) حديث: «أنت أحق به ما لم تنكحي» أخرجه أبو داود  
(٧٠٨/٢) والحاكم (٢٠٧/٢) من حديث عبد الله بن عمرو،  
وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) سورة البقرة/ ٢٣٣

(٤) رد المحتار ٦٤١/٢، وحاشية النووي ٥٢٦/٢ وما بعدها،  
ومعني المحتاج ٣/٣٥٦ وما بعدها، وكشاف القناع ٤٩٦/٥.

٥٠٠، وما بعدها، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦٠/٣  
(١) اللبأ مهور وإن غلب: أول اللبن عند الولادة. (المصباح  
المتين)

(٢) رد المحتار ١٤٨/٣ وسواهب الجليل ٢٩٦/٦، والقليوبي  
١٨٣/٤، والمعني لابن قدامة ١٧١/٨ وما بعدها.

## فِطْرَة

التعريف :

١ - الفِطْرَة لغة : من مادة فَطَرَ، وتأتي بمعنى الشق، يقال : فطره : أي شقه، وتفطر الشيء انشق، وكذلك انفطر.

وتأتي بمعنى الخلق، يقال : فطر الله الخلق، أي خلقهم وأنشأهم، والفِطْرَة : الابتداء والاختراع والخلقة، وفي التنزيل : ﴿قُلْ أَغْنَىٰ اللَّهُ الْيَتِيمَ وَلْيَا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (١)

قال أبو الهيثم : الفِطْرَة الخلقة التي يخلق عليها المولود في بطن أمه (٢).

والفَطُور - بفتح الفاء - هو ما يفطر عليه الصائم، ويضم الفاء مصدر (٣)، والفِطْرَة - بكسر الفاء - جاءت بمعنى صدقة الفطر أيضاً، وأفطر الصائم : أي حان له أن يفطر ودخل وقته، كما يقال أصبح وأمسى إذا دخل في وقت الصباح والمساء، فالحزمة

فلما ولدت أُمته بالصبي في خرقة، قالت : هذا قد ولدته، قال : اذهبي فأرضعيه حتى تفطمي، فلما فطمته أتت بالصبي في يده كسرة خبز، فقالت : هذا يا نبي الله قد فطمته، وقد أكل الطعام، فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ثم أمر بها، فحفر لها إلى صدرها، وأمر الناس فرجوها. (١)



(١) سورة الأنعام / ١٤  
(٢) لسان العرب  
(٣) المصباح المنير

(١) حديث الغامدية  
أخرجه مسلم (١٣٢٣/٣).

للمصيرة<sup>(١)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الجِبْلَةُ

٢ - الْجِبْلَةُ من جَبَل، تقول: جبل الله الخلق يَجْبِلُهُمْ، أي خلقهم، وجبله على الشيء: طبعه عليه، وجبل فلان على هذا الأمر، أي طبع عليه.<sup>(٢)</sup>

والصلة الترادف بين الفطرة والجبلية في بعض معاني الفطرة.

ب - السَّجِيَّة

٣ - السَّجِيَّة الطبيعية والخلق.<sup>(٣)</sup>

والصلة بينها أن السَّجِيَّة ترادف الفطرة في بعض معانيها.

خصال الفطرة:

٤ - وردت أحاديث في بيان خصال الفطرة منها:

ما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «عشر من الفطرة، قص الشارب وإعفاء اللحية والسواك واستنشاق الماء وقص الأظفار وغسل

البراجم ونف الإبط وحلق العانة وانتقاص الماء، قال زكرياء قال مصعب - أحد الرواة -: ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة». <sup>(١)</sup> زاد قتيبة قال وكيع: انتقاص الماء يعني الاستنجاء<sup>(٢)</sup>.

وبما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «الفطرة خمس أو خمس من الفطرة - شك من الراوي -: الختان والاستحداد وتقليم الأظفار ونف الإبط وقص الشارب»<sup>(٣)</sup>

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «الفطرة خمس: الختان والاستحداد وقص الشارب وتقليم الأظفار ونف الإبط»<sup>(٤)</sup>

وقد روى البخاري الحديث السابق بهذا اللفظ: عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «الفطرة خمس، الختان والاستحداد وقص الشارب وتقليم الأظفار

(١) حديث: «عشر من الفطرة...» أخرجه مسلم (١/ ٢٢٣) من حديث عائشة.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٣/ ١٤٧ الطبعة الثانية سنة ١٣٩٢م - ١٩٧٢م

(٣) المصدر السابق ٣/ ١٤٦ وحديث «الفطرة خمس...» أخرجه البخاري (فتح الباري ١٠/ ٣٣٤)، ومسلم (١/ ٢٢١) من حديث أبي هريرة واللفظ لمسلم.

(٤) المصدر السابق وحديث: «الفطرة خمس: الختان...» أخرجه البخاري (فتح الباري ١٠/ ٣٤٩)، ومسلم (١/ ٢٢٢) من حديث أبي هريرة واللفظ لمسلم.

(١) القاموس المحيط والمصباح المنير ولسان العرب.

(٢) لسان العرب.

(٣) لسان العرب.

الرحم ، وأداء حقوق الجار ، ومعاونة المحتاج ماديا ومعنويا ، وإكرام الضيف ، والصدق في القول والعمل ، والوفاء بالوعد وبالعهد ، وغيرها من الخصال الحميدة .

أحكام خصال الفطرة :

أ - فطرة الدين :

• - أودع الله سبحانه وتعالى كل واحد من البشر عند خلقه وولادته فطرة سليمة يمكن أن توجهه إلى طريق الهداية ، وتصل به إلى سبيل الرشاد ، وذلك إن لم تشبها الشوائب ، ودليل ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء <sup>(١)</sup> هل تحسون فيها من جدعاء » <sup>(٢)</sup>

وقال القرطبي في تفسير قوله تعالى : ﴿ فَأَفْقَرُ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> قال طائفة من أهل الفقه والنظر : الفطرة هي الخلقة التي خلق الله عليها المولود في المعرفة بربه ، فكأنه قال ، كل مولود يولد على خلقه يعرف بها ربه إذا بلغ

وتنف الأباط <sup>(١)</sup>

وقد وردت أحاديث الفطرة بألفاظ مختلفة فجاءت بلفظ : « عشر من الفطرة » ، و بلفظ : « خمس من الفطرة » ، ونحو ذلك ، وهذا لا يراد به الحصر ، وإنما يشار به إلى ما هو الظاهر البين المحسوس منها ، والذي يدركه كل إنسان بطبعه ، وهذا ما أشار إليه النووي وبين أن الخصال غير منحصرة في العشرة ، والمراد من الحديث أن معظمها عشرة فهو كقول الرسول ﷺ : « الحج عرفة » <sup>(٢)</sup> وعقد قوله بالرواية التي تقول : « خمس من الفطرة ... » <sup>(٣)</sup>

وذكر ابن حجر العسقلاني أن ابن العربي قال : خصال الفطرة تبلغ ثلاثين خصلة ، وقد عقب على هذا القول فقال : فإن أراد خصوص ما ورد بلفظ الفطرة فليس كذلك ، وإن أراد أعم من ذلك فلا ينحصر في الثلاثين بل يزيد كثيرا <sup>(٤)</sup>

فخصال الفطرة إذن كثيرة ، منها : أمهات الأخلاق ، وكل ما هو برّ كبرّ الوالدين ، وصلة

(١) حديث : « الفطرة خمس .. » أخرجه البخاري (فتح الباري ٣٤٩/١٠)

(٢) حديث : « الحج عرفة » أخرجه الترمذي (٢٢٨/٣) ، وإلحاحه (٢٧٨/٢) من حديث عبد الرحمن بن يصر وصححه الحاكم ووافقه الذهبي .

(٣) المجموع شرح المهذب ٢٨٤/١ ، ٢٨٥ نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

(٤) فتح الباري شرح البخاري ٥٥٦/١٢ ط مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م .

(١) أي سليمة من العيوب بجمعة الأعضاء كاملتها .  
(٢) الجدعاء ، هي التي قطعت أذنها . وحديث : « ما من مولود يولد إلا يولد على الفطرة » أخرجه البخاري (فتح الباري ٥١٢/٨) ومسلم (٥١٢/٤) من حديث أبي هريرة .  
(٣) سورة الروم/٣٠



مبلغ المعرفة<sup>(١)</sup>

وجاء في شرح العقيدة الطحاوية: يظهر لكل عاقل أن لهذا الوجود خالقا، وإنما ذلك بالفطرة التي فطر الناس عليها<sup>(٢)</sup>

ب - قصص الشارب:

٦- لا خلاف في سنية قصص الشارب<sup>(٣)</sup> بدليل ما سبق من الأحاديث، ولما رواه زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من لم يأخذ من شاربيه فليس منا»<sup>(٤)</sup>

وضابط قصص الشارب مختلف فيه، والتفصيل في مصطلح (شارب ف ١٠- ١٤)

ج - إعفاء اللحية:

٧- إعفاء اللحية من خصال الفطرة للحديث السابق، وقد اختلف الفقهاء في مفهوم الإعفاء... والتفصيل في مصطلح: «لحية».

د - السواك:

٨- السواك يأتي بمعنى الفعل وهو الاستياك، وبمعنى الآلة التي يستاك بها التي يقال لها المسواك بكسر الميم، والسواك مشتق من ساك الشيء إذا دلكه<sup>(٥)</sup> والسواك سنة عند

الشافعية والحنفية والحنابلة. <sup>(١)</sup> بدليل ما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «السواك مطهرة للفم ومرضاة للرب»<sup>(٢)</sup> ولقوله عليه الصلاة والسلام: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة».

وفي رواية: مع كل وضوء<sup>(٣)</sup> والتفصيل في مصطلح: «استياك ف ٤ وما بعدها»

هـ - غسل البراجم:

٩- البراجم هي رءوس السلاميات في ظهر الكف<sup>(٤)</sup> وغسل البراجم متفق على استحبابه، وهو سنة مستقلة غير مخصصة بالوضوء، وألحق الغزالي بها إزالة ما يجتمع من الوسخ في معاطف الأذن وقعر الصياخ فيزيله بالمسح<sup>(٥)</sup> وقال الغزالي: كانت العرب لا تغسل اليد عقب الطعام فيجتمع في تلك الغضوف وسخه، فأمر بغسلها<sup>(٦)</sup>

(١) المجموع ١/ ٢٧٠ - ٢٧١، فتح القدير لابن الهمام ١٥/ ١٦ طيبة بولاق، بدائع الصنائع للكاظمي ١٢٤/ ١، النثر زكريا علي يوسف، مطبعة المصاحفة بالقاهرة، والمغني ١/ ٩٦

(٢) حديث: «السواك مطهرة للفم...» أخرجه النسائي (١/ ١٠) وصححه النووي في المجموع (٢٦٧/ ١)

(٣) حديث: «ولولا أن أشق على أمتي...» أخرجه مسلم (١/ ٢٦٠) والرواية الأخرى أخرجه ابن خزيمة (٧٣/ ١)

(٤) الصياح المنير

(٥) للمجموع ١/ ٢٨٨

(٦) فتح الباري ١٢/ ٤٥٧

(١) تفسير القرطبي ١٤/ ٢٩، الناشر دار الكتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص ٢١٢ نشر دار الكتب العربي للمجموع للنووي ١/ ٢٨٧

(٣) حديث: «من لم يأخذ من شاربيه فليس منا» أخرجه للترمذي (٩٣/ ٥) وقال: «حديث حسن صحيح»

(٤) للمجموع ١/ ٢٧٠

و- تنف الإبط :

١٠- تنف الإبط متفق على سنيته، والتوقيت فيه يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، والسنة تنفه، فلو حلقه جاز، قال الغزالي: المستحب تنفه وذلك سهل لمن تعودته، فإن حلقه جاز، لأن المقصود النظافة وعدم اجتباغ الوساخة فيه، إذ يحصل بسببه رائحة كريهة<sup>(١)</sup>

وقال ابن قدامة، التنف سنة، لأنه من الفطرة، ويفحش تركه، ويجوز إزالته بالحلوق والنورة غير أن تنفه أفضل لموافقة الخبر<sup>(٢)</sup> وأفضلية التنف هي ما صرح به الحنفية أيضا<sup>(٣)</sup>

ز- الختان :

١١- اختلف الفقهاء في حكم الختان :

فذهب الحنفية والمالكية وهو رواية عن أحمد إلى أن الختان سنة في حق الرجال، وأما في النساء فذهب المالكية إلى أنه مندوب، وذهب الحنفية والحنابلة في رواية إلى أنه مكروه.

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه واجب على الرجال والنساء.

والتفصيل في مصطلح : «ختان ف ٢ وما

بعدها

ح - تقليم الأظفار :

١٢- تقليم الأظفار سنة إجماعا سواء فيه الرجل والمرأة وسواء فيه اليدين والرجلان، ويستحب أن يبدأ باليد اليمنى ثم اليسرى ثم الرجل اليمنى ثم اليسرى.

أما التوقيت في التقليم فالاعتبار بالطول، فمتى طالت الأظفار يتم تقليمها، ويختلف باختلاف الأشخاص والأحوال كما هو الضابط في قص الشارب وتنف الإبط وحلق العانة<sup>(١)</sup>

والتفصيل في مصطلح : «أظفار ف ٢ وما

بعدها

ط - حلق العانة :

١٣- حلق شعر العانة متفق على سنيته، وفي وجوبه على الزوجة إذا أمرها الزوج بالحلوق عند الشافعية قولان : أصحهما الوجوب، هذا إذا لم يفحش بحيث ينفّر الزوج ويؤثر على الرغبة في المخالطة ويقلل التوقان، أما إذا نفر الزوج فيجب عليها الحلوق قطعاً.

وعلى المرأة أن يحلق عانتها بنفسه ويحرم

(١) للجموع ٢٨٨/١، ٢٨٩

(٢) المغني ٨٧/١

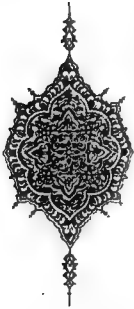
(٣) الاختيار ١٢١/٣

(١) للجموع ٢٨٨/١، والنسائي ٢٣٢/٧، والمغني ٨٧/١، الاختيار ١٢١/٣

والتفصيل في مصطلح: (مضمضة).

ك - الفطرة بمعنى زكاة الفطر:

١٥- أضاف الفقهاء إلى لفظ الفطرة لفظ الزكاة التي تجب بالفطر من رمضان لأنه سبب وجوبها، وقيل لها فطرة كأنها من الفطرة التي هي الخلقة، قال النووي: يقال للمخرج فطرة. <sup>(١)</sup>



إسناد القيام به إلى غيره لأنه إظهار للمعورة الغليظة وهو لا يجوز، ولكن يجوز أن تتولى الخلق زوجته التي يباح لها النظر إلى عورته مع الكراهة. <sup>(١)</sup>

والتفصيل في مصطلح: «عانة ف ٢ وما بعدها»

ى - المضمضة والاستنشاق:

١٤- في المضمضة والاستنشاق أربعة آراء وهي:

أ- أنها ستان في الوضوء والغسل، وهو ما يراه المالكية والشافعية، وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري والزهري والحكم وقتادة وربيعة ويحيى الأنصاري والأوزاعي والليث، وهو رواية عن عطاء.

ب - أنها واجبان في الوضوء والغسل، وهو المشهور في مذهب الحنابلة، وبه قال ابن أبي ليلى ومحمد وإسحاق، كما روي عن ابن المبارك وعطاء.

ج - أنها واجبان في الغسل ستان في الوضوء، وهو قول الحنفية وسفيان الثوري.

د - الاستنشاق واجب في الوضوء والغسل أما المضمضة فسنة، وهو مذهب أبي ثور وأبي عبيد وداد وابن المنذر. <sup>(٢)</sup>

(١) المجموع ٢٨٩/١، المفني ٨٦/١، الاختيار ١٢١/٣

(٢) تبير الخصائص ١٠/١، والمجموع ٣٦٢/١، المفني

١١٨/١، وجواهر الإكليل ٢٢، ١٤/١

(١) مفني المحتاج ٤٠٦/١، وكشاف القناع ٢٤٥/٢

بتبليغه (ر: رسول ف ١) .

وإذا ورد هذا اللفظ المركب عند الفقهاء  
مطلقا بلا قرينة يقصد به: مانقل إلينا من  
أفعال الرسول محمد ﷺ خاصة .

الألفاظ ذات الصلة:

أ - قول الرسول:

٢ - هو ماتلفظ به الرسول، وإذا ورد هذا  
اللفظ مطلقا عن القرينة أو أضيف إلى  
رسول الله محمد ﷺ، فهو مانقل إلينا من  
أقواله ﷺ .

والصلة بينهما أن كليهما فيه إعراب عن  
المراد، وكلاهما من أقسام السنة، إذا أضيف  
إلى الرسول ﷺ .

ب - تقرير الرسول:

٣ - تقرير الرسول هو ما فعله غيره بحضرته أو  
علمه فأقره عليه، بأن سكت عنه، أو ظهرت  
منه علامة الرضى به، وهو عند الإطلاق عن  
القرينة أو إضافته إلى الله تعالى يصرف إلى  
تقرير الرسول محمد ﷺ .

والصلة بين فعل الرسول وقوله وتقريره أنها  
جميعاً من السنة إذا أضيفت إلى الرسول محمد  
ﷺ .

الأحكام المتعلقة بفعل رسول الله ﷺ:

أنواع أفعال الرسول ﷺ:

٤ - عني علماء الأصول بأفعال الرسول عليه

## فعل الرسول

التعريف:

١ - المصطلح مركب من لفظين تركيب  
إضافة: فعل، والرسول .

والفعل بالكسر في اللغة: حركة  
الإنسان، وهو كناية عن عمل، يقال: فعل  
الشيء وبه يفعله، عمله .

ولا يخرج التعريف الاصطلاحي عن  
ذلك .

والرسول في اللغة: هو الذي أمره المرسل  
بأداء الرسالة بالتسليم أو القبض، والذي  
يتابع أخبار النبي بعثه، ويأتي بمعنى  
الرسالة، يُذَكَّرُ ويُوَثَّقُ، ويطلق على المفرد  
والمتنبي والجمع<sup>(١)</sup>، قال تعالى: ﴿ فَأَتَيْنَا  
فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْمُتَلَمِّينَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

ومن معاني الرسول في الاصطلاح:  
الواحد من رسل الله، والرسول من البشر  
هو: ذكر حر أوحى الله إليه بشرع وأمره

(١) لسان العرب، ومنز اللغة، وناج العريوس .

(٢) سورة الشعراء / ١٦ .

﴿ لَقَدْ كَانَتْ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُتُوَّةٌ حَسَنَةٌ ﴾<sup>(١)</sup>، والتاسي: أن تفعل مثل مايفعله على الوجه الذي فعله .

أما الفعل المجرد من القرائن الدالة على وقوعه منه على الوجه المذكور، فقد اختلف فيها يتعلق بها من أحكام علينا اختلافا طويلا، فمن قائل بالوجوب علينا، ومن قائل بالندب، ومن قائل بالإباحة، ومن قائل بالتوقف<sup>(٢)</sup>.

وتفصيل ذلك في الملحق الأصولي .

تخصيص العام بفعل الرسول ﷺ :

٥ - ذهب الجمهور إلى تخصيص العام بفعل الرسول عليه الصلاة والسلام، وقال الغزالي من الشافعية: هذا إذا قلنا إنها على الوجوب، أو الندب، أما إذا قلنا بالتوقف، فلا يتصور التخصيص، لأنها غير دالة على شيء، وقال الكرخي وغيره من الحنفية بالمنع إذا فعله مرة، لاحتمال أنه من خصائصه، أما إذا تكرر، فإنه يخص به العام بالإجماع<sup>(٣)</sup>.

الصلاة والسلام عنايتهم بأقواله، فتكلموا في دلالتها على الأحكام، وما يتعلق بها في التاسي بأفعاله، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وبيان المجمل، والنسخ، وغير ذلك .

وأفعال الرسول عليه الصلاة والسلام: ثلاثة أنواع:

أولاً: جبلي، كالأكل، والشرب، والنوم، واللبس، وماشاكل ذلك .

ثانياً: قربي، كالصلاة، والصوم، والصدقة .

ثالثاً: معاملات، كالبيع، والزواج .

فالأفعال الجبليّة لا يقتضي فعله لها أكثر من إباحتها اتفاقاً .

أما غيرها، فإن ثبتت خصوصيته بها بدليل، كانت خاصة به، وليست أمته مثله فيها، كمواصلة الصوم، والزواج بأكثر من أربع .

وإن لم تكن أفعاله مختصة به، فإن تبين أنها بيان لمجمل، أو تقييد لمطلق، أو تخصيص لعام، كان حكمها حكمه،

وماسوى ذلك فإن عرفت صفة من وجوب، أو ندب، أو إباحة، فإن أمته في ذلك مثله، لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يرجعون إلى فعله، احتجاجاً واقتداءً، لقوله تعالى:

(١) سورة الأحزاب / ٢١ .

(٢) الفصول من الأصول ٢/٢١٥ وما بعدها، وحاشية البناني ٩٦/٢ وما بعدها، والتحصي من المحصول تحقيق محي الدين عبد الحميد ١/٤٣٦ وما بعدها والمستصفي للغزالي ٢/٢١٤ وما بعدها .

(٣) البحر المحيط ٣/٢٨٧ - ٢٨٩، وحاشية البناني على شرح المحل على متن جمع الجوامع ٢/٣١٢، والمستصفي للغزالي ٢/١٠٦ - ١٠٧ .

مناسكتكم<sup>(١)</sup>، أما الفعل المجرد فلا يصلح للبيان، لأنه بذاته ساكت عن جميع الجهات فلا تتعين واحدة إلا بدليل، قال: اللهم إلا إذا تكرر الفعل عنده فيحصل به البيان<sup>(٢)</sup>.

ورود قول وفعل بعد المجرى:

٧ - إذا ورد قول وفعل بعد المجرى، وكلاهما صالح لبيانه، فإن اتفقا في الحكم وعلم سبق أحدهما فهو المبيّن - قولاً كان أو فعلاً - والثاني تأكيد له، وإن لم يعلم فلا يقضى على واحد منهما بأنه المبيّن بعينه، بل يقضى بحصول البيان بواحد لم يطلع عليه، وهو الأول في الواقع ونفس الأمر، والثاني تأكيد، وإن اختلفا فالأختار عند الجمهور أن المبيّن هو القول، سواء كان متقدماً على الفعل أم متأخراً عنه، كأمره عليه الصلاة والسلام القارن بعد تشريع الحج أن يطوف طوافاً واحداً<sup>(٣)</sup>، وروي أنه عليه الصلاة والسلام قرن فطاف لهما طوافين<sup>(٤)</sup>، ويحمل الفعل

بيان المجرى بفعل الرسول عليه الصلاة والسلام:

٦ - اختلف علماء الأصول في وقوع بيان المجرى، بفعل الرسول ﷺ، فذهب الجمهور إلى أنه يقع بيانا له، ومنعه إسحاق المروزي من الشافعية، والكرخي من الحنفية.

وفي المجرى: لا يعلم كون الفعل بيانا لمجرى إلا بأحد أمور ثلاثة:

أولاً - أن يعلم ذلك بالضرورة من قصده ﷺ.

ثانياً - أو بالدليل اللفظي: كقوله مثلاً: هذا بيان لهذا المجرى.

ثالثاً - أو بالدليل العقلي: بأن يذكر المجرى وقت الحاجة إلى العمل به، ثم يفعل فعلاً يصلح أن يكون بيانا له.

وقال صاحب الكبريت الأحمر: الصحيح عندي: أن الفعل يصلح بيانا بشرط انضمام بيان قولي إليه، كما روي عنه ﷺ أنه صلى ثم قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي»<sup>(١)</sup> فصار بيانا لقوله تعالى «وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ»<sup>(٢)</sup>، واشتغل بأفعال الحج ثم قال: «دخلوا عني

(١) حديث: «دخلوا عني مناسكتكم». أخرجه مسلم (٩٤٣/٢)، والبيهقي (١٢٥/٥) من حديث حابر واللفظ للبيهقي.

(٢) البحر لمعيط ٤٨٦/٣ وما بعده، والتحصي من المجرى ٤١٩/١.

(٣) حديث: وأمر القارن أن يطوف طوافاً واحداً. أخرجه الترمذي (٢٧٥/٣) من حديث ابن عمر، وقال: حديث حسن صحيح غريب.

(٤) حديث: وأنه قرن فطاف لهما طوافين. أخرجه الدارقطني (٢٥٨/٢) من حديث ابن عمر، ثم ذكر أن في إسناده ولويًا متروكة.

(١) حديث: «صلوا كما رأيتموني أصلي». أخرجه البخاري (فتح الباري ١١١/٢) من حديث مالك بن الحويرث.

(٢) سورة البقرة/ ٤٣.

على الندب، لأن دلالة القول على البيان بنفسه، بخلاف الفعل، فإنه لا يدل إلا بواسطة انضمام القول إليه <sup>(١)</sup>.  
والتفصيل في المحلق الأصولي .

تعارض فعلين :

٨ - إذا حصل من الرسول ﷺ فعلان مختلفان، كان صام يوم السبت مثلاً، ثم أفطر في سبت آخر، فلا يقال بتعارض هذين الفعلين، لأنه لا عمم للأفعال، أما إذا اقترن بالفعل الأول ما يدل على حكمه من وجوب أو ندب، وتكرر سبب الوجوب أو الندب، فالثاني من الفعلين ناسخ لما استفيد من حكم الفعل الأول <sup>(٢)</sup>.  
والتفصيل في الملحق الأصولي .

## فُقَاع

انظر: أشربة

## فقد

انظر: مفقود

## فَقَد الطَّهَوْرَيْن

التعريف :

١ - الفقد في اللغة: مصدر فقد الشيء يفقده فقداً وفقداناً وفقدوا أي عَدِمَهُ <sup>(١)</sup>، والطَّهَور في اللغة كل ماء نظيف، قال ثعلب: الطهور هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره، وقال الأزهري: الطهور في اللغة هو الطاهر المطهر، وقال الزمخشري: الطهور البليغ في الطهارة .

والماء الطَّهَور بالفتح: هو الذي يرفع الحدث ويُزِيل النجس <sup>(٢)</sup>.  
والطهوران في الاصطلاح: الماء والتراب <sup>(٣)</sup>.

الحكم الإجمالي :

٢ - اختلف الفقهاء في حكم من فقد الطهورين: الماء والتراب، في حق الصلاة

(١) لسان العرب، والاصباح المنير .

(٢) لسان العرب، والاصباح المنير، والطلع على أبواب المنع ص ٦ .

(٣) الدر المختار ١/ ١٦٨ .

(١) البحر المحيط ٣/ ٤٨٨، والتحصيلى من الحصول ١/ ٤١٩ .

(٢) المصادر السابقة .

## فقد الطهورين ٢

أحدها : تحب الصلاة بلا إعادة، وهو مذهب المزني، واختاره النووي في المجموع، قال: لأنه أدى وظيفة الوقت، وإنما يجب القضاء بأمر جديد.

ثانيها: يندب له الفعل وتحب الإعادة.

ثالثها: يندب له الفعل ولا إعادة.

رابعها: يحرم عليه فعلها.

وذهب الحنابلة إلى أنه لا إعادة عليه، لما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها استعارت من أسماء قلادة فضلتها، فبعث رسول الله ﷺ رجالاً في طلبها، فوجدوها، فأدركتهم الصلاة، وليس معهم ماء، فصلوا بغير وضوء، فشكوا إلى النبي ﷺ، فأنزل الله آية التيمم<sup>(١)</sup>، ولم يأمرهم بالإعادة، ولأنه أحد شروط الصلاة، فسقط عند العجز كسائر شروطها، ونص الشافعية على أن فاقد الطهورين الذي به حدث أكبر لا يقرأ في الصلاة غير الفاتحة، قال الشريفي الخطيب: لا يقرأ من به حدث أكبر في الصلاة غير الفاتحة عند النووي، ويمنع من قراءتها عند الرافعي.

وقال الحنابلة: لا يزيد على ما يجرى في الصلاة من قراءة وغيرها، فلا يقرأ زائداً على

المحبوس في مكان قدر لا يجد صعيداً طيباً ولا ماء يتوضأ منه، ومقطوع اليدين الذي لم يجد من ييممه أو يوضئه، والمصلوب.

فذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يجب على فاقد الطهورين أن يصلي الفرض فقط، لقول النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم»<sup>(١)</sup>، ولحرمة الوقت، ولأن العجز في الشرط لا يوجب ترك المشروط، كما لو عجز عن ستر العورة أو استقبال القبلة. ولا يصلى النافلة حينئذ، إذ لا ضرورة إليها، وإنما أبيع له الفرض لداعي الضرورة إليه قال الشريفي الخطيب: وهذه الصلاة توصف بالصحة، ولهذا قال في المجموع: تبطل بالحدث والكلام ونحوهما، وبهذا صرح الحنابلة أيضاً.

وقال الشافعية: والظاهر أنه لا يجوز له أن يصلي إذا كان يرجو أحد الطهورين حتى يضيق الوقت، كما قال الأذري.

ويعيد الصلاة عند الشافعية إذا وجد أحد الطهورين بعد ذلك، لأن هذا العذر نادر ولا دوام له.

وما سبق هو قول الشافعي في الجديد، ومقابله أقوال.

(١) حديث: «إذا أمرتكم بشيء...»

أنخرجه البخاري (فتح الباري ١٣/٢٥١)، ومسلم (٩٧٥/٢) من حديث أبي هريرة.

(١) حديث: «نزل آية التيمم».

أنخرجه البخاري (١٠٦/٧) من حديث عائشة.



الفاحة، ولا يسبح أكثر من مرة، ولا يزيد على ما يجزىء في طمأنينة ركوع، أو سجود، أو جلوس بين السجدين .

وذهب الحنفية إلى أنه يجب عليه أن يتشبه بالمصلين احتراماً للوقت، فيركع ويسجد إن وجد مكاناً يابساً، وإلا فيوميء قائماً، ويعيد الصلاة بعد ذلك، وصرحوا بأنه لا يقرأ، سواء كان حدثه أصغر أم أكبر، قال ابن عابدين: وظاهره أنه لا ينوي أيضاً، لأنه تشبه بالمصلي وليس بصلاة .

وهذا قول أبي حنيفة المرجوع إليه، وهو قول الصحابين، قال التمرثاشي: به يفتى وإليه صح رجوعه .

وقول أبي حنيفة المرجوع عنه أنه يؤخرها . وذهب المالكية إلى سقوط الصلاة عن فاقد الطهورين، فلا يجب عليه أدائها في الوقت، ولا قضاؤها في المستقبل إذا وجد الماء أو التراب، قال الدسوقي: وإنها سقط عنه الأداء والقضاء، لأن وجود الماء والصعيد شرط في وجوب أدائها، وقد عدم، وشرط وجوب القضاء تعلق الأداء بالقاضي، وهذا قول مالك، وقال أصبغ: يقضي ولا يؤدي، وقال أشهب: يجب الأداء فقط، وقال ابن القاسم: يجب الأداء والقضاء احتياطاً<sup>(١)</sup> .

(١) حاشية ابن عابدين ١/١٦٨، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/١٦٢، وفي المحتاج ١/١٥٥، وكشاف القناع ١/١٧١ .

## فقه

### التعريف:

١ - الفقه في اللغة: العلم بالشيء والفهم له، والفتنة فيه، وغلب على علم الدين لشرفه<sup>(١)</sup>، قال تعالى: ﴿قَالُوا يَنْشَمِتُ مَا نَفَعَهُ كَثِيرٌ مِمَّا تَقُولُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقيل: هو عبارة عن كل معلوم تيقنه العالم عن فكر<sup>(٣)</sup> .

وفي الاصطلاح هو: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية<sup>(٤)</sup> .

### الألفاظ ذات الصلة:

#### أ - الشريعة:

٢ - الشريعة والشرعة في اللغة: مورد الماء للاستسقاء، سمي بذلك لوضوحه وظهوره، والشرع مصدر شرع بمعنى: وضع وظهر، وتجمع على شرائع، ثم غلب استعمال هذه

(١) القاموس المحيط .

(٢) سورة هود / ٩١ .

(٣) لسان العرب، والصحاح المنير، والبحر المحيط ١/١٩١ .

(٤) البحر المحيط للزركشي ١/٢١١ .

الأدلة الإجمالية من حيث وجوه دلالتها على الأحكام الشرعية .  
الحكم التكليفي :

٤ - تعلم الفقه قد يكون فرض عين على المكلف كتعلمه مالا يتأدى الواجب الذي تعين عليه فعله إلا به ، ككيفية الوضوء والصلاة ، والصوم ونحو ذلك ، وعليه حل بعضهم الحديث المروي عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « طلب العلم فريضة على كل مسلم »<sup>(١)</sup> ولا يلزم الإنسان تعلم كيفية الوضوء والصلاة ونحوهما إلا بعد وجوب ذلك عليه . فإن كان لو أخر إلى دخول الوقت لم يتمكن من تمام تعلمها مع الفعل في الوقت ، فالصحيح عند الشافعية أنه يلزمه تقديم التعلم عن وقت الوجوب ، كما يلزم السعي إلى الجمعة لمن بعد منزله قبل الوقت<sup>(٢)</sup> لأن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، ثم إذا كان الواجب على الفور كان تعلم كيفية على الفور ، وإن كان على التراخي كالخج فتعلم الكيفية على التراخي ،

الالفاظ في الدين وجميع أحكامه ، قال تعالى : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا ۚ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقال سبحانه : ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وفي الاصطلاح : هي مانزل به الوحي على رسول الله ﷺ من الأحكام في الكتاب أو السنة مما يتعلق بالعقائد والوجدانيات وأفعال المكلفين قطعياً كان أو ظنياً<sup>(٣)</sup> .

وبين الشريعة والفقه عموم وخصوص من وجه ، يجتمعان في الأحكام العملية التي وردت بالكتاب أو بالسنة أو ثبتت بإجماع الأمة ، وتنفرد الشريعة في أحكام العقائد ، وينفرد الفقه في الأحكام الاجتهادية التي لم يرد فيها نص من الكتاب أو السنة ولم يجمع عليه أهل الإجماع .

ب - أصول الفقه :

٣ - أصول الفقه : أدلته الدالة عليه من حيث الجملة ، لا من حيث التفصيل<sup>(٤)</sup> .

والصلة بين الفقه وأصول الفقه أن الفقه يعنى بالأدلة التفصيلية لاستنباط الأحكام العملية منها ، أما أصول الفقه فموضوعه

(١) حديث : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » .  
أخرجه ابن ماجه (٨١/١) من حديث أنس بن مالك بإسناد ضعيف ، وذكر السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٢٧٥ - ٢٧٦) طرقاً أخرى وشاهد عن جماعة من الصحابة ، ونقل عن المزني أنه حسنه ، وعن العراقي أنه قال : صحح بعض الأمة بعض طرقه .

(٢) المجموع للنووي ١/ ٢٤ - ٢٥ ، وحاشية ابن عابدين ١/ ٢٦ وما بعدها

(١) سورة الباقية ١٨/ .

(٢) سورة المائدة ٤٨/ .

(٣) التوضيح على التنقيح ١/ ٦٩ ، ونهاية المحتاج ١/ ٣٢ .

(٤) روضة الناظر لابن قدامة ١/ ٢٠ - ٢١ .

الَّذِينَ يَلْعَنُوا أَقْوَمَهُمْ إِذَا جُمِعُوا لِلْيَوْمِ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١﴾. فقد جعل ولاية الإنذار والدعوة للفقهاء، وهي وظيفة الأنبياء عليهم السلام، وقال النبي ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» (٢).

#### موضوع الفقه:

٦ - موضوع علم الفقه هو أفعال المكلفين من العباد، فيبحث فيه عما يعرض لأفعالهم من حل وحرمة، وجوب ونadb وكراهة (٣).

#### نشأة الفقه وتطوره:

٧ - نشأ الفقه الإسلامي بنشأة الدعوة وبدء الرسالة، ومر بأطوار كثيرة ولكنها غير متميزة من حيث الزمن تميزاً دقيقاً، إلا الطوار الأولى وهو عصر النبوة، فإنه متميز عما بعده بكل دقة بانتقال النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى.

وكان مصدر الفقه في هذا الطوار الوحي، بما جاء به القرآن الكريم من أحكام، أو بما اجتهد فيه النبي ﷺ من أحكام كان الوحي أساسها، أو كان يتابعها بالتسديد، وكذلك

ثم ما يجب وجوب عين من ذلك كله هو ما يتوقف أداء الواجب عليه غالباً، دون ما يطرأ نادراً، فإن حدث النادر وجب التعلم حيثئذ، أما البيوع والنكاح وسائر المعاملات مما لا يجب أصله فيتعين على من يريد شيئاً من ذلك تعلم أحكامه ليحترز عن الشبهات والمكروهات، وكذا كل أهل الحرف، فكل من يمارس عملاً يجب عليه تعلم الأحكام المتعلقة به ليتمتع عن الحرام.

وقد يكون تعلم الفقه فرض كفاية، وهو ما لا بد للناس منه في إقامة دينهم، كحفظ القرآن والأحاديث وعلومهما ونحو ذلك.

وقد يكون تعلم الفقه نافلة، وهو التبحر في أصول الأدلة والإمعان فيما وراء القدر الذي يحصل به فرض الكفاية، وتعلم العامي نوافل العبادات لفرض العمل، لا ما يقوم به العلماء من تمييز الفرض من النفل، فإن ذلك فرض كفاية في حقهم (١).

#### فضل الفقه:

٥ - وردت آيات وأحاديث في فضل الفقه والحث على تحصيله، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي

(١) سورة التوبة/ ٢٢.

(٢) المجموع ١٨/١، نهاية المحتاج ٦/١، المبوط ٢/١، بدائع الصنائع ١/١.

وحديث: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين». أخرجه البخاري (فتح الباري ١/١٦٤) وصلى (٧١٩/٢) من حديث معلولة بن أبي سفيان.

(٣) حاشية ابن عابدين ٣٦/١ - ٣٧، وتخرج الفروع على الأصول ص ١.

(١) المجموع للذوري ٢٤/١ - ٢٥، وحاشية ابن عابدين ٢٩/١.

كان اجتهاد أصحاب النبي ﷺ في حياته مره إلى النبي ﷺ يقره أو ينكره . . . وعلى ذلك كان الوحي مصدر التشريع في ذلك العصر .

ثم تابعت بعد وفاة النبي ﷺ أطوار متعددة ينظر تفصيلها في ف ١٣ وما بعدها من مقدمة الجزء الأول من الموسوعة الفقهية .

**الاختلاف في أحكام الفروع الفقهية وأسبابه :**

٨ - كان رسول الله ﷺ يقضي فيها يرفع إليه من وقائع وكان يقر بعض الصحابة على اجتهادهم أو ينكر ذلك، ولم يكن كل ما قضى به أو أقره أو أنكره مكتوباً أو بمشهد من جميع الصحابة، فرأى كل صحابي ما يسر الله له من ذلك فحفظ وعرف وجهه، ثم تفرق الصحابة رضوان الله عليهم في البلاد، وصار كل واحد منهم قدوة له أتباع، وكثرت الوقائع والمسائل فاستفتوا فيها، فأجاب كل واحد منهم حسب ما حفظه أو استنبطه، فإن لم يجد فيها حفظه أو استنبطه ما يصلح للجواب اجتهد برأيه <sup>(١)</sup> استناداً إلى حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه حين بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن، وقال له : «كيف

تقضي؟» فقال : أقضي بما في كتاب الله، قال : «فإن لم يكن في كتاب الله» قال : فبسنة رسول الله ﷺ . قال : «فإن لم يكن في سنة رسول الله ﷺ» قال : أجتهد رأيي . قال : «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله ﷺ» <sup>(١)</sup> .

وهذا منشأ الاختلاف في أحكام الفروع الفقهية .

**ويقع الاختلاف في هذا على ضروب :**

٩ - الأول : أن صحابياً سمع حكماً في قضية أو فتوى ولم يسمعه الآخر، فاجتهد برأيه في ذلك، وهذا على وجوه :  
أحدها : أن يقع اجتهاده موافقاً للحديث، مثاله ماورد أن ابن مسعود رضي الله عنه قال إنه أتاه قوم، فقالوا : إن رجلاً منا تزوج امرأة، ولم يفرض لها صداقاً، ولم يجمعها إليه حتى مات، فقال عبد الله : ما سئلت منذ فارقت رسول الله ﷺ أشد عليّ من هذه، فأتوا غيري، فاختلفوا إليه فيها شهراً، ثم قالوا له في آخر ذلك : من نسال إن لم نسالك، وأنت من جلة أصحاب محمد ﷺ بهذا البلد، ولا نجد غيرك؟ قال : سأقول

(١) حديث معاذ حين بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن . أخرجه الترمذي (٦٧/٣) وقال : ليس إسناده عندي بم متصل .

(١) الإصناف في بيان الخلاف لولي الله الدهلوي ص ١٦ وما بعدها .

أن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها شهدت عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنها كانت مطلقة ثلاثاً فلم يجعل لها رسول الله ﷺ نفقة، ولا سكنى، فردَّ عمر شهادتها، وقال: لا ترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا تدري لعلها حفظت أو نسيت: لها النفقة، والسكنى<sup>(١)</sup>.

رابعها: أن لا يصل الحديث إليه أصلاً، من هذا ماورد أن عائشة رضي الله عنها بلغها أن عبد الله بن عمرو رضي الله عنها يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رءوسهن، فقالت: يا عجباً لابن عمرو هذا! يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رءوسهن! أفلا يأمرهن أن يحلقن رءوسهن، لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، ولا أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفرافات<sup>(٢)</sup>.

١٠ - الثاني: من أسباب الاختلاف: أن يرى الناس رسول الله ﷺ فعل فعلاً، فحملة البعض على القسرة، وبعضهم على الإباحة.

فيها بجهد رأبي، فإن كان صواباً فمن الله وحده لا شريك له، وإن كان خطأ فعني ومن الشيطان، والله ورسوله منه برآء، أرى أن أجمل لها صداق نساؤها، لا وكس ولا شطط، ولها الميراث، وعليها العدة: أربعة أشهر وعشراً قال: وذلك بسمع أناس من أشجع، فقاموا فقالوا: نشهد أنك قضيت بما قضى به رسول الله ﷺ في امرأة منا، يقال لها: بروع بنت واشق، قال: فما رأيي عبد الله فرح فرحة يوثق إلا بإسلامه<sup>(٣)</sup>.

ثانيها: أن يفني الصحابي ويظهر الحديث على خلاف ماأفتى به، فيرجع عن اجتهاده إلى الحديث، ومن هذا أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يفني أنه من أصبح جنباً فلا صوم له، حتى بلغه حديث عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما أن النبي ﷺ «كان يصبح جنباً لاعتن احتلام ثم يغتسل ويصوم» فرجع عن اجتهاده<sup>(٤)</sup>.

ثالثها: أن يبلغه الحديث لكن لا على الوجه الذي يقع به غالب الظن، ومن هذا ماورد

(١) المغني لابن قدامة ٧١٢/٦، والإيضاف في بيان أسباب الاختلاف ص ١٦ وبابعدا، وبهية المحتاج ٣٥٠/١.

وحديث ابن مسعود: وأنه أتته قوم... أخرجه النسائي ١٢٢/٦، ١٢٣.

(٢) سبل السلام ١٦٥/٢، وبيان أسباب الاختلاف لولي الله الدهلوي ص ٢٣.

وحديث: «وإن أبا هريرة أنه كان يفني أنه من أصبح جنباً... أخرجه البخاري (فتح الباري ١٢٣/٤) وسلم (٧٧٩ - ٧٨٠).

(١) الإيضاف في بيان سبب الاختلاف ص ٦. وحديث فاطمة بنت قيس وأنها شهدت عند عمر ابن الخطاب... .

أخرجه مسلم (١١١٨/٢ - ١١١٩). (٢) الإيضاف في بيان أسباب الاختلاف ص ٧. وحديث عائشة وأنها بلغها أن عبد الله بن عمرو يأمر النساء... . أخرجه مسلم (٣٦٠/١).

قائل: لهول الموت فيعمها، وقال قائل: «مرت جنازة يهودي على رسول الله ﷺ فقام لها»<sup>(١)</sup>، كراهية أن تعلو فوق رأسه، فيخص الكافر.

١٤ - السادس: اختلافهم في الجمع بين المختلفين، ومنه: «نهي رسول الله ﷺ عن استقبال القبلة عند قضاء الحاجة»<sup>(٢)</sup>، فذهب البعض إلى عموم هذا الحكم وكونه غير منسوخ، ورآه جابر رضي الله عنه «يبول قبل أن يتوفى بعام مستقبل القبلة»<sup>(٣)</sup>، فذهب إلى أنه نسخ للنهي المتقدم، ورآه ابن عمر رضي الله عنهما «قضى حاجته مستدبر القبلة مستقبل الشام»<sup>(٤)</sup>، فرد به قولهم، وجمع بعضهم بين الروایتين، وقالوا: إن النهي مخصص بالصحراء، فإذا كان في المراحض فلا بأس بالاستقبال والاستدبار<sup>(٥)</sup>.

مثاله ما رواه أصحاب الأصول في قصة التحصيب - أي النزول بالأبطح عند النفر - نزل رسول الله ﷺ به<sup>(١)</sup>: ذهب أبو هريرة وابن عمر رضي الله عنهم إلى أنه على وجه القرية وجعلاه من سنن الحج، وذهبت عائشة وابن عباس رضي الله عنهم إلى أنه كان على وجه الاتفاق، وليس من السنن.

١١ - الثالث: السهو والنسيان: كأن ينقل صحابياً عن النبي ﷺ أمراً فيقضى عليه بالسهو، من هذا ماورد أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول: «اعتمر رسول الله ﷺ في رجب»<sup>(٢)</sup>، فسمعت ذلك عائشة فقضت عليه بالسهو.

١٢ - الرابع: اختلاف الضبط، ومن هذا «قول ابن عمر رضي الله عنهما: إن الميت يعذب ببكاء أهله»<sup>(٣)</sup>، فقضت عليه عائشة بالوهم.

١٣ - الخامس: اختلافهم في علة الحكم، ومن هذا: القيام للجنازة فقال بعضهم: لتعظيم الملائكة فيعم المؤمنين والكافر، وقال

(١) حديث: «مرت جنازة يهودي على رسول الله ﷺ...» أخرجه مسلم (٦٦١/٢).

(٢) حديث: «الذي عن استقبال القبلة عند قضاء الحاجة» أخرجه البخاري (فتح الباري ٢٤٥/١)، وسلم (٢٢٤/١) من حديث أبي أيوب.

(٣) حديث ابن عمر: «أن الميت يعذب ببكاء أهله» يتوفى بعام...» أخرجه الترمذي (١٥/١) وقال: حديث حسن غريب.

(٤) حديث ابن عمر أنه رأى النبي ﷺ قضا حاجته مستدبر القبلة...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٢٤٥/١)، وسلم (٢٢٥/١).

(٥) الإصناف في بيان أسباب الاختلاف ص ١٥ وما بعدها.

(١) حديث نزول رسول الله ﷺ في الأبطح عند النفر. أخرجه البخاري (فتح الباري ٣٩١/٣).

(٢) قول ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ اعتمر في رجب».

أخرجه البخاري (فتح الباري ٥٩٩/٣) وسلم (٩١٧/٢).

(٣) حديث ابن عمر: «أن الميت يعذب ببكاء أهله» أخرجه البخاري (فتح الباري ١٥١/٣ - ١٥٢) وسلم (٦٤٢/٢).

وبالجملة اختلفت مذاهب الصحابة رضي الله عنهم، وأخذ التابعون العلم منهم، فأقبل أبناء كل قطر على من نزل في قطره يستفتونهم، ويروون عنهم، ويتعلمون منهم، ولم تكن الصحابة سواء فيما يعلمون، ولم يكن كل واحد منهم يحفظ كل ما يحفظه غيره، ولم يكونوا سواء في استعمال الرأي فيما لاتص فيه، ولا في الأخذ بأخبار الأحاد، فكان منهم من يتوسع في الرأي عند عدم النص، ومنهم من حمله الورع والاحتياط على الوقوف عند النصوص والتمسك بالآثار. أهم مراكز الفقه:

١٥ - ترتب على تفرق الصحابة في الأمصار واختلاف مناهجهم في الفتوى والاجتهاد - لما سبق بيانه من أسباب - وأخذ التابعين في كل مصر عن نزل بهم من الصحابة: ترتب على ذلك وجود اتجاهات فقهية مختلفة، من أشهرها الاتجاه الأول الذي ساد في الحجاز بمكة والمدينة، والاتجاه الثاني الذي ظهر في العراق بالكوفة والبصرة، ومن هذين الاتجاهين كان غالب الفقه.

والتفصيل في مقدمة الموسوعة الفقهية (الجزء الأول ف ١٦ وما بعدها).

## فقير

التعريف:

١ - الفقير في اللغة ضد الغني، وهو من قل ماله، والفقير ضد الغنى<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح عرفه الشافعية، والحنابلة بأنه: من لا يملك شيئاً ألبتة، أو يجد شيئاً يسيراً من مال أو كسب لا يقع موقعاً من كفايته.

وعرفه الحنفية: بأنه من يملك دون نصاب، من المال النامي، أو قدر نصاب غير نام مستغرق في حاجته. وعرفه المالكية: بأنه من يملك شيئاً لا يكفيه قوت عامه<sup>(٢)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

المسكين:

٢ - المسكين عند الحنفية، والمالكية: من لا

(١) المصباح المنير، لسان العرب.

(٢) ابن عابدين ٥٨/٢، وحاشية البسوفى ٤٩٢/١ وحاشية القليوبي ١٩٥/٣، وصفي المحتاج ١٠٦/٣، وكشاف القناع.

أما ماسوى الزكاة من صدقة الفطر، والكفارات والنذور فقد اختلف الفقهاء في جواز صرفها لفقرء أهل الزمة .

فذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز صرفها إلى فقرء أهل الزمة، لأن فقيرهم كافر فلم يجوز الدفع إليه كفقرء أهل الحرب <sup>(١)</sup> .

وذهب أبو حنيفة ومحمد بن الحسن إلى جواز صرفها إلى فقرء أهل الزمة، وقالوا: إن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَرِيصًا هِيَ وَلَئِنْ تَعْفَوْهَا وَتَوَضَّعُوا لِلْفَقْرَةِ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup>، من غير فصل بين فقير وفقير، وعمم هذا النص يقتضي جواز صرف الزكاة إليهم، إلا أنه خص منه زكاة المال، لحديث معاذ المتقدم، ولأن صرف الصدقة إلى أهل الزمة من باب إيصال البر إليهم، وما نهينا عن ذلك، قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الْإِيتِ كَمَا بَيْنَ يَدَيْكُمْ فِي الَّذِينَ لَمْ يُبَدِّلُوا دِينَهُمْ وَهُمْ يَقْبَلُونَ الْإِسْلَامَ إِذَا أُتُوا بِهِمْ﴾ <sup>(٣)</sup>، وظاهر هذا النص جواز صرف الزكاة إليهم، لأنه بر بهم، إلا أن البر بطريق زكاة المال غير مراد، لحديث معاذ، فيبقى غيرها من طرق البر بهم جائزا <sup>(٤)</sup> .

يملك شيئاً، وعند الشافعية: من قدر على مال أو كسب يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه، وقال قوم: إن الفقير والمسكين صنف واحد .

وعند الحنابلة: من يجد معظم الكفاية أو نصفها من كسب أو غيره <sup>(١)</sup> .

والصلة بينها أن كلاً من الفقير والمسكين اسم ينشأ عن الحاجة، وأن كليهما من مصارف الزكاة والصدقات .

ما يتعلق بالفقير من أحكام:  
الفقير الذي تعطى له الزكاة:

٣ - يشترط في الفقير الذي تعطى له الزكاة الشروط الآتية:

أ - الإسلام: فلا يجوز صرف الزكاة إلى كافر باتفاق الفقهاء <sup>(٢)</sup>، لحديث معاذ رضي الله عنه: «خذها من أغنيائهم وريدها في فقرائهم» <sup>(٣)</sup> أمر عليه الصلاة والسلام بوضع الزكاة في فقرء من يؤخذ منهم، وهم المسلمون، فلا يجوز في غيرهم .

(١) ابن عابد بن ٥٨/٢، ومغني المحتاج ١٠٦/٣، المحل مع القليوبي ١٠٠/٣، ١٩٥ - ١٩٩ وحاشية السفيري ٤٩٢/١، وكشاف القناع ٢٧٢/٢ .

(٢) بدائع الصنائع ٤٩/٢، نهاية المحتاج ١٥٩/٦، كشاف القناع ٢٨٩/٢، مواهب الجليل ٣٤٣/٢ .

(٣) حديث معاذ: «خذها من أغنيائهم وريدها في فقرائهم» أخرجه البخاري (فتح الباري ٢٦١/٣) ومسلم (٥٠/١) من حديث ابن عباس .

(١) مغني المحتاج ٣٦٦/٣، المغني ٣٧١/٢ .

(٢) سورة الفرقة/ ٢٧١ .

(٣) سورة الممتعة/ ٨ .

(٤) بدائع الصنائع ٤٩/٢ .



لقصور نفعها عليه، فيجب عليه الاكتساب وتركها<sup>(١)</sup>.

وتفصيل ذلك في مصطلح: (طالب علم ف ٤، زكاة ف ١٦٢).

ولا يشترط في الفقير ليعطى الزكاة: الزمانة، ولا التعفف عن المسألة<sup>(٢)</sup>.

والتفصيل في مصطلح: (زكاة ف ١٧٧ - ١٧٨).

القدر المعطى للفقير:

٥ - ذهب المالكية والحنابلة في المذهب وهو قول عند الشافعية إلى أن الفقير يعطى من الزكاة الكفاية له ولأن يعوله عاما كاملا.

وذهب الشافعية في الأصح المنصوص والحنابلة في رواية إلى أن الفقير يعطى ما تحصل به الكفاية على الدوام.

وذهب الحنفية إلى أن من لا يملك نصابا زكوا يدفع إليه أقل من مائتي درهم أو تمامها، ويكره إعطاؤه أكثر من ذلك<sup>(٣)</sup>.

والتفصيل في مصطلح: (زكاة ف ١٦٤).

وتفصيل ذلك في مصطلحي: (كفارة، ونذر).

ب - أن لا يكون من بني هاشم،<sup>(١)</sup> لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن الصدقة لا تنبغي لأهل محمد، إنما هي أوساخ الناس»<sup>(٢)</sup>.

ج - أن لا يكون رقيقا، ولو كان سيده فقيرا، لأن نفقته واجبة على سيده فهو غني بغناه، إلا المكاتب فإنه يعطى له.

د - أن لا يكون مكفيا بنفقة قريب، أو زوج، وفي ذلك خلاف للحنفية وللتفصيل انظر: (زكاة ف ١٦٠).

٤ - ولا يمنع الفقر: مسكن الفقير وثيابه وإن كانت للتجمل، ونخادمه الذي يحتاج إليه، وماله الغائب في مرحلتين، وكسب لا يليق به، وكتب العلم إن كان من أهله، لأن هذه الأشياء من الحوائج اللازمة التي لا بد للإنسان منها.

وطالب العلم الذي يمنعه الكسب عن طلب العلم فقير، فتعطى له الزكاة، ويترك الكسب لتعدي نفعه وعمومه، بخلاف من تفرغ للعبادة والنوافل، فلا تعطى له الزكاة

(١) نهاية المحتاج ١٥٢/٦، والقلوبي ١٩٦/٣، وكشاف القناع ٢٧٣/٢، وبدائع الصنائع ٤٨/٢ - ٤٩، وابن عابدين ٥٩/٢.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) حاشية ابن عابدين ٦٨/٢ وسواها الجليل ٣٤٨/٢ ونهاية المحتاج ١٦٦/٦، وكشاف القناع ٢٨٥/٢.

(١) البدائع ٤٩/٢، مغني المحتاج ٣٦٦/٣.

(٢) حديث: «إن الصدقة لا تنبغي لأهل محمد، إنما هي أوساخ الناس».

أخرجه مسلم (٧٥٣/٢).

تحمل الفقير في الدية الواجبة على العاقلة :

٦ - لا يجب على الفقير المشاركة فيما تحمله العاقلة من الديات لأن العقل مواساة، ولا مواساة على فقير. (ر: عاقلة ف ٦) .

تحمل الفقير نفقة الأقارب :

٧ - الأصل في وجوب نفقة القريب قدرة من تجب عليه النفقة، بأن يكون غنياً أو فقيراً قادراً على الكسب الذي يوفر حاجته ويزيد بمقدار النفقة .  
والتفصيل في مصطلح: (نفقة) .

ثبوت استحقاق الزكاة بالفقر:

٨ - إن علم حال الإنسان، وأنه فقير صرف له الزكاة، وإن لم يعلم تحرى دافع الزكاة في أمره، فإن لم يعلم بحاله، وادعى فقراً وهو ممن لا يعرف بالغنَى قبل قوله، ويصرف له الزكاة بلا بينة ولا يمين، لأن الأصل استصحاب الحال السابقة، والظاهر صدقه، ولعسر إقامة البينة على ذلك .  
والتفصيل في مصطلح: (زكاة ف ١٦٥) .

## فَكَاكَ الْأَسْرَى

انظر: أسرى

## فَلَاحة

التعريف:

١ - الفلاحة في اللغة: الحرثة، يقال: فلحت الأرض فلحاً: شقتها، وفلح: الشق والقطع، يقال: فلح رأسه، وفلح الحديد: إذا شقه<sup>(١)</sup> .

ولا يخرج التعريف الاصطلاحي عن المعنى اللغوي .

الألفاظ ذات الصلة:  
أ - الزراعة :

٢ - الزراعة من معانيها: طرح البذر في الأرض أو الإنبات .  
والعلاقة أن الفلاحة مقدمة للزراعة<sup>(٢)</sup> .

ب - الغرس :

٣ - الغرس : وضع صغار الشجر في الأرض للاستثمار .

(١) لسان العرب .

(٢) الصحاح للجوهري، وللدخل لابن الحناج ٣/٤، ٤ .

الأمر الصحيح: «ممن مسلم يغرس غرساً، أو يزرع زرعاً يأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة»<sup>(١)</sup>.

#### إحياء الموات بالفلاحة:

٥ - إذا قام رجل بفلاحة أرض موات صار عيها لها. فيملكها بالإحياء أو يختص بها، على الخلاف بين الفقهاء فيما يملك به الموات.

وتفصيل ذلك في مصطلح: (إحياء الموات ف ٩، ٢٤).

#### سقي أرض الفلاحة بماء نجس:

٦ - يجوز سقي أرض الفلاحة بماء نجس، ولا يحرم أكل ما نبت بالماء المتنجس، من حب، وثمار، عند جمهور الفقهاء وهو طاهر، إذ لا يظهر في ذلك أثر النجاسة.

وزهد الحنابلة في المذهب إلى نجاسته، وحرمة أكله، حتى يسقى بماء طاهر يستهلك عين النجاسة.

وفي قول آخر هو طاهر كما قال الجمهور، وجزم به في التبصرة<sup>(٢)</sup>.

والعلاقة أن الفلاحة مقدمة للغرس<sup>(٣)</sup>.

#### الأحكام المتعلقة بالفلاحة: حكم الفلاحة:

٤ - الفلاحة فرض كفاية كسائر الحرف التي لا يستقيم نظام الحياة بدونها، فيأثم المسلمون بتركها جميعاً، ويسقط عنهم الفرض إذا قام بعضهم بما يسد حاجة المسلمين.

ونص ابن الحاج في مدخله على أنه ينبغي لمن يقوم بهذا الفرض أن تكون نيته فيه أن يقوم به عن نفسه، وعن إخوانه المسلمين، بنية فرض الكفاية ليسقط عنهم<sup>(٤)</sup>، فيدخل بذلك في قوله عليه الصلاة والسلام: «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه»<sup>(٥)</sup>.

وينبغي أن يكون حسن الدراية بالصنعة، مع النصح والإخلاص في النية، فحينئذ تحصل البركات، وتأتي الخيرات.

والفلاحة من أفضل المكاسب، وأعظم أسباب الرزق، وأبركها، وأزكاها، وأكثرها أجراً إذا كانت على وجهها الشرعي، لأن خيرها متعدد للزراع ولإخوانه المسلمين، والطير، والبهايم، والحشرات<sup>(٦)</sup>، جاء في

(١) المرجعين السابقين.

(٢) المدخل لابن الحاج ٣/٤.

(٣) حديث: «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه».

أخرجه مسلم (٢٠٧٤/٤) من حديث أبي هريرة.

(٤) الفقيهون ٢١٥/٤، ونهاية المحتاج ٥٠/٨، والمدخل لابن الحاج

٤/٤، ومواهب الجليل ٣/٣٤٨.

(١) حديث: «ممن مسلم يغرس غرساً...».

أخرجه البخاري (فتح الباري ٣/٥)، ومسلم (١١٨٩/٣).

من حديث أنس.

(٢) مواهب الجليل مع التاج والإكليل ٩٧/١.

والتفصيل في (نجاسة، وماء، وأطعمة  
فقرة ١١) .

استعمال الزبل والسرجين في الفلاحة :

٧ - قال أكثر الفقهاء : يجوز استعمال الزبل  
والسرجين في الفلاحة لتنمية الزرع، وقالوا :  
ولا يكون النابت نجس عين، ولكنه ينجس  
بملاقاة النجاسة، فيطهر بالغسل .

والتفصيل في مصطلح : (زبل ف ٤) .

## فُلوس

التعريف :

١ - الفلوس لغة : جمع فُلْس للكثرة، أما جمع  
القلة فهو: أَفْلُس وياثعها فلاس، وأفلس  
الرجل : إذا صار ذا فلوس بعد أن كان ذا  
دارهم ، فكأنها صارت دراهمه فلوساً وزيوفاً،  
وفُلّسه القاضي تقلبياً : حكم بإفلاسه <sup>(١)</sup> .  
وفي الاصطلاح : كل ما يتخذ الناس ثمناً  
من سائر المعادن عدا الذهب والفضة <sup>(٢)</sup> .

## فُلْس

انظر: إفلاس

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، ولسان العرب .

(٢) بدائع الصنائع ٢٣٦/٥، والشرح الصغير ٢١٨/١، والأحكام  
السلطانية لأبي بعل ص ١٧٩ .

وتسري لغة الموسوعة القاريء إلى أن مصطلح (فلوس) في  
ضائنا يطلق واقعاً وصرفاً على جميع النقود ورقية أو معدنية،  
وأصبح الفلوس يمثل جزءاً من الدينار والدرهم في عدة عملات  
جولة من البلاد العربية، إذ إن قيمة الفلوس مرتبطة بقيمة الدرهم  
والدينار .

وقد كان العرف في زمانهم جارياً على أن الدينار من الذهب،  
والدرهم من الفضة، والفلوس من المسادن، كالححاس  
والحديد .

وفي زماننا أطلقت الفلوس على العملات عامة بأنواعها  
وأصبحت لقباً عليها، وتطلق في بعض البلدان الإسلامية على  
نوع معين بالذات من العملة يسمى الفلوس ويجمع على  
فلوس .



الألفاظ ذات الصلة :

أ - الدراهم :

٢ - الدراهم جمع درهم، وهو نوع من النقد ضرب من الفضة وسيلة للتعامل .

والصلة بين الدراهم والفلوس أنها من الأثمان التي يتعامل بها <sup>(١)</sup>.

ب - الدينانير :

٣ - الدينانير جمع دينار، وهو نوع من النقد ضرب من الذهب وسيلة للتعامل .

والصلة بين الدينانير والفلوس أنها من الأثمان التي يتعامل بها <sup>(٢)</sup>.

أحكام الفلوس :

للفلوس أحكام عديدة، منها :

أولاً : زكاة الفلوس :

٤ - اختلف الفقهاء في زكاة الفلوس على اتجاهات : فذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الفلوس كالعروض فلا تجب الزكاة فيها إلا إذا عرضت للتجارة .

وذهب الحنفية، وهو قول عند المالكية إلى أن الفلوس الراضجة تجب فيها الزكاة مطلقاً كالذهب والفضة، لأنها أثمان مطلقاً، فإذا

كسدت عدت عروضاً فلم تجب فيها الزكاة إلا إذا عرضت للتجارة .

والمذهب عند المالكية أنه لا زكاة في الفلوس النحاسية فلا تجب الزكاة في عينها لخروجها عما وجبت الزكاة في عينه من النعم والأصناف المخصوصة من الحبوب والثمار والذهب والفضة، فمن كانت عنده فلوس قيمتها مائتا درهم فلا زكاة عليه فيها، إلا أن يكون مديراً (متاجراً بها) فيقومها كالعروض، أما المحتكر فعليه زكاة ثمنها، وحين تكون الفلوس للتجارة ثم أقامت - أي بقيت - عند مالكها سنين ثم باعها بذهب أو فضة فليس فيها إلا زكاة سنة واحدة كسائر عروض التجارة المحتكرة <sup>(٣)</sup>.

ثانياً : ربوية الفلوس :

٥ - اتجه الفقهاء في ربوية الفلوس الراضجة اتجاهات ثلاثة :

الاجماع الأول : الأصح عند الشافعية، والصحيح عند الحنابلة، وهو قول الشيخين من الحنفية، وقول عند المالكية : أنها ليست أثماناً ربوية وأنها كالعروض .

(١) حاشية ابن عابدين ٢/٣٠٠، وحاشية العلوي على الحاشي ١٧٧/٢، ١٧٩، وحاشية المنسوقي على الشرح الكبير ١/٤٥٥، وتبني الفروق على هامش فروق العراقي ٣/٢٥٢، وفي المحتاج ١/٣٩٨، وكشاف الضعاع ٢/٢٣٥، وصطلب أولي النسي ٢/٨٩، وشرح منتهى الإرادات ١/٤٠١ .

(٢) لسان العرب، والأموال لأبي عبيد ص ٦٢٩، وشرح البلدان ٤٥١ وبقلمة ابن خلدون ١٨٣ .

(٣) المراجع السابقة .

قيمتها وتزيد بحسب ماتساويه من الذهب والقضة .

فإذا طرأ مثل هذه الأمور على الفلوس وهي ثابتة في الذمم، فقد تكلم الفقهاء في كيفية قضاء هذه الديون على النحو الآتي :

أولاً - مذهب الحنفية :

٧ - الفلوس النافقة إذا اشترى بها أحد ثم كسدت أو انقطعت عن أيدي الناس فإن البيع يبطل، ويجب على المشتري رد المبيع إن كان قائماً، فإن كان هالكا فيرد مثله إن كان مثليا وإلا فيرد قيمته، وهذا إن كان القبض حاصلًا، فإن لم يكن المبيع مقبوضا فلا حكم لهذا البيع أصلاً، وهذا مذهب أبي حنيفة .

وقال أبو يوسف ومحمد : لا يبطل البيع، لأن المتعذر إنما هو التسليم بعد الكساد وذلك غير موجب للفساد لاحتمال زوال الكساد بالبرواج كما لو اشترى شيئاً بالربطة ثم انقطع، فإذا لم يتقرر بطلان البيع وتعذر تسليم المبيع وجبت قيمته .

وقد اختلف أبو يوسف مع محمد في وقت القيمة، فقال أبو يوسف : تجب قيمته يوم البيع، وقال محمد : تجب قيمته يوم الكساد وهو آخر ما يتعامل به الناس، وقد اختلفت الفتوى على القولين، ففي الذخيرة البرهانية : أن الفتوى على قول أبي يوسف، وفي المحيط

والانجاء الثاني : قول محمد من الحنفية، وقول عند المالكية، ومقابل الأصح عند الشافعية، ومقابل الصحيح عند الحنابلة : أنها ربوية وهي كالنقد .

الانجاء الثالث : وهو قول للمالكية : أنها وسط بين العروض والنقد، فهي كالنقد في نحو الصرف والربا، وهي كالعروض في غير ذلك، وعلى هذا الانجاء يكره التفاضل عند بيع الفلوس بجنسها متفاضلاً من غير تحريم، والكراهة تنزيهية عن الربا وتستحب شروط الصرف .

أما إذا كانت الفلوس كاسدة غير رائجة فهي عروض باتفاق <sup>(١)</sup> .

تغير الفلوس :

٦ - قد تغير الفلوس بما يطرأ عليها من كساد أو انقطاع أو رخص قيمتها وغلاتها، وهذا مما يؤدي إلى عدم اعتمادها في سوق التعامل .

وتكسد الفلوس بترك التعامل بها في جميع البلاد، وتقطع بأن لا توجد إلا في أيدي الصيارفة أو يلغىها السلطان، وترخص

(١) العناية شرح الهداية ج١ ص ٢٨٧/٥ ط بولاق، وحاشية ابن عابدين ١٨٠/٥، وفتح القدير ١٤/٥، وطلب المروق ٢٥١/٣ - ٢٥٢/٤، وحاشية القولي ومعمية ١٧٠/٢، وصفي المحتاج ٢٥٢/٤، والمغني مع الشرح الكبير ١٠٨/٤ - ١٠٩، وكشاف القناع ٣٦٤/٣، وحاشية الدرر ٥١٧/٣، والجليل على مناهج الطالبين ١٧٠/٢، ١٧٠/٣، وشرح منتهى الإرادات ٣٢/٢ .

والتمتع والحقائق : الفتوى على قول محمد رفقا بالناس .

ولو غلت الفلوس فالباع على حاله ولا خيار للمشتري ، أما إذا رخصت قيمتها ونقصت فمذهب أبي حنيفة أنه ليس للدائن إلا المثل ، وبه قال أبو يوسف أولاً ، ثم رجع أبو يوسف عن هذا القول ليقول قولاً ثانياً وهو : أن على المدين قيمة الفلوس يوم البيع ، والفتوى على هذا القول .

وما ذكرناه من الخلاف في الفلوس الثابتة في الذمة بسبب البيع المؤجل الثمن يقال في الفلوس الثابتة في الذمة ديناً بسبب القرض والمهر المؤجل وشبهه ، فعند أبي حنيفة لا يؤثر الانقطاع والكساد والرخص والغلاء في أنه يجب على المدين رد المثل ، وعند أبي يوسف ومحمد يرد القيمة بالذهب يوم البيع عند أبي يوسف ، ويرد القيمة يوم الكساد أو الانقطاع عند محمد ، أما في الرخص فيجب رد القيمة يوم القرض<sup>(١)</sup> .

وقال ابن عابدين : إن الذي استقر عليه الحال هو : دفع النوع الذي وقع عليه العقد من النقود إذا كان معينا ، وقد أفتى شيخ ابن عابدين وتابعه ابن عابدين بلزوم الصلح بين

البائع والمشتري على نوع الوفاء<sup>(١)</sup> .

هذا وقد أورد الكاساني صورا من صرف الفلوس بالدارهم ثم ظهر استحقاق الفلوس .

مثاله : لو اشترى بدرهم فلوسا وتقابضا وافترقا ، ثم استحقت الفلوس من يده ، وأخذها المستحق ، فإن العقد لا يبطل لأنه بالاستحقاق وإن انتقض القبض والتحق بالعدم إلا أن الاقتراق يصير كأنه حصل عن قبض الدارهم دون الفلوس ، وهذا غير موجب لبطلان العقد ، وعلى بائع الفلوس أن ينقد مثلها ، ونفس الحكم فيما إذا استحق بعضها ، وأخذ قدر المستحق ، فعلى بائع الفلوس أن ينقد مثل القدر المستحق ، ومثله لو وجد بعض الفلوس كاسدة يرد البائع بقدر الكاسد ، وإن كان المشتري قبض الفلوس ولم ينقد الدارهم وافترقا ثم استحقت الفلوس ، فإن المستحق بالخيار : إن شاء أجاز نقد البائع فيجوز العقد ، لأن الإجازة استندت إلى وقت العقد فجاز النقد والعقد ، ويرجع المستحق على بائع الفلوس بمثلها ، ويتنقد المشتري الدارهم لبائع الفلوس ، وإن شاء لم يجوز وأخذ الفلوس وبطل العقد لأنه

(١) بدائع الصائغ ٢٤٣/٥ ط ٢ ، فتح القدير ٢٨٥/٥ ، تنبيه الرقود على مسائل النقود لابن عابدين ضمن مجموعة رسائله ص ٥٨ وبعدها .

(١) تنبيه الرقود ص ٦٤ .

المذهب وهو وجوب القيمة إذا بطلت الفلوس، وهو محكي عن عبد الحميد الصائغ ومعزولي أشهب، وحجة هذا القول أن البائع دفع شيئاً مستفناً به لأخذ شيء مستفنع به فلا يظلم بإعطاء مالا يستفنع به، وقيل: الواجب قيمة السلعة يوم دفعها لا قيمة السكة التي انقطعت.

وقد قال الرهوني: ظاهر كلام غير واحد من أهل المذهب وصريح كلام آخرين منهم: أن الخلاف السابق محله إذا قطع التعامل بالسكة القديمة جملة، وأما إذا تغيرت بزيادة أو نقص فلا، ثم أورد الرهوني قائلاً: وينبغي أن يقيد ذلك بما إذا لم يكثر ذلك جداً حتى يصير القابض لها كالقابض لما لا كبير منفعة فيه لوجود العلة التي علل بها المخالف<sup>(١)</sup>.

ثالثاً - مذهب الشافعية:

٩ - الذي عليه فقهاء المذهب الشافعي أن الفلوس الثابتة في الذمة من سلف أو بيع أو غيره ثم أبطلها السلطان فليس للدائن إلا مثل فلوسه التي سلف أو باع بها حين العقد.

ونفس الحكم يقال فيها لو رخصت أو

تبين أن افتراضهما حصل لا عن قبض أصلاً<sup>(٢)</sup>.

ثانياً - مذهب المالكية:

٨ - المشهور في مذهب المالكية أن الفلوس إذا قطع التعامل بها أو تغيرت نقصاً أو زيادة وكانت ثابتة في الذمة بسبب قرض أو بيع أو نكاح أو غيره فإن للدائن المثل.

أما إذا عدت فإن الواجب قيمتها يوم الحكم، ولم يفرق بعضهم بين المدين الماثل وغيره، وقيد بعضهم وجوب القيمة بها إذا لم يكن المدين ماطلاً، فإن كان ماطلاً فإن له الأخط من أخذ القيمة أو عما آل إليه الأمر من السكة الجديدة الزائدة عن القديمة، وهذا هو الأظهر - كما يقول الصاوي - بسبب ظلم المدين بمطله. وذكر الخرخشي أن له قيمتها وقت أبعد الأجلين عند تخالف الوقتين من العدم والاستحقاق، فلو كان انقطاع التعامل بها أو تغيرها نقصاً أو غلاء أول الشهر الفلاني وإنما حل الأجل آخره فله القيمة آخره، وبالعكس بأن حل الأجل أوله وعدمت آخره فإن له القيمة يوم العدم<sup>(٣)</sup>. ومقابل المشهور عند المالكية قول شاذ في

(١) بدائع الصنائع ٢٤٢/٥.

(٢) المدونة ١٥٣/٨، المحرشي ٥٥/٥، حاشية المدركي ٤٠/٣.

بلغت السالك ٢٣/٢.

(٣) شرح الزرقاني على مختصر خليل وحاشية الرهوني عليه ٦٠/٥.



غلت الفلوس ليس له إلا المثل، وهذا هو رأي جمهور فقهاء الشافعية .

وذكر البغوي والرافعي وجهاً في المنهب: أن البائع بالفلوس التي أبطلها السلطان: إن شاء أجاز البيع بذلك النقد، وإن شاء فسخه كما لو تعيب قبل القبض<sup>(١)</sup>.

رابعا - مذهب الحنابلة:

١٠ - يذهب الحنابلة إلى أن مبلغ القرض لو كان فلوساً فأبطلها السلطان وترك المعاملة بها كان للمقرض قيمتها ولم يلزمه قبولها سواء كانت قائمة في يده أو استهلكها، ويقومها كم تساوي يوم أخذها ثم يعطيها، وسواء نقصت قيمتها قليلاً أو كثيراً، فإذا لم يطلها السلطان وجب رد المثل، سواء رخصت أو غلت أو كانت بحالها<sup>(٢)</sup>.

## فم

التعريف:

١ - الفم من الإنسان: فتحة ظاهرة في الوجه وراءها تجويف يحتوى على جهازي المضغ والنطق .

ويستعمل لغير الإنسان والحيوان مجازاً، فيقال: فم القرية وفم التربة، لمدخل الماء، وفم الوادي: أوله<sup>(١)</sup>.

وفي الكليات: الفم هو الوعاء الكلي لأعضاء الكلام في الإنسان، والتصويت في سائر الحيوانات المصوتة، والشففتان غطاؤه<sup>(٢)</sup>.

الأحكام المتعلقة بالفم:

يتعلق بالفم من الأحكام الفقهية ما يأتي:

أ - غسل الفم في الوضوء والغسل:

٢ - اتفق الفقهاء على أن ظاهر الشفتين - وهو ما يظهر عند انضمامهما - جزء من الوجه،



(١) الأم ٣٣/٣ طبعة دار المعرفة، وقطع المجادلة ضمن كتب الحاوي ٩٧/١، والمجموع شرح للذهب ٢٨٢/٩ .

(٢) المغني والشرح الكبير ٤/ ٣٦٥، ٣٥٨، مطالب أولي النهى ٢٤١/٣ .

(١) المعجم الوسيط، والمصباح للنير .  
(٢) الكليات للكنزوي ٣/ ٣٥٥ .

الصلاة، لحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ «نهى أن يغطي الرجل فاه في الصلاة»<sup>(١)</sup>.

والتلثم عند الشافعية هو تغطية الفم، وقال الحنفية والحنابلة: هو تغطية الفم والأنف . وهو عند المالكية مايصل لآخر الشفة السفلى<sup>(٢)</sup>.

#### ج) تقبيل الفم:

٤ - اتفق الفقهاء على كراهة تقبيل الفم، سواء في ذلك الرجل مع الرجل، أو المرأة مع المرأة .

قال الحنابلة: لأنه قل أن يقع كرامة . والكراهة عند الحنفية كراهة تحريرية، وذلك عندما يكون عن شهوة، أما إن كان على وجه المبرة والإكرام فجائز . ومنع الحنابلة أن يقبل الرجل محارمه على الفم مطلقاً .

ومنعه الشافعية أيضاً إن كان بلا حاجة ولا شفقة، وأجازوه إن كان لها .

وأجاز المالكية تقبيل ابنته أو أخته أو أمه

ومن ثم يجب غسله في الوضوء والغسل<sup>(٣)</sup>. واختلّفوا في وجوب غسل باطن الفم في الوضوء والغسل .

فذهب جمهور الفقهاء - الحنفية والمالكية والشافعية - إلى أنه لا يجب غسل باطن الفم في الوضوء، بل يسن وذلك في المضمضة، وكذا الحكم في الغسل عند المالكية والشافعية .

وقال الحنفية بفرضية غسل الفم - المضمضة - في الغسل<sup>(٤)</sup>.

وذهب الحنابلة إلى أن الفم من الوجه، فتجب المضمضة في الوضوء والغسل<sup>(٥)</sup> لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي ﷺ قال: «المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا بد منه»<sup>(٦)</sup>.

وفي حديث لقيط بن صبرة رضي الله عنه: «إذا توضأت فمضمض»<sup>(٧)</sup>.

#### ب) تغطية الفم في الصلاة:

٣ - اتفق الفقهاء على كراهة التلثم في

(١) حاشية ابن عابدين ٦٦/١، والفتاوى الهندية ٤/١، ورواه الإكمال ٣٨/١، وكشاف القناع ٩٦/١.

(٢) حاشية ابن عابدين ١٠٢/١، والفتاوى الهندية ٦/١، ١٣، وحاشية الدرر السني ٩٧/١، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ٤٣/١، ٦٣.

(٣) كشف القناع ٩٦/١.

(٤) حديث: والمضمضة والاستنشاق من ... .

أخرجه الدارقطني (٨٤/١) وأعله بأن الصواب إيساله .

(٥) حديث: «إذا توضأت فمضمض» .

أخرجه أبو داود (١٠٠/١) .

(١) حديث: «نهى أن يغطي الرجل فاه ...» .

أخرجه أبو داود (٤٢٣/١) والحاكم (٣٥٣/١)

وصححه ووافقه الذهبي .

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٢٩/١، حاشية الدرر السني ٢١٨/١،

المجموع ١٧٩/٣، كشف القناع ٢٧٥/١ .

فمه إذا قدم من سفره، أما تقبيل الزوج فم زوجته والعكس فجائز بالاتفاق<sup>(١)</sup>.

## فَوَات

التعريف :

١ - الفوات لغة : مصدر فات الأمر يفوته فَوَاتًا وفَوَاتًا: ذهب عنه، ويطلق أيضاً بمعنى السبق، تقول : فاتني فلان بكذا : أي سبقني به<sup>(١)</sup>.

وفي اصطلاح الفقهاء : هو خروج العمل المطلوب شرعاً عن وقته المحدد له شرعاً. وقال الحنفية : فأت الحج هو الذي أحرم به ثم فاته الوقوف بعرفة ولم يدرك شيئاً منه<sup>(٢)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الأداء :

٢ - الأداء لغة : الإيصال، وفي اصطلاح الجمهور من الأصوليين والفقهاء : الأداء فعل بعض، وقيل : كل ما دخل وقته قبل خروجه واجباً كان أو مندوباً.

(١) القاموس المحيط للفيروز آبادي، والنهاية، والمفردات للراغب الأصفهاني.  
(٢) المسلك المتعاضد للقاري ص ٢٨٣، وبدائع الصنائع ١٣٣ / ٢ - ١٣٦.

## فَهْد

انظر : أطعمة

## فَوَات

انظر : قضاء الفوائت



(١) حاشية ابن عابدين ٢٤٤/٥، والبنية في شرح إسنادة ٣٢٦/٩، والفواكه السدائي ٤٢٥/٢، وروض الطالب ١١٤/٣، وحواشي الشرواني وابن القاسم البيهقي، على تحفة المحتاج ٢٠٢/٧، وكشاف القناع ١٦/٥، والأدب الشرعية لاس مفلح ٢٧٩، ٢٧٥/٢.

وعند الخفية: الأداء تسليم عين مائت بالأمر.

ولم يعتبر في التعريف التقيد بالوقت ليشمل أداء الزكاة والأمانات، والمنذورات والكفارات، كما أنه يعم فعل الواجب والنفل<sup>(١)</sup>.  
والأداء خلاف القوات.

ب - القضاء:

٣ - من معاني القضاء في اللغة: الأداء، يقال: قضيت الحج والدين: أديته، قال تعالى ﴿فَإِذَا قُضِيَّتْ مَنَاسِكَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، أي أديتها، فالقضاء هنا بمعنى الأداء. واستعمل العلماء القضاء في العبادة التي تفعل خارج وقتها المحدود شرعا، والأداء إذا فعلت في الوقت المحدود، وهو مخالف للوضع اللغوي لكنه اصطلاح للتمييز بين الوقتين<sup>(٣)</sup>.

والقوات يكون سببا للقضاء.

ج - الإحصار:

٤ - الإحصار في اللغة: المنع. واصطلاحا: هو المنع من إتمام أركان

الحج أو العمرة<sup>(١)</sup>.

والإحصار سبب للقوات.

د - الإفساد:

٥ - الإفساد لغة: ضد الإصلاح<sup>(٢)</sup>. واصطلاحا: جعل الشيء فاسداً، سواء وجد صحيحاً ثم طرأ عليه الفساد، كما لو انعقد الحج صحيحاً ثم طرأ عليه ما يفسده، كالجوع قبل الوقوف بعرفة، أو وجد الفساد مع العقد، كبيع الطعام قبل قبضه<sup>(٣)</sup>. والإفساد قد يكون سببا للقوات.

ما يحصل به القوات في العبادات:

٦ - العبادات المحددة بوقت تفوت بذهاب الوقت المحدد لها من غير أداء، وتتعلق بالذمة - أي تصبح ديناً ثابتاً في الذمة - إلى أن تقضى.

وللتفصيل (ر: أداء ف ٧).

٧ - العبادات الواجبة المطلقة: كالكفارات، والنذور المطلقة اختلفوا في وقت وجوب أدائها، هل هو على الفور، أو على التراخي، لكن الجميع متفقون على أن وجوب الأداء يتضيق في آخر عمره في زمان يتمكن فيه من الأداء قبل موته، والمراد أن ذلك بحسب غالب ظنه.

(١) نهاية المحتاج ٢/ ٤٧٣.

(٢) لسان العرب.

(٣) المنثور للزركشي ٧/ ٣، وحاشية ابن عابدين ٤/ ١٩٩.

(١) الترمذی والتلویح ١/ ١٦١ - ١٦٢ وكشف الأسرار عن أصول

البرذوي ١/ ١٣٥ - ١٣٦.

(٢) سورة البقرة / ٢٠٠.

(٣) الصلح المنير.

فإذا وجدَ فقد وَجَدَ الحج، والشئ الواحد في زمان واحد لا يكون موجوداً وفاتناً.

والثاني: أنه جعل تمام الحج الوقوف بعرفة، وليس المراد منه التهام الذي هو ضد النقصان، لأن ذلك لا يثبت بالوقوف وحده، فيدل على أن المراد منه الخروج عن احتمال القوات<sup>(١)</sup>.

وقوله ﷺ: «مَنْ وقف بعرفات لبيل فقد أدرك الحج، ومن فاته عرفات لبيل فقد فاته الحج، فليحل بعمره، وعليه الحج من قابل»<sup>(٢)</sup>.

وبذلك ثبت الآثار عن الصحابة، فمن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «من لم يدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد فاته الحج، فليات البيت فَلْيَطْلُفْ به سبعا ويَطُوفْ بين الصفا والمروة سبعا، ثم ليحلق أو يقصر إن شاء، وإن كان معه هديه فلينحره قبل أن يحلق، فإذا فرغ من طوافه وسعيه فليحلق أو يقصر ثم ليرجع إلى أهله»<sup>(٣)</sup>.

وعن سليمان بن يسار أن أباً أيوب الأنصاري رضي الله عنه خرج حاجاً، حتى

وللتفصيل (ر: أداء ف ٨). وهذا يعني أن الواجب المطلق يفوت المكلف بوفاته<sup>(١)</sup>.

قوات الحج:

٨ - اختص الحج بأن لفواته حالين:

الأولى: وفاة من وجب عليه الحج قبل أدائه، وذلك سواء على القول بوجوبه على التراخي، أو على الفور<sup>(٢)</sup>.

الثانية: أن يحرم بالحج ثم يفوته الوقوف بعرفة بحيث لا يدرك شيئاً منه في وقته المحدد ومكانه المحدد، ولو ساعة لطيفة، أي أدنى فترة من الزمن، وهو المراد من إطلاقهم «قوات» أو «فاته الحج».

وللتفصيل (ر: حج ف ١٢٣).

٩ - والأصل في الحكم بقوات الحج بقوات الوقوف بعرفة هو قوله ﷺ: «الحج عَرَفَةٌ مَنْ جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج»<sup>(٣)</sup>.

قال الكاساني: والاستدلال به من وجهين:

أحدهما: أنه جعل الحج الوقوف بعرفة،

(١) بدائع الصنائع ٢/ ٢٢٠.

(٢) حديث: «من وقف بعرفات لبيل...» أخرجه الدارقطني (٢/ ٢٤١) من حديث ابن عمر، ثم ذكر تضعيف أحد روايته.

(٣) أثر ابن عمر: «من لم يدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر...» أخرجه البيهقي (٥/ ١٧٤).

(١) بدائع الصنائع ٢/ ٢٢١، والملاك المقتضب ص ٢٨٥.

(٢) بدائع الصنائع ٢/ ٢٢١.

(٣) حديث: «الحج عرفة...» أخرجه الترمذي (٣/ ٢٧٨) والحاكم (١/ ٤٦٤) من حديث عبد الرحمن بن بصر، وصححه ووافقه الذهبي.

وسواء كان الفوات بعذر أو بغير عذر. وهذا التحلل واجب عند الحنفية والشافعية، حتى إنه لو بقي محرماً إلى العام القادم وصابر الإحرام، فحج بذلك الإحرام لم يصح حجه.

واستدلوا على هذا بما سبق من الأدلة والآثار حتى قيل: هو إجماع الصحابة<sup>(١)</sup>. ولأن موجب إحرام حجه تغير شرعاً بالفوات، فلا يترتب عليه غير موجب<sup>(٢)</sup> وعلل الشافعية ذلك بأنه لثلا يصير محرماً بالحج في غير أشهره<sup>(٣)</sup>.

وذهب المالكية والحنابلة إلى أن من فاته الحج مخير، إن شاء بقي على إحرامه للعام القابل، وإن شاء تحلل، والتحلل أفضل مطلقاً حسب ظاهر الحنابلة. وقال المالكية: إن دخل مكة أو قاربها فالأفضل له التحلل، وكثرة إبقاء إحرامه، فإن هذا محلّه، وإن كان بعيداً عنها فيُخَيَّر بين البقاء على الإحرام والإحلال على حد سواء<sup>(٤)</sup>.

واستدلوا على هذا التحخير بما قاله ابن قدامة: إن تناول المدة بين الإحرام وفعل

إذا كان بالنازلة من طريق مكة ضلت وراحت، فقدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوم النحر فذكر ذلك له، فقال له عمر: اصنع كما يصنع المعتمر ثم قد حللت.

كما روي غير ذلك من الآثار عن الصحابة.

قال ابن رشد: أجمعوا على أن الوقوف بعرفة ركن من أركان الحج، وأنه من فاته فعليه حج من قابل<sup>(١)</sup>.

وأما العمرة فإنها لا تفوت بعد الإحرام بها بالإجماع، لأنها غير مؤقتة، إنها تفوت بفوات العمر<sup>(٢)</sup>.

(ر: عمرة).

تحلل من فاته الحج:

١٠ - لما كان للحج وقت محدد من العام لا يؤدي في غيره، ولا يكون الحج في العام إلا مرة واحدة، ولما كان الإحرام بالحج له وقت معين، وله محظورات يجب اجتنابها، ويشق تحملها زمناً طويلاً، فقد شرع لمن فاته الحج بفوات الوقوف بعرفة أن يتحلل بأعمال العمرة من إحرامه باتفاق العلماء على ذلك، سواء كان الحج فرضاً أو نفلاً، صحيحاً أو فاسداً،

(١) المجموع ٨ / ٣٣٤

(٢) المسلك المنقسط ص ٢٨٤ .

(٣) المجموع ٨ / ٣٣٤، ونبأ المحتاج للرملي ٢ / ٤٨٩، ٤٨٠،

ط بولاق وهذا بناء على مذهب الشافعية أنه لا يصح الإحرام

بالحج في غير أشهر الحج، كما سبق في الإحرام (ف ٣٤) .

(٤) الشرح الكبير وحاوية الدرر ٢ / ٩٥، والمغني ٣ / ٥٢٩

(١) بداية المجتهد ١ / ٣٣٥ .

(٢) المسلك المنقسط ص ٢٨٥ .

النسك لا يمنع إتمامه كالعمرة، والمحرم بالحج في غير أشهره<sup>(١)</sup>.

كيفية تحلل من فاته الحج :

١١ - يظل الحاج الذي فاته الوقوف بعرفة على إحرامه، واجتناب محظوراته ومراعاة أحكامه وتلبيته، حتى يتحلل من إحرامه. ويحصل التحلل لمن فاته الحج بالطواف والسعي وحلق الرأس أو تقصيره، باتفاق الجميع، وهذه هي أفعال العمرة.

١٢ - لكن هل هذه الأفعال هي عمرة حقيقية أم لا؟

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى أنها أفعال عمرة، وليست عمرة حقيقية، لذلك عبروا بقولهم «أفعال عمرة» كما ذكرنا و«بعمل عمرة» ولا ينقلب إحرامه عمرة، بل إن إحرامه بالحج باق إلى أن يتحلل بأفعال العمرة كما ذكرنا.

وهذا مروي عن أحمد، وبه قال ابن حامد من الحنابلة<sup>(٢)</sup>.

ومذهب الحنابلة أنه يجعل إحرامه بعمرة، وهذا ظاهر كلام الخرقي، ونص عليه أحمد واختاره أبو بكر<sup>(٣)</sup>، وهو قول أبي يوسف من

الحنفية أنه ينقلب إحرامه بعمرة<sup>(١)</sup>. واستدل الجمهور بالأثار الواردة عن الصحابة، وفيها قولهم : اصنع كما يصنع المعتمر، ويذكرون الأعمال : الطواف والسعي والحلاق، ولم يسموها عمرة.

وبأنه أحرم بالحج لا بالعمرة حقيقة، واعتبار الحقيقة أصل في الشرع، فالقول بانقلاب إحرام الحج إحرام عمرة تغيير للحقيقة من غير دليل، أو كما قال الرملي<sup>(٢)</sup> : لأن إحرامه انعقد بنسك فلا ينصرف لآخر، كعكسه أي كما لا ينصرف إحرام العمرة إلى الحج.

كما استدلوا بأن فائت الحج لو كان من أهل مكة يتحلل بالطواف والسعي والحلاق كما يتحلل أهل الآفاق، ولا يلزمه الخروج إلى الحل، ولو انقلب إحرامه إحرام عمرة وسار معتمراً للزمه الخروج إلى الحل، وهو التنعيم أو غيره، والحال أن ذلك لا يجب عليه عند القائلين بانقلاب إحرام فائت الحج إلى عمرة.

وكذلك فائت الحج إذا جامع قبل أفعال العمرة للتحلل ليس عليه قضاء العمرة، ولو كان عمرة لوجب عليه قضاؤها كالعمرة

(١) البدائع ٢ / ٢٢٠، والملك المنقطع ص ٢٨٤، وريد المحتار ٢٥٩ / ٢.

(٢) نهاية المحتاج ٢ / ٤٨٠.

(١) المعنى ٣ / ٥٢٩.

(٢) حاشية الدرر ٢ / ٩٥، وبدائع الصنائع ٢ / ٢٢٠، ومعنى المحتاج ١ / ٥٣٧، والمعنى ٣ / ٥٢٩.

(٣) المعنى ٣ / ٥٢٩.

المبتدأة<sup>(١)</sup>.

وبأن هذه الأفعال في الحقيقة تحلل لا عمرة بدليل عدم تجديد إحرام لها<sup>(٢)</sup>.

واستدل الحنابلة ومن معهم على أن إحرام فائت الحج يتقلب عمرة بحديث الدارقطني السابق عن عبد الله بن عمر وابن عباس رضي الله عنهم، وفيه «فليحل بعمرة»<sup>(٣)</sup>.

وبأنه يجوز فسخ إحرام الحج إلى العمرة من غير قوات، فمع القوات أولى<sup>(٤)</sup>.

أحكام التحلل لمن فاته الحج :

١٣ - لا تحتاج أعمال التحلل لفائت الحج إلى إحرام جديد بالعمرة عند جمهور الفقهاء لأن إحرامه بالحج باق، لكن صرح المالكية والشافعية بأنه يحتاج إلى نية التحلل، فيطوف ويسعى ويحلق أو يقصر بنية التحلل<sup>(٥)</sup>، ولم يصرح بذلك الحنفية.

أما الحنابلة فقياس مذهبهم أن فسخ الحج إلى العمرة يوجب على فائت الحج أن ينوي فسخ حجه إلى عمرة.

وللتفصيل (ر: إحرام ف ١٢٧).

(١) بدائع الصنائع ٢ / ٢٢٠.

(٢) الدرر ٢ / ٩٦.

(٣) بدائع الصنائع ٢ / ٢٢٠. وحديث: «فليحل بعمرة...».

سبق ترجمه ف ٩.

(٤) المغني ٣ / ٥٢٧.

(٥) الدرر ٢ / ٩٥، ونهاية المحتاج ٢ / ٤٨٠.

١٤ - وتختلف كيفية تحلل من فاته الحج باختلاف إحرامه: أفرادا كان أو تمتعا أو قرانا.

فمن أحرم بالحج مفردا وفاته الحج يتحلل بأفعال العمرة على ما سبق بيانه.

والمتمتع إن فاته الحج يتحلل من إحرامه كتحلل المفرد أيضا، ويطلق تمتعه، لأن شرط التمتع وجود الحج في سنة عمرته وسقط عنه دم التمتع عند الحنفية والمالكية حتى إن كان ساق معه الهدى لتمتعه يفعل به ما يشاء.

وقال الشافعية والحنابلة لا يسقط عنه دم التمتع<sup>(١)</sup>.

وإن كان من فاته الحج قارنا فقد ذهب الجمهور إلى أنه يتحلل كما يتحلل المفرد، لاتسماج أفعال العمرة في الحج، وتفوت العمرة بقوات الحج، وهذه الصورة مستثناة من الحكم بأن العمرة لا تفوت، ولا يسقط عنه دم القران بل يلزمه إضافة إلى هدي التحلل عندهم، خلافا للمالكية.

وزاد المالكية في التحلل فقالوا: كل من أحرم بالحج من مكة وفاته الحج يؤثر لأجل التحلل أن يخرج من مكة إلى الحِلِّ ثم يقوم بأفعال العمرة ويتحلل، وذلك ليجمع في

(١) حاشية ابن عابدين ١ / ١٩٥، ١٩٦، والفرواكة الدواني

١ / ٤٣٤ والمجموع ٨ / ٢٢٢، والمغني ٣ / ٤٠١.



أولهما: ارتكاب الإثم في تفويت الواجب إذا كان بغير عذر.

ثانيهما: تعلق الواجب بالذمة ووجوب قضائه فيجب قضاء الواجب الفائت سواء كان تركه خطأ أو سهواً أو عمداً بعذر أو بغير عذر باتفاق.

والتفصيل في مصطلح (أداء ف ١٩) و (قضاء الفوات)

١٥ - أما النفل، سواء منه المطلق أو المترتب بسبب أو وقت، فقد اختلف الفقهاء في قضائه إذا فات، فعند الحنفية والمالكية: لا يقضى شيء من السنن سوى سنة الفجر. وقال الشافعية: النوافل قسمان: أحدهما غير مؤقت، وهذا إذا فات لا يقضى.

والثاني: مؤقت، وفيه أقوال: الصحيح منها أنه يستحب قضاءه<sup>(١)</sup>.

وعند الحنابلة أقوال، اختار صاحب منتهى الإرادات أنه يُسن قضاء الرواتب، إلا ما فات مع فرضه وكثر فالأولى تركه، إلا سنة الفجر فيقضيهما مطلقاً لتأكدها<sup>(٢)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (أداء ف ١٢٠) و (قضاء الفوات).

إحرامه لتحلله بين الحل والحرم، وكذلك لو دخل مكة معتمراً ثم أوقف الإحرام بالحج على العمرة في مكة وفاته الحج يخرج إلى الحل ويعمل أفعال العمرة ويتحلل<sup>(١)</sup>.

وذهب الحنفية إلى أنه إن كان قد طاف لعمرته ويسعى لها، ثم يطوف طوافاً آخر لقوات الحج ويسعى له ثم يخلق أو يقصر، وسقط عنه دم القران، وعليه قضاء حجة لا غير، لفراغ ذمته من إحرام عمرته.

وجه ذلك أن القارن محرم بعمرة وحجة، وعليه عند الحنفية طواف وسعي لعمرته، وطواف وسعي لحجه، والعمرة لا تفوت، لأن جميع الأوقات وقتها، فيأتي بها، وأما الطواف والسعي للحج فلأن الحجة قد فاتته في هذه السنة بعد الشروع فيها وفاتت الحج بعد الشروع فيه لا يتحلل إلا بأفعال العمرة، فيطوف ويسعى ويخلق أو يقصر.

وأما سقوط دم القران فإن القران يجب للجمع بين العمرة والحج، ولم يوجد هذا الجمع فلا يجب الدم<sup>(٢)</sup>.

قضاء الفوات في العبادات:

١٤ - يترتب على فوات العبادة الواجبة حكيان:

(١) الدرر السني ٢/ ٩٤، ونبذة المحتاج ٢/ ٤٨٠، والمغني ٣/ ٣٩٨، ٤٠٠.

(٢) الدائع ٢/ ٢٢١.

(١) المجموع ٤/ ٤١.

(٢) شرح منتهى الإرادات ١/ ٣٣٠.

ما يتعلق بالفواسق من أحكام:

الفواسق من الدواب:

٢ - سمي الشارع بعض الدواب فواسق، وذلك في قول النبي ﷺ: «خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم: الحية، والغراب الأبقع، والفأرة، والكلب العقور، والحدياء»<sup>(١)</sup>.

واتفق الفقهاء على أن الغراب من الفواسق، لكن الخنفة خصوا ذلك بالغراب الذي يأكل الجيف أي النجاسات مع غيرها، فيأكل الحب تارة والنجاسة أخرى. وليس منه الععق، لأنه لا يسمى غراباً، ولا يتبدى بالأذى، وكذا غراب الزرع وهو الذي يأكل الزرع.

وذهب المالكية إلى عد الغراب من الفواسق مطلقاً سواء كان أسود أو أبقع وهو الذي خالط سواده بياض.

وقال الشافعية: الغراب أنواع: منها الأبقع وهو فاسق محرم بلا خلاف، ومنه الأسود الكبير، ويقال له: الغداف الكبير. ويقال: الغراب الجبلي، لأنه يسكن الجبال. وهو حرام على الأصح، ومنها: غراب الزرع، وهو أسود صغير يقال له: الزاغ، وقد يكون

## فواسق

التعريف:

١ - أصل الفسق لغة: الخروج عن الأمر، تقول العرب: فسقت الرطبة عن قشرها إذا خرجت.

وقد سمي الشارع بعض الحيوانات فواسق على سبيل الاستعارة امتناناً لمن لكثرة خبثهن وأذاهن، وهذه الحيوانات هي: الغراب، والحداة، والفأرة، والحية، والكلب العقور.

قال الخطابي: أصل الفسق الخروج عن الاستقامة، والجور، وبه سمي العاصي فاسقاً، وإنما سميت هذه الحيوانات فواسق على الاستعارة لخبثهن، وقيل: لخروجهن عن الحرم في الحل والحرم، أي لا حرمة لمن يحال<sup>(١)</sup>.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(٢)</sup>.

(١) حديث: «خمس فواسق يقتلن...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٦ / ٣٥٥) وسلم (٨٥٦ / ٢) من حديث عائشة واللفظ لمسلم.

(١) لسان العرب، والمصباح المنير (مغلة فسق) والمغرب ص ٣٦٠  
(٢) فتح القدير ٢ / ٢٦٦.

واتفق الفقهاء على أن الفأر من الفواسق.  
قال الحنفية: لا فرق بين الأهلية  
والوحشية، وصرحوا بأن الضب والبربوع ليسا  
من الفواسق، لأنها لا يبدآن بالأذى.

وقال المالكية: ويلحق بالفأرة ابن عرس  
وما يقرض الثياب من الدواب.

وقال ابن حجر: الفأر أنواع: منها الجوز،  
والخلد، وفأرة الإبل، وفأرة المسك، وفأرة  
الغيظ، وحكمها في تحريم الأكل وجواز  
القتل سواء<sup>(١)</sup>.

كما اتفق الفقهاء على أن الكلب العقور  
من الفواسق.

واختلفوا في الكلب غير العقور، فذهب  
المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الكلب غير  
العقور ليس من الفواسق.  
وذهب الحنفية إلى أنه منها<sup>(٢)</sup>.

٣ - واختلف الفقهاء في هل يلحق بالفواسق  
غيرها من الدواب التي تشاركها في المعنى أم  
لا؟

فذهب المالكية والشافعية والحنابلة، إلى

محصر المنقار والرجلين، وهو حلال على  
الأصح، ومنها: غراب آخر صغير أسود، أو  
رمادي اللون، وقد يقال له: الغداف  
الصغير، وهو حرام على الأصح، وكذا  
العققر.

وذهب الحنابلة إلى أن ما يباح أكله من  
الغريان ليس من الفواسق، فلا يباح للمحرم  
قتله، ونصوا على أنه لا يباح أكل العققر  
والفاق وغراب البين والغراب الأبقع<sup>(٣)</sup>.

كما اتفق الفقهاء على أن الحداة  
من الفواسق<sup>(٤)</sup>.

واتفق الفقهاء أيضا على أن العقرب من  
الفواسق، قال الحرشي من المالكية: ويلحق  
بها الرتيلا، وهي دابة صغيرة سوداء ربما قتلت  
من لدغته، والزنبور وهو ذكر النحل<sup>(٥)</sup>.

واتفق الفقهاء على عدم الحية من  
الفواسق.

قال العدوي المالكي: ويدخل فيها  
الأفعى، وهي حية رقشاء دقيقة العنق<sup>(٦)</sup>.

(١) فتح القدير ٢/ ٢٦٦، حاشية الدسوقي ٢/ ٧٤، الحرشي على  
خليل ٢/ ٣٦٦، روضة الطالبين ٣/ ٢٧٢، القليوبي وعميرة  
١٣٧/ ٢، كشف القناع ٢/ ٤٣٩، ١٩٠/ ٥.

(٢) فتح القدير ٢/ ٢٦٦، حاشية الدسوقي ٢/ ٧٤، نهاية  
المحتاج ٣/ ٣٣٣، كشف القناع ٢/ ٤٣٩.

(٣) فتح القدير ٢/ ٢٦٦، حاشية ابن عابدين ٢/ ٢١٩، حاشية  
الدسوقي ٢/ ٧٤، الحرشي على خليل ٢/ ٣٦٦، حاشية  
القليوبي على المحل ٢/ ١٣٧، كشف القناع ٢/ ٤٣٩.

(٤) فتح القدير ٢/ ٢٦٦، ابن عابدين ٢/ ٢١٩، حاشية  
الدسوقي ٢/ ٧٤، العدوي على الحرشي ٢/ ٣٦٦، حاشية  
القليوبي ٢/ ١٣٧، كشف القناع ٢/ ٤٣٩.

(١) فتح القدير ٢/ ٢٦٧، ابن عابدين ٢/ ٢١٩، حاشية  
الدسوقي ٢/ ٧٤، الحرشي على خليل ٢/ ٣٦٦، نهاية  
المحتاج ٣/ ٣٣٣، كشف القناع ٢/ ٤٣٩، فتح الباري  
٣٩/ ٤.

(٢) فتح القدير ٢/ ٢٦٦، ٢٦٧، حاشية ابن عابدين ٢/ ٢١٩،  
حاشية الدسوقي ٢/ ٧٤، الحرشي على خليل ٢/ ٣٦٦، نهاية  
المحتاج ٣/ ٣٣٣، حاشية الجمل ٢/ ٥٢٢، كشف القناع  
٢/ ٤٣٩، الإصناف ٣/ ٤٨٨.

والحدياء<sup>(١)</sup>.

وذهب الشافعية والحنابلة إلى استحباب قتلها، للحديث المذكور، لكن الحنابلة استثنوا من ذلك الكلب العقور وقالوا بوجوب قتله ولو كان معلماً، ليدفع شره عن الناس. وصرحوا بأنه لا تقتل كلبة عقرت من قرب من ولدها أو خرقت ثوبه، لأن ذلك ليس عادة لها، بل تنقل بعيداً عن مرور الناس دفعا لشرها.

كما نصوا على قتل الكلب الأسود البهيم ولو كان معلماً، لأمره ﷺ بقتله<sup>(٢)</sup> ولا يباح قتل غير الكلب العقور والأسود البهيم من الكلاب.

وخص الشافعية سنية قتل الكلب بالكلب العقور أما غير العقور فلا يجوز قتله على المعتمد ولا فرق في تلك الأحكام بين الحل والحرم والمحرّم، وغير المحرم.

وقد اتفق الفقهاء على أنه لا جزاء على المحرم في قتلهن<sup>(٣)</sup>.

أنه يلحق بالفواسق غيرها من الدواب التي تشاركها في المعنى، فالحقوا بالكلب العقور مثلاً: الذئب والأسد والنمر والفهد، وقال الخرشبي من المالكية: المراد في الحديث (بالكلب العقور) هو عادي السباع من أسد وفهد ونمر على المشهور، لقول النبي ﷺ في لوب بن أبي لوب: «اللهم سلط عليه كلبك... فجاء الأسد فانتزعه فذهب به»<sup>(١)</sup>.

وذهب الحنفية إلى عدم الإلحاق والاقتصار على الخمسة، إلا أنهم الحقوا بها الحية والذئب لثبوت الخبر.

قال صاحب الهداية: القياس على الفواسق ممتنع، لما فيه من إبطال العدد، واسم الكلب لا يقع على السبع عرفاً<sup>(٢)</sup>.

قتل الفواسق:

٤ - ذهب الحنفية والمالكية إلى جواز قتل الفواسق من الدواب لقول النبي ﷺ: «خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم: الحية والغراب الأبقع، والفأرة، والكلب العقور

(١) حديث: «خمس فواسق يقتلن...»  
تقدم ترجمته ف ٢.

(٢) حديث وأمره ﷺ بقتل الكلب الأسود...  
أخرجه مسلم (١٢٠٠/٣) من حديث جابر.

(٣) فتح القدير ٢/٢٦٦، حاشية الدسوقي ٢/٧٤، الخرشبي على خليل ٢/٣٦٦، حاشية الجعل على شرح المنهج ٢/٥١٢، كشف القناع ٢/٤٣٩، ٦/٢٢٣، الإصناف ٣/٤٨٨.

(١) حديث: «اللهم سلط عليه كلبك...»

أخرجه الحاكم (٥٣٩/٢) من حديث أبي عقرب وحسن ابن حجر في فتح الباري (٣٩/٤).

(٢) فتح القدير ٢/٢٦٨، الخرشبي على خليل ٢/٣٦٦، نهاية المحتاج ٣/٣٣٣، القليوبي وصعيرة ٢/١٣٧، كشف القناع ٢/٤٣٩.

قليلا، وبطلانها إن كان كثيرا، والمراجع في ضابط العمل القليل والكثير العادة، فما يعده الناس قليلا لا يضر، وما يعدونه كثيرا يضر، قال النووي: قال أصحابنا: على هذا الفعلة الواحدة كالخطوة والضربة قليل بلا خلاف، والثلاث كثير بلا خلاف، وفي الاثنين وجهان: أصحهما قليل، واتفق الأصحاب على أن الكثير إنما يبطل إذا توالى، فإن تفرق لم يضر<sup>(١)</sup>.



قتل الحية والعقرب في الصلاة:  
• اتفق الفقهاء على جواز قتل الحية والعقرب في الصلاة، لما روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اقتلوا الأسودين في الصلاة: الحية والعقرب»<sup>(١)</sup>، قال الكمال بن الهمام الحنفي: الحديث بإطلاقه يشمل ما إذا احتاج إلى عمل كثير في ذلك أو قليل، وقيل: بل إذا كان قليلا.

وخص المالكية الجواز في حال ما إذا كان العقرب أو الثعبان مقبلة عليه، وكرهوا قتلها في حال عدم إقبالها.

وصرح الدردير المالكي بأن الصلاة لا تبطل بانحطاطه لأخذ حجر يرميها به أو لقتلها، لكن نقل الدسوقي عن الخطاب أن الانحطاط من قيام لأخذ حجر أو قوس من الفعل الكثير المبطل للصلاة مطلقاً، سواء كان لقتل عقرب لم ترده أو لطائر أو صيد.

ونصوا على كراهة قتل غير العقرب والثعبان من طير أو دودة أو نحلة مطلقاً أقبلت عليه أم لا.

ونص الشافعية على عدم بطلان الصلاة عند قتل الحية والعقرب فيها إذا كان العمل

(١) فتح القدير ١/ ٢٩٦، حاشية الدسوقي ١/ ٢٨٤، المجموع للنووي ٤/ ٩٣، ٩٤، كشف القناع ١/ ٣٧٦، مطالب أولي النهى ١/ ٤٨٤.

(١) حديث: «اقتلوا الأسودين في الصلاة...» أخرجه أبو داود (١/ ٥٦٦) والترمذي (٣/ ٢٣٤) من حديث أبي هريرة واللفظ لأبي داود وقال الترمذي: حسن صحيح.

### الأحكام المتعلقة بالفور:

#### دلالة الأمر على الفور:

٣ - بحث علماء الأصول في مبحث الأمر مقتضى الأمر هل صيغة الأمر «افعل» وما بمعناها تقتضي الفور أو التراخي؟ فاتفقوا على أنه إن صرح الأمر فيه بفعل المأمور به في أي وقت شاء المأمور، أو قال: لك التأخير، فهو للتراخي، وإن صرح فيه بالتعجيل فهو للفور، وإن أمر مطلقاً، أي كان مجرداً عن دلالة التعجيل أو التأخير وجب العزم على الفور على الفعل قطعاً، وهل يقتضي الأمر المطلق الفعل على الفور أو يجوز التراخي فيه؟

اختلفوا في ذلك فقال قائلون: هو على التراخي، وله تأخيره إلى الوقت الذي يخشى فواته بالتأخير عنه.

وقال آخرون: هو على الفور، يلزم على المأمور فعله في أول أحوال الإمكان. وقال قوم: بالوقف<sup>(١)</sup>. والتفصيل في الملحق الأصولي.

#### الفور في أداء العبادات:

٤ - بناء على الاختلاف في مقتضى دلالة الأمر المطلق على الفور أو التراخي اختلف الفقهاء في وجوب أداء بعض العبادات على

(١) الفصول في الأصول ٢/ ١٥٣، والبحر المحيط ٢/ ٣٩٦، والمستصفي للغزالي ٢/ ٩.

## فَور

التعريف:

١ - الفور: مصدر للفعل: فار يفور فوراناً، يقال: فارت القدر تفور فوراناً، إذا غلت، وجاشت، وفار الماء: نبع، ثم أطلق على الحالة التي تأتي أول الوقت بلا تأخير<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح: هو وجوب أداء المأمور به في أول أوقات الإمكان بحيث يلحقه الذم بالتأخير عنه<sup>(٢)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

التراخي:

٢ - التراخي في اللغة: التقاعد عن الشيء والتقاعدس عنه.

وفي الاصطلاح: هو كون الأداء متأخراً عن أول وقت الإمكان إلى مظنة الفوت<sup>(٣)</sup>. والعلاقة بين الفور والتراخي الضدية.

(١) لسان العرب، ونج العروس.

(٢) التعريفات للجرجاني.

(٣) لسان العرب، والقاموس المحيط، والمصباح المتبر، وكشاف

اصطلاحات الفنون ٣/ ٥٩٤

الفور، أو جواز تأخيرها إلى وقت يخشى فواتها بالتأخير، ومن تلك العبادات:

أ- الحج:

٥ - اختلف الفقهاء في وجوب أداء الحج في أول أحوال الإمكان، وجواز التراخي في أدائه بعد العزم على فعله.

فذهب الحنفية في القول المختار عندهم، والمالكية في الراجح والحنابلة إلى أنه يجب أدائه على الفور، ولا يجوز تأخيرها عن أول أوقات الإمكان، وهي السنة الأولى عند استجماع شرائط الوجوب، ويأثم المكلف بالتأخير، ويفسق به، وترد به شهادته إن تكرر منه<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعية ومحمد من الحنفية، وهو رواية عن أبي حنيفة، ومالك: إنه يجب وجوباً موسعاً من حيث الأداء، إن عزم على فعله في المستقبل، ولا يجب عليه أدائه فوراً، إلا في حالات: كأن نذر أن يحج في أول أحوال الإمكان، أو خاف من غصب أو تلف مال، أو قضاء عارض<sup>(٢)</sup>.

والتفصيل في مصطلحي (حج ف ٥ وأمر ف ٧).

ب- أداء الزكاة على الفور:

٦ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة والحنفية في المفتى به عندهم إلى أن أداء الزكاة يجب على الفور، حين التمكن من أدائها، ويأثم المكلف بتأخيرها بعد التمكن، حتى عند الذين يرون أن الأمر المطلق لا يقتضي الفور ولا التراخي، بل مجرد طلب المأمور به، لأن الأمر بالصرف إلى الفقير معه قرينة إرادة الفور منه، ولأنه حق لزم المزمع وقدر على أدائه، ودلت القرينة على طلبه، وهي حاجة الأصناف، وهي معجلة، فمضى لم تجب على الفور لم يحصل المقصود من الإيجاب على الوجه المطلوب.

والقول الثاني عند الحنفية، وعليه عامة علمائهم: أنها على التراخي وأن افتراضها عمري، لما قلنا: من أن مطلق الأمر لا يقتضي الفور فيجوز للمكلف تأخيرها، وهو قول عند الحنابلة<sup>(١)</sup>. (ر: زكاة ف ١٢٥).

ج- وجوب الصلوات المفروضة بدخول الوقت:

٧- أجمع المسلمون على أن الصلوات

(١) فتح القدير ٢/ ١١٤ ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، ونهاية المحتاج ٣/ ١٣٥ ط شركة مكتبة وسطية مصطفى الباني الحلبي، والفتي ٢/ ٥١٠، والإحصاف ٣/ ١٨٦.

(١) بدائع الصنائع ٢/ ١١٩، ورس غنيسير ٢/ ١٤٠، وحاشية الدسوقي ٢/ ٢، والفتي ٣/ ٢٤١ وما بعدها.  
(٢) نهاية المحتاج ٣/ ٣٣٥، وآلام للشافعي ٢/ ١١٧-١١٨، والمصادر السابقة.

أول الوقت على التعيين، إنها تجب في جزء من الوقت غير معين، وإنما التعيين إلى المصل من حيث الفعل، حتى إنه إذا شرع في أول الوقت تجب عليه في ذلك الوقت، وكذا في أوسطه، أو آخره، ومتى لم يعين بالفعل حتى بقي من الوقت مقدار ما يصلي فيه يجب عليه تعيين ذلك الوقت للأداء فعلاً، حتى يأتى بترك التعيين، وإن كان لا يتعين الأداء بنفسه<sup>(١)</sup>

انظر مصطلح (أداء ف ٧) .

د - قضاء النسك على الفور:

٨ - ذهب المالكية والحنابلة والشافعية في الأصح إلى أن من أفسد نسكه بعد الإحرام به وجب قضاؤه على الفور، لقول جمع من الصحابة من غير مخالف، بأن يأتي بالعمرة عقيب التحلل من النسك الفاسد، وبالحج في سنته إن أمكنه، بأن يحصره العدو بعد الإفساد فيتحلل، ثم يزول الإحصار، أو يتحلل كذلك لمرض شرط التحلل به، ثم شفي والوقت باق فيشتغل بالقضاء، وتسمية ما ذكر بالقضاء مع أنه وقع في وقته، وهو العمر لا يُشكّل عند من يرى أن وقته العمر، لأن القضاء هنا بمعناه اللغوي، فإن لم يمكنه أتى به من قابل وجوباً، لأنه بالإحرام

الخمس مؤقّته بمواقيت معلومة، لا تصح قبلها، ويفوت أدائها بخروجها، ثم اختلف الفقهاء في وجوبها أول أوقاتها في حق من هو من أهل الوجوب عند دخول الوقت، فذهب جمهور الفقهاء إلى أنها تجب في أول الوقت على من هو من أهل الوجوب وجوباً موسعاً بشرط أن يعزم في أول الوقت على فعلها فيه، أي أن للمكلف أن يؤخرها إلى أن يبقى من الوقت ما يسع لأدائها فقط، فيجب حينئذ أدائها فوراً ويأثم بتأخيرها، ولا يأثم ما بقي من الوقت ما يسعها وإن مات فيه، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ النَّاسِ ﴾<sup>(١)</sup> والأمر يقتضى الفور، ولأن دخول الوقت سبب الوجوب فيترتب عليه حكمه حين وجوده، ولأنه يشترط لها نية الفرضية، فلو لم تجب لصحت بدون نية الواجب كالنافلة، وتفارق النافلة فإنها لا يشترط لها ذلك، ويجوز تركها غير عازم على فعلها، وهذه إنها يجوز تأخيرها مع العزم على فعلها، كما تؤخر صلاة المغرب ليلة مزدلفة عن وقتها، وكما تؤخر سائر الصلوات عن وقتها إذا كان مشتغلاً بتحصيل شروطها<sup>(٢)</sup>.

وقال الحنفية: لا تجب الصلاة فور دخول

(١) سورة الإسراء / ٧٨ .

(٢) المغني / ١ / ٣٧٣، ونهاية المحتاج / ١ / ٣٥٨ - ٣٧٤ .

(١) بدائع الصالحات / ١ / ٩٥، وفتح القدير / ١ / ١٩١ .



بالأداء تضيق وقته .

وعند الحنفية وهو مقابل الأصح عند الشافعية لا يجب القضاء على الفور<sup>(١)</sup> .

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (إحرام ف ١٨٥) .

هـ - الفور في قضاء الصوم :

٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن قضاء رمضان يكون على التراخي ، وقيدوه بها إذا لم يفت وقت قضاؤه ، بأن يهل رمضان آخر . وقال الشافعية : يجب قضاء الصوم على الفور ، في أربعة مواضع :

يوم الشك إن بان أنه من رمضان ، والمتعمد بالفسط ، والمتردد بعد رجوعه إلى الإسلام ، وتارك النية ليلاً عمداً<sup>(٢)</sup> .

وتفصيل ذلك في مصطلح (صوم ف ٨٦) .

و - قضاء الصلاة فوراً :

١٠ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أن قضاء الصلاة الفائتة يجب على الفور ولا يجوز تأخيرها مع القدرة ، وقال الشافعية : من ترك الصلاة بعذر كنوم ، ونسيان لم يلزمه قضاؤها فوراً ، ولكن يسن له المبادرة بقضاؤها ، أما إذا

فاتت بلا عذر لزمه قضاؤها فوراً<sup>(١)</sup> .  
(ر : قضاء الفوائت) .

ثانياً : الفور في غير العبادات :  
أ - الرد بخيار العيب :

١١ - ذهب الحنفية في المعتمد والحنابلة في الصحيح من المذهب إلى أن الرد بخيار العيب على التراخي ، وذهب المالكية إلى أنه على التراخي إلى يوم أو يومين .

وذهب الشافعية وهو رواية عن أحمد إلى أن الرد بالعيب على الفور بأن يرد المشتري المبيع حال اطلاعه على العيب ، لأن الأصل في المبيع اللزوم ، فيسقط بالتأخير من غير عذر ، ولأنه خيار ثبت بالشرع لدفع الضرر عن المال ، فكان فورياً كالشفعة ، هذا إذا كان العيب في مبيع معين ، فلو قبض شيئاً عما في الذمة بنحو بيع أو سلم ، فوجده معيباً لم يلزمه رده على الفور على الأصح ، لأنه لا يملكه إلا بالرضا بعيبه ، ولأنه غير معقود عليه .<sup>(٢)</sup>

وانظر مصطلح (خيار العيب ف ٢٧ - ٢٩) .

ب - طلب الشفعة على الفور :

١٢ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى

(١) مغني المحتاج ١ / ٣٢٨ .

(٢) ابن عابدين ٤ / ٩٥ ، وراشدة المسوقي ٣ / ١٢١ ونهاية

المحتاج ٢ / ٤٧ ، ومغني المحتاج ٢ / ٥٦ ، والنفى ٤ / ١٦٠ .

(١) نهاية المحتاج ٣ / ٣٣١ ، والقلوبي ٢ / ١٣٦ ، والدمسقي

٢ / ٦٩ ، ومطلب أولي النهى ١ / ٩٤٣

(٢) حاشية القليوبي ٢ / ٦٤ ، ونهاية المحتاج ٣ / ٢١١ .

د - فورية القبول عقب الإيجاب في العقود:  
١٤ - ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى جواز تأخير القبول عن الإيجاب في العقود مدة المجلس، فإذا انقطع المجلس بتشاغل أو غيره سقط الإيجاب ولم يلحق به قبول.  
وذهب الشافعية إلى وجوب الفورية بين الإيجاب والقبول<sup>(١)</sup>.

هـ - الفور في الفسخ بعيب في أحد الزوجين:  
١٥ - خيار فسخ النكاح بعيب في أحد الزوجين عند الحنفية والمالكية والحنابلة على التراخي لا يسقط ما لم يوجد من طالب الفسخ منها ما يدل على الرضا به من القول، والاستمتاع من الزوج، أو التمكن من المرأة.

وقال الشافعية: إن خيار فسخ النكاح بعيب في أحد الزوجين على الفور بعد ثبوته، لأنه خيار عيب شرع لدفع الضرر فكان على الفور، كالبيع، والشفعة، ومعنى كونه على الفور هنا: أن المطالبة بالفسخ، والرفع إلى الحاكم يكونان على الفور، ولا يتأخر ذلك ضرب المدة في العنة، فإنها تتحقق حيثئذ،

أن حق طلب الشفعة على الفور، فيطلب ساعة يعلم بالبيع، لأنه خيار ثبت بنفسه لدفع الضرر، وذهب المالكية إلى أنه ليس على الفور<sup>(٢)</sup>. (ر: شفعة ف ٢٨ - ٣٢).

ج - الفور في نفي الولد باللعان:  
١٣ - إذا أنت امرأة بولد لزم زوجها نسبه بالفراش، فإذا أراد نفيه باللعان بعد ذلك فقد اشترط المالكية والشافعية في الجديد على الأظهر والحنابلة لصحة النفي أن يكون فور العلم بالولادة مع إمكانه، فلو أخره زمنا لغير عذر لم ينتف عنه بحال بعد ذلك.  
وذهب الحنفية والشافعية في أحد القولين في القديم إلى جواز تأخير النفي مدة قدرها أبو حنيفة بعمدة التهنة، وهي ثلاثة أيام، وهو قول الشافعية في القديم، وفي قول لأبي حنيفة أنها سبعة أيام.  
وقدرها الصحاح بعمدة النفاس.

والقول الثاني في القديم عند الشافعية أن له النفسي متى شاء ولا يسقط إلا بإسقاطه<sup>(٣)</sup>.

(١) تبين الحقائق ٥/ ٢٤٣، وحاشية الدسوقي ٣/ ٤٨٤، ونهاية المحتاج ٥/ ٢١٥، وصفي المحتاج ٧/ ٣٠٧ والمغني ٤/ ٣٢٤.

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/ ٥٩١، والحرشي ٤/ ١٢٩، والمغني ٧/ ٤٢٤، وكشاف القناع ٥/ ٤٠٣، وصفي المحتاج ٣/ ٣٨٠.

(١) مدائع الصنائع ٥/ ١٣٧، وحاشية الدسوقي ٣/ ٥، وصفي المحتاج ٢/ ٦، وشرح منتهى الإرادات ٢/ ١٤١.

فيبادر بالرفع إلى الحاكم. ثم يبادر بالفسخ عند ثبوت سببه عنده، وإلا سقط خياره<sup>(١)</sup>.

## فيء

التعريف :

١ - من معاني الفيء في اللغة: الظل، والجمع أفياء وفيوء، وتفيأ فيه: تظل، والفيء: ما بعد الزوال من الظل.

ومنها: الرجوع، يقال: فاء إلى الأمر يفيء وفاءً وفيتاً وفيوءاً: رجع إليه، ويقال: فتت إلى الأمر فيتاً: إذا رجعت إليه النظر، وفاء من غضبه: رجع.

ومنها: الغنيمة والخراج، وما رد الله تعالى على أهل ديثه من أموال من خالف دينه بلا قتال<sup>(٢)</sup>.

والفيء في الاصطلاح له معنيان:  
(المعنى الأول): اسم لما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب، نحو الأموال المبعوثة بالرسالة إلى إمام المسلمين، والأموال المأخوذة على موادة أهل الحرب<sup>(٣)</sup>.



(١) لسان العرب.

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ١١٦/٧، وانظر روضة الطالبين ٣٥٤/٦، والمغني لابن قدامة ٤٠٢/٦، وتفسير القرطبي ١٤/١٨.

(٣) فتح القدير ٣/٢٦٤، والحاشي ٣/٢٤١، ومعني المحتاج ٣/٢٠٤، ونهاية المحتاج ٦/٣٦٢، والمغني ٦/٦٥٤.

أو من بيت المال ويعطى لمن خصهم الإمام<sup>(١)</sup>.  
والصلة بين الفيء بالمعنى الأول والنفل هي البعضية.

#### ج - السلب:

٤ - السلب: ما يأخذه أحد القرنين في الحرب من قرنه، مما يكون عليه ومعه من ثياب وسلاح ودابة، وهو بمعنى مفعول أي مسلوب.  
ولا يخرج معناه الاصطلاحي عن معناه اللغوي.

والسلب زيادة على سهم المقاتل مما منع القتل إذا قتله ولا يخمس، والفيء يؤخذ من غير قتال ويخمس عند بعض الفقهاء<sup>(٢)</sup>.

والصلة بين الفيء بالمعنى الأول والسلب أنها جميعا من المأخوذ من مال الكفار، إلا أن الفيء بغير قتال والسلب بقتال.

#### د - الرضخ:

٥ - الرضخ لغة: الرمي بالسهم، والدق والكسر، ومنه، العطية القليلة.  
وفي الاصطلاح: مال موكول تقديره

(المعنى الثاني): رجوع الزوج إلى جماع زوجته الذي منع نفسه منه باليمين عند القدرة عليه أو الوعد به عند العجز عنه<sup>(١)</sup>.

#### الألفاظ ذات الصلة:

##### أ - الغنيمة:

٢ - الغنيمة والمغنم والغنيم والغنم بالضم لغة: الفيء، يقال: غنم الشيء غنما فاز به، وغنم الغازي في الحرب: ظفر بهال عدوه.  
وفي الاصطلاح: الغنيمة اسم للمأخوذ من أهل الحرب على سبيل القهر والغلبة<sup>(٢)</sup>.  
والصلة بين الفيء بالمعنى الأول والغنيمة: أن اسم كل واحد منهما يقع على الآخر إذا أفرد بالذكر، فإذا جمع بينهما افرقا كاسمي الفقير والمسكين.  
(ر: غنيمة).

##### ب - النفل:

٣ - النفل بالتحريك لغة: الغنيمة، والجمع أنفال.

ومن معانيه في الاصطلاح: ما خصه الإمام لبعض الغزاة تحريضا لهم على القتال سمي نفلا لكونه زيادة على ما يسهم لهم من الغنيمة.

والنفل قد يؤخذ من الفيء أو من الغنيمة

(١) المصباح للنير، وروضة الطالبين ٦ / ٣٦٨، والقوانين الفقهية ص ١٤٨.

(٢) لسان العرب، وروضة الطالبين ٦ / ٣٧٢، وبدائع الصنائع ١١٥ / ٧.

(١) المهذب ٢ / ١١٠.

(٢) المصباح للنير، وروضة الطالبين ٦ / ٣٥٤.

هي أن الظهار مانع من الفیء حتی یکفر.

ز- الإیلاء:

٨- الإیلاء: أن یحلف الزوج بالله تعالی أو بصفة من صفاته التي یحلف بها ألا یقرب زوجته أربعة أشهر أو أكثر<sup>(١)</sup>.

والصلة بین الفیء بالمعنی الثاني والإیلاء هي الضدية، وأن الفیء فی المدة ینهی حکم الإیلاء.

ما یتعلق بالفیء من أحكام:

أولاً: الفیء بالمعنی الأول:

أ- مشروعیة الفیء:

٩- الفیء مشروع بالكتاب والأثر.

أما الكتاب فقولہ تعالی: ﴿وَمَا آفَاةُ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِمْ خَبِيلَ وَلَا رِكَابَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَسْلُطُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(١)</sup> وقوله جل شأنه: ﴿مَا آفَاةُ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَالرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَى لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

وأما الأثر فما ورد عن عمر رضي الله عنه

للإمام محله الخمس لمن لا يلزمه القتال إلا في حالة الضرورة<sup>(٣)</sup>.

والصلة بين الفیء بالمعنی الأول والرضخ أنهما جميعاً من المأخوذ من مال الکفار.

هـ- الصفي:

٦- الصفي لغة: هو الخالص من كل شيء، وما اختاره الرئيس من المغمم.

واصطلاحاً: هو الشيء الذي يختاره الرسول ﷺ من الغنائم كالثوب والسيف، وهذا الصفي ليس لأحد غير الرسول ﷺ<sup>(٤)</sup>.

والصلة بين الفیء بالمعنی الأول والصفي أنهما جميعهما مأخوذان من مال الکفار، إلا أن الصفي خاص بالرسول ﷺ.

و- الظهار:

٧- الظهار هو: تشبيه الرجل زوجته أو جزءاً شائعاً منها أو جزءاً يعبر به عنها بامرأة عومة عليه تحريماً مؤبداً، أو بجزء منها يحرم عليه النظر إليه كالظهر والبطن والفخذ<sup>(٥)</sup>.

والصلة بين الفیء بالمعنی الثاني والظهار

(١) بدائع الصنائع ١٢٦/٧، وحاشية الدسوقي ١٧١/٢، وروضة الطالبين ٢٧٠/٦، والمغني لابن قدامة ٤١٠/٨.

(٢) لسان العرب، وبداية المجتهد لابن رشد ٣٣٣/١، وبدائع الصنائع ١٢٥/٧، والدر المختار ٣٣٧/٣.

(٣) مغني المحتاج ٣٥٣/٣، وضع القدير ٢٢٥/٤، وحاشية الدسوقي ٤٣٩/٢، وكشاف القناع ٣٦٨/٥.

(١) بدائع الصنائع ١٧١/٣، والحري ٣٣٠/٣، صفح المحتاج

٣٤٤/٣، والمغني ٢٩٨/٧.

(٢) سورة الحشر / ٦

(٣) سورة الحشر / ٧

فضل من ماله عن وارثه فهو فيء.  
(٩) الأراضي المغنومة بالقتال وهي  
الأراضي الزراعية عند من يرى عدم تقسيمها  
بين الغانمين.

والتفصيل في مصطلح (بيت المال  
ف ٦).

### ج - تخميس الفيء:

١١ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية في  
القديم وأحد في رواية إلى أن الفيء لا  
يخمس، وإنما كله لرسول الله ﷺ ومن ذكروا  
معه في قوله تعالى: ﴿مَّا آتَاكُمُ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ  
مِّنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ  
وَالْمَسْكِينِ وَآلِنَا السَّبِيلَ﴾ إلى قوله تعالى  
﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ﴾<sup>(١)</sup> فقد  
جعله الله هم ولم يذكر خمساً ولأن الخمس إنما  
يجب في الغنائم، والغنيمة اسم للمال المأخوذ  
عنوة وقهراً بإيجاف الخيل والركاب، ولم يوجد  
هذا في الفيء لحصوله في أيديهم بغير قتال،  
فكان مباحاً مُلْك لا على سبيل القهر  
والغلبة، فلا يجب فيه الخمس كسائر  
المباحات، وقال ابن المنذر: ولا نحفظ من  
أحد قبل الشافعية في الفيء الخمس  
كخمس الغنيمة. وكما لو صلحوا على

أنه قال: «كانت أموال بني النضير مما آفاه  
الله على رسوله ﷺ، وكانت للنبي ﷺ  
خاصة، فكان ينفق على أهله نفقة سنة وما  
بقي يجعله في الكراع والسلاح»<sup>(٢)</sup>.

### ب - موارد الفيء:

١٠ - من موارد الفيء:

(١) ما جلا عنه الكفار خوفاً من  
المسلمين من الأراضي والعقارات.  
(٢) ما تركه الكفار وجعلوا عنه من  
المنقولات.

(٣) ما أخذ من الكفار من خراج أو  
أجرة عن الأراضي التي ملكها المسلمون،  
ودفعت بالإجارة لمسلم أو ذمي، أو عن  
الأراضي التي أقرت بأيدي أصحابها من أهل  
الذمة صلحاً أو عنوة على أنها لهم، ولنا عليها  
الخراج.

(٤) الجزية.

(٥) عشور أهل الذمة.

(٦) ما صلح عليه الحريون من مال  
يؤدونه إلى المسلمين.

(٧) مال المرتد إن قتل أو مات.

(٨) مال الذمي إن مات ولا وارث له وما

(١) أثر عمر: «كانت أموال بني النضير...»

أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ٩٣) وصلى ١٣٧٦ -

١٣٧٧ من حديث مالك بن أنس.

وانظر أحكام القرآن للقرطبي ١٨ / ١١.

(٢) سورة الحشر ٧ - ١٠

كالغنيمة، ولأنه مال مشترك مظهر عليه  
فوجب أن يَخْمَس كالغنيمة والركاز، ولأن  
الملك عند محمد من الحنفية يثبت بأخذه،  
وإنما أخذ على سبيل القهر والغلبة، فكان في  
حكم الغنائم: <sup>(١)</sup>

وروى البراء بن عازب رضي الله عنه قال:  
لقيت عمي ومعه راية، فقلت له: أين تريد؟  
قال: «بعثني رسول الله إلى رجل نكح امرأة  
أبيه، فأمرني أن أضرب عنقه وأخذ  
ماله» <sup>(٢)</sup>.

د - تقسيم خمس الفبيء عند من يقول  
بتخميته:

١٢ - يقسم مال الفبيء على خمسة أسهم عند  
من يقول بتخميته:

السهم الأول المضاف إلى الله عز وجل  
وإلى رسوله ﷺ، وكان صل الله عليه وسلم  
ينفق منه على نفسه وأهله، وما فضل جعله  
في السلاح عدة في سبيل الله تعالى وفي سائر  
المصالح.

وأما سهم الله الذي أضافه إليه - فهو  
لافتتاح الكلام باسمه تبركا به، لا لإفراذه

الضيافة فإنه لاحق لأهل الخمس في مال  
الضيافة بل يختص به الطارقون <sup>(١)</sup>.

وزهب الشافعي في الجسد والرواية  
الصحيحة عند محمد من الحنفية ورواية عن  
أحمد إلى أن الفبيء يَخْمَس لقوله تعالى: ﴿مَّا  
أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ  
وَلِإِخْوَةِ الْقُرَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَآلِ السَّبِيلِ  
كُلٌّ لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup>.

فظاهر هذا أن جميع الفبيء لهؤلاء، وهم  
أهل الخمس.

ولما قرأ عمر رضي الله عنه الآية قال:  
«استوعبت هذه الآية الناس فلم يبق أحد  
من المسلمين إلا له في هذا المال حق» <sup>(٣)</sup>،  
وجاءت الأخبار عن عمر رضي الله عنه دالة  
على اشتراك جميع المسلمين فيه، فوجب  
الجمع بينهما، كيلا تتناقض الآية والأخبار  
وتتعارض، وفي إيجاب الخمس فيه جمع بين  
النصوص وتوفيق بينهما، فإن خسه للذي  
سمي في الآية وسائرته ينصرف إلى من في الخبر

(١) بدائع الصنائع ١١٦/٧، وحاشية الفسوفي ١٦٩/٢،  
والمنعي لابن قدامة ٤٠٤/٦، وبداية المجتهد لابن رشد  
٣٤٣/١، وكشاف القناع ١٠١/٣.

(٢) سورة الحشر/٧  
(٣) أثر عمر: «استوعبت هذه الآية الناس فلم يبق أحد من  
المسلمين إلا له».

أخرجوه السلفي (١٣٧/٧) من حديث مالك بن أنس،  
وأصله في البخاري (فتح الباري ١٩٧/٦ - ١٩٨) وسلم  
(١٣٧٧ - ١٣٧٨).

(١) بدائع الصنائع ١١٧/٧، وروضة الطالبين ٣٥٤/٦، والمنعي  
لابن قدامة ٤٠٤/٦.

(٢) حديث البراء بن عازب: «لقيت عمي ومعه راية...»  
أخرجوه أبو داود (٦٠٢/٤ - ٦٠٤) والترمذي (٦٣٤/٣)  
واللفظ لأبي داود، وقال الترمذي: حسن غريب.

بهم، فإن لله تعالى الدنيا والآخرة<sup>(١)</sup>.

وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كان رسول الله ﷺ إذ باعث سرية فغنموا خمس الغنيمة فضرب ذلك الخمس في خمسة»<sup>(٢)</sup>.

**السهم الثاني:** لذوي القرى، وهم بنو هاشم وبنو المطلب دون بني عبد شمس وبني نوفل - لأن بني هاشم وبني المطلب لم يفارقوا الرسول ﷺ في جاهلية ولا إسلام، كما قال ﷺ وشبك بين أصابعه<sup>(٣)</sup>، ويشترك فيه غنيهم وفقيرهم وكبيرهم وصغيرهم، ولا يفضل أحد منهم على أحد إلا بالذكورة، فللذكر سهان وللأنثى سهم.

وقال المزني: يسوى بينهما، وقال القاضي حسين: المدلي بجهتين يفضل على المدلي بجهة.

**السهم الثالث:** لليتامى، واليتيم الصغير الذي لا أب له وقيل: ولا جد له قبل الحلم، فإن النبي ﷺ قال: «لا يتم بعد

(١) بدائع الصنائع ٧/ ١٢٤، والمغني لابن قدامة ٦/ ٤٠٦، ٤٠٧.

(٢) حديث ابن عباس قال: «كان رسول الله ﷺ إذا باعث سرية فغنموا خمس الغنيمة فضرب ذلك الخمس في خمسة» أخرجه الطبراني في الكبير (١٢/ ١٢٤) وقال الحيثمي في المجموع (٥/ ٣٤٠): فيه تيشل بن سعيد وهو متروك.

(٣) حديث: «بنو هاشم وبنو المطلب لم يفارقوا الرسول...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٦/ ٢٤٤)، وأبو داود (٣/ ٢٨٣ - ٢٨٤)، من حديث جابر بن مطعم واللفظ له.

(١) حديث: «لا يتم بعد احتلام» أخرجه أبو داود (٣/ ٢٩٣ - ٢٩٤) من حديث علي، وحسن إسناده النووي في رياض الصالحين (٦٠٩).  
(٢) روضة الطالبين ٦/ ٣٥٨، وكشاف القناع ٣/ ١٠١، والمغني لابن قدامة ٦/ ٤١٠، وتذييل الأوطار للشركاني ٧٣/ ٧٣.



وتفصيل ذلك في مصطلح: (بيت المال  
ف ١٢ - ١٣ - ١٤) .

١٥ - وذهب الشافعية إلى أن ما كان من  
الفيء لرسول الله ﷺ في حياته يصرف بعده  
ﷺ على الوجه التالي:

أ - خمس خمس الفيء يصرف في مصالح  
المسلمين كسد الثغور وعسارة الحصون  
والقناطر والمساجد وأرزاق القضاة والأئمة  
ويقدم الأهم فالأهم .

ب - أربعة أخماس الفيء تصرف في  
الأظهر عندهم للمرتزة المرصدين للجهاد .  
والقول الثاني أنها للمصالح والثالث أنها  
تقسم كما يقسم الخمس<sup>(١)</sup> .

ثانياً: الفيء بالمعنى الثاني:

١٦ - وأما الفيء بالمعنى الثاني وهو رجوع  
الزوج إلى جماع زوجته الذي منع نفسه منه  
باليمين عند القدرة عليه أو الوعد به عند  
العجز عنه، فقد أجمع الفقهاء على أن المراد  
بالفيء في قوله تعالى: ﴿لَّذِينَ يُؤْثِرُونَ  
بَيْنَ سَائِبِهِمْ تَرَبُّصًا أَرَبَّةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ قَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ  
رَحِيمٌ﴾ (٢) ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾  
(٣) هو الجراح، وسمي الجماع من

وذكر أحمد الفيء فقال: فيه حق لكل  
المسلمين الغني والفقير، وقال عمر رضي الله  
عنه: «فلم يبق أحد من المسلمين إلا له في  
هذا المال حق»<sup>(١)</sup> .

وعند أبي يعلى أن مال الفيء موقوف على  
اجتهاد الأئمة، وذكر القاضي أن أهل الفيء  
هم أهل الجهاد ومن يقيم بمصالحهم، لأن  
ذلك كان للنبي صلى الله عليه وسلم في  
حياته لحصول النصرة والمصلحة به، فلما  
مات صارت بالخيل والجند ومن يحتاج إليه  
المسلمون، فيكون لهم دون غيرهم، لأن  
الفرق بين رسول الله ﷺ وبين الأئمة في المال  
المبعوث إليهم من أهل الحرب، أنه يكون  
لعامة المسلمين وكان لرسول الله ﷺ، خاصة  
أن الإمام إنما أشرك قومه في المال المبعوث إليه  
من أهل الحرب لأن هيئته بسبب قومه،  
فكانت شركة بينهم، وأما هيئة الرسول ﷺ  
فكانت بما نصر من الرعب لا بأصحابه، كما  
قال عليه الصلاة والسلام «نصرت بالرعب  
مسيرة شهر»<sup>(٢)</sup> لذلك كان له أن يختص به  
لنفسه<sup>(٣)</sup> .

(١) أثر عمر: «فلم يبق أحد من المسلمين...»  
تقدم ف ١١ .

(٢) حديث: «نصرت بالرعب مسيرة شهر»  
أخرجه البخاري (فتح الباري ١/ ٤٣٦) وسلم (١/ ٣٧٠)

من حديث حابر واللفظ للبخاري .

(٣) بدائع الصنائع ٧/ ١١٦، وحاشية النسفي ٢/ ١٩٠،  
وروضة الطالين ٦/ ٣٥٤، والمغني لابن قدامة ٦/ ٤١٤ .

= ٤٨٥، وكشاف القناع ٣/ ١٠٠ - ١٠١، والفوائد الفقهية  
ص ١٠١، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٣٦ .

(١) روضة الطالين ٦/ ٣٥٥ - ٣٥٦ .

(٢) سورة البقرة / ٢٢٦ - ٢٢٧ .

المولي. فيئة، لأنه رجع إلى فعل متركه.

وقد حدد القرآن الكريم ذلك بأربعة أشهر فإن وطئ قبل انتهاء المدة انحل الإيلاء ولزمه جزاء يمينه، فإن كانت بالله لزمته كفارة يمين، وإن كان طلاقاً وقع، وإن كان عتقاً لزمه<sup>(١)</sup>.

وتفصيل ذلك ينظر في مصطلح (إيلاء ف ٢٠ وما بعدها).

## قائد

التعريف :

١ - القائد في اللغة : نقيض السائق، وقاد الرجل الفرس قيّداً من باب قال، وقياداً بالكسر وقيادة، والقيّد: أن يكون الشخص أمام الدابة أخذاً بقيادها أو مقودها، ويقال: قاد الجيش أي: رأسه ودبر أمره، والقائد: من يقود الجيش، وجمعه: قادة وقواد، والمصدر القيادة.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي<sup>(١)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة :

السائق :

٢ - السّوق في اللغة: أن يكون الشخص خلف الدابة، يقال: سقت الدابة أسوقها سوقاً، وسوق الإبل: جلبها وطردها، ومنه قولهم: ساق الصداق إلى امرأته أي حمله إليها.

## فيئة

انظر: إيلاء

## فيل

انظر: أطعمة

(١) بدائع الصنائع ٣ / ١٦١، ١٦٢، وحاشية المسوقي ٣٧٩ / ٦، واللغوي لابن قدامة ٧ / ٣٩٨.

(١) لسان العرب، المصباح للنير، المعجم الوسيط.

ماتفرق به الكلمة الجامعة تشاغلا بالتقاطع والاختلاف<sup>(١)</sup>.

ب - مهامه:

٤ - ما يسند إلى قائد الجيش من الأعمال مفوض إلى الإمام، فإن فوض إليه جميع ما يتعلق بأمور الجهاد من سياسة الجيش، وتسييره وتدريب الحرب، وتقسيم الغنائم وعقد الصلح، وإعلان الهدنة، وبعث السرايا والطلائع، وعقد الرايات، وفك أسرى المسلمين وغير ذلك من شئون الجهاد والحرب فله أن يتولى ذلك .

وإن قصر تفويضه بسياسة الجيش وتسييره اقتصر عمله على ذلك، فيتولى تسيير الطلائع، وإرسال الجواسيس لنقل أخبار الكفار إلينا، كما يتولى بعث السرايا، وعقد الرايات وتعيين الأمراء عليهم، وأخذ البيعة لهم بالثبات على الجهاد، وعدم الفرار والطاعة .

كما أن من حق القائد أن يصدر أوامره إلى جيشه، وعلى جميع الجنود طاعة أوامره في النشاط والمكره، إلا ما كان في معصية، فلا سَمْع ولا طاعة<sup>(٢)</sup>، لحديث: «لا طاعة في

ومنه قوله تعالى في التنزيل: ﴿وَمَلَّتْ كُلُّ قَبْرِ مَعَهَا سَاقٍ وَتَهَيَّأَ﴾<sup>(١)</sup>، والجمع ساقه<sup>(٢)</sup>.

والصلة بين القائد والسائق أن كلا منهما يتوجه بالشئ إلى الإمام، إلا أن القائد يكون في الإمام والسائق في الخلف .

الأحكام المتعلقة بالقائد:

أولاً: قائد الجيش:

أ - حكم توليته وصفاته:

٣ - ذهب الفقهاء إلى أنه يجب على الإمام أن يولي على الجيش قائداً، وأن يكون هذا القائد رجلاً ثقة في دينه، معافى في بدنه شجاعاً في نفسه يثبت عند الحرب، ويتقدم عند الطلب، حسن الإنابة، ذا رأي في السياسة والتدبير، ليسوس الجيش على اتفاق الكلمة في الطاعة، وتدريب الحرب في انتهاز الفرص، وأن يكون من أهل الاجتهاد في أحكام الجهاد، ومكائيد الحرب، وإدارة المعارك، وأن يكون عادلاً في تعامله مع جميع أفراد الجيش، لا يميل إلى ناسبه، أو وافق رأيه أو مذهبه على من باينه في نسب، أو خالفه في رأي، أو مذهب، فيظهر من أحوال المبائنة

(١) الأحكام السلطانية للابن خلدون ص ٣٧، الأحكام السلطانية لابن خلدون ص ٤١، مفتي المحتاج ٢٢٠/٤، المفتي لابن خلدون ٣٦٦/٨ .

(٢) المصادر السابقة .

(١) سورة ق/ ٢١ .

(٢) لسان العرب، المصباح المنير، القردات في غريب القرآن، المغرب في ترتيب المغرب، والمعجم الوسيط .

معصية الله»<sup>(١)</sup>.

ج - آدابه :

٥ - ذكر الفقهاء آداباً كثيرة ينبغي أن يتحلل بها قائد الجيش نلخصها فيما يأتي :

(١) الرفق بالجنود في السير الذي يقدر عليه أضعفهم ويحفظ به قوة أقواهم، ولا يجد في السير فيهلك الضعيف، ويستفرغ جلد القوي<sup>(٢)</sup>، وقد قال النبي ﷺ : «إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق، فإن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهراً أبقى»<sup>(٣)</sup>.

لكن إن دعت الحاجة إلى الجِد في السير جاز له، فإن النبي ﷺ جد في السير جداً شديداً حين بلغه قول عبد الله بن أبي: ليخرجن الأعز منها الأذل، ليشغل الناس عن الخوض في كلام ابن أبي<sup>(٤)</sup>.

(٢) أن يتفقد أحوالهم وأحوال مايمتطونه من دواب ومركبات، فيخرج منها ما لا يقدر على السير، ويمنع من يحمل عليها ما يزيد

عن طاقتها، كما يمنع ما يظهر الجيش الإسلامي بمظهر الضعف والوهن، لقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

(٣) أن يراعى أحوال من معه من المقاتلة، وهم صنفان :

(أ) أصحاب الديوان من أهل الفؤء والجهاد: (الجنود النظاميون) الذين يفرض لهم العطاء من بيت المال.

(ب) المتطوعة، وهم الخارجون عن الديوان من أهل البوادي والأعراب وسكان القرى والأمصار الذين خرجوا في النفير العام، اتباعاً لقوله تعالى: ﴿أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

(٤) أن يعرف على الجنود العرفاء، وينقب عليهم النقباء، ليعرف من عرفائهم ونقبائهم أحوالهم، ويقربون عليه إذا دعاهم، لفعله ﷺ في مغازيه<sup>(٣)</sup>.

(١) حديث: «ولا طاعة في معصية الله»

أخرجه البخاري (فتح الباري ١٣/٢٣٣) وسلم (١٤٦٩/٣) من حديث علي بن أبي طالب، واللفظ لاسلم.

(٢) الأحكام السلطانية للماروي ص ٣٥.

(٣) حديث: «إن هذا الدين متين...»

أورده الميمني في مجمع الزوائد (٦٢/١) وقال: رواه البرز، وفيه يحيى بن التوكل أبو عجيل، وهو كذاب.

(٤) حديث أن النبي ﷺ جد في السير جداً شديداً أورده ابن كثير في البداية والنهاية (١٥٧/٤) وعزله إلى ابن إسحاق.

(١) سورة الأنفال / ٦٠.

(٢) سورة التوبة / ٤١.

(٣) حديث رفع العرفاء الأمر إلى النبي ﷺ.

أخرجه البخاري (فتح الباري ١٣/١٦٨) من حديث مروان بن الحكم والمسور بن غزوة.

نفوسهم إلى ما يستغنون به عن الطلب، ليكونوا على الحرب أوفى، وعلى منزلة العدو أقدر.

(١٠) أن يعرف أخبار عدوه حتى يقف عليهم ويتصفح أحوالهم، فيأمن مكرهم، ويلتمس الغرة في الهجوم عليهم.

(١١) أن يرتب الجيش في مصاف الحرب، وأن يعول من كل جهة على من يراه كفتا لها، ويراعى كل جهة يميل العدو عليها بمدد يكون عوناً لها.

(١٢) أن يقري نفوسهم بما يشعرون الظفر، ويخيل لهم من أسباب النصر ليقط العدو في أعينهم، فيكونوا عليه أجراً، قال تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلًا وَلَوَارِثُكُمْ كَثِيرًا قَلِيلُكُمْ فِي الْأَمْرِ﴾<sup>(١)</sup>.

(١٣) أن يعد أهل الصبر والبلاء منهم بثواب في الآخرة، والنقل من الغنيمة في الدنيا، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُدْرِ قَوَابِ الدُّنْيَا نُؤْتِيهِ مِنْهَا وَمَنْ يُدْرِ قَوَابِ الْآخِرَةِ نُؤْتِيهِ مِنْهَا وَسَتَجْزَى الشَّاكِرِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

(١٤) أن يشاور ذوي الرأي من الجيش فيما أعضل من الأمور، ويرجع إلى أهل الحزم فيما أشكل عليه، ليأمن من الخطأ، ويسلم من

(٥) أن يجعل لكل طائفة من الجيش شعاراً يتدعون إليه، ليصيروا متميزين به، وبالاجتماع فيه متطافرين، لما روى عروة بن الزبير رضي الله عنهما عن أبيه أن النبي ﷺ جعل شعار المهاجرين - يوم بدر - يابني عبد الرحمن، وشعار الخزرج يابني عبد الله، وشعار الأوس يابني عبيد الله، وسمى خيله خيل الله<sup>(١)</sup>.

(٦) أن يتصفح الجيش ومن فيه ليخرج منهم من كان فيه تحذيل للمسلمين، وإرجاف للمجاهدين، أو عينا عليهم للمشركين.

(٧) أن يحرس جنوده من غرة وخدعة يظفر بها العدو، وذلك بأن يتبع المكامن فيحفظها عليهم، ويحوط أسوارهم بحرس يأمنون به على أنفسهم ورجالهم، ليسكنوا في وقت الدعة، ويأمنوا ما وراءهم في وقت المحاربة.

(٨) أن يتخير لجنوده المنازل لمحاربة عدوهم ليكون أعون لهم على المنازلة.

(٩) أن يعد ما يحتاج إليه الجيش من زاد وعلف، ووقود وغير ذلك مما يحتاجون إليه ليزرع عليهم في أوقات الحاجة حتى تسكن

(١) حديث عروة بن الزبير: وجعل رسول الله ﷺ شعار المهاجرين يوم

بدر: يابني عبد الرحمن ...

أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٧٠/٣)

(١) سورة الأنفال / ٤٣.

(٢) سورة آل عمران / ١٤٥.

(٢٠) أن يكبر- أثناء لقاء العدو- بلا إسراف في رفع الصوت .  
(٢١) أن يخرج بهم يوم الخميس أول النهار إن أمكن لأنه ﷺ كان يجب أن يخرج يوم الخميس<sup>(١)</sup>.

(٢٢) أن يعرض الإسلام على الكفار قبل بدء القتال معهم إن علم أن الدعوة لم تبلغهم<sup>(٢)</sup>، لقول النبي ﷺ لما بعث معاذًا إلى اليمن «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله»<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: قائد الدابة:

٦- الأصل في جناية الدابة أنها هلن، إلا أن الفقهاء ذكروا أن قائد الدابة وراكبها وسائقها إذا حصل منه تقصير أو تعد في استعمالها، وتنتج عن ذلك جناية أو إتلاف، كان الضمان عليهم بالتسبب،<sup>(٤)</sup> لقول النبي ﷺ: «من

الزبل، فيكون من الظفر أقرب، لقوله تعالى لنبيه ﴿وَسَآوِرْهُمْ فِي الْاَنفِرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>، فقد أمره بالمشاورة مع مأمده من التوفيق وأعانه من التأييد ليقنتدي به الآخرون .

(١٥) أن يأخذ جيشه بما أوجه الله تعالى من حقوقه حتى لا يكون بينهم تمجوز في الدين .

(١٦) أن لا يمكن أحداً من جيشه أن يتشاغل بتجارة، أو زراعة يصرفه الاهتمام بها عن مصابرة العدو .

(١٧) أن يدخل دار الحرب بنفسه لأنه أحوط وأرهب، وليكون قدوة لجنوده .

(١٨) أن يكثر من الدعاء عند التقاء الصنفين، لقوله ﷺ: «ساعتان تفتح فيها أبواب السماء: عند حضور الصلاة، وعند الصف في سبيل الله»<sup>(٢)</sup>.

(١٩) أن يستصر بضغفاء المسلمين لقوله ﷺ: «هل تصفرون وترزقون إلا بضغفائكم»<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة آل عمران / ١٥٩ .

(٢) حديث: «ساعتان تفتح فيها أبواب السماء ...» أخرجه ابن حبان (٥/٥) من حديث سهل بن سعد، وصححه ابن حجر في نتائج الأفكار (١/ ٣٧٩) .

(٣) حديث: «هل تصفرون وترزقون إلا بضغفائكم» أخرجه البخاري (فتح الباري ٦/ ٨٨) من حديث سعد بن أبي وقاص .

(١) حديث: أنه ﷺ «كان يجب أن يخرج يوم الخميس» أخرجه البخاري (فتح الباري ٨/ ١١٣) من حديث كعب ابن مالك .

(٢) المخني لابن قدامة ٣٦٦/٨، مغني المحتاج ٢٢٠/٤، الأحكام السلطانية للبايزي ص ٣٥ وما بعدها، والمغاضي أبي يعلى ص ٣٩ وما بعدها .

(٣) حديث: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله» أخرجه البخاري (فتح الباري ٣/ ٢٦١) من حديث ابن عيسى .

(٤) حاشية ابن عسكـن ٣٨٦/٥ وما بعدها، مغني المحتاج ٢٠٤/٤ وما بعدها، ومجلة الأحكام العدلية مادة (٩٣١- ٩٤٠) .

أوقف دابة في سبيل من سبل المسلمين أو في  
أسواقهم، فأوطأت بيد أو رجل فهو  
ضامن<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (ضمان) ف ١٠٤  
وما بعدها.

## قَابِلَة

التعريف :

١ - القابلة في اللغة هي : المرأة التي تتلقى  
الولد عند الولادة، وجمعها قوابل، والقابلة  
أيضا : الليلة المقبلة .  
والقَبْل : لطف القابلة لإخراج الولد من  
بطن أمه .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
اللغوي<sup>(١)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة :

الطبيب :

٢ - الطبيب هو : من حرفته الطب أي الذي  
يعالج المرضى .

والطب في اللغة : الحنق والمهارة وحسن  
الاحتياال والسحر والدأب والعادة وعلاج  
الجسم والنفس، وطبه يعطيه طبيا من باب  
قتل : داواه .

## قائف

انظر: قيافة



(١) حديث : ومن أوقف دابة في سبيل من سبل المسلمين أو في  
أسواقهم فأوطأت بيد أو رجل فهو ضامن .  
أخرجه البيهقي (٣٤٤/٨) من حديث النعمان بن بشير، ثم  
ذكر تضعيف راويين في إسناده .

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والمعجم الوسيط، والغريب في  
ترتيب المعرب .

ولدها رقيق لسيدها، وليس عليه أن يتفق على عبد سيدها وإن كان ولده .  
والثاني: أن أجرة القابلة على الزوجة .  
والثالث: أن أجرة القابلة على الزوج إن كانت المنفعة للولد .

وقال ابن القاسم، إن كان عمل القابلة يستغني عنه النساء فهو على المرأة، وإن كان لا يستغني عنه النساء فهو على الزوج، وإن كانا يتفعان به جميعا فهو عليهما جميعا على قدر منفعة كل واحد في ذلك .  
وأما أجرة الطبيب فعمل الزوجة بالاتفاق عندهم<sup>(١)</sup>.

والأشبه عند الشافعية أن نفقة القابلة على الزوج، لأنهم أوجبوا عليه كل ما ترتب على سبب تسبب هو فيه، كثمن ماء غسل الجماع والنفاس، ونحوهما من مؤن الجماع فيجب على الزوج توفيره لها<sup>(٢)</sup>.

ثانيا - نظر القابلة إلى العورة:

٤ - ذهب الفقهاء إلى أنه يجوز للقابلة أن تنظر إلى عورة من تتولى ولادتها، كما يجوز لها أن تباشر هذه العورة بالمس، للحاجة الملجئة إلى ذلك .

وقال أحمد : لا تنتظر اليهودية أو النصرانية

والاسم: السطب: بالكسر والنسبة إليه طبي على لفظه<sup>(١)</sup>.

والطبيب قد يقوم بعمل القابلة ويزيد في فروع أخرى من الطب .

الأحكام المتعلقة بالقابلة:

يتعلق بالقابلة وعملها أحكام فقهية، منها:

أولا - أجرة القابلة:

٣ - اختلف الفقهاء فيمن تجب عليه أجرة القابلة هل هي على الزوج أم على الزوجة ؟ فقال الحنفية: أجرة القابلة على من استأجرها من الزوج والزوجة، فإن جاءت بغير استئجار - من أحدهما - فيحتمل عندهم أن تكون أجرتها على الزوج، لأنها مؤنة من مؤن الجماع، ويحتمل أن تكون على الزوجة كأجرة الطبيب<sup>(٢)</sup>.

وعند المالكية ثلاثة أقوال: أحدها أن أجرة القابلة على الزوج، كما أن عليه أن يقوم بجميع مصالح زوجته عند ولادتها، سواء أكانت في عصمته أم كانت مطلقة، لأن ذلك من مؤن الجماع، ولأنه لمنفعة ولده، إلا أن تكون أمة مطلقة فيسقط ذلك عنه، لأن

(١) مطبوع الجليل ١٨٤/٤، وجواهر الإكمال ٤٠٢/١ .

(٢) مفتي المحتاج ٤٣٠/٣ .

(١) المراجع السابقة ومفتي المحتاج ٦٠/٣، ٦١٠/٤ .

(٢) فتح القدير ٣٢٨/٣ .



فرج المسلمة ولا تقبلها حين تلد<sup>(١)</sup>.

ثالثا - شهادة القابلة :

٥ - اتفق الفقهاء على أنه تقبل شهادة القوابل فيما لا يطلع عليه إلا النساء لقول الزهري رحمه الله تعالى : مضت السنة في أن تجوز شهادة النساء ليس معهن رجل ، فيما يلين من ولادة المرأة ، واستهلال الجنين ، وفي غير ذلك من أمر النساء الذي لا يطلع عليه ولا يليه إلا هن ، فإذا شهدت المرأة المسلمة التي تقبل النساء فما فوق المرأة الواحدة في استهلال الجنين جازت<sup>(٢)</sup>.

فإذا أنكر الزوج أو الورثة وقوع الولادة ، أو وجود الحمل أو الاستهلال ، وشهدت القابلة على ذلك قبلت شهادتها ، فيثبت نسب المولود ويشارك في الإرث مع بقية الورثة ، وكذا إذا ادعت المطلقة أنها حامل وعرض عليها القوابل ، فذكرن أنها حامل ، قبلت شهادتهن ، ولزم على مطلقها النفقة عليها ، سواء أكان الطلاق باثنا أم رجعيًا ، لأن هذا من الأمور التي لا يطلع عليها الرجال غالبًا .

وذهب المالكية والشافعية وكذا أبو حنيفة في حالة عدم قيام الزوجية إلى أنه لا تقبل

شهادة القابلة الواحدة ، ولا يثبت بشهادة امرأة واحدة حق من الحقوق ، سواء كان مالياً أو غير مالياً ، لعدم ورود ذلك ، ولأن هذا لا يقبل فيه شهادة رجل واحد وهو أقوى ، فإذا لم يثبت بالأقوى فلا يثبت بما دونه من باب أولى .

ويرى الحنابلة وأبو يوسف وعبد صالح أبو حنيفة أنه يكفي في ذلك بقول امرأة واحدة بشرط أن تكون من أهل الخبرة والعدالة ، لأن هذا موضوع يقبل فيه شهادة النساء منفردات ، فلا يشترط فيه العدد ، كشهادة المرأة في الرضاع ، ولما رواه حذيفة رضي الله عنه من أن النبي ﷺ «أجاز شهادة القابلة»<sup>(١)</sup>.

ووافق أبو حنيفة صاحبيه ومن معها في قبول قول القابلة الواحدة إذا كان النكاح مازال قائماً وحصد الزوج الولادة فشهدت بوقوعها ، لتأييدها بقيام الفراش ، ويثبت بذلك نسب الولد بشرط أن يولد لسته أشهر فصاعداً ، ولأن النسب يحتاج له مالا يحتاج لغيره<sup>(٢)</sup>.

(١) حديث حذيفة : «أن النبي ﷺ أجاز شهادة القابلة» أخرجه الدارقطني (٢٣٢/٤) وذكر أن في إسناده رجلاً مجهولاً ، ونقل الزيلعي في نصب الرتبة (٨٠/٤) عن ابن عبد الحفيظ أنه قال : «حديث باطل» .

(٢) فتح القدير ٣٠٦/٣ وما بعدها ، جواهر الإكليل ٢٣٩/٢ ، وصحني المحتاج ٤٤٢/٤ ، ٤٤٣ ، وللخفي لابن قدامة ٥٨١/٧ ، ٦١٠ ، ١٥٥/٩ وما بعدها .

(١) فتح القدير ١٢١/٥ ، وصواب الجليل ٤٩٩/١ ، مغني المحتاج

١٣٣/٣ ، وللخفي لابن قدامة ٥٦٢/٦ .

(٢) قول السرخسي : أخرجه عبد الرزق في المصنف (٣٣٣/٨) .

قاتل، قاذف، قاسم، قاصر، قاضي، قافة

---

قاتل

انظر: قتل

قاصر

انظر: صغر

قاذف

انظر: قذف

قاضي

انظر: قضاء

قاسم

انظر: قسمة

قافة

انظر: قیافة

وفي الاصطلاح: يطلق الإقطاع على مايقطعه الإمام - أي يعطيه - من الأراضي رقة، أو منفعة لمن يتنفع به <sup>(١)</sup>.

والصلة بين الإقطاع والقبالة أن الإقطاع أعم من القبالة، لأن الإقطاع قد يكون ببدل أو من غير بدل، أما القبالة، فلا تكون إلا ببدل .

الحكم الإجمالي:

٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن القبالة غير مشروعة وباطلة شرعاً <sup>(٢)</sup>، لأن العامل مؤتمن يستوفي ماوجب، ويؤدي ماحصل، فهو كالوكيل الذي إذا أدى الأمانة لم يضمن نقصاناً، ولم يملك زيادة، وضمان الأموال بقدر معلوم يقتضي الاقتصار عليه في تملك ما زاد، وغرم ما نقص، وهذا مناف لوضع العمالة وحكم الأمانة فبطل، ولما يترتب عليه من عسف أهل الخراج، والحمل عليهم ما لايجب عليهم، وظلمهم، وأخذهم بما يحجب بهم، لأن المتقبل لايبالي مايصيب أهل الخراج .

جاء في الرسالة التي كتبها أبو يوسف إلى الخليفة الرشيد: رأيت أن لا تقبل شيئاً من

## قَبَالَة

التعريف :-

١ - القبالة بالفتح: الكفالة وهي مصدر قبل فلانا: إذا كفله ويقال: قبل بالضم إذا صار قبيلاً: أي كفيلًا، وتطلق القبالة على الصك الذي يكتب فيه الدين، ونحوه <sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح: أن يدفع السلطان أو نائبه صقعا أو بلدة أو قرية إلى رجل مدة سنة مقاطعة ببال معلوم يؤديه إليه عن خراج أرضها، وجزية رؤوس أهلها إن كانوا أهل ذمة، ويكتب له بذلك كتابا <sup>(٢)</sup>.

وعرفه ابن الأثير بأنه: أن يتقبل بخراج أو جباية أكثر مما أعطى <sup>(٣)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة :

الإقطاع :

٢ - الإقطاع من قطع له، وأقطع له، واستقطعه: سأل أن يقطع له فقطع .

(١) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ١٠/٤، ولسان العرب، وابن عابدين ١٤٥/٤ .

(٢) الزنج شرح كتاب الخراج لأبي يوسف ٣/٢ .

(٣) النهاية في غريب الحديث ١٠/٤ .

(١) حاشية ابن عابدين ٣٩٢/٣ .

(٢) الأحكام السلطانية ص ١٧٦، والخراج لأبي يوسف ٣/٢ .

والأموال لأبي عبيد ٣٧٠، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ١٨٦ .

واسندلوا بأثر من الصحابة أيضا، فعن عبد الرحمن بن زياد: قال: قلت لابن عمر رضي الله عنهما: «إنا نتقبل الأرض فنصيب من ثمارها - يعني الفضل - قال: ذلك الربا العجلان، وروي أن رجلا جاء إلى ابن عباس رضي الله عنهما فقال: أتقبل منك الأبله بياقة ألف، فضر به مائة وصلبه حيا . وروى أبو هلال عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه قال: القبالات حرام، وعن ابن عمر: إنها ربا <sup>(١)</sup>.



السواد ولا غير السواد من البلدان، فإن المتقبل - إذا كان في قبائله فضل عن الخراج - عسف أهل الخراج، وحمل عليهم مالا يجب عليهم، وظلمهم، وأخذهم بما يحف بهم، ليسلم مما يدخل فيه، وفي ذلك وأمثاله خراب البلاد، وهلاك الرعية، والمتقبل لا يبالي بهلاكهم لصلاح أمره، ولعله أن يستفضل بعد ما يتقبل به فضلا كبيرا، ولا يمكنه ذلك إلا بشدة منه على الرعية، وضرب لهم شديد، وإقامته لهم في الشمس، وتعليق الحجارة في الأعناق، وعذاب عظيم ينال أهل الخراج منه، وهذا مالا يحل، ولا يصلح، ولا يسع، والحمل على أهل الخراج بما لا يجب عليهم من الفساد الذي نهى الله عنه، وإنما أمر الله عز وجل أن يؤخذ منهم العفو، ولا يحل أن يكلفوا فوق طاقتهم، وإنما أكره القبالة لأنني لا آمن أن يحمل هذا المتقبل على أهل الخراج مالم يسبوا بواجب عليهم، فيعاملهم بما وصفت لك، فيضر ذلك بهم، فيخربوا ما عمروا ويدعوه، فينكسر الخراج، فليس يبقى على الفساد شيء، ولن يقل مع الصلاح شيء، إن الله قد نهى عن الفساد <sup>(٢)</sup>، قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ <sup>(٣)</sup>.

(١) الأموال لأبي عبيد ٣٧، والأحكام السلطانية للبلاوي ١٧٦، والنهاية في غريب الحديث لأبي الأثير ١٠/٤ .

(٢) كتاب الخراج ٣/٢ وما بعدها .  
(٣) سورة الأعراف ٥٦/

القبر للحاجة من الكراهة كما إذا كان لا يصل إلى قبر ميتة إلا بوطء قبر آخر.

٣ - وذهب جمهور الفقهاء - الحنفية والشافعية والحنابلة - إلى كراهة الجلوس على القبر، لما روى أبو مرثد الغنوي رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال: لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها<sup>(١)</sup>، وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال النبي ﷺ: «لأن يجلس أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر»<sup>(٢)</sup>.

وذهب المالكية إلى جواز الجلوس على القبر.

ونص الشافعية والحنابلة على كراهة الاتكاء على القبر، لما روي عن عمارة بن حزم قال: رأي رسول الله ﷺ جالسا على قبر فقال: «يا صاحب القبر، انزل من على القبر لا تؤذ صاحب القبر ولا يؤذيك»<sup>(٣)</sup>، وكذا يكره عند الشافعية الاستناد إليه.

٤ - واتفق الفقهاء على حرمة التخلي على

## قَبْر

التعريف:

١ - القبر: مدفن الإنسان، يقال قبره يقبره ويقبره قبرا ومقبرا: دفنه، وأقبره: جعل له قبرا، والمقبرة، بفتح الباء وضمها: موضع القبور أي موضع دفن الموتى. والقابر: الدافن بيده<sup>(١)</sup>.

ما يتعلق بالقبر من أحكام:  
أ - احترام القبر:

٢ - القبر محترم شرعا توقيرا للميت، ومن ثم اتفق الفقهاء على كراهة وطء القبر والمشى عليه، لما ثبت أن النبي ﷺ «نهى أن توطأ القبور»<sup>(٢)</sup>.

لكن المالكية خصوا الكراهة بها إذا كان مسنما، كما استثنى الشافعية والحنابلة وطء

(١) حديث: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها» أخرجه مسلم (٦٦٨/٢).

(٢) حديث: «لأن يجلس أحدكم على جرة...» أخرجه مسلم (٦٦٧/٢).

(٣) حديث عمارة بن حزم «رأى رسول الله ﷺ جالسا على قبر...» أخرجه الترمذي (٣٥٩/٣) من حديث جابر بن عبد الله، وقال: حديث حسن صحيح.

(١) لسان العرب، وتلخيص الأسماء واللغات، والغريب.

(٢) حديث: «نهى أن توطأ القبور»

أخرجه الترمذي (٣٥٩/٣) من حديث جابر بن عبد الله،

وقال: حديث حسن صحيح.

الحنابلة إلى أنه يستحب توسيع القبر وتعميقه قدر قامة وبسطة، والمراد قامة رجل معتدل يقوم ويبسط يده مرفوعة، فقد أوصى عمر رضي الله عنه أن يعمق قبره قامة وبسطة. (١)

وقال المالكية: لأحد لأكثره لكن يندب عدم عمقه.

وروي عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: لا تعمقوا قبوري فإن خير الأرض أعلاها وشرها أسفلها. (٢)

وذهب الحنابلة على الصحيح من المذهب إلى أنه يسن تعميق القبر وتوسيعه بلا حد، لقول النبي ﷺ في قتل أحد: «احفروا واعمقوا وأحسنوا» (٣)، ولأن تعميق القبر أنفى لظهور الرائحة التي تستضر بها الأحياء، وأبعد لقدرة الوحش على نبشه وأكد لستر الميت. (٤)

وقال الحنفية: الأحسن أن يكون مقدار قامة، وطوله على طول قدر الميت، وعرضه

القبور، لحديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «لأن أمشي على جرة أو سيف، أو أخصف نعلي برجلي، أحب إلى من أن أمشي على قبر مسلم، وما أبالي أوسط القبور قضيت حاجتي أو وسط السوق» (١)، وزاد الحنابلة حرمة التخلي بينها. وصرح الحنفية بكراهة النوم عند القبر. (٢)

ب - كيفية حفر القبر:

أقل ما يجزي في القبر وأكملة:

٥ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن أقل ما يجزي في القبر حفرة تكتم رائحة الميت وتغرسه عن السباع لعسر نبش مثلها غالباً.

قال البهوتي: لأنه لم يرد فيه تقدير، فيرجع فيه إلى ما يحصل به المقصود.

وقال الحنفية: الأدنى أن يعمق نصف القامة. (٣)

أما الأكل: فذهب الشافعية والأكثر من

(١) روضة الطالبين ١٣٢ / ٢، وكشاف القناع ١٣٤ / ٢.  
(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١ / ٤١٩، ٤٢٩، وحاشية العلوي على الحاشي ٢ / ١٣٠، ١٤٥.  
(٣) حديث: «احفروا واعمقوا وأحسنوا» أخرجه النسائي ٤١ / ٨١ من حديث هشام بن عمر، وأخرجه الترمذي ٢١٣ / ٤ بلفظ مقارب وقال: «حديث حسن صحيح».  
(٤) كشاف القناع ١٣٣ / ٢، والإيضاح ٥٤٥ / ٢، والمفهي ٤٩٧ / ٢.

(١) حديث: «لأن أمشي على جرة أو سيف...» أخرجه ابن ماجه ١ / ٤٩٩، ووجد إسناده المتفرقي في الترغيب (٤ / ٢٨٠).  
(٢) حاشية ابن عابدين ٦٠٦ / ١، وحاشية الدسوقي ١ / ٤٢٨، وروضة الطالبين ٢ / ١٣٩، والفتاوى وعصمة ١ / ٣٤٢، وكشاف القناع ٢ / ١٤٠.  
(٣) حاشية ابن عابدين ١ / ٥٩٩، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١ / ٤٢٩، وروضة الطالبين ٢ / ١٣٢، وكشاف القناع ١٣٤ / ٢.

على قدر نصف طوله<sup>(١)</sup>.

للحد والشق :

٦ - اتفق الفقهاء على أن صفة اللحد هي أن يحفر في أسفل حائط القبر الذي من جهة القبلة مقدار ما يسع الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقوف.

وأما صفة الشق، فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه يحفر في وسط القبر حفرة يوضع الميت فيها ويبنى جانبها باللبن أو غيره ويسقف عليها.

وقال المالكية : الشق هو أن يحفر في أسفل القبر أضيق من أعلاه بقدر ما يسع الميت ثم يغطى فم الشق.

واتفق الفقهاء على أن اللحد أفضل من الشق من حيث الجملة، لقول النبي ﷺ : «اللحد لنا والشق لغيرنا»<sup>(٢)</sup>.

وعن سعد بن أبي وقاص أنه قال في مرض موته : ألدوا لي لحداً وانصبوا على اللبّن نصبا كما صنع برسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>.

قال الحنفية : فإن كانت الأرض رخوة فلا بأس بالشق.

وقال المالكية والشافعية بأفضلية الشق في الأرض غير الصلبة.

وقال الحنابلة : إن كانت الأرض رخوة لا يثبت فيها اللحد شق للحاجة، وإن أمكن أن يجعل فيها اللحد من الجنادل واللبن والحجارة جعل ولم يعدل إلى الشق<sup>(٤)</sup>.

اتخاذ التابوت في الدفن :

٧ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يكره الدفن في التابوت إلا عند الحاجة، وقرق الحنفية بين الرجل والمرأة.

والتفصيل في مصطلح (دفن ف ١١) .

ج - كيفية إدخال الميت القبر ووضعه فيه :

٨ - ذهب الحنفية إلى أنه يستحب أن يدخل الميت من قبل القبلة بأن يوضع من جهتها.

وقال المالكية : إنه لا بأس أن يدخل الميت في قبره من أي ناحية كان والقبلة أولى.

ويرى الشافعية والحنابلة أنه يستحب أن يوضع الميت عند آخر القبر ثم يسلم من قبل رأسه منحدرا.

والتفصيل في مصطلح : (دفن ف ٨)

(١) حاشية ابن عابدين ١ / ٥٩٩، والفتاوى الهندية ١ / ١٦٦ .

(٢) حديث : «اللحد لنا والشق لغيرنا» أخرجه الترمذي (٣ / ٣٥٤) من حديث ابن عباس، وقال : حديث حسن صحيح .

(٣) أثر سعد بن أبي وقاص أنه قال في مرض موته . . . أخرجه مسلم (٢ / ٦٦٥) .

(١) حاشية ابن عابدين على الدر المختار ١ / ٥٩٩، وحاشية الدرر المنثور على الشرح الكبير ١ / ٤١٩، والفتاوى الهندية ١ / ١٦٥، وروضة الطالبين ٢ / ١٣٣، وكشاف النافع ٢ / ١٣٣ .

د- تغطية القبر حين الدفن:

٩- لا خلاف بين الفقهاء في أنه يستحب تغطية قبر المرأة حين الدفن، واختلفوا في تغطية قبر الرجل.  
والتفصيل في مصطلح (دفن ف ١٠) .

هـ- الجلوس عند القبر بعد الدفن:

١٠- قال الطحاوي: يستحب لمن دفن الميت الجلوس عند قبره بقدر ما ينحر جزور ويقسم لحمه.  
والتفصيل في مصطلح (جنازف ٤٥) .

و- دفن أكثر من ميت في القبر:

١١- الأصل أنه لا يدفن أكثر من ميت في القبر الواحد لأن النبي ﷺ كان يدفن كل ميت في قبر وعلى هذا استمر فعل الصحابة ومن بعدهم، إلا للضرورة لقول النبي ﷺ يوم أحد «ادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد»<sup>(١)</sup>.

واختلف الفقهاء في حكم دفن أكثر من ميت في القبر لغير الضرورة.  
فذهب الحنفية والمالكية وبعض الشافعية إلى الكراهة.

وذهب الحنابلة وبعض الشافعية إلى الحرمة.

(١) حديث: «ادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد»

أخرجه الترمذي (٢١١٣ / ٤) من حديث هشام بن عمار، وقال: «حديث حسن صحيح».

قال القليوبي: الكراهة هو ما مشى عليه شيخ الإسلام وغيره واعتمده بعض شيوخنا، واعتمد شيخنا الزياي وشيخنا الرملي أنه حرام ولو مع اتحاد الجنس أو المحرمية أو الصغر، ولو دفن لم ينش<sup>(١)</sup>.

وقد سبق كيفية وضعهم في القبر الواحد في مصطلح (دفن ف ١٤) .

ز- تسنيم القبر وتسطيحه:

١٢- ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن تسنيم القبر- أي جعل التراب مرتفعا عليه كسنام الجمل- مندوب، لما ورد عن سفيان التمار أنه رأى قبر النبي ﷺ مسنأ<sup>(٢)</sup>.

قال المالكية والحنابلة: يرفع قدر شبر. وقال الحنفية: قدر شبر أو أكثر شيئا قليلا.

وقال البهوتي: ليعرف أنه قبر فيتوقى، ويرحم على صاحبه، وقد روي عن جابر «أن النبي ﷺ رفع قبره عن الأرض قدر شبر»<sup>(٣)</sup>، وعن القاسم بن محمد قال: دخلت على عائشة فقلت: يأماء، اكشفي

(١) الاختيار لتعليل المختار ١ / ٩٦، وحاشية ابن عابدين ١ / ٥٩٨، وحاشية الدسوقي ١ / ٤٢٢، والقليوبي وعميرة ١ / ٣٤١، ٣٤٢، وكشاف القناع ٢ / ١٤٣.

(٢) حديث سفيان التمار أنه رأى قبر النبي ﷺ مسنأ أخرجه البخاري (فتح الباري ٣ / ٢٥٥) .

(٣) حديث جابر: «أن النبي ﷺ رفع قبره عن الأرض قدر شبر» أخرجه البهقي (٤١٠ / ٢) ووجه إرساله .



لى عن قبر النبي ﷺ وصاحبه رضي الله عنهما، فكشفت لى عن ثلاثة قبور، لا مشرفة ولا لاطئة، مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء<sup>(١)</sup>.

قال المالكية: وإن زيد على التسييم أي من حيث كثرة التراب بحيث يكون جرما مسنما عظيما فلا بأس به.

وصرح الحنابلة بكراهة رفعه فوق شبر لحديث أبي الهياج الأسدي قال: قال لي علي ابن أبي طالب: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: أن لاتدع تمثالا إلا طمسته، ولا قبرا مشرفا إلا سويته»<sup>(٢)</sup>.

قالوا: والمشرف مرفع كثيرا، يدلل ما سبق عن القاسم بن محمد «لا مشرفة ولا لاطئة» وعند المالكية قول ضعيف بكراهة التسييم ونذب التسطيح، أي يجعل عليه سطح كالمصطبة ولكن لا يسوى ذلك السطح بالأرض بل يرفع كثير، وقيل يرفع قليلا بقدر ما يعرف.

وزهد الشافعية إلى أن تسطیح القبر

(١) حديث القاسم بن محمد: «دخلت على عائشة...»

أخرجه أبو داود (٥٣٩/٣)، والحاكم (٣٦٩/١)، وصححه ووافقه الذهبي. والمشرقة: المرتفعة غاية الارتفاع، واللاطئة: المنسوبة على وجه الأرض. والمبطوحة: المسواة المبسوطة على الأرض، قاله ابن الملك: (معون الميسود ٣٩/٩) نشر دار الفكر.

(٢) حديث أبي الهياج عن علي أنه قال له: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ...» أخرجه مسلم (٦٦٦/٢).

أفضل من تسنيمه<sup>(١)</sup>.

١٣ - ونص الشافعية والحنابلة على أنه إذا مات المسلم في بلاد الكفار فلا يرفع قبره بل يخفى لئلا يتعرضوا له.

قال البهوتي: تسوية قبر المسلم بالأرض وإخفاؤه بدار الحرب أولى من إظهاره وتسنيمه، خوفا من أن ينش فيمثل به<sup>(٢)</sup>.

ح - تطيين القبر وتخصيصه والبناء عليه:

١٤ - صرح الحنفية والشافعية والحنابلة بأنه يسن أن يرش على القبر بعد الدفن ماء، لأن النبي ﷺ فعل ذلك بقبر سعد بن معاذ<sup>(٣)</sup>، وأمر به في قبر عثمان بن مظعون<sup>(٤)</sup>.

وزاد الشافعية والحنابلة: أن يوضع عليه حصي صغار، لما روى جعفر بن محمد عن أبيه «أن النبي ﷺ رش على قبر ابنه إبراهيم ووضع عليه حصباء»<sup>(٥)</sup>، ولأن ذلك

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٦٠١، وحاشية الدرر على الشرح الكبير ١/ ٤١٨، وحاشية العدوي على المحرر ٢/ ١٢٩، وروضة الطالبين ٢/ ١٣٦، ١٣٧، والقلوب وصيرة على شرح المحلل ١/ ٣٤١، وكشاف القناع ٢/ ١٣٨.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) حديث: «أن رسول الله ﷺ رش على قبر سعد بن معاذ» أخرجه ابن ماجه (٤٩٥/١)، وصنف إسناده البوصيري في مصابح الزجاجة (١/ ٢٧٤).

(٤) حديث: «أن النبي ﷺ أمر يرش على قبر عثمان بن مظعون» أخرجه البيهقي (كشف الأستار ١/ ٣٩٧)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٥/ ٣): «رجال موثقون إلا أن شيخ البيهقي محمد بن عبد الله لم يعرفه».

(٥) حديث: «أن النبي ﷺ رش على قبر ابنه إبراهيم» أخرجه البيهقي (٤١١/٣) معضلا.

رسول الله ﷺ أن يخصص القبر وأن يقعد عليه وأن يبنى عليه<sup>(١)</sup>.

قال المحلي: التخصيص التبييض بالجلس وهو الجير.

قال عميرة: وحكمة النهي التزين، وزاد إضاعة المال على غير غرض شرعي<sup>(٢)</sup>.

١٧ - وذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى كراهة البناء على القبر في الجملة، لحديث جابر: «نهى رسول الله ﷺ أن يخصص القبر وأن يبنى عليه»<sup>(٣)</sup>.

وسواء في البناء بناء قبة أم بيت أم غيرها. وقال الحنفية: يحرم لو للزينة، ويكره لو للإحكام بعد الدفن.

وفي الإمداد من كتب الحنفية: واليوم اعتادوا التسليم بالبن صيانة للقبر عن النش ورأوا ذلك حسنا، وقال عبد الله بن مسعود: ما رأى المسلمون حسنا فهو عند الله حسن.

ونص المالكية والشافعية على حرمة البناء في المقبرة المسبلة وجوب هدمه. قال المالكية: إلا إذا كان يسيرا للتمييز.

أثبت له وأبعد لدروسه، وأمنع لثوابه من أن تذهبه الرياح.

قال الشافعية: ويحرم رشه بالماء النجس، ويكره بقاء الورد<sup>(٤)</sup>.

١٥ - واختلف الفقهاء في تطيين القبر، فذهب الحنفية - في المختار - والحنابلة إلى جواز تطيين القبر، ونقل الترمذي عن الشافعي أنه لا بأس بالتطيين.

قال النووي: ولم يذكر ذلك جماهير الأصحاب.

ودليل الجواز قول القاسم بن محمد في وصف قبر النبي ﷺ وقبر صاحبيه «مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء»<sup>(٥)</sup>.

وذهب المالكية وإمام الحرمين والغزالي من الشافعية إلى كراهة تطيين القبر.

قال الدسوقي: أكثر عباراتهم في تطيينه من فوق، ونقل ابن عاشر عن شيخه أنه يشمل تطيينه ظاهرا وباطنا<sup>(٦)</sup>.

١٦ - واتفق الفقهاء على كراهة تخصيص القبر، لما روى جابر رضي الله تعالى عنه «نهى

(١) حاشية ابن عابدين على الدر المختار ١/ ٦٠١، وحاشية القليوبي وعميرة على المحل ١/ ٣٥١، وروضة الطالبين ١٣٦/ ٢، وكشاف القناع ٢/ ١٣٨.

(٢) حديث القاسم بن محمد تقدم ترجمته ف ١٢.

(٣) حاشية ابن عابدين ١/ ٦٠١، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ٤٢٤، وحاشية القليوبي ١/ ٣٥٠، وروضة الطالبين ٢/ ١٣٦، وكشاف القناع ٢/ ١٣٨.

(١) حديث جابر: «نهى رسول الله ﷺ أن يخصص القبر...» أخرجه مسلم (٢/ ٦٦٧).

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ٦٠١، وحاشية الدسوقي ١/ ٤٢٤.

وحاشية القليوبي وعميرة ١/ ٣٥٠، وكشاف القناع ٢/ ١٤٠.

(٣) حديث جابر تقدم ترجمته ف ١٦.

عبد الرحمن فقال: انزعه يا غلام فإنما يظله عمله»<sup>(١)</sup>.

ط - تعليم القبر والكتابة عليه:

١٨ - اختلف الفقهاء في تعليم القبر، فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى جواز تعليم القبر بحجر أو خشبة أو نحوهما، لما روي أنه لما مات عثمان بن مظعون أخرج بجنازته، فدفن فأمر النبي ﷺ رجلاً أن يأتيه بحجر فلم يستطع حمله، فقام إليها رسول الله ﷺ وحسر عن ذراعيه فحملها فوضعها عند رأسه، وقال: أتعلم بها قبر أخي، وأدفن إليه من مات من أهلي»<sup>(٢)</sup>.

وذهب الشافعية إلى أنه يندب تعليم القبر بأن يوضع عند رأسه حجر أو خشبة ونحوهما، قال الماوردي: وكذا عند رجله<sup>(٣)</sup>.

١٩ - واختلف الفقهاء أيضاً في الكتابة على القبر، فذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى كراهة الكتابة على القبر مطلقاً لحديث جابر

كما صرح المالكية بحرمته تحويز القبر - بأن يبنى حوله حيطان تحلق به - ووجوب هدم ذلك فيما إذا بُوهِى بالبناء، أو صار مأوى لأهل الفساد، أو في ملك الغير بغير إذنه، قال الدسوقي: البناء على القبر أو حوله في الأراضي الثلاثة - وهي المملوكة له ولغيره بإذن والموات - حرام عند قصد المباهاة وجائز عند قصد التمييز وإن خلا عن ذلك كره.

وعن أحمد روايتان في البناء في المقبرة المسبلة:

رواية بالكراهة الشديدة، لأنه تضيق بلا فائدة واستعمال للمسبلة فيما لم توضع له.

ورواية بالمنع، صوبها البهوتي قائلًا: المنقول في هذا ما سأل أبو طالب عمن اتخذ حجرة في المقبرة، قال: لا يدفن فيها، والمراد لا يختص به وهو كغيره.

وقال الشيخ تقي الدين: من بنى ما يختص به فيها فهو غاصب<sup>(١)</sup>.

وكره أحمد الفسطاط والخيمة على القبر، لأن أبا هريرة «أوصى حين حضره الموت أن لا تضربوا علي فسطاطاً» وقال البخاري في صحيحه «ورأى ابن عمر فسطاطاً على قبر

(١) كشف القناع ٢ / ١٣٩.

(٢) حديث: «لما مات عثمان بن مظعون أخرج بجنازته... أخرجه أبو داود (٣ / ٥٤٣)، وحسنه ابن حجر في التلخيص (٢ / ١٣٣).

(٣) حاشية ابن عابدين ١ / ٦٠١، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١ / ٤٢٥، وروضة الطالبين ٢ / ١٣٦، وحاشية القليوبي على شرح المحلى ١ / ٣٥١، وكشاف القناع ٢ / ١٣٩، ١٣٨ / ٢.

(١) حاشية ابن عابدين ١ / ٦٠١، وحاشية الدسوقي ١ / ٤٢٤، ٤٢٥، وحاشية القليوبي ١ / ٣٥٠، وكشاف القناع ٢ / ١٣٩، والإتصاف ٢ / ٥٤٩ - ٥٥٠.

كانت الحاجة داعية إليه في الجملة، حتى يكره كتابة شيء عليه من القرآن أو الشعر أو إطرء مدح له ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

#### ي - زيارة القبور:

٢٠ - اتفق الفقهاء على أنه يندب زيارة القبور للرجال، لقول النبي ﷺ: «إني كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكركم الآخرة»<sup>(٢)</sup>.

وقد سبق تفصيل أحكام الزيارة في مصطلح (زيارة القبور ف ١)، كما سبق تفصيل أحكام زيارة النبي ﷺ في مصطلح (زيارة النبي ﷺ ف ٢).

#### ك - نبش القبر:

٢١ - اتفق الفقهاء على منع بس القبر إلا لعذر وغرض صحيح، واتفقوا على أن من الأعداء التي تجيز نبش القبر كون الأرض مغصوبة أو الكفن مغصوباً أو سقط مال في القبر، وعندهم تفصيل في هذه الأعداء. واختلفوا فيما يعد عذراً وغرضاً صحيحاً سوى هذه الأعداء، وتفصيل ذلك فيما يلي:

قال: «نهى النبي ﷺ أن يخصص القبر وأن يقعد عليه وأن يبنى عليه وأن يكتب عليه»<sup>(١)</sup>.

قال المالكية: وإن بوهي بها حرم. وقال الدردير: النقش مكروه ولو قرأنا، وينبغي الحرمة لأنه يؤدي إلى امتنانه. وذهب الحنفية والسبكي من الشافعية إلى أنه لا بأس بالكتابة إن احتج إليها حتى لا يذهب الأثر ولا يمتن.

قال ابن عابدين: لأن النبي عنها وإن صح فقد وجد الإجماع العملي بها، فقد أخرج الحاكم النبي عنها من طرق ثم قال هذه الأسانيد صحيحة وليس العمل عليها فإن أئمة المسلمين من المشرق إلى المغرب مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذ به الخلف عن السلف، ويتقوى بما ورد أن رسول الله ﷺ حمل حجراً فوضعها عند رأس عثمان بن مظعون وقال: «أتعلم بها قبر أخي، وأدفن إليه من مات من أهلي»<sup>(٢)</sup>، فإن الكتابة طريق إلى تعرف القبر بها، نعم يظهر أن محل هذا الإجماع العملي على الرخصة فيها ما إذا

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٦٠٦-٦٠٧، وحاشية الدردير على الشرح الكبير ١/ ٤٢٥، حاشية القليوبي وعميرة على المحل ١/ ٣٥٠، وروضة الطالبين ٢/ ١٣٦، وكشاف القناع ١٤٠/ ٢.

(٢) حديث: «إني كنت نهيتكم عن زيارة القبور...» أخرجه مسلم (٢/ ٦٧٢)، وأحمد (٥/ ٣٥٤) من حديث بريدة إلا أن مسلماً ليس في روايته: فزوروها... الخ.

(١) حديث جابر: «نهى النبي ﷺ أن يخصص القبر...» أخرجه مسلم (٢/ ٦٦٧) دون قوله: «وأن يكتب عليه»، فهو عند الترمذي (٣/ ٣٥٩).

(٢) حديث: «أن رسول الله ﷺ حمل حجراً فوضعها على رأس عثمان ابن مظعون...» تقدم ترجمته ١٨.

الثالثة: إن نسي معه مال لغيره ولو قل، أو له وشح الوارث وكان له بال إن لم يتغير الميت، وإلا أجبر غير الوارث على أخذ القيمة أو المثل ولا شيء للوارث.

الرابعة: عند الضرورة في دفن غيره فينبش.

الخامسة: عند إرادة نقله عند توافر شروط النقل<sup>(١)</sup>.

وأجاز الشافعية النيش للضرورة فقط، ومن الضرورة عندهم: لو دفن بلا غسل فيجب نبشه تداركا لغسله الواجب مالم يتغير.

قال النووي: وللصلاة عليه، فإن تغير وخشي فساد لم يميز نبشه لما فيه من انتهاك حرمة.

ولو دفن في أرض أو ثوب مغصوبين، فيجب نبشه وإن تغير ليرد كل على صاحبه إذا لم يرض ببقائه، وفي الثوب وجه أنه لا يجوز النيش لرده لأنه كالتالف فيعطى صاحبه قيمته.

ولو وقع في القبر مال فيجب نبشه لأخذه، قال النووي: هكذا أطلقه أصحابنا، وقيد أبو إسحاق الشيرازي الوجوب بالطلب

فمن العذر عند الحنفية تعلق حق الأدمي به كأن تكون الأرض مغصوبة أو أخذت بشفعة أو سقط في القبر متاع أو كفن بثوب مغصوب، أو دفن معه مال، قالوا: ولو كان المال درهما، أما لو تعلق به حق الله تعالى كما إذا دفن بلا غسل أو صلاة أو وضع على غير يمينه أو إلى غير القبلة فإنه لا ينبش بعد إهالة التراب<sup>(١)</sup>.

واستثنى المالكية من منع النيش خمس مسائل:

الأولى: أن يكون الكفن مغصوبا سواء من الميت أو غيره فينبش إن أبي ربه أخذ قيمته ولم يتغير الميت.

الثانية: إذا دفن في ملك غيره بدون إذنه، وعندهم في ذلك أقوال.

قال ابن رشد: للمالك إخراجه مطلقا سواء طال الزمن أم لا.

وقال للرخمي: له إخراجه إن كان بالفور، وأما مع الطول فليس له إخراجه وجبر على أخذ القيمة.

وقال ابن أبي زيد: إن كان بالقرب فله إخراجه، وإن طال فله الانتفاع بظاهر الأرض ولا يخرجها.

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ٤٢٨، والحارثي على مختصر خليل ٢/ ١٤٤ - ١٤٥.

(١) حاشية ابن عابدين على الدر المختار ١/ ٦٠٢، وفتح القدير ١/ ٤٧٢ ط الألفية ١٣١٥ هـ.

روى سعيد عن شريح بن عبيد الحضرمي «أن رجلا قبرا صاحبا لهم لم يغسلوه، ولم يجدوا له كفنا، ثم لقوا معاذ بن جبل فأخبروه فأمرهم أن يخرجوه من قبره ثم غسل وكفن وحط وصلي عليه»، ولو كفن بحرير هل ينش؟ فيه وجهان: قال في الإنصاف: الأولى عدم نبشه احتراماً له.

ومن النيش للغرض الصحيح تحسين الكفن، لحديث جابر قال: «أتى النبي ﷺ عبد الله بن أبي بن سلول بعدما أدخل حفرة فأمربه فأخرج فوضعه على ركبته ونفث عليه من ريقه وألبسه قميصه»<sup>(١)</sup>، ودفنه في بقعة خير من بقلته التي دفن فيها فيجوز نبشه لذلك، ولمجاورة صالح لتعود عليه بركته وكإفراده في قبر عمن دفن معه، لقول جابر: «دفن مع أبي رجل فلم تطب نفسي حتى أخرجته، فجعلته في قبر على حدة» وفي رواية «كان أبي أول قتيل، يعني يوم أحد، ودفن معه آخر في قبر، ثم لم تطب نفسي أن أتركه مع الآخر، فاستخرجته بعد ستة أشهر، فإذا هو كيوم وضعته خفية غير أدنيه»<sup>(٢)</sup>.  
ولو دفن في مسجد ونحوه كمدرسة ورباط

فنعند عدم السطلب يجوز ولا يجب، قال القليوبي: وهو المعتمد، ولو بلغ مال نفسه حرم نبشه وشق جوفه لإخراجه ولو أكثر من الثلث ولو في مرض موته، أو مال غيره فكذلك إن لم يطلبه صاحبه أو ضمنوه لصاحبه وإلا وجب.

ولو دفن لغير القبلة فيجب نبشه وتوجيهه للقبلة ما لم يتغير.

ولو دفنت امرأة حامل رجي حياة جنينها فتنبش ويشق جوفها.  
ولو دفن في مسجد فينبش مطلقاً ويخرج منه<sup>(١)</sup>.

وأجاز الحنابلة نبش القبر لتدارك الواجب وللغرض الصحيح.

فمن النيش لتدارك الواجب ما لو دفن قبل الغسل فيلزم نبشه ويغسل تداركاً لواجب الغسل، ما لم يخف تفسخه أو تغيره.

ولو دفن لغير القبلة أيضاً ينبش ويوجه إليها تداركاً لذلك الواجب.

ولو دفن قبل الصلاة عليه ينبش ويصل عليه، ليوجد شرط الصلاة وهو عدم الحائل، وقال ابن شهاب والقاضي: لا ينبش ويصل على القبر لإمكانها عليه.

ولو دفن قبل تكفينه يخرج ويكفن، لما

(١) حديث جابر: «أتى النبي ﷺ عبد الله بن أبي بن سلول... أخرجه البخاري (فتح الباري ٣/ ٢١٤) ومسلم (٤/ ٢١٤٠).

(٢) قوله: «دفن مع أبي رجل، فلم تطب نفسي... أخرجه البخاري (فتح الباري ٣/ ٢١٤)، وروايتيه.

(١) القليوبي وعميرة ١/ ٣٥٢.

لربه وإلا فلا ينش، وإن بلغ مال الغير بإذن ربه أخذ إذا بلي الميت، لأن مالكه هو المسلط له على ماله بالإذن له، ولا يعرض للميت قبل أن يبلى.

وإن بلغ مال نفسه لم ينش قبل أن يبلى، لأن ذلك استهلاك لمال نفسه في حياته أشبه ما لو أتلفه إلا أن يكون عليه دين فينبش ويشق جوفه فيخرج ويوفى دينه، لما في ذلك من المبادرة إلى تبرئة ذمته من الدين<sup>(١)</sup>.

ل - قراءة القرآن على القبر:

٢٢ - اختلف الفقهاء في قراءة القرآن على القبر، فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا تكسر قراءة القرآن على القبر بل تستحب، لما روى أنس مرفوعاً قال: «من دخل المقابر فقرأ فيها يس خفف عنهم يومئذ، وكان له بعددهم حسنات»<sup>(٢)</sup>، وصح عن ابن عمر أنه أوصى إذا دفن أن يقرأ عنده بفاتحة البقرة وخاتمتها.

قال الشافعية: يقرأ شيئاً من القرآن.

قال القليوبي: وما ورد عن السلف أنه من قرأ سورة الإخلاص إحدى عشرة مرة وأهدى

فينش ويخرج تداركاً للعمل بشرط الواقف لتعين الواقف الجهة لغير ذلك.

وإن دفن في ملك غيره بلا إذن ربه، فللمالك إلزام دافنه بنقله ليفرغ له ملكه عما شغله به بغير حق، قالوا: والأولى للمالك تركه حتى يبلى لما فيه من هتك حرمة.

وإن وقع في القبر ماله قيمة عرفاً أو رماء ربه فيه نش وأخذ ذلك منه، لما روي وأن المغيرة بن شعبة وضع خاتمه في قبر النبي ﷺ ثم قال خاتمي، فدخل وأخذه، وكان يقول: أنا أقربكم عهداً برسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>، قال أحمد: إذ اتسي الحفار مسحاته في القبر جاز أن ينش.

وإن كفن بثوب غصب وطلبه ربه لم ينش ورغم ذلك من تركته، لإمكان دفع الضرر مع عدم هتك حرمة، فإن تعذر الغرم لعدم تركه ينش القبر وأخذ الكفن إن لم يتبرع وارث أو غيره ببذل قيمة الكفن وإن بلغ مال غيره بغير إذنه وكان مما تبقى ماليته كخاتم وطلبه ربه لم ينش ورغم ذلك من تركته صونا لحرمة مع عدم الضرر، فإن تعذر الغرم ينش القبر وشق جوفه إن لم يتبرع وارث أو غيره ببذل قيمة المال

(١) كشف القناع ٢ / ٨٦، ٨٧، ١٤٥.

(٢) حديث أنس: «من دخل المقابر فقرأ فيها...»

أورده الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (١٠ / ٣٧٣) وعزاه إلى عبد العزيز صاحب الحلال.

(٣) حديث: وأن المغيرة بن شعبة وضع خاتمه في قبر النبي ﷺ. أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢ / ٣٠٢)، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (قسم السيرة - ص ٥٨٢) هذا حديث مقطوع.

ثوابها إلى الجبانة غفر له ذنوب بعدد الموتى فيها.

وروى السلف عن علي رضي الله عنه أنه يعطى له من الأجر بعدد الأموات.

قال ابن عابدين نقلاً عن شرح اللباب: ويقرأ من القرآن ما تيسر له من الفاتحة وأول البقرة إلى المفلحون وآية الكرسي، وآمن الرسول، وسورة يس، وتبارك الملك، وسورة التكاثر والإخلاص اثنتي عشرة مرة أو إحدى عشرة أو سبعا أو ثلاثاً.

وقال البهوتي: قال السامري يستحب أن يقرأ عند رأس القبر بفاتحة البقرة وعند رجليه بخاتمها.

وصرح الحصكفي بأنه لا يكره إجلاس القارئ عند القبر، قال: وهو المختار.

وذهب المالكية إلى كراهة القراءة على القبر، لأنه ليس من عمل السلف، قال السديد: المتأخرون على أنه لا بأس بقراءة القرآن والذكر وجعل ثوابه للميت ويحصل له الأجر إن شاء الله.

لكن رجح الدسوقي الكراهة مطلقاً<sup>(١)</sup>.

م - الصلاة على القبر:

٢٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز الصلاة على قبر الميت في الجملة، على تفصيل وخلاف ينظر في مصطلح: (جناز) ف (٣٧).

ن - تقبيل القبر واستلامه:

٢٤ - اختلف الفقهاء في حكم تقبيل القبر واستلامه.

فذهب الحنفية والمالكية إلى منع ذلك وعده من البدع.

وذهب الشافعية والحنابلة إلى الكراهة.

قال الشافعية: إن قصد بتقبيل الأضرحة التبرك لم يكره.

وقال البهوتي من الحنابلة: وذلك كله من البدع<sup>(١)</sup>.



(١) يرفقه عمودية في شرح طريقة عملية ١/ ٢٦٧ ط مصطفى الحلبي ١٣٤٨ هـ، الدخيل لابن الحاج ١/ ٢٥٦ ط مصطفى الحلبي ١٩٦٠ م، وحاشية الجمل على شرح التلخيص ٢/ ٢٠٦، وكشاف الفتاوى ٢/ ١٤٠

(١) حاشية ابن عابدين على الدر المختار ١/ ٦٠٥، ٦٠٧، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ٤٣٣، والفتاوى وعميرة على شرح الحلبي ١/ ٣٥٦، وكشاف الفتاوى ١٤٧/ ٢



تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَفْقِصُ وَيَبْسُطُ﴾<sup>(١)</sup> وقوله: ﴿ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾<sup>(٢)</sup> فإنه تحوز بالقبض عن الإعدام، لأن المقبوض من مكان يخلو منه عمله كما يخلو المحل عن الشيء إذا عليم<sup>(٣)</sup>.

## قَبْضُ

التعريف:

وفي الاصطلاح: هو حيازة الشيء والتمكن منه، سواء أكان عما يمكن تناوله باليد أم لم يمكن<sup>(٤)</sup>، قال الكاساني: معنى القبض هو التمكن والتخلي وارتفاع الموانع عرفاً وعادة حقيقة<sup>(٥)</sup>، وقال العز بن عبد السلام: قولهم قبضت الدار والأرض والعبد والبعر يريدون بذلك الاستيلاء والتمكن من التصرف<sup>(٦)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - التقبذ:

٢ - يطلق الفقهاء كلمة (التقبذ) بمعنى الإقباض والتسليم إذا كان الشيء المعطى نقوداً، ففي المصباح المنير: نقذت الرجل

١ - من معاني القبض لغة: تناول الشيء بجميع الكف، ومنه قبض السيف وغيره، ويقال: قبض المال، أي أخذه، وقبض اليد على الشيء، أي جمعها بعد تناوله. ومن معانيه: الإمساك عن الشيء، يقال: قبض يده عن الشيء أي جمعها قبل تناوله، وذلك إمساك عنه، ومنه قيل لإمساك اليد عن البذل والعطاء: قبض.

ويستعار القبض لتحصيل الشيء وإن لم يكن فيه مراعاة الكف، نحو: قبضت الدار والأرض من فلان: أي حزتها، ويقال: هذا الشيء في قبضة فلان، أي في ملكه وتصرفه، وقد يكتنى بالقبض عن الموت. فيقال: قبض فلان، أي مات، فهو مقبوض<sup>(١)</sup>. قال العز بن عبد السلام: وأما قوله

(١) سورة البقرة / ٢٤٥

(٢) سورة الفرقان / ٤٦

(٣) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز للزم بن عبد السلام ص ١٠٦

(٤) القوانين الفقهية لابن جزي ص ٣٢٨ ط. الدار العربية للكتاب، والبهجة / ١٦٨، وبيارة على العاصمية ١٤٤/٢،

وحديد ابن عرفة وشرحه للروايع ص ٤١٥

(٥) بدائع الصنائع ١٤٨/٥

(٦) الإشارة إلى الإيجاز للزم بن عبد السلام ص ١٠٦

(١) الصحاح للجوهري، وفرادات الراغب الأصفهاني، وبصائر ذوي التمييز للفيروز آبادي ٤ / ٢٨٨، والمصباح المنير، وجمع مقاييس اللغة، والمغرب للمطري.

لا تَمُّ هبة ولا صدقة ولا حبس إلا بالحياة<sup>(١)</sup>، أي إلا بالقبض، وقال التسولي: الحوزُ وضع اليد على الشيء المحوز<sup>(٢)</sup>، وقال الحسن بن رحال: الحوز والقَبْضُ شيء واحد<sup>(٣)</sup>.

ب - أما الحياة بالمعنى الأخص عند المالكية فمعرفها أبو الحسن المالكي بقوله: الحياة هي وضع اليد والتصرف في الشيء المحوز كنصرف المالك في ملكه بالبناء والغرس والهدم وغيره من وجوه التصرف<sup>(٤)</sup>، وقال الخطاب: الحياة تكون بثلاثة أشياء، أضعفها: السكنى والأزراع، ويليها: الهدم والبناء والغرس والاستئلال. ويليها: التفويت بالبيع والهبة والصدقة والنحلة والعق والكتابة والتدبير والوطء وما أشبه ذلك مما لا يفعله الرجل إلا في ماله<sup>(٥)</sup>.

والقبض مرادف للحياة بالمعنى الأعم.

### ج - اليد:

٤ - يستعمل الفقهاء كلمة (اليَد) بمعنى

الدرهم، بمعنى أعطيته... فانتقدوا، أي قبضها<sup>(١)</sup>. وقال القاضي عياض: النَقْدُ خلاف الدين والقرض<sup>(٢)</sup>.

وإنما سُمِّيَ إقباض الدرهم نقداً لتضمنه - في الأصل<sup>(٣)</sup> - تميزها وكشف حالها في الجودة وإخراج الزيف منها من قبل المعطي والأخذ<sup>(٤)</sup>.

أما (بيع النقد) فهو - كما قال ابن جزي - أن يُعْجَلَ الثمن والثمنون<sup>(٥)</sup>.

فكل نقد قبض ولا عكس.

ب - الحياة:

٣ - يقول أهل اللغة: كُلُّ من ضمَّ إلى نفسه شيئاً فقد حازه حوزاً وحياة<sup>(٦)</sup>.

أما في الاصطلاح، فأكثر ما تستعمل هذه الكلمة في مذهب المالكية، وإنهم ليستعملونها في كتبهم بمعنىين أحدهما أعم من الآخر:

أ - أما بالمعنى الأعم فهي إثبات اليد على الشيء والتمكن منه، وهو نفس معنى القبض عند سائر الفقهاء. قال القيرواني:

(١) الرسالة (تحقيق محمد أبو الأضخان) ص ٢٢٨، والتاتبي على تحفة ابن عاصم ١٦٨/١

(٢) شرح التسولي على التحفة ١٦٨/١

(٣) حاشية الحسن بن رحال على شرح تحفة ابن عاصم ١٠٩/١، والقوانين الفقهية ص ٣٢٨

(٤) كفاية الطالب الريساني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني ٣٤٠/٢

(٥) مواهب الجليل ٢٢٢/٦

(١) المصباح المنير والصحاح، وانظر المطلع للجلي ص ٢٣٤.

(٢) مشارق الأنوار للقاضي عياض ٢٣/٢

(٣) القاموس المحيط، ولسان العرب، والمطلع ص ٢٦٥

(٤) معجم مقاييس اللغة، ولسان العرب

(٥) القوانين الفقهية ص ٢٥٤

(٦) الصحاح للجوهري، الكليات للكنزي ١٨٧/٢ ط. دمشق

وقيد الشافعية: ذلك بما إذا كان العقار غير معتبر فيه تقدير، أما إذا كان معتبراً فيه - كما إذا اشترى أرضاً مذارعة - فلا تكفي التخلية والتمكين، بل لا بدّ مع ذلك من الذرع<sup>(١)</sup>.

كما اشترط الحنفية أن يكون العقار قريباً، فإن كان بعيداً فلا تعتبر التخلية قبضاً، وهو رأى صاحبين وظاهر الرواية والمعتمد في المذهب، خلافاً لأبي حنيفة، فإنه لم يعتبر القرب والبعد، واستظهر ابن عابدين أن المراد بالقرب في الدار بأن تكون في البلد، ثم إنهم نصّوا على أن العقار إذا كان له قفل، فيكفي في قبضه تسليم المفتاح مع تخلّيته، بحيث ينهي له فتحه من غير تكلف<sup>(٢)</sup>.

وقد ألحق الحنفية والشافعية والحنابلة الثمر على الشجر بالعقار في اعتبار التخلية مع ارتفاع الموانع قبضاً له، لحاجة الناس إلى ذلك وتعارفهم عليه<sup>(٣)</sup>.

ب - كيفية قبض المنقول:  
٧ - اختلف الفقهاء في كيفية قبض المنقول

حوز الشيء والمكنة من استعماله والانتفاع به، فيقولون: بينة ذي اليد في التّاج مقدمة على بينة الخارج<sup>(١)</sup>، ويريدون بذي اليد الحائز المتضع، جاء في المدونة: قلت: أرايت لو أنّ سلعة في يدي ادّعى رجل أنها له، وأقام البينة، وادّعت أنها لي، وهي في يدي، وأقمتُ البينة؟ قال لي مالك: هي للذي في يده إذا تكافأت البيتان<sup>(٢)</sup>.  
والصلة أن اليد تدل على القبض.

الأحكام المتعلقة بالقبض:

كيفية القبض:

٥ - تختلف كيفية قبض الأشياء بحسب اختلافها في نفسها، وهي في الجملة نوعان: عقار ومنقول.

أ - كيفية قبض العقار:

٦ - اتفق الفقهاء على أن قبض العقار يكون بالتخلية والتمكين من اليد والتصرف. فإن لم يتمكن منه بأن منعه شخص آخر من وضع يده عليه، فلا تعتبر التخلية قبضاً<sup>(٣)</sup>.

(١) مجلة الأحكام العدلية م. ١٧٥٩، وجامع التصيلين ١/ ١٠٧

(٢) المدة ١٣/ ٣٧

(٣) رد المحتار ٤/ ٥٦١ وما بعدها، م ٢٦٣ من المجلة العدلية م ٤٣٥ من مرشد الحيران، روضة الطالبين ٣/ ٥١٥، مغني المحتاج ٢/ ٧١، المجموع شرح للذهب ٩/ ٣٧٦، منح الجليل ٢/ ٦٨٩، مواهب الجليل ٤/ ٤٧٧، كشف القناع ٢/ ٣٠٢ ط. انصار السنة المحمدية، المفتي ٤/ ٣٣٣، ٥٩٦/٥ ط. المنار ١٣١٧ هـ

(١) مغني المحتاج ٢/ ٧٣٢، روضة الطالبين ٣/ ٥١٧  
(٢) رد المحتار ٤/ ٥٦١ وما بعدها ط. الحلبي، والفتاوى الهندية ٣/ ١٦ وما بعدها، والحموي على الأشياء والنظائر ١/ ٣٢٧، وانظر م. ٢٧٠، ٢٧١ من المجلة العدلية م ٤٣٥، ٤٣٦ من مرشد الحيران  
(٣) شرح معاني الآثار ٤/ ٣٦، والمفتي ٤/ ٣٣٣، ط. المنار وقواعد الأحكام لابن عبد السلام ٢/ ٨١، ١٧٢

فذهب جمهور الفقهاء إلى التفريق بين المنقولات فيما يعتبر قبضاً لها، حيث إن بعضها يتناول باليد عادةً وبعضها الآخر لا يتناول، وما لا يتناول باليد نوعان، أحدهما: لا يعتبر فيه تقدير في العقد، والثاني: يعتبر فيه، فتحصل لديهم في المنقول ثلاث حالات:

#### الحالة الأولى:

٨ - أن يكون مما يتناول باليد عادة، كالنقد والثياب والجواهر والحلي وما إليها، وقبضه يكون بتناوله باليد عند جمهور الفقهاء من الشافعية والمالكية والحنابلة<sup>(١)</sup>.

#### الحالة الثانية:

٩ - أن يكون مما لا يعتبر فيه تقدير من كيل أو وزن أو ذرع أو عدد، إما لعدم إمكانه وإما مع إمكانه، لكنه لم يراعَ فيه، كالأمتعة والعروض والدواب والصبرة جزافاً، وفي هذه الحالة تختلف المالكية مع الشافعية والحنابلة في كيفية قبضه على قولين:

أحدهما للمالكية: وهو أنه يرجع في قبضه إلى العرف<sup>(٢)</sup>.

والثاني للشافعية والحنابلة: وهو أن قبضه يكون بنقله وتحويله<sup>(٣)</sup>، واستدلوا على ذلك بالمنقول والعرف، فأما المنقول فما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «كُنَّا نلتقى الركبان فنشتري منهم الطعام جزافاً، فها هنا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى ننقله من مكانه»<sup>(٤)</sup>، وقيسَ على الطعام غيره<sup>(٥)</sup>، وأما العرف، فلأنَّ أهله لا يعدُّون احتواء اليد عليه قبضاً من غير تحويل، إذ البراجم لا تصلح قراراً له<sup>(٦)</sup>.

#### الحالة الثالثة:

١٠ - أن يكون مما يعتبر فيه تقدير من كيل أو وزن أو ذرع أو عدد، كمن اشترى صبرة حنطة مكايلاً أو متاعاً موازنة أو ثوباً مذارعة أو معدوداً بالعدد، وفي هذه الحالة اتفق الشافعية والمالكية والحنابلة على أن قبضه يكون باستيفائه بما يقدر فيه من كيل أو وزن أو ذرع أو عدد<sup>(٧)</sup>.

(١) مغني المحتاج ٢/ ٧٢، وروضة الطالبين ٣/ ٥١٥، والمغني ٤/ ١١٢، ٣٣٢ ط. دار المنار، وكشاف القناع ٣/ ٢٠٢

(٢) حديث: «كُنَّا نلتقى الركبان...»

أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٨/ ٤) وأصله في البخاري (فتح الباري ٤/ ٣٤٧) وسلم (١١٦١/ ٣) ..

(٣) مغني المحتاج ٢/ ٧٢، والمغني ٤/ ٣٣٢

(٤) المجموع شرح المذهب ٩/ ٢٨٧، والمغني ٤/ ١١٢ .

(٥) مغني المحتاج ٢/ ٧٣، روضة الطالبين ٣/ ٥١٧ وما بعدها..

(١) المجموع للنووي ٩/ ٢٧٦، ومغني المحتاج ٢/ ٧٢، والذخيرة للقرافي ١/ ١٥٢، والمغني ٤/ ٣٣٢، وكشاف القناع ٣/ ٢٠٢  
(٢) شرح الحرشي ٥/ ١٥٨، الشرح الكبير للدردير ٣/ ١٤٥ ط. مصطفى عماد.

واشترط الشافعية بالإضافة إلى ذلك نقله وتحويله .

ودليل جمهور الفقهاء على أن قبض المقدرات من المنقولات إنما يكون بتوفيتها بالوحدة القياسية العرفية المراعاة فيها من الكيل أو الوزن أو الذرع أو العد فهو ما روي عن النبي ﷺ أنه «نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان، صاع البائع وصاع المشتري»<sup>(١)</sup>، وقوله ﷺ: «من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يكتماله»<sup>(٢)</sup>، فدل ذلك على أنه لا يحصل فيه القبض إلا بالكيل، فتعمن فيا يقدر بالكيل الكيل، وقيس عليه الباقي<sup>(٣)</sup>.

١١ - وقال الحنفية: قبض المنقول يكون بالتناول باليد أو بالتخلية على وجه التمكين<sup>(٤)</sup>.

- = فتح العزيز ٤٤٨/٨، قواعد الأحكام للحنابلة بن عبد السلام ٨٢/٢، ١٧١ ط. التجارية بمصر، والشرح الكبير للدردير ١٤٤/٣، كشف القناع ٢٠١/٣، ٢٧٢ .
- (١) حديث: «نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان...» أخرجه ابن ماجه (٧٥٠/٢) من حديث جابر، وأشار ابن حجر في التلخيص (٢٧/٣) إلى تضعيف إسناد، ثم أخرجه عن صحابة آخرين، ونقل عن البيهقي أنه قواه طريقه.
- (٢) حديث: «من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يكتماله» أخرجه مسلم (١١٦٠/٣) من حديث ابن عباس.
- (٣) مغني المحتاج ٧٣/٢، المغني لابن قدامة ١١١/٤ ط. دار الفار، وكشاف القناع ٢٠١/٣.
- (٤) لسان المحاكم لابن الشحنة ص ٣١١، وشرح المجلة للأناسي ٢٠٠/٢ وما بعدها، ومجلة الأحكام العدلية م ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥.

جاء في مجلة الأحكام العدلية: «تسليم العروض يكون بإعطائها ليد المشتري أو بوضعها عنده أو بإعطاء الإذن له بالقبض مع إراءتها له»<sup>(١)</sup>.

وجاء في الفتاوى الهندية: رجل باع مكيلاً في بيت مكيلاً أو موزوناً موازنة، وقال: خلّيت بينك وبينه، ودفع إليه المفتاح، ولم يكله ولم يزنه، صار المشتري قابضاً.

وتسليم المبيع هو أن يغلي بين المبيع وبين المشتري على وجه يتمكن المشتري من قبضه بغير حائل، وكذا التسليم في جانب الثمن<sup>(٢)</sup>.

واستدل الحنفية على اعتبار التخلية مع التمكين في المنقولات قبضاً بأن تسليم الشيء في اللغة معناه جعله سالماً خالصاً لا يشاركه فيه غيره، وهذا يحصل بالتخلية، وبأن من وجب عليه التسليم لابد وأن يكون له سبيل للخروج من عهده ما وجب عليه، والذي في وسعه هو التخلية ورفع الموانع، أما الإقباض فليس في وسعه، لأن القبض بالبراجم فعل اختياري للقباض، فلو تعلق وجوب التسليم به لتعذر عليه الوفاء بالواجب، وهذا لا

(١) مجلة الأحكام العدلية م ٢٧٤ .  
(٢) الفتاوى الهندية ١٦ / ٣ .

يجوز<sup>(١)</sup>. وقد وافق أحد في رواية عنه الحنفية على اعتبار التخلية في المقول قبضاً، وذلك لحصول الاستيلاء بالتخلية، إذ هو المقصود بالقبض، وقد حصل بها<sup>(٢)</sup>.

(والضرب الثاني) قبض ما يتوقف جواز قبضه على إذن مستحقه، كقبض المبيع بإذن البائع، وقبض المستام، والقبض بالبيع الفاسد، وقبض الرهون والهبات والصدقات والعواري والودائع، وقبض جميع الأمانات.

(والضرب الثالث) قبض بغير إذن من الشرع ولا من المستحق، وهذا قد يكون مع العلم بتحريمه، كقبض المغصوب، فيأثم الغاصب، ويضمن ما قبضه بغير حق ولا إذن، وقد يكون بغير علم، كمن قبض مالاً يعتقد أنه ماله، فإذا هو لغيره، قال القرافي: فلا يقال إن الشرع إذن له في قبضه، بل عفا عنه بإسقاط الإثم<sup>(٣)</sup>، وعلى ذلك فلا إثم عليه، ولا إباحة فيه، وهو في ضمانه.

#### القبض الحكمي:

١٣ - القبض الحكمي عند الفقهاء يُقام مقام القبض الحقيقي، وإن لم يكن متحققاً حساً في الواقع، وذلك لضرورات ومسوغات

#### تقسيم القبض من حيث المشروعية:

١٢ - قسم العز بن عبد السلام والقرافي القبض كصرف من تصرفات المكلفين من حيث مشروعيته والإذن فيه إلى ثلاثة أضرب<sup>(٣)</sup>.

(الضرب الأول) قبضٌ بمجرد إذن الشرع دون إذن المستحق، وهو أنواع:

منها: قبض ولاة الأمور والحكام الأعيان المغصوبة من الغاصب، وقبضهم أموال المصالح والزكاة وحقوق بيت المال، وقبضهم أموال الغائبين والمحجوسين الذين لا يتمكنون من حفظ أموالهم، وقبضهم أموال المجانين والمحجور عليهم بسفه ونحوهم.

ومنها: قبضٌ من طيرت الريح ثوباً، ثم

(١) بدائع الصنائع ٥ / ٢٤٤.

(٢) المغني ٤ / ١١١ ط، التار، الإصباح لابن حيرة ص ٢٢٤ ط. الطبايع بعلب.

(٣) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ٧١ / ٢ ط. المكتبة التجارية بمصر، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٥٥ وما بعدها. (بناية طه عبد الرؤوف سعد).

(١) شرح تنقيح الفصول ص ٤٥٦.

الذمة إذا استحقَّ المدين قبض مثله من دائته  
بمقدِّر جديد أو بأحد موجبات الدين، فإنه  
يعتبر مقبوضاً حكماً من قبل ذلك المدين ..  
وشواهد ذلك من نصوص الفقهاء عديدة،  
منها:

أ - اقتضاء أحد النقدين من الآخر:

قال ابن قدامة: ويجوز اقتضاء أحد  
النقدين من الآخر، ويكون صرفاً بعين وذمة  
في قول أكثر أهل العلم<sup>(١)</sup>، وقال الأبي  
المالكي: لأنَّ المطلوب في الصرف المناجزة،  
وصرف ما في الذمة أسرع مناجزة من صرف  
المعينات، لأنَّ صرف ما في الذمة ينقضي  
بنفس الإيجاب والقبول والقبض من جهة  
واحدة، وصرف المعينات لا ينقضي إلا  
بقبضهما معاً، فهو معرض للعدول، فصرف  
ما في الذمة أولى بالجواز<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا على ذلك بحديث ابن عمر  
رضي الله عنهما قال: «كنت أبيع الإبل  
بالبيع، فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم وأبيع  
بالدراهم وأخذ الدنانير، أخذ هذه من هذه،  
وأعطي هذه من هذه، فأتيت رسول الله ﷺ  
فسألت عن ذلك، فقال: لا بأس أن

تقتضي اعتباره تقديراً وحكماً، وترتيب أحكام  
القبض الحقيقي عليه، وذلك في حالات  
ثلاث:

الحالة الأولى: عند إقباض المنقولات  
بالتخلية مع التمكين في مذهب الحنفية، ولو  
لم يقبضها الطرف الآخر حقيقة، حيث إنهم  
يعدون تناولها باليد قبضاً حقيقياً، والقبض  
بالتخلية قبضاً حكماً، بمعنى أنَّ الأحكام  
المرتبة عليه كأحكام القبض الحقيقي<sup>(١)</sup>.

الحالة الثانية: إذا وجب الإقباض  
واتحدت يد القابض والمقبض وقع القبض  
بالنية<sup>(٢)</sup>، قال القرافي: ومن الإقباض أن  
يكون للمدين حق في يد رب الدين، فيأمره  
بقبضه من يده لنفسه، فهو إقباض بمجرد  
الإذن، ويصير قبضه له بالنية، كقبض الأب  
من نفسه لنفسه مأل ولده إذا اشتراه منه<sup>(٣)</sup>.

الحالة الثالثة: اعتبار الدائن قابضاً حكماً  
وتقديراً للدين إذا كانت ذمته مشغولة  
بمثله<sup>(٤)</sup> للمدين، وذلك لأن المال الثابت في

(١) بدائع الصنائع ٢٤٤/٥، مع ٢١٣، ٤٦٢ من مجلة الأحكام  
المعدلية، وروى المختار ٥٦١/٤، ودرر الحكماء شرح مجلة  
الأحكام المعدلية لعل جلد ٢/٢١٧.

(٢) تنقيح الفصول وشرحه للقرافي ص ٤٥٦، وانظر قواعد الأحكام  
للمزني عبد السلام ٧٢/٢ (ط). المكتبة التجارية الكبرى  
بمصر.

(٣) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٥٦.

(٤) أي بمثله في الجنس والصفة ووقت الأداء.

(١) المغني لابن قدامة ٥٤/٤ (ط). مكتبة الرياض الحديثة.

(٢) شرح الأبي عل صحيح مسلم ٣٦٤/٤.

تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء»<sup>(١)</sup>.

قال الشوكاني: فيه دليل على جواز الاستبدال عن الثمن الذي في الذمة بغيره، وظاهره أنها غير حاضرين جميعاً، بل الحاضر أحدهما وهو غير اللازم، فدلّ على أنّ ما في الذمة كالحاضر<sup>(٢)</sup>.

#### ب - المقاصة:

إذا انشغلت ذمة الدائن بمثل ماله على المدين في الجنس والصفة ووقت الأداء، برث ذمة المدين مقابلة للمثل من غير حاجة إلى تقابض بينهما، ويسقط الدينان إذا كانا متساوين في المقدار، لأنّ ما في الذمة يعتبر مقوضاً حكماً، فإن تفاوتنا في القدر، سقط من الأكثر بقدر الأقل، وبقيت الزيادة، فتقع المقاصة في القدر المشترك، ويبقى أحدهما مديناً للآخر بما زاد<sup>(٣)</sup>. (ر: مقاصة)

#### ج - تطارح الدينين صرفاً:

ذهب الحنفية والمالكية والسبكي من الشافعية وابن تيمية من الحنابلة إلى أنه لو

كان لرجل في ذمة آخر دينان، وللآخر عليه دراهم، فاصطرفا بما في ذمتيهما، فإنه يصح ذلك الصرف، ويسقط الدينان من غير حاجة إلى التقابض الحقيقي - مع أن التقابض في الصرف شرط لصحته بإجماع الفقهاء - وذلك لوجود التقابض الحكمي الذي يقع مقام التقابض الحقيقي، قالوا: لأنّ الذمة الحاضرة كالعين الحاضرة، غير أنّ المالكية اشتروا أن يكون الدينان قد حلّاً معاً، فأقاموا حلول الأجلين في ذلك مقام الناجز بالناجز، أي اليد باليد<sup>(١)</sup>.

قال ابن تيمية: فإنّ كلّاً منها اشترى ما في ذمته، وهو مقبوض له بما في ذمة الآخر، فهو كما لو كان لكليّ منهما عند الآخر وديعةً فاشترىها بوديعة عند الآخر.

وخالف في ذلك الشافعية والحنابلة، ونصّوا على عدم جواز صرف ما في الذمة إذا لم يحضر أحدهما أو كلاهما النقد الوارد عليه عقد الصرف، لأنه يكون من بيع الدين بالدين<sup>(٢)</sup>.

(١) رد المحتار ٢٣٩/٤ (ربّلا ١٢٧٢ هـ)، والزرقلاني على خليل ٢٣٢/٥، ورواه الجليل ٣١٠/٤، والاختيارات الفقهية من فتاوى ابن تيمية ص ١٢٨، وطلقات الشافعية لابن السبكي ٣٣١/١٠، والأبي على مسلم ٢٦٤/٤.

(٢) الأم ٣٣/٣، نكطة المجموع للسبكي ١٠٧/١٠، شرح منتهى الإرادات ٢٠٠/٢، للبدر ١٥٦/٤، ٥٣/٤ للنفسي.

(١) حديث ابن عمر: كتبت أبيح الإبل بالبيع... أخرجه أبو داود (٦٥١/٣)، ونقل ابن حجر في التلخيص (٢٥/٣) إعلاله بالوقف عن جماعة من العلماء.

(٢) نيل الأوطار ١٥٧/٥.

(٣) مرشد الحبران م ٢٢٤-٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣١.



دين، وسقط له عنه دين غيره، وقد حكي الإجماع على امتناع هذا، ولا إجماع فيه، قاله شيخنا، واختار جواز، وهو الصواب<sup>(١)</sup>.

شروط صحة القبض:

الشرط الأول: أن يكون الشخص أهلاً للقبض:

١٤ - اتفق الفقهاء على أنه يشترط لصحة القبض صدوره من أهل له، غير أنهم اختلفوا فيمن يكون أهلاً له على ثلاثة أقوال: فذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يشترط في صحة القبض صدوره من جائز التصرف، وهو البالغ العاقل غير المحجور عليه<sup>(٢)</sup>.

وذهب الحنفية إلى أن أهلية الشخص للقبض هي نفسها أهلية التصرفات القولية والعقود، فيشترط لصحة القبض أن يكون القابض عاقلاً، فلا يصح قبض المجنون والصبي الذي لا يعقل<sup>(٣)</sup>، أما البلوغ، فيشترط لصحة القبض في بعض التصرفات دون بعض، وتصرفات الصبي المميز غير البالغ ثلاثة أنواع:

د - جعل الدين الذي على المسلم إليه رأس مال السلم:

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا يجوز جعل الدين الذي على المسلم إليه رأس مال السلم، لأن ذلك افتراق عن دين بدين وهو منهي عنه<sup>(١)</sup>.

وذهب ابن تيمية وابن القيم إلى أنه إذا كان لرجل في ذمة آخر ديناراً، فجعله مسلماً في طعام إلى أجل، فإنه يصح السلم من غير حاجة إلى قبض حقيقي لرأس مال السلم - مع اتفاق الفقهاء على وجوب تسليم رأس المال معجلاً لصحة السلم - وذلك لوجود القبض الحكمي لرأس مال السلم، وهو ما في ذمة المدين المسلم إليه، فكان الدائن بعد عقد السلم قبضه منه ثم رده إليه، فصار معجلاً حكماً فارتفع المانع الشرعي.

قال ابن القيم: لو أسلم إليه في كُرْحَنطة بعشرة دراهم في ذمته، فقد وجب له عليه

= ٥٣/٤ ط. مكتبة الرياض الحديثة، كشف القناع ٢٥٧/٣ (ط. الحكومة بمكة المكرمة)، ونظريه العقد لابن تيمية ص ٢٣٥.

(١) رد المحتار ٢٠٩/٤ بوق ١٢٢٢ هـ، وتبيين الحقائق ١٤٠/٤، ونهاية المحتاج ١٨٠/٤، وفتح العزيز ٢١٢/٩، وسدائع الصنائع ٣١٥٥/٧ ط. الإسلام، وشرح منتهى الإرادات ٢٢١/٢، المغني ٣٢٩/٤ ط. مكتبة الرياض الحديثة.

(١) إعلام الموقين عن رب العالمين (بناية طه عبد الرؤوف سعد) ٩/٢.

(٢) مغني المحتاج ١٢٨/٢، والمجموع للنووي ١٥٧/٩، وكشاف القناع ٢٥٤/٤ ط. السنة المحمدية، والمغني ٣٢٩/٤ ط. دار المنار.

(٣) بدائع الصنائع ١٢٦/٦.

الشرط الثاني : صدور القبض عن له ولايته :  
١٥ - القبض نوعان : قبضٌ بطريق  
الأصالة ، وقبض بطريق النيابة .

أ - أما القبض بطريق الأصالة : فهو أن  
يقبض الشخص بنفسه لنفسه ، ولا خلاف  
بين الفقهاء في أن ولاية هذا القبض تكون لمن  
ثبتت له أهلية القبض <sup>(١)</sup> .

ب - وأما القبض بطريق النيابة : فولايته  
ثبتت إما بتولية المالك ، وإما بتولية الشارع .

الحالة الأولى : ولاية النائب في القبض بتولية  
المالك :

١٦ - اتفق الفقهاء على ثبوت ولاية الوكيل  
بالقبض ، لأن من ملك التصرف في شيء  
أصالة ملك التوكيل فيه ، والقبض مما يحتمل  
النيابة ، فكان قبض الوكيل بمنزلة قبض  
الموكل ولا فرق ، ولا بد أن يكون كل من  
الوكيل والموكل أهلاً للقبض <sup>(٢)</sup> .

وقال الحنفية : للوكيل بالقبض أن يوكل  
غيره إن كان موكله قد وكله بوكالة عامة ، بأن

النوع الأول : التصرفات النافعة نفعاً  
عضواً . كما إذا وهب الصبي ، أو تصدق أحد  
عليه ، أو أوصى له ، وفي هذه الحالة لا يشترط  
لصحة قبضه بلوغه إذا كان يعقل  
استحساناً <sup>(٣)</sup> .

النوع الثاني : التصرفات الضارة ضرراً  
عضواً كتبرعاته وكفالاته بالنفس أو بالمال ، وفي  
هذه الحالة لا تصح تصرفاته ، وما ينشأ عنها  
من قبوض لا اشتراط البلوغ في صحتها <sup>(٤)</sup> .

النوع الثالث : التصرفات الدائرة بين  
النفع والضرر ، كبيعهم وشراؤه وإيجارته  
واستجاره ونكاحه وما شاكل ذلك ، وهذه  
التصرفات وما ينشأ عنها من قبوض يتوقف  
نفاذها على إجازة ولي الصغير ، فإن أجازها  
نفذت ، وإن ردها بطلت <sup>(٥)</sup> .

وذهب المالكية إلى أنه لا يشترط لصحة  
القبض صدوره ممن يتمتع بأهلية المعاملة ،  
بل تكفي الصفة الإنسانية مناطاً لاعتباره  
أهلاً للقبض ، فيصح قبض الصغير  
والمحجور ، ويكون قبضاً تاماً <sup>(٦)</sup> .

(١) بدائع الصنائع ١/٦ ، الم ١٢٤/٣ ، ٤٨٢ (بولاق) ،  
الفتاوى الفقهية ص ٣٩٩ (ط . دار العلم للملايين) ، وشرح  
ميارة على النخبة ٢/ ٢٤٣ ، وقواعد الأحكام ١٥٩/٢ (ط .  
المكتبة التجارية الكبرى)

(٢) البدائع ١/٥ ، ١٢٦/٦ ، ١٤١ ، شرح المجلة للأئمة  
١٣٥/٣ ، ٤١٣/٤ وما بعدها ، والشرح الكبير للذخير  
٣٧٧/٣ ، ٢٤٤ ، والبهجة شرح النخبة ٢/ ٢٣٣ ، وشرح  
تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٥٥ ، والتسهيل لابن جزي  
٩٧/١ ، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان ٣٥٥/٢

(١) البدائع ١/٦ ، ١٤١ ، جامع أحكام الصغار (يعلم جافع  
الفصولين) ١٨١/١ ، كشف الأسرار على أصول البيهقي  
١٣٧٤/٤ ، شرح المجلة للأئمة ٣/ ٣٦٤ ، ٥٣٠

(٢) أصول البيهقي مع كشف الأسرار ٤/ ١٣٧٥ وما بعدها ، وشرح  
المجلة للأئمة ٣/ ٥٣٠ ، وانظر م ٩٦٧ من مجلة الأحكام  
العدلية .

(٣) المراجع السابقة .

(٤) البهجة شرح النخبة ١/ ٢٠١ .

ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** ولاية الوكيل بالبيع في قبض الثمن وإقباض المبيع:

١٧ - اختلف الفقهاء في ولاية الوكيل بالبيع في أن يقبض الثمن من المشتري ويسلم المبيع إليه، على أربعة أقوال:

(أحدها) للحنفية: وهو أن للوكيل بالبيع أن يقبض الثمن ويسلم المبيع للمشتري، لأن في الوكالة بالبيع إذنًا بالقبض والإقباض دلالة<sup>(١)</sup>.

(والثاني) للملكية: وهو أن للوكيل بالبيع أن يقبض الثمن ويسلم المبيع مالم يكن هناك عرف بأن الوكيل بالبيع لا يفعل ذلك<sup>(٢)</sup>.

(والثالث) للشافعية في الأصح عندهم: وهو أنه إذا كان القبض شرطاً لصحة العقد كالصرف والسلم، فللوكيل عندئذ ولاية القبض والإقباض، أما إذا لم يكن شرطاً كما في البيع المطلق، فيملك الوكيل بالبيع قبض الثمن الحالّ وتسليم المبيع بعده إن لم يمنعه الموكل من ذلك، لأن ذلك من حقوق العقد ومقتضياته، فكان الإذن في البيع إذنًا فيه دلالة.

قال له وقت التوكيل بالقبض: اصنع ما شئت، أو ما صنعت من شيء فهو جائز عليّ، أو نحو ذلك، أما إذا كانت الوكالة خاصة، بأن لم يقل ذلك عند التوكيل بالقبض، فليس للوكيل أن يوكل غيره بالقبض، وإن فعل فلا تكون لمن وكله هذه الولاية، لأنّ الوكيل إنما يتصرف بحدود تفويض الموكل، فيملك قدر ما فوض إليه لا أكثر<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعية: يصح الشراء والقبض للموكل، ولا يصح قبضه لنفسه، لأنه لا يجوز أن يكون وكيلًا لغيره في قبض حق نفسه<sup>(٤)</sup>.

وينص الحنابلة على أنّ المدين بطعام إذا دفع للدائن دراهم وقال له: اشتر لي بهذه الدراهم مثل الطعام الذي لك عليّ، واقبضه لي، ثم اقبضه لنفسك، ففعل، صح القبض لكل منهما، لأنه وكله في الشراء والقبض، ثم الاستيفاء من نفسه لنفسه، فصار كما لو كان له وديعة من جنس الدين عند الدائن وأذن له في قبضها عن دينه<sup>(٥)</sup> وفي هذا المقام تعرض الفقهاء لأحكام

(١) انظر م ٩٤٩، ٩٥٠ من مرشد الحيران، م ١٥٠٣ من مجلة الأحكام العدلية.

(٢) الشرح الكبير للمرجع وحاشية الدسوقي عليه ٣/٢٨١، شرح ميارة على تحفة ابن عاصم ١/١٣٨، والبهجة شرح التحفة ٢١٣/١.

(١) مدائع الصنائع ٢٥/٦.

(٢) المهذب ٣٠٩/١.

(٣) شرح منتهى الإرادات ٢/٢٢٣، وكشاف القناع ٣/٢٩٥، ٢٩٦ ط. مكة المكرمة.

وهو أنَّ الوكيل بالخصومة لا يكون وكيلاً بالقبض، ولا تثبت له ولايته، لأن المطلوب من الوكيل بالخصومة تثبيت الحق، وليس كل من يُرتضى لتثبيت حق يؤمن عليه، فقد يؤثّر على الخصومة من لا يؤثّر على المال. وأيضاً فلأن الإذن في تثبيت الحق ليس إذناً في قبضه من جهة النطق ولا من جهة العرف، إذ الإثبات لا يتضمن القبض، وليس القبض من لوازمه أو متعلقاته، بخلاف مسألة الوكيل بالبيع، فإن تسليم المبيع وقبض الثمن من حقوق العقد ومقتضياته، وقد أقامه الموكل مقام نفسه فيها<sup>(١)</sup>.

(والثاني) لأبي حنيفة وصاحبه: وهو أنَّ للوكيل بالخصومة أن يقبض الحق بعد إثباته، لأنه لما وكله بالخصومة في مال، فقد ائتمنه على قبضه، لأنَّ الخصومة فيه لا تنتهي إلا بالقبض، فكان التوكيل بها توكيلاً بالقبض<sup>(٢)</sup>.

المسألة الثالثة: ولاية العدل في قبض المرهون:

١٩ - إذا اتفق الراهن والمرتهن على أن يجعل

فإن نهاه الموكل عن قبض الثمن أو تسليم المبيع، أو كان الثمن مؤجلاً، فليس للوكيل شيء من ذلك<sup>(١)</sup>.

(والرابع) للحنبلة: وهو أنَّ للوكيل بالبيع تسليم المبيع، لأنَّ إطلاق الوكالة بالبيع يقتضي التسليم، لكونه من تمامه، بخلاف قبض الثمن، فليس للوكيل أن يقبضه، لأنَّ البائع قد يوكل بالبيع من لا ياتممه على الثمن<sup>(٢)</sup>.

واستثنى ابن القيم من الحكم بسلب ولاية قبض الثمن من الوكيل بالبيع ما إذا كانت العادة الجارية قبض الوكيل بالبيع أثماً للمبيعات، فقال: ولو وكل غائباً أو حاضراً في بيع شيء، والعرف قبض ثمنه، ملك ذلك<sup>(٣)</sup>.

المسألة الثانية: ولاية الوكيل بالخصومة في قبض الحق.

١٨ - اختلف الفقهاء في ولاية الوكيل بالخصومة وإثبات الحق في قبضه على قولين (أحدهما) لجمهور الفقهاء من الشافعية والحنبلة وزفر وهو القول المقتى به عند الحنفية وبه أخذت مجلة الأحكام العدلية:

(١) المهذب ١/٣٥٨، وكشاف القناع ٤٠٢/٣ (ط). السنة المحسنة، والغني لابن قدامة ٩١/٥ (ط). دار المنار، وبدائع الصنائع ٢٥/٦، رد المحتار ٥٢٩/٥ (ط). مصطفى الحلبي، وشرح للجنة للأئمة ٥١٥/٤ وما بعدها.  
(٢) بدائع الصنائع ٢٥/٦، رد المحتار ٥٢٩/٥ (ط). مصطفى البابي الحلبي.

(١) روضة الطالبين ٣٠٧/٤، ٣٠٩، وغني المحتاج ٢/٢٢٥، وفتح العزيز للرافعي ٣٢/١١-٣٥.  
(٢) كشاف القناع ٤٠٠/٣ وما بعدها (ط). السنة المحمدية، والغني ٩٢/٥ وما بعدها (ط). دار المنار.  
(٣) إعلام الموقعين ٣٩٣/٢ (تحقيق محمد عبد الحميد).

(والثاني) لابن شبرمة والأوزاعي وابن أبي ليلى وقتادة والحكم والحارث العكلي: وهو أنه ليس للعدل أن يقبضه، وإن قبضه فلا يكون القبض معتبرا، قال القرطبي: ورأوا ذلك تعبدًا<sup>(١)</sup>.

الحالة الثانية: ولاية النائب في القبض بتولية الشارع:

٢٠ - ولاية النائب في القبض بتولية الشارع هي ولاية من يلي مال المحجور في قبض ما يستحقه المحجور، وهذه الولاية ليست بتولية المستحق، لانقضاء أهليته، وإنما هي بتولية الشارع باتفاق الفقهاء<sup>(٢)</sup>.

وقد روى الشافعي والبيهقي عن عثمان ابن عفان رضي الله عنه أنه يرى أن الوالد يجوز لولده إذا كانوا صغارًا<sup>(٣)</sup>.

وقال الحنفية: ومن ذلك ولاية من يعول

المرهون في يد عدل<sup>(١)</sup>، فهل يكون للعدل ولاية قبضه؟

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

(أحدهما) لجمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة وهو أن للعدل أن يقبض المرهون، ويكون قبضه بمنزلة قبض المرتن، ولا فرق، لأن كلاً من الراهن والمرتن قد لا يثق بصاحبه، فاحتيج إلى العدل، وكما يتولى العدل الحفظ فإنه يتولى القبض، وبهذا قال الحسن والشعبي وعمرو ابن دينار والثوري وإسحاق وأبو ثور وعبد الله ابن المبارك.

ولأن العدل نائب عن صاحب الحق، فكان قبضه بمنزلة قبض الوكيل في سائر العقود.

ثم إن مما يدل على أن يد العدل كيد المرتن، وأنه وكيله بالقبض: أن للمرتن متى شاء أن يفسخ الرهن ويطلب يد العدل ويرده إلى الراهن، وليس للراهن إبطال يد العدل، فدل ذلك على أن العدل وكيل للمرتن<sup>(٢)</sup>.

(١) العدل: هو من رضي الراهن والمرتن في أن يكون المرهون بيده، وقد سمي بذلك لعدالته في نظرهما. انظر الدر المختار ٥٠٢/٦ مع حاشيته رد المختار عليه، وجاء في م ٧٠٥ من مجلة الأحكام العدلية والعدل هو الذي اتهمه الراهن والمرتن وطلبه وأدعاه الرهن.

(٢) بدائع الصنائع ١٣٧/٦، ١٤١ وما بعدها، ورج المختار =

= ٥٠٣/٦ (ط. الحلبي) شرح المجلة للأسي ١٩٨/٣ وما بعدها، والألم ١٦٩/٣، وصفي المحتاج ١٣٣/٢، وحاثة المدوي على كفاية الطالب الرباني ٢١٦/٢، والتسهيل لابن جزي ٩٧/١، وتفسير القرطبي ص ١٢١٨ (ط. الشعب)، والفتي ٣٥١/٤ (ط. دار المنار)، وكشاف القناع ٢٨٣/٣ (ط. السنة الحمدية).

(١) تفسير القرطبي ص ١٢١٨ (ط. دار الشعب)، وبدائع الصنائع ١٣٧/٦، الفتى ٣٥١/٤، بداية المجتهد ٣٣٠/٢، الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الرهاب ٥/٢.

(٢) بدائع الصنائع ١٥٢/٥، ١٢٦/٦، والألم ١٢٤/٣، ٢٨٤ ط. يولاق، وقواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ٨٠/٢ ط. الحسينية، والشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي عليه ١٠٧/٤، والفتى ٦٠١/٥ ط. دار المنار.

(٣) الأم ٢٨٤/٣، سنن البيهقي ١٧٠/٦.

في مالها من الأولياء، سواء أكانت بكرة أم ثيباً، ومتى قبضه برئت ذمة الزوج منه، فليس للزوجة مطالبة به ثانية ولو بعد البلوغ، بل تأخذه عن قبضه من زوجها، لأن الزوج قد دفعه لمن له الولاية شرعاً في قبضه، فيكون هذا الدفع صحيحاً معتبراً تبرأ به ذمته، ومتى برئت ذمة شخص من دين، فلا يعود مديناً به، إذ الساقط لا يعود.

أما إذا كانت الزوجة بالغة رشيدة: فإما أن تكون ثيباً وإما أن تكون بكرة، فإن كانت ثيباً، فقد اتفق الفقهاء على أن لها أن تقبض مهرها بنفسها بدون معارضة لها من أحد، لأن الولاية على أموالها ثابتة لها في هذه الحالة، فإن شاءت تولت هي قبض المهر بنفسها، وإن شاءت وكلت من تختاره في قبض مهرها، وليس لأحد قبضه إلا بتوكيل صريح منها<sup>(١)</sup>.

أما إذا كانت بكرة، فقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

(أحدهما) للشافعية والمالكية والحنابلة: وهو أنه ليس لأحد أن يقبض مهرها، بل

الصغير ويكفله في قبض ما يوجب إليه، سواء أكان الواهب هو أو غيره، وسواء أكان قريباً أم غير قريب<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن جزى: ويحوز للمحجور وصيه، ويحوز الوالد لولده الحر الصغير ما وهبه له هو ما عدا الدنانير والدراهم، وما وهبه له غيره مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

٢١ - ويلحق بهذه الحالة في الحكم ولاية الشخص في قبض اللقطة، ومال اللقيط، والثوب الذي ألفته الريح في داره، وحقه إذا ظفر به، وولاية الحاكم في قبض أموال الغائبين والمحجورين الذين لا يقدر على حفظها لتحفظ لهم، وولايته في قبض المال المودع إذا مات المودع وورثته المودع غائبون، وولايته في قبض أموال المصالح العامة والزكوات، وكذا ولاية المضطر أن يقبض من طعام الأجانب بغير إذنه ما يدفع به ضرورته<sup>(٤)</sup>.

وبما يتعلق بولاية القبض للغير ما يأتي:

ولاية قبض المهر:

٢٢ - فقهاء المذاهب الأربعة على أن الزوجة إذا كانت صغيرة فولاية قبض مهرها لمن ينظر

(١) بدائع الصنائع ٢ / ٢٤٠، رد المحتار ٣ / ١٦١ (ط). الحلي، والمهذب ٢ / ٥٨، وروضة الطالبين ٧ / ٣٣٠، والشرح الكبير للذخير وحاشية الدسوقي عليه ٢ / ٣٢٨، وكشاف القناع ١٠٩/٥، ١١٦ (ط). السنة المحمدية، والفتاوى ٦ / ٧٣٥ وما بعدها (ط). دار النخل.

(٢) مرشد الحيران م (٨٤).

(٣) القوانين الفقهية ص ٣٧٤ ط. الدار العربية للكتاب.

(٤) قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام ٢ / ٧١ (ط). المكتبة التجارية الكبرى، وشرح تنقيح القصول ص ٤٥٥ وما بعدها، والذخيرة للقرافي ١ / ١٥٢.

(أحدهما) للشافعية: وهو أنه لا تبرأ ذمة المستعير برّد العارية وتسليمها إلى زوجة المعير أو ولده. . ولو ضاعت العارية بعد قبضها فالمعير بالخيار: إن شاء ضمنّ المستعير، وإن شاء غرّم الزوجة أو الولد، فإن غرّم المستعير، رجع عليهما، وإن غرّمها، لم يرجع على المستعير<sup>(١)</sup>.

(والثاني) للحنابلة: وهو أن المستعير إذا ردّ العارية إلى عيال المعير الذين لا عادة لهم بقبض ماله لم يبرأ من الضمان، لأنه لم يردها إلى مالكها ولا نائبه في قبضها، فكانه سلّمها لأجنبي، فلا يسرأ، أما إذا ردّها إلى من جرت عادته بالرّد إليه كزوجة متصرفة في ماله وخازن إذا ردّ إليها ماجرت عاداتها بقبضه، فيصح الرّد وينقضي التزام المستعير وتبرأ ذمته من الضمان، لأنه مأذون في ذلك عرفاً، أشبه ما لو أذن له فيه نطقاً<sup>(٢)</sup>.

الشرط الثالث: الإذن:

٢٤ - اختلف الفقهاء في اشتراط الإذن لصحة القبض على ثلاثة مذاهب:

فذهب الحنفية والشافعية إلى التفريق بين ما إذا كان للمقبوض منه الحق في حبسه كالمرهون في يد الراهن، والموهوب في يد

تقبضه هي بنفسها، أو توكل من يقبض لها، لأنها رشيدة تلى مالها، فليس لغيرها أن يقبض صداقتها أو أي عوض تملكه بغير إذنها، كتمن مبيعها وأجرة دارها ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

(والثاني) للحنفية: وهو أنّ لوليها أن يقبض مهرها إذا لم يحصل منها نهي صريح عن قبضه. فإن نته فلا يملك القبض، ولا يبرأ الزوج إن سلمه له، والفرق بين البكر والثيب أنّ البكر تستحي من قبض صداقتها بخلاف الثيب، فيقوم وليها مقامها، ولأنّ العادة جارية على ذلك، فكان مأذونا بالقبض من جهتها بدلالة العرف - بخلاف الثيب - والإذن العرفي كالإذن اللفظي<sup>(٢)</sup>.

ولاية عيال المعير في قبض العارية عند ردّها: ٢٣ - لا خلاف بين الفقهاء في أن المستعير ينقضي التزامه برّد العارية، ويبرأ من ضمانها إذا سلّمها لصاحبها أو وكيله بقبضها.

غير أنّ المستعير لو قام برّدّها إلى أحد من عيال المعير كزوجته وولده ونحوهم فقد اختلف الفقهاء في براءة ذمته على قولين:

(١) الأم ٥ / ٦٥، والروضة للنووي ٧ / ٣٣٠، والشرح الكبير للنووي وحاشية المسوقي عليه ٢ / ٣٢٨، والمغني ٦ / ٧٣٥ وما بعدها.

(٢) رد المحتار ٣ / ١٦١ (ط. الحلبي)، بدائع الصنائع ٢ / ٢٤٠، الحموي على الأشباه والنظائر ٢ / ٣١٩، وجمع الضعافات للبهادري ص ٣٤٠.

(١) روضة الطالبين للنووي ٤ / ٤٤٦، وأسنن الطالب ٢ / ٣٢٩.  
(٢) كشف القناع ٤ / ٨٠، ٨١، مط. الحكومة بمكة المكرمة، والمغني ٥ / ٧٢٤ ط. مكتبة الرياض الحديثة.

الواهب، والمبيع في يد البائع بضمن حال قبل نقد الثمن، وبين ما إذا لم يكن له الحق في حبسه كالمبيع في يد البائع بعد نقد المشتري ثمنه، أو قبله إن كان الثمن مؤجلاً، فذهبوا في الحالة الأولى إلى أنه يشترط في صحة القبض أن يكون بإذن من له الحق في حبسه، وذهبوا في الحالة الثانية إلى أنه لا يشترط، وصححو القبض بدون إذنه<sup>(١)</sup>.

وعلموا اشتراط الإذن في الأولى بأن من كان له الحق في حبس الشيء، فلا يجوز إسقاط حقه بغير إذنه، بخلاف من لم يكن له الحق في حبسه، وتعلق حق الغير به، واستحق قبضه، فله أن يقبضه سواء أذن المقبوض منه أم لم يأذن.

وذهب المالكية إلى أنه يشترط الإذن لصحة القبض في الرهن، ولا يشترط في سائر العطايا كالهبة والصدقة والوقف، لبقاء ملك الراهن في الرهن دونها<sup>(٢)</sup>.

وذهب الحنابلة إلى أنه يشترط الإذن لصحة القبض في الرهن وفي العطايا كالهبة والصدقة. فإن تعدى المرتهن أو الموهوب أو المتصدق عليه قبضه بغير إذن الراهن أو

نوعاً الإذن:

٢٥ - الإذن عند الفقهاء نوعان: صريح، ودلالة، أما الصريح، فنحو أن يقول: اقبض، أو أذنت لك بالقبض، أو رضيت به، وما يجري هذا المجرى، وأما الدلالة، فنحو أن يقبض الموهوب الهبة بحضرة الواهب فيسكت ولا ينهيه، وكسكوت البائع حين يرى المشتري يقبض المبيع، وكسكوت الراهن عند قبض المرتهن العين المرهونة أمامه<sup>(٣)</sup>.

الرجوع في الإذن:

٢٦ - حيثما اشترط الإذن لصحة القبض فقد نصّ الشافعية والحنابلة على أن لمن أذن بالقبض الرجوع في الإذن قبل القبض، فإن رجع قبله بطل الإذن، وإن رجع عن الإذن بعد القبض لم يؤثر رجوعه<sup>(٤)</sup>.

أما بطلان الإذن برجوعه قبل القبض،

(١) كشف القناع ٣/ ٢٧٢، ٢٥٣/٤ مط. السنة المحمدية. والمغني ٤/ ٣٣٢ ط. دار المنار

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٥٤ وما بعدها، لسان المحاكم لابن الشحنة ص ٣٢١، وكشاف القناع ٤/ ٢٥٣ مط. السنة المحمدية والمغني ٤/ ٣٣٢ ط. دار المنار.

(٣) روضة الطالبين ٥/ ٣٧٦، مغني المحتاج ٢/ ٤٠١، والمهذب ١/ ٣١٣، والمغني ٤/ ٣٣٢ ط. دار المنار، وكشاف القناع ٤/ ٢٥٣ (مط. السنة المحمدية)

(١) بدائع الصنائع ٦/ ١٢٣ وما بعدها ٦/ ١٢٨، ورو المحتار ٤/ ٥٦٢ ط. الحلبي، وروضة الطالبين ٣/ ٥١٧، ٣٧٦/٥. ومغني المحتاج ٢/ ٧٣، ٤٠٠  
(٢) المتقى للباي ٦/ ١٠٠، وضع العملي للمالك ٢/ ٢٤٣، والشرح الكبير للدينور ٤/ ١٠١



مشغولة بمتاع للبائع، فلا يصح القبض حتى يسلمها فارغة<sup>(١)</sup>.

(والثاني) للملكية: وهو أنه لا يشترط في صحة القبض أن يكون المقبوض غير مشغول بحق غيره إلا في دار السكنى، فيشترط لصحة قبضها إخلاؤها<sup>(٢)</sup>.

(والثالث) للحنابلة: وهو أنه لا يشترط ذلك، ويصح قبض الشيء المشغول بحق غيره، فلو خلى البائع بين المشتري وبين الدار المبيعة، وفيها متاع للبائع صح القبض، لأن اتصالها بملك البائع لا يمنع صحة القبض<sup>(٣)</sup>.

الشرط الخامس: أن يكون المقبوض منفصلاً متميزاً:

٢٩ - هذا الشرط قال به الحنفية، وهو أن يكون المقبوض منفصلاً متميزاً عن حق الغير، فإن كان متصلاً به اتصال الأجزاء، فلا يصح القبض.

وعلى هذا: فلورهن أو وهب الأرض بدون البناء أو بدون الزرع والشجر، أو الزرع

فلقوة حقه في العين ببقاء يده عليها، ولأنه لما كان له أن لا يأذن بقبضها، كان له أن يرجع عن إذنه قبل حصول القبض، وأما عدم تأثير رجوعه على صحة الإذن بعد القبض، فلأن من سمى في نقض ما تم من قبله فسميه مردود عليه.

اشتراط بقاء أهلية الأذن حتى يحصل القبض:

٢٧ - نص الشافعية على بطلان الإذن بالقبض إذا جن الأذن أو أغمى عليه أو حجر عليه قبل القبض<sup>(١)</sup>.

ووافقهم الحنابلة على أنه لو مات الأذن أو المأذون له قبل القبض، بطل الإذن بالقبض<sup>(٢)</sup>.

الشرط الرابع: أن يكون المقبوض غير مشغول بحق غيره:

٢٨ - اختلف الفقهاء في اشتراط كون المقبوض غير مشغول بحق غيره على ثلاثة أقوال:

(أحدها) للحنفية والشافعية وهو أنه يشترط لصحة القبض أن يكون المقبوض غير مشغول بحق غيره، فلو كان المبيع داراً

(١) الفتاوى الهندية ١٧/٣، وروى المختار ٥٦٢/٤، ٦٩٠/٥ ط. الحلبي، وبيدائع الصالحين ١٢٥/٦، ١٤٠، ويجمع الضمانات للبغدادي ص ٢١٩، ٢٣٨، وفتح العزيز ٨/٤٤٢، والمجموع شرح المهذب ٩/٢٧٦، وصغرى المحتاج ٢/٧٢

(٢) الشرح الكبير للدردير ١٤٥، ومنع الجليل ٦٨٩

(٣) المغني ٤/٣٣٣ ط. دار المنار، وكشاف القناع ٣/٢٠٢ ط. أنصار السنة المحمدية.

(١) المهذب ١/٣١٣

(٢) روضة الطالبين ٥/٣٧٦، وكشاف القناع ٤/٢٥٣ ط. السنة المحمدية

تصرفها فيه تصرف ذي الملك في ملكه، وأما العيان، فلكونه عند كل واحد منها مدة يتفان عليها، أو عندهما معاً يتفان به ويستغلانه<sup>(١)</sup>.

غير أن جمهور الفقهاء مع اتفاقهم على صحة قبض الحصة الشائعة، وعدم منافاة الشيوع لصحة القبض اختلفوا في كيفية قبض الحصة الشائعة:

أ - فذهب الشافعية والحنابلة إلى أن قبض الحصة الشائعة يكون بقبض الكل. فإذا قبضه كان ماعدا حصته أمانة في يده لشريكه، لأن قبض الشيء يعني وضع اليد عليه والتمكن منه، وفي قبضه للكل وضع ليد على حصته وتمكن منها.

قالوا: ولا يشترط لذلك إذن الشريك إذا كان الشيء مما يقبض بالتخلية. أما إذا كان مما يقبض بالنقل والتحويل، فيشترط إذن الشريك، لأن قبضه بنقله، ونقله لا يتأتى إلا بنقل حصة شريكه مع حصته، والتصرف في مال الغير بدون إذنه لا يجوز.

فإن أبى الشريك الإذن، فلمستحق قبضه أن يوكل شريكه في قبض حصته،

والشجر بدون الأرض، أو الشجر بدون الثمر، أو الثمر بدون الشجر، فلا يصح القبض ولو سلم الكل، لأن المرهون أو الموهوب المراد قبضه متصل بغيره اتصال الأجزاء، وهذا يمنع من صحة القبض<sup>(٢)</sup>. وسبب اشتراطهم هذا الشرط أن اتصال الشيء بحق الغير يمنع من التمكن منه ويحول دونه، ومن أجل ذلك لا يصح قبضه وهو بهذه الحال<sup>(٣)</sup>.

الشرط السادس: أن لا يكون المقبوض حصة شائعة:

٣٠ - اختلف الفقهاء في اشتراط عدم الشيوع لصحة القبض على قولين:

أحدهما للملكية والشافعية والحنابلة: وهو أنه يصح قبض الحصة الشائعة، لأن الشيوع لا ينافي صحة القبض، إذ لو كان القبض غير متحقق في الحصة الشائعة لعدم تمكن كل واحد من الشريكين من التصرف في حصته، لكان كل شريكين في ملك شائع غير قابضين له، ولو كانا غير قابضين له لكان ههما لا يحد لأحد عليه، وهذا أمر ينكره الشرع والعيان، أما الشرع، فلاه جعل

(١) الأم ٣ / ١٢٥، ١٦٩ (ط بولاق). وضع العزيز ٨ / ٤٥٩، وشرح التلويدي على تحفة ابن عاصم ١ / ١٧٨، ٢ / ٢٣٤، والبهجة شرح النخبة ٢ / ٢٣٥، والمغني ٤ / ٣٣٣، ٥ / ٥٩٦ ط. دار المنار، وكشاف الفتاوى ٣ / ٢٠٢، ٤ / ٢٥٧ ط. السنة المحمدية.

(١) بدائع الصنائع ٦ / ١٢٥، ١٤٠ وما بعدها، والفتاوى الهندية ١٧ / ٣

(٢) رد المحتار ٦ / ٤٧٩ ط. المحلى.

بحلوله في حصة الراهن مع الشريك في السكنى والارتفاق<sup>(١)</sup>.

والثاني للحفنية، وهو أنه يشترط في صحة القبض ألا يكون المقبوض حصة شائعة، وذلك لأن معنى القبض إثبات اليد والتمكن من التصرف في الشيء المقبوض، وتحقق ذلك في الجزء الشائع وحده لا يتصور، فإن سكنى بعض الدار شائعاً ولبس بعض الثوب شائعاً محال، وإن قابضه لا يتمكن من التصرف فيه ولو حاز الكل، نظراً لتعلق حق الشريك به<sup>(٢)</sup>.

#### ما يحل محل القبض:

الشيء المستحق قبضه بالعقد، إما أن يكون بيد الشخص قبل أن يستحقه بالعقد، وإما أن يكون بيد صاحبه.

#### الحالة الأولى:

٣١- إن كان المقبوض بيد الشخص قبل أن يستحق قبضه بالعقد، كما لو باع شيئاً أو وهبه أو رهنه عند غاصب أو مستعير أو مودع أو مستأجر أو غيره، فهل ينوب القبض السابق على العقد عن القبض الذي يقتضيه ذلك العقد ويقوم مقامه أم لا ؟

فيصح القبض، فإن لم يؤكده قبض له الحاكم، أو نصب من يقبض لها، فينقله ليحصل القبض، لأنه لا ضرر على الشريك في ذلك، ويتم به عقد شريكه<sup>(٣)</sup>.

ب- وقال المالكية: قبض الحصة الشائعة يكون بوضع يده عليها كما كان صاحبها يضع يده عليها مع شريكه، إلا في المرهون الذي يكون الشريك فيه الراهن، فيشترط قبض الكل كيلا تجتمع يد الراهن ويد المرتهن معاً، سواء أذن الشريك الراهن أو لم يأذن، فلو وهب رجل نصف داره، وهو ساكن فيها، فدخل المرهوب له فساكنه فيها، وصار حائزاً بالسكنى والارتفاق بمنافع الدار، والواهب معه في ذلك على حسب ما يفعله الشريكان في السكنى، فذلك قبض تام، وكذلك كل من وهب جزءاً من مال أو دار، وتوالت احتياز ذلك مع واهبه، وشاركه في الاغتلال والارتفاق، فهو قبض<sup>(٤)</sup>.

لكن لو رهن شخص نصف داره شائعاً لم يتم القبض إلا بقبض المرتهن جميعها لثلا تجوز يد الراهن فيها<sup>(٥)</sup>، أما لو كان النصف غير المرهون لغير الراهن فيحصل القبض

(١) لباب الباب لابن راشد القضي ص ١٧٠، وشرح مائة على

النخبة ١١٦/١ وما بعدها.

(٢) بدائع الصنائع ١٢٠/٦، ١٣٨.

(٣) مغني المحتاج ٢/٤٠٠، وكشاف القناع ٣/٢٠٢، ٤/٢٥٧

(٤) شرح مائة على نخبة ابن عاصم ٢/١٤٦

(٥) شرح التلوي على النخبة ١/١٧٨، وشرح مائة على النخبة

١١٦/١

اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

(القول الأول) للملكية والحناابلة : وهو أنه ينوب القبض السابق مناب القبض المستحق بالعقد مطلقاً سواء أكانت يده عليه يد ضمان أم يد أمانة، وسواء أكان القبض المستحق قبض أمانة أم قبض ضمان، ولا يشترط الإذن ولا مضي زمان يتأتى فيه القبض<sup>(١)</sup>.

أما نيابته مناب القبض المستحق بالعقد، فلأن استدامة القبض قبض حقيقة، لوجود الحياة مع التمكن من التصرف، فقد وجد القبض المستحق، ولا دليل على أنه ينبغي وقوعه ابتداء بعد العقد.

وأما عدم اشتراط كون القبضين متتاليين أو كون القبض السابق أقوى، بما ينشأ عنه من ضمان اليد، حتى ينوب عن القبض المستحق بالعقد، فلأن المراد بالقبض في العقد : إثبات اليد والتمكن من التصرف في المقبوض، فإذا وجد هذا الأمر، وجد القبض، أما ما ينشأ عنه من كون المقبوض مضموناً أو أمانة في يد القابض، فليس لذلك أية علاقة أو تأثير في حقيقة القبض. وأما عدم الحاجة للإذن، فلأن إقراره له في

يده بمنزلة إذنه في القبض، كما أن إجراءه العقد مع كون المال في يده يكشف عن رضاه بالقبض، فاستغني عن الإذن المشترط في الابتداء، إذ يقتصر في الدوام مالا يغتفر في الابتداء.

وأما عدم الحاجة إلى مضي زمان يتأتى فيه القبض، فلأن مضي هذا الزمان ليس من توابع القبض، وليس له مدخل في حقيقته، نعم لو كان القبض متأخراً عن العقد لاعتبر مضي الزمان الذي يمكن فيه القبض، لضرورة امتناع حصول القبض بدونه، أما مع كونه سابقاً للعقد فلا.

(القول الثاني) للحنفية : وهو أن الأصل في ذلك أن القبض الموجد وقت العقد، إذا كان مثل المستحق بالعقد، فإنه ينوب منابه، يعني أن يكون كلاهما قبض أمانة أو قبض ضمان، لأنه إذا كان مثله أمكن تحقيق التناوب، لأن المتتاليين غيران ينوب كل واحد منهما مناب صاحبه ويسد مسده، وقد وجد القبض المحتاج إليه.

أمّا إذا اختلف القبضان، بأن كان أحدهما قبض أمانة، والآخر قبض ضمان، فينظر : إن كان القبض السابق أقوى من المستحق، بأن كان السابق قبض ضمان والمستحق قبض أمانة، فينوب عنه، لأن به يوجد القبض المستحق وزيادة، وإن كان

(١) شرح مبارة على التلخفة ١/١١١، المحرر للمجد بن تيمية ١/٣٧٤، نظرية العقد لابن تيمية ص ٣٣٦، كشف القناع ٣/٢٤٩، ٢٧٣، ٤/٢٥٣ (مط. أنصار السنة المحمدية)، المغني ٤/٣٣٤ ولاحدها، ٥/٥٩٤ ط. دار الناز.

دونه، فلا ينوب عنه، وذلك لانعدام القبض المحتاج إليه، إذ لم يوجد فيه إلا بعض المستحق، فلا ينوب عن كله.

وبيان ذلك: أن الشيء إذا كان في يد المشتري بغصب أو مقبوضاً بعقد فاسد، فاشتره من المالك بعقد صحيح، فينوب القبض الأول عن الثاني، حتى لو هلك الشيء قبل أن يذهب المشتري إلى بيته، ويصل إليه، أو يتمكن من أخذه، كان الهلاك عليه، لتأثر القبضين من حيث كون كل منهما يوجب كون المقبوض مضموناً بنفسه.

وكذا لو كان الشيء في يده وديعة أو عارية فوهبه منه ماله، فلا يحتاج إلى قبض آخر، وينوب القبض الأول عن الثاني، لتأثرهما من حيث كونها أمانة.

ولو كان الشيء في يده بغصب أو بعقد فاسد، فوهبه المالك منه، فكذلك ينوب ذلك عن قبض الهبة، لوجود المستحق بالعقد، وهو أصل القبض، وزيادة ضمان.

أما إذا كان المبيع في يد المشتري بعارية أو وديعة أو رهن، فلا ينوب القبض الأول عن الثاني، ولا يصير المشتري قابضاً بمجرد العقد، لأن القبض السابق قبض أمانة، فلا يقوم مقام قبض الضمان في البيع، لعدم

وجود القبض المحتاج إليه<sup>(١)</sup>.

(القول الثالث) للشافعية: وهو أنه ينوب القبض السابق مناب القبض المستحق بالعقد، سواء أكانت يد القابض السابقة بجهة ضمان أم بجهة أمانة، وسواء أكان القبض المستحق قبض أمانة أم قبض ضمان، غير أنه يشترط لصحة ذلك أمران: أحدهما: الإذن من صاحبه في الأظهر إن كان له في الأصل الحق في جسده، كالمرهون، والمبيع إذا كان الثمن حالاً، ولم يوفه، أما إذا لم يكن له هذا الحق كالبيع بشئ مؤجل، أو حالٍ بعد نقد ثمنه، فلا يشترط عند ذلك الإذن.

وسبب اشتراط الإذن من مستحق جسده في الأصل، هو عدم جواز إسقاط حقه بغير إذنه، كما لو كانت العين في يده.

والثاني: مضي زمان يتأتى فيه القبض، إذا كان الشيء غائباً عن مجلس العقد، لأنه لو لم يكن في يده، لاحتاج إلى مضي هذا الزمان ليحوزه ويتمكن منه، ولأننا جعلنا دوام اليد كابتداء القبض، فلا أقل من مضي زمان يتصور فيه ابتداء القبض، ولكن لا يشترط ذهابه ومصريره إليه فعلاً.

(١) مجمع الضمانات للبغدادي ص ٢١٧، بدائع الصنائع ٢٤٨/٥، ١٦٦/٦ وما بعدها، الفتاوى الهندية ٢/ ٢٢ وما بعدها.

شيئا من ذلك بأمر المشتري، لأن فعله بأمر المشتري بمنزلة فعل المشتري بنفسه.

ولو أمار المشتري المبيع أو أودعه أجنبياً، صار بذلك قابضاً لأنه بالإعارة والإيداع أثبت يد النيابة لغيره فيه، فصار قابضاً، وكذا لو وهبه أجنبياً، فقبضه الموهوب.

أما إذا أماره المشتري للبائع، أو أودعه إياه، أو أجره إياه لم يكن شيء من ذلك قبضاً، لأن هذه التصرفات لا تصح من المشتري، لأن يد الحبس بطريق الأصالة ثابتة للبائع، فلا يتصور إثبات يد النيابة له بهذه التصرفات، فلم تصح، والتحق بالعدم<sup>(١)</sup>.

(والثاني) للشافعية: وهو أن المشتري إذا أتلّف المبيع حساً أو شرعاً قبل قبضه، كان إتلافه قبضاً إن علم أنه يتلف المبيع، أما إذا لم يعلم فوجهان، والأصح اعتباره قبضاً.

وإذا أتلّف الزوجة الصداق، وهو بيد الزوج، صارت بذلك قابضة، وبرى الزوج<sup>(٢)</sup>.

(والثالث) للحنابلة: وهو أن المشتري إذا أتلّف المبيع، وهو في يد البائع، فيعتبر ذلك

ويعتبر ابتداء زمان إمكان القبض، من وقت الإذن فيه، لا من وقت العقد<sup>(١)</sup>.

#### الحالة الثانية:

٣٢ - إذا كان الشيء بيد صاحبه، كالبيع في يد بائعه، أو الموهوب في يد واهبه، فقد فرق الفقهاء - في قضية ما ينوب من قبض - بين حالة المبيع في يد البائع، وبين حالة الموهوب في يد الواهب، وبيان ذلك:

أ - أن المبيع إذا كان بيد البائع، فلفقهاء في ذلك ثلاثة أقوال:

(أحدها) للحنفية: وهو أن ينوب من قبض المبيع من يد بائعه، أن يتصرف فيه المشتري بإتلاف أو تعيب أو تغيير صورة أو استعمال، لأن القبض يكون بإثبات اليد والتمكين من التصرف، والإتلاف والتعيب وتغيير الصورة والاستعمال تصرف فيه حقيقة، فكان قبضاً من باب أولى، لأن التمكين من التصرف دون حقيقة التصرف، كما أن صدور هذه التصرفات من المشتري ينطوي على إثبات اليد فعلاً، إذ لا يتصور صدورها منه مع تخلف هذا المعنى، فكانت تلك التصرفات بمنزلة القبض ضرورة.

ومثل ذلك في الحكم ما لو فعل البائع

(١) بدائع الصنائع ٥/ ٢٤٦ وما بعدها، ورد المحتار ٤/ ٥٦١ ط.

(٢) معنى المحتاج ٧/ ٦٦ وما بعدها، وروضة الطالبين ٣/ ٤٩٩ وما بعدها و ٧/ ٢٥١.

(١) المجموع شرح المهذب ٩/ ٢٨١، وصفي المحتاج ٢/ ١٢٨، وفتح العزيز للرافعي ١٠/ ٦٥ - ٧١.

العاقدان قبله، وتارة يكون شرطاً في انتقال ملكية محل العقد واستقرارها، كما أنه أحياناً يكون شرطاً في لزوم العقد، بحيث يكون جائزاً قبله .  
وبيان ذلك فيما يأتي :

أ - العقود التي يشترط القبض فيها لنقل الملكية :

العقود التي يشترط - في الجملة - القبض لنقل ملكية محل العقد فيها خمسة :  
(أولاً) الهبة :

٣٤ - اختلف الفقهاء في اشتراط القبض لنقل ملكية العين الموهوبة إلى الموهوب على قولين :

(أحدهما) للحنفية والشافعية والحنابلة : وهو أنه يشترط القبض لانتقال الملكية إلى الموهوب، وأن الهبة لا يملكها الموهوب إلا بقبضها .

واشترط الشافعية إذن الواهب في القبض <sup>(١)</sup> .

(الثاني) للمالكية وابن أبي ليلى : وهو أنه

قبضاً له، ويستقر عليه الثمن، لأنه ماله وقد أتلفه، سواء أكان الإلتاف عن عمد أم خطأ، ويكون على المشتري أن ينقد الثمن للبائع إن لم يكن دفعه، وإن كان دفعه، فلا رجوع له به <sup>(٢)</sup> .

(ب) أما إذا كانت العين الموهوبة بيد الواهب، فقال الشافعية : لا يعتبر إلتاف الموهوب للعين الموهوبة قبضاً، لعدم استحقاقه القبض بدون إذن الواهب <sup>(٣)</sup> .  
وقال الحنابلة : إذا أتلف المستهب الموهوب، وهو في يد الواهب، فإن كان ذلك بإذن الواهب، اعتبر قبضاً وإلا فلا <sup>(٤)</sup> .

اشتراط القبض في العقود وآثاره :

٣٣ - دلت النصوص والقواعد العامة في الشريعة على اشتراط القبض في كثير من العقود، وإن كان ذلك الاشتراط مختلفاً في مداه بين عقد وآخر، وبين رأي فقيه أو مذهب وبين رأي غيره من الفقهاء والمجتهدين .

فتارة يكون القبض شرطاً في صحة العقد، بحيث يبطل العقد إذا تفرق

(١) تكملة رد المحتار ٨ / ٤٢٤ ، ٤٧٠ ط . الحلبي، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٥٣ ، وانظر م ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ من مرشد الحيران ، وروضة الطالبين ٥ / ٣٧٥ ، وصفي المحتاج ٢ / ٤٠٠ ، والأم ٣ / ٢٧٤ بولاق ، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣١٩ ، والمحزر لمجد الدين بن تيمية ١ / ٣٧٤ ، والقواعد لابن رجب ص ٧١ .

(١) شرح منتهى الإرادات ٢ / ١٩١ ، وكشاف القناع ٣ / ٣٣١ ط . الحكومة بمكة المكرمة .  
(٢) روضة الطالبين ٥ / ٣٧٧ .  
(٣) كشاف القناع ٣ / ٢٣١ ط . الحكومة بمكة المكرمة ، وشرح منتهى الإرادات ٢ / ١٩١ .

بعدي منك، وإني كنت نحلّك جاد  
عشرين وسقاً، فلو كنت جدّدته واحتزّيته  
كان لك ذلك، وإنّا هو اليم مال وارث،  
وإنّا هما أخواك وأختك، فاقسموه على كتاب  
الله تعالى، قالت عائشة: يآلبت، والله لو  
كان كذا وكذا لتركته، وإنّا هي أساء، فمن  
الأخرى؟ فقال أبو بكر: ذو بطن بنت  
خارجة، أراها جارية<sup>(١)</sup>، قالوا: فلولا  
توقف الملك في الموهوب على القبض لما قال  
إنه مال وارث.

وبما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه أنه قضى في الأنحال: «أنّ ما قبض منها  
فهو جائز، وما لم يقبض فهو ميراث»<sup>(٢)</sup>،  
وروي مثل ذلك عن عثمان وابن عمر وابن  
عباس وأنس وعائشة رضي الله عنهم<sup>(٣)</sup>، ولا  
يعرف لهم في الصحابة مخالف فكان إجماعاً،  
ولأن انتفاء العوض في الهبة يضعف من سببية  
العقد لإضافة الملك للموهوب، فمن أجل  
ذلك يتأخّر الملك إلى أن يتقوى العقد  
بالقبض<sup>(٤)</sup>.

(ثانياً) الوقف:

٣٥ - اختلف الفقهاء في اشتراط القبض

لا يشترط القبض لانتقال الملكية إلى الموهوب  
بل ثبت له بالعقد وعلى الواهب إقباضه  
وفاءً بالعقد، لقوله تعالى: ﴿أَوْفُوا  
بِالْعُقُودِ﴾<sup>(١)</sup> حتى إنّ المالكية نصّوا على  
إجبار الواهب على تسليم الموهوب إن  
امتنع<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا على عدم اشتراط القبض في  
الهبة بالقياس على البيع، حيث إنّ المشتري  
يملك ما اشتراه بالعقد، ولو لم يقبضه.

كما استدلوا بما روي عن النبي ﷺ أنه  
«أهدى إلى النجاشي أواقاً من مسك، ثم قال  
لأم سلمة: إني لا أراه إلا قد مات، ولا أرى  
الهدية التي أهديت إليه إلا سترّد، فإذا ردت  
إليّ، فهو لك أم لكم، فكان كما قال»<sup>(٣)</sup>  
فدلّ ذلك على أنّ الهدية لا تملك إلا  
بالقبض.

وبما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها  
قالت: «إن أبا بكر الصديق نحلّها جاد  
عشرين وسقاً من ماله بالغابة، فلما حضرته  
الوفاة، قال: والله يآبئني ما من الناس أحد  
أحبّ إليّ غنى بعدي منك، ولا أعزّ عليّ فقرا

(١) سورة المائدة / ١.

(٢) الشرح الكبير ١٠١/٤.

(٣) حديث: «أن النبي ﷺ أهدى إلى النجاشي أواقاً من  
مسك...» أخرجه الحاكم (١٨٨/٢) وقال الذهبي: منكره،  
وسلم الزنجي ضيف.

(١) أثر عائشة أخرجه مالك في الموطأ ٢ / ٧٥٢.

(٢) أثر عمر أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٧٠/٦).

(٣) روى ذلك عنهم البيهقي في الجسن الكبرى (١٧٠/٦).

(٤) كشف الأسرار على أصول البيهقي لأبي الميز البخاري  
٦٩/٢.



لتام الوقف . والرباط ودفنوا في المقبرة وصلّى في المسجد

مسلم زال ملكه عن الموقوف، ولا يزال ملكه عند أبي حنيفة حتى يحكم به الحاكم . وللتفصيل (ر: وقف) .

(ثالثا) القرض:

٣٦ - اختلف الفقهاء في مدى اشتراط القبض في القرض لنقل الملكية إلى المستقرض على ثلاثة أقوال:

(أحدها) ذهب أبو حنيفة ومحمد والشافعية في القول الأصح والحنابلة وغيرهم، إلى أنّ المقرض إنما يملك المال المقرض بالقبض<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بأنّ المستقرض بنفس القبض صار بسبيل من التصرف في القرض من غير إذن المقرض بيعاً وهبةً وصدقةً وسائر التصرفات، وإذا تصرف فيه نفذ تصرفه، ولا يتوقف على إجازة المقرض، وتلك أمارات الملك، إذ لو لم يملكه لما جاز له التصرف فيه، وبأن القرض عقد اجتمع فيه جانب المعاوضة وجانب التبرع، أما المعاوضة: فلأنّ المقرض يجب عليه ردّ بدلٍ مماثلٍ عوضاً عما

فذهب الشافعية في المذهب عندهم، والحنابلة في الصحيح من المذهب، أبو يوسف، إلى أن الوقف إذا صح زال به ملك الواقف عنه، ولا يشترط فيه القبض<sup>(١)</sup>

ويرى المالكية، وأحمد بن حنبل في رواية عنه، ومحمد بن الحسن، وابن أبي ليلى، اشتراط القبض في الجملة لتام الوقف وزوال ملكية الوقف عن الواقف<sup>(٢)</sup>.

وأما عند أبي حنيفة، فإن العين الموقوفة باقية على ملك الواقف حقيقة، ولا يزول ملكه عنه إلا بحكم الحاكم أو يعلقه بموته<sup>(٣)</sup>.

وقال الحنفية: إن بنى شخص سقاية للمسلمين، أو خاناً ليسكنه أبناء السبيل، أو رباطاً للمجاهدين، أو حفر أرضاً مقبرة للمسلمين، أو بنى مسجداً للمصلين، زال ملكه بقوله عند أبي يوسف، وقال محمد: إذا استقى الناس من السقاية وسكنوا الخان

(١) مغني المحتاج ٣٨٣/٢، والمغني ٦٠٠/٥، والكاظمي ٤٥٥/٢، نشر المكتب الإسلامي، والاختيار ٤١٠/٣، ٤٢٠، والبيروت ٣٥/١٢.

(٢) القوانين الفقهية ص ٣٦٤-٣٦٥ نشر دار الكتاب العربي، والمغني ٦٠٠/٥، والكاظمي ٤٥٥/٢، والاختيار ٤١٠/٣، وحاشية ابن عابدين ٣١٤/٣-٣٦٥، والبيروت ٣٥/١٢، ومغني المحتاج ٣٨٣/٣.

(٣) ابن عابدين ٣٥٧/٣، والهداية مع فتح القدير ٤١٨/٥، ٤٤٨، ٤٤٧.

(١) رد المحتار ١٦٤/٥، والاشباه والنظائر لابن نجيم وسلسلة الحموي عليه ٢٠٤/٢، وفتح العزيز ٣٩١/٩، ومغني المحتاج ١٢٠/٢، والمهذب ٣١٠/١، وكشاف القناع ٢٥٧/٣ ط. السنة الحمدية، والمحرر ٣٣٤/١، وصحيفة الإزادات ٣٩٧/١.

وتظهر ثمرة الخلاف بين ما ذهب إليه المالكية، وما ذهب إليه جمهور الفقهاء فيما إذا هلكت العين المقرضة بعد العقد وقبل القبض، ففي هذه الحالة يكون ضمانها عند جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة على المقرض، ويكون هلاكها في عهده، لأنها لم تزل في ملكه، ولم يملكها المقرض بعد، فلا تشغل ذمته بعوضها أصلاً، بينما يكون ضمانها عند المالكية على المقرض، وهو الذي يتحمل تبعه هلاكها، وعليه ردّ بدلها لأنها هلكت في ملكه.

كما تظهر ثمرة الخلاف بين ما ذهب إليه جمهور الفقهاء وما ذهب إليه أبو يوسف والشافعية في قول، فيما إذا استقرض شخص من رجل كراً من حنطة وقبضه، ثم اشترى ذلك الكرّ بعينه من المقرض، فإنه لا يجوز ذلك على قول الجمهور، لأن المقرض ملكه بنفس القبض، فيصير بعقد الشراء التالي مشترياً ملك نفسه، أمّا على القول الآخر فالكرّ باق على ملك المقرض، ويصير المستقرض مشترياً ملك غيره، فيصح<sup>(١)</sup>.

استقرضه، وأما التبرع: فلاه ينطوي على تبرع من المقرض للمستقرض بالانتفاع بالمال المستقرض بسائر التصرفات، غير أنّ جانب التبرع في هذا العقد أرجح، لأن غايته وثمرته إنها هي بذل منافع المال المقرض للمستقرض مجاناً، ألا ترى أنه لا يقابله عوض في الحال، ولا يملكه من لا يملك التبرع، ولهذا كان كباقي التبرعات من هبات وصدقات، فتنتقل الملكية فيه بالقبض، لا بمجرد العقد، ولا بالتصرف.

(والثاني) للمالكية: وهو أنّ المقرض يملك المال المقرض ملكاً تاماً بالعقد وإن لم يقبضه، ويصير مالاً من أمواله، ويقضى له به<sup>(١)</sup>.

(والثالث) لأبي يوسف من الحنفية، وللشافعية في قول عندهم: وهو أنّ المقرض إنسا يملك المال المقرض بالتصرف، فإذا تصرف فيه تبين ثبوت ملكه قبله، والمراد بالتصرف: كلّ عمل يزيل الملك، كالبيع والهبة والإعتاق والإتلاف، ولا يكفي الرهن والتزويج والإجارة وطحن الحنطة ونخبز الدقيق وذب الشاة ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

= ٣١٠/١، والأشبه والنظائر للسيوطي ص ٣٢٠، والنتيجة للشيخ الرازي ص ٧٠.

(١) رد المحتار ١٦٤/٥ ط. الحلبي، وشرح المجلة للأمامي ٤٤٠/٢.

(١) الشرح الكبير للدردير وحاشية السمورقي عليه ٢٢٦/٣، وبالوهجة شرح التحفة ٢٨٨/٢.

(٢) بدائع الصنائع ٣٩٦/٧، وروضة الطالبين ٣٥/٤، وقطع المزير ٣٩١/٩، وسخى المحتاج ١٢٠/٢، والمهذب=

(رابعاً) العارية:

٣٧ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن منافع العين المعارة لا تنتقل إلى ملك المستعير، لا بالقبض ولا بغيره. لأن العارية عندهم تفيد إباحة المتافع للمستعير لا تملكها.

وذهب الحنفية إلى أنه يشترط القبض .  
لانتقال منافع العين المعارة إلى ملك المستعير، لأن الإعارة تبرع بتمليك منافع الشيء المعار، فلا تملك إلا بالقبض، كالمبة (١).  
(ر: إعارة ف ١٤) .

(خامساً) المعاوضات الفاسدة:

٣٨ - اختلف الفقهاء في كون القبض ناقلاً للملكية في عقود المعاوضات المالية الفاسدة أو غير ناقل (٢).

فذهب جمهور الفقهاء من الشافعية والمالكية والحنابلة إلى أن العقد الفاسد كالباطل، لا ينعقد أصلاً، ولا يفيد الملك بتاتاً، سواء قبض العاقد البطل المعقود عليه أو لم يقبضه.

وذهب الحنفية إلى أن ملكية المعقود عليه تنتقل في عقد المعاوضة الفاسد بقبضه برضا

صاحبه، ويكون مضموناً على القابض بقيمته يوم قبضه (١).

العقود التي يشترط القبض في صحتها:  
(أولاً) الصرف:

٣٩ - اتفق الفقهاء على أنه يشترط في صحة عقد الصرف التقابض في البديلين قبل التفرق (٢)، قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن المتصرفين إذا افترقا قبل أن يتقابضا أن الصرف فاسد (٣).

واستدلوا على ذلك بما روى عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «الذهب بالذهب والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواءً بسواء يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد» (٤).

(١) رد المحتار ٤٩/٥، ٩٩ وما بعدها ط. الحلبي، ومواهب الجليل ٣٨٠/٤، والمغني ٢٢٩/٤، والجموع ٣٧٧/٩ وما بعدها.  
(٢) بدائع الصنائع ٢١٥/٥، ورد المحتار ٢٥٨/٥ ط. الحلبي، وأحكام الفرائد للجصاص ٥٥٤/١، وروضة الطالبين ٣٧٩/٣، والأم ٣٦/٣ ط. بلاق، فتح العلي المالك لمليش ١١٠/٢، وكشاف القناع ٢١٧/٣، والمغني ٥١/٤ ط. دار المنار، وصحى الإزادات ٣٨٠/١.  
(٣) المغني ٥١/٤، وشكله المجموع للسبكي ٦٩/١٠، وكشاف القناع ٢١٧/٣ ط. السنة للحمدي.

(٤) حديث عبادة بن الصامت: «الذهب بالذهب والفضة بالفضة... أخرجه مسلم (١٢١١/٣).

(١) بدائع الصنائع ٢١٤/٦، ٣٩٦/٧، ولسان الحكم ص ٨٧، شرح المجلة للأمامي ١٣٨/١، ٣٠٩/٣، ونهاية المحتاج ١١٩/٥، والمغني ٢٢٧/٥.  
(٢) وهي العقود التي تقوم على أساس إنشاء حقوق والتزامات مالية بين الماقتدين، كالبيع والإعارة والسلم ونحوها.

وقد تكون الغلبة بحليلة سيل أو نار أو عدو  
قبل التقابض<sup>(١)</sup> وقالوا بعدم بطلان الصرف  
في هذه الحالة<sup>(٢)</sup>.

(ثانياً) بيع الأموال الربوية ببعضها:

٤٠ - اتفق الفقهاء على أنه يشترط في صحة  
بيع الأموال الربوية بجنسها الحلول وانتفاء  
النسيئة، وكذا إذا بيعت بغير جنسها، وكان  
المالان الربويان تجمعهما علة واحدة، إلا أن  
يكون أحد العوضين ثمتاً والآخر ثمتناً، كبيع  
الموزونات بالدراهم والدنانير<sup>(٣)</sup>.

واستدلوا على ذلك بما ورد عن النبي ﷺ  
أنه قال: «الذهب بالذهب، والفضة  
بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر  
بالتمر، والمالح بالمالح، مثلاً بمثل، سواء  
بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه  
الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً  
بيد»<sup>(٤)</sup>.

غير أن الفقهاء مع اتفاقهم هذا على

وبما روى ابن عمر عن أبيه رضي الله عنهما  
أنه قال: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً  
بمثل، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً  
بمثل، ولا تبيعوا الذهب بالورق أحدهما  
غائب والآخر ناجز، وإن استنظر حتى يلج  
بيته فلا تنظره، إني أخاف عليكم الرماء» أي  
الربا<sup>(٥)</sup>.

هذا إذا تعذر على المتصارفين التقابض في  
المجلس وأرادا الافتراق، لزمهما ديناً أن  
يتفاسخا العقد بينهما قبل التفرق كيلا يأتيا  
بتأخير العوضين أو أحدهما، لأن الشارع نهى  
عن هذا العقد إلا يداً بيد، وحكم عليه أنه  
ربا إلا هاء وهاء، فمتى لم يحصل هذا الشرط  
حصل المنهي عنه، وهو ربا النساء، وهو  
حرام، وفي التفاسخ قبل التفرق رفع للعقد،  
فلا تلزمهما شروطه<sup>(٦)</sup>.

لكن فريقاً من المالكية استثنى من هذا  
الأصل المتفق عليه - هو اشتراط التقابض  
قبل التفرق لصحة الصرف - ما لو تفرقا قبل  
التقابض غلبة، أي بما يغلبان عليه أو  
أحدهما، كنسيان أو غلط أو سرقة من  
الصراف ونحو ذلك، وقال الشيخ عليش:

(١) أنظر ابن عمر: أخرجه البيهقي ومالك وعبد الرزاق في مصنفه  
(انظر نصب الراية ٥٦/٤، والسنن الكبرى للبيهقي ٢٨٤/٥).

(٢) المجموع شرح للمذهب للنووي ٤٠٤/٩، وتكملة المجموع  
للسبكي ١٤/١٠.

(١) التاج والإكليل ٣٠٧/٤، ومنه الجليل ٥٠٨/٢.

(٢) القوانين الفقهية ص ٢٧٦ (دار العلم للملايين). وبداية  
المجتهد ١٦٤/٢ ط المجلية.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٥٥٢/١، والألم ٢٦٣/٣، ٣١ ط  
بولاق، وروضة الطالبين ٣٧٨/٣ وما بعدها، والدر المختار مع  
رد المحتار ١٧٢/٥ ط. الحلبي، وبداية المجتهد ١٠٧/٢  
ط المجلية ١٣٢٩ هـ، والفتاوى للاباخي ٣/٥، وكشاف القناع  
٢١٥/٣، وما بعدها ط السنة المحمدية، والمغني ٩/٤  
وما بعدها ط. دار النار.

(٤) تقدم ترجمته ف ٣٩.

قبل القبض، ويتمكن مشترطه بمجرد التعيين من التصرف فيه، ولذلك لا يشترط قبضه لصحة العقد، بخلاف البذل في الصرف فإنه لا يتعين بدون القبض، إذ القبض شرط في تعيينه، حيث إن الأثمان لاثنتين مملوكة إلا به، ولذلك كان لكل من العاقلين تبديلها بمثلها قبل تسليمها<sup>(١)</sup>.

(ثالثا) السلم:

٤١ - ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه يشترط في صحة عقد السلم قبض المسلم إليه رأس المال قبل الافتراق، فإن تفرقا قبل قبضه فسد العقد. وذهب المالكية إلى أنه يشترط في صحة السلم قبض رأس المال قبل تفرقها أو بعده بمدة يسيرة كالأيومين والثلاثة، سواء أكان هذا التأخير بشرط أم بغير شرط، عملاً بالقاعدة الفقهية الكلية «ما قارب الشيء يُعطى حكمه»، فإن تأخر قبضه أكثر من ذلك بطل العقد.

(ر: سلم ف ١٦ - ١٩).

(رابعا) إجارة النمة:

٤٢ - قسم جمهور الفقهاء الإجارة باعتبار محل تعلق الحق في المنفعة المعقود عليها إلى

اشتراط الحلول وانتفاء النسبة، اختلفوا في اشتراط التقابض قبل التفرق من مجلس العقد في بيع جميع الأموال الربوية ببعضها على قولين:

أحدهما: للشافعية والمالكية والحنابلة، وهو أنه يشترط التقابض قبل التفرق من المجلس في الصرف وغيره، فلو تفرقا قبل التقابض بطل العقد، وذلك لأن النهي عن النسبة ثبت في الصرف وغيره من بيع الربويات ببعضها، وتحريم النساء وجوب التقابض متلازمان، إذ من المحال أن يشترط الشارع انتفاء الأجل في بيع جميع الأموال الربوية، ويكون تأجيل التقابض في بعضها جائزا، ولا يخفى أن قوله ﷺ: «يبدأ بيد وهاء وهاء» في شأن بيع الأموال الربوية الستة بالكيفية المبينة في الحديث إنما يفهم منه اشتراط التقابض فيها جميعا<sup>(١)</sup>.

الثاني: للحنفية، وهو أنه لا يشترط التقابض قبل التفرق إلا في الصرف، أما في غيره - كبيع حنطة بشعير أو تمر أو حنطة - فيشترط لصحته التعيين دون التقابض، لأن البذل في غير الصرف يتعين بمجرد التعيين

(١) فتح العزيز ١٦٥/٨ وما بعدها، وروضة الطالبين ٣/٣٧٨ وما بعدها، والمتقى للباي ٤/٢٦٠، ٣/٥، والإشراف للفاضل عبد الوهاب ١/ ٢٥٦، وكشاف القناع ٣/ ٢١٦، والمغني ٩/٤.

(١) رد المحتار على الدر المختار ٥/ ١٧٨، ط. الحلبي.

المنجزة أو الاستيفاء للمنفعة أو تمكنه، منه، وعلى ذلك لا يشترط قبض الأجر عندهم في صحة الإجارة، قال ابن عابدين: لا يملك الأجر بالعقد، لأنه وقع على المنفعة، وهي تحدث شيئاً فشيئاً، وشأن البذل أن يكون مقابلاً للمبدل، وحيث لا يمكن استيفائها حالاً لا يلزم بدؤها حالاً، إلا إذا شرطه ولو حكماً، بأن عجله لأنه صار ملتزماً له بنفسه وأبطل المساواة التي اقتضاها العقد<sup>(١)</sup>.

(والثاني): للمالكية، وهو أنه يجب لصحة إجارة الذمة تعجيل الأجرة، لا ستلزام التأخير تعمير الذمتين وبيع الكالء بالكالء، وهو منهي عنه إلا إذا شرع المستأجر باستيفاء المنفعة، كما لو ركب المستأجر الدابة الموصوفة في طريقه إلى المكان المشروط أن تحمله إليه، فيجوز عندئذ تأخير الأجرة، لانتهاء بيع المؤخر بالمؤخر، حيث إن قبض أوائل المنفعة قبض أواخرها، فارتفع المانع من التأخير.

وقد اعتبر المالكية أن في حكم تعجيل الأجرة تأخيرها يومين أو ثلاثة، لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه، كما في السلم<sup>(٢)</sup>، ولا

قسمين: إجارة واردة على العين، وإجارة واردة على الذمة.

أ - فالإجارة الواردة على العين: يكون الحق في المنفعة المعقود عليها متعلقاً بنفس العين، كما إذا استأجر شخص داراً أو أرضاً أو سيارة معينة، أو استأجر شخصاً بعينه لخياطة ثوب أو بناء حائط، ونحو ذلك.

وهذا النوع من الإجارة لا خلاف بين الفقهاء في أنه لا يشترط فيه قبض الأجرة في المجلس لصحة العقد أو لزومه أو انتقال ملكية المنافع فيه، وذلك لأن إجارة العين كبيعها - إذ الإجارة بيع للمنفعة في مقابلة عوض معلوم - وبيع العين يصح بشمن حالٍ ومؤجل، فكذا الإجارة.

ب - أما الإجارة الواردة على الذمة: فيكون الحق في المنفعة المعقود عليها متعلقاً بذمة المؤجر، كما إذا استأجر دابة موصوفة للركوب أو الحمل بأن قال: استأجرت منك دابة صفتها كذا لتحملني إلى موضع كذا، أو قال: ألزمت ذمتك خياطة هذا الثوب أو بناء جدار صفته كذا، فقبل المؤجر.

وقد اختلف الفقهاء في وجوب تسليم الأجرة فيها في مجلس العقد على أربعة أقوال: (الأول): للحنفية، فالأصل عندهم أن الأجر لا يلزم بالعقد ولا يملك، فلا يجب تسليمه به، بل بتعجيله أو شرطه في الإجارة

(١) حاشية ابن عابدين ١/٥، والفتاوى الهندية ١٢/٢

(٢) الشرح الكبير للدردير مع حاشية المسوي ٣/٤ ط. مصطفى محمد ١٣٧٣ هـ، والحري على خليل ٣/٧، والفرق للقرافي ١٣٣/٢.

(مخلصاً) المضاربة :

٤٣ - ذهب الحنفية والشافعية والمالكية وبعض الحنابلة إلى أنه يشترط في صحة عقد المضاربة تسليم رأس المال إلى العامل، لأنَّ المضاربة انعقدت على أن يكون رأس المال من أحد الطرفين والعمل من الطرف الآخر، ولا يتحقق العمل إلا بعد خروج رأس المال من يد ربِّ المال إلى العامل<sup>(١)</sup>، وليس المراد بذلك اشتراط تسليم رأس المال إليه حال العقد أو في مجلسه، وإنما المراد أن يستقلَّ العامل باليد عليه والتصرف فيه بالتخلى عنه وبين رأس المال<sup>(٢)</sup>، وعلى ذلك: لو شرط المالك أن يكون المال بيده ليوفي منه ثمن ما اشتراه العامل فسدت المضاربة<sup>(٣)</sup>.

وذهب الحنابلة على الراجح عندهم إلى أنه لا يشترط لصحة عقد المضاربة قبض العامل لرأس المال<sup>(٤)</sup>، قال البهوتي: فتصحَّ وإن كان بيد ربه، لأنَّ مورد العقد العمل<sup>(٥)</sup>.

فرق بين عقدها بلفظ الإجارة أو السلم.

(والثالث): للشافعية، وهو أنه يشترط في صحة إجارة الذمة قبض المؤجر الأجرة في مجلس العقد، كما اشترط قبض المسلم إليه رأس مال السلم في المجلس، فإن تفرقا قبل القبض بطلت الإجارة، لأن إجارة الذمة سلَّم في المنافع، فكانت كالسلم في الأعيان، سواء عقدت بلفظ الإجارة أو السلم<sup>(١)</sup>.

(والرابع): للحنابلة، وهو أنَّ إجارة الموصوف في الذمة إذا جرت بلفظ «سلم» أو «سلف» - كاسلمتك هذا الدينار في منفعة دابة صفتها كذا وكذا لتحملني إلى مكان كذا، أو في منفعة آدمي صفته كذا وكذا لبناء حائط صفته كذا مثلاً - وقيل المؤجر، فإنه يشترط لصحة إجارة الذمة عندئذ تسليم الأجرة في مجلس العقد، لأنها بذلك تكون سلماً في المنافع، ولو لم تقبض قبل تفرق العاقدين لآل الأمر إلى بيع الدين بالدين، وهو منهي عنه، أما إذا لم تجر إجارة الذمة بلفظ «سلم» ولا «سلف»، فلا يشترط تعجيل الأجرة في هذه الحالة، لأنها لا تكون سلماً، فلا يلزم فيها شرطه<sup>(٢)</sup>.

(١) رد المحتار ٢٨٣/٨ ط الحلي، وشرح المجلة للألمني ٣٧٠/٤ وما بعدها، وصفى المحتاج ٣/٢، وروضة الطالبين ٥/١١٨ وما بعدها، والشرح الكبير وطلبية الدرر على ٣/٥١٧ وما بعدها، والمغني ٥/٢٥ ط. دار المنار.

(٢) مغني المحتاج ٣/٢ ٣١٠

(٣) البدائع ٦/٨٤، وصفى المحتاج ٢/٣١٠.

(٤) المغني ٥/٢٥.

(٥) شرح منتهى الإزادات ٢/٣٢٧.

(١) فتح العزيز ٢٠٥/١٢، وروضة الطالبين ١٧٦/٥، والمهذب، ٤٠٦/١، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٨١، ونهاية المحتاج ٤/٢٠٨، ٣٠٦.

(٢) شرح منتهى الإزادات ٢/٣٦٠، وانظر م ٥٣٩ من مجلة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد.

(سادساً) المزارعة:

٤٤ - ذهب الحنفية إلى أنه يشترط في صحة المزارعة تسليم الأرض إلى العامل بخلا، أي أن توجد التخلفية من صاحب الأرض بين أرضه وبين العامل، حتى لو شرط في العقد العمل على رب الأرض أو شرط عملها معاً، فلا تصح المزارعة لانعدام التخلفية<sup>(١)</sup>.  
والتفصيل في مصطلح (مزارعة).

(سابعاً) المساقاة:

٤٥ - نص الحنفية والشافعية على أنه يشترط في صحة المساقاة تسليم الأشجار إلى العامل، فلو شرط كونها في يد المالك أو مشاركته في اليد لم يصح العقد لعدم حصول التخلفية بين الشجر وبين العامل<sup>(٢)</sup>.  
والتفصيل في مصطلح (مساقاة).

المعقود التي يشترط القبض في لزومها:  
وهي أربعة، بيانها فيما يلي:

(أولاً) الهبة:

٤٦ - اختلف الفقهاء في مدى اشتراط القبض للزوم الهبة:

فذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يشترط القبض في لزوم الهبة، ويكون للواهب قبل

القبض الرجوع فيها، فإذا قبضها الموهوب له لزمت، لكن الشافعية قالوا: للآب الرجوع في هبة ولده، وكذلك لسائر الأصول على المشهور عندهم<sup>(٣)</sup>.

غير أنهم اختلفوا في حكم العقد إذا مات الواهب أو الموهوب له قبل قبضها.

فقال الشافعية: إن مات الواهب أو الموهوب له قبل القبض لم يفسخ العقد، لأنه يؤول إلى اللزوم، ويقوم الوارث مقام مورثه.

وقال الحنابلة: إذا مات الموهوب له قبل القبض بطل العقد، أما إذا مات الواهب فلا تبطل الهبة، ويقوم وارثه مقامه في الإقباض أو الرجوع في الهبة.

واستدل جمهور الفقهاء على اشتراط القبض في لزوم الهبة بما روي عن النبي ﷺ أنه قال لأم سلمة: «إني أهديت إلى النجاشي أواقاً من مسك، وإني لأراه لإلأقد مات، ولا أرى الهدية التي أهديت إليه إلا سترت فإذا ردت إليّ فهو لك أم لكم»<sup>(٤)</sup>، وبما ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «يقول ابن آدم مالي مالي.. وهل لك من مالك إلا ما أكلت

(١) روضة الطالبين ٥/ ٣٧٥، والأم ٣/ ٢٨٥، بولاق، والمواهب ٤٥٤/١، وكفاية الأخبار ١/ ١٧٦، والأكثبية والنسائل للسيوطي ص ٢٨١، وكشاف القناع ٤/ ٢٥٣ وما بعدها ط. سنة المحمدية، والمغني ٥/ ٥٩١ وما بعدها ط. دار المنار.  
(٢) حديث: «إني أهديت إلى النجاشي لواقاً من مسك...» تقدم ترجمته ف ٣٤.

(١) رد المحتار ٦/ ٢٧٦، وبدائع الصنائع ٦/ ١٧٨.  
(٢) رد المحتار ٦/ ٨٦، وفتح العزيز ١٢/ ١٣١، والروضة ١٥٥/٥، شرح المجلة للأخشي ٤/ ٣٩٤.



القبض في الوقف على ثلاثة أقوال:  
(أحدها) ذهب الشافعية والحنابلة وأبيوسف من الحنفية - وقوله هو الفتى به في المذهب - إلى أن الوقف لا يقتصر إلى القبض، بل يلزم ويتم بدونه.

واستدلوا بها ورد أن رسول الله ﷺ وأمر عمر بن الخطاب أن يسبل ثمره أرضه ويحبس أصلها<sup>(١)</sup> ولم يأمره أن يخرجها من يده إلى يد أحدٍ يجوزها دونه، فدل ذلك على أن الوقف يتم بحبس الأصل وتسبيل الثمرة دون اشتراط أن يقبضه أحد، ولو كان القبض شرطاً لأمره به<sup>(٢)</sup>، ويقول الشافعي: أخبرني غير واحد من آل عمر وأل علي رضي الله عنهم أن عمر رضي الله عنه ولي صدقته حتى مات، وجعلها بعده إلى حفصة رضي الله عنها، وولي علي رضي الله عنه صدقته حتى مات، ووليها بعده الحسن بن علي رضي الله عنها، وأن فاطمة بنت رسول الله ﷺ وليت صدقتها حتى ماتت، وبلغني عن غير واحد من الأنصار أنه ولي صدقته حتى مات<sup>(٣)</sup>، وبقيا الوقف على العتق، ذلك أن الرجل

فأنيت، أو لبست فأبليت، أو تصدقت فأمضيت<sup>(٤)</sup>، فقد شرط رسول الله ﷺ في الصدقة الإمضاء، والإمضاء هو الإقباض<sup>(٥)</sup>.

وقال الحنفية: لا تلزم الهبة بالقبض إلا إذا كانت لأصول الواهب أو فروعه أو لأخيه أو لأخته أو أولادها أو لعمه وعمته أو كانت بين الزوجين حال قيام الزوجية، وللواهب أن يرجع عن هبته في غير الحالات المذكورة برضى الموهوب له أو برجوع الواهب للحاكم فيفسخ الهبة<sup>(٦)</sup>.

وزهب المالكية: إلى أن الهبة تنعقد بالإيجاب والقبول، لكنها لا تتم ولا تلزم إلا بالقبض، ويجبر الواهب على إقباضها ما دام العاقدان على قيد الحياة، فإذا مات الواهب قبل القبض بطلت الهبة، وكانت ميراثاً، أما إذا مات الموهوب له قبل القبض فلا تبطل، ويكون لورثته مطالبة الواهب بها، لأنها صارت حقاً لمورثهم قبل موته<sup>(٧)</sup>.

(ثانياً) الوقف:

٤٧ - اختلف الفقهاء في مدى اشتراط

(١) حديث: وأمر رسول الله ﷺ عمر بن الخطاب أن يسبل ثمره أرضه... أخرجه البخاري (فتح الباري ٥/ ٣٩٧) وصلى (١٢٥٥/٣).  
(٢) الأم ٣/ ٢٨١ ط. بولاق.  
(٣) الأم ٣/ ٢٨١، وصن البيهقي ١٦١/ ٦ وما بعدها، وانظر بدائع الصنائع ٦/ ٢١٩.

(١) حديث: ويقول ابن آدم مالي مالي... أخرجه مسلم (٢٢٧٣/٤) من حديث عبدالله بن الشخير.  
(٢) انظر أفضى رسول الله ﷺ لابن فرج القرطبي ص ٥٠٤.  
(٣) مجلة الأحكام العدلية (م ٨٦٤-٨٦٨)، وبدائع الصنائع ١٢٩/٦ وما بعدها.  
(٤) الشرح الكبير وحاشية المسوقي عليه ٤/ ١٠١، والقوانين الفقهية ص ٣٩٩ ط. دار العلم للملايين.

القبض لتهام الوقف، فإن مات الواقف أو مرض أو أفلس قبل قبض الموقوف بطل الوقف، ويكون القبض في نحو المسجد والطاحون بالتخليفة بين الموقوف وبين الناس<sup>(١)</sup>.

### (ثالثا) القرض:

٤٨ - اختلف الفقهاء في اشتراط القبض في ملك القرض أو لزومه على أقوال:  
الأول للمالكية: وهو أنه لا يشترط في لزوم عقد القرض أن يقبضه المقرض، بل يلزم بالقول<sup>(٢)</sup>.

والثاني للشافعية، قالوا: يملك بالقبض.  
والثالث للحنابلة، قالوا: يلزم بالقبض<sup>(٣)</sup>.

### (رابعا) الرهن:

٤٩ - اختلف الفقهاء في اشتراط القبض في لزوم الرهن:  
فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة على الراجح عندهم إلى أنه يشترط القبض في لزوم الرهن، وعلى ذلك يكون للرهن قبل القبض أن يرجع عنه أو يسلمه<sup>(٤)</sup>.

إذا وقف أرضه أو داره، فإنها يملك الموقوف عليه منافعتها، ولا يملك من رقبته شيئا، لأن الواقف أخرجها من ملكه إلى الله عز وجل، فكان ذلك شبيهاً بما أخرجها عن ملكه بالعتق لله عز وجل، فكما أن العتق يلزم بالقول ولا يحتاج فيه إلى القبض مع القول، فكذلك الوقف لا يحتاج فيه إلى القبض مع القول<sup>(١)</sup>، ولأننا لو أوجبنا القبض فيه، فإن القابض يقبض ما لم يملكه بالوقف، فيكون قبضه وعدمه سواء<sup>(٢)</sup>.

(والثاني) لابن أبي ليلى ومحمد بن الحسن الشيباني وأحد في رواية عنه: وهو أن الوقف لا يلزم إلا بقبضه وإخراج الواقف له عن يده، ويكون القبض بأن يجعل له قima ويسلمه إليه، وفي المسجد بأن يخله ويصلي الناس فيه، وفي المقبرة بدفن شخص واحد فيها فما فوق<sup>(٣)</sup>، واستدلوا على ذلك بأن الوقف تصدق بالمنافع، والهبات والصدقات لا تلزم إلا بالقبض، فينبغي أن يشترط القبض للزومه.

(والثالث) للمالكية: وهو أنه يشترط

(١) لباب الباب للقمي ص ٢٣٩، وكفاية الطالب الرباني وحاشية العلوي عليه ٢/ ٢٠٣، ٢١٢.  
(٢) حاشية النسفي على الشرح الكبير ٣/ ٢٢٦.  
(٣) مفتي المحتاج ٢/ ١٢٨، مفتي الإزادات ١/ ٣٩٧.  
(٤) رد المحتار ٦/ ٤٧٩، تبيين الحقائق للزيلي ٦/ ٦٣، مفتي المحتاج ٢/ ١٢٨، المهذب ١/ ٣١٢، الألباء وانظروا.

(١) شرح معاني الآثار للطحاوي ٤/ ٩٨، وبتلخيص الصنائع ٢١٩/٦، المفتي لابن قدامة ٥/ ٥٤٧ ط. دار المنار.  
(٢) شرح معاني الآثار ٤/ ٩٨.  
(٣) لسان الحكام ص ١١٤، خزينة الفقه للسمرقندي ص ٢٦٨ وما بعدها، بتلخيص الصنائع ٦/ ٢١٩، القواعد لابن رجب ص ٧١، المفتي ٥/ ٥٤٧.

إلزام الراهن بتسليم المهرن للمرتين وفاة بالعقد<sup>(١)</sup>.

قال الدسوقي: لا خلاف في المذهب أن القبض ليس من حقيقة الرهن ولا شرطاً في صحته ولا لزومه بل ينعقد ويصح ويلزم بمجرد القول<sup>(٢)</sup>.

وذهب بعض الخنابلة إلى أن المهرن إذا كان مكيفاً أو موزوناً فلا يلزم رهنه إلا بالقبض، وفيها عدا ذلك روايتان عن أحمد، إحداهما: لا يلزم إلا بالقبض، والأخرى: يلزم بمجرد العقد كالبيع<sup>(٣)</sup>.

استدامة القبض في الرهن:

٥٠ - اختلف الفقهاء في حكم استدامة القبض في الرهن على ثلاثة أقوال:

(أحدها) للحنفية والشافعية: وهو أنه لا يشترط استدامة القبض في الرهن، فلو استرجعه الراهن بعارية أو ودیعة صح، لأنه عقد يعتبر القبض في ابتدائه، فلم يشترط استدامته كالهبة، وللمرتين الحق في استرداده

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَرِهَتْ مَقْبُوضَةً﴾<sup>(١)</sup> حيث إن المصدر المقرون بحرف الفاء في جواب الشرط يراد به الأمر، والأمر بالشيء الموصوف يقتضي أن يكون ذلك الوصف شرطاً فيه، إذ المشروع بصفة لا يوجد بدون تلك الصفة، ولأن الرهن عقد تبرع إذ لا يستوجب الراهن بمقابلته على المرتين شيئاً، ولهذا لا يجبر عليه، فلا بد من الإمضاء بعدم الرجوع، والإمضاء يكون بالقبض.

وقالوا: إن الله عز وجل وصف الرهان بكونها مقبوضة، فيقتضي ذلك أن يكون القبض فيها شرطاً، ولو لم يمت بدون القبض لما كان للتقييد به فائدة.

وذهب المالكية إلى أن السهرن يلزم بالعقد، لكنه لا يتم إلا بالقبض، وللمرتين حق المطالبة بالإقباض، ويحبر الراهن عليه. قالوا: أما لزومه بالعقد، فلأن قوله تعالى ﴿فَرِهَتْ مَقْبُوضَةً﴾ أثبتنا رهناً قبل القبض، وأما إلزام الراهن بالإقباض، فلأن قوله تعالى ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾<sup>(٢)</sup> دليل على

(١) حاشية السبكي على الشرح الكبير ٣/ ٢٣١، القوانين الفقهية ص ٣٥٢ (ط. دار العلم للملايين) والإشراف على مسائل الخلاف للفاضل عبد الوهاب ٢/ ٢، للتقى الباسي ٢٤٨/٥، كفاية الطالب الرباني ٢/ ٢١٦، شرح التلويح على التحفة ١/ ١٦٨، بداية المجتهد ٢/ ٢٣٠ (ط. الجبالية)، والجلسات لأحكام القرآن للشرطي ص ١٢١٨ (ط. دار الشعب)، والتسهيل لابن جزي ١/ ٩٧.

(٢) حاشية الدسوقي ٣/ ٢٣١.

(٣) المنهاج ٤/ ٣٢٨.

= للسبكي ص ٢٨٠، المنهاج ٤/ ٣٢٨ وما بعدها، وكشاف القناع ٣/ ٢٧٢ وما بعدها ط. السنة المحمدية، وشرح منتهى الإرادات ٢/ ٢٣٢.

(١) سورة البقرة ٢٨٢.

(٢) سورة المائدة ١.

متى شاء<sup>(١)</sup>، والقاعدة الفقهية تقول: (يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء)<sup>(٢)</sup>.  
باقٍ، لأنَّ يده ثابتة عليه حكماً، فكأنها لم تنزل.

واستدلوا على ذلك بأنَّ الرهن يراد للوثيقة، ليتمكن من بيعه واستيفاء دينه، فإذا لم يدم في يده زال ذلك المعنى، فكان بقاء اللزوم منوطاً بدوام القبض<sup>(٣)</sup>.

آثار القبض في العقود:

٥١- أهم آثار القبض في العقود هو انتقال ضمان المقبوض إلى القابض، وتسقطه على التصرف فيه، وجوب بذل عوضه للمقبوض منه، وذلك على التفصيل التالي:

الأثر الأول: انتقال الضمان إلى القابض:

٥٢- المراد بالضمان الذي يتقل إلى القابض: هو تحمله لتبعة الهلاك أو النقصان أو التعيب الذي يطرأ على المقبوض في أحد عقود الضمان، وهي هنا: البيع والإجارة والعارية والرهن والنكاح فيما يخصَّ المصدق.

أولاً- ضمان المبيع في العقد الصحيح اللازم:

٥٣- اختلف الفقهاء فيمن يكون عليه ضمان المبيع قبل القبض وبعده، وهل يكون في ضمان البائع قبل أن يقبضه المشتري، بحيث لا ينتقل ضمانه إلى المشتري إلا بالقبض، أم أنه يدخل في ضمانه بالعقد،

(والثاني) للملكية: وهو أنه يشترط في صحة الرهن استدامة القبض، فإذا قبض المرتهن المرهون، ثم رده إلى الراهن بعارية أو ودیعة أو كراء بطل الرهن، لأن المعنى الذي لأجله اشترط قبض المرهون في الابتداء هو أن تحصل وثيقة للمرتهن بقبضه، فكانت استدامة القبض شرطاً فيه<sup>(٤)</sup>.

(والثالث) للمحابلة: وهو أنه يشترط في لزوم الرهن استدامة قبض المرهون، فإذا أخرجه المرتهن عن يده باختياره إلى الراهن أو غيره زال لزوم الرهن، وبقي العقد كأن لم يوجد فيه قبض، سواء أخرجه بإجارة أو إعاره أو إيداع أو غير ذلك، فإذا عاد فردّه إليه عاد اللزوم بحكم العقد السابق، ولا يحتاج إلى تجديد عقد، لأن العقد الأول لم يطرأ عليه ما يبطله، أشبه ما لو تراخى القبض عن العقد أول مرة، وإن أزيلت يد المرتهن عنه بغير حق كالغصب والسرقة وإباق العبد وضياع المتاع ونحوه، فلزوم العقد

(١) رد المحتار ٦/ ٥١١، الأم ٣/ ١٢٤ ط بولاق، ودرر الحكام لعلي حيدر ٢/ ١٦١.

(٢) م ٥٥ من مجلة الأحكام العدلية.

(٣) الإشراف للفاضي عبد الوهاب ٢/ ٢، القوانين الفقهية ص ٣٥٢، بداية للمجهتد ٢/ ٣٣٠.

(٤) شرح منتهى الإزادات ٢/ ٢٣٣، كشف القناع ٣/ ٢٧٤.

سواء قبضه أم لم يقبضه ؟

فذهب الحنفية والشافعية إلى أن المبيع يكون في ضمان البائع قبل أن يقبضه المشتري، فإذا قبضه انتقل الضمان إليه بالقبض، لأن موجب العقد انتقال ملكية المبيع إلى المشتري، وذلك يقتضي إلزام البائع بتسليم المبيع إلى المشتري وفاء بالعقد، لأن الملك لا يثبت لعينه، وإنما يثبت وسيلة إلى الانتفاع بالملوك، ولا يتهى الانتفاع به إلا بالتسليم، فكان إيجاب الملك في المبيع للمشتري إيجاباً لتسليمه له ضرورة.

وفرق المالكية بين ما يكون فيه حق توفية من المبيعات من كيل أو وزن أو ذرع أو عد، وبين ما لا يكون فيه، بحيث وافقوا الحنفية والشافعية في اعتبار المبيع في ضمان البائع قبل القبض، ودخوله في ضمان المشتري بالقبض إذا كان فيه حق توفية.

واختلفوا في التفصيلات والتفريعات في حالة هلاك المبيع، ذلك أن المبيع إما أن يكون أصلاً، وإما أن يكون تبعاً، وهو الزوائد المتولدة عن المبيع، فإن كان أصلاً، فلا يخلو: إما أن يهلك كله وإما أن يهلك بعضه، وكل ذلك لا يخلو: إما أن يهلك قبل القبض، وإما أن يهلك بعده، والهلاك في هذه الحالات إما أن يكون بأفة سلبية، أو بفعل البائع، أو بفعل المشتري، أو بفعل

المبيع، أو بفعل أجنبي.

والتفصيل في مصطلح: (ضمان ف ٣١ وما بعدها).

(ثانياً) ضمان المؤجر:

أ - الضمان في إجارة الأعيان:

٥٤ - لا خلاف بين الفقهاء في أن العين المؤجرة وكذا منافعها المعقود عليها تكون قبل القبض في ضمان المؤجر، كما أنه لا خلاف بينهم في أن ضمان العين لا ينتقل إلى المستأجر بعد القبض، وأنها تكون أمانة في يده، فإن تلفت من غير تعديه أو تفريطه، فلا ضمان عليه، وذلك لأنه قبض مأذون فيه، فلا يكون موجباً للضمان، كالوديعة، ولأن المستأجر قبض العين لاستيفاء منفعة يستحقها منها، فلا يضمنها، كما إذا قبض النخلة التي اشترى ثمرتها، نص على ذلك الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة، قال ابن قدامة: ولا نعلم في هذا خلافاً<sup>(١)</sup>.

ب - الضمان في إجارة الأعمال:

ذكر الفقهاء أن الأجير في الإجارة الواردة على العمل قسماً:

(١) بدائع الصنائع ٤/ ٢١٠، مجمع الضمانات من ١٣، ورضة الطالبين ٥/ ٢٢٦، المهذب ١/ ٤١٥، الشرح الكبير للدردير ٤/ ٢٤، للبدع ٥/ ١١٣، المغني ٥/ ٤٨٨، كشف القناع ٤/ ٣٩، ٤٩ (ط. الحكومة بسكة المكرمة).

خاص ومشارك

وقول أبي حنيفة (١).

وقد خالفه في ذلك الصحابان أبو يوسف ومحمد، وذهبوا إلى تضمين الأجير المشترك بالقبض مطلقاً، إلا إذا وقع التلف بسبب لا يمكنه الاحتراز عنه (٢).

والثاني: للملكية، وهو أن الأصل في يد الأجير المشترك أنها يد أمانة، ولكن لما فسد الناس وظهرت خيانة الأجراء ضمن الصانع وكل من تقتضي المصلحة العامة تضمينه من الأجراء المشتركين حيث تقوم به التهمة (٣).

والثالث: للشافعية في الأظهر، وهو أن يد الأجير المشترك يد أمانة (٤).

والرابع: قول لبعض الشافعية، وهو أن العين تدخل في ضمان الأجير المشترك بالقبض، فإن هلكت عنده وهو منفرد باليد، ضمن هلاكها ولو لم يتعد أو يفرض، وذلك لفساد الناس وخيانة الأجراء، أما إذا لم يكن الأجير منفرداً باليد فلا ضمان عليه عندئذ، لأن المال غير مسلّم إليه حقيقة (٥).

ضمان الأجير الخاص:

٥٥ - اتفق الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة على أن الأجير الخاص لا يضمن ما بيده من مال المؤجر، بل يكون ما في يده أمانة لا يضمنه إن تلف إلا بالتعدي أو التفريط، لأنه نائب عن المالك في صرف منافعه إلى ما يأمر به، فلم يضمن من غير تعدٍ أو تقصير، كالوكيل والمضارب (١).

ضمان الأجير المشترك:

٥٦ - اختلف الفقهاء في كون الأجير المشترك ضامناً لما يكون تحت يده من أعيان المستأجر على أربعة أقوال:

الأول: وهو التفريق بين ما تلف بفعل الأجير المشترك وبين ما تلف بغير فعله، بحيث إذا كان التلف بفعله فإنه يكون ضامناً له، سواء أكان متعدياً أم غير متعدٍ، قاصداً أم مخطئاً.

أما ما تلف بغير فعله، فلا يضمنه إن لم يكن منه تعدٍ أو تفريط، وهذا هو رأي الحنابلة على الصحيح في المذهب،

(١) تبين الحقائق ٥ / ١٣٤ وما بعدها، وجمع الأهر والدر المنقى ٢ / ٣٩١ وما بعدها، وكشاف القناع ٤ / ٢٦ وما بعده.

(٢) والإصناف للمرداوي ٦ / ٧٢-٧٣.

(٣) بدائع الصنائع ٤ / ٢١٠ وما بعدها، مجمع النصاب ص ٢٧.

(٤) البهجة شرح النخعة ٢ / ٢٨٣.

(٥) روضة الطالبين ٥ / ٢٢٨ وما بعدها، ونهاية المحتاج ٥ / ٣١٠.

(٥) روضة الطالبين ٥ / ٢٢٨، والمهذب ١ / ٤١٥.

(١) بدائع الصنائع ٤ / ٢١١، الفتاوى المنية ٤ / ٥٠٠، روضة الطالبين ٥ / ٢٢٨، نهاية المحتاج ٥ / ٣١١، الشرح الكبير للمرداوي ٤ / ٢٨، جواهر الإكليل ٢ / ١٩١، المغني ٥ / ٤٨١، شرح منتهى الإرادات ٢ / ٣٧٦.

تقبضه من الزوج وبعده، فلو هلك بغير تعديه أو تقريطه، كان هلاكه عليها بمجرد العقد، وليس للقبط أي أثر في ذلك، لأنّ الضمان من توابع الملك، وقد ملكته بالعقد.

والثاني: للحنفية والشافعية، وهو أن ضمان المهر المعين يكون على الزوج قبل أن يسلمه لزوجته، فإذا قبضته انتقل الضمان إليها.

والتفصيل في مصطلح (ضمان ف ١٤٧) ومصطلح (مهر).

الأثر الثاني: التسلّط على التصرف:

٦٠ - اتفق الفقهاء على جواز التصرف في الأعيان المملوكة بعد قبضها، لكنهم اختلفوا في مشروعية التصرف فيها قبل قبضها، سواء ملكت ببيع أو بغيره من الأسباب الموجبة للملك، وقد فرّقوا في ذلك بين التصرف فيها بالبيع وبين التصرف فيها بغيره من ضروب التصرفات، وحاصل كلامهم في هذه القضية ينحصر في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: بيع الأعيان المشتراة قبل قبضها:

٦١ - اختلف الفقهاء في حكم بيع الأعيان المشتراة قبل قبضها على ستة أقوال:

أحدها: لا يجوز بيع المشتري قبل قبضه مطلقاً، مطعوماً كان أو غير مطعوم، عقاراً

والتفصيل في (إجارة ف ١٠٣ وما بعدها ١٣٣، ١٣٤) ومصطلح (ضمان ف ٦٠ - ٦١).

ثالثاً: ضمان العارية:

٥٧ - لا خلاف بين الفقهاء في أنّ العارية مضمونة على مالكها ما دامت في يده، فإن هلك كان هلاكها من ماله، أما إذا قبضها المستعير، ففي انتقال ضمانها إليه بالقبط تفصيل ينظر في مصطلح (ضمان ف ١٢) ومصطلح (إعارة ف ١٥).

رابعاً: ضمان الموهون:

٥٨ - لا خلاف بين الفقهاء في أنّ الموهون يكون في ضمان الراهن قبل أن يقبضه المرتهن منه، لأنه ملكه وتحت يده، أما إذا قبضه المرتهن، ففي انتقال ضمانه إليه تفصيل ينظر في مصطلح (رهن ف ٨، ١٨) ومصطلح (ضمان ف ٦٢ وما بعدها).

خامساً: ضمان المهر المعين:

٥٩ - اختلف الفقهاء في اعتبار قبض الزوجة لمهرها بعد تعيينه ناقلاً لضمائنه من الزوج إليها على قولين:

أحدهما: للملكية والحنابلة، وهو أن ضمان المهر المعين كالعبد والدار والماشية وما شابه ذلك إذا كان محدداً بذاته في عقد النكاح الصحيح يكون على الزوجة قبل أن

الدين بالدين، وهذا هو القول المشهور في مذهب المالكية<sup>(١)</sup>.

القول الرابع: يجوز بيع غير المطعم قبل قبضه، أما المطعم فلا يجوز بيعه قبل قبضه مطلقاً، سواء اشترى جزافاً أو مقدراً بكيل أو وزن أو ذرع أو عدّ، وهو رواية عن مالك، وبه أخذ بعض المالكية<sup>(٢)</sup>.

القول الخامس: لا يجوز بيع ما اشتراه مقدراً بكيل أو وزن أو ذرع أو عدّ قبل قبضه، سواء كان مطعمياً أو غير مطعم، فإن اشترى بغير تقدير جاز بيعه قبل قبضه، وهذا هو القول المشهور عن أحمد والمعتد في مذهب الحنابلة<sup>(٣)</sup>.

القول السادس: جواز البيع قبل القبض مطلقاً سواء أكان المبيع عقاراً أم منقولاً، وسواء أكان مطعمياً أو غير مطعم، وسواء أكان فيه حقّ توفية أم لم يكن، وهذا قال عثمان البتي<sup>(٤)</sup>.

قال ابن عبد البر: هذا قول مردود بالسنة

كان أو منقولاً، سواء بيع مقدراً أو جزافاً، وبهذا قال جمهور الفقهاء من الشافعية وبعض الحنابلة والثوري ومحمد بن الحسن الشيباني وغيرهم<sup>(١)</sup>.

والقول الثاني: لا يجوز بيع المشتري قبل قبضه، مطعمياً كان أو غير مطعم، وسواء بيع مقدراً أم جزافاً، إلا العقار الذي لا يخشى هلاكه، فيجوز بيعه قبل قبضه، فإن تصوّر هلاكه، بأن كان علواً أو على شطّ نهر ونحو ذلك، لم يصح بيعه كسائر المنقولات، وبهذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف، وهو المفتى به عند الحنفية<sup>(٢)</sup>.

القول الثالث: يجوز بيع المشتري قبل قبضه إن لم يكن مطعمياً، فإن كان مطعمياً فلا يجوز بيعه قبل قبضه إذا كان فيه حقّ توفية - من كيل أو وزن أو ذرع أو عدّ - سواء أكان الطعام ربوياً أم غير ربوي، أمّا ما اشتراه جزافاً - أي من غير معرفة قدره على التحديد - فيجوز بيعه قبل قبضه، ولكن بشرط تعجيل الثمن، كيلا يؤدي إلى بيع

(١) مفتي المحتاج ٢/ ٦٨، المجموع شرح المهذب ٩/ ٣٦٤، طرح التشريب ٦/ ١١٤، إحكام الأحكام لابن دقيق العيد وحاشية الصنعاني عليه ٤/ ٨٠ وما بعدها، معال السنن للخطيب ٣/ ١٣٥ (ط. الطياح)، للمغني ٤/ ١١٣، وبدائع الفوائد ٣/ ٣٥٠ وما بعدها، ورد المختار ٥/ ١٤٧، شرح المجلة للأمامي ٢/ ١٧٣.

(٢) بدائع الصانع ٥/ ١٨٠، الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ٥/ ١٤٧.

(١) الشرح الكبير وحاشية الدررقي عليه ٣/ ١٥١ وما بعدها، المنتقى للبيهقي ٤/ ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٣، كفاية الطالب الرباني وحاشية العلوي عليه ١١٨/ ٢ وما بعدها.

(٢) حاشية العلوي على كفاية الطالب الرباني ٢/ ١١٨.

(٣) كشف القناع ٣/ ١٩٧ وما بعدها، للمغني ٤/ ١٠٧، المحرر ١/ ٣٢٢.

(٤) العمدة للصنعاني على إحكام الأحكام لابن دقيق العيد ٤/ ٨١ ط. السلفية بالقاهرة، والنسوي على صحيح مسلم ١٠/ ١٧٠، والمغني لابن قدامة ٤/ ١١٣.



بين قصد الرفق والمغابنة، فإن وقع على وجه الرفق، يجوز بيعه قبل قبضه، وإن وقع على وجه المغابنة، كان حكمه حكم ما يختص بقصد المغابنة<sup>(١)</sup>.

والثالث: للشافعية، وهو أن الأعيان المستحقة للإنسان عند غيره ضربان: أمانة ومضمونة، فالأمانة يجوز للمالك بيعها قبل قبضها، لأن ملكه فيها تام. والمضمون نوعان:

(الأول) المضمون بالقيمة، ويسمى ضمان اليد، فيصح بيعه قبل قبضه لتمام الملك فيه.

(والثاني) المضمون بموضع في عقد معاوضة، ويسمى ضمان العقد، فلا يصح بيعه قبل قبضه<sup>(٢)</sup>.

والرابع: للحنابلة، وهو أن كل عوض ملك بعقد ينفسخ بهلاكه قبل القبض - كأجرة معينة في إجارة، وعوض معين في صلح ونحو ذلك - لا يجوز بيعه قبل قبضه إذا كان فيه حق توفية من كيل أو وزن أو ذرع أو عد، وكذا ما لا ينفسخ العقد بهلاكه - كعوض خلع وعق وكمهر ومصالح به عن

والحجة المجمع على الطعام، وأظنه لم يبلغه هذا الحديث، ومثل هذا لا يلتفت إليه<sup>(٣)</sup>. والتفصيل في مصطلح (بيع منهي عنه ف ٤٢ إلى ف ٥٢).

المسألة الثانية: بيع الأعيان المملوكة بغير الشراء قبل قبضها:

٦٢ - اختلف الفقهاء في حكم بيع ما ملك بغير الشراء قبل قبضه على أقوال:

الأول: للحنفية، وهو أن كل عوض ملك بعقد ينفسخ العقد بهلاكه قبل القبض لا يجوز بيعه قبل قبضه، كالأجرة وبدل الصلح إذا كان متقولاً معيناً، وكل عوض ملك بعقد لا ينفسخ العقد بهلاكه قبل القبض يجوز بيعه قبل قبضه، كالمهر وبدل الخلع وبدل العتق وبدل الصلح عن دم العمد.

والثاني: للمالكية، وهو أن العقود على ضربين: معاوضة، وغير معاوضة.

فما ملك بعقد ليس فيه معاوضة كالقرض يجوز بيعه قبل قبضه مطلقاً، وما ملك بعقد معاوضة، فإن ملك بها يختص بالمغابنة والمكاسبة، كالبيع ونحوه لا يجوز بيعه قبل قبضه إن كان طعاماً فيه حق توفية، كي لا يفضي إلى بيع العينة، وإن ملك بعقد يتردد

(١) المتنى للبيهقي ٢٨٠ / ٤ وما بعدها، وابتداء للمجتهد ١٢١ / ٢.

(٢) المجموع شرح المهذب ٩ / ٢٦٥ وما بعدها، وروضة الطالبين ٥٠٨ / ٣ وما بعدها، وطرح الشرب ١١٦ / ٦.

(٣) المتنى ١١٣ / ٤. وطرح الشرب ١١٤ / ٦.

**والثاني:** للملكية، وهو أنه يجوز التصرف في المبيع قبل قبضه بسائر التصرفات إن لم يكن مطعموماً، أو كان مطعموماً ولكن ليس فيه حق توفية من كيل أو وزن أو عدّ، أمّا الطعام الذي يكون فيه حق توفية، فلا يجوز التصرف فيه بأي عقد من عقود المعاوضة قبل قبضه، أمّا بغير المعاوضة، كهبّة وصدقة وقرض وشركة وتولية، فيجوز التصرف فيه قبل أن يقبض<sup>(١)</sup>.

**والثالث:** للشافعية، وهو أنه لا يجوز التصرف في المبيع قبل قبضه بأي نوع من أنواع التصرفات، كالإجارة والكتابة والهبة والرهن والإقراض، أو جعله صداقاً أو أجرة أو عوضاً في صلح أو رأس مال سلم ونحوها، وذلك لضعف الملك، إلا العتق والتدبير والاستيلاء والتزويج والقسمة والوقف، فيجوز ذلك قبل القبض<sup>(٢)</sup>.

**والرابع:** للحنابلة، وهو أن ما اشترى من المقدرات بكيل أو وزن أو ذراع أو عدّ لا يجوز التصرف فيه قبل قبضه بإجارة ولا هبة ولا رهن ولا حوالة، قياساً على بيعه، لأنه من

دم عمد وأرض جنابة وقيمة متلف - فإنه لا يجوز بيعه قبل قبضه إذا احتاج لتوفية، وأمّا ما ليس فيه حق توفية فيجوز بيعه قبل القبض، وكذا كلّ ما ملك بإرث أو وصية أو غنيمة وتعيّن ملكه فيه، فإنه يجوز بيعه قبل قبضه، لأنه غير مضمون بعقد معاوضة، فملكه غير تامّ، ولا يتوهم غرر الفسخ فيه، وأمّا ما كان قبضه شرطاً لصحة عقده، كرأس مال السلم والبديلين في الصرف فلا يصحّ بيعه ممن صار إليه قبل قبضه، لأنه لم يتمّ الملك فيه، فأشبهه التصرف في ملك غيره<sup>(٣)</sup>.

**المسألة الثالثة:** التصرف بغير البيع في الأعيان المشتراة قبل قبضها:

٦٣ - اختلف الفقهاء في حكم التصرف بغير البيع في الأعيان المشتراة قبل قبضها على أربعة أقوال:

**الأول:** للحنفية وهو أنه يجوز التصرف في المبيع قبل قبضه بالهبة والصدقة والإقراض والرهن والإعارة والوصية والعتق والتدبير والاستيلاء والتزويج، أمّا إجارته فلا تجوز مطلقاً<sup>(٤)</sup>.

(١) الفرق للفرافق ٣/ ٢٧٩ - ٢٨٠، والمتنّى للباي ٤/ ٢٨٢، والفتاوى الفقهاء ص ٢٨٤ دار العلم للملايين.

(٢) المجموع شرح المهذب ٤/ ٣٦٤ وما بعدها، ومغني المحتل ٦٩/٢، وكفاية الأخبار ١١/ ١٣٣، وروضة الطالبين ٣/ ٥٠٦ وما بعدها.

(٣) شرح منتهى الإرادات ٢/ ١٨٩، والمغني ٤/ ١١٤ وما بعدها، وكشاف القناع ٣/ ٢٣٣ ط. المحكمة بمكة.

(٤) الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ٥/ ١٤٧ وما بعدها، وبدائع الصنائع ٥/ ١٨٠، وشرح المجلة للأمثلي ٢/ ١٧٣ وما بعدها.

مستحقه بالتأجيل، ويان ذلك فيما يأتي:

#### (أولاً) في البيع:

٦٥ - لا خلاف بين الفقهاء في أن كل واحد

من العاقدين في البيع إذا قبض البذل الذي

استحقه بالعقد، يجب عليه بذل عوضه

للطرف الثاني دون تأخير، تنفيذاً للعقد ووفاءً

بالالتزام، وحتى يتمكن كل واحد من

المتبايعين من الانتفاع بما ملكه بالعقد، إذ

الملك لم يثبت لذاته، وإنما ثبت وسيلة إلى

الانتفاع بالملوك، ولا ينهيا الانتفاع به إلا

بقبضه، تحقيقاً للمعادلة والمساواة التي

يقتضيها العقد وينبغي عليها، وذلك ما لم

يكن هناك اتفاق بين العاقدين على تأجيل

البذل الآخر، فعندئذ لا يجب على قابض

البذل المعجل تسليم عوضه حتى يحل

أجله، لرضا الطرف الآخر بالتأجيل وتنزله

عن حقه بالتعجيل.

والتفصيل في مصطلح: (بيع ف ٦١ -

٦٤)

٦٦ - ويستثنى من ذلك عقد الصرف وبيع

الأموال الربوية التي تجمعها علة ربوية واحدة

ببعضها، فإنه لا يجوز للمقبض تأخير تسليم

عوض ما قبضه، ولورضي مستحقه بتأخيره،

لوجوب التقابض بين البذلين في مجلس العقد

لحق الشرع، إذ يترتب على تأخير أحدهما ولو

ضماناً بآثمه، فلا يجوز فيه شيء من ذلك،

ولكن يصح عتقه وجعله مهراً وبذل خلع

وكذا الوصية به قبل أن يقبض، وذلك

لاغتفار الغرر في هذه التصرفات.

أما ما اشتري جزافاً من غير تقدير، فيجوز

التصرف فيه قبل قبضه مطلقاً بأي ضرب من

ضروب التصرفات، وذلك لحديث ابن عمر

رضي الله عنهما «كنت أبيع الإبل بالبيع،

فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم، وبالعكس،

فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: لا

بأس أن تأخذها بسعر يومها، ما لم تفترقا

وبينكما شيء»<sup>(١)</sup>، إلا ما يبيع بصفة أو رؤية

متقدمة، فلا يجوز التصرف فيه قبل قبضه،

قال البهوتي: لأنه تعلق به حق توفية، فأشبه

المبيع بكييل ونحوه<sup>(٢)</sup>.

#### الأثر الثالث: وجوب بذل العوض:

٦٤ - من الآثار الهامة لقبض أحد البذلين في

عقود المعاوضات وجوب بذل العوض المقابل

معجلاً من قبل القابض، حتى تترتب على

العقد ثمراته، وتتحقق مقاصده وغاياته، ما

لم يكن هناك اتفاق بين العاقدين على

تأخيره، فعندئذ لا يلزمه تعجيله، لرضا

(١) حديث ابن عمر: وكنت أبيع... تقدم ترجمته ف ١٣.

(٢) كشف القناع ٣/ ٢٣٠ ط. الحكومة بمكة المكرمة، وشرح  
مستهم الإرادات ٢/ ١٨٧ - ١٨٩.

## قبض ٦٦ - ٦٨، قبل

الفقهاء في هذه الصورة بين حقها في ذلك قبل الدخول بها، وبين حقها فيه بعده، وبيان ذلك في مصطلح (مهر).

قبل

انظر: فرج



بالتراضي ربا النساء<sup>(١)</sup>.

(ثانياً) في الإجارة:

٦٧ - ذهب الفقهاء على اختلاف مذاهبهم إلى وجوب بذل العوض في عقد الإجارة إذا قبض العاقد بدله، ما لم يكن هناك اتفاق بين العاقلين على تأجيل العوض، فيتبع الشرط ويراعى الاتفاق عنده<sup>(٢)</sup>، وإن كانت كيفية التسليم مختلفة بحسب نوع المنفعة المعقود عليها (إجارة أعيان أو إجارة أعمال)، وبما يتناسب مع طبيعة المنافع من كونها أعراضاً تحدث شيئاً فشيئاً، وأنا فأنأ على حدوث الأزمان.

والنفصيل في مصطلح (إجارة ف ٤٥ وما بعدها)

(ثالثاً) في الصداق:

٦٨ - اتفق الفقهاء على أن الرجل إذا سلم زوجته مهرها المعجل، فإنه يجب عليها أن تتمكن من نفسها إذا طلب ذلك منها.

أما إذا لم يدفع إليها مهرها المعجل، فهل يكون للزوجة الحق في الامتناع عن تمكين الزوج من نفسها حتى تقبضه؟ لقد فرق

(١) بدائع الصنائع ٢١٥/٥، ورو المحتار ٢٥٨/٥ ط. الحلبي، وأحكام القرآن للجصاص ٥٥٤/١، وروضة الطالبين ٣٧٩/٣، والألم ٢٦/٣ (بولاق)، وضع الصلي المالك ٢/١١٠، وكشاف القناع ٢١٧/٣، والمغني ٥١/٤ ط. دار المنار، ويتهى الإرادات ٣٨٠.

(٢) بدائع الصنائع ٢٠٤/٤ والمغني ٤٠٦/٥ وما بعدها.

### الأحكام المتعلقة بالقبلة:

أولاً: تشريع التوجه في الصلاة إلى الكعبة:

٤ - كان النبي ﷺ يصلي بضعة عشر شهراً إلى بيت المقدس بعد قدومه المدينة، ففرحت اليهود بذلك، وكان رسول الله ﷺ

يحب قبلة إبراهيم عليه السلام، وكان يدعو الله، وينظر إلى السماء، رجاء أن ينزل جبريل عليه السلام بالذي سأل، فأنزل الله: ﴿قَدْ رَأَى تَقلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَوْلِستَ قِبْلَةً رَضِيتَها قَوْلَ وَجْهِكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾<sup>(١)</sup>. أي حول وجهك نحو الكعبة، فازتاب اليهود، فأنشأوا يقولون: قد اشتاق الرجل إلى بيت

أبيه، وما لهم حتى تركوا قبلتهم، يصلون مرة وجهاً ومرة وجهاً آخر؟ وفرح المشركون، وقالوا: إن محمداً قد التبس عليه أمره، ويوشك أن يكون على دينكم، وقال المنافقون: ما بالهم كانوا على قبلة زمانا، ثم تركوها، وتوجهوا إلى غيرها، وقال المشركون من أهل مكة: تحير على محمد دينه فتوجه بقبلته إليكم، وعلم أنكم أهدى منه، ويوشك أن يدخل في دينكم، فأنزل الله الآيات: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْتُمْ

## قِبْلَةٌ

التعريف:

١ - القبلة في اللغة: الجهة، يقال: أين قبلك؟ والتي يصل إليها، والحالة التي عليها الإنسان من الاستقبال، يقال: مال كلامه قبلة، ثم صارت حقيقة شرعية في الكعبة المشرفة لا يفهم منها غيرها<sup>(١)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الشطر:

٢ - شطر كل شيء نصفه، والشطر القصد والجهة، قال تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾<sup>(٢)</sup> أي قصده وجهته<sup>(٣)</sup>. والشطر أعم من القبلة.

ب - النحو:

٣ - النحو القصد، تقول: نحوت نحو الشيء - من باب قتل - إذا قصده<sup>(٤)</sup>. وهو أعم من القبلة.

(١) لسان العرب، ومعني المحتاج ١/١٤٢.

(٢) سورة البقرة/ ١٤٤.

(٣) المصباح المنير.

(٤) المصباح المنير.

(١) سورة البقرة/ ١٤٤.

انتقاعا عن الرفقة، فإنه يصلي على حسب حاله .

وعند اشتداد الخوف، بحيث لا يتمكن من الصلاة إلى القبلة، لالتحام الجيش، والحاجة إلى الكرّ والفرّ، والطعن والضرب والمطاردة، فله أن يصلي على حسب حاله راجلا وراكبا إلى القبلة إن أمكن، وإلى غيرها إن لم يمكن .

والتفصيل في: (استقبال ف ٩) و(صلاة الخوف ف ٩) .

واستثنى أيضا من وجوب استقبال القبلة: صلاة التطوع في السفر على الراحلة .

والتفصيل في: (استقبال ف ٩) .

ثالثا: ما يميز في الاستقبال:

٦ - لا خلاف بين الفقهاء في أن من قدر على رؤية الكعبة يجب عليه أن يتوجه إلى عين الكعبة، ولا يجوز له الاجتهاد، واختلفوا فيمن غاب عن الكعبة ولا يقدر على رؤيتها لبعدها عنه، هل يفرض إصابة عين الكعبة أو الجهة؟ فذهب قوم إلى أن الفرض هو العين، وذهب آخرون إلى أنه الجهة<sup>(١)</sup> .

(١) د الحار ٢٨٧/١، والسنوسي ٢٢٣/١، ونهاية المحتاج ٤٠٨/١، والشرح الكبير مع الفتا ٤٨٩/١ .

عَنْ قَتْلِهِمْ أَنِّي كَأَنَّا عَلَيْهَا ﴿١﴾ والآيات بعدها<sup>(٢)</sup> .

ثانيا: استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة:

٥ - لا خلاف بين الفقهاء في أن التوجه نحو الكعبة في الصلاة شرط من شروط صحتها للقادر عليه لقوله تعالى: ﴿ قَوْلِي وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾<sup>(٣)</sup> .

والاستقبال لا يجب في غير الصلاة فتعين أن يكون فيها، وقد ورد أنه ﷺ: «ركع ركعتين قبل الكعبة» وقال: هذه القبلة<sup>(٤)</sup>، مع حديث: «صلُّوا كما رأيتموني أصلي»<sup>(٥)</sup> فلا تصح صلاة قادر على استقبالها بدونه بإجماع المسلمين .

واحتراز بالقادر عن العاجز كمرضى عجز عمن يوجهه ومربوط على خشبة، وغريق على لوح يخاف من استقباله الفرق، ومن خاف من نزوله عن دابته على نفسه أو ماله، أو

(١) سورة البقرة / ١٤٢ - ١٤٥ .

(٢) الدر المنثور في التفسير المأثور ٣٥٩/١، تفسير الخازن ٩٣/١، وتفسير البيضاوي ٩٧/١ .

(٣) سورة البقرة / ١٤٤ .

(٤) حديث: «ركع ركعتين قبل الكعبة» وقال: هذه القبلة أخرجه البخاري (فتح الباري ٥٠١/١) ومسلم (٩٦٨/٢) من حديث ابن عباس .

(٥) حديث: «صلُّوا كما رأيتموني أصلي» . أخرجه البخاري (فتح الباري ١١١/٢ ط السلفية) من حديث مالك بن الحويرث .

## قَبْلَة ، قَبْلَة ، قَبُول ١

والتفصيل في مصطلح (استقبال ف ١٢ -

. (١٩)

## قَبُول

التعريف:

١ - القبول في اللغة من قَبِلَ الشيء قَبُولًا وقَبُولًا: أَخَذَهُ عَنْ طَيْبِ خَاطِرٍ، يُقَالُ: قَبِلَ الْهَدِيَّةَ وَنَحَوَهَا .

وقَبِلْتُ الْخَبَرَ: صَدَّقْتَهُ، وَقَبِلْتُ الشَّيْءَ قَبُولًا: إِذَا رَضِيْتَهُ، وَقَبِلَ الْعَمَلُ: رَضِيَهُ .

والقبول: الرضا بالشيء ويميل النفس إليه، وقَبِلَ اللَّهُ الدَّعَاءَ: اسْتَجَابَهُ (١) .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، فيجعله الفقهاء علامة على الرضا بالشيء في العقود، كالبيع والإجارة ونحو ذلك، وبمعنى تصديق الكلام، وذلك كما في الشهادة، وبمعنى الأخذ، وذلك كما في البيع بالتعاطي، وكما في قبض الهبة والهدية (٢) .

(١) لسان العرب والمصباح للثير والمفردات في غريب القرآن والمعجم الوسيط مادة (قبِلَ) .

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه ٧/٤، ١١، ٣٧٦، ٥٠٨، ٥٠٩، والمحطاب ١٥١/٦، وحاشية الجمل ٨/٣، وجواهر الإكليل ٢/٢، والمغني ٣/٥٦١ .

## قُبْلَة

انظر: تقبيل



## قبول ٢ - ٤

الألفاظ ذات الصلة :

الإيجاب :

٢ - الإيجاب لغة : الإلزام ، يقال : أوجب الأمر على الناس إيجاباً : أي ألزمتهم إلزاماً ، ويقال : وجب البيع ، أي : لزم وثبت . ومن معانيه اصطلاحاً : اللفظ الذي يصدر من أحد المتعاقدين يوجب به أمراً على نفسه .

وهو بهذا المعنى يكون شطر الصيغة في العقود ، ويكون القبول هو الشطر الآخر المتمم للصيغة .

وعرفه الحنفية بأنه : ما يذكر أولاً من كلام أحد المتعاقدين ، والقبول ما يذكر ثانياً من الآخر ، سواء كان : بعت أو اشتريت <sup>(١)</sup> .

ما يكون به القبول :

٣ - القبول قد يكون باللفظ كقول المشتري - بعد إيجاب البائع - قبلت ، أو رضيت .

وقد يكون بالفعل كما في البيع بالتعاطي <sup>(٢)</sup> .

وقد يعتبر السكوت قبولا دلالة ، جاء في الدر المختار : القبول من المودع صريحا

كقبلت ، أو دلالة كما لو سكت عند وضعه ، فإنه قبول دلالة <sup>(٣)</sup> .

وقد يكون القبول بالإشارة ، فإن إشارة الأخرس المفهومة تقرب مقام نطقه <sup>(٤)</sup> . وقد يكون بالكتابة ، فالكتابة بالقبول ينعقد بها التصرف لأنها قبول <sup>(٥)</sup> .

الحكم التكليفي :

٤ - القبول قد يكون واجبا كمن تعين للقضاء بأن لم يصلح غيره ، فيجب عليه القبول ، فإن امتنع عصي ، وللإمام إجباره على القبول <sup>(٦)</sup> .

وقد يكون القبول مستحبا ، كقبول الهبة والهدية <sup>(٧)</sup> لقول النبي ﷺ : « لو دعيت إلى ذراع أو كراع لأجبت ، ولو أهدي إلى ذراع أو كراع لقبلت » <sup>(٨)</sup> ، وقبل النبي ﷺ هدية النجاشي وتصرف فيها وهاداه أيضا <sup>(٩)</sup> .

وقد يكون القبول حراما ، كقبول الرشوة ، وخاصة ما يبذل للحاكم ليحكم بغير

(١) ابن عابدين ٤/٤٩٤ ، والاختيار ٣/٩٢ .

(٢) معنى المحتاج ٧/٢ ، واللفظي ٣/٥٦٦ ، والدسوقي ٣/٣ .

(٣) البدائع ٥/١٣٨ ، والدسوقي ٣/٣ ، ومعنى المحتاج ٥/٢ .

(٤) معنى المحتاج ٤/٣٧٣ ، وصرار الإكليل ٢/٢٢١ .

(٥) الاختيار ٣/٤٨ ، ومعنى المحتاج ٢/٣٩٦ .

(٦) حديث : « لو دعيت إلى ذراع ... » .

أعرجه البخاري (فتح الباري ٥/١٩٩) من حديث أبي هريرة .

(٧) حديث : « قبول هدية النجاشي » .

أعرجه البيهقي (٢٨٢/١) وضمفه ابن التزييني في البحر النقي .

(١) لسان العرب والمصباح اللبر وابن عابدين ٦/٤ ، ٧ ، ١١ .

(٢) الدسوقي ٣/٣ ، وشرح منتهى الإزادات ٣/١٤٠ - ١٤١ ، وابن عابدين ٤/٥٠٢ ، والمختار ٢/٤٠٥ .



في عقد النكاح، فلا يجوز عندهم تقديم الإيجاب على القبول فيه قالوا: لأن القبول إنما يكون للإيجاب، فمتى وجد قبله لم يكن قبولا لعدم معناه، بخلاف البيع، لأن البيع يصح بالمعاطاة، ولأنه لا يتعين فيه لفظ، بل يصح بأي لفظ كان مما يؤدي المعنى<sup>(١)</sup>.

أما الحنفية فالقبول عندهم هو ما يذكره الطرف الثاني في العقد دالاً على رضاه بما أوجبه الطرف الأول. فهم يعتبرون الكلام الذي يصدر أولاً إيجاباً والكلام الذي يصدر ثانياً قبولا، وسواء كان القابل بائعاً أو مشترياً، مستأجراً أو مؤجراً، الزوج أو الزوجة أو وليها، يقول الكمال بن الهمام: الإيجاب: هو إثبات الفعل الدال على الرضا الواقع أولاً سواء وقع من البائع كبت، أو من المشتري كأن يتبدى المشتري فيقول: اشتريت منك هذا بألف، والقبول: الفعل الثاني، وإلا فكل منهما إيجاب أي إثبات، فسمي الإثبات الثاني بالقبول تمييزاً له عن الإثبات الأول، ولأنه يقع قبولا ورضاً بفعل الأول<sup>(٢)</sup>.

الحق<sup>(٣)</sup> لقول عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنها: «لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي».

وقد يكون القبول مباحاً، كالقبول في العقود.

وقد ذكر الشيخ عليش في الوديعة ما يجعل قبولها واجباً أو حراماً أو مكروهاً أو مباحاً ومثل ذلك في حاشية ابن عابدين<sup>(٤)</sup>.

تقدم القبول على الإيجاب:

٥ - القبول عند جمهور الفقهاء هو ما يصدر ممن يملك المبيع أو القرض، أو ممن ينتفع به كالمستأجر والمستعير، أو ممن يلتزم بعمل كالمضارب والمذبح، أو ممن يملك الاستمتاع بالبضعة كالزوج، وسواء صدر القبول أولاً أو آخراً، والإيجاب عندهم هو ما يصدر من البائع والمؤجر وولي الزوجة وهكذا، وسواء صدر الإيجاب أولاً أو آخراً، وعلى ذلك فإنه يجوز أن يتقدم القبول على الإيجاب أو يتأخر عنه، وذلك لتحديد القابل والموجب.

إلا أن الحنابلة يخالفون المالكية والشافعية

(١) الحطاب ٢٢٩/٤ وجواهر الإكليل ٢/٢، وضع الجليل ١١/٢، وضحي المحتاج ١٤٠/٣، وفيه المحتاج ٣٦٦/٣. ٣٦٧، ٢٠٧/٦، وضع متهى الإرادات ١٤٠/٢، ١٢/٣، والضحي ٥٣٤/٦، ٥٣٥.

(٢) ابن عابدين ٧/٤، وضع القدير ٤٥٦/٥ نشر دار إحياء التراث.

(١) المغني ٧٨/٩، وضحي المحتاج ٣٩٢/٤.  
(٢) حديث عبد الله بن عمرو: «لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي».

أخرجه الترمذي (٦١٤/٣) وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) منح الجليل ٣/٢٠٣-٤٥٢ وابن عابدين ٤٩٤/٤.

ما يتعلق بالقبول من أحكام:

٦ - القبول قد يكون من الله سبحانه وتعالى ، وقد يكون من العباد بعضهم من بعض ، وبيان ذلك فيما يأتي :

أولاً : القبول من الله سبحانه وتعالى :

٧ - القبول من الله سبحانه وتعالى يأتي بمعنيين :

الأول : بمعنى الصفح والستر والغفران ، وذلك في قبول توبة العبد ، وهو المراد من قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح : (توبة ف ١٢) .

الثاني : يكون القبول من الله سبحانه وتعالى بمعنى الإثابة على العمل ، لكن هل هناك تلازم بين صحة العمل وإجزائه وبين قبوله عند الله سبحانه وتعالى ، أم لا تلازم بينهما ؟ .

يقول القرافي : هنا قاعدة ، وهي أن القبول غير الإجزاء وغير الفعل الصحيح ، فالمجزئ من الأفعال وهو الصحيح : ما اجتمعت شرائطه وأركانه ، وانتفت موانعه ، فهذا يبريء الذمة بغير خلاف ويكون فاعله

مطيعاً بريء الذمة ، فهذا أمر لازم مجمع عليه ، أما الثواب عليه فالمحققون على عدم لزومه ، وأن الله تعالى قد يبريء الذمة بالفعل ولا يثيب عليه في بعض الصور ، وهذا هو معنى القبول .

ويدل على ذلك أمور :

أحدها : قوله تعالى حكاية عن ابني آدم ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> لما قربا قربانا فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر ، مع أن قربانه كان على وفق الأمر ، ويدل عليه أن أخاه علل عدم القبول بعدم التقوى ، ولو أن الفعل سخط في نفسه لقال له إنها يتقبل الله العمل الصحيح الصالح ، لأن هذا هو السبب القريب لعدم القبول ، فحيث عدل عنه دل ذلك على أن الفعل كان صحيحاً مجزئاً ، وإنما انتفى القبول لأجل انتفاء التقوى ، فدل ذلك على أن العمل المجزئ قد لا يقبل وإن برئت الذمة به وصح في نفسه .

وثانيها : قوله تعالى حكاية عن إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام : ﴿ وَادْعُ بِهِمَا رَبَّهُمَا فَلَا يَسْمَعُ لَهُمَا جَوَابَ صُلَاتِهِمَا ﴾ <sup>(٢)</sup> فدل ذلك على أن العمل المجزئ قد لا يقبل وإن برئت الذمة به وصح في نفسه .

(١) سورة المائدة/ ٣٧ .

(٢) سورة البقرة/ ١٢٧ .

(١) سورة الشورى/ ٢٥ وانظر مختصر تفسير ابن كثير ٢٧٧/ ٣ .

والشرائط وانضاء الموانع، أما بعد الجزم بوقوعها فلا يحسن ذلك .  
فدللت هذه الرجوع على أن القبول غير الإجزاء وغير الصحة وأنه الثواب .

وساق القراني أدلة أخرى غير ماسبق، ثم قال: إذا تقرر هذا الفرق، فالظاهر أن وصف التقوى شرط في القبول بعد الإجزاء، والتقوى هاهنا ليست محمولة على المعنى اللغوي وهو مجرد الاتقاء للمكروه من حيث الجملة، ولكنها اجتناب المحرمات وفعل الواجبات حتى يكون ذلك الغالب على الشخص<sup>(١)</sup>.

ثانياً: قبول العباد بعضهم من بعض:

٨ - قبول العباد بعضهم من بعض يكون في التصرفات التي تتم بينهم .  
ومن هذه التصرفات ما يشترط فيه القبول، وهي العقود التي تتم بإرادتين كالبيع والإجارة والعارية والوديعة والقراض والصلح والنكاح وغيرها، فهذه العقود يتوقف تمامها على القبول، إذ هو مقابل الإيجاب، والعقد لا يتم إلا بالإيجاب والقبول، لأنها يكونان الصيغة التي هي ركن العقد .

ومن هذه التصرفات مالا يشترط فيه القبول، وهي التي تتم بإرادة واحدة، من

وسلامه لا يفعلان إلا فعلاً صحيحاً يدل على أن القبول غير لازم للفعل الصحيح ولذلك دعوا به لأنفسهما .

وثالثها: الحديث الصحيح وهو قول رسول الله ﷺ: «من أحسن في الإسلام لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية، ومن أساء في الإسلام أخذ بالأول والآخر»<sup>(١)</sup> فاشترط في الجزاء الذي هو الثواب أن يحسن في الإسلام والإحسان في الإسلام هو التقوى .

ورابعها: قوله عليه الصلاة والسلام في الأضحية لما ذبحها: «اللهم تقبل من محمد وآل محمد»<sup>(٢)</sup>، فسأل عليه الصلاة والسلام القبول مع أن فعله في الأضحية كان على وفق الشريعة، فدل ذلك على أن القبول وراء براءة الذمة والإجزاء، وإلا لما سأل عليه الصلاة والسلام، فإن سؤال تحصيل الحاصل لا يجوز .

وخامسها: أن صلحاء الأمة وخيارها لا يزالون يسألون الله تعالى القبول في العمل، ولو كان ذلك طلباً للصحة والإجزاء لكان هذا الدعاء إنمياً يحسن قبل الشروع في العمل، فيسأل الله تعالى تيسير الأركان

(١) حديث: «من أحسن في الإسلام لم يؤخذ...» أخرجه البخاري (فتح الباري ١٢/٢٦٥) وسلم (١١/١) من حديث ابن مسعود .

(٢) حديث: «اللهم تقبل من محمد وآل محمد» أخرجه مسلم (١٥٥٧/٢) من حديث عائشة .

(١) الفرق للقراني ١/٢ - ٥٤ .

العقد، فلو قال البائع: بعثك بعشرة فقال المشتري: قبلته بثمانية لم ينعقد البيع<sup>(١)</sup>.  
وينظر تفصيل ذلك في مصطلح: (بيع ف ٢٠).

ب - أن يكون القبول في مجلس الإيجاب:

١١ - هذا الشرط يعبر عنه الحنفية بـ (اتحاد المجلس) والمراد بهذا: ألا يتفرق العاقدان قبل القبول، وألا يشتغل القابل أو الموجب بعمل غير ماعقد له المجلس، لأن حالة المجلس كحالة العقد، فإن تفرقا، أو تشاغلا بما يقطع المجلس عرفا فلا ينعقد العقد، لأن ذلك إعراض عنه، وهذا باتفاق الفقهاء.

ولا يضر تراخي القبول عن الإيجاب مادام في المجلس ولم يتشاغلا بما يقطعه عرفا، وهذا عند الحنفية والمالكية والحنابلة.

أما الشافعية فإنهم يقولون: كل ما يشترط فيه القبول من العقود فعلى الفور أي أن يكون عقب الإيجاب، ولا يضر عندهم الفصل اليسير<sup>(٢)</sup>.

ذلك: الوقف على غير معين كالوقف على المساجد وعلى الفقراء والمساكين وكذا الوصية لمثل ذلك، ومنها الإسقاطات المحضة كالطلاق والعتاق إذا كانا بغير عوض، فهذه التصرفات لا يشترط فيها قبول ويكفي لتمامها الإيجاب فقط.

ومن هذه التصرفات ما يختلف في اشتراط القبول فيه، كالإبراء بناء على الاختلاف في أنه إسقاط أو تمليك<sup>(٣)</sup>.

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح: (عقد).

٩ - وما يتصل بالقبول ماهو خارج عن دائرة العقود كقبول شهادة الشاهد، وقبول الدعوة للولائم على ماسيأتي بيانه.

شروط القبول في العقود:

للقبول في العقود شروط منها:

أ - أن يكون القبول على وفق الإيجاب:

١٠ - وهذا شرط في جميع العقود، ففي البيع مثلا يشترط أن يقبل المشتري ما أوجبه البائع، فإن خالفه بأن قبل غير ما أوجبه أو بعض ما أوجبه لم ينعقد

(١) حاشية ابن عابدين ٥/٤، والحطاب ٤/٢٣٠، وحاشية الجمل ١٤/٣، وكشاف القضاء ١٤٦/٣ - ١٤٨، ومعنى المحتاج ٦/٢.

(٢) البدائع ١٣٧/٥، والمغنية ٢١/٣، وابن عابدين ١٩/٤ - ٢٠ - ٢١، والذوق ٥/٣، والحطاب ٤/٢٤٠، والجمل ١٢/٣، ومعنى المحتاج ٦/٢، وشرح منتهى الإزادات ١٤١/٢.

(١) الشور ٣٩٧/٢ - ٣٩٨، والبدائع ٢/٢٩٩، ٤/١٧٤، و ٣٣/٦، ٢٠/٦، ٧٩، والحطاب ٦/٣٢٦، ٥٤، وابن عابدين ٥/٤، ومعنى المحتاج ١٧٩/٢، وأشباه السيرة ٣٠٣ وما بعدها، وشرح منتهى الإزادات ٥٤٣/٣.

ج - عدم لزوم القبول :

١٢ - إذا صدر الإيجاب من أحد المتعاقدين فالعاقد الآخر بالخيار : إن شاء قبل في المجلس، وإن شاء ردّ، وهو ما يعبر عنه الحنفية بـ (خيار القبول) قالوا: لأنه لو لم يثبت له خيار القبول يلزمه حكم البيع من غير رضاه، ويمتد خيار القبول إلى انقضاء المجلس، فإدام المجلس قائماً فله أن يقبل أو يدع مالم يرجع الموجب عن إيجابه قبل انقضاء المجلس .

ويوافق الحنفية في ذلك الشافعية والخنابلة، لأنهم يأخذون بخيار المجلس عملاً بالحديث الذي رواه ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا»<sup>(١)</sup>.

أما المالكية فلا يجوز الرجوع عندهم لمن تقدم كلامه أولاً ولو قبل رضا الآخر، إلا في حالة ما إذا كان كلام المتقدم بصيغة المضارع ثم يدعى أنه ما أراد البيع، إنما أراد به الوعد أو الهزل، فإنه حينئذ يحلف ويصدق<sup>(٢)</sup>.

(١) حديث: «إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار . . . أخرجه البخاري (فتح الباري ٣٣٣/٤) وسلم (١١٦٣/٣).

(٢) البدائع ١٣٤/٥، والمغنية ٢١١/٣، وابن عابدين ٢٩/٤، والمحطاب ٢٤٠/٤، والدرر ٥/٣، وصفي المحتاج ٤٣/٢ - ٤٤، والمغني ٥٦٣/٣ .

وإذا صدر القبول بعد الإيجاب موافقاً له أصبح التصرف لازماً لا يجوز الرجوع عنه إن كان من التصرفات اللازمة كالبيع والإجارة . وهذا عند الحنفية والمالكية، وعند الشافعية والخنابلة لا يلزم التصرف إلا بانقضاء المجلس أو الإلزام<sup>(١)</sup>.

ويستدل ابن قدامة بما روى ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا، وكأنا جميعاً، أو يخير أحدهما الآخر، فإن خير أحدهما الآخر فتباعاً على ذلك فقد وجب البيع، وإن تفرقا بعد أن تباعاً ولم يترك أحدهما البيع فقد وجب البيع»<sup>(٢)</sup>.

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح: (خيار المجلس ف ٢ وما بعدها).

د - أن يكون القابل أهلاً للتصرفات :

١٣ - وهو أن يكون بالغاً عاقلاً، وذلك شرط في المعاولات المالية، فلا يصح القبول من صبي أو مجنون، وإنما يقوم مقامهما الأب أو الوصي أو القاضي .

(١) ابن عابدين ٢٠/٤، والمحطاب ٢٢٨/٤، وشاشي الحمل ١٠/٣، والمغني ٥٦٣/٣ وما بعدها.

(٢) حديث: «إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار . . . سبق تخريجه ف ١٢

أحدهما: الدعوة إلى الإيمان بالله تعالى والإيمان بكتبه ورسله:

١٥ - وقبول الدعوة إلى الإيمان بالله تعالى واجب إذ الإقبال على مادعا إليه الداعي ومتابعته فيها دعا إليه هو الخير العظيم الذي يسوقه الله سبحانه وتعالى لمن قبل الدعوة، ففي الحديث الذي رواه البخاري عن جابر رضي الله عنه قال: «جاءت ملائكة إلى النبي ﷺ وهو نائم... إلى أن قال: فقالوا: مثله كمثل رجل بنى داراً وجعل فيها مائدة وبعث داعياً، فمن أجاب الداعي دخل الدار وأكل من المائدة، ومن لم يجب الداعي لم يدخل الدار ولم يأكل من المائدة، فأولوا الرؤيا فقالوا: الدار: الجنة، والداعي: محمد ﷺ، فمن أطاع محمداً ﷺ فقد أطاع الله، ومن عصى محمداً ﷺ فقد عصى الله»<sup>(١)</sup>. وينظر تفصيل ذلك في مصطلح: (دعوة ف ١٧).

الأمر الثاني: الدعوة إلى الطعام:

١٦ - والقبول هنا هو إجابة الدعوة والذهاب إلى الوليمة التي دُعي إليها. وقبول الدعوة إلى الوليمة واجب إن كانت الوليمة وليمة عرس.

أما في عقود التبرعات كالوصية والهبة فيصح القبول منها لما في ذلك من الغبطة لها، ولا يتوقف القبول على إجازة الولي أو الوصي، وهذا في الجملة. وينظر تفصيل ذلك في مصطلح: (أهلية ف ٢١، ٢٧).

ثالثاً: قبول الشهادة:

١٤ - المقصود بقبول الشهادة: تصديق القاضي فيها يشهد به الشاهد ليرتب الحكم على شهادته، إذ الشهادة حجة شرعية تظهر الحق وتوجب على الحاكم أن يحكم بمقتضاها، لأنها إذا استوفت شروطها كانت مظهرة للحق والقاضي مأمور بالقضاء بالحق.

ونظراً لما يترتب عليها فقد وضع الفقهاء شروطاً لقبول الشهادة من حيث الشاهد ككونه بالغاً عاقلاً عدلاً غير متهم... الخ ومن حيث المشهود به ككونه معلوماً، ومن حيث عدد الشهود... وهكذا.

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح: (شهادة ف ٩ ومابعدهما).

رابعاً: قبول الدعوة:

يقصد بالدعوة هنا أمران.

(١) حديث جابر: «جاءت ملائكة إلى النبي ﷺ...» أخرجه البخاري (ضع الباري ٢٤٩/١٣).

أما غير ذلك من الولائم كالعقيقة والعذيرة  
والوكيرة وغير ذلك فقد اختلف الفقهاء في  
حكم قبول الدعوة إليها، هل هو واجب أو  
مستحب؟

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح: (دعوة  
ف ٣٢) .

## قَبِيلَة

التعريف:

١ - القبيلة في اللغة: جماعة من الناس  
تنسب إلى أب أو جد واحد، وقيل: القبيلة  
البطن، والقبيل: الجماعة من الناس تتكون  
من ثلاثة فصاعدا من قوم شتى .

والقبيلة من الحيوان والنبات: الصنف،  
جمع قبائل وقبيل، وقبائل الشجرة  
أغصانها<sup>(١)</sup> .

وفي الاصطلاح: القبيلة هي الجماعة من  
الناس من أب واحد<sup>(٢)</sup> .

الألفاظ ذات الصلة:

أ) الشعب :

٢ - الشَّعْب بفتح الشين: القبيلة العظيمة،  
وقيل: الحى العظيم يتشعب من القبيلة،  
وقيل هو القبيلة نفسها، وجمعه شعوب .

والشعب أبو القبائل الذي ينسبون إليه



(١) لسان العرب، المصباح المنير، المعجم الوسيط، المقدرات في  
غريب القرآن للأصفهاني .

(٢) المحطاب ٢٦٦/٦ وما بعدها .

بذلك لقيامهم بالعظام والمهمات، ولفظ القوم يذكر ويؤث فيقال: قام القوم، وقامت القوم، وكذلك كل اسم جمع لا واحد له من لفظه، نحو رطه ونفر.

وقوم الرجل أقرباؤه الذين يتمتعون معه في جد واحد، وقد يقيم الرجل بين الأجنب فيسميهم قومه مجازا للمجاورة.

قال العلماء: القوم في الأصل جماعة الرجال دون النساء إلا أنه في عامة القرآن أريد به الرجال والنساء جميعا<sup>(١)</sup>. والقوم أخص من القبيلة.

ما يتعلق بالقبيلة من أحكام:  
أ - الكفاءة في النكاح:

٥ - اختلف الفقهاء في اعتبار النسب إلى القبيلة في الكفاءة في النكاح.

فذهب الحنفية وهو السراج عند الشافعية والحنابلة إلى اعتبار القبيلة في كفاءة النكاح، وأن الرجل ليس كفئا لامرأة تنسب إلى قبيلة أشرف من قبيلته.

وذهب المالكية وهو قول عند الشافعية ورواية عن أحمد - إلى عدم اعتبار القبيلة أو النسب في كفاءة النكاح، وأن المعتبر فقط هو الدين،<sup>(٢)</sup> لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ

أبي يجمعهم ويضمهم، وقيل: الشعوب الجُماع، والقبائل البطون، والشعب ماتشعب من قبائل العرب والعجم، وكل جيل شعب، والشعب قد يكون أوسع من القبيلة، وهو ما انقسمت فيه القبائل، وقد يكون مساويا للقبيلة<sup>(٣)</sup>.

(ب) العشيرة:

٣ - العشيرة في أصل اللغة من المعاشرة وهي المخالطة، ولا واحد لها من لفظها، والجمع عشائر وعشيرات، وعشيرة الرجل بنو أبيه الأقربون، وتطلق على الرجال دون النساء، وهم أهل الرجل الذين يتكثر بهم أي يصيرون له بمنزلة العدد الكامل، وذلك أن العشيرة هو العدد الكامل، فصارت اسما لكل جماعة من أقارب الرجل الذين يتكثر بهم<sup>(٢)</sup>.

والعشيرة أخص من القبيلة.

(ج) القوم

٤ - القوم في اللغة: جماعة الرجال ليس فيهم امرأة، ومنه قوله تعالى في التنزيل: ﴿لَا يَسْخَرُونَ مِنْ قَوْمٍ﴾<sup>(٣)</sup> الواحد منه رجل وامرؤ من غير لفظه، والجمع أقوام، سموا

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والفرقات في غريب القرآن.  
(٢) الزرقاني ٢٠٢/٣، جواهر الإكليل ١/٢٨٨، تفسير القرطبي ٣٤٦/١٦ وما بعدها، أحكام القرآن لابن العربي ١٧١٣/٤ =

(١) لسان العرب، المصباح المنير، والفرقات للرابع.  
(٢) لسان العرب، والمصباح المنير، والفرقات في غريب القرآن.  
(٣) سورة الحجرات ١١/



هذه الآية<sup>(١)</sup>.

وعن ابن أبي مليكة قال: ولما كان يوم الفتح رقى بلال على ظهر الكعبة، فأذن فقال بعض الناس: يا عباد الله، أهذا العبد الأسود يؤذن على ظهر الكعبة؟ فقال بعضهم: إن يسخط الله هذا يغيره. فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال القرطبي: زجرهم عن التفاخر بالأنساب، والتكاثر بالأموال، والازدراء بالفقراء، فإن المدار على التقوى<sup>(٣)</sup>.  
وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: وليتبهين أقوام يفتخرون بأبائهم الذين ماتوا، إنما هم فحم جهنم، أو ليكونن أهون على الله من الجعل الذي يدهده الخوة بأنفه، إن الله قد أذهب عنكم عيبة الجاهلية، إنما هو مؤمن تقي وفاجر شقي، الناس كلهم بنو آدم، وآدم خلق من تراب<sup>(٤)</sup>.

(١) حديث: إن رسول الله ﷺ أمر بني يثاعة أن يزوجوا أبا هند... أخرجه أبو داود في المراسيل (ص ١٩٥) من حديث الزهري مرسلًا.

(٢) حديث ابن أبي مليكة: ولما كان يوم الفتح رقى بلال... أخرجه الواحد في أسباب النزول (ص ١١٨) من حديث ابن أبي مليكة مرسلًا.

(٣) تفسير القرطبي ٣٤٠/١٦ وما بعدها، ١٥٥/٤، وأحكام القرآن لابن العربي ١٧١٣/٤.

(٤) حديث: وليتبهين أقوام يفتخرون بأبائهم... أخرجه الترمذي (٧٣٤/٥) وقال: حديث حسن غريب.

عِنْدَ اللَّهِ أَفْضَلُكُمْ<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في مصطلح: (نكاح، وكفاءة).

ب) التعصب للقبيلة:

٦ - اتفق الفقهاء على حرمة التعصب للقبيلة وأبناء العشيرة والاحتياز إلى القرابة، والمحابة بسببها، والاعتتال من أجلها أو تحت لواثها على غير وجه الحق.

وقد جاء الإسلام ليزيل آثار القبلية السيئة فألف بين القلوب ومنع التقاطع، والتدابير، قال الله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾<sup>(٢)</sup> وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقد ورد أن رسول الله ﷺ أمر بني يثاعة أن يزوجوا أبا هند امرأة منهم فقالوا: يا رسول الله: نزوج بناتنا موالينا؟ فأنزل الله عز وجل

= وما بعدها، حاشية ابن عابدين ٣١٨/٢ وما بعدها، مني المحتاج ١٦٥/٣ - ١٦٦، المغني لابن قدامة ٤٨٠/٦ وما بعدها.

(١) سورة الحجرات ١٣/.

(٢) سورة آل عمران / ١٠٣

(٣) سورة الحجرات / ١٣.

## قَتَالَ

التعريف :

١ - القتال مصدر قاتل، ومصدر الثلاثي منه قَتَلَ، وأصل القتل: الإماتة، وهي إزالة الروح عن الجسد، لكن إذا اعتبر بفعل المتوَلَّى ذلك يقال: قَتَلَ، وإذا اعتبر بفوت الحياة يقال: مَاتَ.

والقتال من المقاتلة والمحاربة بين اثنين، والمقاتلة - يفتح التاء وكسرهما - الذين يشتركون في القتال، لأن الفعل واقع من كل واحد.

وقاتله الله: لعنه<sup>(١)</sup>.

ولا يخرج استعمال الفقهاء للفظ «قتال» عن المعنى اللغوي<sup>(٢)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الحراية:

٢ - الحراية لغة: من الحرب التي هي تقيض

وعن أبي نضرة قال: حدثني من سمع خطبة رسول الله ﷺ في وسط أيام التشريق «فقال: يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على أعجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى. أبلغت؟» الحديث<sup>(١)</sup>.

وقال عليه الصلاة والسلام في معرض ذمه للعصبية القبلية: «دعوها فإنها متنة»<sup>(٢)</sup>.



(١) حديث أبي نضرة عن سمع خطبة رسول الله ﷺ أخرجه أحمد (٤١١/٥) ولؤويده الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٦٦/٣) وقال: رجاله رجال الصحيح.

(٢) حديث: «دعوها فإنها متنة». أخرجه البخاري (فتح الباري ٦٥٢/٨) وسلم (١٩٩٩/٤) من حديث جابر بن عبد الله.

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والمفردات للراغب.  
(٢) المهذب ٢١٨/٢ - ٢١٩، وضع القدير ٤١١/٤، وسواها الإكليل ٢٠٧/١.

وقد يكون القتال حراما، كالقتال الذي يحدث من البغاة الخارجين عن الإمام<sup>(١)</sup>.  
وقد يكون مباحا كالقتال لدفع الصائل عن النفس أو البضع زمن الفتنة إذا قصده وحده. قال في منح الجليل: إذا قصده وحده فالأمران - أي الدفع وعلمه - سواء، والساکت عن الدفع عن نفسه حتى يقتل لا يعد آثما ولا قاتلا لنفسه<sup>(٢)</sup>.

ما يتعلق بالقتال من أحكام:  
أ - قتال الكفار :

٥ - قتال الكفار فرض في الجملة لقول الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، لكن القتال يكون بعد دعوتهم إلى الإسلام باللسان وإقامة الدليل وإبانتهم، قال الكاساني: إن كانت الدعوة إلى الإسلام لم تبلغ الكفار فعل المسلمين الدعوة إلى الإسلام باللسان، لقول الله تبارك وتعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْخَيْرِ وَحَدِّ لَّهُم بِالْأَقْبَرِ

السلم، يقال: حاربه محاربة وحرايا، أو من الحرب - بفتح الراء - وهو السلب<sup>(١)</sup>.  
والحرابة في الاصطلاح هي البروز للناس لأخذ المال أو للقتل أو للإزعاج على سبيل المجاهرة<sup>(٢)</sup>.  
وبين القتال والحرابة عموم وخصوص وجهي .  
ب - الجهاد :

٣ - الجهاد لغة: قتال العدو، يقال: جاهد العدو مجاهدة وجهادا إذا قتله<sup>(٣)</sup>.  
واصطلاحا: قتال المسلمين الكفار غير المعاهدين إعلاء لكلمة الله تعالى بعد دعوتهم إلى الإسلام وإبانتهم<sup>(٤)</sup>.  
وبين القتال والجهاد عموم وخصوص .  
الحكم التكليفي :

٤ - القتال قد يكون واجبا وذلك كقتال الكفار، لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.  
وكقتال البغاة، لقوله تعالى: ﴿فَقَتِّلُوا الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ

(١) المذهب ٢/٢٩٩، ٢٢٨، والبدائع ٧/١٠٠، والمغني ١٠٨-١٠٧/٨ .  
(٢) منح الجليل ٤/٥٦٢، والفروق للفراني ٤/١٨٤ .  
(٣) سورة البقرة/٢١٦ .  
(٤) سورة التوبة/٥ .

(١) لسان العرب والمصباح المنير .  
(٢) المغني ٨/٢٧٨، وفني المحتاج ٤/١٨٠ .  
(٣) لسان العرب، والقاموس المحيط .  
(٤) فتح القدير ٤/٢٧٧، ورواها الإكليل ١/٢٥٠ .  
(٥) سورة البقرة/٢١٦ .  
(٦) سورة الحجرات/٩ .

أَحْسَنُ<sup>(١)</sup>، ولا يجوز لهم القتال قبل الدعوة .

والدعوة دعوتان: دعوة بالبيان وهي القتال، ودعوة بالبيان وهو اللسان وذلك بالتبليغ، والثانية أهون من الأولى، لأن في القتال غاطرة بالروح والنفس والمال، وليس في دعوة التبليغ شيء من ذلك، فإذا احتمل حصول المقصود بأهون الدعوتين لزم الافتتاح بها. هذا إذا كانت الدعوة لم تبليغهم، فإن كانت قد بلغتهم جاز لهم أن يفتتحوا القتال من غير تجديد الدعوة، لأن الحاجة لازمة، والعذر في الحقيقة منقطع، وشبهة العذر انقطعت بالتبليغ مرة، لكن مع هذا الأفضل أن لا يفتتحوا القتال إلا بعد تجديد الدعوة لرجاء الإجابة في الجملة، وقد ورد أن رسول الله ﷺ ماقاتل قوماً حتى يدعوهم<sup>(٢)</sup>، فإن أسلموا كفوا عنهم القتال، لقول النبي ﷺ: وأمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوا لا إله إلا الله عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها،<sup>(٣)</sup> فإن أبوا الإجابة إلى الإسلام دعوهم إلى الذمة إلا

مشركي العرب والمتردين، فإن أجابوا كفوا عنهم لحديث بريدة رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أوسرية أو صاء في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً ثم قال: اغزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدًا، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال فإيتهم ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم مالم المهاجرين وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنيمة والغنيء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك، فإنكم أن تحفروا ذمكم وذم أصحابكم أهون من أن تحفروا ذمة الله

(١) سورة النحل / ١٢٥ .

(٢) حديث أن رسول الله ﷺ: «ماقاتل قوماً حتى يدعوهم» . أورده المنيش في مجمع الزوائد (٣٠٤/٥) وقال: رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني بأسانيد، ورجال أحدهما رجال الصحيح .

(٣) حديث: وأمرت أن أقاتل الناس . . . .

أخرجه مسلم (٥٣/١) من حديث جابر بن عبد الله .

كانه<sup>(١)</sup>، فمن خرج على من ثبتت إمامته باغياً وجب قتاله، لكن لا يجوز قتال البغاة حتى يبعث إليهم الإمام من يسألهم ويكشف لهم الصواب، ويزيل ما يذكرونه من المظالم، فإن لجأوا قاتلهم حيثئذ، لأن الله تعالى ذكر في الآية الأمر بالإصلاح قبل القتال .

وروي أن علياً رضي الله تعالى عنه راسل أهل البصرة قبل وقعة الجمل، وأمر أصحابه أن لا يبدؤوهم بالقتال، وكذلك بعث رضي الله تعالى عنه إلى الحرورية عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنها<sup>(٢)</sup>.

فإن أبي البغاة الرجوع إلى الحق وإلى طاعة الإمام فقد اختلف الفقهاء في حكم البدء بقتالهم، هل يجوز البدء بقتالهم وعدم الانتظار، أم لا يبدؤهم الإمام بالقتال حتى يبدؤوه، لأن قتالهم لدفع شرهم .  
والتفصيل في مصطلح: (بغاة ف ١١) .

### ج - قتال المرتدين :

٧ - إذا ارتد أهل بلد وجرت فيه أحكامهم صاروا دار حرب في اغتنام أموالهم وسي

وفئة رسوله، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله، فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك، فإنك لا تدري أنصيب حكم الله فيهم أم لا<sup>(٣)</sup>.

### ب - قتال البغاة :

٦ - البغاة هم الذين يخرجون على الإمام يغيثون خلعهم أو منع الدخول في طاعته، أو منع حق واجب بتأويل في ذلك كله<sup>(٤)</sup>.

والأصل في مشروعية قتالهم قول الله تعالى: ﴿وَلَيْتَ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بِهِمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَعَبَلْنَاهُمَا لِنِيبِ حَتَّىٰ يَأْتِيََ مَآلَهُ أَمْرُ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

قال ابن قدامة: من اتفق المسلمون على إمامته وبيعته ثبتت إمامته ووجب معونته، ويحرم الخروج عليه، لما في الخروج عليه من شق عصا الطاعة، ويدخل الخارج في عموم قول النبي ﷺ: «من خرج على أمتي وهم جميع فاضربوا عنقه بالسيف كائناً من

(١) حديث: «من خرج على أمتي وهم جميع . . .» أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٥٢٦/٢) من حديث أسامة ابن شريك، وله شاهد من حديث عرفة عند مسلم (١٤٧٩/٣) .  
(٢) المغني ١٠٧/٨ - ١٠٨ .  
(٣) حديث بريدة: «كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً . . .» أخرجه مسلم (١٣٥٧/٣ - ١٣٥٨)، وانظر البدائع ١٠٠/٧ .  
(٤) الفروق ١٧١/٤ .  
(٥) سورة الحجرات ٩ .

فزارهم الحادّثين بعد الردّة، وعلى الإمام قتالهم، فإنّ أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه قاتل أهل الردّة بجماعة الصحابة رضوان الله عليهم، ولأنّ الله تعالى قد أمر بقتال الكفار في مواضع من كتابه، وهؤلاء أحقّ منهم بالقتال، لأنّ تركهم ربما أغرى أمثالهم بالتشبه بهم والارتداد معهم، فيكثر الضرر، وإذا قاتلهم قتل من قدر عليه، ويتبع مدبرهم، ويجهز على جرحهم، وتغنم أموالهم، وهذا ماذهب إليه الشافعية والحنابلة.

وقال المالكية: لو ارتد أهل مدينة استيبوا ثلاثة أيام، فإن لم يتوبوا قوتلوا، ولا يسبون ولا يسترقون<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (ردة ف ٤٠ وما بعدها، ومصطلح (سي ف ٧ وما بعدها)، ومصطلح (استرقاق ف ٨ وما بعدها).

د - القتال دفاعاً عن العرض والنفس والمال:

٨ - إذا تعرض شخص لإنسان يريد الاعتداء على نفسه أو أهله أو ماله فإن أمكنه رده بأسهل طريقة ممكنة فعل ذلك، وإن لم يمكن رده إلا بالقتال قاتله، فإن قُتل المعتدي عليه فهو شهيد، وإن قتل المعتدي فلا

قصاص ولا دية.

وهذا في الجملة، والأصل في هذا قول النبي ﷺ: «من قُتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال: جاء رجل، فقال يارسول الله: «أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: فلا تعطه مالك، قال: أرأيت إن قاتلني؟ قال: قاتله، قال: أرأيت إن قتلني؟ قال: فأنت شهيد، قال: أرأيت إن قتلته؟ قال: هو في النار»<sup>(٢)</sup>.

إلا أن الفقهاء يفرقون في وجوب الدفع والقتال بين محاولة العدوان على النفس أو العرض أو المال، فبالنسبة للعدوان على العرض، فإن الفقهاء يتفقون على وجوب دفع المعتدي على العرض بكل مايمكن دفعه به ولو بالقتال، لأن العرض لا يجوز إباحته، قال الإمام أحمد في امرأة أرادها رجل عن

(١) حديث: ومن قتل دون ماله فهو شهيد . . . .  
أخرجه الترمذي (٣٠/٤) من حديث سعيد بن زيد، وقال: حديث حسن صحيح.

(٢) حديث أبي هريرة: جاء رجل فقال: يارسول الله: «أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي . . . .  
أخرجه مسلم (١/٢٤١).

(١) المغني ٨/١٣٨، والمهذب ٢/٢٢٥، وفتح المجلد ٤/٤٦٦.

هـ - قتال مانع الطعام أو الشراب عن المضطر:

٩ - من اضطر إلى الطعام فلم يجد إلا طعام غيره، فإن كان صاحبه مضطرا إليه فهو أحق به، وإن لم يكن صاحبه مضطرا إليه لزمه بذله للمضطر، لأنه يتعلق به إحياء نفس آدمي معصوم فلزمه بذله، لأن الامتناع من بذله إغاة على قتله، وقد قال النبي ﷺ: «من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة جاء يوم القيامة مكتوبا بين عينيه آيس من رحمة الله»<sup>(١)</sup> فإن امتنع من بذله ولو بالثمن فللمضطر أخذه، وإن احتاج في ذلك إلى قتال قاتله، فإن قُتل المضطر فهو شهيد وعلى قاتله ضيانه، وإن قُتل صاحب الطعام فهو هدر لأنه ظالم بقتاله، وهذا عند المالكية والشافعية والحنابلة.

وقال الحنفية: للمضطر قتال الممتنع من بذل الطعام لكن بدون سلاح<sup>(٢)</sup>. ومن كان عنده فضل ماء مملوك له محرز في الأولاني ونحوها واحتاج إليه غيره لشربه أو شرب ماشيته وجب على صاحبه بذله له،

(١) حديث: «من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة...»

أخرجه ابن ماجه (٨٧٤/٢)، وصنف إسناده البوصيري في

مصباح الزجاجة (٨٣/٢).

(٢) ابن عابدين ٢١٥/٥، والبدائع ١٨٨/٦، والنبصرة جلد ١

فتح المكي للمالك ١٩٣/٢، والمهذب ٢٥٧/١، ومغني

المحتاج ٣٠٨/٤، والمغني ٦٠٢/٨.

نفسها فقتلته لتدفع عن نفسها: لا شيء عليها.

أما بالنسبة للعدوان على النفس فعند الحنفية والمالكية في الأصح والحنابلة وفي قول للشافعية أنه إذا لم يمكن تخليص نفسه إلا بالقتال فإنه يقاتله، وفي الأظهر عند الشافعية لا يجب الدفع، ويجوز الاستسلام إذا لم يكن المعتدي مهدر الدم، فإن كان مهدر الدم كالكافر وجب قتاله، ومسبق من الحكم إنها هو في غير زمن الفتنة، أما في زمن الفتنة فلا يجب القتال، وإنما يجوز الاستسلام.

وأما بالنسبة للعدوان على المال فعند الحنفية وهو الأصح عند المالكية وفي قول للحنابلة يجب الدفاع عن المال بالقتال إذا لم يمكن سوى ذلك، قال أحمد في اللصوص يريدون نفسك ومالك: قاتلهم تمنع نفسك ومالك.

وعند الشافعية والحنابلة لا يجب الدفع عن المال، لأن المال يجوز بذله وإباحته للغير<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في مصطلح: (صيال ف هـ، ١٢).

(١) الهداية ١٦٤/٤ - ١٦٥، وابن عابدين ٣٥١/٥، ومنع الجليل ٥٦٢/٤، وجواهر الإكليل ٢٩٧/٢، والنبصرة جلد ١ فتح المكي للمالك ١٨٥/٢ - ١٨٦، ٢٧٢ - ٢٧٤، ومغني المحتاج ١٩٤/٤، والمهذب ٢٢٥/٢ - ٢٢٦، ومنتهى الإرادات ٣٧٨/٣، والمغني ٣٣٠/٨ - ٣٣٢.

و- قتال الممتنعين عن أداء الشعائر:

١٠ - يعتبر الأذان من شعائر الإسلام وخصائصه، ولذلك لو اجتمع أهل بلدة على تركه قاتلهم الإمام، لأن الاجتماع على تركه استخفاف بالدين، وهذا عند جمهور الفقهاء .

وقال أبو يوسف من الحنفية: يحبسون ويضربون ولا يقاتلون بالسلاح<sup>(١)</sup>.  
والتفصيل في مصطلح: (أذان ف ه) .



ويحرم عليه منعه لقول النبي ﷺ: «ولا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاء»<sup>(١)</sup>.

وقال الحنفية والمالكية: للمضطر أن يقاتل الممتنع عن بذل فضل الماء لياخذه، لكن خص الحنفية القتال هنا بأن يكون بغير سلاح كما تقدم<sup>(٢)</sup>.

وإن كان الماء في أرض مملوكة واضطر ناس إلى الماء لشربهم وسقي دوابهم ولم يجدوا غير هذا الماء فإنه يقال لصاحب الماء: إما أن تأذن لهؤلاء الناس بالدخول، وإما أن تعطي بنفسك، فإن لم يعطهم ومنعهم من الدخول، فلهم أن يقاتلوه بالسلاح ليأخذوا قدر ما يندفع به الهلاك عنهم وعن دوابهم، لما روي أن قوما وردوا ماء فسالوا أهله أن يدلّوهم على البئر فأبوا، وسألوهم أن يعطوهم دلوفا فأبوا، فقالوا لهم، إن أعناقنا وأعناق مطايانا كادت تقطع فأبوا، فذكروا ذلك لعمر رضي الله تعالى عنه فقال: هلا وضعتهم فيهم السلاح<sup>(٣)</sup>.

(١) حديث: «ولا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاء» .

أخرجه البخاري (فتح الباري ٣١/٥) وسلم (١٩٨/٣) من حديث أبي هريرة .

(٢) البدائع ١٨٨/٦، ومنع الجليل ٣٦/٤ - ٢٨، وسفني المحتاج ٣٧٥/٢، والمهذب ٤٣٥/١، وتهيئ الزوائد ٤٦١/٢ .

(٣) البدائع ١٨٩/٦، وابن عابدين ٢٨٣/٥، والمبدية ١٠٤/٤ .

(١) فتح القدير ٢٠٩/١، ومنع الجليل ١١٧/١، وسفني المحتاج ١٣٤/١ .



جرحاً: أثر بالسلاح ونحوه<sup>(١)</sup>.  
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي .  
والجرح قد يكون سبباً من أسباب القتل .

#### ب - الضرب :

٣ - من معاني الضرب : الإصابة باليد أو السوط أو السيف أو بغير ذلك<sup>(٢)</sup> .  
والضرب قد يكون سبباً من أسباب القتل .

#### الحكم التكليفي :

٤ - تجزى على قتل الأدمي الأحكام التكليفية الخمسة :

فيكون القتل حراماً كقتل النفس المعصومة بغير حق ظلماً .  
ويكون واجباً كقتل المرتد إذا لم يتب بعد الاستتابة ، والزاني المحصن بعد ثبوت الزنا عليه شرعاً .

ويكون مكروهاً كقتل الغازي قريبه الكافر إذا لم يسمعه يسب الله أو رسوله .  
ويكون مندوباً كقتل الغازي قريبه الكافر إذا سب الله أو رسوله .

## قتل

#### التعريف :

١ - القتل في اللغة : فعل يحصل به زهوق الروح<sup>(١)</sup> يقال : قتله قتلاً : أزهق روحه ، والرجل قتيل والمرأة قتيل إذا كان وصفاً ، فإذا حذف الموصوف جعل اسماً ودخلت الهاء نحو : رأيت قتيلة بني فلان .  
وفي لسان العرب نقلاً عن التهذيب يقال : قتله بضرب أو حجر أو سم : أماته<sup>(٢)</sup> .

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي ، قال البابري : إن القتل فعل من العباد تزول به الحياة<sup>(٣)</sup> .

#### الألفاظ ذات الصلة :

#### ١ - الجرح :

٢ - الجرح بالفتح مصدر جرح يجرح

(١) المصالح المنير .

(٢) لسان العرب

(٣) العناية على إفضاءية ونتائج الأفكار ٢٤٤/٨ ط . دار صادر للطباعة .

(١) لسان العرب .

(٢) لسان العرب .

### القتل المشروع :

٦ - القتل المشروع هو ما كان مأذونا فيه من الشارع، وهو القتل بحق، كقتل الحرابي والمردة والزاني المحصن وقاطع الطريق، والقتل قصاصا، ومن شهر على المسلمين سيفا، كالباغسي، وهذا الإذن من الشارع للإمام لا للأفراد، لأنه من الأمور المنوطة بالإمام، لتصان محام الله عن الانتهاك، وتحفظ حقوق العباد، ويحفظ الدين، وفي الحديث: «لا يجل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمفارق لدينه التارك للجماعة»<sup>(١)</sup>، وروي أن رسول الله ﷺ قال: «من شهر سيفه ثم وضعه قدمه هدر»<sup>(٢)</sup>.

والتفصيل في مصطلحات: (ردة ف ٤، وأهل الحرب ف ١١، وقصاص، وحرابة ف ١٦ وما بعدها).

### أقسام القتل :

٧ - يرى جمهور الفقهاء أن قتل النفس

ويكون مباحا: كقتل الإمام الأسير فإنه غير فيه<sup>(١)</sup>.

### قتل النفس المعصومة بغير حق :

٥ - قتل النفس التي حرم الله قتلها من أكبر الكبائر بعد الكفر بالله، لأنه اعتداء على صنع الله، واعتداء على الجماعة والمجتمع، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾<sup>(٢)</sup> وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَدِّيًا فَجَزَاءُ مِثْلِهِ بِمِثْلِهَا﴾<sup>(٣)</sup> فيها وعُصِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا<sup>(٤)</sup>.

وقال رسول الله ﷺ: «اجتنبوا السبع الموبقات، قيل: وما هن يا رسول الله؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتسولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات»<sup>(٥)</sup>.

(١) معنى المحتاج ٣/٤، ونهاية المحتاج ٢٤٥/٧، وحاشية الفقيهين ٩٥/٤.

(٢) سورة الإسراء ٣٣.

(٣) سورة النساء ٩٣.

(٤) حديث: «اجتنبوا السبع الموبقات...».

أخرجه البخاري (فتح الباري ٣٩٣/٥) وسلم (٩٢/١) من حديث أبي هريرة.

(١) حديث: «لا يجل دم امرئ مسلم...».

أخرجه البخاري (فتح الباري ٢٠١/١٢) وسلم

(١٣٠٢/٣ - ١٣٠٣) من حديث ابن مسعود واللفظ للبخاري.

(٢) حديث: «من شهر سيفه...».

أخرجه الترمذي (١١٧/٧) والحاكم (١٥٩/٢) من حديث

ابن الزبير، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

بحسب القصد وعلمه ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- (أ) - قتل عمد .
  - (ب) - قتل شبه عمد .
  - (ج) - قتل خطأ .
- ويزيد الخفية على ذلك ما يجري مجرى الخطأ، والقتل بسبب .
- ويعتبر بعض فقهاء الخنابلة ما يجري مجرى الخطأ والقتل بسبب قسماً واحداً، فالقتل عند بعض الخنابلة أربعة أقسام .
- انظر مصطلح (جناية فقرة ٦) .
- أما المالكية فالقتل عندهم نوعان: عمد وخطأ<sup>(١)</sup> .

وتفصيل أقسام القتل تنظر في مصطلحاتها (قتل عمد، وقتل شبه العمد، وقتل خطأ وقتل بسبب) .

قتل غير الآدمي :

٨ - يجري في قتل غير الآدمي الأحكام التكليفية الخمسة :

فقد يجرم قتل الصيد البري من المحرم، ولقد اتفق الفقهاء على أن قتل الصيد البري

حرام على المحرم في الحل والحرم، لقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾<sup>(١)</sup> كما ذهب جمهورهم إلى حرمة قتل صيد الحرم من المحرم والمحل، إلا ما استثنى منها، لقوله ﷺ: «هذا البلد حرام بحرمة الله، لا يعضد شجره، ولا ينفر صيده»<sup>(٢)</sup> .

وقد يستحب قتل الفواسق الخمس في الحل والحرم، وهي: الحداة، والغراب، الأبقع، والعقرب، والكلب العقور، والحية، لحبر عائشة رضي الله عنها قالت: «أمر رسول الله ﷺ بقتل خمس فواسق في الحل والحرم: الفأرة، والعقرب، والغراب، والحديا، والكلب العقور»<sup>(٣)</sup> وكذا كل سبع ضار، كالأسد، والنمر .

وقد يكره قتل ما لا تظهر منه منفعة ولا مضرة، كالقرد، والمهدهد، والخطاف، والضفدع، والخنفساء .

وقد يكون جائزاً، قتل الهوام للمحرم والحلال، كالبرغوث، والبعوض والذباب وجميع هوام الأرض، لأنها ليست صيدا بالنسبة للمحرم .

(١) سورة المائدة / ٩٦ .

(٢) حديث: «هذا البلد حرام . . .» .

أخرجه البخاري (فتح الباري ٤٧/٤) وسلم (٩٨٦/٢) من حديث ابن عباس .

(٣) حديث عائشة: «أمر رسول الله ﷺ بقتل خمس فواسق . . .» .

أخرجه مسلم (٨٥٧/٢) .

(١) ابن عابدين ٣٣٩/٥ وما بعدها، وتكملة فتح القدير ١٣٧/٩ وما بعدها، ونهاية المحتاج ٢٤٩/٧، وفي المحتاج ٣/٤، والمغني ٦٣٦/٧، وكشاف القناع ٥٢٠/٥ - ٥٢١، وبدلية المجتهد ٤٢٩/٢، وشرح الزرقاني على اللؤلؤ ٣٠٢/٤ .

## قتل ٨، قتل أجرى مجرى الخطأ، قتل بسبب ١ - ٢

وقد يكون واجبا كقتل الحيوان الصائت الذي يهدد حياة الإنسان<sup>(١)</sup>.  
وتفصيل ذلك في مصطلحات: (صيد ف ١٠، وصيال ف ٥ وما بعدها).

## قتل بسبب

التعريف:

١ - القتل بسبب مركب من كلمتين، هما:  
القتل والسبب.

وينظر تعريف كل واحد منهما في  
مصطلحه.

والقتل بسبب عند الحنفية هو القتل  
نتيجة فعل لا يؤدي مباشرة إلى قتل، كحفر  
البئر، أو وضع الحجر في غير ملكه، وأمثالهما،  
فيعطب به إنسان ويقتل<sup>(١)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - القتل العمد:

٢ - القتل العمد هو قصد الفعل والشخص  
بما يقتل قطعاً أو غالباً<sup>(٢)</sup>.

والعلاقة بينهما أن القتل العمد يكون  
بفعل مباشر يقتل غالباً، والقتل بسبب يكون  
بفعل غير مباشر.

## قتل أجرى مجرى الخطأ

انظر: قتل خطأ



(١) الاختيار ٢٢/٥، وزد المختار ٣٤١/٥ - ٣٤٢ ط. دار  
إحياء التراث العربي.  
(٢) مغني المحتاج ٣/٤.

(١) الفلوري ١٣٨/٢، ويدهاش الصنائع ١٩٦/٢ وما بعدها، واللفني  
٥٠٦/٣.

### قتل بسبب ٣- ٨

القصاص، وتفصيل ذلك في مصطلح:

(إكراه ف ١٩ وما بعدها) .

ب - الشهادة بالقتل :

٧ - إذا شهد رجلان على رجل بما يوجب قتله، فقتل بشهادتهما، ثم رجعا، واعتزفا بتعمد الكذب وبعلمهما بأن ما شهدا به يقتل به الشهيد عليه، فعليهما القصاص عند الشافعية والحنابلة وأشهب من المالكية، لما روى القاسم بن عبد الرحمن: أن رجلين شهدا عند علي كرم الله وجهه على رجل أنه سرق، فقطعه، ثم رجعا في شهادتهما، فقال علي: «لو أعلم أنكما تعمدا لقطعت أيديكما، وغرمها دية يده»، ولأن الشاهدين على الرجل بما يوجب قتله توصلوا إلى قتله بسبب يقتل غالبا، فوجب عليهما القصاص كالمكروه .

وعند الحنفية والمالكية غير أشهب لأقصاص عليهما بل عليهما الدية، لأنه تسبب غير ملجئ، فلا يوجب القصاص، كحفر البثر<sup>(١)</sup>.

ج - حكم الحاكم بقتل رجل :

٨ - إذا حكم الحاكم على شخص بالقتل بناء

ب - القتل شبه العمد :

٣ - القتل شبه العمد هو قصد الفعل والشخص بما لا يقتل غالبا<sup>(١)</sup>.

والعلاقة أن القتل شبه العمد يكون بفعل مباشر لا يقتل غالبا .

والقتل بسبب يكون بفعل غير مباشر .

ج - القتل الخطأ :

٤ - هو ما وقع دون قصد الفعل والشخص، أو دون قصد أحدهما<sup>(٢)</sup>.

والصلة أن القتل الخطأ يقع نتيجة فعل مباشر، بخلاف القتل بسبب .

حالات القتل بسبب :

٥ - قسم الفقهاء القتل أقساما اختلفوا فيها، وما اختلفوا فيه القتل بسبب، فاعتبره الحنفية قسما مستقلا من أقسام القتل الخمسة عندهم، لكن جمهور الفقهاء لم يجعلوه قسما مستقلا وإنما أوردوا أحكامه في الأقسام الأخرى ومن ذلك الحالات التالية :

أ - الإكراه :

٦ - القتل بسبب الإكراه أن يكره رجلا على قتل آخر فيقتله .

وقد اختلف الفقهاء فيمن يجب عليه

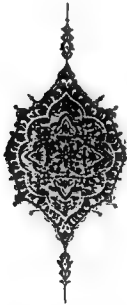
(١) المغني لابن قدامة ٦٤٦/٧، حاشية الدررقي ٢١٠/٤، مغني المحتاج ٧٠٦/٤، البدائع ٢٨٥/٧، وجواهر الإكليل ٢٤٦/٢ .

(١) مغني المحتاج ٤/٤ .

(٢) مغني المحتاج ٤/٤ .

## قتل بسبب ٨ - ٩

غير المعين فقيه الدية .  
وعند الحنابلة هو شبه عمد، وموجه  
الدية، وقد يقوى فيلحق بالعمد، كما في  
الإكراه والشهادة .  
وذهب الشافعية إلى اعتبار حفر البئر  
شرطا، لأنه لا يؤثر في الهلاك ولا يحصله، بل  
يحصل التلف عنده بغيره، ويتوقف تأثير ذلك  
الغير عليه، فإن الحفر لا يؤثر في التلف،  
ولا يحصله وإنسا يؤثر التخطي في صوب  
الحفرة، والمحصل للتلف التردّي فيها  
ومصادمتها، لكن لولا الحفر لما حصل التلف  
ولا قصاص فيه <sup>(١)</sup>.



على شهادة شاهدين واعترف بعلمه بكذبيها  
حين الحكم أو القتل دون الولي، فالقصاص  
على الحاكم .  
ولو أن الولي الذي باشر قتله أقر بعلمه  
بكذب الشهود وتعمد قتله فعليه  
القصاص <sup>(١)</sup>.  
والتفصيل في مصطلح : (قصاص) .

### د - حفر البئر ووضع الحجر:

٩ - من صور القتل بسبب حفر البئر ونصب  
حجر أو سكين تعديا في ملك غيره بلا إذن،  
فإذا لم يقصد به الجناية وأدى إلى قتل إنسان،  
فذهب المالكية والحنابلة إلى أنه قتل خطأ  
وموجه الدية .

وذهب الحنفية إلى أنه قتل بسبب وموجه  
الدية على العاقلة، لأنه سبب التلف، وهو  
متعد فيه، ولا كفارة فيه، ولا يتعلق به حرمان  
الميراث، لأن القتل معدوم منه حقيقة، فألحق  
به في حق الضمان، فبقي في حق غيره على  
الأصل، وهو إن كان يائمه بالحفر في غير ملكه  
لا يائمه بالموت .

أما إذا قصد الجناية فذهب المالكية إلى  
أنه إذا قصد هلاك شخص معين، وهلك  
فعلا، فعلى الفاعل القصاص، وإن هلك

(١) تكملة فتح القدير ٢٥٣/٨، الاختيار ٢٦/٥، وحاشية  
الدمشقي ٢٤٣/٤ - ٢٤٤، مغني المحتاج ٦/٤، كشف  
القناع ٥١٤٠٥١٣/٥ .

(١) المغني لابن قدامة ٦٤٦/٧ .

## قتل خطأ ١ - ٥

وشرعا: اسم لفعل محرم حلّ ببال أو نفس<sup>(١)</sup>.

فالجنابة أعم من القتل الخطأ .

ج - الإجهاض:

٤ - يطلق الإجهاض في اللغة على صورتين: إلقاء الحمل ناقص الخلق، أو ناقص المدة سواء من المرأة أو غيرها .

والإطلاق اللغوي يصدق على ذلك، سواء أكان الإلقاء بفعل فاعل أم تلقائيا .

ولا يخرج استعمال الفقهاء لكلمة «إجهاض» عن هذا المعنى<sup>(٢)</sup>، وكثيرا ما يعبرون عن الإجهاض بمرادفاته: كالإسقاط والإلقاء والطرح والإملاص .

والعلاقة أن الإجهاض جنابة على الحمل وهو غير متيقن الوجود والحياة، وأما القتل الخطأ فجنابة على متيقن الوجود والحياة .

د - القتل شبه العمد:

٥ - القتل شبه العمد هو قصد الفعل والشخص بما لا يقتل غالبا<sup>(٣)</sup>.

والعلاقة أن القتل شبه العمد فيه قصد بما لا يقتل غالبا، بخلاف القتل الخطأ .

## قتل خطأ

التعريف :-

١ - القتل الخطأ مركب من كلمتين هما: قتل، وخطأ، وقد سبق تعريف كل منهما في مصطلحه .

والقتل الخطأ عند الفقهاء هو ما وقع دون قصد الفعل والشخص، أو دون قصد أحدهما<sup>(١)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - القتل العمد:

٢ - القتل العمد هو قصد الفعل والشخص بما يقتل قطعاً أو غالبا<sup>(٢)</sup>.

والفرق أن العمد يتوفر فيه قصد الفعل والشخص، بخلاف الخطأ .

ب - الجنابة:

٣ - الجنابة في اللغة: الذنب والجرم،

(١) لسان العرب، والدر المختار ٣٣٩/٥ .

(٢) لسان العرب، والبحر الرائق ٣٨٩/٨، وحاشية البجيرمي ٢٥٠/٢ .

(٣) مفتي المحتاج ٤/٤ .

(١) مفتي المحتاج ٤/٤ .

(٢) مفتي المحتاج ٣/٤ .

## قتل خطأ ٦ - ٨

هـ - القتل بسبب:

٦ - القتل بسبب هو القتل نتيجة فعل لا يؤدي مباشرة إلى قتل (١).  
والصلة أن القتل الخطأ بفعل مباشر، والقتل بسبب بفعل غير مباشر.

أقسام القتل الخطأ:

٧ - قسم الخفية القتل الخطأ إلى قسمين: الخطأ في الفعل، والخطأ في القصد، وذلك لأن الرمي إلى شيء مثلا يشتمل على فعل الجارحة وهو الرمي وفعل القلب وهو القصد فإن اتصل الخطأ بالأول فهو الخطأ في الفعل، وإن اتصل بالثاني فهو الخطأ في القصد (٢).

وذهب المالكية إلى أن القتل الخطأ على أوجه:

الأول: أن لا يقصد ضرياً، كرميه شيئا أو حربياً فيصيب مسلماً، فهذا خطأ بإجماع.

الثاني: أن يقصد الضرب على وجه اللعب، فهو خطأ على قول ابن القاسم وروايته في المدونة، خلافاً لمطرف وابن الماجشون (٣).

وقال الشافعية: الخطأ نوعان: الأول: أن لا يقصد أصل الفعل.

والثاني: أن يقصده دون الشخص (١).

وقال الخنابلة: الخطأ على ضربين، أحدهما: أن يرمي الصيد أو يفعل ما يجوز له فعله فيؤول إلى إتلاف حرٍّ مسلماً كان أو كافراً.

والضرب الثاني: أن يقتل في بلاد الروم من عنده أنه كافر ويكون قد أسلم وكنم إسلامه إلى أن يقدر على التخلص إلى أرض الإسلام (٢).

ما يترتب على القتل الخطأ:

يترتب على القتل الخطأ ما يلي:

أ - وجوب الدية والكفارة:

٨ - اتفق الفقهاء على أن من قتل مؤمناً خطأ فعليه الدية والكفارة، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ (٣).

ويجوز هذا الحكم على الكافر المعاهد لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ (٤).

قال الماوردي: قدم في قتل المسلم الكفارة على الدية وفي الكافر الدية، لأن المسلم يرى

(١) مخفي المحتاج ٤/٤.

(٢) المغني ٧/٦٥٠ - ٦٥١.

(٣) سورة النساء / ٩٢.

(٤) سورة النساء / ٩٢.

(١) الاختيار ٥/٣٦١، ورد المحار ٥/٣٤٦، ٣٤٧.

(٢) فتح القدير ٩/١٤٧، والاختيار ٥/٢٥.

(٣) الشرح الصغير مع حاشية الصاوي ٢/٣٨٣.



وقال الشافعية: إذا قتل إنسانا يظنه على حال فكان بخلافه كما إذا قتل مسلما ظن كفره، لأنه رأى يعظم آفئتهم، أو كان عليه زي الكفار في دار الحرب، لا قصاص عليه جزما للعذر الظاهر، وكذا لادية في الأظهر لأنه أسقط حرمة نفسه بمقامه في دار الحرب التي هي دار الإباحة، ومقابل الأظهر تجب الدية لأنها تثبت مع الشبهة.

أما الكفارة فتجب جزما<sup>(١)</sup> لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنُونَ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾<sup>(٢)</sup> قال ابن قدامة: لا يرجب قصاصا لأنه لم يقصد قتل مسلم، فأشبهه مالوطنه صيدا فبان آدميا، إلا أن هذا لا تجب فيه دية إنما تجب الكفارة، روي هذا عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وبه قال عطاء ومجاهد وعكرمة وقتادة والأوزاعي والثوري وأبو ثور.

تقديم حق الله تعالى على نفسه والكافر يرى تقديم حق نفسه على حق الله تعالى .  
كما اتفقوا على عدم وجوب شيء في قتل كافر لا عهد له<sup>(٣)</sup>.

ب - وجوب الكفارة فقط :

٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المؤمن الذي يقتل في بلاد الكفار أو في حروبهم على أنه من الكفار فعل قاتله الكفارة فقط لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ وَهُمْ مُؤْمِنُونَ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾<sup>(٤)</sup> قال ابن قدامة:

لا يرجب قصاصا لأنه لم يقصد قتل مسلم، فأشبهه مالوطنه صيدا فبان آدميا، إلا أن هذا لا تجب فيه دية إنما تجب الكفارة، روي هذا عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وبه قال عطاء ومجاهد وعكرمة وقتادة والأوزاعي والثوري وأبو ثور.

وفي قول عند المالكية ورواية عن أحمد أن فيه الدية والكفارة<sup>(٥)</sup>، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾<sup>(٦)</sup>

ج - الحرمان من الميراث :

١٠ - ذهب الحنفية والشافعية إلى أن القتل الخطأ سبب من أسباب الحرمان من الميراث، لقول النبي ﷺ: «القاتل لا يرث»<sup>(٧)</sup>، ولأن القتل قطع المولاة وهي سبب الإرث<sup>(٨)</sup>.

وذهب المالكية إلى أن من قتل مورثه خطأ فإنه يرث من المال ولا يرث من الدية<sup>(٩)</sup>.

وذهب الحنابلة إلى أن القتل المضمون

(١) ابن عابدين ٣٤١/٥، والاختيار ٢٥/٥، وتكملة فتح القدير ١٤٧/٩، وبسبب المجتهد ٥٣٤/٢، وحاشية الجمل ١٠٢/٥، والمغني ٦٥١/٧، ونيل الملوب ٣١٥/٢.

(٢) سورة النساء ٩٢.

(٣) فتح القدير ٣٥٥/٤، وأحكام القرآن للجصاص ٢٤٠/٢، والجلد لأحكام القرآن ٣٢٣/٥ - ٣٢٤، وحاشية الجمل ١٠٢/٥، والمغني ٦٥١/٧ - ٦٥٢.

(٤) سورة النساء ٩٢.

(٥) مغني المحتاج ١٣/٤.

(٦) سورة النساء ٩٢.

(٧) حديث: «القاتل لا يرث».

(٨) أخرجه البيهقي (٢٢٠/٦) من حديث أبي هريرة وأعله بضعف أحد رواياته ثم قال: شواهده تقويه.

(٩) تكملة فتح القدير ١٤٨/٩، ومغني المحتاج ٢٥/٣.

(١٠) حاشية الدرر ٤٨٦/٤.

له بعد جرحه صبح، وإن وصى له قبله ثم طرأ القتل على الوصية أبطلها، وهو قول الحسن بن صالح أيضا وهو المذهب.

قال ابن قدامة: هذا قول حسن، لأن الوصية بعد الجرح صدرت من أهلها في محلها، ولم يطرأ عليه ما يبطلها بخلاف ما إذا تقدمت، فإن القتل طرأ عليها فأبطلها، لأنه يبطل ما هو أكد منها<sup>(١)</sup>.

وقال المالكية إن علم الموصى بأن الموصى له هو الذي ضربه عمدا أو خطأ صح الإيصاء منه، وتكون الوصية في الخطأ في المال والدية، وفي العمد في المال فقط، فإن لم يعلم الموصى فتأويلان في صحة إيصائه وعملها. وتفصيل ذلك في مصطلح (وصية).

**أنواع القتل التي حكمها حكم الخطأ:**  
أ - عمد الصبي والمجنون والمعتوه:

١٢ - جمهور الفقهاء على أن عمد الصبي والمجنون والمعتوه كالخطأ في وجوب الدية على العاقلة ولا قصاص فيه، لأنهم ليسوا من أهل القصد الصحيح<sup>(٢)</sup>. والأصل في هذا قول النبي ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم

بقصاص أو دية أو كفارة لا إرث فيه فإن كان غير مضمون، كمن قصد مولى عما له فعله من سقي دواء أو بطن جراحة فبأن فيرثه، لأنه ترتب عن فعل مأذون فيه، وهذا ما ذهب إليه الموفق.

قال البهوتي: ولعله أصوب لموافقة للقواعد<sup>(٣)</sup>.

د - الحرمان من الوصية:

١١ - اختلف الفقهاء في جواز الوصية للقاتل، ولا فرق بين القتل العمد والخطأ في هذا.

فذهب الشافعية في الأظهر، وابن حامد من الحنابلة إلى جواز الوصية للقاتل، وبه قال أبو ثور وابن المنذر أيضا، لأن الهبة له تصح، فصحت الوصية له كالنمي.

ويرى الحنفية وأبو بكر من الحنابلة عدم جواز الوصية له، لأن القتل يمنع الميراث الذي هو أكد من الوصية، فالوصية أولى، ولأن الوصية أجريت مجرى الميراث فيمنعها ما يمنعه، وبه قال الثوري أيضا.

وفرق أبو الخطاب من الحنابلة بين الوصية بعد الجرح، والوصية قبله، فقال: إن وصى

(١) بدائع الصنائع ٣٣٨/٧ - ٣٤٠، وحاشية الدرر ٤٢٦/٤، وفي المحتاج ٤٣/٣، والنفى ١١٢، ١١١/٦ وكشاف القناع ٣٥٨/٤.

(٢) للنفى ٦٣٧/٧.

(٣) كشاف القناع ٤٩٢/٤ - ٤٩٣.

القصد أصلاً، فلا يوصف فعله بالعمد ولا بالخطأ، إلا أنه في حكم الخطأ لحصول الموت بفعله كالحاطي .

وتجب فيه الكفارة لترك التحرز عن نومه في موضع يتوهم أن يصير قاتلاً، والكفارة في قتل الخطأ إنها تجب لترك التحرز، وحرمان الميراث لمباشرته القتل، لأنه يتوهم أن يكون متناوياً، ولم يكن نائماً، قصداً منه إلى استعجال الإرث، أما الذي سقط من سطح فوق على إنسان فقتله، فمثل النائم ينقلب على رجل فيقتله، لكونه قتلاً للمعصوم من غير قصد فكان جارياً مجرى الخطأ .

وألحق المالكية والشافعية وأكثر الحنابلة هذه الصور بالقتل الخطأ<sup>(١)</sup>.

حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يكبر، وعن المجنون حتى يعقل أو يفقه<sup>(٢)</sup>.

ولأن القصاص عقوبة مغلفة، فلم تجب على الصبي وزائل العقل كالحيود، ولأنهم ليس لهم قصد صحيح، فهم كالقاتل خطأ<sup>(٣)</sup>.

وفرق الشافعية بين الصبي المميز وغير المميز فقالوا: إن عمد الصبي المميز عمد في الأظهر أما الصبي غير المميز فعمده خطأ باتفاقهم، وأضافوا أن الصبي مميزاً كان أو غير مميز لا قصاص عليه في القتل العمد، ولكن الأمر يختلف في الدية فهي على العاقلة في الخطأ، وفي ماله إن اعتبر عمدًا<sup>(٤)</sup>.

ب - ما أجرى مجرى الخطأ:

١٣ - ذكر الحنفية ومن معهم من الحنابلة قسماً آخر للقتل سموه ما أجرى مجرى الخطأ، ويعتبر القتل الجاري مجرى الخطأ كالحطأ في الحكم، فمثل النائم ينقلب على رجل فيقتله يكون حكمه حكم الخطأ في الشرع، ولكنه دون الخطأ حقيقة، لأن النائم ليس من أهل



(١) تكملة فتح القدير ١٤٨/٩، والاختيار ٢٦/٥، وابن عابدين ٣٤١/٥، والفسوانين الفقهية ٣٣٨ - ٣٣٩ ط دار الكتاب العربي، وشرح الزرقاني ٨/٨ ط دار الفكر، والقليري ٩٦/٤ ط دار إحياء الكتب العربية، والمغني ٦٣٧/٧ وما بعدها ط الرياض، فضيل اللزب ٣١٥/٢، وكشاف القناع ٥١٣، ٥٠٥/٥، مغني المحتاج ٤/٤ - ٥.

(١) حديث: ورفع القلم عن ثلاثة... أخرجه النسائي (١٥٦/٦) والحاكم (٥٩/٢) من حديث عائشة، واللفظ للنسائي، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.  
(٢) المغني ٦٦٤/٧.  
(٣) مغني المحتاج ١٠/٤.

## قَتْلُ شِبْهِ الْعَمْدِ ١ - ٥

بما يقتل قطعاً أو غالباً<sup>(١)</sup>.

والصلة بين القتل العمد وشبه العمد أن  
الجاني في القتل العمد يستعمل آلة تقتل  
غالباً كالسيف بخلاف شبه العمد .

ب - القتل الخطأ :

٣ - القتل الخطأ : ما وقع دون قصد الفعل  
والشخص ، أو دون قصد أحدهما<sup>(٢)</sup> .

والصلة أن القتل الخطأ لا يقصد فيه  
الفعل غالباً ، وأما القتل شبه العمد فيقصد  
فيه الفعل ولا يقصد إزهاق الروح .

ج - القتل بسبب :

٤ - القتل بسبب عند الحنفية هو القتل نتيجة  
فعل لا يؤدي مباشرة إلى قتل ، كوضع حجر في  
غير ملكه وفنائه ، فيعطب به إنسان  
ويقتل<sup>(٣)</sup> .

والصلة بين القتل شبه العمد والقتل  
بسبب أن القتل شبه العمد قتل بفعل مباشر  
والقتل بسبب قتل بفعل غير مباشر .

الحكم التكليفي :

٥ - القتل شبه العمد حرام إن كان نتيجة لضرب

## قَتْلُ شِبْهِ الْعَمْدِ

التعريف :

١ - قتل شبه العمد مركب من : قتل ،  
وشبه ، وعمد ، وقد سبق تعريف كل منها في  
مصطلحاتها .

وفي الاصطلاح : عرفه أبو حنيفة : بأنه  
تعمد شخص ضرب آخر بما ليس بسلاح ولا  
ما جرى مجرى السلاح .

وعرفه الشافعية والحنابلة وأبو يوسف  
ومحمد من الحنفية بأنه قصد ضرب الشخص  
عدواناً بما لا يقتل غالباً ، كالسوط  
والعصا<sup>(١)</sup> .

ولم يعرفه المالكية لأن القتل عندهم عمد  
وخطأ فقط<sup>(٢)</sup> .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - القتل العمد :

٢ - القتل العمد هو قصد الفعل والشخص

(١) مغني المحتاج ٣/٤ .

(٢) مغني المحتاج ٤/٤ .

(٣) بدائع الصنائع ٣٣٩/٧ .

(١) الفتاوى الهندية ٣/٢٦ ، روضة الطالبين ١٢٤/٩ ، مغني

المحتاج ٤٠٣/٤ ، المغني لابن قدامة ٦٥٠/٧ .

(٢) المغني للبايبي ١٠٠/٧ ، والقوانين الفقهية ٣٣٩ .

متعمد عدوانا، والعدوان محرم، لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا رِجَالَكُمْ أَنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُقْتُولِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

#### أنواع القتل شبه العمد:

٦- ذهب جمهور الفقهاء إلى القول بالقتل شبه العمد، واستدلوا على إثباته بقول النبي ﷺ: «أَلَا وَإِنْ قَتِلَ الْخَطَا شَبْهُ الْعَمَدِ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا وَالْحَجَرِ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ»<sup>(٢)</sup> وفي رواية: «عَقَلَ شَبْهُ الْعَمَدِ مَغْلَظٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمَدِ وَلَا يَقْتُلُ صَاحِبُهُ»<sup>(٣)</sup>.

وقسم الحنفية القتل شبه العمد إلى ثلاثة أنواع:

قال الكاساني: شبه العمد ثلاثة أنواع: منها أن يقصد القتل بعصا صغيرة أو بحجر صغير أو لطمه ونحو ذلك مما لا يكون الغالب فيها الهلاك، كالسوط ونحوه إذا ضرب ضربة أو ضربتين ولم يوال في الضربات.

ومنها: أن يضرب بالسوط الصغير ويوالي

في الضربات إلى أن يموت. وهاتان صورتان متفق عليهما بين فقهاء الحنفية.

ومنها: ما قصد قتله بما يغلب فيه الهلاك مما ليس بجراح ولا طاعن، كمنقعة القصارين، والحجر الكبير، والعصا الكبيرة ونحوها، فهو شبه عمد عند أبي حنيفة، وعمد عند الصاحبين.

وقال جمهور الفقهاء الشافعية إن القتل شبه العمد يكون بقصد الفعل والشخص بما لا يقتل غالبا.

وذكر الحنابلة صورتين للقتل شبه العمد: الأولى: أن يقصد ضربه عدوانا بما لا يقتل غالبا كخشبة صغيرة أو حجر صغير أو لكزة ونحوها.

والثانية: أن يقصد ضربه تأديبا ويسرف في الضرب فيفضي إلى القتل<sup>(١)</sup>.

٧- وكما يكون القتل شبه العمد بالفعل يكون بالمنع، فإذا امتنع الجاني عن عمل معين فأدى هذا إلى قتل المجني عليه، فإن كان قصده القتل يعتبر هذا القتل عمدا، وإن لم يقصده يعتبر شبه عمد أو خطأ عند بعضهم، كمن حبس إنسانا ومنعه الطعام أو

(١) سورة البقرة / ١٩٠.

(٢) حديث: «أَلَا وَإِنْ قَتِلَ الْخَطَا شَبْهُ الْعَمَدِ...» أخرجه النسائي (٤١/٨) من حديث رجل من أصحاب النبي ﷺ وصححه ابن القطان كما في التلخيص لابن حجر (١٥/٤).

(٣) حديث: «عَقَلَ شَبْهُ الْعَمَدِ...» أخرجه أبو داود (٦٩٥/٤) من حديث عبد الله بن عمرو.

(١) بدائع الصالحات ٢٢٢/٧ بتصريف، روضة الطالبين ١٢٤/٩، والمغني ٦٥٠/٧.

أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا لِأَخْطَا وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً  
فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِيهِ  
إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ  
وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَتْ  
مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ  
مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ  
فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ  
تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٥﴾  
وَمَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ  
جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٣٦﴾

فلا واسطة بين العمد والخطأ، فالعمد عند مالك هو كل فعل تعمده الإنسان بقصد العدوان، فأدى للموت، أيا كانت الآلة المستعملة في القتل، أما إذا كان موت المجني عليه نتيجة فعل على وجه اللعب والتأديب فهو قتل خطأ.

وفي غير المشهور يقول ابن وهب من المالكية بثبوت شبه العمد، رواه ابن حبيب عنه، وعن ابن شهاب، وربيعة، وأبي الزناد، وحكام العراقيين عن مالك، وصورته عند ابن وهب أنه ما كان بعضاً أو وكرة أو لطمه، فإن كان على وجه الغضب ففيه القود، وإن كان على وجه اللعب ففيه دية مغلظة وهو شبه العمد.

الشراب فمات، وقد اختلف الفقهاء في اعتباره عمداً وشبه عمداً أو خطأ، فذهب أبو حنيفة إلى أن هذا لا يعتبر قتلًا، لا شبه عمد ولا خطأ، لأن الهلاك حصل بالجوع والعطش، ولا صنع لأحد في ذلك.

وعند الصاحبين عليه الدية، لأنه لابقاء للدمي إلا بالأكل والشرب، فالمنع عند استيلاء الجوع والعطش عليه يكون إهلاكاً له، فأشبهه حفر البئر على قارعة الطريق <sup>(١)</sup>.

وذهب الشافعية والحنابلة: إلى أن هذا قتل عمد إذا مات في مدة يموت مثله فيها غالباً، وهذا يختلف باختلاف الناس والزمان والأحوال، فإذا كان عطشاً في شدة الحر، مات في الزمن القليل، وإن كان ريان والزمن بارد أو معتدل لم يموت إلا في زمن طويل، فيعتبر هذا فيه، وإن كان لا يموت في مثلها غالباً فهو عمد الخطأ عند الحنابلة، وشبه عمد عند الشافعية <sup>(٢)</sup>.

٨ - أما المالكية، فالمشهور عندهم أن القتل نوعان: عمد وخطأ، لأنه ليس في كتاب الله إلا العمد والخطأ، فمن زاد قسماً ثالثاً زاد على النص، يقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ

(١) بدائع الصنائع ٢٣٤/٧ - ٢٣٥.

(٢) مفتي المحتاج ٥/٤، نهاية المحتاج ٢٣٩/٧، للفتي لابن قدامة

٦٤٣/٧.

(١) سورة النساء ٩٢ - ٩٣.

## قَتْلُ شِبْهِ الْعَمَد - ٨ - ١٢

الحنفية إلى وجوب الكفارة في القتل شبه العمد .

وقال الحنفية عدا الكرخي : لا تجب الكفارة في القتل شبه العمد المحض ، لأن هذه جناية مغلطة والمؤاخذه فيها ثابتة .

والتفصيل في مصطلح : ( كفارة ) .

ج - الحرمان من الميراث في القتل شبه العمد :

١٢ - القتل شبه العمد مانع من الميراث لمعم النصوص الواردة في ذلك .

وتفصيله في مصطلح : ( إرث ف ) . ( ١٨ )

ويرى العراقيون من المالكية أن الضرب في الصورة السابقة إن كان على وجه الغضب فهو شبه عمد ، لأنه قصد الضرب على وجه الغضب <sup>(١)</sup> .

ما يجب في القتل شبه العمد :

٩ - يجب على الجاني في القتل شبه العمد الدية والكفارة والحرمان من الميراث ، ويلحقه الإثم نتيجة جنايته، ويبان ذلك فيما يلي :

أ - الدية :

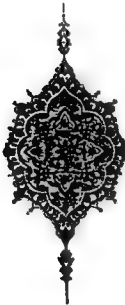
١٠ - الدية في شبه العمد تكون مغلطة ، وتجب على عاقلة الجاني عند الجمهور القاتلين بشبه العمد ، ولا يشترك فيها الجاني عند الشافعية والحنابلة ، ويشترك فيها عند الحنفية .

والتفصيل في مصطلح : ( ديات ف ) ( ١٦ - ١٥ ) .

واختلف الفقهاء في كيفية تغليظ الدية ، وما يكون فيه التغليظ على تفصيل ينظر في مصطلح : ( ديات ف ١٦ ) ومصطلح : ( تغليظ فقرة ٤ ) .

ب - الكفارة :

١١ - ذهب الشافعية والحنابلة والكرخي من



(١) المدونة الكبرى ١٦/١٠٨ ، الحاشي ٣١/٨ ، المتقى للباي  
١٠٠/٧ - ١٠١ ، بداية المجتهد ٤٣٣/٢ .

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الجنائية :

٢ - الجنائية في اللغة الذنب والحرم

وشرعا: اسم لفعل محرم حل بهال أو نفس، وقيل: كل فعل محظور يتضمن ضررا على النفس أو غيرها، إلا أن الفقهاء خصصوا لفظ الجنائية بما حل بنفس أو أطراف، والغصب والسرقة بما حل بهال<sup>(١)</sup>.

والعلاقة بين الجنائية والقَتْلَ العمد، أن القَتْلَ تتحقق به الجنائية لأنه فعل محظور يحل بالنفس، وأن كل قتل جنائية ولا عكس.

ب - الجراح :

٣ - الجراح لغة جمع جرح، وهو من الجرح بفتح الجيم، يقال: جرحه إذا أثر فيه بالسلاح.

والجرح - بضم الجيم - الاسم<sup>(٢)</sup>. ولا يخرج استعمال الفقهاء للجراح عن معناها اللغوي<sup>(٣)</sup>.

والصلة بين القَتْلَ العمد والجراح عموم وخصوص وجهي.

## قَتْلَ عَمْدٍ

التعريف :

١ - القتل العمد مركب من كلمتين هما: «القتل» و«العمد»، وسبق تعريف كل منهما في مصطلحه.

وقد اختلف الفقهاء في تعريف القتل العمد، فذهب المالكية والشافعية والحنابلة، وأبو يوسف ومحمد من الحنفية إلى أن القتل العمد: هو قصد الفعل والشخص بما يقتل قطعا أو غالبا.

وعند أبي حنيفة القتل العمد: هو أن يتعمد ضرب المقتول في أي موضع من جسده بألة تفرق الأجزاء كالسيف، والليطة، والمروءة والنار، لأن العمد فعل القلب، لأنه القصد، ولا يوقف عليه إلا بدليله، وهو مباشرة الألة الموجبة للمقتل عادة<sup>(١)</sup>.

(١) الاختيار لتاميل المختار ٢٢/٥، ط. دار المصرفة، وابن عابدين ٣٣٩/٥، ط. دار إحياء التراث العربي، والبدائع ٣٣٣/٧، ط. دار الكتب العلمية، والشرح الصغير ٣٣٨/٤، وما بعدهما، والقوانين الفقهية ص ٣٣٩، والفتاوى ٩٦/٤، ودروسة الطالبين ١٢٤، ١٢٣/٩، والفتاوى ٦٣٩/٧، ونيل الملوب ٣١٣/٢ - ٣١٤، وكشاف القناع ٥٠٤/٥ - ٥٠٥.

(١) لسان العرب، وابن عابدين ٣٣٩/٥ والطحاوي ٥١٩/١، ط. دار المعرفه، والتعريفات للجرجاني مادة «جنائية».

(٢) لسان العرب، والمصباح للنير.

(٣) نهاية المحتاج ٢٣٣/٧.



### ج - القتل الخطأ:

يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا  
باحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب  
الزاني، والمفارق لدينه التارك للجماعة<sup>(١)</sup>.

٤ - القتل الخطأ: ما وقع دون قصد الفعل  
والشخص أو دون قصد أحدهما<sup>(٢)</sup>.  
والعلاقة الضدية في القصد.

### صور القتل العمد:

#### د - القتل شبه العمد:

الصورة الأولى: الضرب بمحدد:  
٧ - إذا ضرب شخص آخر بمحدد وهو  
مايقطع ويدخل في البدن، كالسيف،  
والسكين، والسنان، وما في معناه مما يجرد  
فيجرح من الحديد، والنحاس، والرصاص،  
والذهب، والفضة، والزجاج، والحجر،  
والقصب، والخشب، وأمثالها، فجرح به  
جرحا كبيرا فهات فلا خلاف بين العلماء في  
أنه قتل عمد.

٥ - القتل شبه العمد: قصد الفعل  
والشخص بما لا يقتل غالبا.  
وقال أبو حنيفة إن شبه العمد أن يعتمد  
الضرب بما لا يفرق الأجزاء كالحجر، والعصا،  
واليد.

ويفرق بين القتل العمد والقتل شبه  
العمد بأداة القتل<sup>(٣)</sup>.

### الحكم التكليفي

وأما إذا جرحه جرحا صغيرا كشرطة  
الحجام، أو غرزه بإبرة: فإن كان في مقتل  
كالعين، والفؤاد، وأصل الأذن، فهات فهو  
عمد أيضا، لأن الإصابة بذلك في مقتل  
كالجرح بالسكين في غير مقتل عند  
الحنفية<sup>(٤)</sup> والشافعية<sup>(٥)</sup> والحنابلة<sup>(٦)</sup>.  
وإن كان في غير مقتل، فقال الحنفية في

٦ - أجمع المسلمون على تحريم القتل بغير  
حق، لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ  
الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾<sup>(٧)</sup>، وقوله تعالى:  
﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ جَهَنَّمَ  
مَكْنَلًا فِيهَا وَعُصْبٌ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَةٌ﴾<sup>(٨)</sup>،  
ولقول النبي ﷺ: ولا يجل دم امرئ مسلم

(١) مغني المحتاج ٤/٤.

(٢) الاختيار ٢٥/٥، البدائع ٢٣٤/٧، ابن علقين ٣٤١/٥،  
والقوانين الفقهية ٣٣٩، والشرح الصغير ٣٤٠/٤ وما  
بعدها، القليوبي ٩٦/٤، والمغني ٦٥٢/٧، فضل اللبيب  
٣١٥/٢.

(٣) سورة الأنعام ١٥١.

(٤) سورة النساء ٩٣.

(١) حديث: ولا يجل دم امرئ مسلم... ٤...

أخرج البخاري (فتح الباري ٢٠١/١٢) من حديث ابن  
مسعود.

(٢) حاشية ابن علقين ٣٤٠/٥.

(٣) مغني المحتاج ٤/٤.

(٤) المغني ٦٣٧/٧ - ٦٣٨.

## قَتْلُ عَمَدٍ ٧ - ٨

لأن الظاهر أنه مات منه، وإن مات في الحال ففيه وجهان :

أحدهما : وهو ظاهر كلام الخرقي من الحسابلة أن فيه القصاص، لأن المحدد لا يعتبر فيه غلبة الظن في حصول القتل به، ولأن في البدن مقاتل خفية وهذا له سراية، فأشبهه الجرح الكبير .

والثاني : لأقصاص فيه، وهو قول ابن حامد، لأن الظاهر أنه لم يميت منه <sup>(١)</sup> .

الصورة الثانية : القتل بغير المحدد مما يغلب على الظن حصول الزهوق به عند استعماله :

٨ - ذهب المالكية والشافعية والحنبالية وأبو يوسف ومحمد من الحنفية إلى أنه عمد موجب للقصاص .

وبه قال النخعي، والزهري، وابن سيرين، ومحمد، وعمرو بن دينار، وابن أبي ليلى، وإسحاق .

واستدلوا بما روى أنس رضي الله عنه : « أن يهوديا قتل جارية على أوضح لها بحجر، فقتله رسول الله ﷺ بين حجرين » <sup>(٢)</sup> .

(١) المنفي ٦٣٨/٧ .

(٢) ابن عابدين ٣٤١/٥، وحاشية الدسوقي ٢٤٢/٤، ومنه المحتاج ٤/٤، المنفي ٦٣٨/٧ .

وحديث أنس : « أن يهوديا قتل جارية ... » أخرجه البخاري (فتح الباري ٢٠٠/١٢) وسلم (١٢٩٩/٣) .

المذهب : إنه لأقصاص فيه، وفي رواية أن فيه القصاص .

وقال الشافعية : إن غرز إبرة في غير مقتل فتورم وتآلم حتى مات فعمد، لحصول الهلاك به، وإن لم يوجد أثر فمات في الحال فشبّه عمد في الأصح، لأنه لا يقتل غالبا، فأشبهه الضرب بالسوط الخفيف، وقيل : هو عمد، لأن في البدن مقاتل خفية وموته حالا يشعر بإصابة بعضها، وقيل : لا شيء، إحالة للموت على سبب آخر .

أما إذا تأخر الموت عن الغرز فلا ضمان قطعاً كما قاله الماوردي وغيره .

وهذا كله في بدن المعتدل، أما الشيخ والصغير ونضو الخلقة، ففيه القصاص .

ولو غرزها فيها لا يؤثم، كجلدة عقب ولم يبالغ في إدخالها فمات، فلا شيء سواء أمات في الحال أم بعده، للعلم بأنه لم يميت منه، أما إذا بالغ فيجب القود <sup>(١)</sup> .

وقال الحنبالية : إن كان قد بالغ في إدخالها في البدن فهو كالجرح الكبير، لأن هذا يشتد ألمه، ويفضي إلى القتل كالكبير، وإن كان الغرور يسيراً، أو جرحه بالكبير جرحاً لطيفاً كشرطة الحجام فمادونها فصصرح الحنبالية بأنه إن بقي من ذلك زمان حتى مات ففيه القود،

(١) منفي المحتاج ٥/٤

## قَتْلَ عَمَدٍ ٨ - ١٠

وإنما حدّ الموجب للقصاص بما فوق عمود  
الفسطاط، لأن النبي ﷺ لما سئل عن المرأة  
التي ضربت ضربتها بعمود فسطاط فقتلتها  
وجنينها، «قضى النبي ﷺ في الجنين بغرة،  
وقضى بالدية على عاقلتها»<sup>(١)</sup>، والعاقله  
لا تحمل العمد، فدل على أن القتل بعمود  
الفسطاط ليس بعمد، وإن كان أعظم منه  
فهو عمد، لأنه يقتل غالبا .

ومن هذا النوع أيضا أن يلقي عليه حائطا  
أو صخرة، أو خشبة عظيمة أو ما أشبه ذلك  
عما يهلكه غالبا، ففيه القود، لأنه يقتل  
غالبا<sup>(٢)</sup> .

١٠ - وإن ضربه بمثقل صغير كالعصا  
والسوط، والحجر الصغير، أو لكزه بيده في  
مقتل، أو في حال ضعف من المضروب لمرض  
أو صغر، أو في زمن مفرط الحر أو البرد بحيث  
تقتله تلك الضربة، أو كرر الضرب حتى  
قتله بما يقتل غالبا، ففيه القود، لأنه قتله بما  
يقتل مثله غالبا فأشبه الضرب بمثقل كبير،  
وهذا عند جمهور الفقهاء<sup>(٣)</sup> .

وقال أبو حنيفة لا قود في ذلك إلا أن يكون  
قتله بالنار، وحجته قول النبي ﷺ: «ألا إن  
قتيل العمد الخطأ بالسوط والعصا شبه العمد  
فيه مائة من الأبل»<sup>(١)</sup> فسماه عمد الخطأ،  
وأوجب فيه الدية دون القصاص، ولأن  
العمد لا يمكن اعتباره بنفسه، فيجب ضبطه  
بمظنته، ولا يمكن ضبطه بما يقتل غالبا  
لحصول العمد بدونه في الجرح الصغير،  
فوجب ضبطه بالجرح، وبه قال الحسن،  
وروي ذلك عن الشعبي أيضا .

وقال ابن المسيب، وعطاء، وطاووس:  
العمد ما كان بالسلاح .

وعن أبي حنيفة في مثقل الحديد روايتان:  
المذهب أن فيه القود<sup>(٢)</sup> .

٩ - ومن الضرب بغير محدد: الضرب بمثقل  
كبير يقتل مثله غالبا عند جمهور الفقهاء سواء  
كان من حديد كالسندان والمطرقة، أو حجر  
ثقيل، أو خشبة كبيرة، وحدّ الخرقى من  
الحنابله الخشبة الكبيرة بما فوق عمود  
الفسطاط: يعنى العمود التي يتخذها  
الأعراب لبيوتهم، وفيها دقة، وأما عمد الخيام  
فكبيرة تقتل غالبا فلم يردها الخرقى .

(١) حديث: «ألا إن قتل ...»

(١) حديث: «المرأة التي ضربت ضربتها بعمود فسطاط ...»  
أخرجه مسلم (١٣١٠/٣ - ١٣١١) من حديث المغيرة بن  
شعبة .

(٢) حاشية النسوي ٢٤٢/٤، مفتي المحتاج ٤/٤، والمفتي  
١٣٨/٧ - ١٣٩ .

(٣) المرجع السابقة .

أخرجه النسائي (٤٢/٨) وصححه ابن القطان كما في

التلخيص لأن حجر (١٥/٤) .

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٣٩/٥ - ٣٤٠، والمفتي  
١٣٨/٧ - ١٣٩ .

الصورة الثالثة: القتل بالخنق:

١١ - أن يجعل في عنقه خراطة، ثم يعلقه في خشبة أو شيء بحيث يرتفع عن الأرض فيختنق ويموت، فهذا عمد سواء مات في الحال أو بقي زمناً، لأن هذا أوحى أنواع الخنق، وكذا أن يخنقه وهو على الأرض بيديه أو بمنديل أو بحبل، أو شيء يضعه على فمه وأنفه، أو يضع يديه عليها فيموت، فهذا إن فعل به ذلك مدة يموت في مثلها غالباً فمات فهو عمد فيه القصاص، وبه قال عمر بن عبد العزيز والنخعي، وهذا عند جمهور الفقهاء خلافاً لأبي حنيفة<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في مصطلح: (خنق ف ٣).

الصورة الرابعة: أن يلقى في مهلكة:

وذلك على أربعة أضرب:

الضرب الأول:

١٢ - أن يلقى من شاهق كراس جبل، أو حائط عال يهلك به غالباً فيموت، فهو عمد، وهذا عند الجمهور خلافاً لأبي حنيفة.

الضرب الثاني:

١٣ - أن يلقى في نار أو ماء يغرق، ولا يمكنه

التخلص منه، إما لكثرة الماء أو النار، وإما لعجزه عن التخلص لمرض أو صغر، أو كونه مربوطاً، أو منعه من الخروج، أو كونه في حفرة لا يقدر على الصعود منها، ونحو هذا، فهذا كله عمد، لأنه يقتل غالباً، وعلى ذلك لو ألقاه في ماء يسير يقدر على الخروج بأدنى حركة فلم يخرج حتى مات فلا قود فيه ولا دية، لأن هذا الفعل لم يقتله، وإنما حصل موته بلبثه فيه وهو فعل نفسه، فلم يضمه غيره، وكذلك النار إذا كان يمكنه التخلص منها لقلتها<sup>(١)</sup>.

الضرب الثالث:

١٤ - أن يجمع بينه وبين أسد أو نمر في مكان ضيق كدببة ونحوها فيقتله، فهذا أيضاً عمد فيه القصاص إذا فعل السبع به فعلاً يقتل مثله، وإن فعل به فعلاً لو فعله الأدمي لم يكن عمداً لم يجب القصاص به، لأن السبع صار آلة للأدمي فكان فعله كفعله.

وإن ألقاه مكتوفاً بين يدي الأسد أو النمر في فضاء فأكله فعليه القود، وكذلك إن جمع بينه وبين حية في مكان ضيق فنهشته، فقتلته، فعليه القود، لأن هذا يقتل غالباً

(١) ابن عابدين ٣٤٠/٥، حاشية السبكي ٢٤٣/٤، مغني الحاج ٨/٤، روضة الطالبين ١٤٣/٩، المغني ٦٤١/٧.

(١) الاختيار ٢٩/٥، حاشية السبكي ٢٤٢/٤، مغني الحاج ٦/٤، المغني ٦٤٠/٧.

بما يقتل غالبا، فأشبهه بالوقتله بسكين، وإن كان مما لا يقتل غالبا ففيه الدية، وهذا في الجملة.

والتفصيل في مصطلح: (سحر ف ١٦).

الصورة السابعة: القتل بسبب:  
١٨ - القتل بسبب قد يدخل تحت القتل العمد في بعض أحواله ويكون فيه القصاص، كأن يكره رجلا على قتل آخر إكراهيا ملجئا، أو يشهد رجلان على رجل بما يوجب قتله ويعترفان بكذبهما في الشهادة.  
أو يحكم حاكم على رجل بالقتل بالشهادة الكاذبة وكان عالما بذلك متعمدا.  
وتفصيل ذلك في مصطلح: (قتا بسبب ف ٦ و ٧).

ما يترتب على القتل العمد العدوان:  
إذا تحقق القتل العمد العدوان فيترتب عليه مايلي:  
أ - القصاص:

١٩ - إذا كان المقتول حرا، مسلما، مكافئا للقاتل، فلا خلاف بين الفقهاء في أنه موجب للمقود، قال ابن قدامة: لا تعلم بينهم في وجوب القصاص بالقتل العمد العدوان إذا اجتمعت شروطه خلافا، وقد دلت عليه الآيات والأخبار بعمومها قال تعالى:

فكان عمدا محضا كسائر الصور، وهذا عند جمهور الفقهاء خلافا لأبي حنيفة<sup>(١)</sup>.

الضرب الرابع:

١٥ - أن يجسه في مكان ويمنعه الطعام والشراب مدة لا يقي فيها حتى يموت، فعليه القود، لأن هذا يقتل غالبا، وهذا يختلف باختلاف الناس والزمان والأحوال، فإذا كان عطشان في شدة الحر، مات في الزمن القليل، وإن كان ريان، والزمن بارد أو معتدل لم يمت إلا في زمن طويل، فيعتبر هذا فيه، وإن كان في مدة يموت في مثلها غالبا ففيه القود<sup>(٢)</sup>.  
والتفصيل في مصطلح: (ترك ف ١٣).

الصورة الخامسة: القتل بالسم:

١٦ - إذا قدم طعاما مسموما لصبي غير مميز أو مجنون فمات، ففيه القود باتفاق الفقهاء.  
فإن قدمه لبالغ عاقل ففيه خلاف ينظر في مصطلح: (سم ف ٧).

الصورة السادسة: القتل بالسحر:

١٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن من قتل غيره بسحر يقتل غالبا يلزمه القود، لأنه قتله

(١) المراجع السابقة.

(٢) بدائع الصنائع ٣٣٤/٧، الدرر ٢٤٢/٤، مغني المحتاج ٥/٤، وروضة الطالبين ١٣٦/٩، المغني ٦٣٨/٧.

القتل العمد، فالواجب عندهم أحد شيئين: القود أو الدية، فيخير الولي بينهما ولو لم يرض الجاني .

والتفصيل في مصطلح: (ديات ف (١٧) .

### ج - الكفارة:

٢١ - ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم وجوب الكفارة في القتل العمد، سواء وجب فيه القصاص أو لم يجب، لأن القتل العمد كبيرة محضة، وفي الكفارة معنى العبادة، فلا ينأط بها .

وذهب الشافعية إلى وجوب الكفارة، لأن الحاجة إلى التكفير في العمد أمس منها إليه في الخطأ، فكان أدعى إلى إيجابها (١) .

### د - الحرمان من الوصية:

٢٢ - اختلف الفقهاء في جواز الوصية للقاتل وعدم جوازها على أقوال:

ذهب المالكية والشافعية في الأظهر وابن حامد من الحنابلة إلى جواز الوصية للقاتل وهذا قول أبي ثور وابن المنذر، لأن الهبة له تصح، فصحت الوصية له كالذمي .

وذهب الحنفية وهو مقابل الأظهر عند

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبِ وَالْخُرْقِ وَالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى﴾ (١) .

إلا أنه يقيد القتل بوصف العمدية لقوله ﷺ: «العمد قود، إلا أن يعفو ولي المقتول» (٢) وفي لفظ: «من قتل عمدا فهو قوده» (٣) .

ولأن الجنائية بالعمدية تتكامل، وحكمة الزجر عليها تتوفر، والعقوبة المتناهية لأشعر لها بدون العمدية (٤) .  
والتفصيل في مصطلح: (قصاص) .

### ب - الدية:

٢٠ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أن الدية ليست عقوبة أصلية للقتل العمد، وإنما تجب بالصلح برضا الجاني، والمعتمد عند الشافعية أنها بدل عن القصاص ولو بغير رضا الجاني، فإذا سقط القصاص وجبت الدية .

وذهب الحنابلة وهو قول عند الشافعية إلى أن الدية عقوبة أصلية بجانب القصاص في

(١) سورة البقرة / ١٧٨ .

(٢) حديث: والعمد قود ...

أخرجه ابن أبي شبة (٣٦٥/٩) من حديث ابن عباس .

(٣) حديث: ومن قتل عمدا فهو قوده .

أخرجه النسائي (٤٠/٨) من حديث ابن عباس .

(٤) تكملة فتح القدير ١٤٠/٩، والمغني ٦٤٧/٧ .

(١) تكملة فتح القدير ١٤٠/٩، ١٤٣، وابن عابدين ٣٣٩/٥ - ٣٤٠، والقرائين الفقهية ٣٣٩، وحاشية القليوبي ٩٦/٤، وروضة الطالبين ١٧٢/٩، والمغني ٦٣٩/٧، ٦٤٧ .

## قَتْلَ عَمْدٍ ٢٢ - ٢٤، قِدَاحٌ، قَدْحٌ

عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «لِرِوَالِ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِغَيْرِ حَقٍّ»<sup>(١)</sup>.

وغير ذلك من الأحاديث الواردة في هذا الباب .

ولأن حرمة أشد من إجراء كلمة الكفر لجوازها لكونه بخلاف القتل<sup>(٢)</sup>.

الشافعية وأبو بكر من الحنابلة إلى عدم جواز الوصية له، وبه قال الثوري أيضاً، لأن القتل يمنع الميراث الذي هو أكد من الوصية، فالوصية أولى، ولأن الوصية أجريت مجرى الميراث فيمنعها ما يمنعه<sup>(٣)</sup>.

وتفصيل ذلك في مصطلح: (وصية) .

هـ - الحرمان من الميراث:

٢٣ - اتفق الفقهاء على أن القتل الذي يتعلق به القصاص يمنع القتائل البالغ العاقل من الميراث إذا كان القتل مباشراً .  
والتفصيل في مصطلح: (إرث ف ١٧) .

و - الإثم في الآخرة:

٢٤ - انعقد الإجماع على التائيم في القتل العمد العدوان، والدليل على ذلك الكتاب والسنة .

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾<sup>(١)</sup>.

وأما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام في خطبة السواد: «إن دعاءكم وأمواكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا، في شهركم هذا»<sup>(٢)</sup> وما روي

(١) تكملة فتح القدير ٤٢٤/٨، حاشية الدررقي ٤٢٦/٤، روضة الطالبين ١٠٧/٦، والنفعي ١١٢، ١١١/٦ .

(٢) سورة النساء ٩٣ .

(٣) حديث: «إن دعاءكم وأمواكم وأعراضكم عليكم حرام» .

## قِدَاحٌ

انظر: أزالام ، ميسر

## قَدْحٌ

انظر: مقادير

= أخرجه البخاري (فتح الباري ٥٧٣/٣) من حديث ابن عباس .

(١) حديث: «لِرِوَالِ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِغَيْرِ حَقٍّ» أخرجه ابن ماجه (٨٧٤/٢) من حديث البراء بن عازب، وحسن إسناده للنفري في الترغيب والترهيب (٢٥٦/٣)

(٢) ابن عابدين ٣٤٠/٥، وتكملة فتح القدير ٩ - ١٤٠ - ١٤١، والاختيار ٣٣/٥ .

ونحوها معفو عنه، وحازت الصلاة معه .  
وفرق المالكية بين الدم وما معه من قيح  
وصديد وسائر النجاسات، فيقولون بالعفو عن  
قدر درهم من دم وقيح وصديد، لأن الإنسان  
لا يخلو عنه .

أما الشافعية فقالوا بالعفو عن اليسير من  
الدم والقيح ونحوهما عما يعسر الاحتراز عنه .  
وصرح الحنابلة بأنه لا يعفى عن يسير  
النجاسة ولو لم يدركها الطرف، وإنها يعفى عن  
يسير الدم وما يتولد منه من القيح والصديد .  
والتفصيل في مصطلح: (عفو ف ٧) .

ب - قدر النصاب في الزكاة وقدر الواجب  
فيها:

٣ - يختلف قدر النصاب في أنواع الأموال  
التي تجب فيها الزكاة كنصاب زكاة الأنعام،  
ففي الإبل إذا بلغت خمسا شاة وفي البقر إذا  
بلغت ثلاثين تبيع أو تبيعة وفي الغنم إذا  
بلغت أربعين شاة .

وفي زكاة الذهب إذا بلغ النصاب عشرين  
مثقالا والفضة مائتي درهم فالمقدار الواجب  
فيهما ربع العشر، وعروض التجارة تقوّم ثم  
تعامل معاملة الذهب والفضة .

وفي زكاة الأزروع والثمار إذا بلغت خمسة  
أوسق فيها العشر إن سقيت بغير كلفة  
ونصف العشر إن سقيت بكلفة .

## قَدْر

التعريف :

١ - قَدْر الشيء في اللغة مبلغه، وهو أن  
يكون مساويا لغيره من غير زيادة ولا  
نقصان<sup>(١)</sup> .

وفي الاصطلاح: التساوي في المعيار  
الشرعي الموجب للمماثلة صورة وهو الكيل  
والوزن، قال الراغب: القدر والتقدير تبين  
كمية الشيء، وقوله ﷺ في الهلال: «فإن غم  
عليكم فاقدروا له»<sup>(٢)</sup> أي قدروا عدد الشهر  
حتى تكملوا ثلاثين يوما<sup>(٣)</sup> .

ما يتعلق بالقدر من أحكام:

أ - القَدْر المعفو عنه من النجاسة :

٢ - ذهب الحنفية إلى أن قدر الدرهم ومادونه  
من النجاسة المخلطة كالدم والبول والخمر

(١) المغرب للمطري ص ٣٧٣، والمصباح للنير .

(٢) حديث: «فإن غم عليكم فاقدروا له»

أخرج به البخاري (فتح الباري ١١٩/٤) ومسلم

(٢/٩٥٠) من حديث ابن عمر .

(٣) قواعد الفقه للبركي .



بقوله ﷺ: «مثلا بمثل» ويعني بالقدر الكيل  
فيا يكال والوزن فيما يوزن<sup>(١)</sup>، فقد بين أن  
علة هي الكيل والوزن<sup>(٢)</sup>.

وروي عن عبادة وأنس أن النبي ﷺ  
قال: «ما وزن مثل بمثل إذا كان نوعا واحدا،  
وساكيل فمثل ذلك، فإذا اختلف النوعان  
فلا بأس به»<sup>(٣)</sup>، وجه التمسك به أنه عليه  
الصلاة والسلام رتب الحكم على الجنس  
والقدر، وهذا نص على أنهما علة الحكم، لما  
عرف أن ترتب الحكم على الاسم المشتق  
ينبىء عن علية مأخذ الاشتقاق لذلك الحكم،  
فيكون تقديره: المكيل والموزون مثلا بمثل  
بسبب الكيل أو الوزن مع الجنس، والذي  
يدل عليه حديث أبي سعيد وأبي هريرة: «أن  
رسول الله ﷺ استعمل رجلا على خير  
فجاءهم بتمر جنب فقال: أكل تمر خير  
هكذا؟ فقال إنا نأخذ الصاع من هذا  
بالصاعين والصاعين بالثلاثة، فقال: فلا  
تفعل، بع الجمع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم  
جنبيا، وقال: في الميزان مثل ذلك»<sup>(٤)</sup>، أي

والتفصيل في مصطلح: (زكاة ف ٤٤،  
٥١، ٥٧، ٧٢، ٨٧، ١١٥).

ج - القدر من العلة الربوية:

٤ - اتفق الفقهاء على ثبوت الربا في الأشياء  
الستة المنصوص عليها<sup>(١)</sup> في حديث  
«الذهب بالذهب مثلا بمثل، والفضة  
بالفضة مثلا بمثل، والتمر بالتمر مثلا  
بمثل، والبر بالبر مثلا بمثل، والملح بالملح  
مثلا بمثل، والشعير بالشعير مثلا  
بمثل...»<sup>(٢)</sup>.

كما اتفق فقهاء الأمصار على أن حكم  
الربا غير مقصور على الأشياء الستة وأن فيها  
معنى ويتعدى الحكم بذلك المعنى إلى غيرها  
من الأموال<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن علة الذهب والفضة  
واحدة، وعلة الأعيان الأربعة واحدة، ثم  
اختلفوا في تلك العلة<sup>(٤)</sup>.

فذهب الحنفية إلى أن العلة هي الجنسية  
والقدر، عرفت الجنسية بقوله ﷺ: «التمر  
بالتمر، والحنطة بالحنطة»<sup>(٥)</sup> وعرف القدر

(١) المغني ٤/٤.

(٢) حديث: «الذهب بالذهب مثلا بمثل...».

أخرجه مسلم (١٢١١/٣) والترمذي (٥٣٢/٣) من  
حديث عبادة بن الصامت، واللفظ للترمذي.

(٣) المبسوط ١٢/١٢، والاختيار ٣٠/٢.

(٤) المغني ٥/٤.

(٥) حديث: «التمر بالتمر...».

أخرجه مسلم (١٢١١/٢) من حديث أبي هريرة.

(١) المبسوط ١٢/١٢.

(٢) الاختيار ٣٠/٢.

(٣) حديث أنس: «ما وزن مثل بمثل...».

أخرجه الدارقطني (١٨/٣).

(٤) حديث أبي سعيد وأبي هريرة أن رسول الله ﷺ استعمل  
رجلا على خير....

أخرجه البخاري (ضع الباري ٣١٧/١٣) ومسلم

(١٢١٥/٣).

في الموزون، إذ نفس الميزان ليس من أموال الربا، وهو أقوى حجة في علية القدر، وهو بعمومه يتناول الموزون كله الثمن والمطعم وغيرهما<sup>(١)</sup>.

هذا ولمعرفة أقوال بقية الفقهاء في علة تحريم الربا ينظر مصطلح: (ربا ف ٢١ - ٢٥).

## قُدْرَة

التعريف:

١ - القُدْرَة في اللغة: اسم من قَدَرْتُ على الشيء أقدر - من باب ضرب - قويت عليه وتمكنت منه<sup>(١)</sup>.

واصطلاحاً: هي الصفة التي تمكن الحي من الفعل وتركه بالإرادة<sup>(٢)</sup>.

قال السراغب الأصفهاني: القُدْرَة إذا وصف بها الإنسان فاسم لهيئة له بها يتمكن من فعل شيء ما، وإذا وصف الله تعالى بها فهي نفى العجز عنه، ومحال أن يوصف غير الله تعالى بالقُدْرَة المطلقة معنى، وإن أطلق عليه لفظاً<sup>(٣)</sup>.

القُدْرَة شرط التكليف:

٢ - يقول الأصوليون: جواز التكليف مبني على القُدْرَة التي يوجد بها الفعل المأمور به، وهذا شرط في أداء كل أمر، والأصل في ذلك



(١) لسان العرب والمصباح المنير.

(٢) التعريفات للجرجاني والكلبيات للكنفي ١٣/٤.

(٣) المفردات في غريب القرآن للسراغب الأصفهاني.

(١) تبين الحقائق ٨٦/٤.

المعاملات.

القدرة في العبادات:

أولا - القدرة على الطهارة المائية:

٣ - ذهب الفقهاء إلى أن الطهارة بالماء

للوضوء أو الغسل تتحقق بما يأتي:

أ - وجود الماء الكافي للطهارة والفائض عن

الحاجة الضرورية، وذلك لقوله تعالى: ﴿قُلَّمْ

يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾<sup>(١)</sup>.

ب - إمكان استعمال الماء بنفسه على وجه

لا يضره، أو استعماله بمساعد ولو بأجر، لأن

العاجز عن استعمال الماء بنفسه إذا وجد من

يوضئه بأجرة المثل يعتبر قادرا بقدرة الغير.

فإذا لم يتحقق وجود الماء أو إمكان

الاستعمال، فلا يعتبر الشخص قادرا، وينتقل

من الطهارة المائية إلى التيمم<sup>(٢)</sup>.

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (تيمم

ف ٢١ وما بعدها).

ثانيا - القدرة على أداء أركان الصلاة:

٤ - ذهب الفقهاء إلى أنه تتحقق القدرة على

أداء الصلاة بسلامة أعضاء البدن التي

قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾<sup>(١)</sup> أي طاقتها وقدرتها.

ويقول الجصاص: نص التنزيل قد

أسقط التكليف عمن لا يقدر على الفعل

ولا يطيقه، ومن ذلك سقوط الفرض عن

المكلفين فيما لا تتسع له قواهم، لأن الوسع

هو دون الطاقة، وأنه ليس عليهم استفراغ

الجهود في أداء الفرض، نحو الشيخ الكبير

الذي يشق عليه الصوم ويؤدي إلى ضرر

يلحقه في جسمه وإن لم يخش الموت بفعله،

فليس عليه صومه، لأن الله لم يكلفه إلا

ما يتسع لفعله.

وقد قسم الحنفية القدرة إلى قدرة ممكنة،

وهي مفسرة بسلامة الآلات وصحة

الأسباب، وإلى قدرة ميسرة، وهي التي يقدر

بها الإنسان على الفعل مع يسر<sup>(٢)</sup>.

وتفصيل ذلك في مصطلح: (استطاعة

ف ١٠) والملحق الأصولي.

ما تتحقق به القدرة:

يختلف ما تتحقق به القدرة باختلاف

التصرفات، سواء أكان ذلك في العبادات أم في

(١) سورة النساء / ٤٣.

(٢) فتح القدير مع الكفاية والعناية ١١٧/١ - ١٢٥، وابن

عابدين ١٥٥/١ - ١٥٨، ١٧٠، والدرستي ١٤٧/١

وما بعدها، والمذهب ٣٩/١ - ٤١، وكشاف القناع

١٦٢/١ - ١٦٧.

(١) سورة البقرة / ٢٨٦

(٢) كشف الأسرار ١٩٢/١ - ١٩٣، والتلويح على التوضيح

١٩٨/١ وما بعدها، وسلم الثبوت ١٣٥/١ - ١٣٧،

واحكام القرآن للجصاص ٥٣٧/١ - ٥٣٨.

الأداء شرط لوجوب أداء الزكاة على الفور،  
وتتحقق هذه القدرة بحضور المال وحضور  
المستحقين أو حضور الإمام أو الساعي، لأن  
الزكاة عبادة، فيشترط لوجوبها إمكان أدائها،  
كالصلاة والصوم .

وذهب الحنفية والحنابلة إلى أن القدرة على  
الأداء ليست شرطاً لوجوبها، لأن الزكاة عبادة  
مالية فيثبت وجوبها في الذمة مع عدم إمكان  
الأداء، ككتبت الديون في ذمة المفلس .  
والتفصيل في مصطلح: (زكاة ف ١٤ وما  
بعدها) .

رابعاً - القدرة على أداء الحج :

٦ - اتفق الفقهاء على أن من شروط وجوب  
الحج الاستطاعة، لقوله تعالى: ﴿وَلْيَقْرَعْ  
أَنْفُسَهُمْ جَعُجَّ أَلَيْسَ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْ سَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup>.

وذهب الفقهاء إلى أن الاستطاعة، أي  
القدرة تتحقق بما يأتي:

أ - وجود الزاد والراحلة، وهو وجود المال الذي  
يكفي النفقة ذهاباً وإياباً .

ب - سلامة البدن من الأمراض والعاهات  
التي تعوق عن الحج، ويعتبر العاجز بنفسه  
قادراً بقدرته غيره، كالأعمى الذي يجد من

يتمكن بها المصلي من الإتيان بالأركان على  
الوجه الأكمل الذي بينه النبي ﷺ بقوله:  
«صلوا كما رأيتموني أصلي»<sup>(١)</sup>.

وإذا عجزت أعضاء البدن عن الإتيان بها  
على الوجه الأكمل، فإن المسلم يعتبر قادراً بما  
يمكنه الإتيان به ولو بإيلاء برأسه، فيجب  
عليه الإتيان بذلك لقدرة عليه، لأن الصلاة  
من العبادات التي لا تسقط عن المكلف إلا  
لمانع شرعي، كالحيض والجنون المطبق<sup>(٢)</sup>.

والأصل في ذلك قول النبي ﷺ لعمران  
ابن حصين: «صل قائماً، فإن لم تستطع  
فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب» وفي  
رواية:

«فإن لم تستطع فمستلقياً، لا يكلف الله  
نفساً إلا وسعها»<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً - القدرة على أداء الزكاة:

٥ - ذهب مالك والشافعي إلى أن القدرة على

(١) حديث: «صلوا كما رأيتموني أصلي»

أخرجه البخاري (فتح الباري ١١١/٢) من حديث مالك  
ابن الحويرث .

(٢) الهداية ٧٧/١، وجواهر الإكليل ٥٥/١، ومغني المحتاج  
١٥٣/١ - ١٥٣، وشرح منتهى الإرادات  
٢٧١ - ٢٧٠/١ .

(٣) حديث: «صل قائماً فإن لم تستطع فاعداً...» .

أخرجه البخاري (فتح الباري ٤٨٧/٢) .  
والرواية الأخرى عزاه ابن حجر في التلخيص (٢٢٥/١)  
إلى النسائي .

(١) سورة آل عمران ٩٧/١

من الشيء المستأجر بالتمكن من الاستيفاء حقيقة أو شرعا، ولذلك لاتصح إجارة الدابة الفارة، كما لاتصح إجارة الأقطع أو الأثل للخيطة بنفسه، لأنها منافع لاتحدث إلا عند سلامة الأسباب<sup>(١)</sup>.

والتفصيل في مصطلح (إجارة ف ٣٠)

ثالثًا - القدرة على أداء الدين :

٩ - ذهب الفقهاء إلى وجوب أداء الدين عند القدرة على الأداء لقوله تعالى : ﴿ قُلِ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ رِبَاً ﴾<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان الدين حالاً فإنه يجب أدائه على الفور عند طلبه متى كان المدين قادراً على الأداء، لقول النبي ﷺ : «مطل الغني ظلم»<sup>(٣)</sup> ويتحقق المطل عند عدم الأداء بعد الطلب.

أما إذا كان الدين مؤجلاً فلا يجب أدائه قبل حلول الأجل، لكن لو أدى قبله صح وسقط عن دعة المدين .

وإذا ماطل القادر ولم يؤد ماعليه من الدين ألزمه الحاكم بالأداء بعد طلب الغرماء، فإذا امتنع حبسه الحاكم لظلمه بتأخير الحق من

يقوده، والمقعد الذي يجد من يحج عنه .  
ج - أمن الطريق وذلك بأن يكون الإنسان آمناً على نفسه وماله .

د - وجود عزم بالنسبة للمرأة أو رفقة مأمونة كما يقول بعض الفقهاء .

والتفصيل في مصطلح : (حج ف ١٤ وما بعدها) .

القدرة في المعاملات :

أولاً - القدرة على تسليم المبيع :

٧ - ذهب الفقهاء إلى أن القدرة على تسليم المبيع من شروط صحة البيع، لأن غير المقدور على تسليمه كالمعدم، ويتحقق القدرة على تسليم المبيع بأن يكون الإنسان مالكا له متمكنا من التصرف فيه وتسليمه للمشتري، ولذلك لايصح بيع الطير في الهواء، ولا السمك في الماء، ولا الحمل الشارد، ولا ما لايملكه الإنسان<sup>(١)</sup>.

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح : (بيع منهي عنه ف ٣٢) .

ثانياً - القدرة على استيفاء المنفعة في الإجارة :

٨ - ذهب الفقهاء إلى أنه يشترط في المنفعة لصحة الإجارة القدرة على استيفائها حقيقة أو شرعا، ويتحقق القدرة على استيفاء المنفعة

(١) البدائع ١٨٧/٤، والفتاوى ٦٩/٣ - ٧٢ .

(٢) سورة البقرة / ٢٨٣ .

(٣) حديث : «مطل الغني ظلم»

أخرجه البخاري (فتح الباري ٤٦٤/٤) وسلم

(١١٩٧/٣) .

(١) جواهر الإكليل ٥/٢، مفتي الحناج ١٢/٢ - ١٣ .

وسنن الإجازات ١٤٥/٢ .

وَالْمَعْرُوفِ وَيَتَّهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴿١﴾، وقول النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيثار» (٢).

قال ابن العربي: القدرة أصل، وتكون في النفس وتكون في البدن إن احتاج إلى النهي عن المنكر بيده.

وقال الغزالي: يجب قتال المقيمين على المعاصي المصيرين عليها، فإذا لم يستطع الإنسان ذلك فليتكلم بلسانه، فإن خاف على نفسه أو على عضو من أعضائه أنكر بقلبه، ولا يسقط الإنكار بالقلب عن المكلف باليد أو اللسان أصلاً (٣).

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح: (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ف ٥).

خامساً - القدرة على المحارب:

١١ - الحراية من الكباير، والمحاربون مفسدون في الأرض، وجزاؤهم هو ماورد في القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ

غير ضرورة، لقول النبي ﷺ: «لِي الْوَاجِد يُجَلَّ عَرَضُهُ وَعَقُوبَتُهُ» (١)، والحبس عقوبة فإن لم يؤد وكان له مال ظاهر باعه الحاكم عليه لما روي أن النبي ﷺ: «باع على معاذ ماله وقضى دينه» (٢).

وكذلك روي أن سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه باع مال أسفيح وقسمه بين غرمائه (٣).

وإذا لم يكن المدين قادراً على الأداء بأن كان معسراً أو أفلس، ففي ذلك تفصيل ينظر في مصطلح (إعسار ف ١٥) و (إفلاس ف ٦).

رابعاً - القدرة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

١٠ - الأصل في ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ

(١) حديث: «لِي الْوَاجِد يَجْلُ عَرَضُهُ وَعَقُوبَتُهُ»

أخرجه أبو داود (٤٥/٤ - ٤٦) من حديث الشريد بن سويد وحسن إسناده ابن حجر في الفتح (٦٢/٥).

(٢) حديث: «بَاعَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَالَهُ وَقَضَى دَيْنَهُ».

أخرجه الدارقطني (٢٣١/٤) من حديث كعب بن مالك، وأصله عبد الحق الإشبيلي بالإسبال كما في التلخيص لابن حجر (٣٧/٣).

(٣) البدائع ١٧٣/٧، وجواهر الإكليل ٩٢/٢، ومغنى المحتاج ١٥٧/٢، والمغني ٤٨٤/٤ - ٤٨٥، وشرح منتهى الإرادات ٢٧٤/٢ - ٢٧٥، وأثر عمر أخرجه البيهقي في سننه (٤٩/٦).

(١) سورة آل عمران ١٠٤.

(٢) حديث: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده...» أخرجه مسلم (٦٩/١) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٣) جواهر الإكليل ٢٥١/١، والفتاوى الهندية ٣٥٣/٥، وأحكام القرآن لابن العربي ٢٦٦/١ - ٢٦٧، وإحياء علم الدين ٣١٩/٢، والزواجر ١٦١/٢.

ذمة الله وخِمة رسوله»<sup>(١)</sup>.

يقول الكاساني: من كان عنده ماء في أرض مملوكة له واضطر قوم إليه وخافوا الهلاك يقال له: إما أن تأذن بالدخول وإما أن تعطي بنفسك، فإن لم يعطهم ومنعهم من الدخول فلهم أن يقتلوه بالسلاح ليأخذوا قدر مايندفع به الهلاك، والأصل فيه ماروي أن قوما وردوا ماء فسألوا أهله أن يدلهم على البئر فأبوا، وسألوهم أن يعطوهم دلوا فأبوا، فقالوا لهم: إن أعناقنا وأعناق مطايانا كادت تقطع فأبوا، فذكروا ذلك لعمر رضي الله تعالى عنه فقال: هلا وضعتم فيهم السلاح<sup>(٢)</sup>.

قال الشريفي الخطيب: دفع ضرر المسلمين فرض كفاية على الموسرين، ككسوة عارٍ وإطعام جائع .  
ويقول المالكية: يضمن من ترك تخليص شيء معرض للهلاك، من نفس أو مال، وسواء قدر على تخليصه بيده أو بلسانه أو جابه فإنه يضمن<sup>(٣)</sup>.

فَسَادًا أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ»<sup>(١)</sup>.

ولكن هذه العقوبة إنما تنفذ فيهم إذا قدر عليهم الحاكم وتمكن من القبض عليهم قبل أن يتوبوا ويأتوا معلنين توبتهم، ولذلك إذا تابوا قبل أن يقدر عليهم الحاكم سقطت العقوبة عنهم، لقول الله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>.  
وينظر تفصيل ذلك في مصطلح:  
(حراية ف ٢٤) .

سادساً القدرة على دفع الضرر عن الغير:  
١٢ - من أمكنه إنقاذ شخص من الهلاك كمن كان معه طعام وكان غيره مضطرا إليه فالواجب عليه بذله له، وكذلك من وجد أعمى كاد أن يتردى في بئر، أو وجد إنسانا كاد أن يغرق، فإن الواجب عليه إنقاذه متى كان قادرا على ذلك، حتي لو كان في صلاة وجب قطعها لإنقاذ غيره من الهلاك .

فإن امتنع الإنسان من بذل الطعام الزائد عن حاجته، أو امتنع عن إنقاذ الغريق ونحوه، فإنه يكون آثما، وقد قال النبي ﷺ: «أبيا رجل مات ضياعا بين أقوام أغنياء فقد برئت منهم

(١) حديث: «أبيا رجل مات ضياعا ...»

أورده الموصلي في الاختيار (١٧٥/٤) ولم يعمد إلى أي مصدر، ولم يهتد إلى من أخرجه .

(٢) أثر عمر: أخرجه يحيى بن آدم في كتاب الخراج (ص ١١٢) .

(٣) البدائع ١٨٩/٦، والاختيار ١٧٥/٤، وجواهر الإكليل ٢١٥/١، وسفني المحتاج ٣٠٩، ٢١٢/٤، وسفني الإردات ٤٠١/٣ - ٤٠٢ .

(١) سورة المائدة / ٣٣ .

(٢) سورة المائدة / ٣٤ .

وينظر تفصيل ذلك في (ضمان) .

سابعاً - القدرة على تربية المحضون :

١٣ - يشترط فيمن تثبت له الحضانة أن يكون قادرا على صون الصغير في خلقه وصحته، ولذلك لا تثبت الحضانة للعاجز لكبر سن أو مرض يعوق عن ذلك، أو عاهة كالعمى والخرس والصمم، أو كانت الحاضنة تخرج كثيرا لعمل أو غيره وتترك الولد ضائعا .

وينظر تفصيل ذلك في (حضانة ف (١٤) .

قِدَم

انظر: تقادم

قُدْوَة

انظر: اقتداء

قُدْرِيَّة

انظر: فرق الأمة



قُدْس

انظر: بيت المقدس



# تراجيم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء الثاني والثلاثين



# أ

ابن تيمية (تقي الدين): هو أحمد بن عبد الحليم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦ .

ابن جرير الطبري: هو محمد بن جرير:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١ .

ابن جزري: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧ .

ابن الحاجب: هو عثمان بن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧ .

ابن حبيب: هو عبد الملك بن حبيب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧ .

ابن حجر العسقلاني: هو أحمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩ .

ابن حجر المكي: هو أحمد بن حجر الهيتمي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧ .

ابن دقيق العيد: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣١٩ .

ابن رجب: هو عبد الرحمن بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨ .

ابن رشد: هو محمد بن أحمد (الجد):

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨ .

ابن رشد: هو محمد بن أحمد (الحفيد):

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨ .

ابن السبكي: هو عبد الوهاب بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣ .

إبراهيم النخعي: هو إبراهيم بن يزيد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥ .

ابن أبي زيد القيرواني: هو عبد الله بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥ .

ابن أبي ليلي: هو محمد بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥ .

ابن الأثير: هو المبارك بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨ .

ابن برهان (٤٧٩ - ٥١٨ هـ).

هو أحمد بن علي بن برهان، أبو الفتح،

الشافعي، فقيه بغدادي: تفقه على الغزالي

والشاشي، وإلكيا المراس، وبرع في المذهب

وفي الأصول وكان هو الغالب عليه. قال

المبارك بن كامل: كان خارق الذكاء لا يكاد

يسمع شيئاً إلا حفظه.

من تصانيفه: «البيسط»، و«الوسيط»،

و«الوجيزة في الفقه والأصول».

[شذرات الذهب ٤ / ٦١، وابن خلكان

١ / ٢٩، والأعلام ١ / ١٦٧].

- ابن سريج: هو أحمد بن عمر:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩ .  
ابن السمعاني:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩ .  
ابن سيرين: هو محمد بن سيرين:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩ .  
ابن شبرمة: هو عبد الله بن شبرمة:  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠ .  
ابن عاصم (٧٦٠ - ٨٢٩ هـ)  
هو محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن  
عاصم، أبوبكر، الأندلسي، الغرناطي،  
القيسي فقيه، أصولي، مقرر، فرضي،  
ناظم، قاضي الجماعة بالأندلس. ومن  
شيوخه مفتي الحضرة وأبو سعيد بن لب  
وأبوسحاق الشاطبي وقاضي الجماعة أبو  
عبدالله بن علاق وغيرهم.  
من تصانيفه: «تحفة الحكام في نكت  
العقود والأحكام» و«أرجوزة» في الفقه  
المالكي، و«حداائق الأزاهر في مستحسن  
الأجوبة والمضحكات والحكم والأمثال  
والحكايات والنادرة» وأراجيز في «الأصول»،  
و«النحو»، و«القراءات» .  
[الأعلام ٧/ ٢٧٤، ونيل الابتهاج  
ص ٢٨٩، ومعجم المؤلفين ١١/ ٢٩٠،  
وشجرة النور الزكية ٢٤٧] .
- ابن عابدين: هو محمد أمين بن عمر:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠ .  
ابن عباس: هو عبد الله بن عباس:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠ .  
ابن عبد البر: هو يوسف بن عبد الله:  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠ .  
ابن عبد الحكم: هو محمد بن عبد الله:  
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٢ .  
ابن عبد السلام: هو محمد بن عبد السلام:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١ .  
ابن العربي: هو محمد بن عبد الله:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١ .  
ابن عرفة: هو محمد بن محمد بن عرفة:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١ .  
ابن عقيل: هو علي بن عقيل:  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١ .  
ابن عمر: هو عبد الله بن عمر:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١ .  
ابن عيينة: هو سفيان بن عيينة:  
تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠ .  
ابن فرحون: هو إبراهيم بن علي:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢ .  
ابن قاسم العبادي: هو أحمد بن قاسم:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢ .  
ابن القاسم: هو محمد بن قاسم:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢ .

[الضوء اللاصح ٥/ ٣٢٠، ومقدمة القواعد والفوائد الأصولية ص هـ- ز].  
 ابن الماجشون: هو عبد الملك بن عبد العزيز:  
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣.  
 ابن ماجة: هو محمد بن يزيد:  
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣.  
 ابن مسعود: هو عبد الله بن مسعود:  
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠.  
 ابن مفلح: هو محمد بن مفلح:  
 تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢١.  
 ابن المنذر: هو محمد بن إبراهيم:  
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤.  
 ابن المنكدر (١٣٠ - ٥٤ هـ)

هو محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهُدَيْر، أبو بكر، القرشي، التميمي، أحد الأئمة الاعلام، زاهد، من رجال الحديث. أدرك بعض الصحابة وروى عنهم له نحو مئتي حديث، قال ابن عيينة: ابن المنكدر من معادن الصدق ويجمع إليه الصالحون، ولم يُدرَك أحد أجدر أن يقبل الناس منه إذا قال: قال رسول الله ﷺ منه.

قال ابن معين وأبو حاتم: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال العجلي: مدني تابعي، ثقة.

ابن قدامة: هو عبد الله بن أحمد:  
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣.  
 ابن قيم الجوزية: هو محمد بن أبي بكر:  
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣.  
 ابن كثير: هو إسماعيل بن عمر:  
 تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠.  
 ابن كثير: هو محمد بن إسماعيل:  
 تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٠.  
 ابن اللحام (بعد ٧٥٠ - ٨٠٣ هـ).

هو علي بن محمد بن علي بن عباس بن شيبان، البجلي. ثم الدمشقي الحنبلي يعرف بابن اللحام وتلقاه على الشمس بن اليونانية، ثم انتقل إلى دمشق، وتلمذ لابن رجب وغيره، وبرع في مذهبه ودرس وأفتى، وشارك في الفنون، وناب في الحكم، ووعظ في الجامع الأموي في حلقة ابن رجب، يقال: إنه عرض عليه قضاء دمشق استقلالاً، فأبى، وصار شيخ الحنابلة بالشام مع ابن مفلح فانتفع الناس به، وولي تدريس المنصورية، ثم نزل عنها، وعين للقضاء بعد موت الموفق بن نصر الله، فامتنع.

من تصانيفه: «القواعد الأصولية»، و«الأخبار العلمية»، و«اختيارات الشيخ تقي الدين بن تيمية»، و«تحرير أحكام النهاية».

[تهذيب التهذيب ٩ / ٤٧٣ - ٤٧٥ ،  
والأعلام ٧ / ٣٣٣]

ابن المواز: هو محمد بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢ .

ابن نافع: هو عبد الله بن نافع:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٥ .

ابن نجيم: هو عمر بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤ .

ابن نجيم: هو زين الدين بن إبراهيم:

تقدمت من ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤ .

ابن المهام: هو محمد بن عبد الواحد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥ .

ابن وهب: هو عبد الله بن وهب المالكي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥ .

ابن يونس: هو أحمد بن يونس:

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٥ .

أبو إسحاق المروزي: هو إبراهيم بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١ .

أبو أيوب الأنصاري: هو خالد بن زيد:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٥ .

أبو بكر الباقلائي: هو محمد بن الطيب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢ .

أبو بكر الجصاص: هو أحمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥ .

أبو بكر الصديق:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦ .

أبو ثور: هو إبراهيم بن خالد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦ .

أبو حامد الإسفراييني: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠ .

أبو الحسن الأشعري: هو علي بن إسماعيل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠ .

أبو حنيفة: هو الثيمان بن ثابت:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦ .

أبو الخطاب: هو محفوظ بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧ .

أبو الدرداء: هو عويمر بن مالك:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٦ .

أبو ذر: هو جندب بن جنادة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٣ .

أبو الزناد (٦٥ - ١٣٠ هـ)

هو عبد الله بن ذكوان، أبو عبد الرحمن،

المدني، القرشي، المعروف بأبي الزناد، وكان

من علماء الإسلام ومن أئمة الاجتهاد، وقال أبو

زرعة الدمشقي: أخبرني أحمد بن حنبل، أن

أبا الزناد أعلم من ربيعة، قال أبو حاتم: ثقة

فقيه صالح الحديث، صاحب السنة، وهو

عن تقدم به الحجة إذا روى عنه الثقات.

روى الأصمعي عن ابن أبي الزناد عن أبيه،

قال: كان الفقهاء بالمدينة يأتون عمر بن

عبد العزيز خلا سعيد بن المسيب، فإن عمر

ابن عبد العزيز كان يرضى أنه يكون بينها

وبشر بن أحمد وغيرهم. وعنه أبو بكر البيهقي وأبو القاسم القشيري وعبد الغفار ابن محمد الشروبي وغيرهم، وكان أكبر تلامذة أبي إسحاق الإسفراييني، وكان يدرس في سبعة عشر فنا، ويضرب به المثل.

من تصانيفه: (أصول الدين)، و«الناسخ والمنسوخ»، و«الملل والنحل»، و«التحصيل»، في أصول الفقه، و«تفسير أسماء الله الحسنى»، و«الإيمان وأصوله».

[سير أعلام النبلاء ١٧ / ٥٧٢، وطبقات السبكي ٣ / ٢٣٨، والأعلام ٤ / ٤٨].

أبو موسى الأشعري: هو عبد الله بن قيس: تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨.

أبو هريرة: هو عبد الرحمن بن صخر:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩.

أبو هلال (؟ - ؟).

هو هلال أبوطعمة مولى عمر بن عبد العزيز، أبو هلال، الأموي، شامي سكن مصر، روى عن مولاة وعبد الله بن عمر، وعنه عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قال أبو حاتم: أبوطعمة قارئ مصر، وقال ابن عمار الموصلي: أبوطعمة ثقة.

روى له النسائي، في «السيوم والليلة» [تهذيب الكمال في أسماء الرجال

رسول، وأنا كنت الرسول بينهما.

روى عن أنس وعائشة بنت سعد وسعيد ابن المسيب رضي الله عنهم وغيرهم. وعنه ابنه عبد الرحمن وأبو القاسم وصالح بن كيسان وابن أبي مليكة وغيرهم.

قال ابن سعد والنسائي وأحمد وابن معين: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

[سير أعلام النبلاء ٥ / ٤٤٥، وتهذيب التهذيب ٥ / ٢٠٣، وشذرات الذهب ١ / ١٨٢، والأعلام ٤ / ٢١٧].

أبو سعيد الخدري: هو سعد بن مالك:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧.

أبو العالية: هو رفيع بن مهران:

تقدم ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٣.

أبو عبيد: هو القاسم بن سلام:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧.

أبو عمرو بن الصلاح: هو عثمان بن عبد الرحمن:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠.

أبو منصور التميمي (؟ - ٤٢٩ هـ)

هو عبد القاهر بن طاهر، أبو منصور التميمي البغدادي، عالم متفنن من أئمة الأصول، كان صدر الإسلام في عصره. من أعلام الشافعية حدث عن: [إسماعيل بن نجيد، وأبي عمرو محمد بن جعفر بن مطر

٣٨٢ / ٣٤، وتهذيب التهذيب  
[١٣٧ / ١٢].

أبو الهياج الأسدي (٩ - ؟).

هو حيان بن حصين، أبو الهياج  
الأسدي، الكوفي، روي عن علي بن أبي  
طالب وعن علي بن ربيعة الوالي وعن عمار  
ابن ياسر وعمر بن الخطاب، روى عنه ابنه  
جرير ومنصور وكذا عامر الشعبي، ذكره ابن  
حبان في الثقات. وقال العجلي: تابعي ثقة،  
وقال ابن عبد البر: كان كاتب عمار رضي الله  
عنه.

روي له مسلم، وأبو داود، والترمذي،  
والنسائي.

[تهذيب التهذيب ٣ / ٦٧، وتهذيب  
الكامل ٧ / ٤٧١، ٣٨٣ / ٣٤، وتاريخ  
الإسلام ٣ / ١٥٣، وطبقات ابن سعد  
٦ / ٢٢٣].

أبو يعلى: هو محمد بن الحسين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤.  
أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩.

أبي بن كعب:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩.  
الأبي المالكى: هو محمد بن خليفة:  
تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٨٠.

أحمد بن حنبل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩.  
الأذعي: هو أحمد بن حمدان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠.  
الأزهري: هو محمد بن أحمد الأزهري:

تقدمت في ج ٢ ص ٣٤٠  
إسحاق بن راهويه:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠.  
إسماعيل القاضي (١٩٩ - ٢٨٢ هـ)

هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن  
حماد بن زيد، أبو إسحاق القاضي، البصري  
المالكي، قاضي بغداد، وصاحب  
التصانيف. أخذ الفقه عن أحمد بن الحنبل.  
وفاق أهل عصره في الفقه، قال أبو بكر  
الخطيب: كان عالما متقنا فقيها، سمع من  
محمد بن عبد الله الأنصاري، ومسلم بن  
إبراهيم وغيرهما.

وعنه أبو القاسم البغوي، وابن صاعد  
وإسماعيل الصفار وغيرهم.

من تصانيفه: «أحكام القرآن» لم يسبق  
إلى مثله، و«معاني القرآن» و«المبسوط» في  
الفقه، و«الموطأ».

[سير أعلام النبلاء ١٣ / ٣٣٩، والأعلام  
١ / ٣٠٥، والديباج المذهب ص ٩٢].

أشهب: هو أشهب بن عبد العزيز:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١.



أصبغ : هو أصبغ بن الفرج :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١ .

الأصبهاني : هو الحسين بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٧ .

إمام الحرمين : هو عبد الملك بن عبد الله :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٠

أم سلمة : هي هند بنت أبي أمية :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤١ .

أنس بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢ .

الأوزاعي : هو عبد الرحمن بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١ .

## ب

\*

البايزي : هو محمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢ .

الباجي : هو سليمان بن خلف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢ .

البخاري : هو محمد بن إسماعيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣ .

البراء بن عازب :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٥ .

البرزلي : هو أبو القاسم بن أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢ .

بُسرة بنت صفوان (؟ - ؟) .

هي بُسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد

ابن عبد العزيز، القرشية، الأسدية وأمها

سللة بنت أمية بن حارثة، وهي ابنة أخي

ورقة بن نوفل على النسب الأول ولها صحبة

روت عن النبي ﷺ، وعنها أم كلثوم بنت

عقبة بن أبي معيط، وعبد الله بن عمرو بن

العاص ومروان بن الحكم وعروة بن الزبير

وحمد بن عبد الرحمن بن عوف وغيرهم وقال

ابن حبان : خديجة زوج النبي ﷺ عمة أبيها

وكانت من المهاجرات، وقال مصعب : هي

من المبايعات، وقال الشافعي : لها سابقة

وهجرة قديمة عاشت إلى ولاية معاوية .

[الإصابة ٢٥٢ / ٤، وأسد الغابة

٤ / ٤٠، والاستيعاب ٤ / ١٧٩٦، وتهذيب

التهذيب ١٢ / ٤٠٤] .

البغوي : هو الحسين بن مسعود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣ .

بهر بن حكيم :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢ .

البهوتي : هو منصور بن يونس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤ .

البيري (٨١١ - ٨٧٩ هـ) .

هو محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن يوسف بن يونس، أبو عبد الله، السلامي البيري الحلبي الشافعي، فقيه من فقهاء الشافعية، قال السخاوي: كان فقيهاً فاضلاً مفتناً ديناً متواضعاً، وتفقه بعبد الملك بن أبي المنى وابن الخطيب الناصرية نائب القضاء بالبيرة عن ابن الخطيب الناصرية ثم بحلب عن التاج عبد الوهاب الحسيني الدمشقي وتصدي للإمام فانتفع به جماعة.

من تصانيفه: «الأنوار البهية في شرح المنظومة الرحبية» في الفرائض.

[الضوء اللامع ٦/ ٢٧٥، والأعلام ٦/ ١٩١ - ١٩٢، ومعجم المؤلفين ٨/ ٢١٧]

البضاوي: هو عبد الله بن عمر: تقلدت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٩. البيهقي: هو أحمد بن الحسين: تقلدت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧.

التسولي (٩ - ٩٦٦ هـ)

هو علي بن عبد السلام - وفي شجرة النور الزكية - علي بن عبد الرحمن أبو الحسن، التسولي، الفاسي، المالكي، فقيه، محدث، نحوي، أخذ عن أبي العباس الزقاق وابن غازي وغيرها. وعنه الإمام القصار وغيره. من تصانيفه: «البهجة شرح التحفة» في فروع الفقه المالكي، و«حاشيته على زقاقية»، و«شرح الشامل».

[شجرة النور الزكية ١/ ٢٨٤، ومعجم المؤلفين ٧/ ١٢٢، والبهجة في شرح التحفة ١/ ٢٠١].

نقي الدين: هو أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦.

التمرتاشي: هو محمد بن صالح:

تقلدت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢.

ث

ت

الثوري: هو سفيان بن سعيد:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥.

الترمذي: هو محمد بن عيسى:

تقلدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤.

# ج

الحسن البصري: هو الحسن بن يسار:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦ .

الحسن بن رجال (؟ - ١١٤٠هـ)

هو الحسن بن رجال بن أحمد بن علي، أبو علي، التمدلوي ثم المعداني، المغربي، المالكي، فقيه، مشارك في أنواع من العلوم، ولي قضاء فاس، ونحي عنه، ثم ولي في آخر أمره قضاء مكناسة، واستمر إلى أن توفي فيها. من تصانيفه: «شرح مختصر خليل»، في فروع الفقه المالكي، و«حاشية على شرح الشيخ ميارة» في أربع مجلدات ضخام والإرفاق في مسائل الاستحقاق، و«حاشية على شرح تحفة ابن عاسم»

[الأعلام ٢ / ٢٠٤، ومعجم المؤلفين ٣ / ٢٢٤].

الحصكفي: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧ .

المطاب: هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧ .

الحكم: هو الحكم بن عتيبة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٠ .

حكيم بن حزام:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٤ .

الحلمي: هو إبراهيم بن محمد الحلبي:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥١ .

جابر بن زيد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨ .

جابر بن سمرة:

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٧٤

جابر بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥ .

الجرجاني: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٦

الجبصاص: هو أحمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

الجويي: هو عبد الله بن يوسف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥ .

# ح

الحسن بن زياد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧ .

## خ

الخرشي: هو محمد بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨ .

الخرقي: هو عمر بن الحسين بن عبد الله القاسم الخرقي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨ .

الخطابي: هو حمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩ .

خليل . هو خليل بن إسحاق:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩ .

## ذ

الذهبي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١ .

## ر

الراغب: هو الحسين بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٧ .

الرافعي: هو عبد الكريم بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١ .

ربيعة الرأي: هو ربيعة بن فروخ:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١ .

## د

الدارمي: هو عبد الله بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠ .

الدردير: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠ .

الدسوقي: هو محمد بن أحمد الدسوقي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠ .

## ز

الزرقاني: هو عبد الباقي بن يوسف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢ .

الزركشي : هو محمد بن بهادر :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢ .

زفر : هو زفر بن الهذيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣ .

زكريا الأنصاري : هو زكريا بن محمد الأنصاري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣ .

الزهري : هو محمد بن مسلم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣ .

زيد بن ثابت :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣ .

الزيلي : هو عثمان بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣ .

## س

سالم بن عبد الله :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣ .

السيكي : هو علي بن عبد الكافي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤ .

سحنون : هو عبد السلام بن سعيد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢ .

السرخسي : هو محمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣ .

سعد بن أبي وقاص :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤ .

سعيد بن جبير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤ .

سعيد بن المسيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤ .

سفيان بن دينار التمار (٢ - ٩) :

هو سفيان بن دينار التمار، أبو سعيد ،

الكوفي ، روى عن أبي صالح السمان

ومصعب بن سعد وسعيد بن جبير والشعمي ،

وعكرمة وغيرهم . وعنه ابن المبارك ويعلى بن

عبيد وعبد الرحمن بن محمد المحاربي

وغيرهم .

قال يحيى بن معين : ثقة ، وقال النسائي :

ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات .

[تهذيب التهذيب ٤ / ١٠٩] .

سفيان بن عيينة :

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠ .

السيوطي : هو عبد الرحمن بن أبي بكر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥ .

## ش

شارح المتهى : هو منصور بن يونس البهوتي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤ .

من تصانيفه: «أدب الفقه»، و «رؤوس المسائل»، و «شرح المذهب».

[الذيل على طبقات الحنابلة ١٥ / ١ - ٢٦، ومناقب الإمام أحمد ٥٢١، والأعلام ٦٣ / ٤].

الشعبي: هو عامر بن شراحيل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦ .  
الشعراني: (٨٩٨ - ٩٧٣ هـ)

هو عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحنفي، أبو محمد، الشعراني، فقيه، محدث، أصولي مشارك في أنواع من العلوم.

من تصانيفه: «إرشاد الطالبين إلى مراتب العلماء العاملين» و «آداب القضاة» و «حقوق أخوة الإسلام»، و «الكبرى الأحرى في علوم الشيخ الأكبر»، وله منظومة في الفقه، وعدة رسائل في فنون عديدة .

[شذرات الذهب ٦ / ٣٧٢ - ٣٧٥، وآداب اللغة ٣ / ٣٣٥، الأعلام ٤ / ٣٣١، ومعجم المؤلفين ٦ / ٢١٨].

الشوكاني: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤ .  
الشيخان:

تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في ج ١ ص ٣٥٧ .

الشرازي: هو إبراهيم بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤ .

الشافعي: لعله محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥ .

الشافعي: هو محمد بن إدريس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥ .

شاه ولي الله: هو أحمد بن عبد الرحيم:

ر: الهندي .

الشبرا ملسي: هو علي بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥ .

الشريبي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦ .

شريح: هو شريح بن الحارث:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦ .

الشریف أبو جعفر (٤١١ - ٤٧٠ هـ)

هو عبد الخالق بن عيسى بن أحمد بن

محمد بن عيسى بن أحمد بن موسى،

الشریف أبو جعفر الهاشمي العباسي.

والشریف أبو جعفر هو ابن أخ الشریف أبي

علي صاحب «الإرشاد». قال ابن الجوزي:

كان عالماً فقيها ورعاً عابداً زاهداً قولاً

بالحق، ولا تأخذ في الله لومة لائم. تفقه

على القاضي أبي يعلى. ذكره ابن السمعاني

فقال: إمام الحنابلة في عصره بلا مدافعة،

مليح التدريس، حسن الكلام في المناظرة

متقن عالم بأحكام القرآن والفرائض. قال ابن

خيرون: مقدم أهل زمانه شرقاً وعلماً وزهداً.

صاحب نهاية المحتاج: الرملي، هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢ .  
الصاحبان:

تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في ج ١  
ص ٣٥٧ .

## ص

صاحب البدائع: هو أبو بكر بن مسعود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦ .

صاحب البحر الرائق: هوزين الدين بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤ .

صاحب الحاوي: هو عبد الفقار بن عبد الكريم:  
ر: القزويني .

صاحب الحاوي: هو هلي بن محمد  
الماوردي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩ .

صاحب الدر المختار: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧ .

صاحب الكبريت الأحمر: هو عبد الوهاب  
ابن أحمد الشعرائي:  
ر: الشعرائي .

صاحب المحصول: هو محمد بن عمر بن  
الحسين، فخر الدين الرازي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١ .

صاحب المفتي: هو عبد الله بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣ .

## ط

طاووس بن كيسان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨ .  
الطحاوي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨ .  
الطحطاوي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨ .

الطرابلسي (٨٤٣ وقيل ٨٥٣ - ٩٢٢ هـ)

هو إبراهيم بن موسى بن أبي بكر بن  
علي، برهان الدين، الطرابلسي، الحنفي،  
فقيه حنفي ولد في طرابلس الشام، وأخذ  
بلمشق عن جماعة، وانتقل إلى القاهرة، وتوفي  
بها .

من تصانيفه: «الإسعاف لأحكام  
الأوقاف»، «مواهب الرحمن في مذهب  
النعمان»، «البرهان» شرح مواهب الرحمن .

[كشف الظنون ٨٥، ١٨٩٥، والأعلام ٧١ / ١، ومعجم المؤلفين ١ / ١١٧].

طلق بن علي الحنفي (؟ - ؟)

هو طلق بن علي بن طلق بن عمرو، أبو علي، السريعي، الحنفي، السحيمي، اليامي. وفد على النبي ﷺ. روى قيس بن طلق عن أبيه: خرجنا وفدًا على رسول الله ﷺ فبايعناه، وأخبرناه أن بأرضنا بيعة وقال لنا: «إذا قدمتم بلدكم فاكسروا بيعتكم وابنوها مسجدًا فقللنا بلادنا وكسرنا بيعتنا واتخذناها مسجدًا». روى عنه ابنه قيس وابنته خالدة وعبد الله بن بدر وعبد الرحمن بن علي ابن شيان.

[الإصابة ٢ / ٤٧٤، والاستيعاب ٧٧٦ / ٢، وتهذيب التهذيب ٥ / ٣٣].

ع

عائشة:

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩.

عبد الله بن أحمد بن حنبل:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٣.

عبد الله بن بحنة (؟ - ٥٦ هـ)

هو عبد الله بن مالك بن جندب بن

فضلة بن عبد الله بن رافع، أبو محمد، المعروف بابن بحنة، وهي أمه، روى عن النبي ﷺ، وعنه ابنه علي وحفص بن عاصم ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم وأبوجعفر محمد بن علي بن الحسين ومحمد ابن يحيى وغيرهم.

قال النسائي: قول من قال مالك بن بحنة خطأ، والصواب عبد الله بن مالك بن بحنة.

[تهذيب التهذيب ٥ / ٣٨١].

عبد الله بن عمرو:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١.

عبد الله بن المبارك:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢.

عثمان بن عفان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠.

الملوي: هو علي بن أحمد المالكي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٥.

عروة بن الزبير:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧.

عز الدين بن عبد السلام:

هو عبد العزيز بن عبد السلام

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧.

المطار (١١٩٠ - ١٢٥٠ هـ)

هو حسن بن محمد بن محمود،



أحمد وأبو عوانة وابن قانع من طريق سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة قال: وجدت في كتاب سعيد بن سعد ابن عبادة أن عبارة بن حزم شهد أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد. [الإصابة ٢/ ٥١٤، والأعلام ٥/ ١٩٢].

عمر بن الخطاب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢.

عمر بن عبد العزيز:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢.

عمرو بن حزم:

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٩٥.

عمرو بن شعيب:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٢.

عمرو بن العاص:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٤.

العيني: هو محمود بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨.

ع

الغزالي: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣.

أبوالسعادات، العطار، الشافعي، الأزهري، مغربي الأصل المصري. عالم، أديب، شاعر، مشارك في الأصول والنحو والمعاني والبيان والمنطق والطب والفلك، ولد بالقاهرة ونشأ بها، وأقام زمناً في دمشق، وعاد إلى مصر، فتولى إنشاء جريدة (الوقائع المصرية) في بدء صدورها، ثم مشيخة الأزهر سنة ١٢٤٦ هـ إلى أن توفي.

من تصانيفه: «حاشية على جمع الجوامع» في الأصول، و«كتاب الإنشاء والمراسلات»، و«حاشية على شرح الأثرية» للشيخ خالد في النحو، و«حاشية على شرح إيساغوجي» للأبهرى في المنطق.

[حلية البشر ١/ ٤٨٩، والأعلام ٢/ ٢٣٦، ومعجم المؤلفين ٣/ ٢٨٥].

عكرمة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١.

علي بن أبي طالب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١.

عمارة بن حزم (? - ١٣ هـ)

هو عمارة بن حزم بن زيد بن لؤذان بن عمرو، البخاري، الأنصاري. صحابي كانت معه راية بني مالك بن النجار يوم فتح مكة، وذكره ابن إسحاق فيمن شهد العقبة، وقال ابن سعد: شهد المشاهد كلها. روى

## ف

فاطمة بنت أبي حبيش (؟ - ؟)

هي فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب ابن أسد، القرشية، الأسدية. صحابية هي التي سألت رسول الله ﷺ عن الاستحاضة. عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إني امرأة استحاضُ فلا أطهر، فأدع الصلاة؟ قال: «لا. إنما ذلك عرق، وليس بالحیضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم، وصلي».

[الاستيعاب ٤/ ١٨٩٢، وأسد الغابة ٦/ ٢١٨، وتهذيب التهذيب ١٢/ ٤٤٢].

فخر الإسلام البرزوي: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣.

الفخر الرازي: هو محمد بن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١.

الفنائي (؟ - ٩٨٧ هـ)

هو زين الدين بن عبد العزيز بن زيد

الدين بن علي بن أحمد، الفنائي، الملياري فقيه شافعي من أهل مليارة، ومشارك في بعض العلوم.

من تصانيفه: «فتح المعين» شرح لكتابه «قرة العين بمهمات الدين»، و«إرشاد العباد إلى سبيل الرشاد» مواعظ.

[الأعلام ٣/ ٦٤، ومعجم المؤلفين ٤/ ١٩٢، والأزهرية ٧/ ١٠٨].

القاسم بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١٨ ص ٣٥٥.

القاسم بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨.

## ق

القاضي أبو يعلى: هو محمد بن الحسين

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤.

قاضيخان: هو حسن بن منصور:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥.

القاضي حسين: هو حسين بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩.

القاضي عياض: هو عياض بن موسى:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤.

قتادة بن دعامة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥ .  
القرافي: هو أحمد بن إدريس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥ .  
القرطبي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩ .  
القزويني (؟ - ٦٦٥ وقيل ٦٦٨ هـ)

هو عبد الغفار بن عبد الكريم بن عبد الغفار، نجم الدين، القزويني، الشافعي، فقيه، حاسب، كان أحد الأئمة الأعلام له اليد الطولى في الفقه والحساب وحسن الاختصار. من تصانيفه: «الخواص الصغير»، «العجاب في شرح اللباب وكلامهما في فروع الفقه الشافعي». وكتاب في الحساب .

[كشف الظنون ١ / ٦٢٥، وطبقات الشافعية ٥ / ١١٨، والأعلام ٤ / ١٥٧، ومعجم المؤلفين ٥ / ٢٦٧، وهدية العارفين ١ / ٥٨٧]

الغفال: هو محمد بن أحمد الحسين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥ .  
القليوبي: هو أحمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦ .

القيرواني (٣١٠ - ٣٨٦ هـ)

هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي زيد،

أبو محمد، النفاوي، القيرواني، المالكي، فقيه، مفسر شارك في بعض العلوم، شيخ المالكية بالمغرب، كان إماماً بارعاً في العلوم، واسع الثقافة والاطلاع، قال القاضي عياض: حاز رياضة الدنيا والدين، وكان يسمى مالكا الصغير، انتفع به خلق كثير في العلم والأخلاق. وقال الذهبي: كان على أصول السلف في الأصول.

من تصانيفه: «النوادر والزيادات»، «ومختصر المدونة»، «والذب عن مذهب مالك»، و«المضمون من الرزق»، و«الرد على القدرية»، و«أحكام المعلمين والمتعلمين»، و«المناسك»، وأشهر كتبه: «الرسالة» .

[شذرات الذهب ٣ / ٢٣١، ومروءة الجنان ٢ / ٤٤١، والديباج ١٣٦، وطبقات الفقهاء ١٣٥ والأعلام ٤ / ٢٣٠، ومعجم المؤلفين ٦ / ٧٣، والنجوم الزاهرة ٤ / ٢٠٠] .

ك

الكاساني: هو أبو بكر بن مسعود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦ .

الكمال بن الهمام: هو محمد بن عبد الواحد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥.

مجاهد بن جبر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩.

مجد الدين ابن تيمية: هو عبد السلام بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦.

المحلي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠.

محمد بن الحسن الشيباني:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠.

مرثد الغنوي (٩-٣ وقيل ٤ هـ)

هو مرثد بن أبي مرثد كنان بن الحصين،

الغنوي. له ولأبيه صحبة، وشهدا بدرأ

وأحداً، وكانا حليفين لحمزة بن عبد

المطلب. وقتل مرثد يوم الرجيع في حياة رسول

الله ﷺ، ولما هاجر أخى رسول الله ﷺ بينه

وبين أوس بن الصامت، وكان يحمل

الأسارى من مكة إلى المدينة لشدة وقوته.

وقال ابن إسحاق: كان مرثد بن أبي مرثد

أمير السرية التي أرسلها رسول الله ﷺ إلى

الرجيع.

روى له أبو داود، والترمذي، والنسائي.

[الإصابة ٣/ ٣٩٨، وأسد الغابة

٤/ ٣٦١، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٨٢،

وتهذيب الكمال في أسماء الرجال

. [٣٥٩ / ٢٧]

ل

اللخمي: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧.

الليث بن سعد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨.

م

المازري: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨.

مالك: هو مالك بن أنس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩.

الماوردي: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩.

المتولي: هو عبد الرحمن بن مأمون:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠.

المتطلي: هو علي بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١٨ ص ٣٥٦.

المرداوي: هو علي بن سليمان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠ .

المرغياتي: هو علي بن أبي بكر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١ .

المزني: هو إسماعيل بن يحيى المزني:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١ .

مسروق:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٧ .

مسلم: هو مسلم بن الحجاج:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١ .

المسور بن يزيد المالكي (؟ - ؟)

هو المسور بن يزيد، الأسدي، الكاهلي،

المالكي، صحابي، روى عن النبي ﷺ في

الفتح على الإمام، روى عنه يحيى بن كثير

الكاهلي، وأخرج عنه البخاري وأبو داود.

[الإصابة ٣ / ٤٢٠، والاستيعاب

٣ / ١٤٠٠، وأسد الغابة ٤ / ٣٦٦،

وتهذيب التهذيب ١٠ / ١٥٢، وطبقات

ابن سعد ٦ / ٥٠، وتهذيب الكمال

٢٧ / ٥٨٣].

معاذ بن جبل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١ .

المنذري: هو عبد العظيم بن عبد القوي:

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٩٨ .

الموآق: هو محمد بن يوسف:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٨ .

## ن

نافع: هو نافع المدني، أبو عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢ .

النخعي: هو إبراهيم النخعي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥ .

النوي: هو يحيى بن شرف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣ .

## هـ

الهندي (؟ - ١٠٩٦ هـ)

هو أحمد بن عبد الرحيم بن وحيه الدين

ابن معجم بن منصور، المعروف بشاه ولي

الله، أبو عبد العزيز، الدهلوي، الهندي،

العمري، الحنفي، عالم مشارك في بعض

العلوم. ولد وتوفي بهدي.

# ي

من تصانيفه: «عقد الجيد في أحكام  
الاجتهاد والتقليد»، و«حجة الله البالغة»،  
«فتح الخبير بما لا بد من حفظه في التفسير»،  
«الإتصاف في بيان سبب الاختلاف»،  
«الفوز الكبير في أصول التفسير».

[معجم المؤلفين ١ / ٢٧٢، وإيضاح  
المكتون ١ / ٦٥، وفهرس الفهارس ١ /  
١٢٥].

يحيى بن سعيد الأنصاري:

تقلعت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٤.



# فهرس تفصیلی





الصفحة	العنوان	الفقرات
٦-٥	فأر	٦-١
٥	التعريف	١
٥	الأحكام المتعلقة بالفأر:-	
٥	أ- حكم الفأر من حيث الطهارة والنجاسة	٢
٥	ب- حكم الخارج من الفأر	٣
٦	ج- سؤر الفأر	٤
٦	د- أكل الفأر	٥
٦	قتل الفأر	٦
٧	فَأَنَاءة	
	انظر: ألثغ	
٧	فال	
	انظر: تفاؤل	
٧	فائتة	
	انظر: قضاء الفوائت	
١٠-٧	فاتحة الكتاب	٥-١
٧	التعريف	١
٨	الأحكام المتعلقة بفاتحة الكتاب:	
٨	أ- مكان نزول فاتحة الكتاب وعدد آياتها	٢
٨	ب- فضل فاتحة الكتاب	٣
٩	ج- قراءة الفاتحة في الصلاة	٤
٩	د- خواص فاتحة الكتاب	٥
١٣-١٠	فاحشة	٧-١
١٠	التعريف	١

الصفحة	العنوان	الفقرات
١١	الألفاظ ذات الصلة : الفجور	٢
١١	الأحكام المتعلقة بفاحشة :	
١١	أ - في مبطلات الصلاة	٣
١١	ب - الغبن الفاحش	٤
١١	ج - في وليمة العرس	٥
١١	د - في العدة	٦
١٢	هـ - في الشعر	٧
١٢	فارس	
	انظر: غنيمة	
١٣	فارسية	
	انظر: أعجمي	
١٣	فاسد	
	انظر: فساد	
١٣	فاسق	
	انظر: فسق	
١٣ - ١٧	فتح على الإمام	١ - ٥
١٣	التعريف	١
١٣	الألفاظ ذات الصلة : اللبس، الحصر	٢
١٤	الحكم التكليفي	٤
١٤	أحكام الفتح على الإمام	٥
١٨ - ١٩	فتنة	١ - ٥
١٨	التعريف	١
١٨	الحكم الإجمالي	٢
١٨	أ - بيع السلاح زمن الفتنة	٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٩	ب - اشتراط أمن الفتنة في جواز النظر إلى وجه المرأة الأجنبية وكفها	٤
١٩	ج - الفتنة في عزل الإمام الجائر	٥
٥٠ - ٢٠	فتسوى	١ - ٤٨
٢٠	التعريف	١
٢٠	الألفاظ ذات الصلة : القضاء ، الاجتهاد	٢
٢٢	الحكم التكليفي	٤
٢٢	تعين الفتوى	٥
٢٣	منزلة الفتوى	٦
٢٣	تهيب الإفتاء والجرأة عليه	٧
٢٤	الفتوى بغير علم	٨
٢٥	أنواع ما يفتى فيه	٩
٢٥	حقيقة عمل المفتي	١٠
٢٦	شروط المفتي	١١
٢٧	أ - الإسلام	١٢
٢٧	ب - العقل	١٢
٢٧	ج - البلوغ	١٢
٢٧	د - العدالة	١٣
٢٧	هـ - الاجتهاد	١٤
٣٠	و - جودة الترجمة	١٨
٣٠	ز - الفطانة واليقظ	١٩
٣١	إفتاء القاضي	٢١
٣٢	ما تستند إليه الفتوى	٢٢
٣٣	الإفتاء بالرأي	٢٣
٣٤	الإفتاء بما سبق للمفتي أن أفتى به	٢٤
٣٤	التخير في الفتوى عند التعارض	٢٥

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٤	تتبع المفتي للرخص	٢٦
٣٥	إحالة المفتي على غيره	٢٧
٣٦	تشديد المفتي وتساهله	٢٨
٣٧	آداب المفتي	٢٩
٣٨	مراعاة حال المستفتي	٣٠
٤٠	صيغة الفتوى	٣١
٤١	الإفتاء بالإشارة	٣٢
٤٢	الإفتاء بالكتابة	٣٣
٤٢	أخذ الرزق على الفتيا	٣٤
٤٣	أخذ المفتي الهدية	٣٥
٤٣	الخطأ في الفتيا	٣٦
٤٤	رجوع المفتي عن فتياه	٣٧
٤٥	ضمان ما يتلف بناء على الخطأ في الفتوى	٣٩
٤٥	الإمام وشئون الفتوى	٤٠
٤٦	حكم الاستفتاء	٤١
٤٦	من لم يجد من يفتيه في واقعه	٤٢
٤٧	معرفة المستفتي حال من يستفتيه	٤٣
٤٧	تحجير المستفتي من يفتيه	٤٤
٤٨	ما يلزم المستفتي إن اختلف عليه أجوبة المفتين	٤٥
٤٩	أدب المستفتي مع المفتي	٤٦
٤٩	هل يلزم المستفتي العمل بقول المفتي؟	٤٧
٥٠	حكم المستفتي إن لم يطمئن قلبه إلى الفتيا	٤٨
٥٢-٥١	قِسْوَةٌ	٥-١
٥١	التعريف	١
٥١	الألفاظ ذات الصلة :- المروءة، الشجاعة	٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
٥١	الحكم الإجمالي	٤
٥٢	درجات الفتوة	٥
٥٣	فتيا	
	انظر: فتوى	
٥٣	فجر	
	انظر: الصلوات الخمس المفروضة	
٥٣	فجور	
	انظر: فسق	
٥٣ - ٥٥	فحش القول	١ - ٦
٥٣	التعريف	١
٥٤	الألفاظ ذات الصلة :- اللغو، السب، الرفث	٢
٥٤	الحكم الإجمالي	٥
٥٤	غيبة المعلن بالفسق أو الفحش	٦
٥٥	فحوى الخطاب	
	انظر: مفهوم	
٥٥	فحوى الدلالة	
	انظر: مفهوم	
٥٥ - ٥٧	فُخذ	١ - ٤
٥٥	التعريف	١
٥٥	ما يتعلق بالفخذ من أحكام :-	
٥٥	أ - العورة	٢
٥٦	ب - المفاخنة	٣
٥٦	ج - في القصاص	٤

الصفحة	العنوان	الفقرات
٥٧ - ٥٩	فخر	١ - ٤
٥٧	التعريف	١
٥٧	الألفاظ ذات الصلة :- العجب، الكبر	٢
٥٨	الحكم الإجمالي	٤
٥٩ - ٦٤	فِدَاء	١ - ١١
٥٩	التعريف	١
٥٩	الألفاظ ذات الصلة : الفدية، الفكاك	٢
٦٠	الأحكام المتعلقة بالفداء :	
٦٠	فداء أسرى المسلمين	٤
٦١	فداء أسرى الكفار	٥
٦١	فداء الأسير المسلم بآلات الحرب والكراع	٦
٦٢	فداء أسرى العدو بأسرى مسلمين	٧
٦٣	فداء أسرى المشركين إذا أسلموا	٩
٦٤	فداء المملوك الجاني	١٠
٦٤	فداء أم الولد	١١
٦٥ - ٧٤	فِدْيَةٌ	١ - ٢٥
٦٥	التعريف	١
٦٥	الألفاظ ذات الصلة :- الجزية، الدية، الكفارة، الخلع	٢
٦٥	الحكم التكليفي	٦
٦٦	أ - ارتكاب أحد محظورات الإحرام	٧
٦٦	ب - الإحصار	٨
٦٦	ج - الوقوع في الأسر	٩
٦٦	ما تكون به الفدية :	١٠
٦٦	أولاً: الفدية في الصيام	١٠
٦٧	مقدار الفدية	١١

الصفحة	العنوان	الفقرات
٦٧	اشتراط اليسار في وجوب القدية	١٢
٦٨	تعجيل القدية	١٣
٦٨	من مات وعليه صوم فاته بعذر	١٤
٦٩	الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على ولديهما	١٥
٧٠	من أخر قضاء رمضان مع إمكانه حتى دخل رمضان آخر	١٦
٧١	من أفطر في رمضان عدواناً بغير الجماع	١٧
٧٢	ثانياً: القدية في الحج	١٨
٧٢	التمتع والقران	١٩
٧٢	ترك واجبات الحج	٢٠
٧٢	فعل محظور من محظورات الإحرام	٢١
٧٣	الفسوات والإحصار	٢٢
٧٣	ثالثاً: فداء الأسرى	٢٣
٧٣	الاقتداء بالمال	٢٣
٧٣	الاقتداء بتعليم المسلمين ما يفيدهم	٢٤
٧٣	الاقتداء بتبادل الأسرى	٢٥
٧٤	فرائض	
	انظر: إرث	
٧٤ - ٧٦	فِرَار	١ - ٤
٧٤	التعريف	١
٧٤	الأحكام المتعلقة بالفرار:	٢
٧٤	أ - الفرار من الزكاة	٢
٧٥	ب - طلاق الفسار	٣
٧٦	ج - الفرار من الزحف	٤

الصفحة	العنوان	الفقرات
٧٧ - ٨٠	فِرَاسَة	٦ - ١
٧٧	التعريف	١
٧٧	الألفاظ ذات الصلة: القيافة، العيافة	٢
٧٨	الحكم الإجمالي	٤
٧٨	اعتبار الفراسة من وسائل الإثبات	٥
٧٩	مقاييس الفراسة	٦
٨٠ - ٨٢	فِرَاش	٤ - ١
٨٠	التعريف	١
٨١	الحكم الإجمالي:	
٨١	أولاً: الفراش بمعنى الوطاء	٢
٨١	ثانياً: الفراش بمعنى كون المرأة متعينة للولادة لشخص واحد	٣
٨١	مراتب الفراش	٤
٨٢ - ٨٤	فَرَاغ	٢ - ١
٨٢	التعريف	١
٨٢	الأحكام المتعلقة بالفراغ	٢
٨٤ - ٩٣	فَرْج	١٨ - ١
٨٤	التعريف	١
٨٥	الأحكام المتعلقة بالفرج	
٨٥	الفرج عورة	٢
٨٥	رطوبة فرج المرأة	٣
٨٥	الوضوء من مس الفرج	٤
٨٦	وطء الخائف والنفساء والمستحاضة في الفرج	٦
٨٧	عصب المستحاضة فرجها للصلاة	٨
٨٧	فساد الصوم بإدخال شيء في الفرج	٩



الصفحة	العنوان	الفقرات
٨٩	نظر كل من الزوجين إلى فرج الآخر	١٠
٩٠	لمس فرج الزوجة	١١
٩١	إتيان الزوجة في دبرها	١٢
٩١	أثر النظر إلى الفرج في التحريم	١٣
٩١	فسخ النكاح بعيب الفرج	١٤
٩٢	النظر إلى الفرج لأجل التداوى	١٥
٩٢	دية الفرج	١٦
٩٣	الختان	١٧
٩٣	الأصل في الأبضاع التحريم	١٨
٩٤ - ٩٥	فَرْجَة	١ - ٤
٩٤	التعريف	١
٩٤	الأحكام المتعلقة بالفرجة:	١
٩٤	أ - فرجة الصف في صلاة الجماعة والجمعة	٢
٩٤	ب - تريض الفرجة للومل في الطواف	٣
٩٥	ج - الإسراع في المشي في الفَرْج عند الدفع من عرفة	٤
٩٥	فرس	
	انظر: خيل	
٩٥	فوسخ	
	انظر: مقادير	
٩٥ - ٩٧	فَرَض	١ - ٥
٩٥	التعريف	١
٩٥	الفرق بين الفرض والواجب	٢
٩٦	تقسيم الفرض بحسب المكلف به	٣
٩٧	المفاضلة بين فرض العين وفرض الكفاية	٥

الصفحة	العنوان	الفقرات
٩٨-١٠٠	فَرْع	١-١١
٩٨	التعريف	١
٩٨	ما يتعلق بالفرع من أحكام	
٩٨	أولاً: الفرع بمعنى الولد	
٩٨	أ - دخول الفرع في الوصية للأقارب والأرحام	٢
٩٨	ب - هبة الأب مال ابنه	٣
٩٨	ج - التسوية بين عطايا الأب لأبنائه	٤
٩٩	د - إعطاء الزكاة لفرع المزكي	٥
٩٩	هـ - قتل الأصل بفرعه	٦
٩٩	و - إجابة القاضي وليمة فرعه	٧
٩٩	ز - وجوب النفقة على الفروع والأصول	٨
١٠٠	ح - شهادة الفرع للأصل	٩
١٠٠	ثانياً: الفرع بمعنى المقيس	١٠
١٠٠	ثالثاً: الفرع بمعنى المسألة الفقهية المتفرعة عن أصل	١١
١٠١-١٠٣	فَرْعَة	١-٣
١٠١	التعريف	١
١٠١	الألفاظ ذات الصلة: العتيرة	٢
١٠١	الحكم الإجمالي	٣
١٠٣-١٠٤	فَرْق	١-٢
١٠٣	التعريف	١
١٠٣	الحكم الإجمالي	٢
١٠٥-١٠٧	فِرْق الأمة	١-٥
١٠٥	التعريف	١
١٠٥	الحكم الإجمالي	٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٠٦	الفرق الممنوعة	٣
١٠٦	أهم ما اختلفت فيه الفرق الممنوعة	٤
١٠٦	الأحكام المتعلقة بالفرق	٥
١١٤ - ١٠٧	فُرقة	١ - ١٨
١٠٧	التعريف	١
١٠٧	الألفاظ ذات الصلة: الطلاق، الخلع الفسخ	٢
١٠٨	ما يتعلق بالفُرقة من أحكام:	
١٠٨	أولاً: أسباب الفُرقة:	
١٠٨	أ - الفُرقة بسبب الشقاق بين الزوجين	٥
١٠٩	ب - الفُرقة بسبب العيب	٦
١٠٩	ج - الفُرقة بسبب الغيبة	٧
١٠٩	د - الفُرقة بسبب الإعسار	٨
١١٠	هـ - الفُرقة بسبب الإيلاء	٩
١١٠	و - الفُرقة بسبب الردة	١٠
١١١	ز - الفُرقة بسبب اختلاف الدار	١١
١١١	ح - الفُرقة بسبب اللعان	١٢
١١٢	ط - الفُرقة بسبب الظهار	١٣
١١٢	ثانياً: آثار الفُرقة	١٤
١١٣	ثالثاً: ما يترتب على الفُرقة باعتبارها طلاقاً أو فسخاً:	
١١٣	أ - من حيث عدد الطلقات	١٥
١١٣	ب - من حيث العدة	١٦
١١٣	ج - من حيث ثبوت النفقة أثناء العدة	١٧
١١٤	د - من حيث وجوب الإحداد	١٨
١١٤ - ١١٦	فروسية	١ - ٥
١١٤	التعريف:	١

الصفحة	العنوان	الفقرات
١١٤	الألفاظ ذات الصلة : السباق، الشجاعة	٢
١١٥	الحكم التكليفي	٤
١١٥	ما تكون فيه الفروسية	٥
١١٦	فريفة	
	انظر: قذف	
١١٦	فساء	
	انظر: ريح	
١١٧ - ١٢٧	فساد	١ - ١٨
١١٧	التعريف	١
١١٧	الألفاظ ذات الصلة : الصحة	٢
١١٧	الحكم التكليفي	٣
١١٨	فساد العبادة	٤
١١٨	أثر فساد العبادة	٥
١١٩	أسباب الفساد في المعاملات	٦
١٢٠	التصرفات التي فرق فيها الجمهور بين الفساد والبطلان	٧
١٢٠	ما يتعلق بالفساد من أحكام :	٨
١٢٠	أولا : فساد المتضمن يوجب فساد المتضمن	٩
١٢٢	ثانيا : الملك	١٠
١٢٣	ثالثا : الضمان	١١
١٢٣	رابعا : سقوط المسمى في التصرفات الفاسدة :	١٢
١٢٣	أ - الإجارة	١٣
١٢٣	ب - المضاربة	١٤
١٢٤	ج - النكاح	١٥
١٢٥	خامسا : الفساد في الأشياء المادية :	١٦

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٢٥	أ - وهن ما يسرع إليه الفساد	١٧
١٢٦	ب - التقاط ما يسرع فساد	١٨
١٢٧ - ١٢٩	فساد الاعتبار	٣ - ١
١٢٧	التعريف	١
١٢٨	الألفاظ ذات الصلة : فساد الوضع	٢
١٢٨	الحكم الإجمالي	٣
١٢٩ - ١٣١	فساد الوضع	٥ - ١
١٢٩	التعريف :	١
١٣٠	الألفاظ ذات الصلة : التقصص، القلب، القدرح في المناسبة	٢
١٣١	الحكم الإجمالي	٥
١٣١ - ١٣٩	فسخ	٢٥ - ١
١٣١	التعريف	١
١٣٢	الألفاظ ذات الصلة : الانفساخ، الخلع، الطلاق، الإبطال	٢
١٣٢	الحكم التكليفي	٦
١٣٣	أسباب الفسخ :	٧
١٣٣	أ - الفسخ بالاتفاق	٨
١٣٤	ب - خيار الفسخ	٩
١٣٤	ج - عدم لزوم العقد أصلاً	١٠
١٣٤	د - استحالة تنفيذ الالتزام	١١
١٣٤	هـ - الفسخ للفساد	١٢
١٣٥	أنواع الفسخ :	١٣
١٣٥	الفسخ بحكم القضاء	١٤
١٣٥	الفسخ بحكم الشرع	١٥
١٣٥	الفسخ للأعذار	١٦
١٣٦	الفسخ لاستحالة التنفيذ	١٧

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٣٦	الفسخ للإفلاس والإعسار والمهاطة	١٨
١٣٧	فسخ النكاح	١٩
١٣٨	الفسخ لعدم إجازة العقد الموقوف	٢٠
١٣٨	الفسخ بسبب الاستحقاق	٢١
١٣٨	آثار الفسخ :	
١٣٨	أولاً : انتهاء العقد بالفسخ :	٢٢
١٣٨	أ - أثر الفسخ فيما بين الطرفين المتعاقدين	٢٣
١٣٨	ب - أثر الفسخ بالنسبة للغير	٢٤
١٣٨	ثانياً : أثر الفسخ في الماضي والمستقبل	٢٥
١٤٠ - ١٤٥	فسق	١٩ - ١
١٤٠	التعريف	١
١٤٠	الألفاظ ذات الصلة : الكفر، الظلم، العدالة	٢
١٤١	الحكم التكليفي	٥
١٤١	أنواع الفسق	٦
١٤٢	إمامة الفاسق في الصلاة	٧
١٤٢	الفسق والإمامة الكبرى	٨
١٤٣	أثر الفسق في رواية الحديث	٩
١٤٣	أثر الفسق في الشهادة	١٠
١٤٣	أثر الفسق في الفتوى	١١
١٤٣	أثر الفسق في الحضنة	١٢
١٤٣	الفسق والمعاملات	١٣
١٤٤	الفاسق وولاية النكاح	١٤
١٤٤	الخطبة على خطبة الفاسق	١٥
١٤٥	أثر الفسق في عزل الوالي	١٦
١٤٥	حكم التودد للفاسق	١٧

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٤٥	حكم غيبة الفاسق	١٨
١٤٥	توبة الفاسق	١٩
١٤٦	فصاا	
	انظر: رضاع، فطام	
١٤٦ - ١٤٩	فَصْد	٩ - ١
١٤٦	التعريف	١
١٤٦	الألفاظ ذات الصلة: الحجامة	٢
١٤٧	الحكم التكليفي	٣
١٤٧	أثر الفصد على الوضوء	٤
١٤٨	أثر الفصد على الصوم	٥
١٤٨	أثر الفصد على الإحرام	٦
١٤٨	الاقتصاد في المسجد	٧
١٤٩	فصد البيهائم	٨
١٤٩	تضمين الفاصد	٩
١٥٠ - ١٦١	فَضَائِل	١٦ - ١
١٥٠	التعريف	١
١٥٠	الأحكام المتعلقة بالفضائل:	
١٥٠	أولاً: فضائل القرآن	٢
١٥٢	ثانياً: فضل العلم وأهله وطلبه	٤
١٥٣	ثالثاً: فضل الفرض على النفل	٥
١٥٤	رابعاً: فضل بعض الأمكنة على بعض	٧
١٥٦	خامساً: فضل بعض الأزمنة على بعض	١٠
١٥٧	سادساً: فضل الأذان على الإمامة أو العكس	١١
١٥٨	سابعاً: فضل صلاة الجماعة على غيرها	١٢
١٥٨	ثامناً: فضل الصف الأول	١٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٥٩	تاسعا: فضل المجاهد على القاعد	١٤
١٥٩	عاشرا: فضل الإمام على القاضي والمفتي وغيره	١٥
١٦٠	حادي عشر: العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال	١٦
١٦١	فضالة	
	انظر: فضولي	
١٦١ - ١٧٠	فضة	١٥ - ١
١٦١	التعريف	١
١٦١	الألفاظ ذات الصلة: الذهب	٢
١٦١	الأحكام المتعلقة بالفضة:	
١٦١	أ - استعمال الأواني المصنوعة من الفضة	٣
١٦٢	ب - اقتناء الفضة دون استعمال	٤
١٦٣	ج - الوضوء والغسل من آنية الفضة	٥
١٦٤	د - التختيم بالفضة	٦
١٦٤	هـ - اتخاذ السن ونحوها من الفضة	٧
١٦٥	و - تزيين أدوات الجهاد ونحوها بالفضة	٨
١٦٥	ز - الضبة من الفضة والتطعيم بها	٩
١٦٦	ح - الإئناء المموه بفضة وعكسه	١٠
١٦٧	ط - المسح على الخف من فضة	١١
١٦٧	ي - بيع الفضة بالفضة وبيع الذهب بالفضة وعكسه	١٢
١٦٨	ك - الغش في الفضة وأثره في الأحكام	١٣
١٧٠	ل - نصاب الزكاة من الفضة	١٤
١٧٠	م - الدية ومقدارها من الفضة	١٥
١٧١ - ١٧٧	فضولي	١٢ - ١
١٧١	التعريف	١



الصفحة	العنوان	الفقرات
١٧١	الألفاظ ذات الصلة: الولي، الوكيل، المالك	٢
١٧٢	الأحكام المتعلقة بتصرفات الفضولي:	
١٧٢	بيع الفضولي	٥
١٧٢	شراء الفضولي	٦
١٧٣	إجارة الفضولي	٧
١٧٣	إنكاح الفضولي	٨
١٧٥	وصية الفضولي	٩
١٧٦	هبة الفضولي	١٠
١٧٦	وقف الفضولي	١١
١٧٧	صلح الفضولي	١٢
١٧٧	فسخ	
	انظر: أشربة	
١٧٧ - ١٨٢	فطام	١ - ٦
١٧٧	التعريف	١
١٧٧	الألفاظ ذات الصلة: الرضاع	٢
١٧٨	ما يتعلق بالفطام من أحكام:	
١٧٨	أ - وقت الفطام	٣
١٧٨	ب - أثر الفطام في التحريم بالرضاعة	٤
١٨١	ج - أثر الفطام في حضانة الأم	٥
١٨١	د - أثر الفطام في تنفيذ الحدة على أم الفطيم	٦
١٨٧ - ١٨٢	فطرة	١ - ١٥
١٨٢	التعريف	١
١٨٣	الألفاظ ذات الصلة: الجيلة، السجية	٢
١٨٣	خصال الفطرة	٤
١٨٤	أحكام خصال الفطرة:	

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٨٤	أ - فطرة الدين	٥
١٨٥	ب - قص الشارب	٦
١٨٥	ج - إعفاء اللحية	٧
١٨٥	د - السواك	٨
١٨٥	هـ - غسل البراجم	٩
١٨٦	و - تشف الإبط	١٠
١٨٦	ز - الختان	١١
١٨٦	ح - تقليم الأظفار	١٢
١٨٦	ط - حلق العانة	١٣
١٨٧	ي - المضمضة والاستنشاق	١٤
١٨٧	ك - الفطرة بمعنى زكاة الفطر	١٥
١٨٨ - ١٩١	فعل الرسول	١ - ٨
١٨٨	التعريف	١
١٨٨	الألفاظ ذات الصلة: قول الرسول، تقرير الرسول	٢
١٨٨	الأحكام المتعلقة بفعل رسول الله ﷺ	
١٨٨	أنواع أفعال الرسول ﷺ:	٤
١٨٩	تخصيص العام بفعل الرسول ﷺ	٥
١٩٠	بيان المجمل بفعل الرسول ﷺ	٦
١٩٠	ورود قول وفعل بعد المجمل	٧
١٩١	تعارض فعلين	٨
١٩١	فُقَاع	
	انظر: أشربة	
١٩١	فَقْد	
	انظر: مفقود	

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٩١ - ١٩٣	فَقْدُ الطَّهَوْرَيْنِ	١ - ٢
١٩١	التعريف	١
١٩١	الحكم الإجمالي	٢
١٩٣ - ١٩٩	فِقْه	١ - ١٥
١٩٣	التعريف	١
١٩٣	الألفاظ ذات الصلة : الشريعة ، أصول الفقه	٢
١٩٤	الحكم التكليفي	٤
١٩٥	فضل الفقه	٥
١٩٥	موضوع الفقه	٦
١٩٥	نشأة الفقه وتطوره	٧
١٩٦	الاختلاف في أحكام الفروع الفقهية وأسبابه	٨
١٩٩	أهم مراكز الفقه	١٥
١٩٩ - ٢٠٢	فَقِير	١ - ٨
١٩٩	التعريف	١
١٩٩	الألفاظ ذات الصلة : المسكين	٢
٢٠٠	ما يتعلق بالفقير من أحكام :	
٢٠٠	الفقير الذي تعطى له الزكاة	٣
٢٠١	القدر المعطى للفقير	٥
٢٠٢	تحمل الفقير في الدية الواجبة على العاقلة	٦
٢٠٢	تحمل الفقير نفقة الأقارب	٧
٢٠٢	ثبوت استحقاق الزكاة بالفقر	٨
٢٠٢	فَكَأَنَّكَ الْأَسْرَى	
	انظر: أسرى	

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٠٢ - ٢٠٤	فِلَاحَة	٧ - ١
٢٠٢	التعريف	١
٢٠٢	الألفاظ ذات الصلة : الزراعة، الغرس	٢
٢٠٢	الأحكام المتعلقة بالفلاحة :	
٢٠٣	حكم الفلاحة	٤
٢٠٣	إحياء الموات بالفلاحة	٥
٢٠٣	سقى أرض الفلاحة بياء نجس	٦
٢٠٤	استعمال الزيل والرجين في الفلاحة	٧
٢٠٤	فَلَس	
	انظر: إفلاس	
٢٠٩ - ٤٠٤	فِلْسُوس	١٠ - ١
٢٠٤	التعريف	١
٢٠٥	الألفاظ ذات الصلة : الدراهم، الدينانير	٢
٢٠٥	أحكام الفلوس :	
٢٠٥	أولاً : زكاة الفلوس	٤
٢٠٥	ثانياً : ربوية الفلوس	٥
٢٠٦	تغيير الفلوس :	٦
٢٠٦	أولاً : مذهب الحنفية	٧
٢٠٨	ثانياً : مذهب المالكية	٨
٢٠٨	ثالثاً : مذهب الشافعية	٩
٢٠٩	رابعاً : مذهب الحنابلة	١٠
٢٠٩ - ٢١١	قَم	٤ - ١
٢٠٩	التعريف	١
٢٠٩	الأحكام المتعلقة بالقَم :	

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٠٩	أ - غسل القدم في الوضوء والغسل	٢
٢١٠	ب - تغطية القدم في الصلاة	٣
٢١٠	ج - تقبيل القدم	٤
٢١١	فَهْد	
	انظر: أطعمة	
٢١١	فَوَائِد	
	انظر: قضاء الفوائت	
٢١١ - ٢١٧	فَوَائِد	١٥ - ١
٢١١	التعريف	١
٢١١	الألفاظ ذات الصلة: الأداء، القضاء، الإحصاء، الإنساد	٢
٢١٢	ما يحصل به الفوات في العبادات	٦
٢١٣	فوات الحج	٨
٢١٤	تحلل من فاته الحج	١٠
٢١٥	كيفية تحلل من فاته الحج	١١
٢١٦	أحكام التحلل لمن فاته الحج	١٣
٢١٧	قضاء الفوائت في العبادات	١٤
٢١٨ - ٢٢١	فَوَاسِق	٥ - ١
٢١٨	التعريف	١
٢١٨	ما يتعلق بالفواسق من أحكام:	
٢١٨	الفواسق من الدواب	٢
٢٢٠	قتل الفواسق	٤
٢٢١	قتل الحية والعقرب في الصلاة	٥
٢٢٢ - ٢٢٧	فَوَر	١٥ - ١
٢٢٢	التعريف	١

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٢٢	الألفاظ ذات الصلة : التراخي	٢
٢٢٢	الأحكام المتعلقة بالفور:	
٢٢٢	دلالة الأمر على الفور	٣
٢٢٢	الفور في أداء العبادات :	٤
٢٢٣	أ - الحسج	٥
٢٢٣	ب - أداء الزكاة على الفور	٦
٢٢٣	ج - وجوب الصلوات المفروضة بدخول الوقت	٧
٢٢٤	د - قضاء النسك على الفور	٨
٢٢٥	هـ - الفور في قضاء الصبح	٩
٢٢٥	و - قضاء الصلاة فوراً	١٠
٢٢٥	ثانياً : الفور في غير العبادات :	
٢٢٥	أ - الرد بخيار العيب	١١
٢٢٥	ب - طلب الشفعة على الفور	١٢
٢٢٦	ج - الفور في نفي الولد باللعان	١٣
٢٢٦	د - فورية القبول عقب الإيجاب في العقود	١٤
٢٢٦	هـ - الفور في الفسخ بميب في أحد الزوجين	١٥
٢٢٧ - ٢٣٤	فسيء	١٦ - ١
٢٢٧	التعريف	١
٢٢٨	الألفاظ ذات الصلة : الغنيمة، النَقْل، السُّلْب، الرضخ	٢
	الصفى، الظهار، الإيلاء	
٢٢٩	ما يتعلق بالفيء من أحكام :	
٢٢٩	أولاً : الفيء بالمعنى الأول	
٢٢٩	أ - مشروعية الفيء	٩
٢٣٠	ب - موارد الفيء	١٠
٢٣٠	ج - تخميس الفيء	١١

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٣١	د - تقسيم محس الفيء عند من يقول بتخميسه	١٢
٢٣٢	هـ - مصرف الفيء وما يخص الرسول ﷺ بعد وفاته	١٤
٢٣٣	ثانيا: الفيء بالمعنى الثاني	١٦
٢٣٤	فَيْتَة	
	انظر: إيلاء	
٢٣٤	فيل	
	انظر: أطعمة	
٢٣٤ - ٢٣٩	قائد	١ - ٦
٢٣٤	التعريف	١
٢٣٤	الألفاظ ذات الصلة: السائق	٢
٢٣٥	الأحكام المتعلقة بالقائد:	
٢٣٥	أولاً: قائد الجيش :-	
٢٣٥	أ - حكم توليته وصفاته	٣
٢٣٥	ب - مهامه	٤
٢٣٦	ج - آدابه	٥
٢٣٨	ثانيا: قائد الدابة	٦
٢٣٩	قائف	
	انظر: قيافة	
٢٣٩ - ٢٤١	قَابِلَة	١ - ٥
٢٣٩	التعريف	١
٢٣٩	الألفاظ ذات الصلة: الطيب	٢
٢٤٠	الأحكام المتعلقة بالقابلة:	
٢٤٠	أولاً: أجرة القابلة:	٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٤٠	ثانيا : نظر القابلة إلى العورة	٤
٢٤١	ثالثا : شهادة القابلة	٥
٢٤٢	قتل	
	انظر: قتل	
٢٤٢	قاذف	
	انظر: قذف	
٢٤٢	قاسم	
	انظر: قسمة	
٢٤٢	قاصر	
	انظر: صغر	
٢٤٢	قاضي	
	انظر: قضاء	
٢٤٢	قافة	
	انظر: قيافة	
٢٤٣ - ٢٤٤	قبالة	١ - ٣
٢٤٣	التعريف	١
٢٤٣	الألفاظ ذات الصلة : الإقطاع	٢
٢٤٣	الحكم الإجمالي	٣
٢٤٥ - ٢٥٦	قبر	١ - ٢٤٤
٢٤٥	التعريف	١
٢٤٥	مايتعلق بالقبر من أحكام :	
٢٤٥	أ - احترام القبر	٢



الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٤٦	ب - كيفية حفر القبر:-	
٢٤٦	أقل مايجزىء في القبر وأكملة	٥
٢٤٧	اللحد والشق	٦
٢٤٧	اتخاذ التابوت في الدفن	٧
٢٤٧	ج - كيفية إدخال الميت القبر ووضعه فيه	٨
٢٤٨	د - تغطية القبر حين الدفن	٩
٢٤٨	هـ - الجلوس عند القبر بعد الدفن	١٠
٢٤٨	و- دفن أكثر من ميت في القبر	١١
٢٤٨	ز- تسنيم القبر وتسطيعه	١٢
٢٤٩	ح - تطيبن القبر وتخصيصه والبناء عليه	١٤
٢٥١	ط - تعليم القبر والكتابة عليه	١٨
٢٥٢	ي - زيارة القبور	٢٠
٢٥٢	ك - نبش القبر	٢١
٢٥٥	ل - قراءة القرآن على القبر	٢٢
٢٥٦	م - الصلاة على القبر	٢٣
٢٥٦	ن - تقبيل القبر واستلامه	٢٤
٢٥٧ - ٣٠٠	<b>قبض</b>	١ - ٦٨
٢٥٧	التعريف	١
٢٥٧	الألفاظ ذات الصلة : النقد، الحياة، اليد	٢
٢٥٩	الأحكام المتعلقة بالقبض :	
٢٥٩	كيفية القبض :	٥
٢٥٩	أ - كيفية قبض العقار	٦
٢٥٩	ب - كيفية قبض المنقول	٧
٢٦٢	تقسيم القبض من حيث المشروعية	١٢
٢٦٢	القبض الحكمي	١٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٦٥	شروط صحة القبض :	
٢٦٥	الشرط الأول : أن يكون الشخص أهلاً للقبض	١٤
٢٦٦	الشرط الثاني : صدور القبض عن له ولايته	١٥
٢٦٦	الحالة الأولى : ولاية النائب في القبض بتولية المالك	١٦
٢٦٧	المسألة الأولى : ولاية الوكيل بالبيع في قبض	
١٧	التمن وإقباض المبيع	
٢٦٨	المسألة الثانية: ولاية الوكيل بالخصومة في قبض الحق	١٨
٢٦٨	المسألة الثالثة : ولاية العدل في قبض الموهون	١٩
٢٦٩	الحالة الثانية : ولاية النائب في القبض بتولية الشارع	٢٠
٢٧٠	ولاية قبض المهر	٢٢
٢٧١	ولاية عيال المعير في قبض العارية عند ردها	٢٣
٢٧١	الشرط الثالث : الإذن	٢٤
٢٧٢	نوع الإذن	٢٥
٢٧٢	الرجوع في الإذن	٢٦
٢٧٣	اشتراط بقاء أهلية الأذن حتى يحصل القبض	٢٧
٢٧٣	الشرط الرابع : أن يكون المقبوض غير مشغول بحق غيره	٢٨
٢٧٣	الشرط الخامس : أن يكون المقبوض منفصلاً متميزاً	٢٩
٢٧٤	الشرط السادس : أن لا يكون المقبوض حصة شائعة	٣٠
٢٧٥	ما يحل محل القبض :	٣١
٢٧٩	اشتراك القبض في العقود وآثاره	٣٣
٢٧٩	أ - العقود التي يشترط القبض فيها لنقل الملكية :	
٢٧٩	أولاً : الهبة	٣٤
٢٨٠	ثانياً : الوقف	٣٥
٢٨١	ثالثاً : القرض	٣٦
٢٨٣	رابعاً : العارية	٣٧

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٨٣	خامساً : المعاوضات الفاسدة	٣٨
٢٨٣	العقود التي يشترط القبض في صحتها :	
٢٨٣	أولاً : الصرف	٣٩
٢٨٤	ثانياً : بيع الأموال الربوية ببعضها	٤٠
٢٨٥	ثالثاً : السلم	٤١
٢٨٥	رابعاً : إجارة الذمة	٤٢
٢٨٧	خامساً : المضاربة	٤٣
٢٨٨	سادساً : المزارعة	٤٤
٢٨٨	سابعاً : المساقاة	٤٥
٢٨٩	العقود التي يشترط القبض في لزومها :	
٢٨٩	أولاً : الهبة	٤٦
٢٨٩	ثانياً : الوقف	٤٧
٢٩٠	ثالثاً : القرض	٤٨
٢٩٠	رابعاً : الرهن	٤٩
٢٩١	استدانة القبض في الرهن	٥٠
٢٩٢	آثار القبض في العقود	٥١
٢٩٢	الأثر الأول : انتقال الضمان إلى القابض	٥٢
٢٩٢	أولاً : ضمان المبيع في العقد الصحيح اللازم	٥٣
٢٩٣	ثانياً : ضمان المؤجر	
٢٩٣	أ - الضمان في إجارة الأعيان	٥٤
٢٩٤	ضمان الأجير الخاص	٥٥
٢٩٤	ضمان الأجير المشترك	٥٦
٢٩٥	ثالثاً : ضمان العارية	٥٧
٢٩٥	رابعاً : ضمان المرهون	٥٨
٢٩٥	خامساً : ضمان المهر المعين	٥٩

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٩٥	الأمر الثاني : التسلط على التصرف :-	٦٠
٢٩٥	المسألة الأولى : بيع الأعيان المشتراة قبل قبضها	٦١
٢٩٧	المسألة الثانية : بيع الأعيان المملوكة بغير الشراء قبل قبضها	٦٢
٢٩٨	المسألة الثالثة : التصرف بغير البيع في الأعيان المشتراة قبل قبضها	٦٣
٢٩٩	الأمر الثالث : وجوب بذل العوض	٦٤
٢٩٩	أولاً : في البيع	٦٥
٣٠٠	ثانياً : في الإجارة	٦٧
٣٠٠	ثالثاً : في الصداق	٦٨
٣٠٠	قُبِلَ	
	انظر : فرج	
٣٠١ - ٣٠٣	قِيلَ :	٦ - ١
٣٠١	التعريف	١
٣٠١	الألفاظ ذات الصلة : الشطر، النحو	٢
٣٠١	الأحكام المتعلقة بالقبلة :	
٣٠١	أولاً : تشريع التوجه في الصلاة إلى الكعبة	٤
٣٠٢	ثانياً : استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة	٥
٣٠٢	ثالثاً : مايجزئ في الاستقبال	٦
٣٠٣	قِيلَ	
	انظر : تقييل	
٣٠٣ - ٣١١	قبول	١٦ - ١
٣٠٣	التعريف	١
٣٠٤	الألفاظ ذات الصلة : الإيجاب	٢
٣٠٤	مايكون به القبول	٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٠٤	الحكم التكليفي	٤
٣٠٥	تقدم القبول على الإيجاب	٥
٣٠٦	ما يتعلق بالقبول من أحكام	٦
٣٠٦	أولاً: القبول من الله سبحانه وتعالى	٧
٣٠٧	ثانياً: قبول العباد بعضهم من بعض	٨
٣٠٨	شروط القبول في العقود:	
٣٠٨	أ - أن يكون القبول على وفق الإيجاب	١٠
٣٠٨	ب - أن يكون القبول في مجلس الإيجاب	١١
٣٠٩	ج - عدم لزوم القبول	١٢
٣٠٩	د - أن يكون القابل أهلاً للتصرفات	١٣
٣١٠	ثالثاً: قبول الشهادة	١٤
٣١٠	رابعاً: قبول الدعوة:	
٣١٠	الدعوة إلى الإيمان بالله تعالى	١٥
٣١٠	الدعوة إلى الطعام	١٦
٣١١ - ٣١٤	قبيلة	٦ - ١
٣١١	التعريف	١
٣١١	الألفاظ ذات الصلة: الشعب، العشيرة، القوم	٢
٣١٢	ما يتعلق بالقبيلة من أحكام:	
٣١٢	أ - الكفاءة في النكاح	٥
٣١٣	ب - التنصب للقبيلة	٦
٣١٤ - ٣٢٠	قتال	١٠ - ١
٣١٤	التعريف	١
٣١٤	الألفاظ ذات الصلة: الحاربة، الجهاد	٢
٣١٥	الحكم التكليفي	٤

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣١٥	ما يتعلق بالقتال من أحكام :	
٣١٥	أ - قتال الكفار	٥
٣١٧	ب - قتال البغاة	٦
٣١٧	ج - قتال المرتدين	٧
٣١٨	د - القتال دفاعاً عن العرض والنفس والمال	٨
٣١٩	هـ - قتال مانع الطعام أو الشراب عن المضطر	٩
٣٢٠	و - قتال الممتنعين عن أداء الشعائر	١٠
٣٢١ - ٣٢٤	قتل	٨ - ١
٣٢١	التعريف	١
٣٢١	الألفاظ ذات الصلة : الجرح ، الضرب	٢
٣٢١	الحكم التكليفي	٤
٣٢٢	قتل النفس المعصومة بغير حق	٥
٣٢٢	القتل المشروع	٦
٣٢٢	أقسام القتل	٧
٣٢٣	قتل غير الآدمي	٨
٣٢٤	قتل أجرى مجرى الخطأ	
	انظر: قتل الخطأ	
٣٢٤ - ٣٢٦	قتل بسبب	٩ - ١
٣٢٤	التعريف	١
٣٢٤	الألفاظ ذات الصلة : القتل العمد ، القتل شبه العمد ، القتل الخطأ	٢
٣٢٥	حالات القتل بسبب :	٥
٣٢٥	أ - الإكراه	٦
٣٢٥	ب - الشهادة بالقتل	٧
٣٢٥	ج - حكم الحاكم بقتل رجل	٨

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٢٦	د - حفر البئر ووضع الحجر	٩
٣٢٧ - ٣٣١	قتل خطأ	١٣ - ١
٣٢٧	التعريف	١
٣٢٧	الألفاظ ذات الصلة : القتل العمد، الجناية، الإجهاض	٢
	القتل شبه العمد، القتل بسبب	
٣٢٨	أقسام القتل الخطأ	٧
٣٢٨	ما يترتب على القتل الخطأ :	
٣٢٨	أ - وجوب الدية والكفارة	٨
٣٢٩	ب - وجوب الكفارة فقط	٩
٣٢٩	ج - الحرمان من الميراث	١٠
٣٣٠	د - الحرمان من الوصية	١١
٣٣٠	أنواع القتل التي حكمها حكم الخطأ :	
٣٣٠	أ - عمد الصبي والمجنون والمعتوه	١٢
٣٣١	ب - ما جرى مجرى الخطأ	١٣
٣٣٢ - ٣٣٥	قتل شبه العمد	١٢ - ١
٣٣٢	التعريف	١
٣٣٢	الألفاظ ذات الصلة : القتل العمد، القتل الخطأ، القتل بسبب	٢
٣٣٢	الحكم التكليفي	٥
٣٣٣	أنواع القتل شبه العمد	٦
٣٣٥	ما يجب في القتل شبه العمد	٩
٣٣٥	أ - الدية	١٠
٣٣٥	ب - الكفارة	١١
٣٣٥	ج - الحرمان من الميراث في القتل شبه العمد	١٢
٣٣٦ - ٣٤٣	قتل عمد	٢٤ - ١
٣٣٦	التعريف	١

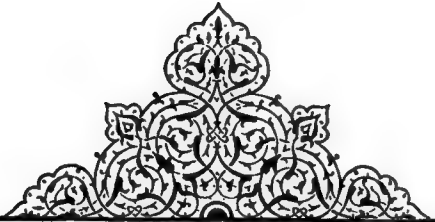
الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٣٦	الألفاظ ذات الصلة: الجناية، الجراح، القتل الخطأ، القتل شبه العمد	٢
٣٣٧	الحكم التكليفي	٦
٣٣٧	صور القتل العمد:	
٣٣٧	الصورة الأولى: الضرب بمحدد	٧
٣٣٨	الصورة الثانية: القتل بغير المحدد عما يغلب على الظن	
	حصول الزهوق به عند استعماله	٨
٣٤٠	الصورة الثالثة: القتل بالحق	١١
٣٤٠	الصورة الرابعة: أن يلقيه في مهلكة	١٢
٣٤١	الصورة الخامسة: القتل بالسم	١٦
٣٤١	الصورة السادسة: القتل بالسحر	١٧
٣٤١	الصورة السابعة: القتل بسبب	١٨
٣٤١	ما يترتب على القتل العمد العدوان:	
٣٤١	أ - القصاص	١٩
٣٤٢	ب - الدية	٢٠
٣٤٢	ج - الكفارة	٢١
٣٤٢	د - الحرمان من الوصية	٢٢
٣٤٣	هـ - الحرمان من الميراث	٢٣
٣٤٣	و - الإثم في الآخرة	٢٤
٣٤٣	قِدَاح	
	انظر: أزالام، ميسر	
٣٤٣	قَدَح	
	انظر: مقادير	
٣٤٤ - ٣٤٦	قَر	١ - ٤
٣٤٤	التعريف	١




الصفحة	المصنوع	الفقرات
٣٤٤	ما يتعلق بالقدر من أحكام :	
٣٤٤	أ - القدر المصنوع منه من النجاسة	٢
٣٤٤	ب - قدر النصاب في الزكاة وقدر الواجب فيها	٣
٣٤٥	ج - القدر من العلل الربوية	٤
٣٤٦ - ٣٥٢	قُسْرَة	١٣ - ١
٣٤٦	التعريف	١
٣٤٦	القدرة شرط التكليف	٢
٣٤٧	ما تتحقق به القدرة	
٣٤٧	القدرة في العبادات :	
٣٤٧	أولا - القدرة على الطهارة المائية	٣
٣٤٧	ثانيا - القدرة على أداء أركان الصلاة	٤
٣٤٨	ثالثا - القدرة على أداء الزكاة	٥
٣٤٨	رابعا - القدرة على أداء الحج	٦
٣٤٩	القدرة في المعاملات :	
٣٤٩	أولا - القدرة على تسليم المبيع	٧
٣٤٩	ثانيا - القدرة على استيفاء المنفعة في الإجارة	٨
٣٤٩	ثالثا - القدرة على أداء الدين	٩
٣٥٠	رابعا - القدرة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	١٠
٣٥٠	خامسا - القدرة على المحارب	١١
٣٥١	سادسا - القدرة على دفع الضرر عن الغير	١٢
٣٥٢	سابعا - القدرة على تربية المحضون	١٣
٣٥٢	قَسْدَرِيَّة	
	انظر: فرق الأمة	

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٥٢	قُنُس	
	انظر: بيت المقدس	
٣٥٢	قِلَم	
	انظر: تقادم	
٣٥٢	قُدوة	
	انظر: اقتداء	
٣٥٣	تراجم الفقهاء	
٣٧٣	فهرس تفصيلي	





تم بحمد الله الجزء الثانى والثلاثون من الموسوعة الفقهية  
ويليه الجزء الثالث والثلاثون وأوله مصطلح : قذف





تشرفت بطبعه

دار الصحافة للطباعة والنشر والتوزيع بالفردقه ج.م.ع



الهاتف: ٤٤٣٣٩٩ / ٤٤٣٣٩٩ - ت: ٤٤٣٣٩٩ / ٤٤٣٣٩٩ - فاكس: ٤٤٣٣٩٩  
الفاكس: ٣٦١٤٧٧٧ - ت: ٧١٥١٧٦ - فاكس: ٣٦١٤٧٧٧



---

رقم الإيداع ٢٠٤٤/١٩٩٥

I. S. B. N 777 5147-62-x

---











